

الخليج بين الثابت والمتحوّل



المحرر والمنسق العام

عمر هشام الشهابي



الخليج بين
الثابت والمتحوّل



الخليج بين الثابت والمتحوّل

المحرر والمنسق العام للتقرير
عمر هشام الشهابي

منتدى المعارف
alMaaref Forum



الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى المعارف

الخليج بين الثابت والمتحوّل/ المحرر والمنسق العام للتقرير: عمر هشام الشهابي.



٣٨٣ ص.

بيليوغرافية: ص ٣٥٥ - ٣٧٦.

ISBN 978-614-428-079-9

في أعلى صفحة العنوان: مركز الخليج لسياسات التنمية.

١ . السياسات الاقتصادية - بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ٢. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التنمية الاقتصادية. ٣. بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأحوال السياسية. أ. الشهابي، عمر هشام (محرر ومنسق التقرير).

330

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

منتدى المعارف

بناية «طبارة» - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ - ١١٣ حمرا - بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ - لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

المحتويـات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

تقديم

من الخليج.. عن الخليج.. وإلى الخليج

يسري الخليجُ في عروق هذا الإصدار، فهو معنيٌّ أساساً بالتطوّرات على الأراضي المحيطة بالجانب الغربي من ضفافه. لكن ما قد يميز هذا الإصدار عن غيره من الكتابات عن المنطقة؛ هو أنه كُتب كليّاً بأقلام من الخليج، ومصبّ اهتمامه وجمهوره الأساس الذين يُخاطبهم هم أهل الخليج.

كيف يُقارن المخزون الاستراتيجي للمياه في البحرين ـ الذي لا يتعدّى يوماً واحداً ـ مع باقي دول المنطقة؟ ولماذا فاقَ سعرُ برميل النفط ـ الذي تحتاجه الإمارات لموازنةِ ميزانيتها ـ ٨٥ دولاراً؟ ما هي تبعات نسبة المواطنين المتدنّية بالمقارنة مع الأجانب في قطر والتي لا تبلغ نسبة ١٥ في المئة؟ وكم عدد القوّات العسكريّة الأجنبيّة التي تتخذ من قواعد في دولها مقرّاً لها؟ وما آخر تطوّرات ملف السّجناء السّياسيين في المنطقة؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي هدفُ هذا الإصدار وفحواه، حيث نُركّز فيه على رصْد وتحليل التطوّرات والتغيّرات الجارية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، على مدى الأعوام ٢٠١١ ـ ٢٠١٣م، وتقييمها من منظور متطلّبات بناء الدّولة الحديثة، ووفق الطّبيعة العامة لهذه الأقطار.

ثمّة أوجه خللٍ مُزمنة توجد في كلّ أقطار المجلس، وبلا استثناء، وهي تتسبّب في إعاقة بناء الدّولة الحديثة فيها. وتُمثّل أوجه الخلل المزمنة هذه؛ حالاتٍ فريدة جديدة من نوعها عالميّاً، وهو ما يتطلّبُ وقفة جادة وصريحة من قبل المهتمين بأمور المنطقة، بغرض مقاربتها وتحليلها ومعالجتها في أسرع وقتٍ ممكن. على سبيل المثال، فإنّه لا توجد دولٌ أخرى في العالم يُشكّل

الوافدون فيها أكثر من ٨٠ في المئة من مجموع السّكان. ولا يمكن إلّا أن يُساورنا القلقُ عندما تُشكّل إيراداتُ النّفط أكثر من ٨٠ في المئة من ميزانيّة كلّ دول المجلس، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الحديث عن تنويع مصادر الدّخل. ولنا أن نتساءلَ عن الوضع السّياسي في المنطقة عندما يتمّ حبس عددٍ متنامٍ من المواطنين بسبب تغريدة على موقع تويتر. هذه العلاماتُ الفارقة التي تطبعُ هذه المنطقة، تقف وراء الاختيارات البحثيّة لهذا الإصدار وتركيزه على معالجة أوجه الخلل المزمنة فيه، وذلك في سياق الكشْف عن التطوّرات والمتغيّرات في دول المنطقة، وعلى مدى العامين الماضيين.

من المفيد تلخيص أوجه الخلل المزمنة الأربعة التي تطغى على دول المنطقة في أربعة، وهي: الخلل السّكاني؛ الخلل الاقتصادي؛ الخلل السّياسي؛ والخلل الأمني. إنّ استمراريّة وتجذّر أوجه الخلل هذه تعتبر أمراً مفروغاً منه، ويعدّ من ثوابت دول المجلس على مدى العقود الأربعة الماضية، ولكن ذلك لا يعني أنّ الأوضاع في دول المجلس متحجرة في ركودٍ هامد، بل إنّ التطوّرات والتغيّرات الجارية في هذه الأوجه؛ تتحرّكُ في تتابع مُتسارع. وهذه الجدلية، بين الثابت والمُتحوّل(*) في أوجه الخلل المزمنة، وكيفية قراءتها وتفكيكها، تُمثل الخصلة العامة التي تربط أجزاء العمل المختلفة.

لقد تمّ طرح وتلخيص الخطوط العريضة لهذه الأوجه في دراساتٍ متفرّقة سابقة[1]، لكن لا توجد ـ بحسب علمنا، حتى الآن ـ دراساتٌ عملت على رصد التغيّرات والتّطوّرات في هذه الأوجه على نحوٍ دوريّ ومنهجي مدعوم بالأرقام والإحصائيات. وهو الأمرُ الذي يهدفُ إليه هذا الإصدار.

لقد أصبح التغييرُ مطلباً ملحّاً وضرورياً، ولا يختلفُ عليه الكثيرُ من أبناء المنطقة، ولكن ما زالت هناك إشكالات تتعلّق بماهية هذا التغيير وكيفيته، حيث تعلو هنا الضبابيّة والغموض، وتُطرح تساؤلاتٌ كبيرة بحاجةٍ إلى إجاباتٍ وافية. ولعلّ من أهم أسباب ضبابية الرّؤية في هذا المجال، هو شحّ الدّراسات المختصة والمعالجات المنهجيّة التي تواكِب آخر التطوّرات

(*) كما هو واضح، نقتبس اسم هذا الإصدار من عمل الشاعر أدونيس الذي يحمل الاسم نفسه، مع الاختلاف في مفهومي الثابت والمتحول المستعملين.

(١) انظر مثلاً الموقع الإلكتروني: <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1128:2012-08-07-12-23-47&catid=157:2012-01-03-19-52-43&Itemid=265>.

والأحداث في دول المنطقة، وهو النقص الذي يحاولُ هذا الإصدار سدّه.

سيُركّز العملُ على تبيان التطوّرات الخاصة بأوجه الخلل المذكورة وتحليلها، وذلك على مستوى الدّول منفردة، وعلى مستوى دول المجلس عموماً. ونهدف من المنهجيّة المركّبة عدّة أمور؛ فمن المهم أولاً دراسة ما يحدث في كلّ قطر على حدة، وفهم معطياته وخصوصياته التي ينطبعُ بها بخاصة، إلّا أنه من الضّروري أيضاً إدراك أن التحدّيات التي تفرضها أوجه الخلل متزامنةٌ ومتشابهةٌ في كلّ أقطار المجلس، وهو ما يُحتّم إجراء تشخيص ومعالجة مشتركةٍ لهذه التطورات في مجمل أقطاره.

يتوزّع هذا الإصدار على أربعة أجزاءٍ رئيسة، يُركّز كلٌّ منها على واحدٍ من أوجه الخلل المزمنة والتطورات المتعلّقة فيه، وخلال الفترة الزّمنيّة التي يعني بها الإصدار وهي الأعوام ٢٠١١ ـ ٢٠١٣. نُخصّص ملفات معمّقة في كلٍّ من الأجزاء الأربعة، تتطرّقُ إلى حالةٍ معيّنة من الخلل محلّ الدّراسة، والتركيز على تحليله بعمق. على سبيل المثال، نُخصّص ملفّاً لمناقشة الدّساتير في دول مجلس التعاون عند تناول الجزء المتعلّق بالخلل السّياسي، إضافة إلى قسم معمّق حول العمل النّقابي. كما نُخصّص ملفاً لموضوع القوّات العسكريّة الأجنبيّة عند مناقشة الخلل الأمني، إضافة إلى ملفٍّ يتعلّق بالأمن المائي في المنطقة. أمّا في الجزء الخاص بالخلل الاقتصادي، فنُخصّص قسماً لمناقشة إيرادات النّفط واتفاقاتها. وأخيراً، وليس آخراً، نُخصّص قسماً لمناقشة المشاريع العقاريّة وتبعاتها في جزء الخلل السكاني. سيكون ذلك مضافاً إلى مناقشة أهمّ التّطوّرات في الأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣ على مستوى كلّ دولة، وفي إطار أوجه الخلل المزمنة محلّ الرّصد والتّحليل، مولين اهتمامنا لما هو ثابتٌ، مقابل المُتحوّل. ونطرح في هذا السّياق الأسئلة ذات الصّلة، مثلاً: ما آخر تطوّرات الاحتجاجات السّياسيّة في البحرين؟ وهل هناك أيّ تغير على مستوى قطر عند تحليل الخلل الاقتصادي فيها؟ وهل انخفض مستوى اعتماديّة الميزانيّة السّعودية على العائدات النّفطيّة؟ وهكذا.

الاستنتاجات

وعلى الرّغم من أنّه سيكون مُجحفاً في حقّ أقسام هذا العمل المختلفة، والتطوّرات المتفرّقة التي تمّ تفكيكها فيها؛ إلّا أنّه إذا اضطررنا، فبإمكاننا أن نبيّن بعضاً من ملامحه في الاستنتاجات التّالية:

ـ الخلل السّياسي

الثّابتُ هو تواصل الاستئثار بالسّلطة في مقابل غياب الدّيمقراطيّة، والمُتحوّل هو بروز تحرّكات واحتجاجاتٍ على مستوى كلّ دول المجلس، لم يُشْهد لها مثيل، ولعقودٍ مضت. ووصل هذا الحراك، إضافة إلى الكويت والبحرين ذواتي الباع السّياسي المعارض الطويل؛ إلى دولٍ تُعتبر فيها ظاهرة حديثة نسبياً، بما فيها السّعودية وعُمان، وهناك بوادر لبروز تحرّكات حتّى في الإمارات وقطر. لكن يبقى السّؤالُ مفتوحاً حول طبيعة ومجرى هذه التحرّكات على المدى القصير والمتوسط، وإذا كانت ستأخذ منحى وطنيّاً تنمويّاً، أم ستدخل في صراعاتٍ فئويّة جانبيّة، بخاصة في ظلّ بروز بوادر احتقان طائفي ومناطقي حاد في بعض أقطار المنطقة؟

ـ الخلل الاقتصادي

الثّابتُ هو دور الخليج باعتباره المصدر الرّئيس للنّفط العالمي، في مقابل تواصل الاعتماد على الرّيع من النّفط النّاضب واستمرار كونه العصب الرئيس للاقتصاد داخليّاً. أمّا المُتحوّل فهو بروز ضغوطات اقتصاديّة داخليّة، وصعوبات متزايدة في التّصدي لها، على الرّغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط. وفي هذا المجال تبرز تساؤلات حول سبب وجود فروقات تعدّت ٧٥٠ مليار دولار أمريكي في تقديرات صادرات النفط الفعلية، مقابل العوائد العامة من النفط المعلنة رسميّاً على مدى آخر عشر سنوات من الطّفرة النّفطيّة.

ـ الخلل السّكاني

الثّابتُ هو تواصل الاعتماد على الوافدين بوصفهم العنصر الإنتاجي الرّئيس في المجتمع، حتى بلغت أعدادهم ما يُقارب نصف سكان المنطقة (٤٨ في المئة) لأوّل مرّة في تاريخها. هذا في مقابل تواصل تدنّي حقوقهم الاقتصاديّة والإنسانيّة والسّياسيّة. أمّا المُتحوّل، فهو تبلور دور اقتصادي مهم للوافدين من حيث كونهم مصدراً للطّلب، وقوةً شرائيّة رئيسة في المنطقة، خاصة في السّوق العقاري، مقابل دورهم السّابق التّقليدي، وعنصراً إنتاجيّاً ومصدراً للأيدي العاملة فحسب؛ ما يفاقم من الاعتماديّة على الوافدين في الاقتصاد المحلي.

ـ الخلل الأمني

الثّابتُ هو تواصل عجز دول الخليج على تأمين حمايتها العسكرية بنفسها، متّكلة في المقابل على الدّول الغربيّة للحماية العسكريّة والأمنيّة، حيث يوجد أكثر من ٥٠ ألف عنصر أجنبي في المنطقة. هذا في مقابل المُتحوّل، وهو الانتفاضات والمتغيّرات الإقليميّة، من إيران شرقاً إلى مصر غرباً، وبروز بوادر شعبية في الغرب لمراجعة حجم ونوعيّة الدعم والوجود العسكري في المنطقة، مقابل تنامي خطاب الوحدة، والخطر الأمني، داخل دهاليز دول المجلس.

هذه التّغيّرات المتسارعة، تُخرِج الحاضرَ والمستقبلَ من طوْر المألوف والمرسوم له؛ فهي تفتحُ المجال لحراكٍ غير مسبوق على المستوى الشّعبي، بينما تضعُ الأنظمة خارج المُخطّط له، وما اعتادت على التّعامل معه. وهذه التغيّرات الجديدة المجهولة؛ تفتحُ المجال لفرصٍ ومخاطر في الآن نفسه، وستعتمدُ على كيفيّة تعامل الأطراف المختلفة مع الثّابت والمُتحول في ما حولها.

اعتمد إنجاز محتوى هذا الإصدار، أساساً، على سواعد مختصّة من الخليج، وذلك انطلاقاً من الإيمان أنّ «أهل مكّة أدرى بشعابها»، وأنّ شعوب المنطقة هي المعنيّة ـ في نهاية المطاف ـ بما يحصل اليوم، وما سيحصل في المستقبل للمنطقة، حيث يجمعها وحدة الأرض والمصير. وبناءً على ذلك، كان من المهمّ إعداد فريق عمل متكامل، يجمع بين المعرفة القُطرية والتخصّصيّة في المجالات المتفرقة التي يتطرّق إليها هذا الإصدار. وقد تطلّب هذا العمل جهد أكثر من عشرين باحثاً من الخليج لكتابة أجزائه المتفرّقة، جمعوا في ما بينهم الخبرة والمعرفة في مواضيعهم المتخصّصة، إلا أنّ الأهم من ذلك كلّه هو مساهمتهم بحسٍّ وطني رفيع، معنيّ بهموم المنطقة وتحدّياتها وسُبل مواجهتها. وكان من الضّروري، والطّبيعي، أن نحرصَ على استقلاليّة العمل من أية أطرافٍ رسميّة أو خارجيّة، والتي أصبحت تملكُ أشكالاً مختلفة من «الهيمنة» على أغلب ما يُكتب ويُقال عن المنطقة في عصرنا الحاضر.

وتحتّم النّزاهة العلميّة الاعتراف بأنّ عمق أوجه الخلل المزمنة في الخليج وتجذّرها، والتناقضات المُتسارعة التي ولّدتها تطوّراتُ العامين الماضيين؛ وضعتنا في مأزقٍ علمي وأخلاقي ووطني، وذلك لجهة كيفيّة طرح

هذه المتغيّرات وتحليلها، نظراً إلى حدّة وتناقض الآراء والمشاعر حولها، بخاصة أنّ الكثير من المواضيع المطروحة للنّقاش كانت تُعتبرُ من الممنوعات في الماضي القريب. إلّا أن مصيريّة المتغيّرات التي تمرّ بها دولُ المجلس؛ تفرضُ علينا عدم تجاهلها، بل التّعامل معها مباشرةً، آملين فتح الباب لنقاشٍ ثريٍّ حول تحدّيات المنطقة.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّنا نرحّبُ بأيّة مشاركاتٍ أو تعليقات حول محتوى هذا الإصدار؛ فما لا شكّ فيه، أنّ عملاً من هذا النّوع سيُصيبُ في بعضه، وسيخطئ في البعض الآخر. وقد حاولنا في هذا العمل الالتزامَ بالمهنيّة العلمية في طرحنا، والنّابعة ـ أساساً ـ من حسٍّ وطنيّ همّهُ الأوّل هو أهل الخليج. وفي الوقت نفسه، فإنّنا لا ندّعي الحياد والموضوعية الكاملة، فإنّ أيّ طرْح مُقدَّرٍ له أن يتشكّلَ من وجهة نظرٍ معيّنة، والتي نأملُ في هذا العمل أنّها عكست همومَ أهل الخليج الطّامحين إلى بناء دولةٍ قوامها الوحدة والدّيمقراطيّة والتّنمية.

ولا يسعني في هذا التّقديم إلا أن أشكر كلّ الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، مقدّراً كلّ جهودهم ودورهم في استكمال محتوياته وموادّه الأساسيّة، متمنّياً أن يُحقّق قدراً من الفائدة والمتعة للقارئ العزيز، كما أردناه من هذا الجهد البحثي.

عمر هشام الشهابي
المُحرّر والمُنسّق العام

مقدّمة

أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التّعاون

هذا البحث معنيٌّ أساساً برصد وتحليل التّطوّرات في أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون، وتبعاتها على دول المنطقة وشعوبها. وقبل البدء في هذا السعي، نرى من المفيد أن نُقدّم تعريفاً عاماً لأهم هذه الأوجه، حيث يمكن إيجازها في أربعة أوجه رئيسة[1]:

ـ الأول: الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي

ويتمثل الخلل الإنتاجي في الاعتماد المُطلق والمُتزايد، على ريع صادرات الثّروة الطبيعيّة المعرَّضة للنضوب، وهي النّفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي). ومن المعروف أنّ مصدر مختلف أنواع الدّخل الرئيسة في دول المنطقة هو الريع النّفطي، والناتج من ارتفاع سعر النفط عشرات المرات مقارنة مع تكاليف إنتاجه، وهو خللٌ يتجلّى في تركيب النّاتج المحلّي الإجمالي وسائر الحسابات القوميّة الأخرى، لأن مصدر هذه المداخيل هو ريع تصدير ثروة طبيعية «ناضبة» وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات، كما هو الحال في الاقتصاد الإنتاجي. ولكي نُدرك مدى هذا الخلل الإنتاجي؛ علينا أن نتصوّر ما يمكن أن يحصل لجميع مصادر الدّخل في المنطقة في ما لو تمّ استبعاد عائدات تصدير النّفط لأيّ سببٍ من الأسباب.

---

(١) علي خليفة الكواري، «أبعاد السّياسة ألأمريكيّة وتحدّياتها: حالة دول مجلس التعاون،» نقلاً عن: مقالة نُشرت في موقع «مركز الخليج لسياسيات التّنمية»، وهي في الأصل مداخلة قُدّمت في ندوة مجلة **المجتمع في الكويت**، حول «السّياسات الدّوليّة وانعكاساتها على دول مجلس التعاون» بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠١٠.

ونتيجة لعدم رغبة ـ وربما عدم قُدرة كلّ من دول المنطقة مُنفردة على تبنّي سياسة نفطيّة وطنيّة تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التّنمية ـ فقد تمّت تلبيتها للطلب العالمي على النّفط بشكلٍ تلقائي، من دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابيّة أو الطّبيعة النّاضبة للثّروة النّفطيّة. وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود، وأصبح هذا الرّيع هو المصدر لإيرادات الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والاستثمارات العامة، وسائر الحسابات القوميّة الأخرى.

وقد صاحب هذا الخلل الإنتاجي المستمر، خلطٌ بين المال العام والمال الخاص، وغياب الشّفافية تجاهه، وذلك إلى درجة اعتبار الموازنة العامة والاحتياطي العام سرّاً يُمنع على المواطنين في بعض دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدّى إلى الكثير من التسرّب، والهدر، وسوء تخصيص عائدات النفط في الاستهلاك الجاري، بدل توجيهها للاستثمار، كما أدّى هذا الخلل إلى تخلُّف سياسات إعادة تدويرها داخليّاً وخارجيّاً. وباستثناء الكويت ـ وتحديداً مع صدور دستور ١٩٦٢م ـ لا تنشُر دول المنطقة حساباتٍ ختاميّةٍ للموازنة العامة، بحيث تتضمّن جميع أوجه الدّخل، والنّفقات العامة، ولا حسابات مُدققة للاحتياطي العام، كما إنّها لا تنشر تقارير ديوان المحاسبة، في حال وُجدت أصلاً. وفي هذا الصدّد، يُبيّن هذا البحث أن هناك ما يزيد على ٧٥٠ مليار دولار أمريكي من الفروقات في تقديرات عوائد صادرات النفط والغاز الفعليّة، مقابل العوائد العامة المُعلنة رسميّاً على مدى العقد المنصرم، والتي تحتاج إلى تفسير، وتبيان سبب هذه الفروقات العالية.

من هنا اكتسبت دول المنطقة، وبامتياز، صفة الدّولة الرّيعيّة، ومُنيت فيها سياساتُ تنويع الدّخل بالفشل الذّريع، وتراجعت فيها حرمة المال العام، وتضخّم استهلاكُ عائدات الثروة النفطيّة، وذلك على حساب استثمارها لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة، وأصبحت هذه الدّول ـ في المحصّلة ـ تُعاني خللاً إنتاجياً/ اقتصادياً مُزمناً.

ـ الثاني: الخلل السّكاني المتفاقم

يُمكننا تعريف الخلل السّكاني على أنّ دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع

الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن[٢]. ما لا شك فيه أن الوافدين أدوا دوراً تنموياً رئيساً في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش؛ ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية وُجد فيها الوافدين بصورة مكثفة، لكن التطور في أغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني، إما عودة الوافدين إلى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة المعينة التي قدموا من أجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، أو أن يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءاً مكوناً منه ومواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة الأرض والمصير. أما حالياً فلا هذا ولا ذاك هو الحاصل في دول مجلس التعاون، حيث تتزايد أعداد الوافدين مع مرور الزمن، وإمكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة، لا من ناحية القدرة الفعلية، أو إرادة شعوب المنطقة. وهذا ينذر بأن التركيبة السكانية الحالية في دول المجلس غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا مكمن الخلل. وبسبب إهمال إصلاح الخلل السكاني وتجاهله، ارتفع عددُ سكّان دول مجلس التعاون من عشرة ملايين في العام ١٩٧٥م، إلى ٤٠ مليوناً في العام ٢٠١٠م، وبذلك ارتفعت نسبة الوافدين في إجمالي سكان دول مجلس التعاون إلى ٤٨ في المئة في عام ٢٠١١م، مقارنةً بما يقترب من ٢٢ في المئة في العام ١٩٧٥م. كما تدّنت نسبة مساهمة المواطنين في قوّة العمل إلى ٣٣ في المئة مقارنة بـ ٦١ في المئة في العام ١٩٧٥.

هذا بالنسبة إلى إجمالي السّكان وقوة العمل المجتمعة للمنطقة، أما الدول الصّغيرة منها؛ فقد تدّنت ـ في دولة قطر والإمارات على سبيل المثال ـ نسبة المواطنين من مجموع السكان إلى أقل من ١٥ في المئة، وتراجعت نسبة مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل إلى ٦ في المئة فقط، وذلك في العام ٢٠١٠م. ويُذكر أن الخلل السّكاني في دول المنطقة برز كظاهرةٍ عامة منذ الطفرة النفطيّة الأولى في عام ١٩٧٣م، ما يُبيّن ارتباطه الجلي بالخلل الإنتاجي/ الاقتصادي الذي تمّ سرده سابقاً.

ويُبيّن هذا البحث أنّه في العقد المنصرم، برزت ظاهرة سياسات

---

(٢) انظر: عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

المشاريع العقارية الضّخمة المُوجّهة بشكلٍ رئيس إلى المشتري الدّولي، وذلك في أربع من دول المجلس: (الإمارات، البحرين، عمان، وقطر). في كلٍّ من هذه الدول؛ اتّجهت سياسات ورؤى متّخذي القرار نحو دعم هذه المشاريع علناً، وتمّ وضعها في صُلب واقع المنطقة وتطلّعاتها. وبهذا، تغيّرت رؤية متّخذي القرار ومعاملتهم لظاهرة تدفّق الوافدين إلى المنطقة، وذلك من النّظر إليها بوصفها ظاهرة عَرضيّة لابدّ منها، هدفها سدّ متطلّبات الإنتاج في المنطقة، إلى تبني استقطاب الوافدين، ليكون ذلك هدفاً أساسيّاً ينبغي تشجيعه والتّحفيز عليه بغرض زيادة الطّلب الاقتصادي عليه في دول المجلس. وتُبيّن الأرقام أنّ هناك نية لبناء ما لا يقلّ عن ١,٣ مليون وحدة سكنيّة، تستوعب ٤,٣ مليون قاطن، وهو ما يتعدّى سكان هذه الدّول الأربع مجتمعةً.

ـ الثالث: الخلل الأمني والاتّكاليّة على الغير

يتمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية، وذلك لأسبابٍ تتعلّق بصغر وضعف كلٍّ من دول المنطقة منفردةً. وهو الأمر الذي جعلَ كلا منها تجد «أمنها» في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. وينبغي عدم النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صداميّة بحتة، أو على أنها علاقة تبعيّة خالصة. ولكن الصّحيح هو النّظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروفٍ متنافرة.

وما لا شك فيه أن دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في إقليم مضطرب أمنياً، كما كان الحال مع غزو العراق للكويت في ١٩٩٠، واحتلال إيران المتواصل للجزر الإماراتية، إلا أن جوهر الخلل يكمن في أسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنية الاقتصاديّة والسّياسيّة في دول المنطقة؛ فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بُعداً آخر يُضاعف صعوبات الحلّ والتّجاوز. وتُبيّن الإحصائيّات، أنّه في عام ٢٠١٢، وجد حوالى ٣٠ ألفاً من القوّات العسكريّة الأجنبيّة في دول مجلس التعاون، إضافة إلى ٢٠ ألف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تجوب بحار الخليج.

ينبغي عدم فهم الوجود العسكري الأمريكي على أنه مجرد مسألة تتعلّق

بتوفير «مظلّة أمنيّة»، والقيام بدور الحماية التقليدي. هذه الوظائف مهمة، ولا شكّ، ولكنها من وجهة نظر الغرب ليست أهم من تأمين منابع النفط والإشراف على «الموقع الإستراتيجي»، من أجل استخدام زيت وغاز المنطقة ورقة في يد الدول الحامية في علاقاتها التجارية والاستراتيجية بالدول المعتمدة على استهلاك نفط المنطقة. وهذا يعني، أنّه في حال انتفت الوظيفة الأخيرة (بسبب نضوب النفط، مثلاً)، فسوف تنتفي الأولى، ولن يكون ثمة حافز قويّ للوجود العسكري، على الأقل بهذه الكثافة المعروفة اليوم. من ناحية أخرى، لا يقتصر النّفوذ العسكري الخارجي، سواء وصفناه وظيفيّاً بتعبير «المظلة الأمنيّة» أو غيره من الأوصاف الدارجة؛ على مصالح متأتية من تأمين الثروة النفطية فحسب، وفي المقام الأول. بقدر من التفحّص، لا يمكننا التغاضي عن الدّور الكبير الذي تؤديه الصفقات الأمنية/العسكرية، حيث «تحصل الولايات المتّحدة وحلفاؤها على معظم مشتريات السّلاح الضخمة، وعقود شركات الأمن والأجهزة والنّظم الأمنيّة»[3]. فضلاً على التكلفة الهائلة التي تتكبّدها البلدان «المضيفة» للقواعد العسكرية[4]. يبدو واضحاً للعيان أنّ هذه الوضعيّة غير المتوازنة من النفوذ العسكري والأمني المباشر؛ تُشكّل خطراً على سيادة دول المنطقة وبنحوٍ جوهريّ.

وثمّة بعد آخر للخلل الأمني يخصّ وضع المنطقة الأمني الحرج في جانب المقوّمات الحياتيّة الحديثة، والتي تمثّل أهم الموارد الأساسيّة، وهي الماء، والغذاء، والطاقة، والبيئة الطبيعية. حيث تعتبر دول المنطقة من أفقر دول العالم من ناحية الثروة المائيّة والغذائيّة، وهي ـ أساساً ـ تعتمد بشكلٍ كلّي على ثروةٍ ناضبةٍ في توفير احتياجاتها من الطاقة والكهرباء. في المقابل، فإنّ استهلاك المنطقة للمياه والغذاء والكهرباء يُعتبر الأعلى عالميّاً. هذه التّركيبة المكوّنة من استهلاكٍ مفرط، وشُحّ في الموارد، يُنذر بخلطةٍ متفجّرةٍ قد تضع المنطقة في وضع حرج، وفي زمنٍ قد لا يكون بعيداً.

ـ الرّابع: الخلل السّياسي

أخيراً، وليس آخراً، يجبُ التّطرق إلى الخلل السّياسي، ويتمثّل هذا

---

(٣) الكواري، المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

الخلل في غياب نُظم حُكم ديمقراطيّة، وعدم مراعاة مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، وضعف المُشاركة السّياسيّة الشّعبيّة الفعّالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في أغلب دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدّى إلى استمرار الخلل في علاقة السّلطة بالمجتمع، والذي نتجَ منه وجود «سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقلّ من عاجز»، بتعبير الزّميل محمّد غباش.

تقوم رؤيتنا في هذا العمل على أساس فهمٍ تحليليّ يؤكّد القول إنّه من الخطأ النّظر إلى كلّ من أوجه الخلل على أنّها قضيةٌ مستقلة، أو اعتبار هذا المجموع من الخلل على أنّه مجرّد مجموعةٍ من المشاكل المشتّتة وغير المترابطة جوهرياً. نذهبُ في هذا الإصدار إلى ضرورة أنّ نُحلّل أوجه الخلل جميعاً، وفي وحدةٍ عضويّة متماسكة الأبعاد، مُتضافرة العناصر. كذلك، من الخطأ معاملة أوجه الخلل المزمنة وكأنّها ظواهر جامدة، يستحيل أن يطرأ عليها التّغيير، فجدلية التّاريخ لا تتحرّك في خطوطٍ مستقيمة مرسومة مسبقاً، بل إنّ تفاقم أوجه الخلل المُزمنة، والتّناقضات التي تُولّدها؛ تجعل من الصّعب، بل من المستحيل، التنبؤ بدّقةٍ بكلّ ما قد يحصل من توابعها. وعلى القدر نفسه من الأهمية؛ هو كيفية تعامل الأطراف ذات المصلحة مع هذه التغيّرات؛ فعندما تخرج التّبعات عن المألوف، تجد الأطراف المختلفة نفسها على المحكّ، وخارج نطاق ما اعتادت على التعامل معه، أكانت الأنظمة المحلّية، أم فئات الشّعب المختلفة، أم القوى الدّوليّة. لهذا نرى من المهم أن نُحلّل ما هو ثابت في أوجه الخلل المزمنة على مستوى المنطقة، وما هو متحوّل فيها، على مدى السّنوات الماضية والقادمة. انطلاقاً من هذه الرّؤية الجامعة؛ نُقدّم هذا العمل **من الخليج عن الخليج والى الخليج**، على أمل تشكيل وجهة نظرٍ نقديّة، بما يؤسّس لرؤى تطويريّة تُسهِم في تأسيس نظرةٍ شاملة في المستقبل.

الفصل الأول

الخلل السّياسي

تمهيد: في توصيف الخلل وتداعيات الانتفاضات العربية(*)

يمكننا تشخيص العلاقة السّياسيّة بين السّلطة والمجتمع في أقطار مجلس التعاون على أنها ـ في جوهرها ـ علاقة حاكم برعية، وليست علاقة مواطنين متساوين، وذلك من حيث المبدأ يُضاف إلى ذلك، النّظرة التي تكوّنها الأسرُ الحاكمة ـ في الغالب ـ لنفسها في إطار علاقتها مع المجتمع والأرض، وهي «نظرة إرث وحقّ خاص في المال العام، وفي الأراضي، وتولي السّلطة التّنفيذية، ولا سيما المراكز الحاكمة أو ما يُسمى بـ وزارات السّيادة. هذا إضافة إلى المكانة البروتوكوليّة والاجتماعيّة، والنفوذ على المستوى الرّسمي، وفي القطاع الخاص»[1]. وذلك لا ينفي وجود بعض الفروقات بين دول المجلس، بخاصة في حالة الكويت التي يوجد فيها بعض مبادئ المواطنة والديمقراطية عبر دستور عقدي ومجلس نيابي فاعل، وفي أيّ تعاطٍ مع الحالة السياسية في أقطار المجلس سيكون من المهم تبيان هذه الفروقات بينها، من دون التغافل عن السمات المشتركة التي تجمعها.

في تفسير هذه الحال، يُمكننا حصْر العوامل السّياسيّة لها في قيام أنظمة الحكم الفردي الوراثيّة، والتي تتميّز باليد المطلقة في الحكم الدّاخلي في معظم دول المنطقة، وتمّ ذلك ـ على الأقل ـ منذ مطلع القرن العشرين،

(*) في الأصل، نص مقتبس، أساساً، من ورقة: حمد الرّيس، مقدّمة حول «أوجه الخلل المزمنة وسبل علاجها: في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، من إصدارات مركز الخليج لدراسات التّنمية، الموقع الإلكتروني: <https://www.gulfpolicies.com>.

(1) الكوّاري، ٢٠٠٤، <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/relation-_athorety_and_sositey_1.pdf>.

واستمرّ هذا التّوالد السّياسي في أغلب المراحل التّاريخيّة لهذه الفترة الزّمنيّة. أمّا ثقافيّاً، فقد أُتيح لهذه النّظم أن تُؤسّس «شرعيّة» خاصةً بها ـ قد تعلو أو تخْفُت ـ من خلال الاستناد إلى ما ترسّخَ من «تراثٍ تقليديّ في المُلك العربي العضوض، الذي يقوم على أساس الغلبة القسريّة، واعتبار النّفوذ مصدراً لجلب المال، والجاه مفيداً له على حد تعبير ابن خلدون»[٢]. وقد تكرّست هذه الغلبة القسريّة في الحكم ـ في مظهرها الحديث ـ نتيجةً لبروز ثلاثة متغيّرات تاريخيّة رئيسة في المنطقة[٣] وهي:

١ ـ معاهدات حماية وصداقة مع قوى أجنبيّة ذات نفوذٍ عالمي، ووجود عسكريّ في المنطقة، ومصالح اقتصاديّة واستراتيجية ضخمة فيها.

٢ ـ ريع امتيازات النّفط، وعائدات الحكومات من صادراته، منذ بداية عصر النفط، صُبّ في أيدي الحكّام الذين اتّبعوا سياسات إعادة التّوزيع للثّروة والنّفوذ بما يُؤدّي إلى ترسيخ سلطتهم الفرديّة المطلقة في الدّاخل.

٣ ـ تدفّق الهجرة بين بلدان المنطقة وجيرانها في البداية، ثم من خارجها بشكلٍ كبير، منذ مطلع السّبعينيات، الأمر الذي أدّى إلى تراجع الدّور الإنتاجي للمواطنين، وبالتالي إلى تقزيم فاعليّتهم سياسيّاً واجتماعيّاً.

قد يكون هذا كله معروفاً للجميع، وقد تمّ التّطرق إليه بأشكال متفاوتة في دراساتٍ وكتاباتٍ سابقة، لكن أهمية الخلل السّياسي ـ في هذا السّياق- عادت إلى الواجهة في خضمّ تداعيات الانتفاضات العربية التي أطاحت بحكّام في تونس ومصر وليبيا، وقد وصلت موجات الاحتجاجات إلى أغلب دول مجلس التعاون، وهذا يُعطي دافعاً قويّاً لإعادة تقييم الوضع السّياسي في هذه الدّول، والتّأمّل في وتيرة التّطورات داخل كلّ دولةٍ على حدة، إضافة إلى تحليل أوجه التقاطع والتشابه بين دول المجلس مجتمعةً. ولقد اخترنا في هذا الجزء التّركيز على ملفين رئيسين لهما تبعات رئيسة على الهيكل السّياسي في كلّ دول المنطقة، وهي:

- دساتير دول المجلس
- دور النقابات في كلّ أقطار المجلس

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

إضافة إلى هذين الملفين؛ نُقدّم مُلخّصاً لأهم التّطوّرات السّياسيّة الجارية في كلِّ دول المجلس، وعلى حدة، ونأملُ من هذا الطّرح أن نرصدَ من بين هذه الملفات المعمقة؛ أهم جوانب الحياة السّياسيّة في دول المجلس مجتمعة (الدّساتير، النّقابات، الحقوق المدنيّة)، ونقف على الحراكات السّياسيّة التي تشهدها دول المنطقة، وما تفرزه من متغيّراتٍ لها انعكاسها على الحياة السّياسيّة العامة، وبالتّالي تسمح بالكشف عن مواطن الخلل السّياسي الذي تلتقي فيه دول مجلس التّعاون.

وفي هذا الجزء الأخير المعني بالتطوّرات، نسلّط الضّوء، بالأخص، على كيفية تعاطي الأطراف المختلفة مع هذه المتغيّرات السّياسيّة، خصوصاً متخذي القرار والقوى الدولية وفئات الشّعب المختلفة؛ فالتطورات السّياسيّة هي في نهاية الأمر، نتاجُ تفاعل الأطراف المتخاصمة والمتحالفة المتفرقة، وتبرز أهمية هذا التفاعل بين الأطراف، خصوصاً، في المفاصل التاريخيّة غير المتوقّعة والمتسارعة من الأحداث، حيث يعمل الأطراف خارج إطار المألوف، وتبرز إمكانيّة التّهوّر وعدم وضوح الرؤية في التّقديرات وردّات الفعل.

وليس بخافٍ على أحد، أنّه إذا ما نظرنا إجمالاً إلى الصّورة المرتسمة لنا من التطوّرات على مدى السنتين الماضيتين، فأبرز حدث بلا منازع؛ هو الاحتجاجات والمطالبات السّياسيّة في خضم الانتفاضات العربيّة التي برزت بشكل علني في كلّ دول المجلس بلا استثناء، وإن كانت بدرجات متفاوتة وكان هذا الحراك على أشدّه في البحرين، ولكن التّحرّكات في الكويت وعُمان وصلت أيضاً إلى مراحل غير مسبوقة، وحتى في السعودية والإمارات بدأت تظهر بوادر حراك معارض ذي كتلة عددية حرجة، بل إن هناك بوادر حراك، وإنْ كانت خجولة، شرعت بالظهور في قطر أيضاً، كما نبيّنه في الأقسام التالية.

وتميّز هذا الحراك استراتيجياً: بالاعتماد الكبير على برامج التواصل الاجتماعي، بخاصة الـ تويتر والـ فايسبوك، حيث تمّ إعلان أكثر من مسيرة وتجمّع على هذه البرامج. وفي ما عدا حالة قطر والإمارات نسبياً؛ قد يكون أكثر ما ميّز هذا الحراك هو النزول إلى الشارع في مسيراتٍ واحتجاجات، بخاصة من قبل الشباب، وهو ما كان غائباً عن الساحة (في ما عدا البحرين) لمدّةٍ طويلة. كما تميّز هذا الحراك عامة بمسحة الخطاب الحقوقي الليبرالي

عليه، مركّزاً بشكلٍ مكثف على خطاب حقوق الإنسان، بخاصة في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان. هذا إضافة إلى تواصل دور الخطاب الإسلامي (بشقيه السني والشيعي) في تأدية دور أساسي، وإنْ كان قد خفّ بريقه، وامتزج في كثيرٍ من الأحيان مع الخطاب الحقوقي وأدى التواصل مع المنظمات غير الحكومية الغربية دوراً محوريّاً في دعم هذه الاحتجاجات وتوفير التغطية الإعلامية الغربية للتطوّرات في الخليج، والتي برزت بشكل مكثف وبصورة غير معهودة سابقاً، بخاصة في الإمارات والبحرين.

في المقابل، تفاوتت ردّة فعل السلطة، فكانت مزيجاً من الحوافز المادية والحل الأمني، أما الإصلاح السياسي الجذري فلم يتم التطرق إليه إلا في حالات نادرة جداً. القاسم المشترك بين كل دول الخليج كان إعلان مزايا وعطايا مادية جديدة للمواطنين، وهي استراتيجية تقليدية للتعامل مع أية اضطرابات شعبية محتملة، أكانت عن طريق رفع الرواتب أو المنح أو توفير أعمال جديدة في القطاع العام، وفُعّلت هذه الإستراتيجية في كل دول المجلس بلا استثناء.

إضافة إلى ذلك، فلقد أدت إستراتيجية القوة الأمنية دوراً محورياً أيضاً، وإن تفاوتت حدتها بين دول المجلس؛ فنرى أنها كانت أشد وطأة في الإمارات والبحرين والسعودية، وقد تكون البحرين هي من تصدّر استعمالها، بينما كانت الأخف في قطر ذات الحراك السياسي المتدني نسبياً. أما بالنسبة إلى الإصلاح السياسي الجذري، فلم تأخذ هذه الاستراتيجية حيزاً كبيراً في أي من الدول، في ما عدا عمان بعد إجراءات السلطان في عام ٢٠١١، التي أدّت إلى تغييرات وزارية ودستورية تعدّت تلك في أي من الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن البحرين أجرت تعديلات دستورية أيضاً، إلا أنها إجمالا تمّ رفضها من قبل المعارضة، واتهامها بأنها شكلية وبلا أي مغزى، على عكس الحال في عمان. ويرى بعض المراقبين أن هناك بوادر حركة متسارعة من التغيرات السياسية أيضاً في السعودية، بما فيها دخول المرأة إلى مجلس الشورى والانفتاح النسبي الإعلامي، إلا أن طبيعة هذه الإصلاحات لا تزال موضع شكوك حول مدى نطاقها وجديتها. أما في الكويت، فقد أدت الضغوطات السياسية إلى تغيير رئيس مجلس الوزراء وحُلّ المجلس النيابي أكثر من مرة، ولكن ما زالت تبعات هذه الهزات السياسية من الناحية الدستورية والقانونية غير واضحة.

ـ تفكيك رؤية الحراك ومطالبه

وكما تثار التساؤلات حول ردة الفعل الرسمية، تبرز أيضاً أهمية تفكيك رؤية ومطالب الحراك. وإجمالاً، لا توجد صورة متبلورة لرؤية ومطالب واضحة من قبل قادة هذا الحراك، بل إنه في كثير من الأحيان يُردّد بأن الحراك يتميّز بأنه من دون أية قيادة مركزية. ويرى البعض أن هذه اللامركزية قوة ومكمن نجاح الحراك في استيعاب وتفادي الضربات الأمنية التي كانت تطيح بالأحزاب في المنظمة سابقاً، بينما يرى الآخرون أن غياب القيادة والمطالب الواضحة يُهدّد بتشتت الحراك أو اختطافه من قوى انتهازية. ففي كثير من الأحيان تبقى المطالب والرؤى السياسية مبهمة لهذه التحركات، وتتمحور في الأساس حول رفض الوضع الحالي والتركيز على الجانب الحقوقي المدني البحت برفض السجن والتعذيب وتأكيد حق حرية الرأي والتجمع إلخ، وفي الحالات التي يوجد تبلور لمطالب سياسية محددة، كما هو الحال في البحرين، يتبين أن هناك انقساماً حادّاً في رؤية ومطالب المعارضة، كما هو الحال بين من يطالب بجمهورية ومن يطالب بمملكة دستورية.

وقد يكون إحدى الظواهر المقلقة التي بدأت تطلّ بشكل جدي في دول المجلس هو شبح الانقسام، بناءً على المذهب والإثنية والمناطقية. فلقد لوحظ تنامي هذا الانقسام والخطاب، والذي ـ وإنْ كان في كثير من الأحيان تدعمه وتغذيه بعض الأجهزة الرسمية ـ إلا أنه أصبح واقعاً ملموساً في المجتمع، له دوافعه الذاتية؛ ففي البحرين أصبح الانقسام بناءً على المذهب أمراً واقعاً لا يمكن إنكاره، أما في الكويت فمسألة «الحضر» و«البدو» قد أخذت درجة جديدة من الحدية، وتبرز هذه المسألة بأشكال متفاوتة بين أغلب دول المجلس.

وتبقى طريقة تعاطي الأطراف المختلفة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، وفئات الشعب، وقادة المعارضة، إضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية، هي ما سيقرر طريقة تفاعل هذه العوامل على أرض الواقع، وعما إذا كان الحراك سيؤدي إلى تغييرات سياسية حميدة بناء على مبدأ الديمقراطية والمواطنة، أم أن الأمور ستأخذ منحى أكثر احتقاناً، أمنياً وطائفياً وإثنياً ومناطقياً؟

أولاً: ملف دساتير دول مجلس التعاون

مقدمة: بين الدّولة الرّاعية والدّولة الدّيمقراطيّة

إنّ مفهوم «الدّيمقراطيّة» هو الموجّه المعياري لمقاربة الخلل السّياسي، وفي هذا الصّدد من الممكن الاعتماد على مفهومٍ إجرائي للدّيمقراطيّة، يرتكزُ على ما يمكن اعتباره الحدّ الأدنى من مقوماتٌ نظام الحكم الديمقراطي العامة والمشتركة عبر القارات والحضارات في مرحلة الانتقال للديمقراطية، ويقوم على المبادئ الستة التالية[٤]:

- مبدأ الشّعب مصدر السلطات، نصّاً وروحاً، وعلى أرض الواقع.

- مبدأ المواطنة الكاملة، المتساوية، والفاعلة، واعتبار المواطنة ـ ولا شيء غيرها ـ مصدر الحقوق، ومناط الواجبات، ومن دون تمييز.

- مبدأ التّعاقد المجتمعي المتجدّد الذي يتمّ تجسيده في دستورٍ ديمقراطيّ مُلزم لكلّ مواطن، سواء أكان حاكماً أم محكوماً.

- قيام الأحزاب، ومؤسّسات المجتمع المدني، وعلى قاعدةِ المواطنة، وممارسة الدّيمقراطيّة داخلها، وفي ما بينها.

- الاحتكام إلى شرعيّة دستور ديمقراطي، يُؤسَّس على أنّه لا سيادة لفردٍ أو أقلّية على الشّعب.

- إقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، على أن يسود حكم القانون، وليس مجرد الحكم بالقانون، وعدم الجمع بين أيٍّ من السّلطات التّنفيذيّة أو التّشريعيّة أو القضائيّة في يد شخص أو مؤسّسة واحدة، وضمان الحقوق والحرّيّات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً، مع تداول السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعية سلميّاً، ووفق آليّة انتخابات حرّة ونزيهة وفعّالة، وتحت إشرافٍ قضائيّ كامل ومُستقل، وبوجود شفافيّةٍ تحدّ من الفساد والإفساد والتّضليل واستغلال النّفوذ العام في العمليّة الانتخابيّة.

---

(٤) المصدر نفسه، (٢٠٠٧)، <http://dr-alkuwari.net/sites/akak.nsms.ox.ac.uk/files/%20% D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8% A8% D8%A9%5B1%5D...pdf> p. 2-4.

إنّ نظرةً مقارنة بين طبيعة أنظمة الحكم المعاصرة في الخليج، من جهةٍ، ومقوّمات الحكم الدّيمقراطي المذكورة هنا، من جهةٍ أخرى؛ تكشفُ لنا أنّ أكثر هذه الأنظمة لم تنتقل ـ سواء من ناحية النّص الدّستوري أم من ناحية المبدأ ـ إلى نظم حُكمٍ ديمقراطيّة: إنّ الحاكم في هذه الأنظمة إمّا أن يكون منفرداً بالسّلطة المطلقة صراحةً، أو مُتحايلاً على المواد الدّستورية أو مواد النّظام الأساسي القائم في بعض هذه الدّول، وبخاصةٍ المواد التي تنصّ أنّ «الشّعب مصدر السلطات»، ومُقدِّماً عليها مواد دستوريّة أخرى» تُجهض هذا المبدأ الدّيمقراطي الجوهري.

والدّول التي تتمتّع بدستور ـ عقدي أو مُعدَّل على أرضية دستور عقدي ـ نجدها عوضاً عن الالتفاف حول المواد التي تضمن تطبيق سلطةٍ فعلية للشعب؛ تتّجه نحو توفير المؤسّسات الشّكليّة للدّيمقراطيّة، من مجالس نواب، ومجالس بلديّة وغيرها، من دون رفدها بمضمون ديمقراطي فعلي؛ فالسّلطة التّشريعية، مثلاً، تُهنْدَس على نحوٍ تبدو إمّا غير مؤثرة، أو مُنصاعة في نهاية المقام لإرادة الحكم.

ومن هذا المنطلق، أولينا اهتمامنا في هذا الإصدار الدوري الأوّل على تشخيص الدّساتير ونصوصها في كلّ دول المجلس، باعتبار أنّ ذلك هو المرتكز الأوّل في تحليل الخلل السّياسي في المنطقة.

١ ـ دساتير دول مجلس التعاون

الدّستورُ هو القانون الأعلى المُنظّم للدّولة، فهو الذي يُحدّدُ شكل نظام الحكم، ويضعُ القواعدَ الأساسيّة التي تُنظّم عملَ السّلطات الثلاث: التّنفيذيّة والتّشريّعيّة والقضائيّة، وحدود صلاحيّاتها والعلاقة بينها، كما يُحدّدُ الحرّيّات العامة وحقوق المواطن، وهو يُمثّل الأساس والمرجعيّة العليا لكلّ قوانين الدّولة.

وهنـاك عدّة طُرق لإصدار الدّساتير، فمنها ما يُصدره الحاكم بإرادته منفرداً، ويُطلق عليه دستور المنحة، ومنها ما يصدر بناءً على توافق إرادة الحاكم والشعب، فيشترك الشعبُ في وضع الدستور عن طريق جمعيةٍ تأسيسيّة منتخبة، ثم يُصادق عليه الحاكم، ويُطلَق عليه الدّستور العقدي، ومن هذه الدّساتير ما يصدرُ بشكلٍ ديمقراطي كامل، أي من خلال مجلس منتخب، واستفتاءٍ للشعب، ومن دون الحاجة إلى موافقة الحاكم.

وتمتلكُ كلّ دول مجلس التّعاون دساتير أو أنظمة حكم أساسيّة مكتوبة، وإنْ كانت تتفاوتُ في مدى تفصيلها، وأخذها بمبدأ المشاركة الشعبيّة في السّلطة، وتطبيقها لمبدأ الفصل بين السّلطات، ومدى حمايتها للحرّيّات والحقوق. وأغلبها في الوقت الحاضر - في ما عدا دستور الكويت ـ تمّ إصداره بأسلوب المنحة[٥].

٢ ــ الدّساتير وشرعية الحاكم

وبشكلٍ عام، تسعى دساتيرُ دول مجلس التعاون، وأنظمتها الأساسيّة، إلى تعزيز شرعيّة الأسر الحاكمة بشرعيّةٍ مؤسّسيّة دستوريّة وتؤكدُ هذه الدّساتير على هوية دول مجلس التعاون العربيّة والإسلاميّة، وتُقدّم عدّة صياغاتٍ لدور الشّريعة الإسلاميّة في عمليّة التّشريع، على سبيل المثال: تنصُّ دساتير كلّ من الكويت والبحرين والإمارات وقطر على أنّ الشّريعة الإسلاميّة هي (مصدر رئيس للتّشريع)، بينما ينصّ النّظام الأساس لسلطنة عمان على أن الشّريعة الإسلاميّة هي أساس التّشريع، أمّا في المملكة العربيّة السّعوديّة، فينفردُ النّظام الأساس فيها بالنصّ على أن دستور المملكة هو كتاب الله وسنّة رسوله (ﷺ).

وتؤكّد دساتير دول مجلس التعاون كافة على مبدأ الشّورى بوصفه ركيزة للحكم، وتنصّ على تشكيل مجالس تتباين في صلاحيّاتها التّشريعيّة والرّقابيّة، ودرجة المشاركة الشّعبيّة في تشكيلها أو انتخاب أعضائها؛ ففي كلٍّ من الكويت وقطر، ينصُّ الدّستورُ على تشكيل مجلس تشريعي يضمّ أغلبيّة منتخبة، وله صلاحيّة الرّقابة على أداء الوزراء. أمّا دستور البحرين، فيأخذ بنظام المجلسين، أحدهما منتخب، والآخر معيّن، ويتساويان في الصّلاحيّة التّشريعيّة، بينما يختصّ المجلسُ المنتخبُ بالرّقابة. ويُؤسّسُ دستورُ الإمارات العربيّة المتّحدة لمجلسٍ استشاريّ نصف منتخب. وفي سلطنة عمان، ينصّ النّظامُ الأساس فيها على تشكيل مجلسين، أحدهما مُنتخب، والآخر معيّن، ويملكان صلاحيّاتٍ تشريعيّة ورقابيّة محدودة. أمّا النّظام الأساس للمملكة العربيّة السّعوديّة، فينصُّ على تشكيل مجلس معيّن، تقتصرُ صلاحيّاته على إبداء الرّأي والمشورة.

---

(٥) انظر: حسن السيد، «الدستور الديمقراطي المنشود لدول مجلس التعاون،» الجماعة العربيّة للديمقراطية (٢٠١١)، <http://arabsfordemocracy.org/uploads/vhr%20ggkav%20fhgljfM %20ydv/H_Eslayed_Const_GCC.pdf>.

وتؤكّد دساتيرُ كلّ من الكويت والبحرين وقطر أن نظام الحكم في هذه الدّول ديمقراطي، وأنّ الشّعب هو مصدرُ السّلطات، كما تؤكّد على الفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، وعلى استقلال القضاء، وتُعطي للمجالس المنتخبة ـ جزئياً ـ سلطة التّشريع ومحاسبة الوزراء، إلا أنّها أيضاً تُعطي للحاكم سلطاتٍ تنفيذيّة وتشريعيّة ورقابيّة واسعة، وتُحصّنه من المساءلة، ما يُغيّب ـ إلى حدٍّ كبير ـ مبدأ الفصل بين السّلطات وسيادة الشّعب الكاملة.

وفي مجال حماية الحقوق والحرّيات؛ فإنّ جميع دساتير دول مجلس التعاون ـ بخلاف النّظام الأساسي السّعودي ـ تضمّ العديدَ من المواد التي تتعلّق بضمان الحرّيّات العامة، وحقوق المواطنين، إلا أنّ صياغة هذه المواد تُقيّد الكثير من النّصوص التي تحمي الحقوق والحريات بأحكام القانون وضوابطه، ما أفسح المجال ـ عمليّاً ـ لإصدار قوانين عدّة تُقيّد ممارسة هذه الحقوق والحرّيّات، وتُفرغ هذه المواد الدّستوريّة من مضمونها الدّيمقراطي.

كما تنصّ دساتيرُ دول مجلس التعاون، بصفةٍ عامة، على عددٍ من الحقوق الاجتماعيّة، مثل حقّ التّعليم، والعمل، والمُلكيّة، وواجب الدّولة في توفير الخدمات الاجتماعيّة بأنواعها، مثل التّعليم الأساسي المجاني، والرّعاية الصّحيّة، والعمل، والسّكن، والضّمان الاجتماعي وغيرها. وتُمثّل هذه الحقوق الدّستوريّة الرّكيزة الأساسيّة التي تمّ بناءً عليها إصدار العديد من قوانين الرّعاية الاجتماعيّة، والضّمان الاجتماعي في هذه الدّول.

وأخيراً، من المهمّ التّذكير بأنّ وجود دستور أو وثيقة دستوريّة ـ بحدّ ذاته ـ لا يعني بالضّرورة أنّ النّظام السّياسي هو نظامٌ دستوري ديمقراطي، حيث إنّ ذلك يعتمدُ على مدى التّطبيق الفعلي لمبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات وضوابط الدّستور الديمقراطي، ومدى تقيّد مؤسّسات الدّولة بموادّه، وقدرته على حماية حقوق المواطنين والحرّيات العامة، وضبط ممارسات السّلطة، والقوى السّياسيّة في إطارٍ قانوني ومؤسّسي فاعل.

٣ ـ الملامح العامة في دول مجلس التّعاون

وفي ما يلي، عرضٌ موجز للملامح العامّة للدّساتير والنّظم الأساسيّة في دول مجلس التّعاون، مع الإشارة إلى أنه تمّ التّركيز هنا على ما تنصّ عليه الدّساتير، بغضّ النظر عن مدى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، فلهذا قصّة أخرى.

أ ـ الكويت

في يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢م، احتفلت دولةُ الكويت بمرور خمسين عاماً على إصدار دستورها، وسط احتجاجاتٍ شعبيّةٍ وأزمة سياسيّة عميقة. وبالرغم من الأزمة السّياسيّة القائمة فإنّ التّجربة الدّستوريّة في دولة الكويت تُعدّ الأعرق في منطقة الخليج العربي، والأكثر تقدّماً من حيث إتاحة المجال للمشاركة الشّعبيّة في التّشريع والرّقابة مقارنةً بغيرها من دول مجلس التعاون لقد صدر دستورُ دولة الكويت عام ١٩٦٢م، وبدأ العمل به رسميّاً عام ١٩٦٣م، حيث أُسّس لأوّل مجلسٍ نيابيّ منتخب في منطقة دول الخليج العربيّة[٦].

وقد أُصدرَ دستور الكويت بأسلوب «العَقْد»، أي إنه كان نتاج توافقٍ بين إرادة الحاكم، وبين الإرادة الشّعبيّة المتمثّلة في الأعضاء المنتخبين في المجلس التأسّيسي[٧]؛ ففي عام ١٩٦١م، أصدر أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح دستوراً انتقاليّاً تمّ بموجبه انتخاب مجلس تأسيسي مُكوّن من ٣١ عضواً، منهم ٢٠ عضواً منتخباً، و١١ وزيراً عيّنهم الأمير. وبدأ المجلس التّأسيسي أعماله في نفس العام، كما تمّ تشكيل لجنة للصّياغة بالاستعانة بعددٍ من أبرز الخبراء الدّستوريين العرب، ورُفعت لجنة الصّياغة مشروع الدّستور للمجلس التّأسيسي، الذي ناقش تفاصيله باستفاضةٍ، ثم أقرّه، وصادقَ عليه الأميرُ بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢م[٨].

ويُبيّنُ دستورُ الكويت طبيعة نظام الحكم في الكويت، حيث يحاول أن يمزج بين نظام الإمارة الوراثي وبين النّظام الدّيمقراطي الذي تكون فيه السّيادة للشّعب؛ فهو ينصّ على أن الكويت إمارة وراثيّة، تُحْصرُ فيها الإمارة في ذريّة الشّيخ مبارك الصّباح، وأنّ نظام الحكم في الكويت هو ديمقراطيّ، السّيادة فيه للأمّة «مصدر السّلطات جميعاً»، كما ينصُّ على مبدأ الفصل بين

---

(٦) يُعدّ دستور ١٩٦٣ رابع دستور في تاريخ الكويت، حيث صدر أوّلُ دستور في تاريخ الكويت عام ١٩٢١، تلاه دستور ١٩٣٨، ثم النّظام الأساسي المؤقت لعام ١٩٦١.

(٧) انظر: **مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت** (حزيران/ يونيو ٢٠١١)، الفصل الثاني: «الحكم الدّستوري والمسيرة البرلمانية ـ دستور دولة الكويت: <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id = 1710>.

(٨) انظر: «محاضر المجلس التأسيسي،» موقع مجلس الأمة الكويتي، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id = 1568>.

السّلطات الثلاث: التنفيذيّة، والتّشريعيّة والقضائية، مع تعاونها، ووفقاً لأحكام الدّستور[٩].

وبالنظر إلى المواد اللاحقة، نجد أن الدّستور يُعطي الأمير صلاحيّات تنفيذيّة وتشريعيّة ورقابيّة، ويُحصّنه من المساءلة المباشرة، فهو رئيسُ الدّولة، والقائد الأعلى للقوّات المُسلّحة، ويمارس السّلطة التنفيذيّة بواسطة وزرائه، وله وحده سلطة تعيين رئيس الوزراء، وإعفائه من منصبه. كذلك يمتلكُ الأميرُ أعلى سلطة رقابيّة، فرئيس الحكومة وأعضاؤها مساءلون، بالتّضامن، عن سياسة الحكومة أمام الأمير فقط، وكلّ وزير مساءلٌ أمام الأمير عن أعمال وزارته، وتصدرُ الأحكام القضائيّة باسم الأمير. كذلك، للأمير أن يحلّ مجلس الأمّة بمرسوم مسبّب، على أن تجري انتخابات لمجلسٍ جديدٍ خلال شهرين من الحلّ، وإلّا استردّ المجلس المُنحلّ كامل سلطاته الدّستوريّة، ولا يجوز حلّ المجلس أكثر من مرّة لنفس السّبب[١٠].

وينصّ الدّستورُ على تولّي الأمير السّلطة التّشريعيّة بالمشاركة مع مجلس الأمة، فلا يصدر أيّ قانون من دون موافقة المجلس، ومُصادقة الأمير. وللأمير حقّ اقتراح القوانين، أو الاعتراض عليها، أو المصادقة عليها وإصدارها بعد موافقة المجلس، كما يُعطي الدّستورُ الأميرَ سلطة إصدار مراسيم لها قوّة القانون بين أدوار الانعقاد، أو في فترة الحلّ في حالات الضّرورة، على أن تُعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة فور انعقاده، ويتمّ إلغاؤها بأثر رجعي إنْ لم يوافق عليها المجلس. ويمكن القول إن السلطة التشريعية النهائية هي بيد مجلس الأمة، ففي حالة رفض الأمير لتشريع ما، فإنه يحق للبرلمان إصدار القانون الذي تم رفضه في حال توافر أغلبية معينة في مجلس الأمة. ويضمّ مجلس الأمة ٥٠ عضواً منتخباً، إضافة إلى الوزراء المعينين بحكم مناصبهم، ولكلّ عضو بالمجلس حقّ اقتراح القوانين أو الاعتراض عليها، كما للمجلس حقّ الرّقابة على الموازنة العامة، بما في ذلك الإيرادات العامة، والمصروفات، والالتزامات الماليّة للحكومة بأنواعها، ومن دون استثناء[١١].

---

(٩) انظر: **دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢**، المواد ٤، ٦ و٥٠، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4>.

(١٠) المصدر نفسه، المواد ٥١ ـ ٥٨، ٦٧ و١٠٧. <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4>.

(١١) انظر: المصدر نفسه، المواد ٦٥ ـ ٦٦، ١٣٥ ـ ١٥١، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4>.

ووفقاً للدّستور، فإنّه على الحكومة ـ بعد تشكيلها ـ تقديم برنامج عملها لمجلس الأمة من أجل مناقشته، إلا أنّه لا يُشترط أيّ تصويتٍ بالثقة، بل يأخذ الدّستور بنظام الرّقابة اللاحقة، ويحصرُ ذلك على مساءلة الوزراء بصفةٍ منفردةٍ، وكلّ عن أعمال وزارته، وللمجلس صلاحيّة استجواب وطرح الثقة بالوزراء، وفقاً للضّوابط الإجرائيّة المُحدّدة في الدّستور. كما للمجلس أن يُقرّر عدم التّعاون مع رئيس الوزراء، إلا أنّه لا يحقّ له طرح الثقة به أو عزله. وفي حال قرّر المجلسُ بالأغلبيّة عدم إمكان التّعاون مع رئيس الوزراء، رُفعَ الأمرُ لتقدير الأمير، فإمّا أن يُعزل رئيس الوزراء، أو يُحلّ المجلس. وفي حال الحلّ، وانتخاب مجلس جديد يُصوّت بذات الأغلبيّة على عدم التّعاون مع رئيس الوزراء؛ اعتُبر الأخيرُ معتزلاً من منصبه، ويتمّ تشكيل وزارة جديدة[(١٢)].

وعلى الرغم من أنّ الدّستور ينصّ على المساواة بين المواطنين؛ فإنّ حقّ التّصويت والتّرشّح لانتخابات مجلس الأمة كان مقتصراً على الرجال فحسب، وبمقتضى قانون الانتخابات، إلى أن تمّ تعديله عام ٢٠٠٥م بمبادرةٍ من الأمير، ليسمح للمرأة بمباشرة حقوقها السّياسيّة[(١٣)].

كما ينصّ دستورُ دولة الكويت على استقلال القضاء، ويمنع تدخّل كلّ من السّلطة التّنفيذيّة أو التّشريعيّة في أعماله، ويترك للقوانين مهمّة وضع الضّمانات التي تكفل تحقيق هذه الاستقلاليّة، وبيان أحكام القضاة، وأحوال عدم قابليتهم للعزل، وتنظيم المحاكم، وإجراءات سير العدالة. وفي عام ١٩٧٣م، تمّ إصدار مرسوم بتشكيل المحكمة الدّستوريّة التي تختصّ بتفسير النّصوص الدّستوريّة، والفصل في دستوريّة القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح، وبالفصل في الطّعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، أو بصحة عضويتهم[(١٤)].

ومن حيث حماية الحقوق والحريات العامة؛ يؤكّدُ دستورُ الكويت على المساواة بين الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ويحظر

---

(١٢) انظر: المصدر نفسه، المادة ١٠٢، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4>.

(١٣) انظر: **قانون الانتخاب** (رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢) وتعديلاته، المادة ١، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=39>.

(١٤) انظر: «قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية»، <http://law.kuniv.edu.kw/mashael/law%20(22).doc>.

التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللّغة أو الدّين، ويكفلُ الحرّية الشّخصيّة كما يحظر التّعذيب، والمعاملة الحاطة بالكرامة، أو القبض على أيّ شخصٍ أو تفتيشه أو تقييد حرّيته إلا بحكم القانون. ويُحظر توقيع العقوبة إلا بحكم قانون وبعد محاكمةٍ عادلة. وينصّ الدّستور على حماية حرّية الاعتقاد بشكلٍ مطلق، وعلى حرية ممارسة الشّعائر، مع ضرورة تقيّدها بعادات المجتمع والنظام والآداب العامة. كما ينصّ على ضمان حرّية الرّأي والبحث العلمي والتعبير والصحافة والطباعة والنشر، وسرّية المراسلات، وتشكيل الجمعيّات والنّقابات على أسسٍ وطنيّة وسلميّة، وعلى حرّيّة الاجتماعات العامة والمواكب والتجمّعات، إلا أنّ الدّستور رهن ممارسة هذه الحرّيّات بأحكام وضوابط القانون(١٥).

ويُشترط لتعديل الدّستور موافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة ومصادقة الأمير، كما يحظر الدّستور تنقيح الأحكام الخاصة بالنّظام الأميري للكويت، وبمبادئ الحرّيّة والمساواة، إلا في حال توفير المزيد من ضمانات الحرّية والمساواة(١٦).

ب ـ البحرين

صدر أوّلُ دستور في البحرين عام ١٩٧٣م، بعد نيْلها الاستقلال، حيث أعدّه مجلسٌ تأسيسيّ ضمّ ٤٢ عضواً، من بينهم ٢٢ عضواً منتخباً شكّلوا الأغلبيّة. تمّ إقرار الدّستور والمصادقة عليه من قبل أمير البحرين آنذاك الشّيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ولكن في عام ١٩٧٤م، قام الأميرُ بحلّ المجلس الوطني بعد أن تفاقمَ الخلافُ حول قانون أمن الدّولة، وتمّ تعطيل أحكام الدّستور المتعلّقة بالسّلطة التّشريعيّة والرّقابة، كما أصدر الأميرُ مرسوماً بتأجيل انتخابات المجلس الوطني، على أن يتولّى الأميرُ ومجلس الوزراء السّلطة التّشريعيّة(١٧) وظلّت الحياة النيابيّة مُعطّلة في البحرين حتى عام ٢٠٠١م مع طرح ميثاق العمل الوطني، وموافقة شعب البحرين عليه بنسبة

---

(١٥) انظر: **دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢**، المواد ٢٧ ـ ٤٩، < http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4 >.

(١٦) المصدر نفسه، المواد ١٧٤ ـ ١٧٦.

(١٧) انظر: حسن رضي [وآخرون]، «الرّأي في المسألة الدّستوريّة- دستور مملكة البحرين،» (٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، < https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view= article&id=765:2012-02-06-15-44-27&catid=147:2011-04-09-07-47-31 >.

وصلت ٩٨,٤ في المئة في استفتاء عام. وفي العام التّالي تمّ إصدار دستور مملكة البحرين المُعدّل، وبخلاف الدّستور العقدي لعام ١٩٧٣م ـ والذي شارك مُمثّلون عن الشّعب في إعداده وإصداره بالتّوافق مع الأمير السّابق ـ فقد أعدّت مشروعَ الدّستور المُعدّل لجنةٌ مُعيّنة، قام الملكُ بتشكيلها عام ٢٠٠١م، بموجب مرسوم ملكي، وأقرّت هذه اللّجنة الدّستور المُعدّل في غياب الآليّات التّوافقيّة، وغياب أيّ تمثيل للمعارضة في هذه العمليّة، ثم صادق عليه الملكُ وأصدره في١٤شباط/ فبراير ٢٠٠٢م[١٨].

وبموجب المادة الأولى من دستور عام ٢٠٠٢م، فإنّ نظام الحكم في البحرين هو ملكي دستوري وراثي، كما تنصّ المادة نفسها على كونه نظاماً ديمقراطيّاً، السيادة فيه للشّعب مصدر السلطات جميعاً، وفقاً لأحكام الدّستور. وأعطت المادة حقّ مباشرة الحقوق السّياسيّة لكافة المواطنين رجالا ونساءً، بعد أن كان حقّ الترشيح والانتخاب يقتصر على المواطنين من الذكور، حيث إنّ دستور ١٩٧٣م لم ينصّ على حقوق المرأة السّياسيّة، واكتفى في مادّته الأولى بحقّ المواطنين في المشاركة في الشّؤون العامة والتّمتع بالحقوق السّياسيّة، بدءاً بحقّ الانتخاب، وفقاً لأحكام الدّستور والقانون، ما أتاح للحكومة إصدار قانون الانتخاب لعام ١٩٧٣م، الذي حصر المشاركة السّياسيّة في المواطنين من الذّكور وبخلاف دستور ١٩٧٣؛ يأخذ دستور ٢٠٠٢م بنظام المجلسين، فينصُّ على أن المجلس الوطني يتكوّن من مجلسين، أحدهما منتخب (مجلس النواب)، والآخر يُعيّنه الملك بموجب مرسوم (مجلس الشورى)، ويتشاركان في الصّلاحيّة التّشريعيّة.

وينص دستور٢٠٠٢م، على الفصل بين السّلطات التّنفيذية والتّشريعية والقضائية، ولكنه من ناحيةٍ أخرى يُعطي صلاحيات تنفيذيّة وتشريعيّة واسعة للملك، ويُحصّنه من المساءلة وتنصّ المادة الرقم (٣) على أن «السّلطة التشريعية يتولّاها الملك والمجلس الوطني وفقا للدّستور، ويتولى الملكُ السّلطة التّنفيذيّة مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر الأحكامُ القضائية» وللملك أن يُباشر سلطاته بصورةٍ مباشرة أو عن طريق وزرائه، ويُعيّن الملكُ رئيس مجلس الوزراء ويُعفيه من منصبه بأمرٍ ملكي، كما يُعيّن

---

(١٨) المصدر نفسه.

الوزراء ويُعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي، ويُعين أعضاء مجلس الشورى ويُعفيهم بأمر ملكي، وله حقّ اقتراح القوانين والاعتراض عليها أو الموافقة عليها وإصدارها بحسب الإجراءات التي ينصّ عليها الدستور.

ويحقّ للملك بموجب المادة الرقم (٣٨) أن يُصدر مراسيم بقوانين في فترة عدم انعقاد المجلس الوطني (مراسيم الضّرورة)، إذا حدث ما يُوجب الإسراع في اتخاذ التّدابير لا تحتمل التأخير، على أن تُعرض هذه القوانين على المجلس بعد انعقاده، للموافقة عليها أو عدمه ـ من دون النّص على صلاحيّة تعديلها ـ وتعتبر لاغية في حال عدم موافقته عليها. كما يُعطي الدّستورُ الملكَ بموجب المادة الرقم(٤٣) صلاحيّة استفتاء الشّعب في القوانين والقضايا المهمة التي تتّصل بمصالح البلاد، ويُعتبر موضوع الاستفتاء موافقاً عليه إذا أقرّته أغلبيّة منْ صوّتوا، وتُعتبر نتائجه مُلزمة، ونافذة من تاريخ إعلانها دون النّص على الرّجوع للمجلس الوطني(١٩).

يتكوّن المجلس الوطني من كلّ من مجلس النوّاب المنتخب ومجلس الشّورى المُعيّن، ويضمّ كلّ مجلس أربعين عضواً، ويشتركان في صلاحيّة التّشريع، بينما ينفردُ مجلسُ النوّاب بصلاحيّة الرقابة، ولا يصدر قانون إلا إذا أقرّه كلا المجلسين وصادق عليه الملك. ويختصّ المجلسُ الوطني كذلك بإقرار الموازنة العامة، ومراجعة الحساب الختامي، مع استثناء موازنة الدّيوان الملكي التي تصدر بمرسوم ملكيّ خاص.

٤ ـ تعديلات دستورية بعد ١٤ شباط/ فبراير

بعد الاحتجاجات التي اندلعت في البحرين بدءً من ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١م، والأزمة السّياسيّة التي تلتها؛ أصدر الملكُ حزمة تعديلات دستوريّة دخلت حيّز التنفيذ في ٣ أيار/ مايو ٢٠١٢م، بعد أنّ تمّ التوافق عليها من قبل المُشاركين في حوار التوافق الوطني الذي أجري في تموز/ يوليو ٢٠١١م، وأقرّها كلٌّ من مجلسي النواب والشورى.

ويُذكر أنّ المعارضة غير مُمثّلة حالياً في المجلس التّشريعي، كما إنّ كبرى الجمعيّات ـ جمعيّة الوفاق الوطني الإسلاميّة ـ كانت قد انسحبت من

(١٩) انظر: **دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته**، المواد ٣٣ ـ ٣٥، و٤١.

الجولة الثّانية من الحوار، اعتراضاً على آليّات إدارة الحوار وتمثيل القوى السّياسيّة، كما عبّرت قوى المعارضة السّياسيّة، بشكلٍ عام، عن اعتراضها على غياب أيّة صفة تمثيلية شعبيّة شرعيّة يمكن أن يُؤسّس عليها الحقّ في تقرير طبيعة التّعديلات الدّستوريّة، كما وُصفت هذه التّعديلات بالسّطحيّة و«الشّكلية» في مجملها[٢٠]. وتُعنى هذه التّعديلات بالدّرجة الأولى بالعلاقة بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعية، وإجراءات استجواب الوزراء، وإقرار القوانين والآليّات والفترات الزّمنيّة المُتعلّقة بذلك، مع الإبقاء على أسس عمل نظام المجلسين، وعلى صلاحيّات الملك ورئيس مجلس الوزراء[٢١].

ولعلّ من بين أهمّ التّعديلات؛ إضفاء صفة الغلبة لمجلس النواب في مجال التشريع، حيث تنصّ النّسخة المُعدّلة من المادة الرقم (١٠٢) على أن يتولّى رئيس مجلس النواب رئاسة اجتماع المجلس الوطني، (وعند غيابه، يتولّى ذلك رئيس مجلس الشورى، ثمّ النّائب الأوّل لرئيس مجلس النوّاب، ثم النّائب الأوّل لرئيس مجلس الشورى)، بينما تنصّ النّسخة المُعدّلة من المادة الرقم (١٠٣) على أنه ـ في غير الحالات التي يتطلّب فيها الدستور أغلبية خاصة ـ تصدر قرارات المجلس الوطني بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يُرجّح الجانب الذي منه الرئيس.

بناء على التعديلات المذكورة؛ تمّ تعديل المادة الرقم (٤٦)، التي تنصّ على وجوب تقديم رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة لمجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من أدائها اليمين الدّستوريّة، حيث أضاف التّعديل صلاحيّة الرّقابة المُسبقة على برنامج الحكومة، فبات يتوجّب إقرار البرنامج الحكومي من قبل المجلس، أو إقراره بعد التعديل إنْ تمّ رفضه بعد تقديمه أوّل مرّة، وفي حال رفض مجلس النوّاب البرنامج الحكومي المُعدّل بأغلبيّة ثلثي أعضائه؛ قبلَ الملكُ استقالة الوزارة، وفي حال لم يقر المجلس برنامج الوزارة الجديدة؛ يمكن الملك أن يحلّ المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويُعيّن وزارة جديدة[٢٢].

كما أضافت التّعديلات شروطاً لعضويّة مجلسي النواب والشورى، أهمّها

---

(٢٠) انظر: «الوفاق تنسحب نهائياً من حوار التوافق الوطني،» (١٩ تموز/ يوليو ٢٠١١)، <http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5748>.

(٢١) انظر: **دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته.**

(٢٢) المصدر نفسه.

أن تكون قد مرّت فترة عشر سنوات على حصول العضو على الجنسيّة البحرينيّة، وألا يحمل جنسيّة أخرى، مع استثناء منْ يحملُ جنسيّة إحدى دول مجلس التّعاون، بشرط أن تكون جنسيّته البحرينيّة بصفةٍ أصليّة ويحتفظ الملكُ بصلاحيّته في تعيين أعضاء مجلس الشورى بموجب المادة الرقم (٥٢)، إلا أنّ النّسخة المُعدّلة تضيفُ أنّ التّعيين يجبُ أن يتمّ وفقاً للإجراءات والضّوابط والطّريقة التي تُحدّد بأمرٍ ملكي[٢٣].

وتُحصرُ صلاحيّة مجلس النّواب الرّقابيّة على مساءلة الوزراء بصفةٍ منفردةٍ، كلّ عن أعمال وزارته، حيث بإمكان المجلس استجوابهم وطرح الثقة بهم وفقاً للضّوابط الإجرائيّة المُحدّدة في الدّستور، وليس لمجلس النّواب أن يُسائِل أو يطرح الثقة عن رئيس مجلس الوزراء، لكن بإمكانه التّصويت على عدم إمكانيّة التّعاون مع رئيس الوزراء، وبحسب التّعديلات الدّستوريّة لعام ٢٠١٢م؛ فإن لمجلس النّواب وحده اتخاذ قرار عدم التّعاون مع رئيس الوزراء بأغلبيّة الثّلثين، ويرفعُ المجلس قراره للملك ليبتّ فيه؛ فإمّا أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويُعيّن وزارة جديدة، أو يحلّ مجلس النّواب كذلك، فإنّ لمجلس النّواب الحقّ في إبداء رغباتٍ مكتوبةٍ للحكومة في المسائل العامة، وعلى الحكومة بموجب التّعديلات الدّستوريّة أن تردّ كتابيّاً خلال ستة أشهر، وإنْ تعذّر الأخذ بهذه الرّغبات فعليها أن تبيّن أسباب ذلك، كما بات للمجلس طرْح المواضيع العامة للمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأنها، كما يحقّ لمجلس النّواب وحده ـ بموجب التّعديلات الدّستوريّة ـ توجيه الأسئلة الاستيضاحيّة للوزراء بشأن الأمور الدّاخلة في اختصاصهم؟[٢٤].

وتمّت إضافة بعض التّعديلات الإجرائيّة للدّستور، فتمّ تعديل المادة الرقم (٨٨) لتجيز لرئيس الوزراء إلقاء بيان أمام مجلس النواب أو مجلس الشورى أو إحدى لجانهما عن أيّ موضوع داخل في اختصاصه، أو تفويض أحد الوزراء في ذلك، بحيث يُناقش المجلس أو اللّجنة المعنيّة البيان ويُبدي ملاحظاته بشأنها، لكن من دون أن يكون لها صفة إلزاميّة.

وبموجب المادة الرقم (٣٦) من الدّستور، يحقّ للملك إعلان الأحكام

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

العرفيّة، أو حالة السّلامة الوطنيّة، لفترةٍ لا تتجاوز الثلاثة أشهر بموجب مرسوم، ولا يشترط موافقة المجلس التشريعي إلا في حال تمديد هذه المدّة وبحسب التّعديلات الدّستوريّة لعام ٢٠١٢م؛ فإنّه على الملك أن يتشاور مع رئيسي كلّ من مجلس النّواب والشّورى قبل حلّ المجلس، إلا أنّ التّعديلات لا تُعطي رأيهم صفة الإلزام، كما تنصّ التّعديلات على أن يكون مرسوم الحلّ مسبباً، وأنه لا يجوز حلّ المجلس لذات الأسباب مرّة أخرى ويسمحُ الدّستورُ بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكريّة في حال إعلان الأحكام العرفيّة(٢٥).

وينصُّ الدّستور على استقلاليّة القضاء، ويمنع التّدخّل في سيْر العدالة، ويترك للقانون مهمة تنظيم السّلطة القضائيّة. كما ينصّ على إنشاء محكمةٍ دستوريّة تختصّ بمراقبة دستوريّة القوانين واللّوائح(٢٦).

ويؤكّد الدّستورُ مبدأ صيانة الحقوق والحرّيّات العامة، وينصّ على المساواة بين المواطنين أمام القانون، ويحظر التّميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللّغة أو الدّين أو العقيدة، وينصّ على حماية الحرّيّة الشّخصيّة، وحقّ الملكيّة، ويضمن حقّ المحاكمة العادلة، ويحظر التّعذيب المادي أو المعنوي، أو الإغراء، أو المعاملة الحاطّة بالكرامة، ويُبطل الاعترافات الصّادرة تحت التّعذيب. كما ينصّ الدّستور على حرّية الضّمير، وعلى حماية دُور العبادة وممارسة الشّعائر الدّينيّة بما يتوافق مع العادات المرعية في البلد ويكفل الدّستور حرّية الرّأي والتّعبير والصّحافة والنّشر، وحرّية المراسلات، وحرّية تكوين الجمعيّات والنّقابات على أسسٍ وطنيّة سلميّة ولأهداف مشروعة، وعلى إباحة الاجتماعات والمواكب العامة، ولكنه يُقيّد ممارسة هذه الحقوق بالشّروط والأوضاع التي يُحدّدها القانون، ما أفسح المجال لإصدار قوانين وضعت قيوداً إجرائيّة ورقابيّة على ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك قانون الصّحافة والطّباعة والنّشر، وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمّعات، وقانون الجمعيّات السّياسيّة(٢٧).

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه. انظر أيضاً: **قانون الصحافة والطباعة والنشر** (الرقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢)، **وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات** (الرقم ١٨ لعام ١٩٧٣ وتعديلاته)، **وقانون الجمعيات السياسية** (الرقم ٢٦ لعام ٢٠٠٥)، المتوافرة على الصفحة الإلكترونية لهيئة التشريع والإفتاء القانوني البحرينيّة: <http://www.legalaffairs.gov.bh>.

ويُشترط لتعديل أيّ حكم من أحكام الدّستور، أن تتمّ الموافقة على التّعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألّف منهم كلّ من مجلس الشّورى ومجلس النّواب، أو المجلس الوطني بأغلبيّة الثّلثين إذا لم يوافق أيٌّ من المجلسين على مبدأ أو نصّ التّعديل، وأن يُصادِق الملكُ على التّعديل ويستثني الدّستور من إمكانية التّعديل الأحكام المتعلقة بدين الدّولة ومرجعيّة الشّريعة، والنّظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرّيّة والمساواة المُقرّرة في الدّستور.

أ ـ قطر

جاء قرارُ إصدار الدّستور القطري الجديد (دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤) بمبادرةٍ من أمير قطر الشّيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام ١٩٩٩م، ليحلّ محلّ النظام الأساسي المعدل المؤقت لعام١٩٧٢م، وشكّل أمير قطر لجنةً لإعداد الدّستور، وعيّن أعضاءها كافةً، وبعد ثلاث سنوات رفعت اللجنةُ مشروعَ الدّستور إلى الأمير وفي ٢٨ نيسان/ أبريل٢٠٠٣م، طُرح مشروع الدّستور للاستفتاء العام، حيث كان لجميع المواطنين رجالاً ونساءً ممّن بلغوا سنّ الثّامنة عشرة حقّ التّصويت في الاستفتاء بالبطاقة الشخصية. وقد تضمن التصويت أصوات المجنّسين الذين حرمهم قانون الجنسية ذو الصفة الدستورية الصادر لاحقاً من عام ٢٠٠٥ من حق ممارسة الحقوق السياسية. وبلغت نسبة الموافقين على مشروع الدّستور ٩٦,٦ في المئة من مجموع النّاخبين الذين بلغَ عددهم حوالى ٧١ ألفاً بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية التي أشرفت على الاستفتاء، وأصدرَ الأميرُ مشروع الدّستور في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤م.

ينصّ الدّستور القطري على أن الشّعب مصدر السّلطات، وعلى الفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، مع تعاونها، وفي المقابل، يمنحُ الدّستورُ سلطاتٍ واسعة للأمير؛ فهو رئيس السّلطة التنفيذية، وقائد القوّات المسلّحة، ويمتلك صلاحيّات رسْم السّياسة العليا للدّولة، والمصادقة على القوانين وإصدارها، وإبرام المعاهدات والاتفاقات الخارجيّة، واستفتاء المواطنين من دون الرّجوع إلى مجلس الشورى، ويعطي الدستورُ الأميرَ حقّ إيقاف العمل بأيّ قانون يقرّه مجلس الشّورى لمدّةٍ مُحدّدة يُقدّرها الأميرُ عند الضّرورة القصوى وبما يتفق مع المصلحة العليا. إضافة إلى ذلك، يحقّ للأمير أن يتولّى أيّ اختصاصاتٍ أخرى بموجب الدّستور أو القانون، ما يفسح المجال

لإصدار قوانين تُوسّع من سلطات الأمير. كذلك يمتلك الأميرُ أعلى سلطة رقابيّة، حيث يمتلك وحده حقّ مساءلة رئيس الوزراء ـ والوزراء متضامنين ـ عن السّياسة العامة للدّولة، إضافة إلى محاسبة كلّ وزير عن أعمال وزارته، وله أن يُعلن الأحكام العرفيّة في حدود الضّوابط التي يُحدّدها القانون لفترةٍ «محدودة» لا يجوزُ تمديدها إلا بموافقةِ مجلس الشّورى. ويجوز للأمير حلّ مجلس الشّورى بمرسوم مُسبّب، على أن يتمّ الدّعوة لانتخاباتٍ جديدةٍ خلال ستة أشهر، ولا يجوز حلّ المجلس للأسباب ذاتها مرّة أخرى[٢٨].

وينصّ دستورُ قطر على تشكيل مجلس شورى مُكوّن من ٤٥ عضواً، منهم ٣٠ منتخبون و١٥ يُعيّنهم الأميرُ، سواء من بين الوزراء أو غيرهم، ليحلّ محلّ المجلس المُعيّن بموجب الدّستور المُؤقت ويختصّ مجلسُ الشّورى الجديد بمسؤوليّة التّشريع، وإقرار الموازنة العامة للدّولة (مع استثناء مُخصّصات الأمير والمساعدات والهبات (المادة الرقم ١٧))، ومراقبة عمل الوزراء ومساءلتهم، كلٌّ عن عمل وزارته. كما للمجلس المُنتخب أن يطرح الثّقة بأيّ وزير بأغلبيّة الثّلثين بعد استجوابه، إلا أنّه لا يملك صلاحيّة الرّقابة على أداء مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء. وبخلاف الكويت والبحرين، لا يعطي الدّستور القطري المجلس أيّ صلاحيّات تمكّنه من اتخاذ قرارٍ بشأن إمكانيّة التّعاون مع رئيس الوزراء من عدمها، وبالتّالي فإنّ سلطة تغيير الحكومة تتركّز بشكلٍ مُطلق في يد الأمير[٢٩].

وينصّ الدّستور على المساواة وحظر التّمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللّغة، أو الدّين. ويكفل الحرّيّة الشّخصيّة وضوابط المحاكمة العادلة، ويحظر التّعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة، وإبعاد المواطنين كما ينصّ على حرّية الرّأي والتّعبير والبحث العلمي والصّحافة والطّباعة والنّشر، وحرّية العبادة، وحرّية التّجمع وتكوين الجمعيّات، ومخاطبة السّلطات العامة، وحقّ الترشح والانتخاب، إلا أنه أيضاً يجعل ممارسة هذه الحقوق رهْن أحكام القانون وضوابطه[٣٠].

---

(٢٨) انظر: **دستور دولة قطر لعام ٢٠٠٤**، المواد ٥٩ ـ ٦٨ <http://www.diwan.gov.qa/arabic/Qatar/constitution.htm>.

(٢٩) المصدر نفسه، المواد ٧٦ ـ ١١٦.

(٣٠) المصدر نفسه، المواد ٣٤ ـ ٥٨.

وينصّ الدّستور على استقلال القضاء، ويُشكّل مجلساً أعلى للقضاء، يُشرفُ على حُسن سيْر العمل في المحاكم، والجدير بالذّكر، أنّ قانون المحكمة الدّستوريّة كان قد صدر عام ٢٠٠٨م، وأعطى المحكمة صلاحيّة الفصل في المنازعات الدّستوريّة وتفسير نصوص القوانين[٣١].

وينفردُ دستورُ قطر بصياغةٍ مادته الأخيرة الرقم (١٥٠)، والتي تنصّ على أنْ «يلغي النّظام الأساسي المُؤقّت المُعدّل المعمول به في الدّولة والصّادر في ١٩/ ٤/ ١٩٧٢م، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشّورى الحالي إلى أن يتمّ انتخاب مجلس الشّورى الجديد»[٣٢]. وكان أثر هذه المادة أنها أتاحت إرجاء تفعيل فصل السّلطة التّشريعيّة إلى الوقت الذي تُقرّر فيه السّلطة التّنفيذيّة إجراء انتخاباتٍ لمجلس الشّورى، من دون تحديد فترةٍ زمنيّةٍ قصوى يتمّ خلالها إجراء انتخابات، مع ما يترتب على ذلك من إصدار السّلطة التّنفيذيّة ـ وبصورةٍ منفردة ـ أهم القوانين التي تُعنى بتنظيم ممارسة الحقوق والحرّيّات العامة، وتُحدّد قواعد التّقاضي وإجراءات بتنظيم الانتخابات وتوزيع الدّوائر الانتخابيّة، وبخاصة أنّ الدّستور لا يُلزم السّلطة التّنفيذيّة بعرْض هذه القوانين على المجلس التّشريعي بعد انتخابه.

ويُذكر أن قطر مدّدت لمجلس الشّورى المُعيّن لثلاث سنوات إضافية بدءاً من عام ٢٠١٠م، ومن ثم أعلن أمير قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١١م؛ أنه سيتمّ إجراء أوّل انتخابات تشريعية بحلول منتصف عام ٢٠١٣م. مع ذلك، فإنّه لم يصدر حتى الآن قانون الانتخاب للمجلس التشريعي في قطر، على الرغم من أنّ مجلس الشّورى المُعيّن كان قد أقرّ، بالإجماع، قانوناً للانتخابات، يقضي بمنح حقّ الانتخاب والترشيح للمواطنين القطريين «بصفة أصلية»، ممّن يبلغون سنّ الثامنة عشرة فما فوق، مع عدم النّص بشكلٍ صريح على مشاركة المرأة من عدمها.

ويُشترط لتعديل الدّستور موافقة مجلس الشّورى بأغلبية الثّلثين ومُصادقة الأمير، ولا يمكن طلب تعديل الأحكام الخاصة بحكم الدّولة ووراثته أو الأحكام المتعلقة بالحقوق والحرّيّات، إلا لغرض منح المزيد منها[٣٣]

(٣١) المصدر نفسه، المواد ١٢٩ ـ ١٤٠.

(٣٢) المصدر نفسه، المادة ١٥٠.

(٣٣) المصدر نفسه، المواد ١٤٤ ـ ١٤٦.

ب ـ الإمارات العربيّة المتّحدة

أصدرَ المجلس الاتحادي لدولة الإمارات العربيّة المتحدة الدّستورَ الاتّحادي المُؤقت عام ١٩٧٢م. وفي عام ١٩٩٦م، قرّر المجلس الأعلى تحويل الدّستور المُؤقت إلى دستورٍ دائم، فأصدره بإرادةٍ منفردةٍ من دون أيّ تغيير جوهري يُذكر، وللمجلس الأعلى وحده حقّ تعديل الدّستور بأغلبية أعضائه.

ويختلف دستورُ دولة الإمارات عن دساتير كلٍّ من الكويت والبحرين وقطر، بأنه لا يفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، ويكتفي بالنّصّ على استقلال القضاء. ويُركّز الدّستورُ بشكل أساسٍ على الفصل بين سلطات المستوى الاتّحادي ومستوى الإمارات المُختلفة، فيُبيّن صلاحيّات السّلطة الاتّحاديّة ويترك كلّ ما عداها في يد سلطات كلّ إمارة، ويُؤسّسُ خمس هيّئات اتحاديّةٍ أساسيّة تتشاركُ في المهام التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة بدرجاتٍ متفاوتة:

(١) المجلس الأعلى للاتحاد

ويضمُّ حكّام الإمارات السّبع، وهو أعلى سلطة في الإمارات ورأس السّلطة التّنفيذيّة الاتحاديّة، ويتولّى رسْم السّياسات العامة الاتّحاديّة. ويمتلكُ المجلسُ صلاحيّة التّشريع، فله أن يصدر القوانين بعد استشارة المجلس الوطني، كما له صلاحيّة حلّ المجلس الوطني، وله الصّلاحيّات الرّقابيّة كافة على عمل مجلس الوزراء الاتّحادي[٣٤].

(٢) رئيس الاتّحاد ونائبه

وينتخبهما المجلسُ الأعلى للاتّحاد من بين أعضائه لولايةٍ مدّتها خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابهما. ولرئيس الاتّحاد اختصاصات تنفيذيّة واسعة، فهو يترأّس المجلس الأعلى الاتّحادي ويُعيّن رئيس مجلس الوزراء ويعفيه بعد موافقة المجلس الأعلى، كما يُعيّن الوزراء ويُعفيهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويُشرف على تنفيذ القوانين والقرارات الاتّحاديّة، وله سلطة العفو وتخفيف العقوبات، كما له أن يُمارس أيّ صلاحيّاتٍ أخرى يُخوّلها له المجلس

(٣٤) انظر: **دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٦**، المواد ٤٦ ـ ٥٠، <http://www.uaecabinet.ae/Arabic/UAEGovernment/Pages/constitution_1_4.aspx>.

الأعلى الاتّحادي، أو تُخوّله بمقتضى الدّستور أو القوانين الاتّحاديّة[٣٥].

(٣) مجلس الوزراء الاتّحادي

ويُمثّل الهيئة التّنفيذيّة للاتحاد، ويعمل تحت إشراف ورقابة رئيس الاتّحاد والمجلس الأعلى، كما له صلاحيّة اقتراح القوانين الاتّحاديّة[٣٦].

(٤) المجلس الوطني للاتحاد

ويضمّ أربعين عضواً مُوزّعين على الإمارات المختلفة. وينصّ الدّستور على أن تُحدّد كلّ إمارة طريقة اختيار ممثليها. وقد تمّ انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني لأوّل مرّةٍ في تاريخ الإمارات عام ٢٠٠٦م، من قبل هيئات ناخبة تضم عدداً من المواطنين، يُحدّد أعضاءها حكّام الإمارات المختلفة. ويذكر أن عدد أعضاء الهيئات الناخبة قد تمّ مضاعفته عام ٢٠١١، حيث يبلغ عدد النّاخبين اليوم ١٢ ألفاً موزّعين على النحو التالي: أبو ظبي ٢٤٠٠ ناخب، وعدد مقاعدها في المجلس ثمانية، ومثلها دبي، والشارقة ١٨٠٠ ناخب ولها ستة مقاعد، ومثلها رأس الخيمة. أما عجمان وأم القيوين والفجيرة فلكلّ منها ١٢٠٠ ناخب، وأربعة أعضاء في المجلس لكلّ إمارة.

ويختصّ المجلسُ الوطني بمناقشة القوانين الاتّحاديّة التي تُعْرض عليه من قبل مجلس الوزراء، بما في ذلك مشاريع القوانين الماليّة، وله أن يُوافق عليها أو يُعدّلها أو يرفضها، إلا أنّ دوره في هذا الشأن هو استشاري فقط، وغير ملزم، وليس للمجلس صلاحيّات رقابيّة[٣٧].

(٥) القضاء الاتّحادي

وينصّ الدّستور على استقلاله، كما يُشكّل محكّمة اتّحاديّة عُليا، ومحاكم ابتدائيّة، ويفصل بين اختصاصاتها[٣٨].

وينص بابُ الحقوق والحرّيّات العامة، على المساواة أمام القانون، وعدم التّمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدّينيّة أو المركز

---

(٣٥) المصدر نفسه، المواد ٥١ ـ ٥٤.

(٣٦) المصدر نفسه، المواد ٥٥ ـ ٦٧.

(٣٧) المصدر نفسه، المواد ٦٨ ـ ٩٣.

(٣٨) المصدر نفسه، المواد ٩٤ ـ ١٠٩.

الاجتماعي، إلا أنه لا يأتي على ذكر التميز بسبب الجنس. كما يحظر التّعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة، وينصّ على ضمان حقّ المحاكمة العادلة، وحرّية التّنقل، وحرّية الرّأي والتّعبير والمراسلات والقيام بشعائر الدّين، وحرّية الاجتماع وتكوين الجمعيّات والتّقاضي، إلّا أنه ـ مثل بقيّة دساتير الخليج ـ يجعل ممارسة هذه الحقوق مرهونة بالضّوابط التي يُحدّدها القانون[٣٩].

ج ـ عُمان

كانت سلطنة عُمان آخر دولةٍ في الخليج تتبنّى نظاماً أساسيّاً، حيث أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بالنّظام الأساسي لسلطنة عمان في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦م، وبمبادرةٍ منفردة، ولا يمكن بموجب النّظام الأساسي إجراء أيّ تعديل عليه إلا بمرسومٍ يصدره السّلطان[٤٠].

ولا ينصّ النّظام الأساسي على الفصل بين السّلطات، بل يكتفي بالنصّ على استقلاليّة القضاء. كما ينصّ النّظامُ الأساسي على تشكيل «مجلس عمان» الذي يضمّ مجلس شورى منتخب، ومجلس دوّلة معيّن[٤١].

ويُعطي النّظام الأساسي صلاحيّاتٍ شبه مطلقة للسّلطان، فهو رئيس الدّولة وقائد القوّات المسلّحة، وذاته مصونة لا تُمس، وأمره مُطاع، وله صلاحيّة رئاسة مجلس الوزراء، أو تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفاؤه من منصبه، وتعيين نوّاب رئيس مجلس الوزراء والوزراء وإعفاؤهم، وإصدار القوانين والتّصديق عليها، وتوقيع المعاهدات والاتفاقيّات الدّوليّة وإصدارها، وتعيين كبار القضاة وإعفاؤهم، وإصدار العفو أو تخفيف العقوبة[٤٢].

وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١١م؛ أصدرَ السّلطانُ مرسوماً بتعديل بعض أحكام النّظام الأساسي، وإعطاء بعض الصّلاحيّات التّشريعيّة والرّقابية لمجلس عمان، وذلك بعد الاحتجاجات التي شهدتها السّلطنة خلال عام ٢٠١١م، وكان أبرز التّعديلات هو تعديل المادة الرقم (٦) من النّظام

---

(٣٩) المصدر نفسه، المواد ٢٥ ـ ٤٤.

(٤٠) انظر: **النظام الأساسي لسلطنة عمان**، المادة ٨١، <http://mola.gov.om/legals/alnethan_alasasi_leldawlah/leg.pdf>.

(٤١) المصدر نفسه، المواد ٥٨ ـ ٦١.

(٤٢) المصدر نفسه، المواد ٤١ ـ ٥٤.

الأساسي، والتي تُحدّد طريقة اختيار سلطان جديد بعد شغور المنصب. تنصّ المادة المُعدّلة على أن يقوم مجلس العائلة الحاكمة باختيار سلطان للبلاد خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السّلطان، وإنْ لم يتم ذلك، يقوم مجلس الدّفاع بحضور رئيسَي مجلس الدّولة والشّورى، وبحضور رئيس المحكمة العليا وأقْدم اثنين من نوّابه بتثبيت الشّخص الوارد اسمه في وصيّة السّلطان، وكان مجلس الدّفاع وحده في السّابق يختصّ بتثبيت منْ وردَ اسمه في الوصيّة(٤٣).

كما تُحدّد تعديلات المادة الرقم (٥٨) الأحكام المتعلّقة بعضويّة مجلسي الدّولة والشّورى، بما في ذلك إجراءات وضوابط تعيين أعضاء مجلس الدّولة، وترشّح وانتخاب أعضاء مجلس الشورى، وفترات انعقاد المجلسين، وآليات عقد اجتماعاتهما وتصويتهما. ولا يُحدّد النّظامُ التّأسيسي عدد أعضاء المجلسين، إلا أنّ التّعديلات تنصّ على ألا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الدّولة المُعيّن عدد أعضاء مجلس الشّورى المُنتخب. ويضمّ مجلس الشّورى بموجب التّعديلات عضواً واحداً عن كلّ ولايةٍ لا يتجاوز سكّانها الثلاثين ألفاً في تاريخ فتح باب الترشح وعضوين متى تجاوز عددُ سكّان الولاية هذا الحدّ في التاريخ ذاته(٤٤). ويُذكر أنّ مجلس الشّورى الحالي يضمّ ٨٤ عضواً، بينما يضمّ مجلس الدّولة ٨٣ عضواً.

شملت تعديلات المادة الرقم (٥٨) كذلك إعطاء مجلس عمان بغرفتيه صلاحيات تشريعيّة، بعد أن كان مؤسّسة استشاريّة لا تُقدّم سوى مرئيّات وتوصيات غير مُلزمة فيتعيّن الآن أن تُحال مشاريع القوانين التي تعدّها الحكومة إلى مجلس عمان (الشورى والدّولة) لإقرارها أو تعديلها ثم رفعها مباشرة إلى السّلطان لإصدارها، وفي حال إجراء تعديلات من قبل المجلس على مشروع القانون؛ فللسلطان أن يردّه إلى المجلس لإعادة النّظر في تلك التّعديلات ثم رفعه ثانية إلى السّلطان. ولا يُحدّدُ النّظامُ الأساسي مصير القانون في حال عدم التّوافق بين المجلس والسّلطان على التّعديلات. كما إن صلاحيّة إقرار القوانين تستثني مشاريع الاتفاقيّات الدّوليّة، فيكتفي النّظام الأساسي بالسّماح بإحالة مشاريع الاتفاقيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى مجلس الشّورى لإبداء مرئيّاته

---

(٤٣) انظر: مرسوم ٩٩/ ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي في الدولة، <http://www.mola.gov.om/maraseem/948/99-2011.pdf>.

(٤٤) انظر: المصدر نفسه.

بشأنها وعرضها على مجلس الوزراء، وللسلطان، بموجب التّعديلات، أن يصدر مراسيم سلطانيّة لها قوّة القانون، في ما بين أدوار الانعقاد وخلال فترة حلّ مجلس الشورى وتوّقف جلسات مجلس الدّولة، من دون أن يُحدّد إلزاميّة إقرارها أو التّصديق عليها من قبل المجلسين بعد انعقادهما[٤٥].

كذلك منحت تعديلات المادة الرقم (٥٨)، مجلس عمان بغرفتيه حقّ اقتراح مشاريع القوانين، وإحالتها إلى الحكومة لدراستها وإعادتها للمجلس لإقرارها أو تعديلها وإصدارها. كما نصّت على أن تُحال مشروعات خطط التّنمية والميزانيّة السّنويّة للدّولة لمجلس الشّورى ثم مجلس الدّولة لمناقشتها وتقديم التّوصيات بشأنها، إلّا أنّ هذه التّوصيات ليست مُلزمة للحكومة، وتكتفي التّعديلات بإلزام مجلس الوزراء أن يخطر المجلسين بما لم يأخذ به من توصياتهما في هذا الشّأن مع بيان الأسباب.

كما منحت التّعديلات مجلس الشّورى صلاحيّات رقابيّة محدودة، حيث بات بإمكانه الآن أن يستجوب بعض الوزراء (وزراء الخدمات فحسب) في الأمور المتعلّقة بتجاوز صلاحيّاتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك ورفع نتيجة ما يتوصّل إليه في هذا الشّأن إلى السّلطان. كما على وزراء الخدمات تقديم تقارير سنويّة عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم، وللمجلس دعوة أيّ منهم لتقديم بيانٍ عن الأمور الدّاخلة في اختصاصه ومناقشته فيها[٤٦].

ويضمّ النّظام الأساسي موادّ تنصّ على حماية الحقوق والحرّيّات العامة، مثل الحرّيّة الشّخصيّة وحرّيّة الرّأي والتّعبير وحرّية الصّحافة والطّباعة والنّشر والاجتماع، وحرّية تكوين الجمعيّات على أسسٍ وطنيّة وسلميّة، في حدود الضّوابط التي يبيّنها القانون[٤٧].

د ـ المملكة العربيّة السّعوديّة

أصدر الملكُ فهد بن عبد العزيز آل سعود النّظام الأساسي للحكم في المملكة العربيّة السّعوديّة عام ١٩٩٢م، وقد صاغت مسوّدة النّظام الأساسي

---

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) انظر: **النظام الأساسي لسلطنة عمان**، المواد ١٥ ـ ٤٠.

لجنة تمّ تشكيلها بأمرٍ ملكي، ثم صدرَ النّظام بأمرٍ ملكي. ويتمّ تعديل النّظام الأساسي بأمر ملكي أيضاً. ومقارنة مع دساتير باقي دول مجلس التّعاون، فإنّ النّظام الأساسي السّعودي هو الأقل تفصيلاً، حيث يقتصرُ على عددٍ من المبادئ العامة والخطوط العريضة التي تغطي شكل الدّولة ونظام الحكم فيها وهويّتها، ومقوّمات المجتمع السّعودي، والحقوق والواجبات العامة، والمبادئ الاقتصاديّة والشّؤون الماليّة، وأجهزة الرّقابة ومسؤولياتها بشكل عام. ويحملُ النّظام الأساسي للمملكة العربيّة السّعوديّة سمات الدّستور شكليّاً، إلا أنّ مادّته الأولى تنفي عنه صفة الدّستوريّة، حيث تنصّ على أنّ دستور المملكة هو القرآن والسّنة(٤٨).

وبحسب النّظام الأساسي، فإنّ المملكة العربيّة السّعوديّة تتخذ من القرآن والسّنة مصدراً للأحكام والتّشريع وتنظيم الدّولة، كما تستمدّ شرعيّتها وسيادتها من مرجعيّة الإسلام، بدلاً من الشّرعيّة الشّعبيّة التي تتجلّى عادة في النّصوص الدّستوريّة التي تجعل من الشّعب مصدراً للسّلطات. ويُحدّد النّظام الأساسي أنواع السّلطات في النّظام السّعودي، وهي السّلطة القضائيّة والسّلطة التنفيذيّة والسّلطة التّنظيميّة. ولا يوجد سلطة تشريعيّة، إذ إن النّظام ينصّ على أنّ التّشريع إلهي مصدره الكتاب والسّنة، كما ينصّ على استقلال القضاء عن أيّ سلطةٍ أخرى غير سلطة الشّريعة الإسلاميّة(٤٩).

وبخلاف دساتير باقي دول مجلس التّعاون، لم يكتفِ النّظام الأساسي السّعودي بذكر مرجعيّة الشّريعة الإسلاميّة في سياق التّشريع، بل نصّ في مادّته السّابعة على أن الكتاب والسّنة هما الحاكمان على النّظام الأساسي وجميع الأنظمة الأخرى. كذلك تحتوى جميع المواد التي تصف هيكليّة مؤسّسات الدّولة ومبادئ الحكم على مصطلحات تُسبغ عليها صفة الشّرعية الإسلاميّة(٥٠).

وينصّ النّظام الأساسي، على أن نظام الحكم في المملكة العربيّة السّعوديّة هو نظام ملكي وراثي، وأن الملك هو رئيس الحكومة، ويبايعه

(٤٨) انظر: **النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية**، المادة ١، <http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+One>.

(٤٩) المصدر نفسه، المواد ٤٤ ـ ٤٦.

(٥٠) المصدر نفسه: المادة ٧.

المواطنون على كتاب الله وسنّة رسوله (ﷺ) وعلى السّمع والطّاعة، وأنّ الحكم يستمدّ سلطته من كتاب الله وسنّة رسوله (ﷺ)، ويقوم على أساس العدل والشّورى والمساواة وفق الشّريعة الإسلاميّة(٥١).

وللملك بموجب النّظام الأساسي صلاحيّات مطلقة، فهو رئيس مجلس الوزراء، ويُعيّن ويُعفي الوزراء بأمر ملكي، ويرسم السّياسات العامة، ويضع الأنظمة واللّوائح ويبرم المعاهدات ويصدرها، ويعيّن القضاة ويُعفيهم، وينفّذ أحكام القضاء، وهو قائد القوّات العسكريّة(٥٢).

وينصّ النّظام الأساسي على تشكيل مجلس للشّورى(٥٣). ويُنظم عمل مجلس الشّورى نظام منفصل (نظام مجلس الشورى) الذي أُصدر عام ١٩٩٢ ثم تمّ تعديله عام ٢٠٠٣م، وبموجبه يتمّ تشكيل المجلس من ١٥٠ عضواً، يُعيّنون بأمر ملكي. وللمجلس أن يُبدي رأيه في السّياسات العامة للدّولة، ويناقشُ الخطط العامّة والأنظمة واللّوائح والاتفاقيّات والمعاهدات والتّقارير السّنويّة الحكوميّة، ويُبدي الرّأي بشأنها بصفةٍ استشاريّة. وليس للمجلس صلاحيّات رقابيّة، فالوزراء مساءلون أمام الملك وحده.

وكانت عضوية مجلس الشّورى تقتصرُ على الرّجال حتى عام ٢٠١٣م، حيث أصدرَ الملكُ أمرين ملكيين في ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣م، نصّ **أوّلهما**، على تعديل كلّ من المادة الثّالثة من نظام الشّورى، لتُحدِّد نسبة تمثيل المرأة بما لا يقلّ عن ٢٠ في المئة من أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥٠ عضواً بخلاف الرئيس، والمادة الثّانية والعشرين لتنصّ على مراعاة مشاركة المرأة في اللّجان، والتأكيد على التزام المرأة العضو بضوابط الشّريعة الإسلاميّة في عضويّتها.

أمّا الأمر الملكي **الثّاني**، فقد نصّ على تعيين أعضاء مجلس الشّورى، وضمّ ٣٠ امرأة لعضويته(٥٤).

---

(٥١) المصدر نفسه، المادة ٥ ـ ٨.

(٥٢) المصدر نفسه، المادة ٥ و٥٥ ـ ٦٦.

(٥٣) المصدر نفسه، المادة ٦٨.

(٥٤) انظر الأمر الملكي رقم أ/ ٤٥ بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٤٣٤هـ، <http://www.mofa.gov.sa/m/ar/info/Pages/viewarticle.aspx?pageurl=/ServicesAndInformation/news/statements/Pages/ArticleID201311118937344.aspx>.

ويضمن النّظام الأساسي السّعودي حقّ الأمن، وحرّية التّنقل، وحرمة المسكن، وسرّيّة المراسلات، وحقّ التّعليم والعمل، والملكية إلا أنه ـ وبخلاف باقي دساتير دول مجلس التّعاون ـ لا يحتوي على أيّ ضماناتٍ بشأن حرّية الاعتقاد، أو ممارسة الشّعائر الدّينيّة، أو حرّية التّعبير أو المساواة بين المواطنين. كما لا يذكر حرّية العمل السّياسي أو تشكيل النّقابات أو الجمعيّات السّياسيّة أو التعبير عن الرّأي السّياسي، بأيّ شكل من الأشكال. كما إنه لا يحتوي على أيّ ضماناتٍ بشأن منع التّعذيب أو سوء المعاملة[٥٥].

ثانياً: ملف دور التّنظيمات النّقابيّة في المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

كثُر الحديث عن دور المجتمع المدني في الدّول العربيّة في الوقت الحالي، ولا سيما في خضمّ الانتفاضات العربيّة، إلا أن هناك شحّاً في الدراسات المعمّقة التي تبحث في المقصود من المجتمع المدني على مستوى السّياق العربي.

يُعرّف عزمي بشارة، المجتمع المدني على أنه «مجتمع يُعيد إنتاج ذاته كمجتمع من الأفراد الأحرار القادرين على التّعاقد خارج إطار الدّولة، والقادر على إعادة إنتاج ذاته خارج الدّولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها، ويُموّلها من الضّرائب»[٥٦]. وهنا، لا يعني التّركيز على استقلاليّة المجتمع المدني عن إطار الدولة بأنّه مستقلّ عن نظام الإنتاج السّائد؛ فالاقتصاد الرّيعي، على سبيل المثال، يؤدي دوراً ملموساً في الحؤول دون قيام مجتمع مدني، وفق التّعريف المذكور أعلاه، وذلك من حيث إنّه يُكرّس لاعتماد المواطنين على مكرمات الدّولة ورعايتها، ويُكرّس ـ بالتّالي ـ لعدم استقلاليّة المجتمع عن الدّولة لكن، لا خلاف على أن النّقابات العماليّة تُشكّل جزءاً أساسيّاً من أيّ مجتمعٍ مدني.

---

(٥٥) انظر: **النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية**، المواد ٢٣ ـ ٤٣، <http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+One>.

(٥٦) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقديّة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠٠٧)، ص ٧٣.

في هذا الملف، نحاول تسليط الضّوء على الحرّيّات والتّجمّعات النّقابيّة في دول مجلس التعاون.

١ ـ الحرّية النقابيّة والدّيمقراطيّة

الحرّيّة النّقابيّة والدّيمقراطيّة مفهومان مترابطان، وكلاهما يُعدّ أساساً أو مؤشّراً على الآخر، وجوداً أو عدماً، فبقدر اتّساع مساحة الحرّيات النّقابيّة؛ تتّسعُ مساحة ممارسة الدّيمقراطيّة في إطارها العام، والعكس صحيح، إذ إن وجود النّظام الدّيمقراطي يُعدّ مسألة أساسيّة في مُمارسة الحقوق النّقابيّة بحرّيّة[٥٧].

ويُشكّلُ مبدأ الحرّيّة النّقابيّة ركيزة مهمة في مجال التّنظيم النّقابي، وهو حجْر الزّاوية في القانون النقابي[٥٨]ولهذا فقد عُني العديدُ من الاتفاقيّات الدّوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان ـ وكذلك الاتفاقيّات الصّادرة عن منظمة العمل الدّوليّة ـ عنيت بهذا المبدأ عنايةً كبيرة، وذلك إلى حدٍّ اعتبرت المنظّمة احترامَ الحقوق النّقابيّة لا يقلّ أهميّةً عن احترام حقوق الإنسان الأساسيّة[٥٩].

إنّ حقوق العمّال في حرّية التّنظيم، وتشكيل النّقابات والانضمام إليها، والحرّية في التّفاوض الجماعي؛ من الحقوقُ الثّابتة، بموجب القانون الدّولي لحقوق الإنسان؛ فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترفُ بحقّ كلّ شخص «في تكوين النّقابات والانضمام إليها على قصد تعزيز مصالحه الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحمايتها». ويرد هذا الحقّ بتفصيلٍ أكبر في العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وفي العهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، حيث يُشكل هذان العهدان ـ إلى جانب الإعلان الدّولي ـ القانون الدّولي لحقوق الإنسان، واللذين يُشكّلان مصدرين مرجعيين ومرشدين، يعكسان الممارسات الدّوليّة السّائدة حالياً[٦٠].

---

(٥٧) منظمة العمل الدولية، **الحريات النقابية: موجز المبادئ والقرارات الصادرة عن لجنة الحريات النقابية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية** (بيروت: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ٢٧.

(٥٨) صلاح محمد أحمد دياب، **الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية في البحرين** (البحرين: جامعة البحرين، ٢٠٠٦)، ص ٣٤٥.

(٥٩) تقرير لجنة الحريات النقابية، ص ٢٧٩، القضية ١٥٨٤، الفقرة ٤٦٢، وص ٢٨١، القضية ١٥٥٢، الفقرة ٣٢٤.

(٦٠) «ملاحظات وتوصيات هيومن رايتس ووتش حول مشروع قانون العمل في الإمارات،» (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/uae0307arweb.pdf>.

وتناول قضيّة التّنظيم النّقابيّة، والحرّيّات النّقابيّة في دول مجلس التّعاون، لابد وأن تتمّ في سياق مدى توافقها أو تعارضها مع معايير العمل الدّوليّة المعنية بحقّ التّنظيم، وحقّ المُفاوضة الجماعيّة، وحقّ الإضراب، وهذه الحقوق جميعها، تُشكّل أهم اتفاقيّات منظمة العمل الدّولية الرقم (٨٧) الخاصة بالحرّيّة النّقابيّة وحماية حقّ التّنظيم النّقابي، والاتفاقيّة الرقم (٩٨) المُتعلّقة بحقّ التّنظيم والمفاوضة الجماعيّة، بشكلٍ خاص، والاتفاقيّات المُشكِّلة لإعلان المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل بشكل عام، وهو إعلان ملزمٌ للدّول بمجرد انتسابها إلى منظمة العمل الدّوليّة(٦١).

من حيث حرّية التّنظيم؛ يتوجّب أن يكون للعمّال ـ ومن دون أيّ تمييز ـ الحقّ في تكوين منظماتٍ يختارونها، ومن دون ترخيص سابق. وكذلك الحقّ في الانضمام إلى هذه المنظّمات لتعزيز مصالحهم والدّفاع عنها، بشرط التقيّد بلوائح هذه المنظمات، كما لمنظماتهم حرّية تكوين اتحادات، واتحادات عامة، أو الانضمام إليها، سواء على المستوى المحلّي أو الدّولي(٦٢).

وينصرفُ مصطلح العامل، في هذا الإطار، إلى جميع الموظّفين والعمّال في القطاعين العام والخاص ويُستثنى من هذا الشّمول، فإنّ القوّات المسلّحة والشّرطة يجب أن تتوافر فيها آلية لتنظيم هذا الحقّ ضمن القوانين المحلّية.

ويدخل في إطار مبدأ حرّية التّنظيم أيضاً أن يكون لمنظّمات العمّال الحقّ في وضْع دساتيرها ونُظمها الدّاخلية التي تحكم عملها، وكذلك آليّات انتخاب ممثّليها وهيئاتها القياديّة، وكيفيّة إدارة نشاطاتها وبرامجها، من دون مُعقّب عليها من أيّة سلطةٍ إداريّة.

وفي هذا الشأن، تذهب لجنة الحرّيات النّقابيّة إلى أنّ السّلطات الوطنيّة ـ وإنْ كان لها أن تُحدّد بعض الإجراءات في ما يتعلّق بما يجب أن يتضمّنه

---

(٦١) الاتفاقيات التي تُشكّل إعلان المبادئ هي الاتفاقية الخاصة بالحريات النقابية رقم/ ٨٧/ لعام ١٩٤٨؛ الاتفاقية الخاصة بحق التنظيم والمفاوضات الجماعية رقم/ ٩٨/ لعام ١٩٤٩؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري رقم/ ٢٩/ لعام ١٩٣٠؛ اتفاقية إلغاء العمل الجبري رقم/ ١٠٥/ لعام ١٩٥٧؛ اتفاقية الحد الأدنى لاستخدام الأطفال رقم/ ١٣٨/ لعام ١٩٧٣؛ اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم/ ١٨٢/ لعام ١٩٩٩؛ اتفاقية القضاء على التميز بالاستخدام والمهنة بجميع أشكاله رقم/ ١١١/ لعام ١٩٥٨؛ اتفاقية المساواة بالأجور رقم/ ١٠٠/ لعام ١٩٥١.

(٦٢) منظمة العمل الدولية، **دليل معايير العمل الدولية** (بيروت: المنظمة، [د. ت.])، ص ١٧.

دستور المنظمة النّقابيّة أو نظامها الداخلي ـ إلّا أنّ تلك الاشتراطات يجب أن تكون شكليّة الطّابع، وألّا تخضع تلك الدّساتير والأنظمة إلى شرط الموافقة المُسبقة من قبل السّلطات العامة[٦٣].

أمّا في ما يتعلّق بحقّ التّنظيم والمفاوضة الجماعيّة، والتي تتحدّد معاييرها في اتفاقية منظمة العمل الدّوليّة الرقم (٩٨)؛ فيتمّ التأكيد على وجوب تمتّع العمّال بحمايةٍ كافيةٍ من كلّ عمل ينطوي على تمييز في مجال الاستخدام بسبب انتمائهم النقابي، سواء من حيث جعْل استخدام العامل مشروطاً بانضمامه إلى نقابة، أو تخلّيه عن عضويّتها، أو تسريحه بناءً على السّبب ذاته.

٢ ـ النقابات في الخليج

ومن المعلوم أنّ أغلب دول الخليج تفتقرُ إلى تنظيماتٍ نقابيّة فاعلة قادرة على أن تؤدي دوراً محوريّاً في الحوار الاجتماعي، وأن تكون عنصراً فاعلاً ومتفاعلاً بين أطراف العمل الأخرى، أو أن تكون قادرة على الموازنة بين رغبة الطّبقة التّجاريّة في زيادة أرباحهم على حساب الحقوق العماليّة والنقابيّة.

وتعود أسباب الضّعف في الحركة النّقابيّة والعماليّة في المنطقة إلى عدّة عوامل، **أهمّها**، طبيعة النّظم السّياسيّة الحاكمة في المنطقة. والعامل **الثاني**، يتمثّل غلبة العمالة المهاجرة على القوى العاملة، حيث باتت نسبة العمالة المواطنة في بعض الدّول في الخليج ـ من إجمالي القوة العاملة ـ لا تتجاوز ٢٠ في المئة وأغلبها يتركّز في القطاع العام[٦٤]. أما العامل **الثّالث**، فيعود إلى اقتصار تأسيس النقابات، في العديد من دول الخليج، على القطاع الخاص من دون القطاع الحكومي، علماً أنّ القطاع الأخير يمتاز بالكثافة العمّالية الوطنيّة.

وبشكل عام، تُعدّ الحرّيات النّقابيّة في دول الخليج شبه معدومة، على الرغم من تنظيمها قانونيّاً في بعض الدّول، كما إن حقّ تأسيسها محصورٌ في معظم الدّول بالعمالة المواطنة، من دون العمالة المهاجرة. أما حقّ الإضراب فمُقيَّد بالكثير من الاشتراطات والإجراءات التي تُفقِد الإضراب معناه.

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦

(٦٤) «٨٥٪ من القوى العاملة بالدولة في ٢٠١٠ مقيمون،» **الإمارات اليوم**، ٢٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2011-04-28-1.386224>.

أ ـ الإمارات العربيّة المتحدة

ينصّ دستور دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الصّادر في العام ١٩٧١م، على صيانة المجتمع لحقوق العمال، وذلك في ضوء التّشريعات العمّاليّة العالمية المتطورة، وحرية تكوين الجمعيات[٦٥]، إلّا أنّ هذه التوجّهات لا يوجد لها صدى في قانون العمل الصّادر في العام ١٩٨٠، أو قانون الموارد البشريّة في الحكومة الاتحاديّة الصّادر بموجب المرسوم بقانون الرقم ١١ لسنة ٢٠٠٨، فكلاهما لا يحتويان في أيٍّ من نصوصهما أية مواد تُنظّم العمل النّقابي، أو المفاوضة الجماعيّة.

وبنحوٍ إجمالي؛ ليس هناك مجال في قانون العمل لممارسة الأنشطة النقابيّة، فهو لا يسمح بتأسيس النّقابات العماليّة، ولا يُنظّم إجراءات المفاوضة الجماعيّة، كما إنّ الحقّ في الإضراب غير مُعترف به بشكلٍ مُحدّد في القانون، ولوزير العمل القدرة على التدخّل لإنهاء أيّ إضراب، وإجبار العمّال على العودة إلى العمل، ولا يُسمح للعاملين في القطاع العام وحرّاس الأمن والعمال المهاجرين من ممارسة حقّ الإضراب، ويمكن منع العمال المهاجرين الذين يشاركون في الإضراب من العمل في الإمارات لمدّة عام، كما يمكن أن تتعرّض تصاريح عملهم للإلغاء، ومن ثم تسفيرهم خارج البلاد[٦٦].

ولا يختلف الأمر مع مسودة قانون العمل الجديد التي نشرتها وزارة العمل في ٢٠٠٧، حيث تعرّضت إلى الكثير من الانتقادات، لكونها لا تحتوي على أيّ من الحقوق والحرّيات النّقابيّة، فقد وصفته **(هيومن رايتس ووتش)** بأنّه «مقصّر كثيراً عن المعايير الدّولية الخاصة بحقوق العمال»، ودعت إلى إعادة النظر في هذا القانون لحماية حقّ العمّال في التّنظيم والتّفاوض الجماعي والإضراب، وكذلك لجعله يشمل المجموعات المستبعَدة، مثل العمّال المنزليين[٦٧].

والجدير بالذكر هنا، أنّ قانون العقوبات الإماراتي ينصّ في المادة الرقم (٢٣١) على أنه «إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين العامين

---

(٦٥) انظر: **دستور دولة الإمارات العربيّة المتّحدة**، المادة (٢٠) و(٣٣).

(٦٦) International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights 2012*, <http://survey.ituc-csi.org/United-Arab-Emirates.html?edition=336#tabs-3>.

(٦٧) «ملاحظات وتوصيات هيومن رايتس ووتش حول مشروع قانون العمل في الإمارات».

عملهم أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجبٍ من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض غير مشروع؛ عوقب كلّ منهم بالحبس مدّة لا تتجاوز سنة، وتكون العقوبة الحبس إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحّتهم أو أمنهم في خطر، أو كان من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس، أو إذا عُطّل مصلحة عامة أخرى أو كان الجاني محرّضاً».

وبالرغم من أنّ هذا النصّ يقتصر أمر تطبيقه على الموظفين العامين، إلّا أنّ صياغته «الفضفاضة» تتركُ مساحةً كبيرة لتأويل النصّ بيد السّلطة التّنفيذيّة، وبالتّالي قد يفتح المجال للتّعسّف في استخدام هذا النصّ.

لا يوجد قانون يُنظّم عمل النّقابات المهنيّة، إلّا أنّ قانون الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة ذات النّفع العام يسمحُ بتأسيس جمعيّات ذات طابع مهني، إلا أنها ـ ووفقاً لاشتراطات القانون ـ لا تعدو كونها أندية اجتماعيّةً ثقافيّة، لا تمت إلى العمل النقابي بصلة[٦٨].

وقد تعرّضت كلّ من جمعيتَي المحامين والمعلمين إلى إجراءاتٍ من السّلطة التنفيذية في عام ٢٠١١، حيث تمّ حلّ مجلس إدارة الجمعيّتين بقراراتٍ وزاريّة، وذلك بسبب التّوقيع على بيانٍ يُطالب بتحقيق الدّيمقراطيّة[٦٩].

وفي ما يتعلّق بأوضاع العمالة المهاجرة، والتي في غالبها تأتي من شرق وجنوب آسيا، فإنّ الإمارات تُعتبر من الدّول التي تُصنّف بوصفها مجالاً تسود فيه ممارسة العمل الجبري والاتجار بالبشر، وذلك على الرغم من الجهود الحكوميّة «الجادة» في القضاء على هذه الجرائم بحقّ العمالة المهاجرة[٧٠].

ب ـ قطر

لا يشير الدّستور القطري الدّائم إلى حقّ تشكيل النّقابات بشكلٍ صريح،

---

(٦٨) انظر المادة (٢) من قانون العمل في الإمارات: <http://www.msa.gov.ae/MSA/AR/Documents/Law1.pdf>.

(٦٩) International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights 2012*.

(٧٠) للمزيد من التفصيل، انظر: «تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر،» <http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/2012/192368.htm>.

إلا أنّه نصّ على جواز تشكيل الجمعيّات المهنيّة، فيما أحال تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل على القانون[٧١].

هذا التّجاهل في النّصّ عن حقّ تأسيس النّقابات؛ وجدَ صداه بوضوحٍ أكثر في قانون العمل القطري، والذي حصر التّنظيمات العماليّة باللّجان العمّاليّة واللّجان العامة وصولاً إلى الاتحاد العام لعمال قطر، فضلاً عن حصْر العضويّة في تلك المنظمات على المواطنين فحسب.

ومن النّاحية العمليّة، يُعدّ تأسيس نقابة أو لجنة عماليّة، كما يُعرّفها القانون، مسألة في غايةِ الصّعوبة بسبب الاشتراطات المُعقّدة التي ينصّ عليها الفصل الثاني عشر من القانون، إذ لا توجد ـ حتّى اليوم ـ أيّة لجنة عمّاليّة في قطر؛ فلا يمكن تأسيس نقابة/لجنة إلا في المنشآت التي لا يقلّ فيها عدد العمال القطريين عن مائة عامل، علماً بأنّ كلاً من الموظّفين والعاملين في الوزارات والأجهزة الحكوميّة الأخرى، والهيئات والمؤسّسات العامة، والشّركات التي تُؤسّسها أو تُشارك في تأسيسها قطر للبترول، أو التي تساهم فيها، والعاملين في الشركات القائمة على تنفيذ اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج واتفاقيات واقتسام الإنتاج واتفاقيات المشاريع المشتركة في مجال العمليات البتروليّة والصّناعات البتروكيماوية، وكذلك الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة، جميعهم غير مشمولين بأحكام القانون.

وبالنّظر إلى محدوديّة مساهمة العامل القطري في القطاع الخاص، والتي يتركز أغلبها في الشّركات البتروليّة أو المتعاقدة معها؛ فإنه قد يستحيلُ عمليّاً تأسيس نقابة أو لجنة عمّاليّة.

ولا يعترف قانون العمل بالتعدّديّة النّقابيّة، إذ نصّت المادة الرقم (١١٦) وبشكلٍ صريح على عدم جواز تكوين أكثر من لجنة واحدة في المنشأة، أو أكثر من اتحاد عمالي، كما تتعارض المادة ذاتها مع مبدأ الحرّيّة في تشكيل النّقابة وحرّية تسييرها، وذلك عبر منح الوزير سلطة وضْع الشّروط والإجراءات الخاصة بتكوين التّنظيمات العمّاليّة والعضويّة فيها ونظام عملها.

ويجيز القانون للوزير حلّ المنظمة النقابيّة إذا ما خالفت المحظورات

---

(٧١) انظر المادة (٣٠) والمادة (٤٥) من دستور قطر، < http://www.gcc-legal.com/mojportalpublic/DisplayLegislations.aspx?LawID = 2631&country = 3 >.

المنصوص عليها في القانون، والتي صيغت عبر مصطلحات واسعة المعنى، قد تُمكّن السّلطة التّنفيذيّة من تفسيرها كما تراها مناسبة، كما لا يُنظّم القانون إجراءات التّظلّم من حلّ المنظمة النقابية بقرار وزاري.

وحقّ الإضراب في قطر مُقيّد بإجراءاتٍ طويلة ومُعقّدة، إذ يشترط القانون موافقة ثلاثة أرباع اللّجنة العامة لعمال المهنة أو الصّناعة على الإضراب، وليس اللّجنة في المنشأة، إذا ما تعذّر الحلّ الودي، ومن ثم منح صاحب العمل مهلة لا تقلّ عن أسبوعين قبل الشّروع في الإضراب وفي كلّ الأحوال، يجب أن توافق الوزارة على تنظيم الإضراب بعد التّنسيق مع وزارة الدّاخليّة في ما يتعلّق بزمان ومكان الإضراب.

ويحظر القانونُ الإضراب في المرافق الحيويّة، وهي البترول والغاز والصّناعات المرتبطة بهما، مثل الكهرباء والماء، والموانئ والمطارات والمواصلات والمستشفيات، ويُعدّ هذا الحظر مُخالفاً لمعايير العمل الدّوليّة التي تفترضُ وجود خطر واضح ومُحدق على حياة جزءٍ من السّكان أو جميعهم أو سلامتهم الشّخصيّة وصحتهم إذا ما نُظّم إضرابٌ في هذا القطاع أو ذاك.

وعلى الرغم من أنّ القانون يُنظّم المفاوضة الجماعيّة، إلا أنّها في إطار غياب الحرّيّات النّقابيّة لا يمكن أن تُنتج آثاراً ذات فائدة على أوضاع العمال.

وسبق أن صرّح وكيل وزارة العمل بقرب صدور القرارات الوزاريّة المُنظّمة للعمل النّقابي، وعن بدء تأسيس نقابة عماليّة، إلا أنّ هذا التّصريح لم يجد له موقعاً للتّطبيق لغاية الانتهاء من إعداد هذا العمل[٧٢].

لا يوجد في قطر أي قانونٌ للنّقابات المهنيّة، وثمّة مساعٍ لتأسيس جمعيّة للمعلمين، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعيّة لم تعط تصريحاً لهذه الجمعية حتى كتابة هذا البحث.

وتتعرّض قطر حالياً إلى حملات ضغط كبيرة من قبل المنظمات العمّاليّة الدّوليّة نتيجة للمشاريع الكبيرة التي تعمل على إنشائها لاستضافة كأس العالم في ٢٠٢٢م، وقد تقدّم مؤخراً كلّ من الاتحاد الدّولي للنّقابات، ومقره

---

(٧٢) انظر: «اهتمام إعلامي واسع بحوار وكيل العمل مع «العرب»،» **العرب** (الدوحة)، ٢/٥/ ٢٠١٢، < http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1601&artid = 187204 >.

بروكسل، والاتحاد الدّولي للبناء والأخشاب، ومقره سويسرا، بشكوى ضدّ حكومة قطر لدى منظمة العمل الدّوليّة بتهمة تفشّي ظاهرة العمل الجبري.

ج ـ السعودية

يخلو النظام الأساسي في السّعودية، ومن خلفه قانون العمل، عن أية إشارة إلى الحقّ في تأسيس النّقابات العمّاليّة، ويتواصل هذا الوضع في الحقوق العماليّة والنّقابية، حتى بعد صدور قرار من مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٢م والذي أقرّ تشكيل لجان عمّاليّة.

ويُعاقب بالفصل أو السّجن كلّ منْ يؤسّس نقابة، وفي حال العمّال المهاجرين يتمّ تسفيرهم(٧٣)، كما إنّ حقّ الإضراب غير مُعترف به.

وبموجب قرار مجلس الوزراء؛ يجوز تشكيل لجان عمّالية في المنشآت التي يبلغ عدد موظفيها ١٠٠عامل سعودي أو أكثر، وذلك بعد اعتماد وزير العمل قرار اللجنة وتسمية أعضائها، ولا يجوز تأسيس أكثر من لجنة في المنشأة الواحدة وتُحصر عضوية اللجنة العمالية في المواطنين السّعوديين.

ولا تتمتّع هذه النّقابات بصلاحيّات واسعة في المفاوضة الجماعيّة والحوار الاجتماعي، ويقتصر دورها على اقتراح توصيات بشأن ظروف العمل ومعايير الصّحة والسّلامة والإنتاجيّة.

ويحقّ لوزير العمل وإدارة الشّركة انتداب أشخاص لحضور اجتماعات اللّجنة العمّاليّة، فضلاً على موافاة الوزارة بنسخ من محاضر اجتماعاتها، كما يُجيز للوزير حلّ اللّجنة العمّاليّة من دون تبيان آليّة للتظلّم من قرار الحلّ.

وأصدر وزير العمل في أواخر العام ٢٠١٠م(٧٤)، قراراً ينصّ على تشكيل اللّجنة العامة للّجان العمّاليّة في السّعودية، التي ستكون بمثابة اتحاد عمالي يجمع في عضويته ١٧ لجنة عمالية(٧٥)، وهي المكوّنة فقط في المملكة لغاية صدور هذا البحث، كما حدّد القرار أسماء أعضائها ورئيسها.

---

(٧٣) International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights 2012.*

(٧٤) قرار تشكيل اللجنة الوطنية للجان العمالية: <http://snwc.org.sa/uploaded/1329304341.pdf>.

(٧٥) موقع اللجنة الوطنية للجان العمالية: <http://snwc.org.sa/content.php?page_id=57>.

ولا يوجد أي قانون للنقابات المهنية، إلا أن جمعيات للمهندسين وللأطباء موجودة، وتمارس أنشطتها بوصفها أندية اجتماعيّة.

د ـ الكويت

تُعدّ الكويت أوّل دولة في الخليج تُشرّع العمل النقابي بموجب قانون العمل الصادر في عام ١٩٦٤م، والذي استند إلى المادة الرقم (٤٣) من دستورها، التي نصّت على «حرّية تكوين الجمعيّات والنّقابات على أسس وطنيّة وبوسائل سليمة مكفولة وفقاً للشّروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

وقد أصدرت الكويت في العام ٢٠١٠، قانوناً جديداً للعمل حلّ محلّ القانون القديم ونظّم هذا القانون في بابه الخامس تأسيس النّقابات العمّاليّة ومنظمات أصحاب الأعمال.

وحرية تأسيس النّقابات مكفولة وينظمها القانون وتجيز المادة الرقم ٩٨، من قانون العمل للعاملين في القطاعين الحكومي والنفطي من تأسيس نقاباتهم أسوة بنظرائهم في القطاع الخاص في تأسيس نقاباتهم، وهو ما يُعدّ خروجاً على ما هو سائد في دول مجلس التعاون، حيث حصْر حقّ تأسيس النقابات بعمال وموظفي القطاع الخاص.

ولا يُحدّد القانون حدّاً أدنى من العمّال لتأسيس النّقابة، إلا أنه اشترط لاكتساب النّقابة الصّفة القانونيّة، موافقة وزير الشؤون الاجتماعيّة، والعمل بموجب قرار يصدره في هذا الشأن.

والتّعدّديّة النّقابية بموجب القانون مكفولة على مستوى تأسيس النّقابات، إذ لا يوجد نصّ يمنع التّعدّديّة النّقابية في إطار المنشأة أو المهنة الواحدة، إلا أن القانون ذاته يمنع في المادة الرقم (١٠٦) التّعدديّة النّقابية على مستوى الاتحادات العمّالية العامة.

وفي اختلاف عن قانون العمل القديم، لا يشير القانون الجديد إلى أحقية العمّال المهاجرين بالانضمام إلى النقابات[٧٦] كما إنه لا يحتوي على حماية

---

(٧٦) تنص المادة (٧٢) من قانون العمل الكويتي ١٩٦٤ على: «لا يجوز للعامل أن ينضم إلى نقابة إلا إذا بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً وكان حسن السيرة والسلوك بشهادة معتمدة من الجهة =

قانونيّة للنّقابيين من التميز أو الفصل بسبب ممارستهم لنشاطهم النقابي.

ويتيح القانون حرّية نسبيّة للمنظمة النّقابيّة في وضع نظامها الأساسي وتسيير أعمالها، لا يجوز حلّ النّقابة أو الاتحاد النّقابي إلا بموجب حكم قضائي بناءً على طلبٍ يُقدّم إلى الوزارة المختصّة.

وحقُّ ممارسة الإضراب غير مُنظّم في القانون، على الرغم من تعهّد الحكومة الكويتيّة بتنظيمه في قانون العمل الجديد، إلا أن العام ٢٠١٢، شهد موجة من الإضرابات العمّاليّة دعت إليها النّقابات، حيث استندت النّقابات إلى مصادقة الكويت على اتفاقيّة منظمة العمل الدّوليّة (٨٧) الخاصّة بالحرّيّة النّقابيّة وحماية حقّ التّنظيم، لممارسة حقّ الإضراب.

وللنّقابات العمّالية في الكويت بعض الصلاحيّات في المفاوضة الجماعيّة، إلا أن إجراءاتها طويلة نسبيّاً، كما لها حرّية الانضمام إلى المنظمات العربيّة والدّوليّة شريطة إخطار الوزارة بذلك. وحقّ التّفرّغ النّقابي منصوص عليه قانوناً، إلا أنه موقوف على موافقة ربّ العمل.

لا يوجد تنظيم قانوني للنقابات المهنيّة، ويُنظم المهنيّون أنفسهم في إطار القانون الرقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢، في شأن الأندية وجمعيّات النفع العام.

هـ ـ البحرين

تُعدّ البحرين ثاني دولة في الخليج، بعد الكويت، تُشرعن العمل النقابي، بالرغم من سنوات النّضال الطويلة التي خاضتها الحركة النّقابيّة البحرينيّة من أجل تأسيس النّقابات والاتحادات العمّاليّة، وهي أوّل دولة في الخليج تُفرد قانوناً خاصاً للنّقابات العمّاليّة[(٧٧)].

= المختصة. ويجوز للعمال غير الكويتيين، إذا توافر فيهم هذان الشرطان بجانب حصولهم على بطاقة عمل، أن ينضموا إلى النقابة من دون أن يكون لهم الحق في أن ينتخبوا أحدهم لكي يمثلهم ويبدي وجهة نظرهم لدى مجلس إدارة النقابة، ويحظر على العامل غير الكويتي الانتساب إلى النقابة إلا إذا مضى على وجوده بالكويت مدة خمس سنوات متتاليات من تاريخ صدور هذا القانون. ولا يجوز لأي عامل أن ينضم إلى أكثر من نقابة واحدة».

(٧٧) للمزيد من تاريخ الحركة العمالية في البحرين، انظر: عبد الله مطيويع، **صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦)، وعبد المنعم الشيراوي، **أوراق عمالية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥).

وقبل صدور قانون النقابات العمالية في العام ٢٠٠٢؛ كان العمل النقابي مؤطراً في لجان عمّاليّة ضمن منشآت وشركات القطاع الخاص، ولا تتمتع بالحرّية في التّنظيم أو المفاوضة الجماعية، إذ أصدرت الحكومة في العام ١٩٧٩، مراسيم بتشكيل اللّجان الاستشاريّة، ثم اللّجنة العمالية الدّائمة، وأتبعتها بمراسيم عن اللّجان العمّالية المشتركة، ومن ثمّ اللّجنة العامة لعمّال البحرين عام ١٩٨٣م[٧٨].

إجمالاً، حرّية تأسيس النّقابات العمالية في البحرين مكفولة وفق المرسوم بقانون الرقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، بشأن النقابات العمّاليّة، وتتمتّع المنظمّات النّقابية العمّاليّة بالشّخصيّة الاعتباريّة المستقلة ابتداءً من تاريخ إيداع أوراق تكوينها لدى الوزارة.

ويُحظر تأسيس اتحادات عمّالية عامة، على الرغم من وجود الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والاتحاد الحرّ لنقابات عمال البحرين، ويُجيز القانون لكلّ نقابتين أو أكثر من النقابات العمالية المتشابهة أن تنشئ في ما بينها اتحاداً نقابيّاً، ويُقصد بها الاتحادات القطاعيّة، بينما يكفل القانون التعدّديّة النّقابيّة في إطار النّقابات العمّاليّة، حيث يُجيز تأسيس أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة[٧٩].

ولم يميّز المُشرّع البحريني بين المواطن وغير المواطن في حرّية الانضمام إلى، وتأسيس المنظمّات العمّاليّة. إلا أن البحرين تحظر تأسيس النقابات في القطاع الحكومي بموجب التعميم الرقم (١) لسنة ٢٠٠٣، الصّادر عن ديوان الخدمة المدنيّة في ١٠ شباط/ فبراير٢٠٠٣، على الرغم من تأسيس ستّ نقابات في كلّ من وزارة الصّحة، الكهرباء، الإسكان، والأشغال، وإدارة البريد، ووزارة الدّاخلية، وبشكل سابقٍ على صدور التّعميم.

والمنظمة النّقابيّة حرّة في تشكيل أجهزتها الدّاخليّة ووضع نظامها الأساسي، كما لا يمكن حلّها إلا من خلال جمعيّتها العموميّة أو بناءً على حكم قضائي.

---

(٧٨) تمام أبو صافي، «تاريخ الحركة العمالية في البحرين: امتداد موازٍ للحركات النضالية،» **الوسط**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٤، <http://www.alwasatnews.com/602/news/read/387047/1.html>.

(٧٩) للمزيد: انظر مرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية، وقراءة في المرسوم بشأن تعديل قانون النقابات العمالية في الموقع التّالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=296197>.

وللنّقابات، بحسب القانون، حقّ المُفاوضة الجماعيّة، إلا أن هذا الحقّ غالباً ما يتمّ تجاهله من قبل المؤسّسات والشّركات الكبرى.

وحقّ الإضراب ـ وإنْ كان مُنظّماً قانوناً ـ إلا أنّه مُقيّد بإجراءاتٍ وشروط كثيرة، تُفرِّغ هذا الحقّ من محتواه، وذلك من قبيل طلب موافقة أغلبيّة أعضاء الجمعيّة العموميّة غير العاديّة للنّقابة، كما منح القانون مجلس الوزراء حقّ تحديد القطاعات التي لا يجوز الإضراب فيها.

وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار الرقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، الذي حظر بموجبه الإضراب في ١٢ قطاعاً، من ضمنها وسائل نقل الأشخاص، والبضائع، والمخابز[٨٠]. وتعرّض هذا الحظر إلى انتقادٍ حادٍّ من قبل لجنة الحرّيات النّقابيّة في منظمة العمل الدّوليّة[٨١].

وذهبت المادة الرقم (٢٩٣) من قانون العقوبات البحريني إلى أبعد من ذلك، حينما عاقبت بالحبس لمدّةٍ لا تتجاوز سنة إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين عملهم، ولو في صورة استقالة، أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجبٍ من واجبات وظيفتهم.

لا يوجد أي تنظيم قانوني للنّقابات المهنيّة، ويُنظّم المهنيّون أنفسهم في إطار قانون الجمعيّات والأندية الاجتماعيّة والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشّباب والرّياضة والمؤسّسات الخاصة، والصّادرُ في العام ١٩٨٩م، وقد تعرّضت كلّ من جمعية الأطباء، وجمعية المعلمين إلى حلّ مجلس الإدارة في غضون العامين الماضيين.

وتواجهت الحكومة البحرينيّة في العام ٢٠١١، مع الحركة العماليّة والنّقابيّة، وذلك على خلفية الحراك السّياسي الذي انطلق في ١٤ شباط/ فبراير٢٠١١م.

في إطار تلك المواجهة، تعرّض آلاف العمّال، وعشرات النقابيين للفصل، وما زال عدد قليل منهم مفصولاً من عمله حتى الآن، وقدّر الاتحاد

---

(٨٠) قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تحديد المنشآت الحيوية المحظور بها الإضراب <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=RCAB6206>.

(٨١) International Labour Organization, ILO Report, no. 356 (March 2010), Case no. 2552 (Bahrain).

العام لنقابات عمال البحرين إجمالي عدد المفصولين والموقوفين بـ (٤٠٠٠) مفصول[٨٢].

وقد رفع الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بمعية ١٢ اتحاداً ومنظمة عمالية؛ شكوى على حكومة البحرين لدى منظمة العمل الدّوليّة لانتهاكها الاتفاقية الرقم (١١١) بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة التي صادقت عليها البحرين.

و ـ عمان

سلطنة عمان هي ثالث دولة في الخليج، بعد الكويت والبحرين، تتأسّس فيها النّقابات العمّاليّة ويسمح النظام الأساسي للسّلطنة بتأسيس الجمعيّات، إلا أنه لم يأتِ على ذكر النّقابات بنصّ صريح.

ويُنظّم قانون العمل العماني عمل النقابات العمّاليّة في الباب التّاسع منه، حيث اقتصر الباب على ذكر أربع مواد تنظيميّة عامة، ومعها تكون الحرّية النّقابية في أوسع أبوابها، إلا أنه تمّ تقنين تلك الحرية في القرارات الوزاريّة التي صدرت بناءً على القانون.

وتشكيل النّقابات العمّاليّة منظمٌ تشريعيّاً في السلطنة، إلا أنه مُقيّد بموافقة وزير القوى العاملة على التأسيس، وينصرف الأمر ذاته إلى الاتحادات القطاعية، والاتحاد العام لعمّال عُمان.

ومبدأ التّعدّديّة النّقابيّة غير مُطبّق من عدّة أوجه، فلا يجوز تشكيل أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة، كما إنّ القرار الوزاري الرقم (٥٧٠/ ٢٠١٢)، حصرَ الاتحاد العام بالاتحاد العام لعمّال عُمان.

وحرّية تأسيس أو الانضمام إلى النقابة أو الانسحاب منها، مُتاحة لجميع العمّال في القطاع الخاص، مواطنين ومهاجرين، إلا أنه تمّ استثناء المهاجرين من تولّي المناصب في الهيئات القياديّة في المنظمات النّقابيّة، كما يحظر القانون التمييز ضد النّقابيين.

ولا تتمتع المنظمات النقابيّة بالحرّية المطلقة في صياغة نظامها الأساسي

---

(٨٢) International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights 2012*.

وتسيير عملها، ولا تتمكن المنظمة من مباشرة مهامها إلا بعد القيام بإجراءاتٍ لدى الوزارة المعنيّة.

ويُجيز القانون للوزير المعني حلّ المنظمات النّقابيّة بقرارٍ إداري إذا ما ارتكبت مُخالفاتٌ منصوصٌ عليها في القانون، ويُعتبر قراره باتّاً، حيث لا يُنظم القانون إجراءات التّظلّم من قرار الحلّ.

وحقّ المفاوضة الجماعيّة، وإقرار الإضراب، مكفولٌ قانوناً، إلا أنّ الأخير يستلزم اتّباع إجراءاتٍ مُطوّلة في المفاوضة، قبل اتخاذ قرار الإضراب، كما يُحظر الإضراب في بعض القطاعات الموصوفة بالحيويّة.

ثالثاً: التطورات السياسية في دولة الإمارات

١ ـ الحراك السّياسي في الإمارات في ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

بإمكاننا العودة إلى عام ٢٠٠٦، على الأقل، لتتبّع بدايات المطالب الحديثة لبعض الناشطين والحقوقيين بالإصلاحات المدنيّة والسّياسيّة، ويعتبر غالبيتهم من ذوي التوجّه الإسلامي واللّيبرالي، كان من بينهم الناشط حسن الدقي، صاحب مدوّنة حقوق أهل الإمارات، ومُؤسّس منظمة حقوق الشعب الإماراتية، غير المعترف بها رسميّاً. وقد سُجن بعد ذلك بتهمة أخلاقيّة في عام ٢٠٠٩[٨٣]. وقد ارتفعت بعض الأصوات تتهم السّلطات بتلفيق التهمة أمنياً ولمآرب سياسيّة؛ وقد ظهرت في الفترة نفسها تحركاتٌ لناشطين حقوقيين ومحامين بارزين، أمثال الدكتور محمد المنصوري، والدكتور محمد الركن. وأكثر ما يُميّز هذا الحراك، هو طابعه المحدود والشّخصي، فلم يكن حراكاً منظّماً، كما إنّه لم يُتح له أن يُولّد تعاطفاً شعبيّاً أفقيّاً، ولكن تبقى تلك طبيعة البدايات.

مع تفجّر الانتفاضات العربيّة في عام ٢٠١١، وصلت آثار الاحتجاجات إلى الإمارات، حيث وقّعت مجموعةٌ من النّخب الوطنيّة، ومن مختلف التّيارات الفكريّة، على عريضةٍ مرفوعة إلى رئيس الدّولة، تُطالب بإصلاحاتٍ وتعديلات دستوريّة ذات صلة بالمجلس الوطني الاتحادي «البرلمان»، وبما

---

(٨٣) <http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3518:2009-03-11-08-03-36&catid=122:ak-com-emi&Itemid=35>.

يكفل له الصّلاحيّات التّشريعية والرّقابيّة الكاملة، وجعله منتخباً من قبل المواطنين كافة، وعن طريق الاقتراع العام وقد وقّع على العريضة ١٣٣ شخصية إماراتيّة، بتاريخ ٣ آذار/ مارس ٢٠١١[٨٤].

٢ ـ النظام السّياسي

يُذكر أنّ النّظام السّياسي لدولة الإمارات يتألّف من مجموعةٍ من المؤسّسات الاتّحاديّة، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، والذي يُمثّل السّلطة العليا في الدّولة، ويتشكّل من حُكّام الإمارات السّبع، ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسْم السّياسة العامّة للدّولة، وانتخاب رئيس الاتّحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتّحادية، وغيرها من المهام. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسَ الاتحاد ونائبه، وقد تعارف أن يكون رئيس الاتحاد من إمارة أبو ظبي، صاحبة النّفوذ الأوسع والأغنى والأكبر مساحة في الاتحاد، ويأتي بعد ذلك، مجلس الوزراء الذي يُعدّ بمثابة السّلطة التّنفيذية في الدّولة، ويختصّ بتصريف جميع الشّؤون التّنفيذيّة الدّاخلية والخارجيّة، ومتابعة تنفيذ السّياسة العامة للدّولة في الدّاخل والخارج، والمتعارف عليه أن يكون الرّئيس حاكم إمارة دبي، أو منْ يكلفه.

ويُمثّل المجلس الوطني الاتّحادي السّلطة الرّابعة بحسب الدّستور، فالسّلطات في الإمارات مُقسمة على النحو التالي في المادة الرقم ٤٥ : ١ ـ المجلس الأعلى للاتحاد، ٢ ـ رئيس الاتحاد ونائبه، ٣ ـ مجلس وزراء الاتحاد، ٤ ـ المجلس الوطني الاتحادي، ٥ ـ القضاء الاتحادي. وعلى الرغم من أن المجلس الوطني يفترض أن يلعب دور السّلطة التّشريعيّة، إلا أن صلاحيّاته الدّستوريّة تجعله فعلياً هيئة استشارية للسّلطة التنفيذية من دون أي صلاحيّات تشريعيّة أو رقابية حقيقية. ويتشكل المجلس من ٤٠ عضواً بواقع ٨ مقاعد لكلّ من أبو ظبي ودبي، و٦ مقاعد لكلّ من الشارقة ورأس الخيمة، و٤ مقاعد لكلّ من عجمان وأم القيوين والفجيرة، وقبل انتخابات عام ٢٠٠٦، كان جميع أعضاء المجلس يتمّ تعيينهم بشكلٍ مباشر من قبل حكام الإمارات السبع. ومنذ

---

(٨٤) «نص الرسالة مقدمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،» <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=647:2012-01-15-19-14-03&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

عام ٢٠٠٦، يتمّ انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئات انتخابية ويتم ترشح أعضائها من قبل حكّام الإمارات، بينما يتمّ تعيين النّصف الآخر مباشرة، وقد تمّ اعتماد هذه الآلية وتطبيقها عام ٢٠٠٦، أي منذ بداية تطبيق **المرحلة الأولى**، من برنامج التمكين السّياسي لرئيس الدولة، وتلتها **المرحلة الثانية**، بزيادة الهيئة الانتخابية، لتصل إلى ما يزيد على (١٢٩) ألف ناخب مرشحين من حكام الإمارات، وفقاً لقرار رئيس الدولة الرقم (٢) لسنة ٢٠١١، ومنذ نشأة الاتحاد كانت انتخابات رئاسة المجلس الوطني تجري في اقتراع سري، ومن دون تدخّل السّلطة، ما يفتح المجال لانتخاب الأكفأ. لكن في السّنوات الأخيرة، ظهرت بعض التوقعات بأن نفوذ السّلطة التنفيذية بدأ يؤثر على حرّية تصويت الأعضاء المعينين في انتخاب الرؤساء.

هذا، وقد تمّ إجراء ستة تعديلات شكليّة على الدستور منذ توقيعه، أحدها يخصّ تغيير مُسمّى الدّستور، من مؤقت إلى دائم عام ١٩٩٦[٨٥]. ومؤخراً، يرى البعض، وبعد وفاة المُؤسّس الشيخ زايد ـ الأب الروحي للاتحاد ـ بروز ظاهرة ترهّل في أدوار الاتحاد، باستثناء الجوانب الأمنية، وذلك مقابل توسّع نفوذ سلطات بعض الحكومات المحلّية، وبخاصة في النواحي العمّالية والجمارك والتّعليم والصّحة والخارجيّة والقضاء وغيرها. يشير هذا الرأي إلى بروز دوائر ومجالس محلّيّة موازية للوزارات الاتّحاديّة، وتلغي ـ إلى حدّ ما ـ دورها بشكلٍ ملموس في تلك المجالات، حيث تضطلع بالقيام بالدّور المنوط بتلك الوزارات بشكل كلي تقريباً. لقد أوجدت الإمارات الكبرى، مثل أبو ظبي ودبي، دوائر تختصّ بالتّعليم والصّحة والاقتصاد، وغيرها من المجالات، مثل مجلس أبو ظبي للتعليم، وهيئة المعرفة والتنمية البشريّة في دبي، ودوائر التنمية الاقتصاديّة في كلٍّ من أبو ظبي ودبي؛ كما برزت ظاهرة نظام القضاء المحلي بعد أن قامت أبو ظبي بإنشاء دائرة القضاء التابع للإمارة في عام ٢٠٠٦[٨٦].

٣ ـ ردة فعل السّلطة على مطالبات الإصلاح السياسي

في خطواتٍ مشابهة لما قامت به باقي الحكومات في دول مجلس

---

(٨٥) <http://www.uaecabinet.ae/Arabic/UAEGovernment/Pages/ConstitutionOfUAE.aspx>.

(٨٦) دائرة القضاء ـ أبو ظبي، <http://www.adjd.gov.ae/portal/site/adjd/department. overview>.

التعاون، اعتمدت دولة الإمارات على إجراء تغييراتٍ ماديّةٍ، تتلّمس من ورائها اهتمامات عامّة الشعب، من إسكان ورواتب ومكافآت ملموسة وغير ملموسة، وتمّ تنفيذ هذه الإجراءات عبر ضخّ مليارات من الدّراهم في الميزانيّة. حيث قامت الحكومة بزيادة الرّواتب في القطاع الحكومي بنسب تصل إلى ١٠٠ في المئة[٨٧]، وتم تسديد بعض الدّيون في خضم زيارات ميدانيّة من بعض المسؤولين لأبناء الشعب، وبخاصة في المناطق النائية والقبلية، وفي ظلّ حملة إعلاميّة رسميّة لدعم تلك الخطوات والثناء عليها.

وفي مقابل تلك العطايا والمنح، انتهجت السّلطات أسلوباً مختلفاً مع النّاشطين، وممنْ أصرَّ على مطالبات العريضة التي صدرت في آذار/ مارس ٢٠١١، حيث ظهرت حملات إعلاميّة رسميّة مُتّهمةً النّاشطين بالخيانة والعمالة، بعدها تمّ اعتقال خمسة مواطنين بدءاً من ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١، بعضهم لم يكن من الموقّعين على العريضة، ومنهم منْ كان له دور فاعل. ومن الموقعين على العريضة، مثل الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور، والأكاديمي ناصر بن غيث. واستمر احتجاز هؤلاء الخمسة فترة تقارب الثمانية أشهر، فكانت بذلك البداية الحقيقيّة للحراك الشّبابي، الذي انطلق عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، مثل الفايسبوك وتويتر، بغرض الدّفاع عن المعتقلين. وانتهت قضيتهم بالإدانة بأحكام تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، قبل أن يصدر بحقّهم عفو رئاسي، ويُفرج عنهم في اليوم التّالي للحكم[٨٨].

إضافة إلى مجموعةٍ ممنْ يُصنّفون على التيار «اللّيبرالي»؛ كان يقود الحملة ضدّ اعتقال المواطنين الخمسة ـ وبنحو أساس ـ التّيار الإسلامي في الإمارات، ممثّلاً في أبناء دعوة الإصلاح الإسلاميّة، والقريبة فكريّاً من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كشف حقيقة وجودها على الأرض، وفي مواقع التّواصل الاجتماعي، وقدرتها على التأثير إلكترونيّاً على جزءٍ من شباب الدّولة، وذلك بالرّغم من تجفيف منابع وجودها، عبر إلغاء محاضنهم ومؤسّساتهم.

وقد تمّ التّصدي للتّيار الإسلامي عبر سحب جنسية سبعة من قيادييه في

---

(٨٧) < http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/30/180042.htm >.

(٨٨) «الإمارات تعفو عن ٥ صدرت ضدهم أحكام بتهمة إهانة زعماء البلاد،» الشرق، ٢٨/ ١١/ ٢٠١١، < http://www.alsharq.net.sa/2011/11/28/25693 >.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومن ثمّ اعتقالهم من دون محاكمة أو إذن نيابة عامة أو تحويل للقضاء. أدّى ذلك إلى مزيدٍ من الحراك الشّبابي على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف نقل وجهة نظر الحراك، والتوعية في ما يخصّ ظروف اعتقال الناشطين.

وفي سياق متّصل بالاعتقالات، أعلن النّائب العام الإماراتي عن اكتشاف خليّة منظمة سرّيّة تسعى إلى قلب نظام الحكم مطلع عام ٢٠١٢[٨٩]. وإثرها تمّ توسيع مساحة الاعتقالات، حيث ارتفع عددُ معتقلي الإمارات حتى نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٧٣ معتقلاً مواطناً، جميعهم من دعوة الإصلاح الإسلامية، أو من المؤيّدين لها. ومن أبرز المعتقلين الدكتور سلطان القاسمي، ابن عم حاكم رأس الخيمة، والدكتور محمد الركن أستاذ الحقوق والناشط في مجال حقوق الإنسان. وترى السلطات في الإمارات أن هناك مؤامرة منظمة من قبل جماعات إسلامية قريبة من الإخوان المسلمين لمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة، وأنه تم استعمال الاحتجاجات العربية وقوانين حقوق الإنسان كذريعة وغطاء لهذه التحركات.

ويزعم النّاشطون في دولة الإمارات بأنّ المرادف لتلك الاعتقالات كان عدداً من الخطوات الحكوميّة لتطويق أية آثار سلبية لتلك الاعتقالات على الشعب[٩٠]، وتُثار في هذا الصّدد، اتهامات بأنه تمّ التعاون مع بعض المشايخ وطلاب العلم الشّرعي للتشهير بالمتهمين والدفاع عن سلوك الدولة. وقد برز العديد من المواقع التي تقود حملات ضد النشطاء ومطالبي الإصلاح[٩١] بحيث تتبنّى الموقف الحكومي الرّسمي، وتساهم في نشر مقالات وتقارير ضدّ النّشطاء الحقوقيين والسّياسيين[٩٢] وقد أدت بعض تصريحات قائد شرطة دبي

(٨٩) «الإمارات: اعتقال خلية إرهابية بالتنسيق مع السعودية،» العربية. نت، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/26/257202.html>.

(٩٠) <http://www.al3nabi.com/vb/f2/t139090.html>.

(٩١) انظر مثلاً موقع «إماراتي وأفتخر»: <http://www.emarati001.com>

(٩٢) انظر مثلاً: سالم حميد، «أحمد منصور يشوه صورة الإمارات،» ميدل إيست أونلاين، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢، <http://middle-east-online.com/?id=139469>؛ محمد نبيل، «إخوان الإمارات ومحاولة التوغل من بوابة الولاء للقيادة،» ميدل إيست أونلاين، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.middle-east-online.com/?id=141940>، و«الكشف بالوثائق عن تآمر الإخوان ضد الإمارات،» ميدل إيست أونلاين، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.middle-east-online.com/?id=141973>.

المناوئة لحركة الإخوان المسلمين إلى توتر العلاقات بين مصر والإمارات، ما أدى بدوره إلى استدعاء سفير الإمارات في مصر[٩٣].

وفي السّياق نفسه، ظهرت بعضُ المؤسّسات والتجمّعات السّرية التي تدعم الحراك داخل الإمارات، وقد يكون أبرز مثال على ذلك هو حزب الأمة، الذي أصدر بياناً في ١/٨/٢٠١٢ مطالباً بإصلاحات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، ويغلب على البيان المرجعيّة الإسلاميّة[٩٤] كما ظهرت تحرّكات في الخارج تدعم الحراك في الدّاخل، مثل مركز الإمارات للدّراسات والإعلام، الذي يتّخذ العاصمة البريطانية لندن[٩٥] مقرّاً له، إضافة إلى مركز الإمارات لحقوق الإنسان المتمركز في لندن أيضاً[٩٦]. ولا يُعرف منْ هم مؤسّسو أو مموّلو هذه التحركات حتى كتابة هذا البحث، ولكن يُشاع أنهم من ذوي التوجّهات اللّيبراليّة والإسلاميّة.

ووصلت التبعات السّياسية إلى مراكز الدّراسات الأجنبية التي لها علاقة بالإمارات، فتمّ الإعلان عن إغلاق فرع مركز الخليج للدراسات (GRC) في دبي ـ والمُموّل سعوديّاً ـ في حزيران/ يونيو ٢٠١١[٩٧]. وإغلاق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، وكونراد (Konrad Adenauer-Stiftung (KAS))، وراند كوربورايشن (RAND)[٩٨]، كما تمّ إنهاء عقد وإبعاد مات دافي أستاذ الإعلام في جامعة زايد بدبي في آب/ أغسطس ٢٠١٢م[٩٩]. مؤخّراً، وفي شباط/ فبراير ٢٠١٣، تمّ إلغاء مؤتمر لمدرسة الاقتصاد بلندن (London School

---

(٩٣) «مصر تستدعي سفير الإمارات بشأن تصريحات خلفان،» العربية.نت، ٢٨/٦/٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/28/223330.html>.

(٩٤) «حزب الأمة الإماراتي (بيان التأسيس)،» <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1117:2012-08-03-07-47-41&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

(٩٥) مركز الإمارات للدراسات والإعلام، > http://www.emasc-uae.com/details.aspx?id=1>.

(٩٦) Emirates Centre for Human Rights, <http://www.echr.org.uk>.

(٩٧) Abbas Al Lawati, «Gulf Research Center Moves out of Dubai,» *Gulf News*, 2/6/2011, <http://gulfnews.com/news/gulf/uae/gulf-research-center-moves-out-of-dubai-1.816420>.

(٩٨) Raissa Kasolowsky, «UAE Shuts Down Office of U.S. Research Institute RAND,» Reuters, 20/12/2012, <http://www.reuters.com/article/2012/12/20/us-emirates-rand-idUSBRE8BJ0K320121220>.

(٩٩) «I've Been Kicked out of the United Arab Emirates,» <http://mattjduffy.com/2012/08/ive-been-kicked-out-of-the-united-arab-emirates>.

of Economics)، في الجامعة الأمريكيّة بالشّارقة، بعد إلغاء ورقة تتعلّق عن البحرين، وكان من المزمع تقديمها في المؤتمر، ولكن لم يُسمح لمُقدّم الورقة بدخول الإمارات[١٠٠].

والمعروف أنّ دولة الإمارات لا تسمح بإنشاء الأحزاب السّياسيّة، هذا بالرغم من أن الدّستور لم يتطرّق إلى قانون تشكيل الأحزاب السّياسيّة. ولكن من الناحية العرفيّة والفعليّة يُعدّ تشكيل الأحزاب قانوناً غير مرغوب فيه، وتحظر سلطات الإمارات إنشاءها، ولا يوجد قانون يُجيز أو يمنع عمل الأحزاب السّياسيّة، ويسمح فقط بإنشاء جمعيّات النّفع العام غير السّياسيّة.

وقد صدر أوّل قانون اتحادي بشأن جمعيات النفع العام والنقابات عام ١٩٧٤، وتمّ إلغاؤه واستبداله بالقانون الاتحادي الجديد الرقم ٢ لعام ٢٠٠٨. وفي تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالجمعيّة ذات النّفع العام[١٠١]، «كل جماعة ذات تنظيم تؤلف من أشخاصٍ طبيعيين أو اعتباريين.. بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني، أو تقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البِرّ أو غير ذلك من الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده من دون الحصول على ربح مادي».

ويحظر القانون على الجمعية أن تشترك في أيّة مؤتمرات أو اجتماعات، إلّا بترخيص مُسبق من الوزارة. كما لا يجوز لها أن تنتسب أو تشترك أو تنضمّ إلى أية جمعيّة أو هيئة مقرّها خارج دولة الإمارات، إلا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الدّاخلية، كما يحظر عليها التدخّل في السّياسة وأمور أمن الدّولة (المادة ١٦ من القانون الاتحادي رقم ٢ لعام ٢٠٠٨ بشأن الجمعيات ذات النفع العام).

وقد شهدت ساحة العمل الاجتماعي، بعد صدور القانون، حركة متسارعة باتجاه تأسيس الجمعيّات ضمن فئات متنوعة، مثل الجمعيّات

(١٠٠) «LSE Cancels Arab Spring forum in UAE, Citing Local Curbs,» <http://uk.reuters.com/article/2013/02/23/uk-uae-university-conference-idUKBRE91M0AI20130223>.

(١٠١) الإمارات العربية المتحدة، وزارة العدل، <http://www.elaws.gov.ae/ArLegislations.aspx>.

النسائية، الجمعيات الدّينية، جمعيات الفنون الشّعبيّة، جمعيات الجاليات والجمعيات الإنسانية، وجمعيات الخدمات العامة؛ ففي السنة الأولى من صدور القانون تأسست ١٠جمعيات، منها ٤ جمعيات نسائية، و٤ جمعيات للجاليات العربية والوافدة، وجمعية دينيّة وأخرى للفنون الشعبية. ويتجاوز عددها عام ٢٠١٢، ١٠٦ جمعيات بعد أن أضيفت إليها جمعيات ثقافيّة وخيريّة ومهنيّة. وتقول السّلطات إنّ الجماعات الإسلاميّة المناوئة للنّظام «اتخذت هذه الجمعيّات ملاذاً لها» من أجل أن تُحقّق لنفسها الامتداد والنّمو.

ومع بداية العام ١٩٩٤م، تمّ إغلاق الجمعيّات ذات التّوجه الإسلامي، أو ما يُسمى بـ الإسلام السّياسي، مثل جمعية الإصلاح، والتوجيه الاجتماعي. وبرزت اتهامات تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني في الإمارات بدأت تشهد تراجعاً نتيجة حضور السّلطة الأمنيّة، وتدخّلها في عملها، وإصدار قرارات وتعليمات مكتوبة أو شفوية، تُشدّد على أهمية الحصول على الموافقات الأمنيّة المسبقة ذات العلاقة بالتوظيف، وإقامة البرامج والأنشطة والندوات واستضافة المُحاضَرين.

وفي خضم أحداث الانتفاضات العربيّة في عام ٢٠١١؛ قامت بعض الجمعيّات المهنيّة بإصدار بيانات مؤيّدة لتوسيع هامش الحرّيات في الدّولة، وكان ردّ الأخيرة حلّ مجالس إدارات هذه الجمعيّات، واستبدالها بأعضاء موالين للسّلطة، في أيار/ مايو عام ٢٠١١م[١٠٢] مثل جمعية الحقوقيين وجمعية المعلمين.

وعلى الرغم من نجاح الإجراءات الأمنية في تقليص انتشار الحراك العلني، إلا أنه ـ كما هو الحال في دول الخليج الأخرى ـ برزت ظاهرة «الحراك الكامن» الذي يُشير إلى تصاعد أعداد الشّباب المتابعين للحراك اليومي في مواقع التواصل الاجتماعي، وتحت أسماء وهمية ومستعارة خشيةً من الملاحقات الأمنية، وهو ما أدّى إلى ارتفاع درجة الغليان الشّبابي نسبياً، وتزايد نبرة الانتقاد للسّلطة، والتي شملت أحياناً بعض الشّيوخ وأولياء العهود البارزين، وهي حدّةٌ لم تكن موجودة قبل الحملة الأمنية على الناشطين.

---

(١٠٢) <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid = 30146854>.

٤ ـ ردود الفعل الدّولية

يرى الكثير من الحقوقيين أنّ الوضع الحقوقي في الإمارات يشهد تراجعاً، وبالرغم من وجود جمعية حقوقية رسمية مثل جمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ فإنها تعرّضت إلى كثير من الانتقاد من جانب الناشطين، وذلك بسبب دورها المؤيّد للسلطة، بحسب زعمهم، وعدم قيامها بدور إيجابي في منع الانتهاكات التي يتعرّض لها الناشطون والمعتقلون؛ في هذا الصّدد، يشير المنتقدون بأنه لم يصدر بيان واحد من الجمعية يدين اعتقال النشطاء الخمسة عام ٢٠١١، بالرغم من الانتقادات الدّوليّة الواسعة التي صدرت من المنظمات الدّولية، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، وكذلك الأمم المتحدة. كما يزعم النقاد بأن هذه الجمعية عملت على الدّفاع عن الموقف الرّسمي الإماراتي في قضية معتقلي جمعية الإصلاح، وذلك عندما أصدرت بياناً تؤكد فيه بأن المتهمين يُعامَلون «حسب الأصول»، وأنه لا توجد شبهة للتعذيب، وأن ذلك غير وارد في الأساس، كما إنها توفر لهم «وجبات من فنادق خمس نجوم»[١٠٣]. هذا بالرغم من الاتهامات بحصول تعذيب وسوء المعاملة بحقّ المعتقلين.

هذا وقد أشارت عدّة منظمات حقوقيّة عربيّة وعالميّة إلى الاحتقان الحاصل في الإمارات، الأمر الذي جعل بعض المنظمات الدّوليّة ـ بما فيها منظمة هيومن رايتيس ووتش ـ تخاطب رئيس الدولة بشأن قضايا الاعتقالات وانتهاك حقوق الإنسان في الإمارات، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢[١٠٤]. تلا ذلك إصدار ٢٠ منظمة حقوقيّة عربيّة، عام ٢٠١٢، بياناً يُدين تلك الاعتقالات، وأصدر البرلمان الأوروبي بياناً قاسياً في حقّ السّلطات الإماراتيّة، وطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وتشكيل لجان تحقيق في تلك الانتهاكات، وهو ما شكّل صدمة لسلطة الإمارات[١٠٥].

---

(١٠٣) «مؤتمر صحافي لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بحضور وفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان،» **الاتحاد**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=102488&y=2012>.

(١٠٤) «رسالة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص ترشيحها لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،» هيومن رايتس ووتش (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/07>.

(١٠٥) «European Parliament Resolution of 26 October 2012 on the Human Rights Situation in the United Arab Emirates,» <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2012-0400+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN>.

٥ ـ قضايا الانتهاكات والتعذيب واتفاقية مناهضة التّعذيب الدّوليّة

أصدر رئيسُ الدّولة المرسوم الاتحادي الرقم ٧٣ لسنة ٢٠١٢، بشأن انضمام الدّولة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة لعام ١٩٨٤، حيث وافقت الإمارات على الانضمام إلى المعاهدة، ولكنها أبدت في هذا السّياق الإعلان التالي: «تؤكد دولة الإمارات على أنّ العقوبات القانونيّة المُطبّقة بموجب القانون الوطني أو الألم أو المعاناة الناشئة أو المُلازمة لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضيّة له؛ لا تدخل ضمن مفهوم التّعذيب المُعرَّف في المادة (١) من الاتفاقيّة، أو ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المُهينة الواردة في الاتفاقية». كما تُبدي دولة الإمارات تحفّظين على الاتفاقيّة، أولاً أن الدّولة، ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٨ من الاتفاقيّة، تُعلن بأنّها لا تعترفُ باختصاص لجنة مناهضة التعذيب المُشار إليها في الاتفاقية الواردة في المادة ٢٠. وثانياً إنّ الدّولة، وبناءً على الفقرة ٢ من المادة ٣٠ من الاتفاقية؛ لا تلتزم بحكم هذه الفقرة ومادتّها والمتعلقة بالتحكيم[١٠٦].

على خلاف ذلك، زعم عددٌ من شهود العيان، ومن أهالي المعتقلين، من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي؛ عن حالاتٍ من أشكال التّعذيب الجسدي والنّفسي الذي تعرّضَ له معتقلو الإمارات. وأشار بعضُ الشّهود إلى تراجع صحّة بعض المعتقلين، وإبقائهم في زنازين باردة جدّاً، وربط أعينهم عند التحقيق، وعدم قدرة بعضهم على المشي نتيجة الظروف المحيطة بهم. والانخفاض الحادّ في أوزان البعض، والإضاءة الشّديدة للكشّافات، وعدم السّماح لأهاليهم بزيارتهم، وعدم السّماح بالتّحدث مع محاميهم[١٠٧].

إضافة إلى ذلك، فقد تمّ تسجيل بعض الحالات في ما يتعلّق بالوافدين، ومن ذلك قضية المواطن السّوري عبد الإله الجدعاني، المُفرج عنه مؤخّراً، ومواطنه مصوعب خليل العبد، والمعتقل منذ عام ٢٠١١، والمواطن

---

(١٠٦) «صدور مراسيم وقانونين لرئيس الدولة ونائبه،» **الخليج**، ١٤/ ٨/ ٢٠١٢، <http://www. alkhaleej.ae/portal/1711a278-2e10-443a-8c0b-0add8d2ec543.aspx>.

(١٠٧) «اختفاء قسري وتعذيب في الإمارات العربية المتحدة: على الإمارات الكشف عن مكان الناشط والتحقيق في مزاعم التعذيب،» هيومن رايتس ووتش (١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/09/14>.

الأمريكي ناجي حمدان، حيث ذكر جميعهم بأنّهم تعرّضوا إلى أشكال عديدة من التعذيب[(١٠٨)] وقد أيّدت ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان.

كذلك، فإنّ هناك مزاعم بشأن حالات أخرى، مثل: اختطاف المعتقلين من الأماكن العامة، ومن المطارات، واقتحام منازلهم والاستيلاء على حواسيبهم الشّخصيّة وهواتفهم النّقّالة، وتجميد حساباتهم وحسابات أهاليهم، واستخدام بعض الأفراد، وبلباس مدني، في توجيه التّهديد للنّاشطين، والتّهجّم الجسّدي والنّفسي، ومحاولة الخطف تحت تهديد السّلاح للناشطين خارج الدولة، كما حدث مع أحد الناشطين في مصر، وكذلك إصدار قوائم منع السّفر، من دون صدور قرار من النّائب العام، وترحيل عددٍ من الناشطين «البدون» من الإمارات[(١٠٩)].

٦ ـ قانون مكافحة جرائم تقنيّة المعلومات

أصدر رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، مرسوماً بقانون اتحادي الرقم ٥ لعام ٢٠١٢ بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في الإمارات العربيّة المتحدة. وفي حين أنّ القانون تضمّن بعض المواد التي تكفلُ الحرّيّة لبعض المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت، مثل الحسابات المصرفيّة وبطاقات الائتمان، إلا أنّ المرسوم لقي بعض الانتقادات لكونه «فضفاض»، وبنحوٍ يمكن أن يُعطي أرضيّة قانونيّة لمحاكمة الأشخاص الذين يستخدمون شبكةَ الإنترنت بغرض انتقاد كبار المسؤولين، والمطالبة بالإصلاحات السّياسية، أو العمل على تنظيم تظاهراتٍ غير مرخّصة[(١١٠)].

(١٠٨) لقاء تلفزيوني مع المعتقل السابق عبد الإله الجدعاني: <http://www.youtube.com/watch?v=tZHCk9OSTrs>.

(١٠٩) Bank Accounts of Detained Political Activists and their Family Members Suspended in the UAE,» Emirates Centre for Human Rights, 29/11/2012, <http://www.echr.org.uk/?p=513>, and Brian Murphy, «Rights group: UAE Deports Online Activist,» *Washington Post*, 16/7/2012, <http://www.washingtontimes.com/news/2012/jul/16/rights-group-uae-deports-online-activist>.

انظر أيضاً: «يجب التحقيق في الاعتداءات على الناشط الحقوقي الإماراتي: الاعتداءات جاءت إثر تهديدات على الإنترنت وبعد حملة تشويه للسمعة،» هيومن رايتس ووتش (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/03-0>.

(١١٠) «الشبكة تطالب الإمارات بالتراجع عن قانون سالب لحريات الإنترنت،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.anhri.net/?p=63026>.

وتقرّ المادة الرقم ٢٩ بالسجن والغرامة (تصل إلى ١ مليون درهم)، (٢٧٢,٠٠٠ دولار أمريكي) لأيّ شخص يستخدم تكنولوجيا المعلومات بقصد السّخرية أو الإضرار بسمعة ومكانة مركز الدولة، أو أيّة مؤسّساتها، بما في ذلك الرئيس أو نائب الرئيس، وحكّام الإمارات، وأولياء العهد أو نوابهم، وعلم الدولة، والسّلامة الوطنية، وشعار الدّولة والنشيد الوطني، أو رموزه.

أما المادة الرقم ٣٠، فتقرّر عقوبةً تصل إلى السجن مدى الحياة لأي شخص يستخدم هذه الوسائل للدّعوة إلى إسقاط أو تغيير، أو الاستيلاء على نظام الحكم في الدولة، أو عرقلة أحكام الدستور أو القانون القائم، أو معارضة المبادئ الأساسية التي يستند إليها نظام الحكم. وتطبق هذه العقوبة ضدّ أي شخص يُحرّض أو يُقدّم التسهيلات لهذه الأفعال[١١١].

٧ ـ الفساد والشفافية

لا توجد في الإمارات جهةٌ مستقلة كلّياً يمكن أن تنشرَ مُعدّلات الشّفافيّة والفساد بنزاهة، ولكن خلال السّنوات الأخيرة اهتمّت الدّولة بكشْف عددٍ من المسؤولين المُتّهمين بالفساد المالي والإداري، وقيادات أخرى في القطاع شبه الحكومي، وتمّ تقديم عددٍ منهم إلى المحاكمات.

وكما في باقي الدول، فإنّ الفساد في الإمارات يُمارَس بطرقٍ مختلفة، منها الفساد المُباشر، من قبيل تلقّي الرّشاوى، وقد تصاعد معدّل هذه الظّاهرة في السّنوات الأخيرة، وتمّ رصد عددٍ من موظّفي الدّولة، وبخاصة في شؤون العمل، والهجرة والجوازات، والأمن، والدّوائر الاقتصاديّة، والبلديات. ومن مظاهر الفساد، استغلال المنصب والنّفوذ عبر العقود الخاصة مع مؤسّساتٍ حكوميّةٍ، وبخاصةٍ في قطاعات الإسكان والشّرطة والقوّات المسلّحة، وعقود المُشتريات والتوريد وغيرها. وهناك تزاوجٌ غير شرعي بين المال والمنصب الحكومي، وهو ما عطّل الكثير من القرارات الحكوميّة والقوانين إزاء محاربة الفساد، واحتكار الخدمات[١١٢].

---

(١١١) «الإمارات العربية المتحدة ـ مرسوم جرائم تقنية المعلومات يعتدي على حرية التعبير: القانون يهدد النشطاء السلميين وكافة المواطنين على السواء،» هيومن رايتس ووتش (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/28>.

(١١٢) «١٨٧ قضية فساد مالي في أبوظبي خلال العامين الماضيين،» الاتحاد، ٣/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2012-04-03-1.1623706>؛ «اتساع حلقة التحقيق في =

وبحسب منظمة الشّفافيّة الدّوليّة التي تقيس تصوّرات السّكان حول انتشار الفساد؛ فإنّ أقلّ الدّول العربيّة من ناحية انتشار الفساد، هي كلّ من قطر والإمارات وعمان، إلّا أنّ تلك الدّول ما زالت بعيدةً عن المراكز العشرة الأولى عالميّاً. وبالإحالة إلى تقرير المنظمة لعام ٢٠١١، فقد احتلّت الإمارات المركز الرقم ٢٨ عالميّاً، وبتقدير ٦,٨ درجة من أصل ١٠ درجات، متفوّقةً في ذلك على جميع الدّول العربيّة، ما عدا دولة قطر. وبحسب التقرير الأخير للمنظمة، للعام ٢٠١٢م، أحرزت الإمارات تقدّماً بدرجة واحدة(١١٣)، الأمر الذي جعلها تتقدّم إلى المرتبة الرقم ٢٧ دوليّاً، بالشراكة مع دولة قطر. ويبدو أنّ التحسّن تحقّق على خلفيّة تعزيز استخدام الخدمات الإلكترونيّة في المعاملات الرّسميّة، وهي الظّاهرة التي تساهم في تقليص النّفوذ الشّخصي في الممارسات العامة.

الفساد في الإمارات يتضمّن شقّين: الاتّحادي والمحلّي. وتتضاءل صور الفساد ومعدّلاته في الشّقّ الاتّحادي، وذلك بسبب ارتفاع معدّل آليّات المراقبة والمحاسبة. بينما تزداد حدّته في الحكومات المحلّيّة نظراً إلى غياب أو ضعف دور المؤسّسات التّشريعيّة والرّقابيّة، وكذلك غياب مشاركة منظّمات المجتمع المدني، وفقدان المؤسّسات المستقلة التي تُعنى بتقارير الشّفافية والفساد. ونتيجة لاكتشاف حالاتٍ عديدةٍ من الفساد مؤخّراً؛ برزت ـ ولفترةٍ محدودة ـ ظاهرة كشْف الفساد ضمن خُطط بعض الحكومات المحلّيّة، ولكنها في الحقيقة إجراءات مؤقتة، وتغضّ الطّرف عن قضايا فساد كبرى يُتهم بها مسؤولون بارزون في الدّولة. وما يتناقله بعض المستثمرين ورجال الأعمال من قضايا فساد؛ تُشير إلى وجود عمليّات فساد واحتيال غير موثقة، وخاصة في قطاعات البنوك والدّوائر العماليّة والاقتصاديّة والأمنيّة، حيث ذكر قائد عام شرطة دبي بداية عام ٢٠١٠، أن «سلسلة التّحقيقات في قضايا الفساد وصلت إلى الحلقة الأخيرة، وتشمل مسؤولين كباراً في دبي، مطالباً الحكومة بإزالة كلّ ما يعوق

= قضايا فساد مفترضة باستدعاء ٤ موظفين من سما دبي،» الاتحاد، ٢٢/٨/٢٠٠٨، <http://www.alittihad.ae/details.php?id = 35174&y = 2008>، رامي سلوم، «خلفان يتهم الفساد الإداري والمافيا الأجنبية بعرقلة التوطين،» **الإمارات اليوم**، ٢٠/١/٢٠١١، <http://www.emaratalyoum. com/local-section/other/2011-01-20-1.344561>.

(١١٣) «Corruption Perceptions Index 2011,» <http://issuu.com/transparencyinternational/docs/ti_cpi2011_report_print/1>.

مساءلتهم، واستدعاءهم لدى الجهات المختصّة.» وقال في مؤتمر صحافي، «إنّ فريق التحقيق وتحصيل الأموال استجوب نحو ٦٣ متهماً في قضايا فساد»[١١٤]، إلا أنّ الموضوع لم يأخذ طريقه إلى القضاء، ولم يُقدّم ذلك العدد ـ الذي صرّح به قائد عام شرطة دبي ـ إلى المحاكمة.

ويبقى ما يُعرف بـ «الفساد الكبير»، وهو المتعلّق بالنّفوذ السّياسي الممزوج بالاقتصادي، وبخاصة في ما يخصّ أموال النفط وصفقات السلاح والأراضي؛ يبقى هذا الفساد ضبابيّاً، ويفتقرُ إلى المعلومات وجهات المحاسبة المُستقلّة، والتي بإمكانها أداء دور الرّقابة الفعليّة، وحال الإمارات في ذلك كحال باقي دول المجلس[١١٥].

رابعاً: التطورات السياسية في مملكة البحرين

استقبل البحرينيّون عام ٢٠١٢، بالحال نفسه الذي ودّعوا فيه العام الذي سبقه، حيث ما زالت المملكة الصغيرة تعيش مأزق انقسام سياسي حاد؛ ففي اليوم الأول من السنة سقط مواطن يبلغ من العمر ١٥ سنة جرّاء إصابة في عنقه بطلقة مسيل الدموع، الذي تستخدمه قوّاتُ الأمن من أجل تفريق المحتجين[١١٦]. وفي ـ اليوم ذاته وعلى صعيد آخر ـ قدّم رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح، خطاب استقالته من رئاسة اللّجنة الوطنيّة المعنيّة بتوصيات اللّجنة البحرينيّة المستقلة لتقصّي الحقائق، بعد أن واجهت حملة «تشهير» واتهامات من قبل بعض كتّاب الأعمدة وخطباء المساجد تُشكّك في نزاهته الماليّة[١١٧]، وبعدها بيومين عَدِل الصالح عن استقالته.

هذا، وقد شهدت السّاحةُ البحرينيّة العديد من الأحداث السّياسيّة

---

(١١٤) محمد فودة، «خلفان: تحقيقات الفساد تقود إلى مسؤولين كبار،» **الإمارات اليوم**، ١١/١/٢٠١٠، <http://www.emaratalyoum.com/local-section/2010-01-11-1.47002>.

(١١٥) انظر مثلاً القسم المتعلق بالعوائد النفطية.

(١١٦) حسين الوسطي، «البحرين تطوي العام ٢٠١١على وقع المناوشات: إصابة في العنق تنهي حياة فتى آخر،» **الوسط** (المنامة)، ١/١/٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3403/news/read/618945/1.html>.

(١١٧) «في رسالة وجهها للملك والتمس بها من جلالته تشكيل لجنة للتحقيق بأعماله: الصالح يطلب إعفاءه من رئاسة اللجنة المعنية بتوصيات تقصي الحقائق،» **الأيام** (المنامة)، ١/١/٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=36801&de=1>.

المرتبطة بحراك ١٤ من شباط/ فبراير، وما نتج بعده من تداعياتٍ سياسية وحقوقية وصدر بشأنها تقرير اللّجنة البحرينيّة المستقلة لتقصّي الحقائق، المعروف بتقرير «بسيوني»، وتطرق إليها العديدُ من المنظمات الدّوليّة، التي أظهرت اهتماماً غير مسبوق بالشأن البحريني.

وعلى الصّعيد التّشريعي، قدّم النّظامُ حزمةً من التغييرات والقوانين استناداً إلى ما تمّ الاتفاق عليه في «الحوار الوطني» الذي انسحبت منه جمعيّة الوفاق الوطني الإسلاميّة، كُبرى الجمعيّات المعارضة في البحرين.

ميدانيّاً، تواصلَ سقوط قتلى وجرحى من الفريق المُعارض على أيدي القوّات الأمنيّة، وواصلت اعتقال بعض المواطنين الذين يُشاركون في التّجمّعات والمسيرات المُعارضة، وخصوصاً تلك التي لا تنظّمها الجمعيّات الخمس المعارضة، وتنطلق من خلال المجموعات «الثّوريّة» المعارضة؛ في المقابل، لوحظ تصعيدٌ ملحوظٌ في الأدوات التي يستعملها «الشارع» المعارض، بما فيها العبوات الحارقة «المولوتوف»، وقطْع الطّرق عبر الإطارات المحترقة؛ وقد أعلنت الحكومةُ عن مقتل رجلي أمن من غير البحرينيين خلال الاشتباكات مع المتظاهرين في عام ٢٠١٢، وعن تفجيرات راح ضحيتها مدنيان من الوافدين على الأقل.

١ ـ الوضع الحقوقي

اعتمدَ مجلس حقوق الإنسان تقرير الحكومة البحرينيّة ضمن جلسته الخاصة بالمراجعة الدّوريّة الشاملة لملف البحرين الحقوقي، والتي عُقدت في جنيف في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، حيث أعلنَ الوفدُ الرّسمي ـ برئاسة وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة ـ موافقة السّلطات البحرينيّة على تنفيذ ١٤٥ توصية، وبشكل كلي، و١٣ بشكل جزئي، من أصل ١٧٦ توصية(١١٨).

وشكّل هذا الحدث معركةً حقوقيّة إعلاميّة مهمّة من جانبي الحكومة والمعارضة، حيث أَولى الطّرفان أهمية كبيرة للاجتماع، وهو ما انعكس على مستوى الحشد الإعلامي والشّعبي الذي وجّه للحدث، وجرى في هذا السّياق استخدام توصيف «معركة جنيف».

(١١٨) وكالة أنباء البحرين الرّسميّة: <http://www.bna.bh/portal/news/525291>.

وعلى الرغم من وعود الحكومة البحرينيّة بتحسين وضعها الحقوقي، إلا أن الاتهامات بالانتهاكات لم تتوقف حيث خلّفت الأحداثُ والمناوشاتُ الأمنيّة التي حصلت في العام ٢٠١٢، وبحسب إحصائيّات جمعية الوفاق المُعارضة، اعتقال ١٨٦٦ شخصاً، ومداهمة ١٣٢٣ منزلاً، واعتقال ٣٧٩ طفلاً، و٧٠٠ مفصول، وعشرات القتلى، وحصار المناطق، ومئات المحاكمات السّياسيّة(١١٩). وتشكك الحكومة في صحة هذه الأرقام بناء على أن المعارضة تسعى إلى تهويل الانتهاكات.

أمّا أعداد الجرحى، فمن الصّعب حصْرها، وأيضاً نوع الإصابات، وذلك لتواصل المزاعم أنّ الأطباء والمُسعفين اضطروا لعلاج الكثير من حالات الجرحى في البيوت وبشكلٍ خفي، خشيةً من الاعتقالات التي قد تحصل في المستشفيات، بحسب نظرهم.

وقد طالت حملة الاعتقالات التي نفّذتها السّلطاتُ البحرينيّة عدداً من النّشطاء الحقوقيين، وكان أبرزها اعتقال نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وعضو المجلس الاستشاري لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، بتهمة التّجمهر والدّعوة للتظاهرات والمشاركة فيها، وإهانة وزارة الدّاخليّة وسبّ أهالي مدينة المحرق، وتمّ الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة ٣سنوات، وخفّضت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة الحكم إلى سنتين، وتمّت تبرئته من تهمة إهانة وزارة الدّاخلية وسبّ أهالي مدينة المحرق(١٢٠).

وتقول منظّمات حقوقيّة إن ٣٤ شخصاً قد قتلوا في عام ٢٠١٢ جرّاء الاحتجاجات. ووفقاً للأرقام الصّادرة عن مركز البحرين لحقوق الإنسان(١٢١) فهناك ما لا يقلّ عن ٢٠ حالة وفاة، يقول المركز إن سببها كان استخدام الغازات المسيلة للدموع، التي تطلقها قوات الأمن في المناطق السّكنية لتفريق الاحتجاجات السّياسية. أما الوفيات الأخرى، فناتجة من استخدام القوة من قبل قوات الأمن. على سبيل المثال، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، توفي

(١١٩) الأرقام والمعلومات مأخوذة من قبل المركز الإعلامي لجمعية الوفاق المعارضة.

(١٢٠) «الحكم على الناشط البحريني نبيل رجب بالحبس ثلاث سنوات،» موقع البي بي سي العربية، ١٦/٨/ ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120816_rajab_jailed_bahrain.shtml>.

(١٢١) Bahrain Center Human Rights, <http://www.bchr.net>.

محمد يعقوب (١٨ عاماً) بعد أن صدمته مركبة تابعة لقوات الأمن[١٢٢]، وفي ١٧ آب/ أغسطس قتل حسام الحداد (١٦ عاماً) برصاص الشوزن الذي أطلق عليه من قبل قوات الأمن، وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ توفي علي رضي (١٦ عاماً) بعد أن صدمته سيارة بعد مطاردة من قبل قوات الأمن على طريق مزدحم. في المقابل، قُتل ما لا يقلّ عن اثنين من رجال الشرطة في انفجار عبوة ناسفة في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في قرية العكر[١٢٣].

وعلى الرغم من عودة معظم المفصولين والموقوفين عن العمل إلى مناصبهم السّابقة؛ إلا انه ما زالت تكمن بعض الحالات من موظّفي القطاعين الخاص والعام؛ الذين لم يعودوا إلى أعمالهم عند نهاية ٢٠١٢، بعد أن تمّ فصلهم بسبب الأحداث السّياسيّة التي عمّت البلاد في ١٤ من شباط/ فبراير ٢٠١١[١٢٤].

ويرى مؤيدو الحكومة أن التعامل الأمني الرسمي الحالي، مشروع في ظلّ وضع أمني مُضطرب، ومع مزاعم بوجود محاولاتٍ مسلّحة لقلب نظام الحكم. كما إنّ التعامل الأمني منذ صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق؛ اتّسم باللّيونة بحسب رأيهم[١٢٥]، لكن المعارضة تلجأ إلى تهويل الانتهاكات للحصول على التغطية الإعلامية.

٢ ـ محاكمة «الأطباء» و«الرموز»

في الرابع من أيلول/ سبتمبر الماضي، أيّدت محكمة الاستئناف العليا الأحكام الصّادرة في القضية المعروفة بـ «الرموز»[١٢٦]، والتي تضم ٢١

(١٢٢) «Bahraini Teenager Dies after «Fleeing Police»,» <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/11/201211913582010637 2.html>.

(١٢٣) «Bomb Kills Bahraini Policeman on Patrol,» Reuters (19 October 2012), <http://www.reuters.com/article/2012/10/19/us-bahrain-bombing-idUSBRE89I0M820121019>.

(١٢٤) انظر تصريح رئيس ديوان الخدمة المدنية، في: **الوسط**، ٣/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3405/news/read/619344/1.html>.

(١٢٥) «رغم سماح القانون بالدفاع عن النفس: تعامل حضاري لقوات الأمن مع المخربين،» **الأيام**، ١/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=58164>.

(١٢٦) أيمن شكل، ««الاستئناف» تؤيد أحكام المؤبد للمتآمرين على قلب النظام.. «النيابة»: الأحكام تؤكد تخابر «الخلية» مع حزب الله،» الأيام، ٥/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=93942&de=1>.

ناشطاً سياسيّاً بارزاً، منهم عبد الهادي الخواجة، إبراهيم شريف، وحسن مشيمع.» وقد قام المتّهمون بالطعن في الأحكام أمام محكمة التّمييز، التي قضت حكماً نهائياً بإدانة المتهمين، وتتراوح فترة الحكم ما بين خمس سنوات إلى السّجن المؤبد(١٢٧). أمّا في ما يتعلق بقضية «الكادر الطبي»؛ فقد أصدرت محكمة الاستئناف العليا في حزيران/ يونيو الماضي، حكمها بقضية الـ ٢٠ كادراً طبيّاً، حيث قضت ببراءة ٩ من الأطباء، وأصدرت أحكاماً بالسّجن بين شهر وخمس سنوات بحقّ باقي المتّهمين، وذلك بالرغم من إسقاط المحكمة تهمة احتلال مجمع السلمانية الطبي، وحيازة أسلحة ناريّة(١٢٨). وإجمالاً، وعلى الرغم من تضارب المعلومات الواردة، إلا أنه ما زال هناك عشرات السّجناء السّياسيين في البحرين.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، برّأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى الشّرطية المُتّهمَة بتعذيب الصحافية نزيهة سعيد(١٢٩). وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى حكماً بصفة «مذنب» بحقّ شرطيي جهاز الأمن الوطني المتهمين في قضية تعذيب المواطن عبد الكريم فخراوي حتى الموت، وحكمت عليهما بالسجن سبع سنوات؛ إلا أنّ المحكمة تعرّضت إلى انتقادات من قبل بعض أطراف المعارضة لكونها اقتصرت على إصدار حكم رآه البعض بأنه لا يتساوى مع مستوى الجريمة(١٣٠). كما لا تزال بعض المحاكم المُتهم فيها رجال أمن؛ لم تصدر أحكامها بقضايا التّعذيب والقتل التي تسبّبت بها الأجهزة الأمنية لعدد من المواطنين، وقد ولدت هذه المحاكم اتهامات من قبل المعارضة بعدم جدية النّظام في محاسبة المتورّطين بتعذيب وقتل مواطنين بحرينيين. في المقابل، ترى حكومة البحرين أنّ تواصل هذه المحاكم وإدانة بعض

---

(١٢٧) <http://news.yahoo.com/bahrains-top-court-upholds-sentences-against-uprising-leaders-065958625.html>.

(١٢٨) «البحرين: براءة وأحكام بالسجن على أطباء أسعفوا محتجين،» **الأخبار** (بيروت)، _/٦/٢٠١٢.

(١٢٩) «بعد تبرئة المتهمة بتعذيبها الصحافية نزيهة سعيد تستأنف الحكم،» **الوسط**، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3704/news/read/711778/1.html>.

(١٣٠) «أحكام غير جادة لمتورطين في قضية تعذيب رجل أعمال وناشر بحريني حتى الموت،» **الوفاق**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.alwefaq.org/index.php?show=news&action=article&id=7304>.

المتورّطين فيها، يُبيّن جدّية النّظام القضائي في التّطرق إلى قضية التعذيب.

هذا، ولا تزال بعض التّقارير الحقوقيّة المختلفة تتحدّث عن وجود حالات اعتقال خارج إطار القانون، وتعذيب لمعتقلين ومواطنين، وقد تناولت مواقع التواصل الاجتماعي بعض مقاطع الفيديو المُصوّرة، والتي تبيّن تعدّي رجال أمن على مواطنين عُزّل بالضّرب والبصق والشتم(١٣١).

٣ ـ إسقاط الجنسية

قامت السّلطاتُ البحرينيّة ـ ممثلةً بوزارة الدّاخلية ـ بإسقاط الجنسيّة البحرينيّة عن ٣١ مواطناً بحرينيّاً، بينهم نائبان سابقان، وعدد من رجال الدّين الشّيعة، ومعارضين ونشطاء سياسيين ومحام. وقالت وزارة الداخلية في بيانها الصّادر في تاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، إنه «استناداً إلى نص البند (ج) من المادة الرقم)١٠(من قانون الجنسية والتي تُجيز إسقاط الجنسيّة عمّن يتمتّع بها إذا تسبّب في الإضرار بأمن الدّولة؛ فقد تمّ إسقاط الجنسيّة البحرينية عنهم»، وتتمّ محاكمة الذين أُسقطت عنهم الجنسيّة، أو توجيه أيّ تهم لهم بالإضرار بأمن الدولة(١٣٢).

في آذار/ مارس الماضي، صنّفت منظمة «مراسلون بلا حدود» مملكة البحرين ضمن الدّول المُعادية للإنترنت، وذكر تقريرُ المنظمة الصّادر في هذا الشأن، أنّ البحرين تُقدّم مثالاً على حملة قمع ناجحة(١٣٣).

ولفتت المنظمة في تقريرها، بأنّ أحد المدوّنين الإلكترونيين قد فقد حياته ـ في إشارة إلى المدوّن زكريا العشيري- وذلك بعد تعرّضه للتعذيب والضرب حتى القتل أثناء احتجازه في فترة السّلامة الوطنية من عام ٢٠١١.

وقد حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الرّابعة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م؛ بحبس بحريني لمدة ٤ أشهر بتهمة إهانة ملك البحرين عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وهذه هي القضية الخامسة بعد الحكم في وقتٍ

---

(١٣١) الفيديو المنشور على موقع اليوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=jYVIdgv6esM>.

(١٣٢) «تسببوا في الإضرار بأمن الدولة ويمكنهم اللجوء للقضاء: إسقاط الجنسية البحرينية عن ٣١ شخصاً،» الأيام، ٧/ ١١/ ٢٠١٢، <http://alayam.com/newsdetails.aspx?id=108855>.

(١٣٣) <http://www.alwasatnews.com/3475/news/read/642814/1.htm>.

سابق في أربع قضايا لمتهمين، وبالتهم نفسها، وقضت المحكمة بحبس اثنين منهم لمدة ٤ أشهر، وحبس الثالث شهراً واحداً، والرابع ٦ أشهر[١٣٤].

كما قامت السّلطات البحرينيّة بترحيل عددٍ من المراسلين والإعلاميين الأجانب خارج الأراضي البحرينيّة، ومنع عددٍ آخر من الصّحافيين والقنوات التّلفزيونيّة من الدّخول إلى البحرين من أجل تغطية الأحداث. يذكر أن البحرين لاقت ارتفاعاً في الاهتمام وعدد الزيارات من قبل المنظمات والجهات الإعلامية الدولية، وسمح لعدد كبير منهم بدخول أراضي البحرين، إلا أنه تم منع بعضهم من الدخول بين حين وآخر. وزعم بعض المناوئين للمعارضة أنّ هناك اهتماماً وتدخّلاً غير مسبوق و«مريباً» من المنظمات الدّوليّة في أمور البحرين، وأنّ البحرين أصبحت تُستهدَف، بشكل غير اعتيادي، من قبل هذه المنظّمات بذريعة حقوق الإنسان، وذلك كأداةِ ضغطٍ للمطالب السّياسيّة للمعارضة ولبسط النفوذ الغربي على المسار السياسي في الخليج[١٣٥].

٤ ـ المسيرات والتجمعات . . الحظر والحقّ

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حظرت وزارة الدّاخليّة المسيرات والتجمعات. وقد أشار الشيخ راشد آل خليفة وزير الدّاخلية، بأنّ ما وصفه بتكرار الإساءة إلى مفهوم حرّية الرأي والتعبير»؛ كان السّبب وراء هذا الحظر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ رفع ملكُ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الحظر، قائلاً إنه يعتبر التّظاهر وحرّية الرّأي والتّعبير حقّاً دستورياً لجميع المواطنين.

كما اتّخذت الحكومة خطواتٍ لإلغاء عدد من القوانين التي كانت تُعتبر مُقيّدة للحرّيات، وخلال المراجعة الدّوريّة الشّاملة لملف البحرين الحقوقي في شهر أيار/مايو؛ أعلن وفد البحرين أن الحكومة أجرت عدّة تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية. حيث أصدرت الحكومة مراسيم ٥٠/٢٠١٢، ٢٠١٢/٥١، ٢٠١٢/٥٢، و٢٠١٢/٥٣ بتعديل حكم تجريم «نشر

---

(١٣٤) «الحبس ٤ أشهر لمتهم بإهانة الملك عبر «التويتر»،» **الوسط**، ١٢/١٢/٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3749/news/read/722589/1.html>.

(١٣٥) يوسف البنخليل، «استعمار الخليج بالمنظمات الحقوقية،» **الوطن**، العدد ٢٥٣٩، <http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=uP2KbgUdlXKq8LyWyKBHcg933339933339>.

الأخبار الكاذبة» الواردة في المادة الرقم ١٦٨من قانون العقوبات، وجاء التّعديل ليشمل الأخبار التي من الممكن أن تُحدث ضرراً بالأمن الوطني، أو بالنّظام العام، أو بالصّحة العامة. كما تمّ تعديل المادة الرقم ١٦٩، التي تُجرّم نشر الوثائق المزوّرة، والتي تمّ تعديلها لتحديد نوع الوثائق المُجرّمة، ونصّ على أن تشمل محرّرات أو أوراقاً أو صوراً مصنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير؛ إذا كان من شأنها اضطراب السّلم العام أو الإضرار بالمصالح العامة أو بالثقة المالية للدّولة. كما تمّت إضافة المادة الرقم ٦٩ والتي تؤكد أنه يجب ألا توضع قيود على ممارسة الحقّ في حرّية التّعبير غير تلك التي تقتضيها الضّرورة في مجتمع ديمقراطي[١٣٦].

من جانبٍ آخر، فإنّ أقساماً أخرى من قانون العقوبات التي تُقيّد حقّ التّظاهر وحريةِ التعبير، لا تزال سارية، وذلك من قبيل المادتين رقمي ١٦٣ و١٦٤، اللتين تُجرّمان إنشاء منظمات من دون ترخيص، ومن شأنهما السّماح بانتهاك الحقّ في حرّية تكوين التّجمعات. والمادة الرقم ١٦٥ تجعل أيّ شخص حرّض بإحدى الطرق العلنيّة على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به؛ عُرضة للعقوبة. هذه المادة تُجرّم انتقاد نظام الحكم بأيّ شكل من أشكال التعبير، ويمكن استخدامها لحبس الأشخاص لمجرّد انتقاد الأنظمة الملكية، أو غيرها من الأنظمة. كذلك، فإنّ المادة الرقم ١٦٦ والمادة الرقم ١٦٧ تُجرّمان كلّ منْ دعا إلى استقالة أمير أو وزير من خلال العنف أو الترهيب، أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة. والإشكالية في هاتين المادتين أنّهما يمكن أن تُستخدما لتجريم ممارساتٍ مشروعة، مثل المشاركة في تجمّعات سلمية غير مصرّحة تدعو إلى تنازل الملك، واستقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وزراء آخرين.

٥ ـ تصعيد في الوضع الأمني

أعلنت وزارة الدّاخليّة عن القبض على عددٍ من الأشخاص المتّهمين بشنّ «أعمال إرهابيّة» في عددٍ من المناطق المختلفة في المملكة، كما كشفت الدّاخليّة، في أكثر من مناسبة، عن مداهمتها لِعدة مبانٍ احتوت على مواد

(١٣٦) Amnesty International, *Bahrain: Reform Shelved, Repression Unleashed* (London: Amnesty International, 2012), p. 27, <http://www.amnesty.org/sites/impact.amnesty.org/files/PUBLIC/AI-Bahrain-report-mde110622012.pdf>.

متفجّرة وقنابل محلّية الصّنع. كما أعلنت وزارة الداخلية عن مقتل شرطي غير بحريني جرّاء الصّدامات مع المحتجين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، إضافة إلى شرطي غير بحريني آخر في في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣، في الذكرى السنوية الثالثة لاندلاع الاحتجاجات.

وفي هذا النطاق، أعلنت وزارة الداخلية في ١٦ شباط/ فبراير٢٠١٣، الكشف عن مخطط لخلية كانت تهدف إلى تأسيس تنظيم عسكري تحت اسم «جيش الإمام» بحسب تصريحات الوزارة، وتم اعتقال ٤ أشخاص في سياق القضية. واتهمت وزارة الداخلية إيران بمساندة هذا التنظيم، حيث قالت وزارة الداخلية إن التقنية الفنية المستخدمة في صنع المتفجرات تُبيّن حجم الدّور الإيراني(١٣٧) وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت سابقاً ـ في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ـ عن تفجيرات استهدفت العاصمة المنامة، ذهب ضحيتها اثنان من الوافدين(١٣٨).

وقد واصل رجال الأمن تصدّيهم للمسيرات والتّجمعات «غير المرخصة» عبر استخدامهم سلاح الشوزن والغازات المسيلة للدموع. كما تعرضت محلات جواد ـ رجل أعمال شيعي- المنتشرة في المملكة؛ إلى أكثر من ٦٠ اعتداءً من قبل ملثّمين، وقد أظهرت تسجيلات الفيديو التابعة للمحل، مُشاركة رجال أمن بلباسهم العسكري في بعض الاعتداءات(١٣٩).

٦ ـ الجمعيات السّياسيّة: حراك المعارضة

في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١١م؛ أصدرت المعارضة البحرينية، الممثّلة في الجمعيات السّياسية الخمس (الوفاق الوطني الإسلامية؛ التجمع القومي الدّيمقراطي؛ العمل الوطني الديمقراطي (وعد)؛ التجمع الوطني

---

(١٣٧) عبيد السهيمي، «وزير الداخلية البحريني: لم يعد من المناسب وصف التدخلات الإيرانية بغير المباشرة،» الشرق الأوسط، ٢٨/ ٢/ ٢٠١٣، <http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=719033&issueno=12511>.

(١٣٨) «البحرين: مقتل شخصين في سلسلة تفجيرات بالمنامة،» البي بي سي العربية، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121104_bahrain_bombs.shtml>.

(١٣٩) «بلطجية النظام ومرتزقته يهجمون على برادات ٢٤ ساعة،» <http://www.youtube.com/watch?v=97Uxkl4fHoU>.

الديمقراطي؛ الإخاء الوطني) وثيقة المنامة، التي جاءت بمثابة رؤية سياسيّة للجمعيات بشأن حلّ الوضع البحريني(١٤٠).

وطرحت جمعيّات المعارضة الخمس، من خلال هذه الوثيقة، مطالبها السّياسيّة الأساسيّة، ومنها المطالبة بحكومة منتخبة «تمثل الإرادة الشعبية»، ونظام انتخابي عادل يتضمّن دوائر انتخابيّة عادلة تحقّق المساواة بين المواطنين، وسلطة تشريعيّة تتكوّن من غرفة واحدة منتخبة، وتنفرد بكامل الصّلاحيات التّشريعيّة والرّقابيّة والماليّة والسّياسيّة، واستقلال مالي وإداري وفني ومهني للسّلطة القضائيّة، وإشراك مكوّنات المجتمع كافة في تشكيل الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة المختلفة.

وترى هذه الجمعيات، أنّ إجراء هذه الإصلاحات يقتضي إيجاد صيغةٍ دستوريّة جديدة، يجب أن تحظى بالموافقة من الأغلبيّة الشّعبيّة عبر جمعيّة تأسيسيّة، أو عبر استفتاء شعبي عام. وفي المقابل، لم يبدر من حكومة البحرين أيّة ردة فعل حول الوثيقة.

من جهتها، واصلت الجمعيّات السّياسيّة الخمس حراكها، من خلال تنظيم المسيرات والاعتصامات، وعقد المؤتمرات الصّحافيّة، إضافة إلى إرسال وفود خارجيّة تمثّلها لمناقشة وجهة نظر المعارضة في العديد من الدّول العربيّة والأوروبيّة.

وقد ركّزت أغلب المسيرات والاعتصامات الجماهيريّة على مطلب التّغيير السياسي، وتراوحت الهتافات بين المطالبة بإصلاح النظام ـ المطلب العلني لجمعيات المعارضة المعترف بها رسمياً ـ والمطالبة بإسقاط النظام، وهو المطلب السّائد بين أوساط المعارضة غير الرّسميّة. وضمّت بعض تلك المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين، وكان أبرزها المسيرة التي أُطلق عليها مسيرة «٩ مارس».

في المقابل، تواصَل الحراك المعارض غير المُصنّف رسميّاً مع الجمعيّات السّياسيّة المُعترف بها، والذي غالباً ما يأخذ طابع التظاهرات والمواجهات بين الشباب المحتجين وقوّات الأمن في أوساط القرى، إضافة

(١٤٠) «٥ جمعيات معارضة تطلق «وثيقة المنامة»،» **الوسط**، ١٣/ ١٠/ ٢٠١١، <http://www.alwasatnews.com/3323/news/read/600729/1.html>.

إلى وسط مدينة المنامة في بعض الأحيان، وغالباً ما يتم تفريق هذه التظاهرات من قبل رجال الأمن.

وعلى الرّغم من أن الحراك المعارض غير المُصنّف على الجمعيات المعترف بها رسميّاً؛ يتسم في كثير من الأحيان بالعمل خارج الأطر المؤسساتية وعلى تكتيكات «الشارع»، إلا أن هناك مجموعات متعاطفة مع هذا الاتجاه قد بلورت رؤيتها، وإن كانت تفتقد الوضوح والتفصيل؛ فمنها ائتلاف الجمهورية المُكوّن من حركة «حق» وتيار الوفاء الإسلامي وحركة أحرار البحرين الإسلامية، التي تطالب بقيام جمهورية في البحرين. وظهر خلال الأحداث الأخيرة ائتلاف ١٤ شباط/ فبراير، الذي يُطالب بإسقاط النظام واستبداله بجمهورية، ولا يُعرف حتى الآن من هم قادة هذا الائتلاف، إلا أن ديباجة «وثيقة اللؤلؤة» التي أطلقها الائتلاف توحي أن من كتبها يميل إلى التيارات السياسية الإسلامية[١٤١].

ومع تزايد «العنف» في الشارع، والدّعوات التي أطلقتها الحكومة ووسائل الإعلام، مطالبين فيها جمعيّات المعارضة بإدانة «العنف»، أصدرت الجمعيّات السياسية المعارضة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، إعلاناً أعلنت فيه عدم انتهاجها أيّاً من أساليب العنف، معبرةً عن إدانتها للعنف، وأطلقت على ذلك الإعلان «وثيقة اللاعنف»[١٤٢].

أمّا الرّد الحكومي فكان فاتراً، وعبّر وزير العدل والشؤون الإسلاميّة عن الموقف بأن «وثيقة اللاعنف» غير كافية، وأن الأهم قرنها الإرهاب، بحسب كلامه.

٧ ـ تجمّع الوحدة الوطنية والجمعيّات السّياسية المناوئة للمعارضة

في العام ٢٠١٢م، واصلت التّيارات المعروفة بمناوأتها لحراك ١٤ شباط/ فبراير؛ تثبُّتها على مواقفها من العام الذي سبقه، حيث رفضت أغلب هذه التيارات فكرة الحوار مع قوى المعارضة، ودفعت نحو تشديد الحلّ الأمنيّ،

---

(١٤١) «ميثاق اللؤلؤ لـ (ثورة الرابع عشر من فبراير)،» <http://www.14febrayer.com/?type=c_art&atid=523>.

(١٤٢) «٦ جمعيات معارضة تعلن عن وثيقة «مبادئ اللاعنف»،» **الوسط**، ٨/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3715/news/read/714249/1.html>.

وإنزال العقوبات على رموز ومعتقلي المعارضة. وينظر جانبٌ كبير من هذه التيارات إلى أن المشكلة الأساسيّة في البلاد هي الانفلات الأمني، وتراخي السّلطات في التعامل مع المحتجين والمعارضة، واجتنابها الحزم معهم[١٤٣].

وأطلق تجمع الوحدة الوطنية ـ الذي وُلد بوصفه حراكاً موازياً لـ شباط/ فبراير٢٠١١، وضمّ في صفوفه قيادات التّيارات السّلفية والإخوان المسلمين وبعضاً من رجال الدّين والشّخصيات التي تُصنّف على أنها سنّيّة أو موالية للحكم ـ رؤيته للبحرين، التي تتلخّص في «إقامة دولة مدنيّة ديمقراطيّة حديثة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وحكومة تُمثل الإرادة الشعبية، (تكون) مُساءلة ومحدودة المدة، وبرلمان كامل الصلاحيات، وقضاء مستقل يضمن الحقوق ويُحقّق العدل بين المتنازعين»[١٤٤]. وأطلقت جمعيتا الأصالة والمنبر الإسلاميّتان ما سُمّي بـ «وثيقة الفاتح»، التي تُقدّم رؤيتهما السّياسية للبحرين[١٤٥]. وعلى الرغم من تشابه رؤى هذه الجمعيات ـ نظريّاً ـ مع الجمعيات الرسمية المعارضة، إلا أنّ فجوة الثقة بين الأطراف منعت أيّ تحركٍ مشترك بينها.

وظهرت عدة تقارير تتحدّث عن بروز بعض الصّراعات الدّاخليّة في تجمع الوحدة الوطنية التي أدّت إلى انشقاقات بين أعضائه[١٤٦]. كما برزت داخل التّجمع فئاتٌ شبابيّة تُطالب بمعالجة قضايا الفساد الحكومي، وسرعان ما ادّعت تلك المجاميع الشبابية تعرضها لترهيب وتشهير من قبل شخصياتٍ محسوبة على الجانب الأمني للحكومة، وهو ما أدّى إلى ظهور إشاعات بهروب أحد قيادات التجمع الشابة هو وعائلته إلى المملكة المتحدة، وطلب

---

(١٤٣) «التجمع: نصب الكمائن للشرطة عمل إرهابي،» **الأيام**، ٢٣/٨/٢٠١١، <http://www.alayam.com/mobile/newsdetails.aspx?id = 9200>.

(١٤٤) «المشروع السياسي للتجمّع،» تجمع الوحدة الوطنية، <http://altajam3.org/portal/arabic/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%91%D8%B9>.

(١٤٥) «نص وثيقة الفاتح.. و«المنبر»: الوثيقة خلاصة رؤية شعبية،» مركز الخليج لسياسات التنمية، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=640:-qq-&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

(١٤٦) «شباب الفاتح يكشف عن استقالات متتالية من «تجمع الوحدة»،» **الوسط**، ٢١/٣/٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3848/news/read/754032/1.html>.

اللّجوء السّياسي فيها، بحسب ما أعلنت بعض المصادر الإعلاميّة[147].

٨ ـ اللقاء الوطني البحريني

مع بدايات عام ٢٠١٢م؛ تشكّل ما عُرف بـ «اللّقاء الوطني البحريني»، وهو تكتّل يضمّ مجموعة من الشّخصيّات البحرينيّة السّاعية إلى إخراج البلد من الأزمة السّياسيّة، اعتماداً على دعم إعادة طرح بشكل مستقل للمبادرة التي تقدم بها ولي العهد في أوج الأزمة السياسية في آذار/ مارس ٢٠١١، ويضمّ هذا التكتل بعض الشّخصيّات المعروفة، ومنها الدكتور علي فخرو وزير التربية الأسبق، والنائبين السابقين جاسم مراد وعلي ربيعة.

وفي بيانٍ صدر عنها في أيار/ مايو٢٠١٢، أكدت لجنة التنسيق والمتابعة في «اللقاء الوطني البحريني»، أن فرق العمل واللّجان الفرعية عقدت أكثر من ١٠ اجتماعات، وأنجزت عدداً من اللقاءات والمشاورات مع الجمعيّات السّياسيّة المعنية في البحرين، من أجل دعوتها إلى حوار وطني شامل يخرج الوطن من أزمته الراهنة.

وذكرت اللجنة أنها قامت باستطلاع وجهات نظر الجمعيّات السّياسية، وتناول الاستطلاع أربع مسائل محدّدة، بصيغة التساؤلات التالية: هل تقبلون اللقاء والحوار مع الجمعيّات السّياسيّة الأخرى؟ هل تقرّون جدول أعمال اليوم الأول الذي يتأسّس على مبادئ مبادرة ولي العهد؟ في حال تم الاتفاق على مطالب مشتركة، هل أنتم على استعداد للاتصال بالقيادة السّياسيّة وتقديم هذه المطالب بشكلٍ جماعي؟ هل تقبلون حضور أعضاء من اللقاء الوطني البحريني معكم في الحوار كشريك في اللقاءات القادمة؟

وقد خلصت نتائج اتصالات لجنة التنسيق والمتابعة بعد مداولاتها مع الجمعيات السّياسية المعنية، بما يلي: وافقت بعض الجمعيات السّياسية على مبادرة اللقاء الوطني، وقبلت بالنقاط والمحاور المطروحة، وأبدت مواقفها الإيجابية، وأرسلت موافقتها الخطية بذلك، والجمعيات هي: (الوفاق، وعد، الوحدوي، الإخاء الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي). وقد أبدت

---

(١٤٧) «لغط حول واقعة هروب محمد العثمان،» **أخبار الخليج**، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12422/article/15287.html>.

جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي موقفاً إيجابياً وقدّمت موافقتها الشّفهية بشكل واضح وشفّاف. أما جمعية العمل الإسلامي (أمل)، فقد أعربت عن موافقتها ومباركتها للجهود المبذولة، وتأييدها للحوار من حيث المبدأ، ولكنها اعتذرت عن تقديم ردّ كتابي مُلزم، بسبب وجود قياداتها الرئيسة في المعتقل، وكذلك أبدت جمعية الوسط العربي الإسلامي قدراً من التفهم والإيجابية لمبادرة اللقاء الوطني، واتخذت موقفاً مرناً قابلاً للأخذ والعطاء.

وبحسب اللّجنة، فقد أبدت بعض الجمعيّات السّياسية الأخرى، التي تمّ التواصل والتباحث معها، مواقفَ رافضة لمبدأ اللقاء والحوار، والجمعيات هي: تجمع الوحدة الوطنية، جمعية المنبر الوطني الإسلامي، جمعية العدالة الوطنية، جمعية الأصالة الإسلامية. وأفادت اللجنة أنه، وفي بداية الاتصالات مع تلك الجمعيات الأربع المذكورة، اتسمت مواقفها بعدم المرونة، وأشاروا إلى أنهم غير مستعدين للاجتماع مع المعارضة، كما طرحوا شروطاً مسبقة قبل المشاركة في أي حوار، وتمثلت هذه الشروط في وقف وإدانة العنف والاحتجاجات في الشارع من قبل قيادات المعارضة، كما اشترطت بعض هذه الجمعيات أن تكون الحكومة طرفاً في أي حوار منذ البداية، في حين اشترطت جمعية العدالة الوطنية ـ إضافة إلى ما سبق ـ تقديم اعتذار من قبل المعارضة[١٤٨].

٩ ـ التحركات الحكومية: دعوات الحوار

في أحدث ظهور له متحدّثاً عن الأزمة السّياسيّة في البحرين، دعا ولي عهد البحرين إلى الحوار، وذلك أثناء كلمة ألقاها في افتتاح أعمال منتدى حوار المنامة الثامن الذي أقيم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[١٤٩].

وسرعان ما رحّبت قوى المعارضة بدعوة ولي العهد للحوار، إلا أن الرّد الحكومي كان سريعاً على لسان السيدة سميرة رجب وزيرة الدولة لشؤون

(١٤٨) «"اللقاء الوطني" ٤ جمعيات سياسية أبدت رفضها لمبدأ الحوار،» **الوسط**، ١٣/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3536/news/read/662620/1.html>.

(١٤٩) عبيد السهيمي، «البحرين: ولي العهد يدعو القوى السياسية للحوار.. والمعارضة ترحب،» **الشرق الأوسط**، ٩/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707981&issueno=12430>.

الإعلام، والمتحدّثة باسم الحكومة البحرينية، وذلك في تصريح لها لصحيفة **الشرق الأوسط**، قالت إن «المعارضة أساءت للدّعوة، واستغلتها بشكل مغرض، وسوّقتها إعلامياً بشكل مغلوط، عبر القول إن ولي العهد يرعى حواراً بين المعارضة والحكومة البحرينية وهذا غير صحيح».

وإزاء ذلك، أصدر ديوان ولي العهد بياناً قال فيه إن «أي حوار مستقبلي سيكون بين ممثلي مكونات المجتمع البحريني كافة»، نافياً عن نفسه القيام بأي دور في إيجاد حوار بين المعارضة والحكومة على أرض الواقع(١٥٠).

من جانبه، عقد وزير العدل والشؤون الإسلاميّة في حكومة البحرين عدّة لقاءات جمعته مع قيادات الجمعيّات السّياسيّة المعارضة بهدف ـ حسب التصريحات الرّسمية ـ إعداد أرضية مشتركة للحوار، إلا أن قوى المعارضة كانت قد صرحت في أكثر من مناسبة بأن ما حدث لا يعدو كونه لقاءات عادية لا ترقى إلى مستوى الحوار.

ولكن، في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وتحت إشاعات عن ضغوط دوليّة ـ بدأ حوارٌ رسميّ شمل بين مُشاركيه الجمعيّات المعارضة المعترف بها رسمياً وأكبرها «الوفاق» ذات التوجّه الإسلامي الشّيعي، و«وعد» ذات التوجّه اليساري العروبي ـ والجمعيات المُصنّفة على التّيار السّني والموالي، مثل تجمع الوحدة الوطنيّة، والأصالة، والمنبر. كما يشارك في الحوار وزير العدل الشيخ خالد بن علي الخليفة ممثّلاً عن الحكومة. ومنذ بدايته، تعرّض الحوار إلى تصادمات وعثرات أثارت التساؤلات حول جدواه ومستقبله، بما في ذلك الاصطدام حول عدد وتركيبة المشاركين فيه، وآليات الحوار وأجندته، وعمّا إذا الحكم هو طرف رسمي في الحوار أم لا؟ ويرى المتشائمون بأن لا جدوى من الحوار، نظراً إلى عدم اقتناع أغلب المشاركين فيه بجدّيته، ومشاركتهم فيه انطلاقاً من رغبة استرضاء الضّغوط الدّوليّة، بينما يرى المتفائلون أن الحوارات طالما تبدأ على هذه الشاكلة، وتحت هذه الظروف، ولكنها تتطوّر مع مرور الزمن(١٥١).

---

(١٥٠) عبيد السهيمي، «البحرين: دعوة ولي العهد لحوار توافق وطني وليس حواراً بين الحكومة والمعارضة،» **الشرق الأوسط**، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708893&issueno=12437#.UULm8hyB_Dk>.

(١٥١) «البحرين: وزير العدل يعلن عن بدء الحوار الأحد المعارضة تشترط حضور ممثل للنظام يمتلك القرار،» **السفير**، ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=2408&MulhakArticleId=1204335&MulhakId=5494>.

١٠ ـ التعديلات الدستورية

في أيار/ مايو ٢٠١٢، أقرّ ملكُ البحرين تعديلاتٍ على دستور ٢٠٠٢. وهذه التعديلات التي صوّت عليها في وقتٍ سابق مجلس النواب عبارة عن ٢٠ تعديلاً[١٥٢]، وأبرزها:

● يحقّ لمجلس النواب المنتخب وحده، الآن، التّصويت على عدم إمكان التّعاون مع رئيس الوزراء، ورفع الأمر إلى الملك الذي سيكون الجهة النهائيّة التي تبتّ في إقالة رئيس الوزراء، أو السّماح له بالاحتفاظ بمنصبه. وتقول المادة المعدّلة بهذا الشأن إنّه إذا أقرّ مجلس النواب، بأغلبية ثلثي أعضائه، عدم إمكان التّعاون مع رئيس مجلس الوزراء، يُرفع الأمر إلى الملك للبتّ فيه بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، أو بحلّ مجلس النواب.

● يتعيّن على الملك الآن التشاور مع رئيس مجلس النواب المنتخب ورئيس مجلس الشورى المعين قبل أن يحلّ البرلمان. والتعديل في هذا الباب بأن للملك أن يحلّ مجلس النواب بمرسوم يتضمّن أسباب الحلّ بعد أخذ رأي رؤساء مجلسي النواب والشورى والمحكمة الدستورية، ولا يجوز حلّ المجلس للأسباب ذاتها مرة أخرى. وقبل التعديلات الأخيرة، كان حلّ مجلس النواب من صلاحيات الملك بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

● تتيح التعديلات صلاحيات رقابية أوسع لمجلس النواب المنتخب، ومن ذلك أن في وسع خمسة أعضاء التقدم بطلب لعرض موضوع عام على المناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه. كما إن لكلّ عضو من أعضاء مجلس النواب توجيه أسئلة مكتوبة إلى الوزراء لاستيضاح مسائل تدخل ضمن اختصاصهم.

● تزكية عضو مجلس النواب من قبل عددٍ لا يقلّ عن خمسين مواطناً مسجلين في لوائح انتخاب الدائرة التي يرشح نفسه فيها بشرط أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المعترف بها، أو ما يعادلها.

---

(١٥٢) «ملك البحرين صادق على التعديلات الدستورية التي أقرها «الشورى» و«النواب»،» الراي، ٣/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=348422&date=03052012>.

- في ما يتعلق بالترشح لعضوية مجلسي النواب والشورى، يُشترط مضي خمس سنوات على اكتساب الجنسية البحرينية بالنسبة إلى أي مترشح، فضلاً على عدم حمله لجنسية أي دولة أخرى من خارج دول مجلس التعاون.
- يحق لـ ١٥ عضواً من مجلس النواب أو مجلس الشورى التقدم بطلب اقتراح لتعديل الدستور، بينما يحق لأعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين.
- يعين أعضاء مجلس الشورى (٤٠ عضواً) بأمر ملكي وفقاً لإجراءات وضوابط وطريقة تحدد أيضاً بأمر ملكي.
- في حال شغر مقعد أحد النواب قبل نهاية مدته النيابية لأي سبب من الأسباب، يقع تعويضه بمن حصل على أكبر عدد من الأصوات بعده، وفي حال لم يتيسر ذلك، ينتخب نائب آخر خلال شهرين.
- يُشترط لتعديل أي حكم من أحكام الدستور(المعدل) أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من مجلس الشورى ومجلس النواب. كما يشترط في هذا الباب أن يجيز الملك التعديل.

وقد صرّحت السّلطات البحرينيّة بأنّ هذه التعديلات من شأنها أن تُعزّز صلاحيّات البرلمان، لكن المعارضة التي تطالب بحكومةٍ منتخبة من النواب لا عن طريق التعيين، وبحذف مجلس الشورى؛ اعتبرت تلك التعديلات شكليّة.

١١ ـ تعويض الضحايا

في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ أعلنت حكومة البحرين بأنها ستدفع تعويضات بقيمة ٦.٢ مليون دولار لأسر ١٧ قتيلاً سقطوا في الاحتجاجات التي شهدتها البحرين خلال العام الماضي. وبحسب البيان الحكومي الصّادر عن مسؤول في وزارة العدل؛ فإنّ دفع التعويضات بدأ تنفيذاً لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة للتحقيق، موضّحاً أن حجم التعويض بلغ ١٥٣ ألف دولار للفرد، غير أنه لم يُقدّم أيّ تفاصيل عمن سيحصل على هذه التعويضات.

١٢ ـ الفساد

تواصل بروز قضايا الفساد على السّاحة البحرينية في عام ٢٠١٢م، كما هو الحال في الأعوام السّابقة، حيث رصد تقرير الرّقابة الماليّة للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢، والذي يتبع رسميّاً قبّة الدّيوان الملكي؛ العديدَ من

المخالفات والتجاوزات الإداريّة والماليّة التي قامت بها الوزارات والجهات الحكوميّة المختلفة. وحتى اليوم، لم يتم محاسبة أي مسؤول حكومي على تلك المخالفات والتجاوزات. إضافة إلى ذلك، يرى الكثير من المتابعين أنّ أغلب قضايا الفساد الرّئيسة لا يتمّ التطرّق إليها في التّقرير، كون ديوان الرقابة المالية يقع تحت مظلّة الدّيوان الملكي، ما يُفقده الاستقلاليّة، ويشير هؤلاء إلى ما يُعرف «بملف أراضي وممتلكات الدّولة المنهوبة» الذي لم يتم حلّه حتى اليوم، والذي يتضمّن الأراضي المردومة، والمزعوم أنه استُولي عليها من قبل كبار المتنفذين في الدّولة. وبخلاف ذلك، فقد أعلنت المُعارضة عن تحويل العديد من العقارات والأملاك العامة إلى ملكيةٍ خاصة، واستمرّ ذلك حتى في عام ٢٠١٢. وفي ما يلي بعض العناوين الخاصة بالتجاوزات وقضايا الفساد التي طُرحت على السّاحة السّياسيّة.

أ ـ تقرير ديوان الرقابة المالية

أصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٢، تقريره للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢، كما قام الديوان بإصدار تقارير بملاحظاته عن نتائج أعمال الرقابة النظامية على الوزارات والجهات الحكومية متضمّنة متابعة تقارير الرقابة التي صدرت في السنوات الثلاث الماضية من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠[١٥٣].

ب ـ قضية «فساد ألبا»[١٥٤]

حكمت محكمة الاستئناف العليا في ١٤ كانون الثاني/ يناير٢٠١٢، بعدم جواز نظر استئناف المُدانين في ما يعرف بقضية فساد «ألبا ـ ألكوا»، وذلك لشمولهم بعفو ملكي، وكانت المحكمة الكبرى الجنائية قد حكمت على كل من المتهمين الثّلاثة بالسّجن مدّة ٧ سنوات، وأمرت بتغريم كلّ منهم مبلغ نصف مليون دينار، ومصادرة جميع الأموال والعقارات المُتحفّظ عليها.

وتتحصّل وقائع القضية في أنه تمكّن المتهمان الأول والثاني خلال تلك الفترات السابقة على نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، من تلقي مبلغ قدره ١٧,٥ مليون

---

(١٥٣) <http://www.alwasatnews.com/pdf/index.php?issue=3708&cat=rqp>.

(١٥٤) الخبر منقول من الصّحف المحلّيّة (بتصرّف).

دولار من عدد من الشركات الأجنبية، التي تشتري من شركة ألبا منتجاتها من مادة الألمنيوم كعمولات على مبيعات منتجات الشركة، وتم تحويلها إلى شركاتهما خارج البلاد في الفترة السابقة على نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أعلنت شركة ألكوا الأمريكية، عن موافقتها دفع ٨٥ مليون دولار نقداً إلى شركة ألمنيوم البحرين(ألبا) لتسوية قضية الابتزاز والاحتيال التي رفعتها ألبا منذ مطلع العام ٢٠٠٨، ولكن من دون الإقرار باتهامات الفساد المرفوعة في المحكمة، وذلك بعد معركة قضائية استمرت أكثر من أربع سنوات في محكمة مدنيّة في بيترسبرغ بولاية بنسلفانيا الأمريكية.

وبحسب اتفاق التّسوية بين الطرفين ضمن شروط صفقةٍ لم تُعلن تفاصيلها، فإنّ الاتفاق يتضمن أيضاً تجديد العلاقة بين الشركتين، وأن تبدأ شركة ألبا باستيراد مادة «الألومينا» من شركة ألكوا، على أن تحصل ألبا على حسومات وامتيازات تصل قيمتها إلى نحو ٣٥٠ مليون دولار أو أكثر، ما يعني أن الشركتين ستربحان من هذا الاتفاق على المدى البعيد، ويمثل هذا الاتفاق نهاية لكابوس شركة ألكوا بدأ في مطلع العام ٢٠٠٨، وذلك عندما سجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) دعوى ضد شركة ألكوا زعمت أن الشركة الأمريكية خططت على مدى ١٥ عاماً وبالتنسيق مع متهمين بالفساد في البحرين لتأمين عقود من خلال دفع رشا وتصعيد السعر على شركة ألبا.

وتشيرُ الدّعوى المرفوعة إلى أن المدّعى عليهم قاموا بدفع مبالغ بصفةٍ غير قانونية لمسؤولين في البحرين. وبناءً على طلب وزارة العدل الأمريكية، تمّ التحفظ على القضية لنحو أربع سنوات لإتاحة الفرصة لمواصلة التحقيقات تحت قانون ممارسات الفساد الأجنبيّة.

من جانبها أعلنت قوى المعارضة أنها تفكر جدياً في رفع دعوى قضائية حول قضية فساد(ألبا ـ ألكوا)، ودعت المعارضة الجهات النيابة العامة بفتح تحقيق شفاف في القضية، وضرورة تقديم المرتشين في هذه القضية للمحاكمة، حيث قالت المعارضة إن الصفقة التي عقدت بين ألبا وألكوا سرية ويجب على مسؤولي ألبا كشف تفاصيلها للرأي العام البحريني، وإلا سيعتبرها المواطنون صفقة مشبوهة.

ج ـ أرض مساحتها ٢١ كيلومتراً تتحول إلى أملاك خاصة[١٥٥]

في شباط/ فبراير٢٠١٢، كشف القيادي بجمعية الوفاق، عبد الجليل خليل، عن وثائق مُلكية تُثبت تحويل مجموعة من العقارات إلى أملاك خاصة، بعد أن كانت مُلكاً للدولة، من بينها عقار في قرية قلالي تبلغ مساحته ٢١ كيلومتراً مربعاً، مؤكّداً أن هذا العقار يكفي لبناء نحو ٧٠ ألف وحدة سكنيّة.

وأوضح خليل أن الوثائق تُثبت تحويل عقارات في مناطق(القدم، كرانة، البسيتين إضافة إلى قلالي)، مفيداً أن في القدم تم تحويل ٤ عقارات إلى إحدى الشركات العقارية الخاصة، وفي كرانة تم تحويل ٣ عقارات مساحتها الإجمالية تقدر بـ ٩ كيلومترات.

ويُذكر أن قضية الأملاك المنهوبة أخذت حيّزاً واسعاً وسط الرأي العام البحريني على مدى السّنوات الماضية، بخاصة في خضم تقرير مجلس النواب الذي أوضح أن هناك أراضي بحجم ٦٥ كم مربعاً، وتساوي أكثر من أربعين مليار دولار أمريكي؛ قد تمّ التّعدّي عليها، وتحويلها من أراضٍ عامة إلى أملاك خاصة.

١٣ ـ الانقسام الطائفي: الخطر المحدق

وقد يكون التطور الأكثر مدعاة للقلق، على مدى السنتين الماضيتين، في البحرين هو الانشطار الذي طرأ على المجتمع، والمبني أساساً على الانتماء الطائفي. ما لا شك فيه أنّ هذا الاحتقان الطائفي، وعلاقته بالوضع السياسي؛ تتداخل فيه أسبابٌ متعدّدة ومركّبة، بما فيه تغذية بعض الجهات الرّسمية له، وطبيعة تركيبة المجتمع في البحرين، وتاريخها السياسي المعاصر، والسياسات الاقتصادية، وبروز دور التّيارات الإسلاميّة السّياسيّة، والعوامل الإقليميّة والعالميّة في إذكائه، وغيرها. وفهم هذا الاحتقان الطائفي يحتاج إلى جهد مُضنٍ، من أجل دراسته بشكل منهجي وعلمي، وهذا ليس هو هدف هذا العمل.

ولكن أي قراءة حالية للمشهد في البحرين ليس بإمكانها أن تتغاضى عن البعد الطائفي، الذي يتمثل في أن هناك تبايناً في الرّؤى والتّحركات السّياسيّة

---

(١٥٥) تصريح لصحيفة **الوسط البحرينية** بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠١٢.

الشّعبيّة، وبالإمكان قياسها بشكلٍ كبير بناءً على الانتماء المذهبي. ومن هذا المنطلق، من المُتاح تصنيف أغلب التيار «الشيعي» بأنه من مؤيّدي حراك ١٤ شباط/ فبراير المعارض، وأن أغلب التيار «السني» يتخذ موقفاً مناوئاً لهذا الحراك، وأن هناك شرخاً وفجوة ثقة كبيرة بين التيارين. وفي مقابل السّلطة الرّسمية، فإنّ هذا الانقسام في المجتمع بناءً على الطائفة؛ يجعل إمكانيّة أي حراك سياسي جامع بين الطرفين ذا احتماليّة متدنّية في المستقبل القريب، على عكس ما كان الوضع في الماضي الحديث. وهذا لا يلغي حضور بعض التيارات التي لا تنبني على أساس الطائفة، إلا أن تأثيرها الحالي محدود إجمالاً. بل إن ثمّة سيناريو لا يمكن تغافله كليّاً، وهو أنْ يتصاعد هذا الاحتقان الطائفي، وترتفع حدّة نبرته وتداعياته في المستقبل القريب والمتوسط. وقد يكون هذا الشّبح الطائفي هو التطوّر النّوعي الأكثر مدعاة للخوف في البحرين، والذي قد يكون بمثابة ناقوس خطر لما قد يحصل في باقي دول المنطقة، إن لم تتطرق الحراكات والمطالب السّياسيّة إلى البعد الطائفي والفئوي في المجتمع، وتواجهه بشكل جدّي وفعّال، عبر بناء تكتل تاريخي جامع يتمكن من أن يحتضن الأطراف الشعبية المتفرقة تحت رؤية وطنية نهضوية.

خامساً: التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية نظرة عامة على هيكلة المؤسسات داخل الدولة، والتطورات فيها

١ ـ مجلس الوزراء

مضى على تأسيس المملكة العربية السعودية نحو أكثر من ثمانين عاماً، ويعتبر النّظام السّياسي فيها نظاماً ملكيّاً مطلقاً، لم يمر بأيّ تغيرات جوهرية منذ إقرار النظام السياسي للحكم الذي صدر في عام١٩٩٢، والذي جاء فيه أن النظام في المملكة العربيّة السّعوديّة نظام ملكي وراثي، كما نصّ على أنّ الملك يعدّ مرجعاً لكلّ السّلطات، ورئيساً للوزراء[١٥٦].

يعتبر مجلس الوزراء أعلى جهاز في المملكة العربية السعودية، إذ تجتمع فيه الصّلاحيّات التّشريعيّة والتّنفيذيّة في الدّولة. كما يعتبر أعلى منصب

---

(١٥٦) عبد المحسن الهلال، «الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية،» ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي الثالث والثلاثون، منتدى التنمية ـ الدوحة ٢٠١١.

سياسي يمكن أن يصل إليه أي مواطن في الدّولة من غير العائلة الحاكمة؛ هي مرتبة وزير. أنشئ المجلس في عهد الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣م، لكنه لم يترأسه بسبب وفاته[١٥٧].

يتولى الملكُ بنفسه رئاسة مجلس الوزراء، وهو الذي يُعيّن الوزراء بأمر ملكي ويتابع أعمالهم ويعزلهم، كما يتولى ولي العهد منصب نائب رئيس الوزراء. واستُحدثت في عهد الملك فيصل وظيفة النائب الثاني لرئيس المجلس، وأصبحت بعد ذلك عرفاً سياسيّاً. يتكوّن المجلس الحالي من ٢٣ حقيبة وزاريّة، إضافة إلى منصب رئيس الوزراء، وسبعة وزراء دولة، كما يُعدّ وزير الإعلام هو المتحدّث الرّسمي باسم المجلس وما يتعلق بأحداثه[١٥٨]. وللمجلس عدة شعب، من أهمها شعبة هيئة الخبراء، التي تقوم ببحث المعاملات التي يُحيلها إليها رئيس مجلس الوزراء، وتحضير مشروعات الأنظمة، وإعداد الدّراسات اللازمة لها، إضافة إلى مراجعة الأنظمة السّارية واقتراح تعديلها، ودراسة الاتفاقيّات والمعاملات، كما يُناط بها وضع الصيغ المناسبة لبعض الأوامر السّامية والمراسيم الملكيّة، وقرارات مجلس الوزراء.

إن حالة مجلس الوزراء السعودي تنفردُ عن غيرها من مجالس الوزراء في دول مجلس التعاون أو الدول العربية، بعدة أمور: فالمجلس، بالرغم من صلاحيته في سنّ القوانين والأنظمة؛ إلا أنه لا يستطيع رسم السياسات، وإنما تبقى هذه الصلاحية مرتبطة بالملك نفسه[١٥٩]، والوزراء ليسوا معنيين بذلك. كما لا يستطيع المجلسُ تقديم استقالة جماعيّة، وذلك لأنّ منصب رئيس الوزراء مرتبط بالملك، إلا أن الوزير يستطيع أن يقدّم استقالته منفرداً.

ويذكر الدكتور محمد صنيتان في دراسته حول النخب السعودية، أن النخبة الوزارية تتسم بسماتٍ معيّنة من حيث تعيينهم أو ممارستهم لأعمالهم، إذ يذكر أن القاعدة الأولى في تعيين الوزراء هي الولاء والثقة، وليس الكفاءة، من دون إغفال أخذ الاعتبار للتعليم وحسن الأداء، إذ إن الوزراء المعينين من عهد الملك خالد حتى اليوم، مؤهلون تأهيلاً علميّاً عالياً نسبيّاً.

---

(١٥٧) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥٩.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

إضافة إلى أن الوزارات لديها «فراغ مؤسساتي» بسبب الضعف في «التقنين الإداري» إذ تعتمد دائماً على تعاميم صادرة قديماً، وأحياناً تعتمد على التوجيهات الملكية المباشرة.

ومن أهمّ السمات التي يذكرها الدكتور صنيتان هي «السمة العائلية» لأعضاء المجلس، فقد يكون في المجلس الواحد وفي الدورة الواحدة أخوان أو أبناء عمومة[١٦٠] وبالنظر إلى التشكيلات الوزاريّة للمجلس منذ عام ١٩٥١م؛ نجد أن عدد الأشخاص الذين تمّ توزيرهم هم قرابة ١١٥ وزيراً، وتشير الدّراسة أيضاً إلى أن ٣٠ في المئة من الوزراء السّعوديين قد استمروا في عضوية المجلس ما بين ١٠ سنوات إلى ٤٧ سنة.

وفي تقرير صدر عن مؤسسة «بوليتي ـ ٤»، الذي يُقيّم أداء حكومات العالم؛ نجد أنه يُصنف السّعودية على أنها من أقلّ الحكومات جودة بدرجة (سالب ١٠) وهي أقل درجة في ميزان أداء الحكومات بحسب المؤسسة ـ منذ عام ١٩٤٦م حتى عام ٢٠١٠م[١٦١].

٢ ـ مجلس الشورى

يُعتبر مجلس الشورى المؤسّسة الثّانية التي تُشارك في العمليّة التّشريعيّة في السّعودية؛ فبحسب المادة السابعة عشر[١٦٢] التي تمّ تغييرها بأمر ملكي في عام ٢٠٠٣ م، والتي تنصّ على أن قرارات مجلس الشورى تُرفع إلى الملك، فيُقرر منها ما يُحال إلى مجلس الوزراء، فإذا اتفقت وجهات نظر المجلسين، تُرفع إلى الملك للموافقة عليها، أما إذا اختلف مجلس الوزراء حول القرار، فيتم إعادته إلى المجلس ليبدي ما يراه مناسباً، ومن ثم يرفع للملك لإقراره، أما سابقاً، فكان مجلس الوزراء يُبدي وجهة نظره حول القرار بعد أن يصله من مجلس الشورى من دون أن يُعيده إليه، ومع أن هذا التعديل يُعطي شكلاً من أشكال مداولة القرار، إلا أنه لا يجعل صلاحية التشريع للمجلس، بل ما زال مستمراً لما كان عليه من دوره الشوري للأنظمة

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٦١) Monty G. Marshall and Keith Jaggers, «Polity IV Project Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010,» Societal-Systems Research Inc. and Colorado State University, <https://www.zotero.org/groups/fondecyt_socializacion_politica/items/itemKey/UAAIEVWI>.

(١٦٢) نظام مجلس الشورى الصادر برقم أ/ ٩١ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

في المملكة، وذلك بسبب أن الملك هو المرجع لكلّ السلطات، وإليه تعود جميع الصلاحيات. أضف إلى ذلك؛ أن المجلس بصفته وصلاحيّته الحاليّة يعمل بشكل مزدوج مع شعبة الخبراء في مجلس الوزراء.

بالرغم من أنّ التّعيينات في مجلس الشورى يراعى فيها تنوّع التّخصصات العلميّة، والتوزيع المناطقي والجغرافي[١٦٣] إلا أننا إذا نظرنا إلى أهم المؤشّرات في المجالس النّيابيّة أو المجالس التّشريعية؛ فإننا نجد أن المجلس لا تنطبق عليه الكثير من تلك المؤشرات، فالمجلس أولاً يتم تعيين أعضائه، ولا يُنتخبون من قبل الشعب، وآلية التعيين غالباً لا يتمّ من خلالها عمليّة تداول المناصب، إذ نجد إن بعض أعضاء المجلس متواجدون لعدّة دورات متتالية. إضافة إلى ذلك؛ فإنّ المجلس خال من وجود الأحزاب السّياسيّة[١٦٤] توفّر فرصاً للتنافس في ما بينها[١٦٥].

أمّا من حيث المساءلة والاستجوابات التي عادة ما تختص بها المجالس، فإنّنا نجد أن مجلس الشورى أعطى بعض تلك الصلاحيات، مثل استجواب الوزراء، وتقديم المقترحات لمجلس الوزراء، إلا أن المجلس لا يستطيع أن يمنح أو يسحب الثقة من أحد الوزراء، لأن ذلك من صلاحيّات الملك.

وإذا نظرنا إلى وظيفة المداولة، أو المناقشة التي تتمّ في المجلس، فإنّ المراقب قد يبدو له من خلال القضايا والقوانين التي نوقشت في المجلس، مثل قضايا المرأة، وإجراء الانتخابات البلديّة، وتكوين هيئة حقوق الإنسان أو مناقشة قوانين للمجتمع المدني؛ بأنّ هذا إشارة لتطوّر سياسي، لكن هناك منْ يعترض أن هذه التغييرات هي أشبه «بالتغييرات الدّيكورية»، إذ إنها مجرّد قضايا قد لا تجد طريقها للإقرار أو الموافقة[١٦٦].

وعلى الرغم من أنّ مجلس الشورى قد شهد تغييرات عدّة، بما فيها

(١٦٣) ابن صنيتان، المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٣.

(١٦٤) لا يوجد في المملكة العربية السعودية نظام يسمح بوجود الأحزاب السياسية، يسمح لها بالترشح في الانتخابات أو العمل على أرض الواقع في أي نشاط سياسي، وكل من يحاول إنشاء أي حزب سياسي فإنه يعرّض نفسه للاعتقال والتحقيق والمحاكمة.

(١٦٥) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١١)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٩٥.

قرارات تعديل نظامه الأخيرة، وإتاحة الفرصة له باقتراح تعديلات بعد مناقشة المشروع في مجلس الوزراء، أو إقرار دخول المرأة للبرلمان كما جاء في خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام ٢٠١١، ومناقشة بعض القوانين السابق ذكرها؛ إلا أن مستوى فاعلية وصلاحيات المجلس التّشريعيّة والرّقابية ما زالت أدنى مما يوجد في الدّول المجاورة، مثل الكويت.

٣ ـ مؤسسات المجتمع المدني

تمّ إنشاء وزارة العمل والشّؤون الاجتماعيّة في عام ١٩٦٠، وهي الوزارة المعنيّة بالعمل المدني والتّطوعي والخيري في السّعوديّة، ومنذ أن أُنشئت الوزارة عملت على إصدار نظام سُمّي بـ نظام الجمعيّات والمؤسّسات الاجتماعيّة في عام ١٩٦٤م، والذي هدف إلى تنظيم الجهود التّطوعيّة وأعمال البرّ والخير، ومن ثمّ صدرت عدّة تنظيماتٍ ولوائح خاصة بتأسيس الجمعيّات الخيريّة والأهليّة.

ومنذ بداية العمل الأهلي في السّعودية، كانت المرأة تُشكّل عنصراً مهمّاً فيه، إذ كانت أوّل أربع جمعيّات أُنشئت هي جمعيّات نسائيّة، واستمرّ العمل على هذا النظام حتى صدرت لائحة الجمعيّات والمؤسّسات الخيريّة في عام ١٩٩٠م، وهو النّظام الذي ما زال معمولاً به حتّى اليوم.

أ ـ كيف تنشأ الجمعيات؟

كانت جميع الأنظمة واللّوائح التي صدرت منذ تأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (والتي تغيّر اسمها فيما بعد إلى وزارة الشؤون الاجتماعيّة)، تدور حول تأسيس الجمعيّات الخيريّة، والعمل التّطوعي الخيري، وعلى الرّغم من أهمية هذا النّوع من الجمعيّات في المنظمات المدنيّة والأهليّة في الدّولة إلّا أن الأنواع الأخرى من المجتمع المدني ـ مثل الجمعيّات المهنيّة، والنّقابات العمّاليّة، والاتحادات الطلابيّة، والجمعيّات المستقلة التي تعنى بشأن حفظ الحرّيات وحقوق الإنسان ـ ليس لها وجود مدني فاعل، ولا يوجد نظام يُنظّم عمليّة تأسيسها وعملها.

المنظمات الموجودة حالياً نشأت بإحدى طريقتين:

(١) **الطريقة الأولى**؛ منظمّات وجمعيّات نشأت بموجب أنظمة خاصة بها. على سبيل المثال، تمّ تأسيس هيئة الصّحافيين السّعوديين بموجب نظام

المؤسّسات الصّحافية، والهيئة السّعودية للمحاسبين القانونيين نشأت بموجب نظام المحاسبين القانونيين[١٦٧]، وغير ذلك من الجمعيّات العلميّة التي أنشئت داخل المؤسّسات التّعلمية، مثل الجامعات، بناءً على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

(٢) **الطريقة الثانية**؛ هي المنظمات التي نشأت بموجب الموافقة السّامية أو الأوامر الملكيّة. إذ يأمر أو يوافق الملك على إنشاء جمعية تُعطى لها صفة الاستقلالية، مثل الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان، التي وافق على إنشائها والبدء بأعمالها الملك فهد بن عبد العزيز بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤م، وهي تُعنى بالدّفاع عن حقوق الإنسان، مواطناً كان أم مقيماً. ولقد أصدرت الجمعيّة، بحسب ما ورد في موقعها، ثمانية تقارير تتحدّث حول وضع الإنسان في السّعوديّة، والتزام المملكة بالاتفاقيّات ووثائق حقوق الإنسان التي وقّعتها إقليميّاً وعالميّاً، إضافة إلى أن الجمعية عملت على مشروع لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان السّعودي، من خلال سلسلة إصدارات عنونتها بـ **اعرف حقوقك**. أما من حيث الرّقابة على حقوق الإنسان؛ فالجمعية تعملُ على زيارة المؤسّسات الحكوميّة، ومناقشتها في القضايا الحقوقيّة التي ترد إليها، كما زارت الجمعيّة السّجون السّعوديّة، ومنها سجون المباحث السّعودية[١٦٨]. وبحسب تقرير الجمعية الصادر عام٢٠١٢، فإن عدد القضايا التي وردت إلى الجمعية منذ إنشائها ٣٠٣٦٧ قضية، تتنوّع من قضايا إداريّة وسجناء، وعمّاليّة، وعنف أسري، وأحوال شخصيّة، وعنف ضدّ الأطفال، وقضائية. منها ٤٧٨٣ قضية كانت في عام ٢٠١٠م، و٤٦٩٢ قضية في عام ٢٠١١م.

كما أنشأت الدّولة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، بموجب أمر ملكي بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م، يهدف إلى توفير البيئة الملائمة الدّاعمة لتعزيز مفهوم الحوار، وتحقيق المصالحة الوطنيّة وإقامة العلاقات الجيدة بين فئات المجتمع بمختلف توجهاتهم. وأقام المركز منذ إنشائه تسعة لقاءات وطنيّة، ناقشت عدداً من الموضوعات في ما يتعلق بالوحدة الوطنيّة،

(١٦٧) محمد عبد الله السهلي، «التنظيم القانوني المرتقب للجمعيات والهيئات المهنية: مطالب بسرعة إقرار مشروع نظام «الجمعيات والمؤسسات الأهلية» لتحديد الإطار القانوني للجمعيات المهنية،» جريدة **الرياض**، ١٦/ ٩/ ٢٠١١.

(١٦٨) موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، النظام الأساسي للجمعية: <http://nshr.org.sa>.

والمرأة، وقضايا الشّباب، والتّعليم، ونحن والآخر، ومجالات العمل والتوظيف. وكان آخر هذه الحوارات في مدينة حائل شمال المملكة في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢ حول (الإعلام: الواقع وسبل التطوير). إضافة إلى ذلك، فإنّ المركز يُصدرُ منشوراتٍ حول ثقافة الحوار وما يتعلق بموضوعاته(١٦٩)، وبالرغم من أهمية القضايا التي يطرحها المركز، وكثرة الجدل حولها؛ إلّا أن هناك منْ يرى بأنه اعتاد في ختام كلّ لقاء على رفع الشكر والعرفان إلى الملك، ومن ثمّ يتمّ أرشفة ما تمّ النقاش حوله، من دون أن يكون هناك أثر واضح على أرض الواقع لمجريات الحوار وتوصياته. أمّا ماذا حقّق الحوار؟ فيُعلّق أحد المراقبين، بأنّ ما يجري بعيد «كلّ البُعد عن مقتضيات المرحلة في المنطقة، لبُعدها عن المشروع الإصلاحي، والاتفاق على المشتركات الوطنيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّنمويّة»(١٧٠).

ب ـ قانون جديد لم يُقرّ

في ظلّ هذا الوضع القائم للمجتمع المدني؛ وافق مجلس الشّورى عام ٢٠٠٨م، على نظام الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة في السعودية، بعد مناقشاتٍ استمرّت مدة عام ونصف(١٧١)، إلا أن مجلس الوزراء لم يُبدِ أيّة وجهة نظر حتى الآن حول الموافقة على القرار من عدمها. ومع أنّ صدور النّظام قد تأخر قرابة السنوات الخمس؛ إلا أن عضو مجلس الشورى، الدكتور عبد الرحمن العناد، ذكر في تصريح لصحيفة **الشّرق السّعوديّة**؛ بأن مشروع النظام سيُقرّ قريباً، مبرّراً ذلك بأنّ وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لم تصدر تراخيص جديدة لمنظمات أهليّة، وذلك لقرب صدور النّظام الذي يُعطي صلاحيّة إصدار التراخيص إلى الهيئة الوطنيّة للجمعيّات والمؤسّسات الأهلية التي ستنشأ بموجب النظام نفسه(١٧٢).

---

(١٦٩) موقع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الموافقة السامية: <http://www.kacnd.org>.

(١٧٠) محمد بن صنيتان، «انعكاس التحركات من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي،» ورقة قدمت إلى: منتدى التنمية: «معالم النظام الديمقراطي المنشود في دول مجلس التعاون»، دبي، بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(١٧١) نجيب الخنيزي، «قراءة في مشروع نظام الجمعيات الأهلية في السعودية،» صحيفة **الوقت** (المتوقّفة عن الصّدور)، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٨.

(١٧٢) زكي أبو مسعود، «نظام الجمعيات الأهلية والحريات المدنية،» **الشرق**، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢.

ومنذ إعلان مجلس الشورى موافقته على المشروع، بدأ الكثير من المحلّلين السّياسيين وكتّاب الصّحف تحليل النظام، فمنهم من كان مستبشراً بمستقبل العمل المدني من دون استثناء أيّ مجال من مجالات الأنشطة، ومنهم منْ رأى أنّ النّظام لم يُضف جديداً على الوضع الحالي، بسبب أنّ النظام لم يُعط منظمات المجتمع المدني استقلالية كبيرة، بل إنه ربط جميع المؤسّسات بهيئة تُسمّى بـ الهيئة الوطنية للجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة، يرأسها أحد الوزراء، يُسمّيه الملك بأمر ملكي، وتهدف الهيئة إلى تنظيم العمل الأهلي، لكنها تتمتّع بالكثير من الصّلاحيّات الرّقابيّة والإشرافيّة، من حيث إنّ على كلّ جمعيّة أن تزوّدها بأيّ محضر اجتماع للجمعيّة، كما إنه من حقها الاعتراض على قرارات مجالس إدارة الجمعيّات، إضافة إلى حقّ إلغاء نتائج انتخابات مجالس الإدارة، وقبل ذلك كلّه؛ لا يمكن أيّ جمعية أن تنشأ من دون موافقة الهيئة. ولم يُحدّد النظام مدة زمنيّة تلتزم فيها الهيئة للموافقة(١٧٣).

لقد تمّت الموافقة على هذا النّظام في مجلس الشورى، ولم يصدر حتى اليوم أيّ تصريح رسمي من مجلس الوزراء للإشارة إلى الموافقة عليه من عدمها، إلا أن هذا الأمر يتطلّب ـ بحسب رأي أستاذ العلوم السياسية الأستاذ الدكتور متروك الفالح ـ «أن تصدر الدولة دستوراً يُقنّن العلاقة بين السّلطة والمجتمع، ويعنى بفصل السلطات، وإخضاع الحكومة وسياساتها للرّقابة والمحاسبة من خلال مجلس منتخب، إضافة إلى إصدار مدوّنة للحقوق والحرّيات الأساسيّة والعامة، ولعدم وجود دستور حقيقي، فإنه يبقى التّشديد على أنه لا يجوز أن يرد في النظام ما يتعارض مع الحقوق والحرّيات التي التزمت فيها الحكومة السّعوديّة وصادقت عليها»(١٧٤).

وبالرغم من أن إنشاء الجمعيّات المدنيّة أو الأهليّة في السّعودية، ومنذ قيام الدّولة، لا يزال مرتبطاً بالمؤسّسات الرّسميّة للدّولة، أو بموافقة الملك على إنشائها؛ نجدُ أنّ هناك عدداً من المنظمات، خصوصاً التي ترتبط بحقل الحقوق السّياسيّة والمدنيّة، تعمل على أرض الواقع من دون صفةٍ رسميّة، وقد بدأت عملها بناءً على إخطار الدّولة ببداية نشاطها.

---

(١٧٣) صالح الخثلان، «قراءة أولية لمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية،» **الجزيرة**، ٤/ ٥/ ٢٠٠٦.

(١٧٤) المصدر نفسه.

ومن أمثلة هذه الجمعيات:

(١) جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسية في السّعودية، التي أنشئت عام ٢٠٠٩ بسبب ـ بحسب بيان تأسيسها ـ زيادة شكاوى وانتهاكات حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة في السعودية، من اعتقالاتٍ وتعذيب داخل السجون وغيرها. كما إنّ الجمعية ترى أنّ جميع المنظمات التي تهتمّ بموضوع حقوق الإنسان؛ تركّز على قضايا الاعتقال والمراقبة القضائيّة والتعذيب، وتغفل الحقوق السّياسيّة والمدنيّة العامة، مثل وجود البرلمان، وفصل السّلطات، واستقلال القضاء، إضافة إلى وجود جمعيّات أهليّة وأحزاب سياسيّة في الدّولة[١٧٥].

(٢) مركز العدالة وحقوق الإنسان، الذي أنشئ في عام ٢٠١١م بغرض «العمل على تحقيق احترام حقوق الإنسان وتعزيز قيم العدالة والحرّية والمساواة من خلال برامج التّوعية العامة، والدّفاع عن ضحايا الانتهاكات»؛ وفي حين أن المركز كان قد رُفض تسجيله، وإصدار ترخيص له للعمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية؛ إلا أنه بدأ نشاطه وأعماله فعليّاً، وأصدر عدداً من التقارير حول قضايا حقوق الإنسان في السّعودية، وذلك بعد أن تقدّم بدعوى قضائيّة ضد الوزارة في المحكمة الإداريّة، وما زالت المحاكمة مستمرة، ولم يصدر أي حكم قضائي حول قرار الإلغاء الذي أصدرته الوزارة[١٧٦].

وخلاصة القول، إن المجتمع المدني في السعودية ما زال مجتمعاً ذا فاعلية متدنيّة، إذا ما قورن بباقي دول مجلس التعاون، ومن الملاحَظ أن الكثير من النّشطاء ما زال يعمل بشكل فردي، وليس جماعيّاً، وذلك يعود لعدم وجود ما يضمن حقّ التّعبير، وحق التجمّع[١٧٧]، ولكن شوهد مؤخراً وجودٌ متنام لمبادرات شبابيّة بدأت تظهر على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالطبع لا يُمكن نكران أثر الانتفاضات العربيّة على هذه المبادرات.

---

(١٧٥) البيان التأسيسي لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، موقع الجمعية: <http://www.acpra-rights.org>.

(١٧٦) موقع مركز العدالة وحقوق الإنسان: <http://www.adalacenter.net>.

(١٧٧) رهف السنوسي، «المجتمع المدني: غياب النظام وضياع المثقفين،» مدونة جواز دبلوماسي، <http://jawazdiblomasy.wordpress.com>.

٤ ـ الاحتجاجات والعرائض والتطورات منذ عام ٢٠١١

منذ بداية نشأة الدّولة السّعودية؛ ومطالب الإصلاح والمطالب الشّعبية كانت حاضرة في الخطاب الشعبي، وبكلّ تيّاراته وأطيافه. إذ كان الخطاب الإصلاحي في السعودية متنوعَ الأيديولوجيات، ومتأثراً بالتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة، ومنذ إنشاء الدّولة وتوسيعها، حتى مرحلة اكتشاف النفط، ومن ثم قرارات الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة في تحرير الكويت، وإلى أن تطوّر الخطاب المطالب بالإصلاح، ليبدأ بالمطالبة بملكيّة دستوريّة، ونظام مدني حديث، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واستمر هذا الخطاب حتى يومنا هذا، حيث نشهد تغيّراً إقليميّاً واسعاً مع ما يُسمّى بـ الرّبيع العربي، أو الثورات العربيّة.

ويرى ناقدون أنّ الحكومة السّعودية لم تكن مبادرة دوماً للإصلاح السّياسي، وأن هذا القضية عادةً ما كانت تُستخدَم ورقةً سياسيَة لكسْب الشّعب، أو محاولة تهدئته. ومن الأمثلة التاريخيّة على ذلك، أنّ الملك سعود استخدم هذه الورقة لأجل كسب تعاطف الشّعب في إطار نزاعه مع الملك فيصل[١٧٨] المقابل، يرى المتابعون بأن ردْع المطالبين بالإصلاح، ووضعهم في السجون ومحاكمتهم، مثالٌ للرّدع وصرْف النّاس عن تجديد تلك المطالب[١٧٩]، كما حصل أيضاً في خلاف «الملك فيصل مع المنادين بالإصلاح»[١٨٠].

٥ ـ المطالب والمنطلقات

لقد تنوّعت أيديولوجيا ومنطلقات الاحتجاجات والمطالب الإصلاحيّة في السّعودية، إذ كانت بعض المطالب تنطلق من دافع ديني محافظ، ومن ذلك اعتراض «الإخوان» ـ التّيار الدّيني المحافظ بزعامة فيصل الدويش، وسلطان ابن بجاد ـ حين أرادوا التوسّع في ضمّ أراض جديدة مع الملك عبد العزيز، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقيات الملك الدّوليّة، فكان اعتمادهم على الفتاوى التي صدرت أثناء تأسيس الدّولة السّعوديّة الثانية «حول التعامل مع المشركين

---

(١٧٨) الهلال، «الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية».

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) المصدر نفسه.

والسفر إليهم»، ما أدّى إلى بروز صراع بين الجانبين، حاول الملك عبد العزيز إنهاءه عن طريق الحوار معهم، إلا أنّ الأمر لم ينتهِ إلّا عبر خيار «الحرب»، التي كان من أشهرها معركة السبلة[١٨١].

وهناك من الاحتجاجات ما ظهر بطابع يساري عمّالي، بسبب إنشاء الشّركة السّعودية الأمريكية آنذاك (أرامكو)، إذ كان الأمريكيّون يتعاملون مع العمّال السّعوديين بشكلٍ عنصري، ومن دون احترام لحقوقهم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور نقاباتٍ عمّالية وإضرابات عن العمل، تهدف إلى مناهضة الهيمنة الغربيّة على المنطقة العربيّة. ولا شك أنّ ذلك كان منسجماً مع حركات التّحرّر في العالم العربي، وظهور نجم جمال عبد الناصر في مصر، ومساهمته في حركة عدم الانحياز، ومن ثمّ انضمامه إلى المعسكر السّوفياتي[١٨٢].

أما على صعيد المطالب المنادية بالتّحوّل إلى دولة مؤسّسات حديثة، وتنمية سياسيّة تُتيح المشاركة الشّعبية؛ فقد بدأت منذ قرار الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة، حين تمّ غزو الكويت من قبل النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، إذ كانت أول عريضة مدنيّة تمّ تقديمها هي ما سُمّيت بـ العريضة المدنيّة، والتي قُدّمت عام ١٩٩٠م حين اجتمع وزير الدّاخلية بمجموعةٍ من الشّخصيات العامة لشرح قرار الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة. وتمّت المطالبة بتنظيم الفتوى والقضاء، وإعادة العمل بالمجالس البلديّة، وضمان الحرّيّة الإعلاميّة، كما طالبوا بإنشاء نظام أساسي للحكم، ومجلس للشورى، ونظام للمقاطعات[١٨٣] وفي عام ١٩٩١م ظهر بيانٌ آخر استنكر وجود القوّات الأجنبيّة، واتسم هذا البيان بتوجّهاته الدّينيّة، وسُمّي بـ «مذكرة النّصيحة»، ووقّع عليه نحو ٤٠٠ شخص، طالبوا باستقلال العلماء، وبمجلس للشورى، «وقطع العلاقات الدّبلوماسيّة مع الدول التي تحارب الدّعاة إلى الله»، إضافة إلى مراجعة الأنظمة التي تخالف الشّرع، ومن أهمها أنظمة البنوك[١٨٤].

بعد ذلك، انتقلت المطالب الإصلاحيّة إلى مستوى غير مسبوق. بعد

---

(١٨١) سلطان العامر، «هل كانت حادثة جهيمان لحظة مفصلية في تاريخ المملكة؟،» مدونة مفازة، ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٢ <http://www.sultan-alamer.com>

(١٨٢) المصدر نفسه.

(١٨٣) الهلال، المصدر نفسه.

(١٨٤) المصدر نفسه.

أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ارتفع سقف الحرّيّة في المملكة، ونظراً إلى كونها أصبحت محطّ أنظار العالم، وفي ظلّ استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد بدأت المطالب تنادي بانتخاب أعضاء مجلس الشورى والمناطق، وبدولة المؤسّسات الدّستوريّة، واستقلال القضاء، والعدالة في الخطط الاقتصاديّة، وإنصاف المرأة. في هذا الإطار، صدر بيان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م، وكان من أبرز الموقّعين عليه الأستاذ الدكتور عبد الله الحامد، والأستاذ الدكتور متروك الفالح، والكاتب والشاعر علي الدميني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣م، ظهر بيان الملكيّة الدّستوريّة الذي أعدّه الدكتور عبد الله الحامد، وأثار هذا البيان القيادة السّعوديّة، فحاولت منع صدوره، وذلك بسبب لغته الدّينية، واستخدامه مفرداتٍ كانت الدّولة تستخدمها، وتُفسّرها من خلال علمائها الرّسميين. ونتيجة ذلك، تمّ اعتقال موقعي البيان، ومن ثمّ منعهم من السّفر، كما تمّ حظر أيّة إصدارات مستقبليّة. إلا أن هذا القرار لم ينجح في إخضاع النّاشطين، فظهر بيان «معاً على طريق الإصلاح» في شباط/ فبراير ٢٠٠٤م، وبيان نداء لإطلاق الدكتور متروك الفالح في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م(١٨٥). اعتُبرت هذه البيانات تتويجاً لمرحلة انفتاح وارتفاع سقف المطالب الإصلاحيّة، ما أتاح للكثيرين التّعبير عن مطالبهم الإصلاحيّة بتوجّهاتهم كافة، كما انعكس ذلك بدرجات متفاوتة على حرية الصّحافة في السّعودية، فأصبحت الصّحف الرّسميّة تناقش موضوعات معيّنة، من قبيل المجتمع المدني، وانتخابات مجلس الشورى، وتحليلات نقدية لبعض الأنظمة القائمة حالياً.

٦ ـ الاحتجاجات في السّعوديّة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انطلقت شرارة الانتفاضات العربية في تونس، وتلتها مصر واليمن وليبيا وسوريا، ولم تكن موجة الاحتجاجات لتمر من دون أن يكون لها أثر على دول المنطقة في الخليج العربي، وبالأخص المملكة العربية السعودية، إذ شهدت المملكة تحرّكاً سياسيّاً، وبأشكال متعددة خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. حيث صدر ما يقرب من سبعة بيانات تطالب بالإصلاح، واندلعت احتجاجات في عدة مناطق في السعودية (المنطقة

(١٨٥) المصدر نفسه.

الشرقية، والرياض، ومنطقة القصيم، وفي جامعة الملك خالد في أبها)، إضافة إلى مجموعةٍ من الإضرابات عن العمل في عددٍ من الشركات الكبرى في السعودية ردّاً على سياسات مجحفة أصدرتها تلك الشّركات.

وفي ما يلي تتبّع لأثر الانتفاضات العربيّة في المملكة السّعوديّة.

أ ـ البيانات التي صدرت خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢

(١) صدور بيان «نحو دولة الحقوق والمؤسسات»، وكان أوّل بيان سعودي يصل تعداد الموقّعين عليه إلى أكثر من ١٠ آلاف مؤيّد، ويُعلّل ذلك بمشاركة شخصيات دينيّة بارزة، مثل الدكتور سلمان العودة. لقد اتفق البيان مع كثيرٍ من المطالب السّياسيّة التي سبقته، فالبيانُ طالب بأن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له الصّلاحيّة الكاملة في سنّ القوانين والرّقابة على الجهات التّنفيذيّة، بما في ذلك الرّقابة على الميزانيّة والموافقة عليها، إضافة إلى فصل رئاسة الوزراء عن الملك، وفي هذا اتفاق مع مطلب الملكيّة الدّستورية، كما طالب البيان بإصلاح القضاء واستقلاله، ومحاربة الفساد المالي، وحلّ مشكلات البطالة، وشجّع البيان على إنشاء مؤسّساتٍ للمجتمع المدني والنّقابات، إضافة إلى إطلاق الحرّيات، وفتح باب المشاركة العامة، وإبداء الرّأي، بما في ذلك تعديل الأنظمة التي تحدّ من ذلك[١٨٦]. وعلى الرّغم من أنّ البيان جاء بمطالب يمكن وصفها بأنها مطالب ليبراليّة سياسيّة؛ إلا أن الدكتور توفيق السيف، يرى أن البيان يُعبّر عن تيار ديني محلّي، وذلك لتأييد شريحةٍ دينيّة كبيرة، وعلى رأسهم سلمان العودة. لذلك يعتبر السيف البيان بداية لمرحلةٍ جديدة، واصفاً الأمر بأنه انفكاك عن تراث السّلفية التقليديّة ومسارها التّاريخي، وخطابها السّياسي والاجتماعي[١٨٧].

(٢) طالب ١٢٣ مثقفاً وناشطاً بالتحوّل إلى مملكةٍ دستوريّة سعوديّة، في ظلّ الظروف التي تمرّ بالمنطقة، واعتبروا أن البيان هو امتداد لبيان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»، حيث طالبوا بتطوير النّظام السّياسي من خلال أمر

---

(١٨٦) بيان «نحو دولة الحقوق المؤسسات،» موقع البيان على الفايسبوك: <http://www.facebook.com/dawlaty>.

(١٨٧) توفيق السيف، «عام على بيان «نحو دولة الحقوق المؤسسات»،» موقع «المقال» الإلكتروني، <http://www.almqaal.com>.

ملكي يُلزم الدّولة بالتحوّل إلى ملكيّة دستوريّة، إضافة إلى إقرار مبدأ اللامركزيّة الإداريّة، وتخويل إدارات المناطق الصّلاحيّات الكاملة لإقامة حكم محلي فعّال ومتفاعلٍ مع المواطنين في مناطقهم، إضافة إلى إصدار قانون يُحرّم التمييز بين المواطنين، وحلّ مشكلة الفقر والفساد، والإفراج عن السّجناء السّياسيين، وتقديم منْ ثبت ارتكابهم جرائم جنائيّةٍ إلى المحاكمات، مع تأمين الضّمانات القضائيّة الضّروريّة لكلّ مُتهم. وذكر أستاذ الاجتماع السياسي الدكتور خالد الدخيل ـ وهو أحد الموقّعين على البيان ـ «أن هذه المطالب ليست موجّهة ضدّ الحكم، بل هي من أجل أن نتضامن مع أولئك في داخل الحكم ـ وعلى رأسهم الملك- من الذين يدعون إلى الإصلاح»[١٨٨].

(٣) بعدها، صدرت أحكامٌ قضائيّة بحقّ معتقلين سياسيين، اصطُلح على تسميتهم بـ «إصلاحيي جدة»، وصل مجموع الأحكام بحقهم إلى ٢٢٨ سنة سجن، إضافة إلى منعهم من السفر لمدةٍ تماثلت مع أحكام سجنهم، وتحميل بعضهم غرامات ماليّة ضخمة. وبعد ذلك بأيام، اتّخذت وزارة الدّاخلية تدابير أمنية في منطقة القطيف، ذهب ضحيّتها أربعة من أبناء المنطقة، وعدد من الجرحى، حيث دخلت المنطقة في سلسلةٍ من التّظاهرات والاحتجاجات المُطالبة بحلّ موضوع سجناء الرأي. ونتيجة لذلك، أصدرَ ٦٤ ناشطاً سياسيّاً بياناً اعتبروا فيه أن المحاكمة التي تعرّض لها الإصلاحيون تفتقرُ إلى معايير العدالة، وطالب بإطلاق سراحهم، كما أدان البيان استخدام السّلاح بكلّ أشكاله، ومن أيّ طرف كان، وإيجاد لجنةٍ عدليّة لتقصّي الحقائق، وتحديد الأشخاص والجهات المتورّطة في عمليّات القتل، إضافة إلى حلّ أزمة التمييز الطائفي والمناطقي والقَبَلي في المنطقة، وضمان حقّ التّعبير والتظاهر، وحق الاجتماع للتّشاور في قضايا الشّأن العام[١٨٩].

ولهذا البيان أهميّة بالغة، فهو من أوّل البيانات التي تدلُّ على تضامنٍ شعبي ووطني، الأمرُ الذي دفعَ بكثيرٍ من الكتّاب الصّحافيين في الصّحف الرّسميّة إلى مواجهة البيان، ووصل عددُ المقالات التي كُتبت ضدّه قرابة ٤٠

(١٨٨) «مطالب بملكية دستورية بالسعودية،» الجزيرة.نت، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، < http://www.aljazeera.net/news/pages/5e546727-87c6-441c-b177-7d442d4294e8 >.

(١٨٩) «بيان حول محاكمة الإصلاحيين بجدة، وأحداث القطيف المؤسفة،» موقع «منبر الحوار والإبداع»، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، < http://menber-alionline.info/news.php?action= view&id=9681 >.

مقالة، اتُّهم الموقّعون بالكذب، والخروج على وليّ الأمر، وزعزعة الأمن والاستقرار، والتّشكيك في الرّبط بين قضيتين، معتبرين عدم وجود رابط بينهما. ومن الجدير بالذكر، أن الموقّعين كانوا يتميّزون بالتنوّع الأيديولوجي والفكري والمذهبي، وقد تمّ اتهامهم بتشكيل تحالفٍ سياسي[١٩٠] إلا أن محمد سعيد طيب، وهو أحد الموقعين، والذي مُنع من السّفر بعد إصدار البيان، تساءل «هل المطالبة بتطبيق نظام الإجراءات الجزائيّة ونظام المرافعات أو إصدار عفو عن معتقلي قضيّة جدّة هو اعتراض على أحكام القضاء وانقلاب؟ لقد طالب البيان بخصوص أحداث القطيف بلجنة عدلية لتقصي الحقائق تشكّلها الحكومةُ بحكم ولايتها، هل هذه مطالبة بتدخّل دولي؟». وقوبل هذا التساؤل أيضاً بالتهجّم والاتهام[١٩١].

(٤) إضافة إلى هذه البيانات؛ فقد صدرت بياناتٌ أخرى لم تخرج في مطالبها عمّا قدّمته المطالب المذكورة، فقد صدر بيانٌ سُمّي بـ «رسالة شباب ٢٣ [شباط] فبراير إلى الملك»، وكانت مطالبه متواضعة، وركّز في معظم بنوده على الحوار وتطبيق نتائج الحوار الوطني. وهناك بيان آخر كان مماثلاً لبيان دولة الحقوق والمؤسسات وسُمّي بـ «إعلان وطني للإصلاح».وبيانٌ أُرسل إلى نائب أمير المنطقة الشرقية عُنون بـ «خطاب وفد شباب القطيف»، ركّز في معظم بنوده على الحرّيّة الدّينيّة واعتماد المذهب الشيعي، والسّماح ببناء المساجد والحسينيّات في أماكن وجود الشيعة. وجميع بنود البيان كانت متعلّقة بالمذهب الشّيعي[١٩٢].

ب ـ الإضرابات والتظاهرات في السعودية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م، وردة فعل الحكومة

تتعدّد موضوعات ومنطلقات الاحتجاج والتظاهر في المملكة العربيّة السّعوديّة، فالاعتقالُ لأسبابٍ أمنيّة وسياسيّة، والبطالة، وحرّية التعبير، والفساد، جميعها كانت مواضيع لاحتجاجاتٍ شهدتها السّعوديّة في الآونة

---

(١٩٠) مرتضى العطية، «تقرير حول «بيان إصلاحيي جدة وأحداث القطيف وهجوم كتّاب الصحف»،» موقع المقال، <http://www.almqaal.com>.

(١٩١) المصدر نفسه.

(١٩٢) مدونة محمد النمر: <http://malnemer.blogspot.com>

الأخيرة، وفي مناطق مختلفة في المنطقة الشّرقيّة، ومنطقة الرياض، والقصيم، إضافة إلى منطقة عسير. هذا التعدّد في التظاهرات، خلال العامين الماضيين، لا يمكن أن يُقارَب بمعزل عن الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربيّة، ولا سيما في ظلّ تكهّنات بوجود أكثر من ٣٠ ألف معتقل، ومعظمهم اعتُقل بسبب أحداث العنف التي مرّت بها السعودية خلال السنوات العشرين الماضية، إضافة إلى سجناء رأي سياسيين.

قد يكون أهم حدث في تاريخ الاحتجاجات، خلال العامين المنصرمين، هو يوم الحادي عشر من شهر آذار/ مارس ٢٠١١م، إذ بدأت مع صفحة على موقع الفايسبوك ـ مجهولة المصدر، ولم يُعرف حتّى اليوم مؤسّس الصفحة. ومن المعروف أن الاحتجاجات في الشارع السعودي لم تكن مظهراً متعارَفاً عليه في معظم مناطق المملكة، حيث لم يسبق للشّعب ـ على الأقل في السنوات العشرين الماضية ـ أن تظاهر بمطالب سياسية مباشرة. وردّاً على هذه المطالبة، وبالرغم من عدم نزول جماعات إلى الشارع ـ ما عدا الشاب خالد الجهني الذي ظهر في تقرير خاص بقناة البي بي سي ـ [١٩٣] استثمار هذا اليوم بنزول قوّة وزارة الداخلية في ذلك اليوم، وتمّ حصار الكثير من الأماكن والشوارع، وشُدّدت الرّقابة في كثير من المناطق[١٩٤].

وشهدت المنطقة الشّرقيّة عدداً من الاحتجاجات منذ شهر شباط/ فبراير ٢٠١١م، واستمرّت حتى نهاية ٢٠١٢م للمطالبة بإطلاق معتقلين قامت السّلطاتُ الأمنيّة السّعوديّة باعتقالهم نتيجة لـ «عقدهم صلوات جماعيّة واحتفالهم بمناسبات دينيّة خاصة بالطائفة الشّيعيّة، وحديثهم عن القيود المفروضة على بناء مساجد الشّيعة ومدارسهم الدّينيّة»[١٩٥]، كما طالبت التظاهرات بخروج سجناء الرأي، والمعتقلين السياسيين الذين اعتُقلوا نتيجة لمشاركتهم في التظاهرات والاحتجاجات. لكن كثيراً ممنْ اعتُقل لهذا السبب؛ تم إطلاق سراحهم، إلا أنه لا يزال البعض منهم رهن الاعتقال.

---

(١٩٣) ظهر خالد في تقرير بُثّ على قناة البي بي سي، <http://www.youtube.com/watch?v= MDiKYmeoTOc>.

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) منظمة العفو الدولية، «تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات،» موقع المنظمة، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.amnesty.org/ar/ news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08>.

وقتل ١٢ من المتظاهرين في عام ٢٠١٢ على أيدي قوّات الأمن في المنطقة الشرقية، ولم تُرصَد أيّة حالة وفاة في أجزاء أخرى من البلاد. تضمّنت الوفيات «خالد اللبد»، الذي يبلغ من العمر ٢٦ سنة، والذي قُتل على أيدي قوّات الأمن، إضافة إلى اثنين من أبناء عمومته اللذين يبلغان من العمر ستة عشر عاماً، وقُتل خارج منزله في العوامية. كان خالد ضمن قائمة من ٢٣ مطلوباً من قبل وزارة الداخلية، بتهمة تورّطهم في «أعمال شغب» في المنطقة الشرقية(١٩٦).

كما شهدت منطقة الرّياض، والقصيم، تظاهرات واعتصامات قام بها ذوو المعتقلين السّياسيين (الذين تم القبض عليهم بسبب اتهامهم بجرائم عنف)، وكان أهمّها التظاهرة التي انطلقت من أمام وزارة الدّاخليّة يوم ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١١، حيث خرج أهالي المعتقلين منادين بإطلاق سراح ذويهم من المعتقلين في السجون السعودية، وإثر تلك التظاهرة اعتقل مجموعة من أهالي المعتقلين مدة ٢٤ ساعة، إضافة إلى اعتقال الناشط الحقوقي الدكتور مبارك آل زعير، وأفرج عنه بعد قرابة ٩ أشهر من اعتقاله. كما اعتُقل في اليوم التّالي الناشط الحقوقي محمد البجادي. وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٢، صدر بحّقه حكم بالسجن مدة أربع سنوات، وذلك بعد إدانته بالتواصل مع جهاتٍ أجنبيّة، إلا أن جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة في السعودية(١٩٧) - وهو أحد مؤسسي الجمعية ـ ومنظمة العفو الدولية، أصدرتا بياناً توضّحان فيه أن البجادي يُعتبر من سجناء الرّأي، وأنّ سَجنه يُعدّ استهدافاً له بسبب نشاطه في حقوق الإنسان، مطالبين بإطلاق سراحه فوراً(١٩٨).

لم تكن الاحتجاجات والتظاهرات هي أبرز «حراك» شهدته السعودية فقط، إذ شهد الحراك المدني تطوّراً جديداً نسبيّاً، وذلك من خلال عمليّات الإضراب عن العمل في بعض كبرى الشّركات والمؤسّسات الحكوميّة، الأمر الذي أعاد

---

(١٩٦) <http://gulfnews.com/1.1124839>.

(١٩٧) بيان منظمة حسم، «جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) تحمّل السلطات السعودية المسؤولية كاملة عن تردي الحالة الصحية للناشط الحقوقي محمد بن صالح البجادي،» موقع الجمعية، <http://www.acprahr.net/news.php?action=view&id=165&spell=0&highlight=%C7%E1%C8%CC%C7%CF%ED>.

(١٩٨) منظمة العفو الدولية، «على المملكة أن توقف محاولات وأد الاحتجاجات السلمية،» موقع المنظمة، <http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-must-halt-attempts-stifle-peaceful-protest-2012-10-16>.

إلى الأذهان حادثة إضراب موظفي شركة أرامكو، والتي بسببها صدرَ مرسومٌ ملكي عام ١٩٥٦م يُحظر بموجبه على الموظفين أن يتركوا العمل أو يتوقفوا عنه إذا كان ذلك بين ثلاثة أشخاص أو أكثر، ويُعاقب بالسجن مدّة لا تقلّ عن سنة منْ يُقدم على ذلك؛ ففي يوم ١٢ آذار/ مارس ٢٠١١م، بدأ موظفو مركز الاتصالات في شركة الاتصالات السعودية إضرابا لمدّة يومين عن العمل، بسبب حرمان ثلاثة أرباع موظفي الشركة من المكافأة السّنويّة، وخرج موظفو الشركة رافضين مواصلة العمل، واعتصموا أمام المركز. ونظراً إلى استثمار المضربين عن العمل مواقع التواصل الاجتماعي؛ فقد امتدّ الاعتصام ليُقام في مدينة الرياض وجدة والدمام والقصيم وأبها(١٩٩). كما نُظّم اعتصامٌ آخر قام به بعض الممارسين الصّحيين في مستشفى التخصصي، بعد صدور قرار بتجميد أجورهم عند مستواها الحالي، إلا أنّ الاعتصام انتهى بعد ساعتين نتيجة الاتفاق على تقديم عريضة شكوى إلى ولي العهد، وهي الطريقة التّقليديّة التي عادةً ما تتمّ للاعتراض علي أي سياسيّة معيّنة(٢٠٠). أهمّ ما يُميّز الإضرابات العمّالية هو أنّها تنطلقُ من مطالب ليست سياسيّة مباشرة، وإنما ترتبط بمصلحة المواطنين، سواء كانت اقتصاديّة أم اجتماعيّة.

٧ ـ الوعي السياسي في السعودية، والإعلام الجديد

لم ينتج الحراك السابق منفصلاً عن الأسباب الموضوعيّة التي كان لها دور في زيادة فاعليّة الاحتجاج والاعتراض. ومن ذلك دخول الإنترنت إلى المملكة العربيّة السّعوديّة، الذي شكّل عاملاً أساسيّاً في نقل المعلومات والتّعبير عنها، كما كان عاملاً مؤثّراً في تشكيل الوعي السّياسي لدى شريحة واسعة من الشّعب السّعودي، والشّباب منهم على وجهٍ خاص.

لقد شهدت المنتديات وشبكات المحادثة الإلكترونية أولى المحادثات الفكريّة والسّياسيّة في السّعودية، ووجدت فيها جميع تيارات المجتمع الفكريّة والسّياسيّة منبراً حرّاً لها، خصوصاً مع افتقار الوسط الإعلامي الرّسمي في السعودية إلى حرّية التّعبير وبأشكالها كافة، ولكنها لم تكن تخلو بطبيعة

---

(١٩٩) إيمان القويفلي، «أهم حراك سعودي في ٢٠١١: الإضراب،» موقع «المقالة»، <http://www.almqaal.com>.

(٢٠٠) المصدر نفسه.

الحال من رقابة المؤسّسات الحكوميّة. استمرّت هذه الفترة حتى بداية مرحلة المدوّنات، التي برزَ فيها كثيرٌ من الشّباب السّعوديين، وبتعدّد اهتماماتهم من حيث حقوق الإنسان، ورصد الأخبار، إضافة إلى بعض المدوّنات التي كان لها طابع الصّفحات الشّخصية واهتمّت بتدوين الأفكار وانتقاد السّياسات. إلا أن هذه التجربة لم تدم طويلاً، حيث ظهرت شبكات التواصل الاجتماعي، أو ما يُعرف بـ الإعلام الجديد، مثل الفايسبوك، وتويتر، ويوتيوب.

ما يُميّز دخول مواقع الإعلام الجديد هو أنها كانت ساحة مفتوحة لشريحةٍ أكبر من الشّباب السّعودي، وذلك لأسباب لها علاقة ببساطة الأسلوب المستخدم في التعبير داخلها، بخلاف المنتديات والمدوّنات التي تفرض، أحياناً كثيرة، على المدوّن اتخاذ شكل معيّن في الصّياغة وترتيب الأفكار، وبمنطقٍ معين، لكي تجد استجابة ملموسة لدى القارئ والمتابع. هذه البساطة أدّت بالتالي إلى زيادةٍ في التفاعل، والتجاوب السّريع في نقل الأخبار وإبداء الآراء، وبألوان مختلفة من الأساليب، فبعضها كان يأخذ شكلاً جادّاً ومنطقيّاً، وبعضها كان يستثمر الأسلوب السّاخر والمضحك، مع توظيف لافت للوسوم أو ما يعرف بـ الهاشتاق. وكانت مواضيع الفساد والإصلاح السّياسي، وحقوق الإنسان، والتطوّع.. هي من أكثر الموضوعات التي لقيت حراكاً واسعاً على تلك المواقع، إضافة إلى أنها خلقت شبكة تواصل اجتماعيّة حقيقيّة بين الفاعلين والناشطين في السّاحة السّعودية، ما أدّى إلى تشكيل حملات إلكترونيّة تخصّ قضايا تمسّ مصلحة المواطن وعلاقته بالنظام السّياسي[(٢٠١)]، مثل حملة التضامن مع سجين الرأي محمد البجادي، والمطالبة بالإفراج عنه، وأيضاً حملة تضامنيّة مع السّجين الشيخ يوسف الأحمد الذي سُجن بسبب نقده، في فيديو محمل على موقع اليوتيوب، لسياسة الاعتقال في السعودية، وانتقاده لوزارة الدّاخليّة.

ولا يمكن دراسة الوعي السّياسي في السعودية من حيث تطوّر التكنولوجيا ونقل المعلومات؛ من دون أخذ بعين الاعتبار الظّروف المحيطة التي مرّت بها المنطقة، إذ أحدثت الانتفاضات العربيّة وعياً سياسيّاً في عقل الشاب السعودي، فأظهرت إبداعات شبابية «كامنة» فيه، تدلّ على امتلاكه إبداعاً في التّنظير السّياسي، على الرغم من النظرة السائدة أنّ الجمهور

---

(٢٠١) وليد الخضيري، «تويتر والإصلاح في السعودية،» موقع «المقالة»، <http://www. almqaal.com>.

السعودي يتخذ موقف منْ يُراقب، أو «من يبدأ ليكون هو العاشر، وليس الأول». وبالرغم من ذلك، هناك كتلة شبابية بدأت تظهر بشكل بارز في مواقع التواصل الاجتماعي، تشعر بأهميّة وجودهم بوصفهم محرّكين للعمليّة السّياسيّة. بل إن هذه الكتلة كانت محفّزاً أساسيّاً لدخول رموز الإصلاح السياسي، بمختلف تياراته، إلى عالم الإعلام الجديد، والعمل على كسب شرائح كبيرة من المتابعين لهذا الوسط، من أجل تبنّي أفكارهم ومحاولة ممارسة الضغط على الحكومة من خلالها.

٨ ـ ردّ فعل الحكومة

لم تكن ردود فعل الحكومة على تلك الاحتجاجات والعرائض ذات طابع واحد، **بل تعدّدت ردود الأفعال من خلال أشكالها وطبيعتها وقوّتها**[٢٠٢]. لقد اتجهت الحكومة لاتخاذ إجراءاتٍ أمنيّة في مواجهة عمليّات التظاهر أو الاحتجاج. لقد اعتقلت خالد الجهني الذي تظاهر في يوم ١١ آذار/ مارس أمام أعين الصحافة، كما نظمت حملات اعتقال إثر التظاهرات التي انطلقت في المنطقة الشّرقيّة، واعتقلت منذ بداية الاحتجاجات في شهر شباط/ فبراير ٢٠١١م؛ ٨٠٠ شخص، تمّ الإفراج عن معظمهم، وما زال ١٥٥ معتقلاً حتّى الآن، وبينهم ٢٢ طفلاً، رهن الاعتقال، كما اتُخذت تدابير أمنيّة أكثر ضدّ الاحتجاجات التي خرجت للمطالبة بحلّ قضية المعتقلين السّياسيين، فكانت تُطوّق التظاهرات، ويُعتقل أكثر منْ شارك فيها من رجال ونساء وأطفال، ومن ثم تقوم السّلطات بمحاكمتهم، وتُجبرهم على الاعتذار وكتابة التعهّدات. وعادة ما تتم هذه المحاكمات للرجال من دون النساء، إذ كانت الحكومة سابقاً تكتفي بإحضار ولي أمر المرأة لإخراجها، ولكن في يوم ٨ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ سُجّلت أول محاكمة للنساء، وتمّ الحكم عليهن بالسجن لمدة خمسة أيام، وطلب منهم القاضي الاعتذار عن تظاهرهن، فرفضن تقديم الاعتذار.

أمّا عن ردّات فعل الحكومة التي ترافقت مع بدايات الانتفاضات العربيّة؛ فكانت في معظمها إجراءات وتدابير اقتصاديّة، أو ما يمكن تسميتها بـ المكرمات الملكيّة، إذ أعلن الملك عبد الله عن مجموعة أوامر ماليّة،

---

(٢٠٢) علي الظفيري، «السعودية وربيع العرب،» موقع «المقالة»، <http://www.almqaal.com>.

وصلت في مجموعها إلى ٣٧ مليار دولار، اشتملت على زيادة ١٥ في المئة في رواتب موظّفي الدّولة، ومساعدة الضمان الاجتماعي، وتمويل التّعليم، وخلق فرص عمل. كما خرج الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد أيام من يوم ١١ آذار/ مارس ٢٠١١، ليشكر الشعب الذي أظهر الوحدة الوطنيّة، والولاء في مواجهة «دعاة الفتنة»، ومن ثم أعلن عن صرف مبالغ ماليّة كمنح جديدة للشعب، وتم كذلك إطلاق برنامج حافز لإعانة العاطلين عن العمل، وتحسين الرّعاية الصّحيّة، وزيادة القرض الإسكاني من ٣٠٠ ألف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال. كما أصدر أوامر بإعفاءات المواطنين من قروض صُرفت لهم من قبل الدّولة. إضافة إلى ذلك، استُحدثت ٦٠ ألف وظيفة أمنيّة في القطاع الأمني للباحثين عن عمل، وشدّدَ على مكانة القرارات الصّادرة عن هيئة كبار العلماء، وفرض حظر على إهانة المفتي العام للمملكة، وهي إشارة رآها البعض توظيف العامل الدّيني لمنع الاحتجاجات والتظاهرات. وخُصّصت أيضاً مبالغ ضخمة، وصلت قرابة ٣١٩ مليون دولار، لصرفها على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وترميم المساجد، والرئاسة العامة للأبحاث الدّينيّة والإفتاء، ودعم جمعيات تحفيظ القرآن، ومكتب الدعوة والإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى إنشاء مجمّع للفقه.

ومنذ شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢م؛ تقدّمت هيئة التّحقيق والادّعاء العام برفع دعوى ضدّ بعض نشطاء حقوق الإنسان، وهما الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني، وهما من المؤسّسين لجمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة «حسم»، تتهّمهما فيها بإنشاء جمعيّةٍ غير مُرخّص لها، والتّحريض على الإخلال بالنّظام العام. واستمرّت المحاكمة ليصل مجموع جلساتها إلى ١٠ جلسات، وبعد ذلك حُدّد تاريخ ١٦ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، موعداً للنّطق بالحكم. ومن اللافت أن هذه المحاكمة اختلفت عن غيرها من المحاكمات، إذ سُمِحَ بحضور الإعلام والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان، ولكن مُنع الحضورُ من استخدام هواتفهم النقّالة داخل المحكمة، كما أوقف صحافيان أثناء سيْر المحاكمة، لكن لم يتم احتجازهما طويلاً.

٩ ـ تطوّرات في الملف السّياسي الحقوقي

من ضمن أبرز المعتقلين يمكن الإشارة إلى سليمان الرشودي، وهو ناشط آخر في جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة في السعودية، وتمّت إعادة اعتقاله

لمدة ١٥ سنة قضاها في السجن لتهمٍ من بينها التّعاون مع منظّمات خارجيّة، والعمل على إسقاط النظام. وفاضل المناسف، أحد الأعضاء المُؤسّسين لمركز العدالة لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، وهو يُحاكم أمام محكمة جنائيّة متخصّصة بتهمة «سحب الولاء للحاكم» و«الإخلال بالنظام العام عن طريق المشاركة في المسيرات». وكان رهن الاحتجاز منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، واعتقلته قوات الأمن بعد أن حاول التفاوض مع شرطة المنطقة الشرقية (القطيف) بشأن اعتقال اثنين من كبار السّن بتهمة مشاركتهما في التظاهرات. وهناك حمزة كاشغاري، والكاتب المعروف تركي الحمد، وهما مسجونان بسبب انتقادات تمّ توجيهها لجماعاتٍ دينيّة وبتهمة الخروج على الرّأي الدّيني السّائد.

وعلى الرّغم من عدم توافر معلوماتٍ دقيقة، إلا أن هناك آلاف السّجناء السّياسيين في المملكة العربيّة السّعودية. وتدّعي جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة «حسم» في السعودية؛ بأنّ عدد الأشخاص الذين هم قيد الاحتجاز التعسفي بلغ عددهم ٣٠,٠٠٠[٢٠٣]، أعلنت وزارة الدّاخليّة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بأنه ليس هناك أيّ سجين سياسي في المملكة، وأنّ جميع المحتجزين مشتبه بهم في جرائم متصلة بالإرهاب[٢٠٤].

ليس لدى المملكة العربيّة السّعوديّة قانون جنائي مُدوّن للعقوبات، ما يؤدّي إلى خضوع الجنايات إلى تأويل القاضي وفهمه لنصوص الشّريعة الإسلامية. والمملكة العربية السعودية هي واحدة من ثلاثة بلدان في جميع أنحاء العالم التي لا تزال تستخدم عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها الأطفال. وقد قامت وزارة الداخلية بحظر التظاهرات منذ عام ٢٠١١. ولا تزال المملكة العربية السعودية تُحاكم المتظاهرين والمعارضين في محاكم جنائية استثنائية، التي أنشئت في ٢٠٠٨ لمحاكمة الإرهابيين المشتبه بهم، وقد تصاعد اللّجوء إليها لمحاكمة المعارضين بتهم سياسيّة[٢٠٥].

إنّ المستقبل السّياسي والحقوقي في السّعودية؛ لا يبدو واضحاً، لكن

---

(٢٠٣) «ثلاثون ألف معتقل سياسي سعودي»، <https://www.youtube.com/watch?v=urILE3ttfYs>.

(٢٠٤) Asma Alsharif, «Detainees Disappear into Black Hole of Saudi Jails,» Reuters, 25 August 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/08/25/us-saudi-detainees-idUSTRE77O34O20110825>.

(٢٠٥) <http://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/saudi-arabia>.

عجلة التّغيير في المنطقة ما زالت تسيرُ، من دون توقّف. ويبدو أنّ الحكومة السّعودية ـ مثلها مثل باقي حكومات الخليج ـ تواجه خيارين؛ فإمّا أن تختار التّعجيل بالإصلاح، وإقرار حكم دستوري، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان حقوق المواطنة، من حقّ حرّية التعبير وحقّ التّجمّع وإنشاء المنظمات والجمعيّات المدنيّة والأهليّة، وإمّا أن تتجه نحو الخيار الأمني في تعاطيها مع المطالب. وإذا كان الماضي القريب نبراساً للمستقبل، فإنه لا يُستبعد أن يكون هناك مزيج من استخدام هاتين الإستراتيجيتين.

سادساً: التطورات السياسية في سلطنة عُمان

مقدمة: مظاهر الخلل السياسي

يرى البعض أن سلطنة عمان من أوائل دول المنطقة التي عاشت تجربةً ديمقراطيّة «إسلاميّة»، من خلال إقامة دولةٍ تقوم على أساس الانتخاب، والتي على أساسها يقوم المذهبُ الإباضي، وهو المذهب الذي استطاع أن يقيم دولة في عمان. و«يمكننا القول إن الإباضية أوّل حزب جمهوري في الإسلام، حيث لم يقروا مبدأ الحكم الذي يكون محصوراً في آل البيت، أو حكراً على قريش، بل كانوا يرون أن قرار اختيار الحاكم يعود إلى اختيار الشّعب من حيث الأفضلية»[٢٠٦].

وعلى الرغم من هذا الإرث الحضاري، والتّجربة التي تحاول أن تُقارِب الدّيمقراطيّات الحديثة؛ إلّا أنّ هناك خللاً سياسيّاً واضحاً في عُمان/ الدّولة قبل سنة ١٩٧٠م، والتي تُعتبر بداية قيام دولة عُمان الحديثة الموحّدة، بعد ما شهدته عمان من تفكّك سياسي، وقيام دول داخل الدّولة، مثل دولة الإمامة، مضافاً إلبها التمرّدات الثوريّة والقبليّة، والتي أضعفت الدّولة، وبالتالي أوجدت ضعفاً في السّلطة السّياسيّة، والقرار السّياسي للدّولة المركزيّة القائمة في مسقط، والمتمثّلة في السّلطان. وصل هذا الضعف إلى درجةٍ كانت فيها الدّولة تفتقد المؤسّسات، وبلا جيش تقريباً. وفي سنة ١٩٧٠م، كانت بداية تكوّن دولة عمان الحديثة، أو ما يُطلق عليه رسميّاً: بداية النّهضة.

---

(٢٠٦) منى سالم سعيد جعبوب، **قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩ ـ ١٩٩٢)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٠٥.

ويرى البعض أنّ «التّطوّرات الإداريّة في حكومة السّلطنة قد حدثت بعد الحركة الانقلابيّة التي قادها.(. . .) قابوس ضدّ والده السلطان سعيد بن تيمور. . والسلطان قابوس لم يدخر وسعاً في الإسراع في إنجاز مختلف المشاريع العمرانيّة والاقتصاديّة في البلاد. وبالرغم من أنّ السلطان لم يتخلّص بعد كليّاً من المركزية في الجهاز الإداري، إلا أنه حقّق إنجازات لا تُنكر في حقل التّشريع»(٢٠٧).

ويمكننا أن نقول إن مظاهر الخلل السّياسي في سلطنة عُمان حاليّاً تكمن في ظاهرتين:

الأولى؛ ضعف المجتمع المدني.

الثانية؛ ضعف المؤسّسات الرّسميّة الشّريكة للدّولة في صناعة القرار (مجلس الشورى المنتخب، ومجلس الدّولة المُعيّن).

١ ـ ضعف المجتمع المدني في عمان

إنّ مفهوم المجتمع المدني هو، في الأساس، نتاجٌ للمشاريع الدّيمقراطيّة، أي هو ناتج من الأنظمة الدّيمقراطية، وليس النّظام الديمقراطي هو نتيجة للمجتمع المدني. ولذلك، لا يمكن أن نقول إن هناك مجتمعاً مدنياً فعّالاً، إلا في ظلّ وجود نظام ديمقراطي يُؤمنُ بالمشاركة الشّعبيّة، وبحقّ الشّعب في صناعة القرار، علىً أن يُترجم ذلك إلى نصوص قانونيّة ودستور ضامن. ولكن، حتّى في ظلّ ما يكفله النّظام الأساسي للدّولة ـ وهو شبيه بما يُعرف بالدستور ـ نجد أنّ المجتمع العماني لا يترجم تلك النّصوص، ليُحولها إلى واقع ملموس.

على سبيل المثال: إنّ المادة الرقم (٣٢) من النّظام الأساسي للدولة، تنصّ على «حرّية تكوين الجمعيّات على أسسٍ وطنيّة، ولأهداف مشروعة بوسائل سلميّة، وبما لا يتعارض مع النّظام الأساسي للدّولة، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون»، ومع ذلك، ففي سلطنة عُمان لا توجد أيّة جمعيّة فكريّة أو جمعيّة ذات اتجاهات سياسيّة، وكل الجمعيّات فيها هي

(٢٠٧) حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها** (بيروت: شركة التنمية والتطوير ـ بروديكو، كتلة مؤسسات الحياة، ١٩٧٣)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

مهنيّة وخيريّة، وتكاد تكون محصورة في العاصمة مسقط. ويعزو الكثير من المثقفين العمانيين[٢٠٨] إلى العراقيل القانونيّة التي تقف عائقاً أمام تفعيل الحقّ الدّستوري، حيث لم تكفل النّصوص الحقّ تماماً، وبشكل صريح، وإنما أرجعته إلى القانون الذي ـ بحسب رأي الكثيرين ـ يتمّ تطويعه ليتم الالتفاف على الحقّ الدستوري من خلاله. فقد «حدّد قانون الجمعيّات الأهلية مجموعة من الأنشطة المحظورة على الجمعيات في المادة الرقم (٥)، حيث حظرت تلك المادة الاشتغال بالسّياسة، أو تكوين الأحزاب أو التدخّل في الأمور الدّينيّة أو القبلية، مع تأكيدها بعدم جواز ممارسة أي نشاط خارج ما حدّده نظامها الداخلي، وكذلك حظر عليها الاشتراك والانضمام إلى جمعيّات أو هيئات أو نادٍ مقرّه خارج البلاد، إلا بموافقة الوزير. ومن المحظورات أيضاً إقامة أي مهرجان أو محاضرات عامة، إلا بترخيص من الوزارة، وينسحب هذا الحظر على ما يتعلق باستقبال وفود أو إرسال وفود. والواقع العملي يؤكّدُ أنّ الموافقات يتمّ تداولها في اجتماعات مجلس الوزراء»[٢٠٩].

ولكن البعض يرى في هذا الرّأي هروباً من الإقرار بحقيقة ضعف روح المجتمع المدني لدى الشّريحة العظمى من الشّعب العماني، فقبل الاحتجاجات الشّبابيّة لم يتقدّم المثقفون والمهتمون بالشّأن السّياسي من المواطنين العمانيين، بطلبٍ لتشكيل جمعيّة ذات اتجاهات سياسيّة، ولم يسجّلوا مطالباتٍ حقيقيّة لانتزاع حقّ تشكيل جمعياتٍ ذات اتجاهاتٍ سياسيّة. وحتى بعد الاحتجاجات، لم يُسجّل سوى طلب يتيم للجمعيّة الوطنيّة من أجل الإصلاح والتغيير، والتي دعا إلى تشكيلها المثقفون المعتصمون أمام مجلس الشورى في مسقط إبّان الاحتجاجات في عام ٢٠١١م، ويتزعمهم في ذلك الناشط السياسي سعيد بن سلطان الهاشمي. وفي حين لم تُمنح الموافقة على إشهارها من جانب السّلطات الرّسميّة. فإنّ اللافت أنّه لم يُرصد توجّه الشّباب والناشطين المطالبين بها؛ إلى مزيدٍ من الضّغط، ولم يتفاعل معهم المجتمع بمؤسساته وأفراده، وذلك على النّحو الذي يُفترض أن يكون عليه أيّ مجتمع

(٢٠٨) استطلاع الباحثة لرأي عدد من المثقفين العمانيين المشاركين في الحراك السياسي والثقافي في عمان.

(٢٠٩) عمار المعمري، «الإطار الدستوري والتشريعي لعمل مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عُمان،» ج ٢ (تاريخ الاسترداد ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://omanammar.blogspot.com/ 2012/03/blog-post_04.html>.

مدني يطمحُ إلى الخروج من الصّورة العشوائيّة في المطالبة وتنظيم الاحتجاجات، إلى واقعٍ أكثر تحضّراً من خلال المؤسّسات.

وفي تحليل هذه السّلبيّة، يرى البعض أنّ السّبب يكمن في الموروث الذي تمّ التّخطيط له عقب انتهاء الهيمنة البريطانيّة على عمان، والذي انتهى إلى إضعاف المجتمع من خلال تكوين دولةٍ تقومُ على أساس شبكةٍ من المصالح المتداخلة لنسيج الأفراد المؤثّرين في المجتمع العُماني، فارتبط رجالُ المال بالسّياسة وشيوخ القبائل بالوجاهة والعطايا، وأصبح المجتمع بشكلٍ عام متمحوراً حول شخص السّلطان. ومن هنا ضعُف المجتمع العماني، وضعُفت فعّاليته ولعقودٍ من الزّمن، ولا سيما في ظلّ الوفرة الماليّة التي تسبّبت، وبنحوٍ سلبيّ، في غياب مفهوم «المواطن» داخل المجتمع.

٢ ـ المجتمع العُماني والتركيبة السّكانية

بسبب التّاريخ البحري لعُمان: لقد انفتحت على شعوب القارة الهنديّة والأفريقيّة، في الوقت الذي انعزلت فيه عن محيطها العربي بفعل المذهب الإباضي، الذي كان مُحارَباً من قِبل المذاهب الأخرى.

وفي عجالةٍ سريعةٍ، فإنّ المجتمع العُماني لا يُعاني مشكلة التّجنيس في تاريخه الحديث، إلّا أنّ تركيبته التّاريخيّة جعلته ينقسم إلى دوائر متداخلة، وغير مندمجة؛ فمن حيث الأصول، ينقسم إلى: مواطنين عرب، مواطنين من أصلٍ هندي، ومواطنين من أصلٍ أفريقي، أمّا من حيثُ المذهب، فينقسمون إلى: إباضيّة، سُنة، وأقلية شيعيّة مؤثرة. ومن حيث التّركيبة القبليّة، فإنّ التقسيم السائد يقسم الأشخاص إلى ذوي أصول قَبليّة، وبياسرة، وممن ينظر إليهم أنهم منحدرون من خلفية الرق والخدمة المنزلية. مناطقيّاً، ينقسم المجتمع العُماني إلى: داخل، ساحل، شمال، وجنوب.

هذه الإثنيّات جميعاً، وإنْ كانت مُتصالحة في الوقت الحالي، إلّا أنّ تمايز المجتمع، وفي غياب المجتمع المدني ـ أي غياب المؤسّسات التي يمكن أن يذوب وينتظم من خلالها الجميع ـ تُنبئ أنّ المجتمع العُماني قد يكون مهيّأً للفتن والصّراعات الدّاخليّة. ومن هنا ينشأ الخوفُ لدى كثيرٍ من أفراد المجتمع، من الإقدام على مُجابهة الدّولة، ومنه أيضاً، تزدادُ سلطة الحكومة، وتضعف قوّة المجتمع.

ومن نتائج ذلك، نشأ في المجتمع العُماني ما يُشبه اللّوبي المُعقّد من أصحاب النّفوذ داخل هذه الإثنيات المختلفة، فأصيبت مؤسّسات الدّولة بداء الفساد المالي والإداري. ومنذ الثّمانينيات بدأت الهوّة تزداد شيئاً فشيئاً بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العُماني، وبدأت تتكوّن بوادر للسّخط الشّعبي على أصحاب النّفوذ، وعلى الدّولة.

وفي عام ٢٠٠٥م، أصبح هناك حديث يروّج على العلن في أوساط المثقفين والعامة، بشأن القضايا التي ترتبط بالمجتمع المدني وإشكالاته؛ فقد أدرك المثقفون خطر غياب مؤسّسات المجتمع المدني، وضعف النّصوص الضامنة للحرّيّات في النّظام الأساسي للدّولة. كما أصبحت البطالة والمشكلات الاجتماعيّة، والغلاء، وعدم توافر فرص التّعليم الجامعي من الأزمات التي تؤرّق النّاس، وبخاصة فئة الشّباب.

٣ ـ حراك المثقفين في ٢٠١١م

كان من أبرز الحراك بين المثقفين؛ فكرة الدّستور التّعاقدي التي تقدّم بها محمد اليحيائي[٢١٠] للأوساط الثقافيّة، والتي نالت مساحة واسعة من النّقاشات، وتبلورت بناءً عليها الأفكار المختلفة، انطلقت منها صياغة الرّسالة التي تمّ رفعها إلى السّلطان في ٣تموز/يوليو ٢٠١٠م، وممّا جاء فيها:

«جلالة السلطان، لا يخفى على جلالتكم أنَّ الدستور التعاقدي هو أحد أهم مُقوّمات الدَّولة الحديثة، وهو ضامن مهم لأمنها واستقرارها وازدهارها. ومن هذا المُنطلق ندعو جلالتكم، بشفافيَّةِ المَحكُومِ أَمامَ الحاكِم، إلى اتخاذ هذه الخطوة المهمة والحاسمة في تاريخ ومسيرة بلادنا؛ وذلك بتأسيس مجلسٍ وطني مهمّته صياغة دستور للبلاد (. . .)، قوامُهُ الشراكة والتعاقد بين الشعب والسلطان، وعلى مبدأ المصلحة المشتركة، وثوابت تتمثل في أن الحاكم يمثل القوِّة الرَّمزية والرُّوحيَّة للبلاد، تماماً كما يُمثِلُ الشعب مصدر السُّلطات، وأنَّ المشاركة في إدارة شؤون البلاد مكفولة عبر مُؤسَّسَاتٍ تشريعية ونِيابيَّة وبواسطة انتخابات حُرَّة ونزيهة، وأنَّ مفاهيم المُواطنة والعدالة والمُساواة، والفصل بين السُّلطات، واستقلال القضاء التام، وضمان

(٢١٠) مقدّم برامج في قناة «الحرّة» الفضائيّة.

الحُريَّات الخاصَّة والعامة، وحُريَّات التعبير بمختلف أشكالها، وحُريَّة الصحافة، وحُريَّة التنظيم والتجمُّع السِّلمي؛ هي القِيَم والحُقوق الإنسانية التي يكفلها الدستور التعاقدي الكافل لشرعية الحاكم، تماماً كما يكفلُ -بالتوازي- حقوق المواطنين وواجباتهم تجاه بعضهم البعض».

كما تقّدم المثقفون بمقترح لتشكيل مجلس وطني لصياغة الدستور.

وثمّة خطوة رائدة أخرى في هذا المجال، حيث اجتمع عدد من المثقفين العمانيين في ٢٠١١م، ومع عدد من الشّباب، في المسيرة الخضراء الثانية، والتي جابت حيّ الوزارة بمسقط، واستقطبت مجموعة من الشّباب العُماني. وقد حملوا معهم عريضة استلمها منهم وزير ديوان البلاط السّلطاني، تحملُ حزمة من المطالب الإصلاحيّة. واللافت أنّها استُهلّت بالمطالب السّياسيّة. وجاء فيها:

أ ـ مطالب في الحقوق المدنية والسّياسيّة

ـ تعديل صلاحيّات مجلس الشّورى؛ ليُساهم في صنع القرارات، وتفعيل الأنظمة الرّقابية وضبط الجودة.

ـ تعديل قوانين الترشّح لمجلس الشورى، بما يُساعد على ضمان انتخاب أعضاء مؤهّلين علميّاً وعمليّاً؛ يُمثّلون المجتمع، ويُعبّرون عن تطلّعاته.

ـ تعيين جلالتكم رئيساً لمجلس الوزراء، تقومون جلالتكم بتعيينه لفترةٍ مُحدّدة كلّ خمس سنوات؛ مهمّته تنفيذ خطة خمسيّة محدّدة، ويُحاسب من قبل مجلس الشّورى في نهاية فترته، حيث تُحدّدون جلالتكم مدى نجاح رئيس المجلس المعيَّن كلَّ خمس سنوات وفق ما ترونَه جلالتكم.

ـ حماية المال العام من خلال تفعيل دور جهاز الرّقابة الماليّة للّدولة، في مراقبة المصروفات ومحاسبة الأطراف المُسيئة للأمانة، ومحاسبة المفسدين مهما كانت مناصبهم، ووضع توجيه جلالتكم السّامي موضع الدّفع والتّنفيذ والتأكيد عليه والتذكير من قبل وسائل الإعلام العُمانية.

ـ القضاء على المحسوبيّة والوساطات في التّعيينات الوظيفيّة، ومعاقبة كلّ مسؤول يسيء إلى وظيفته في تعطيل وكبت الكفاءات، ووضع آليات رادعة لمكافحة المحسوبيّة والوساطة، وكلُّ ما من شأنه أن يخلّ بمقياس العدالة الذي وضعتموه جلالتكم منذ بداية نهضتكم المُباركة.

- تعزيز استقلاليّة القضاء؛ بإنشاء محكمة دستوريّة مستقلة، وأن يقوم مجلس القضاء الأعلى بتعيين القضاة، بدلاً من أن يكون قراراً وزارياً يتخذه الوزير.

- فصل الادّعاء العام عن السّلطة التّنفيذيّة، ومنحه الاستقلاليّة الكاملة في القيام بمهام عمله.

- تعديل قانون المطبوعات والنشر في أقرب فرصة؛ بما يضمن حقّ حرّية التّعبير؛ وألا تكون لوزارة الإعلام أية ولاية على الفكر والتّعبير عن الرأي، وأن يُناط بالقضاء الفصل في هذه القضايا، عند حدوث خلافٍ بين الوزارة وبين المستفيدين من خدماتِها أو طالبي تصريحات المطبوعات أو وسائل الإعلام.

- التأكيد على الحقّ في إنشاء نقابات وجمعيّات مهنيّة، وتسهيل إجراءات إشهارها.

هذا إضافة إلى بعض المطالب الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل مساعدة الباحثين عن عمل، وفتح البنوك الإسلاميّة.

وتمّ في وسائل الإعلام الحكوميّة الإعلان بأنّ السّلطان قد تسلّم عريضة المسيرة الخضراء الثانية. ولكن، وعلى المستوى الشّعبي، ظلّ حراك المثقفين محدودَ التّأثير، وشبه مجهول بالنسبة إلى الغالبية العظمى من العمانيين، إلى أن انطلق الحراكُ الشّعبي بالتزامن مع ما عُرف بالرّبيع العربي.

ب ـ الاحتجاجات الشّبابية في عام ٢٠١١م

عندما أعلن عمر سليمان عن تنحّي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وتولّي المجلس العسكري زمام الأمور في مصر لتسيير أمور البلاد؛ خرج عددٌ من الشباب العُمانيين ـ على أقل تقدير في محافظة ظفار ـ إلى الشوارع في مشهد احتفالي عارم، يُشبه المشاهد التي ينطلق بها الشّباب عقب كلّ مباراة لكرة القدم. الأمر الذي كان يعني إعجاب الشّباب بانتصار الثّورة المصريّة، وانبهارهم بالنتائج التي وصلت إليها في حينها. كان من المؤكّد أنّ هذا الإعجاب له دلالات وتبعات ستشهدها السّاحة العُمانية لاحقاً.

ففي ٢٥ شباط/ فبراير؛ شهدت محافظة ظفار أوّل اعتصام شبابي يُنادي

بعددٍ من التغييرات. وليس مستبعداً أن التاريخ المذكور أُستُلهم تيمّناً بـ ٢٥كانون الثاني/ يناير المصري. ولكن قبل ذلك، كانت هناك المسيرة الخضراء الأولى في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، والمسيرة الخضراء الثانية في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١م. إلّا أنّ الحدث الأبرز في هذا الإطار هو الاحتجاجات الشّبابية في منطقة صحار، والتي أعطت زخماً لكلّ التحرّكات الشّبابيّة في مختلف مناطق السلطنة.

بعد «نحو أسبوعين من الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك في فبراير شباط٢٠١١، اندلعت احتجاجات في بلدة صحار الصناعية بشمال عُمان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١م، تجمّع عدّة مئات من المتظاهرين للمطالبة بتحسين الأجور، وتوفير المزيد من فرص العمل، وقد قُتل أحد المتظاهرين في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١م، عندما أطلقت قوّات الأمن الرّصاص المطاطي على المتظاهرين. ومن ثم، توسّع نطاق الاحتجاجات في صحار خلال الأيام التّالية، بما في ذلك حرق بعض السّيارات والمحالّ التّجاريّة، وانتشرت الاحتجاجات وصولاً إلى العاصمة مسقط. والرغم أن معظم المتظاهرين أعلنوا أن دوافع التظاهرات تعود إلى عوامل اقتصادية، وخاصة عدم وجود وظائف لائقة، أعلن البعض بأنّهم يريدون صلاحيّات أوسع لمجلس الشورى، وإعطاءه صفة الهيئة التّشريعيّة على غرار المجتمعات الغربيّة. ومع ذلك، فإنّ عدداً قليلاً ـ حتى بعد وفاة أحد المتظاهرين ـ كانت تطالب بتنحّي السّلطان قابوس. لكن هذا المشهد كان محدوداً، حيث كانت ملصقات المطالب وعرائض المتظاهرين تُرفعُ بصحبة صور السّلطان قابوس. استمرّت الاحتجاجات في صحار ومسقط وفي معظم أنحاء السّلطنة خلال آذار/ مارس٢٠١١، بما في ذلك إنشاء مخيّم في ساحة صحار الرئيسة ـ دوار الكرة الأرضيّة ـ، وبحلول نهاية آذار/ مارس٢٠١١، يبدو أنّ السلطان قابوس تولّى تهدئة الكثير من الاضطرابات من خلال سلسلةٍ من التدابير؛ ففي ٢٩ آذار/ مارس٢٠١١، بعث قوّات الأمن لمسح المحتجين من على جميع الأماكن في صحار..»[(٢١١)]

وفي الأوّل من نيسان/ أبريل، أكّد الكثير من الناشطين وقوع قتيل آخر في

(٢١١) Kenneth Katzman, Oman: Reform, Security, and U.S. Policy (New York: Congressional Research Service, 2012).

صحار على يد قوّات الأمن، ولم يتم تأكيد ذلك رسمياً، حيث إن القتيل الأوّل تمّ الإعلان عنه في وسائل الإعلام الحكوميّة، أما القتيل الثاني فلم تعترفُ به السّلطات العُمانيّة، كما لم يصدر أيّ بيان ينفي صحة ما يُشاع حول مقتل أحد المحتجّين. وفي تقرير لمنظمة **هيومن رايتس واتش** جاء: «بدءاً من شباط/ فبراير خرج آلاف العُمانيين إلى الشوارع في مختلف المدن للمطالبة بالوظائف، وللمطالبة بإنهاء الفساد وفصل مسؤولين كبار من المُتصوّر أنهم فاسدون؛ وعلى الرغم من أنّ الشرطة وقوّات الأمن سمحت في البداية بالتّظاهرات السّلميّة بشكل عام، فقد لجأت في ٢٧ شباط/ فبراير إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والرّصاص المطاطي والذخيرة الحية ضد آلاف المتظاهرين الذين هاجموا مركزاً للشرطة وأحرقوه، في بلدة صحار الساحلية. وأدت المصادمات إلى سقوط عشرات المصابين، وقتلت الشرطة بالرصاص المتظاهر عبد الله الغملاسي. وفي ١ نيسان/ أبريل أطلقت قوات من الشرطة والجيش الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على متظاهرين ألقوا الحجارة. وقُتل خليفة العلوي، ٢٢ عاماً، برصاصة مطاطية أصابته في وجهه[٢١٢]».

وفي ١ نيسان/ أبريل أيضاً، أرسل السلطان قابوس مبعوثه الخاص، وهو وزير العدل، إلى معتصمي صلالة لينقل مطالبهم إلى السلطان، ويُبلغهم ثناء جلالته على اعتصامهم السّلمي، ملمّحاً برغبة السلطان في إنهاء الاعتصام، مستخدما عبارة «جلالته لا يحبذ الاعتصامات»، ولكن المعتصمين أصرّوا على البقاء في الاعتصام.

انطلقت الدّعوات لقيام تظاهرات حاشدة في صحار في ٨ نيسان/ أبريل، ولكن بسبب القبضة الأمنيّة الناعمة، ولكن المُحْكَمة، لم تتحرّك تلك المظاهرة. وفي اليوم نفسه، تمّ اختطاف الناشطين سعيد الهاشمي وباسمة الرّاجحي من قبل ملثّمين، وضربهما ورميهما في الصحراء. وقد أكد سعيد الهاشمي في شهادته في ساحة الشّعب ـ كما يُسمّيها المعتصمون ـ أمام مجلس الشورى؛ بأنّ منْ اختطفوه كانوا يرتدون أحذية عسكريّة، ويتلقّون أوامر من قيادتهم عبر الهاتف، ووجّه الاتهام إلى الجهات الأمنيّة في الدّولة.

(٢١٢) انظر: «على سلطنة عمان إسقاط القضايا المرفوعة ضد نشطاء الإنترنت معاقبة «إعابة الذات السلطانية» جزء من حملة قمع أوسع،» مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢١/ ٧/ ٢٠١٢، <http://www.cihrs.org/?p = 3563>.

ولم يُسفر التّحقيق الذي قامت به الشّرطة عن معرفة الفاعل، وقد أصيب الناشطان بإصاباتٍ بليغة.

فرض الأمنُ سيطرته على مواقع الاعتصامات في صحار ومسقط وبقية صور وظفار، وكانت الأعداد في عاصمة محافظة ظفار تزدادُ من حيث الانضمام للمعتصمين، وانتقل عددٌ من المحتجّين من مناطق السّلطنة الأخرى ـ التي أُنهيت الاعتصامات فيها بالقوة ـ إلى مدينة صلالة بمحافظة ظفار، وأصبحت صلالة حاضنة للاحتجاجات والاعتصامات في عُمان. استمرّ ذلك إلى أن قرّرت الحكومة في ١٢ أيار/ مايو فضّ الاعتصامات، ونزول الجيش إلى شوارع محافظة ظفار، والتوجّه نحو مقر الاعتصامات أمام مكتب وزير الدّولة ومحافظ ظفار. وقد استفاد الجيش من تجربته في صحار، فنزل المجنّدون إلى الشّوارع من دون سلاح، ولم يحملوا معهم سوى العصي، وذلك في ما يبدو خوفاً من «تهوّر» أحد الجنود وإطلاق الرّصاص، ما قد يُسفر عن قتلى، وقد تمّ اعتقال عددٍ من المعتصمين، ونقلهم إلى مسقط عبر مطار سلاح الجو، وكان ممّن نُقل إلى مسقط ومن ثم إلى سجن سمائل: «بو عبد الحكيم عامر حاردان، وناصر سكرون وأحمد بخيت تبوك وعلي المهري وسعيد المهري وبخيت المهري وعامر العامري وفهيم المعشني وسالم المعشني».

وفي اليوم نفسه احتشد آلاف المواطنين حول الجيش في مقرّ الاعتصام، وأصرّ عددٌ من الشّباب على إعادة الاعتصام، فتمّ اعتقال مئات الشّباب، وإيداعهم في سجن آرزات بصلالة. وقُدّر العدد في البداية بما يُقارب الألف، ثم أطلق سراح كلّ منْ وقّع تعهّداً بعدم المشاركة في التجمّعات والاعتصامات، بينما رفض عددٌ يُقدّر بحوالى ٣٥٠ التوقيع على أيّ تعهّد. وقد شهد سجن أرزات اضطرابات واحتجاجات من قبل السجناء، وكادت أن تتحوّل المنطقة المحيطة بالسجن إلى ساحة اعتصام جديدة من قبل المواطنين. وخلال تلك الفترة، تعرّض الجيش إلى رشْقٍ بالحجارة من قبل المراهقين والأطفال ليلاً، وسُجّل عددٌ من الإصابات في صفوف أفراد الجيش والشّباب الصّغار.

وظلّ الجيشُ معكسراً في ساحة الاعتصام ١٧ يوماً، وفي ٢٠ أيار/ مايو قطع الجيش الطريق المؤدي إلى سجن أرزات بعد عِلم الجهات الأمنيّة بأن آلافاً من الشّباب قرّروا اقتحام سجن أرزات، وفكّ أسر ٣٥٠ سجيناً ممن رفضوا توقيع التعهّدات، على الرغم من الوساطات التي تمّت بين الجهات

الأمنيّة والشّباب، التي تولّتها قوّاتُ الفرق الوطنيّة، حيث إنّ الأخيرة محطّ ثقة من الطرفين ـ الحكومة والشباب ـ والتي أعلن فيها أنه سيتمّ الإفراج عن جميع المعتقلين في سجن أرزات. وفي ٢٢ أيار/مايو كان جميع معتقلي سجن أرزات قد أطلق سراحهم من دون توجيه أيّة تهم لهم. وفي ٥حزيران/يونيو تمّ إطلاق سراح فهيم المعشني بسبب ظروفه الصّحيّة، وفي ٤تموز/يوليو تمّ الإفراج عن بقية المعتقلين من اعتصام صلالة، وهدأت الاعتصامات، بالرغم من أنّ روح الاحتجاجات كانت لا تزال مشتعلة في نفوس الشباب، وذلك يعود إلى عددٍ من التّدابير التي قام بها السلطان قابوس لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وكذلك القيام بالإصلاحات الدّستوريّة.

ج ـ تدابير وإصلاحات بتوجيهات من السلطان قابوس

وجّه السلطان قابوس أوامره وتوجيهاته للحكومة بنقل جميع رسائل الشّباب ـ كما هي ـ له شخصيّاً، وعندما حدثت أحداث صحار، وسقط قتيل فيها، أمرَ وزير ديوانه بالتوجّه فوراً حيث يجتمعُ الشّباب، ونقل مطالبهم بشفافيّة للسلطان. وقد نقل الوزير السابق تلك المطالب، وتسرّبت ورقة غير مؤكدة رسميّاً؛ كُتبت بخط اليد، وعليها توقيع وزير الديوان السابق السيد علي بن حمود حملت ٤٠ مطلباً من الشّباب إلى السلطان قابوس، واجتمع الأخيرُ بأعضاء مجلس الشورى المنتخب، واستمع منهم إلى شرحٍ وافٍ عمّا يحدث، ووعدهم بأنه سيُنصف الشّعب، وسيقف إلى صفّ الشّباب، ولن يتراجع أبداً عن ذلك. ثم توالت القرارات:

● أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وأعفي الوزراء الذين طالب الشباب بإقالتهم من مهامهم، ومن بينهم أهم وزيرين في الحكومة، وزير ديوان البلاط السلطاني، ورئيس مجلس الخدمة المدنيّة، وكذلك معالي الفريق أول رئيس المكتب السلطاني.

● وجّه السّلطان الأوامر بأن تُشكّل الحكومة من وزراء مختارين من قبل الشّعب، أي من أعضاء مجلس الشورى.

● أقيل المفتش العام للشرطة والجمارك، وحصل الادّعاء العام على استقلاليته التامة.

● تمّ العفو الشّامل عن جميع المعتقلين من الشباب إثر الأحداث الاحتجاجيّة الأخيرة.

● أمر السلطان بتعديل النّظام الأساسي للدولة - الدّستور - بحيث يُعطى مجلس عُمان سلطات تشريعيّة ورقابيّة.

● أمر السّلطان باستقلاليّة هيئة الرّقابة الماليّة والإداريّة، ومنها سلطات تساعدها على تنفيذ مهامها الرّقابيّة.

● طالب الشّباب بـ٢٧ ألف وظيفة، فوجّه السلطان الأوامر لتشغيل ٥٠ ألف مواطن ومواطنة، ومن ثمّ وصل العدد في القطاعين العام (المدني والعسكري) والخاص إلى سبعين ألفاً، بل أصدر توجيهاته بأن تتوجّه حافلات الجيش إلى أماكن الاعتصام، وتقوم بنقل كلّ منْ يرغب في الانتساب للقوّات المُسلّحة، ويتمّ تدريبهم، وضمّهم للجيش، وبذلك استوعبت الأجهزة الأمنيّة ما يقارب نحو ٣٠ ألف شاب.

● أمر السّلطان بزيادة الاستيعاب، بل ومضاعفته، في مؤسّسات التّعليم العالي، ووجّه لدراسة إنشاء جامعة حكوميّة جديدة.

● أمر السّلطان بعلاوة غلاء معيشة لكلّ موظّفي الدّولة، ورفع الحدّ الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص.

● أمر السّلطان بمضاعفة رواتب أسر الضّمان الاجتماعي بنسبة ١٠٠في المئة، وكذلك زيادة رواتب التقاعد بنسب تبدأ من ٥٠ في المئة.

● أصدر أوامره بدعم أسر الضمان الاجتماعي بمنحٍ إسكانيّة لا تُستَردّ، وقروض مُيسّرة لذوي الدّخل المحدود.

● إقامة استثمارات حكوميّة في مجال الثروة السّمكيّة بمئة مليون ريال عماني.

● أكد السّلطان في خطابه أمام مجلس عمان على التزامه والحكومة بعدم مُصادرة حرّية الفكر.

● أكد السّلطان أيضاً على ضرورة مراجعة العمليّة التّعليميّة بالسّلطنة، وإقامة الإصلاحات اللازمة.

● أصدر أوامره وتوجيهاته بإعادة تقسيم مناطق السّلطنة إلى محافظات،

والعمل على وضع القوانين التي تحدّ من الإدارة المركزيّة.

- أصدر أوامره وتوجيهاته بإنشاء المجالس البلديّة.

- أصدر أوامره وتوجيهاته بإنشاء لجنة شبابيّة عليا تنقلُ مقترحاتها مباشرةً إليه، وتتبع إدارياً مجلس الدّولة، وألا يزيد عمر منتسبي اللّجنة عن ٤٠ عاماً.

وبفعل هذه الحزمة من الإصلاحات، سيطر الهدوء على النّاس، وازدادت شعبيّة السّلطان. ومن أبرز ما حملته تلك الإصلاحات هو منحُ مجلس عُمان الحقّ الرّقابي والتّشريعي، كما إنّ باب الترشّح لمجلس الشورى أُعيد فتحه، فحملت الانتخابات إلى المجلس ثلاثة من أبرز المعتصمين، وهم: «د. طالب المعمري، سالم المعشني، سالم العوفي».

د ـ أبرز أحداث ٢٠١٢م

شهدت بداية عام ٢٠١٢ هدوءاً نسبيّاً في سلطنة عمان، وكان الكثيرون يعتقدون بأنّ أحداث ٢٠١١ ولّت بلا رجعة، وأن السّلطنة عادت إلى العام ١٩٧٠م، حيث امتازت بالسّكينة والهدوء. ولكن ما لبثت أن اندلع عدد من الإضرابات العمّاليّة، وكان أكثرها تأثيراً احتجاجات عمّال حقل فهود النفطي، وما صحبه من تداعيات. وعلى الرغم من التّكتّم الإعلامي والأمني على الإضراب المفتوح، فقد تمّ في ٣١/ ٥/ ٢٠١٢م، اعتقال حبيبة الهنائي ويعقوب الخروصي وإسماعيل المقبالي إثر محاولتهم تغطية ما يحدث في حقل فهود. وقد أدّى هذا الاعتقال إلى توليد حراكٍ في الأوساط الثّقافيّة، والمطالبة بالإفراج عنهم. وتمّ الإفراج عن الهنائي والخروصي في ٤/ ٦/ ٢٠١٢م، بضمان محلّ إقاماتهم، فيما مُدد حبس المقبالي. وأعقب ذلك سلسلة من الاعتقالات بتهم الكتابات التّحريضيّة، وفي هذا السّياق اعتقل إسماعيل الأغيري في ٤/ ٦/ ٢٠١١م، وخلفان البدراوي في ٦/ ٦/ ٢٠١١م.

٤ ـ المجتمع العماني و«قضية الإعابة»

طوال فترة الاحتجاجات التي شهدتها سلطنة عمان، كانت شخصية السّلطان محطّ اهتمام واحترام جُلّ العُمانيين، ولم يكن أحد يجرؤ على القدح في ذات السلطان، إلى أن ظهرت قضية «الإعابة»، حيث وُجّهت إلى مجموعةٍ

من الشّباب تهمة «إهانة الذّات السّلطانيّة»،وتمّ نشر خبر المحاكمات، وانتشرت الشّائعات حول القضية، وبدأت تسري الأحاديث والأقوال التي تقدح في شخص السّلطان، وبحدّةٍ تفوقُ ما كتبه الشّباب المعتقلون أنفسهم. وقد نقلت الخبرَ جريدةُ **العمانية** على هذا النّحو: «أصدرت محكمة مسقط الابتدائيّة أمس أحكامها في قضايا الكتابات المُسيئة والتحريضيّة بحقّ ستة متّهمين أدينوا بجرائم الإعابة ومخالفة قانون تقنيّة المعلومات».

«وقد قضت المحكمة بالسّجن لمدّة سنة، مع دفع غرامة مالية قدرها ألف ريال عماني، بحقّ كلّ من المتّهمين: محمد بن خاطر بن راشد البادي من مواليد ولاية صحار عام ١٩٩١م، طالب بكلّية الحقوق في جامعة السلطان قابوس، ومحمد بن زايد بن مرهون الحبسي من مواليد مسقط عام ١٩٨٦ م، ويعمل في جامعة السلطان قابوس، وعبد الله بن سالم بن حمد السيابي من مواليد ولاية بهلا لعام ١٩٨٨م، ويعمل في وزارة القوى العاملة، وطالب بن علي بن هلال العبري من مواليد ولاية الحمراء عام ١٩٨٥م، ويعمل بجامعة السلطان قابوس، وعبد الله بن محمد بن ناصر العريمي من مواليد ولاية صور عام ١٩٨٠م، ومنى بنت سهيل بن سعيد حاردان من مواليد ولاية ضلكوت عام ١٩٨٨م، طالبة بكلية الهندسة بجامعة ظفار»[(٢١٣)].

٥ ـ قضية التجمهر

تلت «قضية الإعابة» قضيّة التّجمهر، ففي ١١ حزيران/يونيو٢٠١٢، خرج مجموعة من المتضامنين مع معتقلي الإعابة في ذات السلطان، للمطالبة بالإفراج عنهم، أو السّماح لهم بالتواصل مع أهاليهم، ومقابلة المحامين، ومعرفة مكان اعتقالهم. قامت السّلطات الأمنيّة باعتقال ٢٦ فرداً، وتمّ إطلاق سراح ١٥ فرداً، والإبقاء على ١١ منهم. ولاحقاً، صدر بحق الـ (١١) حُكماً من المحكمة الابتدائيّة، أصدره القاضي يوسف الفليتي، الذي تولّى الحكم على المتهمين بعد أن تنحّى القاضي الأول، وتنحية القاضي الثاني، وذلك من دون إطلاع القاضي يوسف الفليتي على جميع إجراءات المحاكمات التي

(٢١٣) «السجن لـ ١٢ متهماً بأحداث شغب وتعطيل المرور وجرائم الإعابة،» وكالة الأنباء العمانية (٢٠١٢).

حدثت قبل تولّيه، كما اتضح لاحقاً من خلال محكمة الاستئناف، وحتى من دون الاستماع لشهادات الشهود، واكتفى بما قدّمه الادّعاء العام من بيانات. وحكم يوم ٨/٨/ ٢٠١٢ بالحبس لمدة سنة بتهمة التجمهر بغرض الإخلال بنظام الأمن العام، والشغب وعرقلة حركة السير، قبل أن يُخفّف إلى ٦ أشهر عبر الاستئناف، بعد أن تمّ إلغاء تهمة عرقلة السير.

في آخر جلسة استئناف يوم ٢١/١١/ ٢٠١٢، وقبل جلسة النّطق بالحكم، سُئل الادّعاء العام: لماذا عرضت التّعهّد على الـ ١٥ معتقلاً، وأفرجت عنهم، ولم تعرضه على الـ ١١ الآخرين؟ فأجاب: «لأنّنا كنّا نعرف أنّنا حتى لو عرضنا عليهم لن يوقّعوا»[٢١٤].

وقد نُشرت أسماؤهم في الصّحف ووسائل الإعلام، وصورهم مع بعض المعلومات الشّخصيّة عنهم، **وجاء نصّ الخبر في جريدة عمان نقلاً عن وكالة الأنباء العمانيّة** على النّحو التّالي: «أصدرت محكمة مسقط الابتدائيّة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢م، أحكامها في قضيّة التّجمهر بحقّ (١١) متّهماً أُدينوا بجرائم التّجمّهر بقصد إحداث شغب وتعطيل حركة المرور... تالياً تفاصيل الأحكام... كما أصدرت محكمة مسقط الابتدائية بتاريخ ٨ آب/أغسطس لعام٢٠١٢، حكمها في قضية الكتابات المسيئة والتحريضية بحق المتهم أسامة بن حمد بن خلفان آل تويه، الذي أدين بجرائم الإعابة ومخالفة قانون تقنية المعلومات.. تالياً تفاصيل الحكم.

الاسم: أسامة بن حمد بن خلفان آل تويه، من مواليد ولاية مطرح لعام١٩٩٢ طالب بالكلية التقنية العليا بالخوير، وحُكم عليه بالسجن لمدّة سنة، مع دفع غرامة ماليّة قدرها ألف ريال عماني، بتهمتي الإعابة ومخالفة قانون تقنية المعلومات[٢١٥].

٦ ـ تداعيات قضية التجمهر والإعابة

كان من أولى تداعيات قضية الإعابة هو البيان الذي أصدرته جمعيّة الكتّاب والأدباء العمانيين الذي جاء فيه: «تلقت الجمعيّة ببالغ الأسف نبأ

(٢١٤) المرصد العماني لحقوق الإنسان، <http://www.facebook.com/MHROMN?ref=stream> (تاريخ الاسترداد ٧ آذار/ مارس ٢٠١٣).

(٢١٥) «السجن لـ ١٢ متهماً بأحداث شغب وتعطيل المرور وجرائم الإعابة».

الحكم القضائي بإدانة عددٍ من أعضائها بتهمتي التجمهر بقصد إحداث شغب وتعطيل حركة المرور، وهم: الكاتب والباحث سعيد بن سلطان الهاشمي الحائز على جائزة الإنجاز الثّقافي البارز في عُمان عام٢٠٠٩؛ والكاتب والنّاقد ناصر صالح، الفائز بجائزة سعاد الصباح العربيّة في النقد، والكاتبة والمحامية بسمة مبارك سعيد، والكاتبة والإعلامية باسمة الراجحي وغيرهم.. وإذا كانت الجمعيّة لا تودّ التّعليق على أحكام القضاء ما دامت درجات التّقاضي ما زالت قائمة، إلّا أنه لا يسعها أن تقف موقف الصامت من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها وترتكبها الجهات الضبطيّة العُمانيّة بحقّ كتّاب يمثّلون طليعة شباب عُمان ونخبتها الواعية، وعُدّة مستقبلها الزاهر (...) هذه الانتهاكات التي تتعارض بشكلٍ صارخ مع القوانين العُمانيّة المعمول بها في الدّولة، وفي مقدّمتها النّظام الأساسي للدّولة، الذي يُعدّ بمثابة دستور للبلاد، ناهيك عن تعارضها مع القوانين الدّوليّة التي وقّعت عليها السّلطنة بموجب اتفاقيات ومعاهدات دوليّة».

ثم سرد البيان هذه الانتهاكات، بما فيه تغيير القضاة بشكل مستمر، والاحتجاز التعسفي لأشهر من دون معرفة التهمة.

وقد لاقت قضية التجمهر تعاطفاً شعبيّاً في الأوساط العُمانيّة، في حين انقسم المجتمعُ حول قضية الإعابة بين منْ يعتقد أن الأحكام كانت قاسية، وبين منْ يذهب إلى أنّهم «يستحقّون ذلك»، بل ذهب البعضُ إلى المطالبة بأحكام أشدّ قسوة.

ـ وتوالت الكتاباتُ المُندّدة بالحكم عبر الشّبكة الإلكترونيّة، بخصوص قضيّة التجمهر، كما قام عددٌ من جمعيّات حقوق الإنسان بإدانة تعامل حكومة سلطنة عُمان مع حرّية التّعبير. ومثال ذلك، التّصريح الذي صدّرته هيمن هيومن رايتس ووتش ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وجاء فيه: «إنّ الحكومة العُمانيّة عليها إسقاط القضايا المرفوعة ضدّ تسعة من نشطاء الإنترنت، ومتظاهر واحد، أدينوا جنائياً، لا لشيء إلا لممارسة حقّهم في حرّية التّعبير، والقضايا منظورة الآن أمام محكمة الاستئناف العُمانيّة.

قال نديم حوري، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «قبل أكثر من عام أعلن السلطان عن سلسلة من الإصلاحات التي

تستهدف تشجيع الديمقراطية وإنهاء الفساد في السلطنة. وها هي حكومته الآن تعاقب الناس على مطالبته بالوفاء بالوعود»[٢١٦].

- ومن تداعيات هذه القضية أيضاً دخول المُدانيين فيها والإضراب المفتوح احتجاجاً على تأخّر نظر المحكمة العليا، وقد أصدر المركز الدّولي لدعم الحقوق والحرّيات بياناً جاء فيه: «يُعرب المركز الدّولي لدعم الحقوق والحريات عن استيائه البالغ وعن قلقه بسبب ارتفاع عدد النّشطاء المُضربين عن الطعام داخل سجن سمائل بسلطنة عمان إلى ٢٣، ودخول النشطاء سعيد الهاشمي وعبد الله العريمي وبدر الجابري مرحلة حرجة، بينما تتدهور الحالة الصّحيّة لباقي النشطاء العمانيين تباعاً».

وقد «قامت المحكمة العليا اليوم ٤ آذار/ مارس٢٠١٣، بالنقض والإحالة في بعض الطعون المُقدَّمة لها من معتقلي قضية الرّأي «التجمهر»، حيث قضت بإلغاء أحكام التجمهر التي تدين المتهمين وتأمر بإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف مُجدّداً للنّظر في القضية، مع تغيير للجنة الاستئناف عن اللّجنة السّابقة التي كان يرأسها محمد الأخزمي وبعضوية كلٍّ من: المختار الحارثي وبدر الراشدي.

ويترتّب على هذا النقض الإفراج عن المعتقلين الذين تمّت الموافقة على الطعون المُقدّمة منهم. وقد قبلت المحكمة طعون كل من: باسمة الراجحي، بدر الجابري، بسمة الكيومي، سعيد الهاشمي، عبد الله الغيلاني، محمود الجامودي، مختار الهنائي ناصر الغيلاني. ورفضت طعون كلّ من: خالد النوفلي، محمد الفزاري، محمود الرواحي، لغير ذي صفة.» وعليه، فقد باشر كلٌّ من المحاميين خليفة الهنائي وقيس القاسمي مباشرة إجراءات الاستئناف اللازمة لهذا الأمر، وإخراج موكّليهما الذين تمت الموافقة على طلباتهم»[٢١٧].

- ومن تداعيات هذه القضية، رفْضُ أهالي المتهمة في قضية الإعابة، منى سهيل حاردان، تنفيذ الحكم القضائي، ورفضت قبيلتها تسليمها لرجال الأمن الذين حاولوا تنفيذ الحكم القضائي يوم الأربعاء ٦/ ٣/ ٢٠١٣ م، وحتّى

---

(٢١٦) «على سلطنة عمان إسقاط القضايا المرفوعة ضد نشطاء الإنترنت، معاقبة «إعابة الذات السلطانية» جزء من حملة قمع أوسع».

(٢١٧) المرصد العماني لحقوق الإنسان، <http://www.facebook.com/MHROMN?ref= stream>..

تاريخ كتابة هذه السطور (١١/٣/٢٠١٣) لم يتم تسليمها، كما لم تقم قوات الأمن بمداهمة المنزل خوفاً من حدوث مواجهات بين رجال الأمن وقبيلة حاردان.

وفي آخر التطوّرات في القضية، أعلن السّلطان قابوس في ٢٢ آذار/مارس العفو والإفراج عن كلّ المتهمين في قضية الإعابة، وتمّ تحليل هذا الموقف من قبل بعض المراقبين على أنه مبادرة لتهدئة الأوضاع، في ظلّ سخونة الأجواء السّياسيّة العامة. وعلى الرّغم من التغطية الإعلامية المتدنية نسبيّاً لأحداث عمان، في حال مقارنتها بجيرانها في البحرين والكويت والإمارات؛ إلّا أنّ عام ٢٠١٣ ينبئ بتواصل الاحتقان السّياسي وتطوّراته في عمان، كما هو الحال في جاراتها من دول مجلس التعاون.

سابعاً: التطوّرات السّياسيّة في دولة قطر

تُعتبر قطر اليوم لاعباً مؤثّراً برز بريقُه مؤخّراً على السّاحة الإقليميّة والدّوليّة، وبخاصة في أحداث الانتفاضات العربيّة، التي تُعدّ الدّوحة طرفاً جدّيّاً فيها. إلا أن هذا الجزء من البحث سيُركّز على التطوّرات السّياسيّة المحلّيّة في قطر، التي خرج منها بعضُ الأصوات المُطالبة بإصلاحات سياسيّة، تجعل المواطن القطري مُشاركاً وصانعاً للقرار في بلده.

يرى البعض أن الرّفاهية التي يعيشها المواطن القطري، في ظلّ نظام الحكم الحالي، عائقاً يحول دون تشكيل حراكٍ شعبي على مختلف المجالات، وقد كانت الزّيادة التي شملت رواتب المواطنين في أيلول/سبتمبر٢٠١١، تُعزز هذه الرّفاهيّة، حيث إن رواتب الموظّفين المدنيين العاملين في القطاع العام تمّت زيادتها بنسبة ٦٠في المئة، والعسكريين بنسبة ١٢٠ في المئة[٢١٨].

ولكن ما جاء بعد قرار رفع معاشات المواطنين قد يعتبر أكبر تطوّر سياسي رسمي على المستوى المحلي[٢١٩]، وهو إعلان أمير قطر في تشرين

(٢١٨) «زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين القطريين،» وكالة الأنباء القطرية.

(٢١٩) «أمير قطر يعلن إجراء انتخابات مجلس الشوري عام ٢٠١٣،» البي بي سي العربية، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111101_qatar_elections_.shtml>..

الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ أثناء افتتاح الدّورة الأربعين المنعقدة لمجلس الشورى المعيّن - إجراء انتخابات لمجلس الشورى في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ إلا أنه حتى كتابة هذا البحث، لم تبدأ الدّولة القيامَ بأيّ إجراء «علني» يدعم ذلك الوعد[٢٢٠]، وذلك بالرغم من أن الصّحافة القطريّة غطّت، ولأيام متواصلة، خبرَ موافقة مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بتحديد الدّوائر الانتخابيّة لمجلس الشورى في منتصف عام ٢٠١٢، ولكن حتى الآن لم يطّلع أي شخص على القانون المذكور. وتكثر التّكهّنات حول ماهية هذه الانتخابات، وما إذا كانت ستُفتح للاقتراع العام، أم أنها ستقتصر فقط على جزءٍ مُعيّن من المواطنين، على غرار الحال في الإمارات. ولم يتم رصد أية ردود فعل محلّيّة قوية تُذكر حول هذا الإعلان، الذي يبدو أنه أحدث ضجّة خارج قطر أكثر من داخلها. هذا ويُذكر أن قطر قد نظّمت أربعة انتخابات للمجلس البلدي منذ عام ١٩٩٩، وآخرها كان عام ٢٠١١.

١ - بوادر المجتمع المدني

تواجه محاولات إنشاء مجتمع مدني فاعل في قطر صعوبات بالغة، في ظلّ قانون الجمعيّات الحالي، الذي يُعيق محاولات إنشاء جمعيّات سياسيّة ومهنيّة ونقابية.

وبالإمكان الإشارة في هذا الصدد إلى محاولة عدد من المعلّمين تأسيس «جمعية المعلّمين القطريّة»، وجاءهم الرّدّ بالرفض من قبل إدارة الشؤون الاجتماعيّة، لأن «مهنة التّعليم غير منظمة بقانون»[٢٢١] ويُعتبر الرّدّ، بحدّ ذاته، تطوّراً، لأن العديد من المُتقدّمين لتأسيس مثل هذه الجمعيات؛ لا يأتيهم أيّ رد، ووفقاً للقانون، فالإدارة ليست مُلزمة بالرّد.

وان كانت تلك المعوّقات الماديّة والإدارية والقانونيّة التي يواجهها منْ يحاول تأسيس أيّ نوع من الجمعيّات؛ قد حالت دون تأسيس مؤسسات مجتمع مدني، إلا أنها لم تتمكن من تغييب الوعي السياسي في المجتمع.

---

(٢٢٠) «استصدار مشروع قانون بنظام انتخاب أعضاء الشورى: الموافقة على مشروع قرار أميري بإنشاء لجنة تحديد العنوان الدائم للناخب،» محامو قطر، <http://www.mohamoon-qa.com/Default.aspx?action=DisplayNews&ID=9242>.

(٢٢١) <http://p.twimg.com/AsdfXKPCQAESnDn.jpg:large>.

وقد يجد منْ يبحث عن هذا الوعي في التّجمّعات الأهليّة ومواقع التّواصل الاجتماعي، مؤشراتٍ لهذا الحراك غير المُنظّم.

٢ ـ على شبكة الإنترنت

أسفرت مواقع التواصل الاجتماعي عن «حملات» عدّة، وُضعت فيها مؤسساتٌ حكوميّة وغير حكوميّة تحت الضغط[٢٢٢] وهذا ما حدث مع حملة مقاطعة شركة الاتصالات «كيوتل»، التي انتهت باجتماع مع ممثلين من الشّباب المُنظِّمين للحملة والأخذ بآرائهم، وحملة مقاطعة مطاعم في مشروع اللؤلؤة، حتّى توقّفت تلك عن بيع الخمور ولحم الخنزير في مطاعمها[٢٢٣]. وتستمرّ حملة مقاطعة الخطوط الجويّة القطريّة بقيادة الكاتبة مريم آل سعد، التي تُطالب «بتغيير إستراتيجية» القطرية «ورفع الخمور منها وإعادتها إلى حظيرتها الإسلاميّة»[٢٢٤].

وكان أحد أبرز «نجاحات» هذا الحراك المحافظ منع الكاتبة السّعودية بدرية البشر من إلقاء محاضرة كانت متوقّعة لها في أيار/ مايو ٢٠١٢ في جامعة قطر بدعوةٍ من كلية الآداب والعلوم، قسم اللّغة الإنكليزية. حيث علت الأصوات من داخل الجامعة وخارجها، للمطالبة بإلغاء المحاضرة بسبب ما جاء في أحد نصوص الكاتبة ـ تبعاً لما جاء على لسان أحد الشخصيات ـ الذي اعتبره البعض تطاولاً على «الذّات الإلهيّة»[٢٢٥].

كما ظهرت بعض الأنشطة الشّبابيّة في قطر ذات الاهتمام بالشّؤون السّياسيّة، على الرغم من عدم تطرّق الكثير منها بشكلٍ مباشر إلى الوضع السّياسي المحلّي، حيث كانت تتحدّث، في الأغلب، بشكل هامشي على

---

(٢٢٢) محمد لشيب، «حملة إلكترونية تنتقد ضعف خدمات إنترنت الجوال،» **العرب**، ٢٧/ ٦/ ٢٠١١، < http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1289&artid = 139483 > ، و«انتقاد واسع لشركة «كيوتل» لدى مغردي «تويتر»،» **العرب**، ٢١/ ٥/ ٢٠١٢، < http://www.alarab.qa/details. php?issueId = 1620&artid = 190057 > .

(٢٢٣) «قطر توقف بيع الكحول حتى إشعار اخر، وطيرانها يواصل البيع على طائراته،» عاجل، < http://www.burnews.com/news-action-show-id-32521.htm > .

(٢٢٤) «حرب بدائل الطيران تشتعل،» **العرب**، ١/ ٩/ ٢٠١٢، < http://www.alarab.qa/ details.php?issueId = 1920&artid = 167158 > .

(٢٢٥) «شباب جامعة قطر يقودون حملة ضد بدرية البشر لتطاولها على الذات الإلهية،» المحتسب، ٢/ ٦/ ٢٠١١، < http://www.almohtasb.com/main/articles.aspx?article_no = 9890 > > .

الدّاخل. ومن أمثلة ذلك هذه التحرّكات، مجموعة «شباب قطر ضدّ التطبيع»، التي تحاول أن تُوقف عملية التّطبيع المتزايد في قطر مع العدو الصهيوني، والضّغط على المؤسّسات الحكوميّة لمُقاطعته، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات على العدو[٢٢٦]. ونظّمت هذه المجموعة ـ ولسنتين على التوالي ـ وبالتعاون مع الأندية الطّلابيّة «أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي» في العاصمة القطرية الدوحة في آذار/ مارس ٢٠١٢ و٢٠١٣، وهي فعّالية تُعقد بالتّزامن في عدد من المدن حول العالم[٢٢٧]. ومن الجدير بالذّكر، أنّ هذه المجموعة استُلهمت من تجربةٍ سابقة لمثقفين قطريين حاولوا إنشاء «الجمعية القطرية لمساندة الحقوق الفلسطينية»[٢٢٨] وكبقية الجمعيّات، ووجهت بالرّفض من قبل إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة شؤون الخدمة والإسكان.

وفي ظلّ هذا النّشاط القائم على مواقع التواصل الاجتماعي، لم يكن مستغرباً لدى الكثير استمرار الدّولة في حجب عددٍ من المواقع الإلكترونيّة، والمطالبة بتوفيرٍ معلومات عن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الحكومة القطريّة، كما فعلوا مع موقع تويتر.

٣ ـ على أرض الواقع

ينصّ الدّستور القطري على حقّ التّجمع، إلا أنّ القانون الرقم (١٨) الصادر سنة ٢٠٠٤ يتطلبُ ممّن يرغب في تنظيم مسيرة أو اجتماعٍ «يُشارك أو يُتوقّع أن يُشارك فيه أكثر من عشرين شخصاً لمناقشة موضوع عام، ويعقد في مكان خاص أو عام»؛ أن يحصل على ترخيصٍ من مدير عام الأمن بوزارة الدّاخلية»، وأن يكون الطّلب مُقدّماً قبل الموعد المُحدّد، وإذا لم يُستلم ردّ قبل الموعد بثلاثة أيام، يُعتبر ذلك بمثابة رفض[٢٢٩].

ولكن، وبالرغم من هذه القيود، تُقام تجمّعات أهلية تهتم بالشّؤون السّياسيّة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدرَ مجموعة من المواطنين المهتمين

---

(٢٢٦) «شباب قطر ضد التطبيع،» <http://qayon.blogspot.com/p/about-us.html>.

(٢٢٧) أسبوع مقاومة الأبارتهايد الإسرائيلي، <http://doha.apartheidweek.org>.

(٢٢٨) <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/wthyq_tsys_ljmyhq-societyforp-legalrights.pdf>.

(٢٢٩) حسن السيد، **وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري** (عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨).

بالشأن العام كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً**، الذي يُوثّق في فصوله الـ ١١ أوراقاً ومواضيع طُرحت وتمّ مناقشتها في مجلس الدكتور علي خليفة الكواري ـ منسق ومُحرّر الكتاب- على مدى عام، من ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١ إلى ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢، في ما يُعرف بـ «لقاء الاثنين». وعرّف الدكتور الكواري في مقدمة الكتاب القائمين على هذا الكتاب بأنه يمكن تسميتهم بـ «قطريون من أجل الإصلاح». وهناك مجالس أخرى تُنظّم في الدوحة، مثل مجلس آل إبراهيم، ومقعد الدرويش (نسائي)، ومجلس شبابي آخر على شكل مؤتمر للتّعرف على المبادرات الشّبابيّة سنوياً(٢٣٠).

أمّا بخصوص التّجمّع الذي يأتي على شكل المسيرات، والوقفات المهتمة بالشؤون الدّاخليّة؛ فقليلة. وآخرها صدر من قبل أهل الأسير القطري المعتقل في السجون الأمريكية، علي صالح كحلة المري. وكان من المُتوقّع أن تكون الوقفة المُرخّصة أمام السّفارة الأمريكيّة في شهر آذار/ مارس ٢٠١٣، تضامناً مع الأسير، الذي يعيش وضعاً غير إنساني في معتقله في الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ إلا أنه ـ وقبل الموعد بأسبوع ـ تفاجأ كلّ منْ كان ينوي المشاركة في الوقفة الاحتجاجيّة، بظهور أهل المعتقل في مؤتمر صحافي مطالبين المُتعاطفين مع القضية بعدم التّوجه إلى السّفارة، واعتُبر الإلغاء قد تمّ بناءً على طلبٍ من المعتقل نفسه. وكان المُبرّر وراء ذلك، هو تحسّن ظروف معاملته في الفترة الأخيرة، وتمّ السّماح له بالحصول على العلاج الطبي الذي يحتاجه(٢٣١).

٤ ـ حرّية التّعبير

وإذا كانت حرّية التّجمع والعمل الجماعي يعتبران مقومين مهمين لإنجاح التّجربة الانتخابيّة التي تنوي أن تخوضها دولة قطر في النصف الثاني من عام ٢٠١٣م، فإنّ حرّية التّعبير وحرّية الصّحافة والنشر لا تقلّان أهمية عن تلك الحقوق. لذلك، نستعرض في القسم التالي التّطوّر الحاصل في قطر في

---

(٢٣٠) روضة الدوسري، «ثقافة المشاركة المدنية عند الشباب القطري: المجلس نموذجاً،» (رسالة ماجستير ٢٠١١).

(٢٣١) سميح كايد، «إلغاء الوقفة التضامنية مع علي بن كحلة المري،» **الراية**، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.raya.com/news/pages/ffa1a310-808c-4390-909c-a91b27944460>.

مجال حرّية التعبير وحرية الصّحافة، هذا البلد الذي يملك قناة «منبر منْ لا منبر له».

في تشرين الأول/ نوفمبر٢٠١٢، حكمت محكمة أمن الدولة القطرية على الشاعر القطري محمد بن راشد العجمي المعروف بـ «ابن الذيب» بالسّجن المؤبد[٢٣٢] بعد أن تمّ اعتقاله في العام ٢٠١١ بتهمة «التطاول على رموز الدّولة، والتحريض على الإطاحة بنظام الحكم». ومثل هذه الاتهامات والاعتقالات ليست الأولى من نوعها؛ ففي عام ٢٠١٠ تمّ اعتقال الحقوقي سلطان الخليفي، سالم الكواري، وعبد الله الخوار، الذين تمّ الإفراج عنهم لاحقاً، من دون محاكمة[٢٣٣]. وما زال يقبع في السجن فواز العطية، المتحدّث السّابق باسم وزارة الخارجيّة القطرية، والذي لا توجد أيّة معلومات عن حبسه[٢٣٤].

كما ظهرت إشاعة، وبخاصةٍ في أوساط وسائل الإعلام الغربية، بأن سبب سجن «ابن الذيب» هو نشره لقصيدة **الياسمين**، التي وجّه فيها انتقادات شديدة للحكومات في مختلف أنحاء الخليج، قائلاً: «كلنا تونس بوجه النخبة القمعيّة». كما تضمّنت القصيدة إشادة بالثّورة التّونسيّة، وانتفاضات الشعوب في كثير من الدّول، في ما بات يُعرف بـ «الربيع العربي». إلّا أن الكثير من المراقبين المحلّيين يعتبرون أنّ السّبب الحقيقي وراء السجن، هو الهجاء والإساءة الشّخصيّة إلى أمير البلاد في قصائده، وليس تلميحاته إلى الانتفاضات العربيّة.

وقال محامي «ابن الذيب»، وزير العدل السابق السيد نجيب النعيمي في تصريح له بعد الحكم: «المؤبد لابن الذيب إخفاق للعدالة، وسنطعن في الحكم»[٢٣٥].

---

(٢٣٢) «نشطاء: المؤبد للشاعر القطري الذيب بسبب قصيدة،» سي أن أن بالعربية، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، <http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/29/zeib.qatar/index.html>.

(٢٣٣) «قطر: إعتقال السيد سلطان الخليفي وثلاثة مواطنين قطريين آخرين،» الكرامة، ٣ آذار/ مـارس ٢٠١١، <http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4075:n-&catid=128:ak-com-qat&Itemid=115>.

(٢٣٤) «قطر: الإفراج عن نايف العطية واستمرار اعتقال فواز العطية،» <http://www.anhri.net/?p=5970>.

(٢٣٥) «محكمة قطرية تحكم الشاعر محمد بن الذيب بالمؤبد،» **الوسط**، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3737/news/read/719593/1.html>.

هذا وقد انتقد العديد من المنظّمات الحقوقيّة الحكم الصّادر على «ابن الذيب»، وكانت منظمة هيومن رايتس ووانش، قد أثارت قضية «ابن الذيب» في أكثر من مناسبة، وذلك عبر رسالة رسميّة بعثت بها إلى المدّعي العام القطري، طالبته فيها بـ «احترام حرّية التّعبير وعدم ملاحقة الناس بسبب آرائهم»، غير أنّ المنظمة لم تتلقَّ رداً رسمياً على رسالتها، ما دفعها إلى إصدار بيان رسمي حول القضية. ومؤخراً تم الاستئناف في قضية «ابن الذيب»، وتمّ تقليل الحكم من المؤبّد إلى ١٥ سنة[٢٣٦].

أمّا من ناحية حرّية النّشر، فإنّ كتاباً مثل **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**؛ مُنع من التّداول، بالرّغم من تنوّع المواضيع التي تطرّق إليها الكتاب، وأهمّيتها الملموسة، وارتباطها بحياة كلّ مواطن قطري، وهو ما أثار ضجّة على مواقع التواصل الاجتماعي. وبسبب عدم وجود صحافة أو وسائل إعلام محلّية مستقلة وحرّة؛ فإنّه لم يتمّ التطرّق إلى الكتاب المذكور، وبأيّ شكلٍ من الأشكال. وبالرغم هذه الظّروف الخانقة، فإنّ الكتاب نفدت طبعته الأولى، وهو الآن في طور صدور نسخته الثّانية.

والحقيقة أنّ منع الكتب في قطر ليس الأوّل من نوعه؛ فكتاب الكاتبة القطرية نورة آل سعد «العريضة»، الذي يحتوي على سردٍ روائي يُوثّق أحداثاً تاريخيّة في قطر، مثل أحداث نيسان/ أبريل ١٩٦٣، وعريضة١٩٩١؛ يُمنع سنويّاً في معرض الكتاب. ولا تُمنع الكُتب في قطر فحسب، بل أيضاً يواجه كتّاب الأعمدة دائماً قرار منع مقالاتهم، ما يضطّرهم إلى نشر كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في صحف الدّول المُجاورة.

وبناءً على ما سبق، فإننا نستطيع أن نستنتج أنّ الدخل الاقتصادي العالي نسبياً ليس العامل الوحيد الذي يسدّ الحراك السّياسي الشّعبي، فكما هو الحال في أغلب بقية دول المجلس؛ فإنّ حرّية التّعبير في قطر تواجه قيوداً كثيرة، إضافة إلى انعدام توافر مؤسسات المجتمع المدني، وعدم توافر جمعيّات ونقابات سياسيّة ومهنيّة. وكلّ ذلك يُعيق نشوء أيّ تطوّرٍ سياسي، والوصول إلى الدّيمقراطيّة المنشودة.

---

(٢٣٦) «Qatari Poet Ibn Al-Dheeb's Life Sentence Reduced to 15 Years on Appeal,» Doha News Staff (25 February 2013), <http://dohanews.co/post/43968834980/qatari-poet-ibn-al-dheebs-life-sentence-reduced-to-15>.

لكن بوادر التحرّكات في قطر، على الرّغم من ندرتها وتفاوتها، تومئ أنّ الثّابت من «سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقلّ من عاجز»؛ قد يشهد تحوّلات غير متوقّعة، حتّى في المجتمع القطري.

ثامناً: التطوّرات السّياسيّة في دولة الكويت

طفت على السّاحة السّياسيّة الكويتيّة سنة ٢٠١١ و٢٠١٢م، عدّة قضايا شائكة، أثّرت سلباً على العلاقة بين السّلطتين التنفيذيّة والتّشريعيّة. وقد لا يمثّل هذا تطوّراً فريداً في الساحة الكويتية، التي اعتادت على التجاذب الرّسمي السّياسي الساخن، إلا أنه لا شك أن تحوّلاً نوعيّاً شكّله نزول «المعارضة» إلى الشّارع، وخاصة الشباب، بطرق وأعداد غير مسبوقة على مدى العقود الأخيرة. ومن المتوقع أن يستمر الاحتقان والتصعيد السياسي على مدى ٢٠١٣م.

في شهر آب/أغسطس عام ٢٠١١م، نشرت صحيفة **القبس** تقريراً مثيراً حوى ادعاءات بشأن تضخّم حسابات بعض النّواب بشكلٍ مُريب وغير طبيعي، في ما عُرف لاحقاً بـ فضيحة الإيداعات المليونيّة. الصحيفة بيّنت أن نائباً قد حصل على ١٧ مليون دينار كويتي، وآخر على ٨ ملايين(٢٣٧).

وعلى غرار فضيحة الإيداعات، هدّد النائبُ السّابق مسلم البراك بالكشف عن مستنداتٍ تتعلّقُ بتحويلاتٍ ماليّة تمّت خارج الأطر القانونيّة عن طريق وزارة الخارجيّة، ما حدا بالوزير الشيخ محمد صباح السالم إلى تقديم استقالته. صحيفة **الرأي الكويتيّة**، قدمت بدورها أربع روايات حول استقالة الوزير، إحداها تشير عن عدم رضاه عن التّعاطي الحكومي مع هذا الملف(٢٣٨).

الأزمات لم تقف عند هذا الحدّ، فقد واجهت الحكومة سيلاً من الاستجوابات المُقدّمة إلى رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد، وقد

(٢٣٧) «١٧ مليوناً في حساب نائب و٨ في حساب آخر: أموال لنوّاب تربك المصارف والجهات الرقابية،» **القبس**، ٢٠/٨/٢٠١١، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=728983%20&date=20082011>.

(٢٣٨) حسين الحربي وغادة عبد السلام، «محمد الصباح "يبيها"... استقالة،» **الراي**، ١٨/١٠/٢٠١١، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=304584&date=18102011>.

قضت المحكمة الدّستوريّة حينها بإسقاطها جميعاً، لما فيها من «عظيم الخطر» بحسب ما جاء في منطوق الحكم[٢٣٩]. نوّاب كتلة المقاطعة قرّروا الانسحاب من الجلسة المُخصّصة لمناقشة الاستجواب المُقدّم من النائبين أحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري لرئيس الوزراء، وبذلك أسقطوا اقتراح كتلة العمل الوطني بندب نائبين إلى البنك المركزي لمتابعة سير التحقيق في قضية الإيداعات المليونيّة[٢٤٠].

١ ـ اقتحام مجلس الأمة

مجريات الأمور أخذت منحى آخر عندما تمّ اقتحام مبنى مجلس الأمة في تاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. إلى جانب المتظاهرين شارك نوّابٌ أيضاً في عملية اقتحام قاعة عبد الله السالم الصباح[٢٤١]. الأمير الشيخ صباح الأحمد أعرب، في اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، عن استيائه ممّا حصل، وقد أصدر أوامره لوزارة الدّاخليّة والحرس الوطني باتخاذ التّدابير اللازمة التي «تحفظ الأمن»[٢٤٢].

٢ ـ استقالة الحكومة

واصل النوّاب هجومهم على الحكومة، حيث أعلن الدكتور حسن جوهر عن نيّته تقديم استجوابين لوزير الدّاخلية ووزير النّفط. وتحت وطأة هذه الضغوط، قدّمت الحكومة استقالتها إلى الأمير في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. الحكومة أشارت في كتاب الاستقالة إلى تفرّغ النواب للمساجلات والمشاحنات، وتسجيل المواقف السّياسيّة[٢٤٣] بعد أقلّ من أسبوع، أصدر الأمير أمراً أميريّاً بتعيين الشيخ جابر المبارك الحمد، رئيساً لمجلس الوزراء. والجدير بالذكر، أن الشيخ جابر لا ينتمي إلى أي من فرعي الجابر والسالم اللذين تناوبا على الحكم.

---

(٢٣٩) فرحان الفحيمان، عبد الله النسيس ووليد الهولان، «"الدستورية": فيه عظيم الخطر سيل الاستجوابات الجارف لرئيس الوزراء،» **الراي**، ٢١/ ١٠/ ٢٠١١، <http://www.alraimedia.com/ Article. aspx?id = 305183&date = 21102011>.

(٢٤٠) <http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-16/1.pdf>.

(٢٤١) <http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-17/1.pdf>.

(٢٤٢) <http://www.alraimedia.com/Resources/PdfPages/AlRAI/11827/P01.pdf>.

(٢٤٣) <http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-29/1.pdf>.

٣ ـ حلّ مجلس الأمة

وأخيراً، انتهت حياة مجلس أمّة عام ٢٠٠٩، عندما أصدر الأمير مرسوماً بحلّ المجلس. المرسوم أثار ضجّة في الأوساط القانونيّة؛ فقد أشار الخبير الدّستوري الدكتور محمد المقاطع إلى أن مرسوم الحلّ غير دستوري، لكون الحكومة هي التي اتّخذت قرار الحلّ. المقاطع رأى أنه من الأنسب أن تؤدّي الحكومة اليمين الدّستوريّة أمام الأمير، ومن ثم ترفع كتاب الاستقالة مرة أخرى. الخبير الدّستوري الدكتور محمد الفيلي أشار إلى أن المحاكم الإدارية والدّستوريّة لا تستطيع النّظر في مرسوم الحلّ، لأنه يُعتبر من القرارات الفرديّة التي لم يَنظر إليها المُشرّع. إلى جانب الفقهاء الدستوريين، فإنّ نوّاباً، مثل الدكتورة أسيل العوضي والدكتور جمعان الحربش؛ نوّهوا إلى أهمية سدّ الثّغرات الموجودة في المرسوم الحالي.

الحكومة على الجانب الآخر؛ قرّرت المُضيّ قدماً في العمليّة الانتخابيّة، وأصدرت مرسوماً بدعوة النّاخبين إلى صناديق الاقتراع في تاريخ ٢ شباط/ فبراير. العيوبُ التي شابت المرسوم سوف تطلّ برأسها مرّة أخرى في المجلس القادم، لتؤدّي إلى إبطاله أيضاً، في سابقةٍ في التّاريخ السّياسي الكويتي.

٤ ـ انتخابات عام ٢٠١٢م

استهلّ الكويتيون عام٢٠١٢، بالتّحضير لانتخابات مجلس الأمة الجديد، التي لم تخلُ من المظاهر «المثيرة للجدل»، وأصبحت سمةً من سمات الانتخابات البرلمانيّة الكويتيّة؛ فعلى الرّغم من تجريمها قانونيّاً، إلا أن السّلطات الحكوميّة رصدت حالاتٍ لقيام البعض بتنظيم انتخاباتٍ فرعيّة. ففي شهر كانون الثاني/ يناير، تمّت إحالة فرعيّة قبيلة الرشايدة إلى النّيابة العامة، وقد فاز فيها النوّاب السّابقون محمد الهطلاني وسعد الخنفور وأسامة المناور، إضافة إلى محمد المسيليم. إلى جانب ذلك، شهدت تلك الانتخابات بعض الأحداث، مثل حرق مقرّ النّائب السّابق محمد الجويهل، بعد أن قام بالتلفظ بألفاظ كانت مهينة تجاه قبيلة مطير. المشهد نفسه تكرّر قبل موعد الاقتراع بيوم كامل، حينما جرى الاعتداء على مبنى قناة «الوطن» في منطقة العارضية، على خلفيّة مقابلة تلفزيونية جمعت بين النائبين السّابقين فيصل المسلم ونبيل الفضل.

نسبة المشاركة في الانتخابات كانت عالية، بحسب بعض الإحصاءات التي قدّرتها بـ ٦١ في المئة، والتي تُعتبر أعلى، مقارنةً بانتخاباتٍ سابقة، مثل مجلس ٢٠٠٩، التي حظيت بنسبة مشاركة تُقدّر ٥٨ في المئة. مثلاً، صحيفة **القبس**[٢٤٤] أشارت في تحليلها إلى أن ناخبي الدّائرتين الرّابعة والخامسة، واللّتان تمثّلان الثّقل القبلي؛ أوصلوا نواباً رفضوا المشاركة في الانتخابات الفرعيّة المُجرّمة قانونيّاً، وهؤلاء هم: مسلم البراك ومحمد هايف المطيري، وعبيد الوسمي، ومبارك الوعلان، وعلي الدقباسي، وشعيب المويزري. والدائرة الخامسة: فلاح الصواغ وخالد الطاحوس.

٥ ـ خاسرون وفائزون

من الممكن أن يُقال عن المجلس بأنه ذو صبغةٍ إسلاميّة، نظراً إلى كون ممثلي الكتل الدّينيّة المختلفة هم الأغلبيّة، مقارنة بالتّيارات الأخرى. أمّا أبرز الخاسرين، فهم نوّاب التّيار الوطني، حيث غاب عن هذا المجلس النائبان صالح الملا وأسيل العوضي. المرأة أيضاً غابت عن هذا المجلس، حيث حلّت الدكتورة معصومة المبارك في المركز الـ ١١ في الدائرة الأولى، بفارق لا يتعدّى الخمسين صوتاً عن النائب عبد الله الطريجي. إلى جانب المرأة، لم يحالف الحظ بعض النوّاب الذين لديهم باع طويل في العمل السّياسي في الوصول إلى قاعة عبد الله السالم، مثل الدكتور حسن جوهر، الذي حلّ في المركز الـ ١٦ في الدّائرة الأولى، والنّائب السابق عبد الله الرومي، الذي حصل على المركز الـ ١٤ في الدائرة نفسها.

مجلس شباط/ فبراير شهد، ولأول مرّة منذ عام ١٩٨١م خروج النّائب السّابق خلف دميثير العنزي من السباق النّيابي. النائب دميثير استطاع، لمدّة ثلاثين عاماً، وحتى في انتخابات المجلس الوطني الذي شُكّل قبيل الغزو؛ أن يحافظ على مقعده التّشريعي. إلى جانبه، فقد خسر النائب السّابق أحمد نصار الشريعان الانتخابات في الدّائرة الرّابعة. الشريعان كان عضواً في مجلسي ١٩٩٢ و١٩٩٩، وكان من الذين شهدت ديوانياتهم أحداث ما يُعرف بـ «دواوين الاثنين».

---

(٢٤٤) يوسف المطيري، «الكويت بعد صدمة العديلية.. اعتداء على قناة الوطن،» **القبس**، ١/٢/٢٠١٢.

شهد هذا المجلس دخول العديد من النوّاب الجُدد، في الدّائرة الأولى بلغت نسبة التغيير الـ ٣٠ في المئة بدخول النوّاب أسامة الشاهين، وعادل الدمخي وعبد الله الطريجي إلى المجلس. أمّا الدّائرة الثّانية، فكانت النسبة فيها أقلّ بواقع الـ ٢٠في المئة، بدخول كلّ من النائبين رياض العدساني وحمد المطر. أمّا في الدائرة الثالثة فالتغيير طال ٦٠ في المئة من الممثلين بفوز كلّ من: فيصل اليحيى، ومحمد الدّلال، ونبيل الفضل، ومحمد الجويهل وشايع الشايع وعمار العجمي. في الدّائرة الرّابعة، كانت نسبة التغيير ٢٠ في المئة، وقد دخل النّائبان عبيد الوسمي وأسامة المناور لأول مرة قبّة البرلمان. وأخيراً، في الدّائرة الخامسة، التّغيير طالَ أربعة نوّاب بفوز كلٍّ من الدّكتور خالد شخير، ونايف المرداس، وبدر الداهوم، وأحمد بن مطيع العازمي.

من الملاحظ أنّ بعض النوّاب الجُدد يُمثّلون فئة الشّباب الذين ينتمون، أو كانت لديهم علاقات قويّة ببعض التّيارات الدّينيّة، مثل فيصل اليحيى ومحمد الدلال وأسامة المناور وأسامة الشاهين، والأخير ينتمي إلى عائلة سياسيّة، فعمّه سليمان ماجد الشاهين كان وزيراً للدّولة للشّؤون الخارجيّة، وعمّه أيضاً إبراهيم الشّاهين كان وزيراً للدّولة لشؤون البلديّة في الحكومة التي تمّ تشكيلها إبّان التحّرير من الغزو العراقي[٢٤٥].

٦ ـ البرلمان والمشهد السّياسي

ما إنْ وضعت المعركة الانتخابيّة أوزارها؛ حتّى بدأت تتوضّح معالم المشهد السّياسي. شهد مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢ عودة النائب أحمد السعدون إلى كرسي رئاسة المجلس، بعد غيابٍ دام لأكثر من ١٢ سنة، وقد تمّ أيضاً انتخاب خالد السّلطان نائباً لرئيس مجلس الأمة. وقد شارك في التّصويت على انتخابات الرّئاسة ٦٥ عضواً، بينهم الوزراء، وقد فضّل رئيس الوزراء عدم التصويت، بينما قام بعضُ أعضاء الحكومة بإعطاء أصواتهم للرّئيس السعدون، بينهم وزير الإسكان شعيب المويزري. التّيار الوطني كان له أيضاً ـ على الرغم من ضآلة تمثيله في المجلس ـ نصيب من التّمثيل في رئاسة اللّجان، فتمّ

(٢٤٥) «الإسلاميون يكتسحون مجلس ٢٠١٢،» القبس، ٣/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www. alqabas-kw.com/Article.aspx?id=768609%20>.

انتخاب مرزوق الغانم رئيساً للجنة الشّؤون الماليّة والاقتصاديّة، وتمّت تزكية النائب محمد الصقر لرئاسة لجنة الشّؤون الخارجيّة.

عدّة مؤشرات كانت تدلُّ على أنّ المجلس المُقبل سوف يتصادم مبكّراً مع الحكومة؛ فما إنْ صدر الأمر الأميري بتعيين الشيخ جابر المبارك رئيساً للوزراء؛ حتى أعلنت الكتل الأربع المُعارضة عن شروطها لدخول الوزارة، ومنها حصولها على ٩ مقاعد وزاريّة، من أصل ١٥، بينما كان عرض الرّئيس ٤ مناصب وزاريّة فحسب. صحيفة **القبس** أشارت في تقريرها أنّه من المحتمل أن يقوم الرئيس بتشكيل حكومة تكنوقراط. التّشكيل الوزاري الجديد ضمّ ثمانية وزراء جُدد وهم: أحمد الرجيب، ونايف الحجرف، وعلي العبيدي، والشيخ محمد العبد الله المبارك، وهاني حسين، وأنس الصالح، وعبد العزيز الإبراهيم، وشعيب المويزري كان الوزير المحلل.

بعض النوّاب، مثل وليد الطبطبائي، أبدوا اعتراضهم على التّشكيل الجديد، وأشار إلى أنّ بعض الوزراء كانوا سبباً من أسباب التأزيم في المرحلة السّابقة. أمّا النائب مبارك الوعلان؛ فصرّح بأنّ بعض الوزراء يحملون «نفَساً عنصريّاً بغيضاً» على حدّ وصفه.

٧ ـ التّشريعات والقوانين

على الرّغم من وجود بعض مؤشرات التّوتر في بداية الفصل التّشريعي، إلّا أنّ المجلس خلال حياته القصيرة؛ استطاع أن يقوم ببعض الإنجازات القانونيّة. فقد أقرّت اللّجنة التّشريعيّة إلغاء المادة الرقم ١٥ من قانون الجزاء التي تختصّ بأمن الدّولة، حيث نصّت على إنزال عقوبة الحبس لمدة ٣ سنوات لمنْ يُذيع أخباراً في الخارج أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الدّاخليّة[٢٤٦]. المجلس أيضاً أقرّ بموافقة ٤١ عضواً، بينهم وزراء، تقليص مدّة الحبس الاحتياطي إلى ٤٨ ساعة في المخافر، وعشرة أيّام في النّيابة العامة.

وقد تميّز هذا الفصل التّشريعي القصير بكثرة التّعديلات الدّستوريّة المُقدّمة من قبل النوّاب، ومن أبرزها تعديل المواد التي تُعنى بدَوْر الدّين في التشريع. النائب بدر الداهوم أعلن عن نيّة كتلته تقديم طلب لتعديل المادة

---

(٢٤٦) <http://www.aljarida.com/news/index/2012442334>.

الثّانية من الدّستور. أمّا النائب محمد هايف، فقد أثار موضوع أسلمة القوانين عن طريق المادة الرقم ٧٩ من الدّستور، بحيث يتمّ إصدار القوانين بعد إقرارها من مجلس الأمة، ومصادقة الأمير عليها، وعلى أن تكون متوافقة مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة. وقد رفض الأمير تعديل هذه المادة[٢٤٧]. فيصل اليحيى تقدّم أيضاً بتعديلاتٍ دستوريّة، منها إلغاء عضويّة الوزراء المعيّنين، وزيادة أعضاء مجلس الأمة إلى ٧٥ عضواً. كما نصّت تعديلاته على وجوب حصول الوزراء على ثقة المجلس، وإلغاء القيود على عدد الوزراء.

من التّشريعات التي أقرّها النّوّاب في هذا الفصل التّشريعي القصير: إضافة مواد إلى قانون الجزاء تتعلّق بالمسيئين إلى الذّات الإلهيّة، والطّعن في الرّسول (ﷺ) وزوجاته. وقضت التّعديلات بإنزال عقوباتٍ بحقّ المُتّهم تصل إلى الإعدام. وقد قام الأمير أيضاً بردّ قانون الإعدام للمسيء إلى الذات الإلهيّة[٢٤٨].

النّائب محمد الصقر تقدّم أيضاً بحزمة تعديلاتٍ تمسّ قوانين مهمّة في الدّولة، منها قانون محاكمة الوزراء. الصقر اقترح إعطاء النّاخبين الحقّ في الطّعن في قرارات حفظ القضايا[٢٤٩]. النّائب الصّقر أعاد مرّة أخرى إحياء فكرة جعل الكويت دائرة انتخابيّة واحدة، حيث من المُؤمّل أن تزول مع هذا النّظام بعض الآفات التي تُعانيها السّاحة السّياسيّة، مثل تفشّي الواسطة والمحسوبيّة.

على نقيض المطالبات الدّستوريّة التي تمّ تقديمها إلى المجلس، لم يُقدّم أي مشروعات تنمويّة أو اقتصاديّة مهمّة. على العكس، فلم يشذ المجلس عن المجالس السّابقة في المطالبة بالمزيد من المزايا والحقوق الماليّة للمواطنين، ليُكرّس بذلك مبدأ الاعتماد الكامل على الدّولة؛ ففي بداية دور الانعقاد، رفض المجلس خطة التّنمية السّنويّة المُقدّمة من قبل

---

(٢٤٧) مشعل العتيبي، «هاتف: المادة ٢ إلى المستقبل ونسعى للأسلمة بتعديل الـ ٧٩،» القبس، ٩/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id = 776968%20&date = 09032012>.

(٢٤٨) فرحان الفحيمان [وآخرون]، «الإعدام أو المؤبد لمن يتعرض للذات الإلهية والرسول: من... يجرؤ،» الراي، ١٣/ ٤/ ٢٠١٣، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id = 343204&date = 13042012>.

(٢٤٩) <http://www.aljarida.com/news/index/2012496920>.

الحكومة، حيث وُصفت بأنّها «قصّ ولصق»، ومليئة بالعبارات الإنشائيّة الفضفاضة. المحلّل الاقتصادي محمد البغلي، أشار إلى بعض الأمور الطريفة في الميزانيّة، مثل مبلغ الـ ٢٧ مليون دينار لدعم الأعلاف، مقابل عشرة ملايين دينار فقط ميزانية لابتعاث موظفي الدّولة. في الجانب الآخر، تقدّم النّوّاب: مسلّم البراك ومحمد الخليفة وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي؛ باقتراح بقانون بإسقاط فوائد القروض، وصرف ألف دينار لكلّ كويتي مُسجّل في الهيئة العامة للمعلومات المدنيّة. مقترح النواب نصّ على أن يتمّ السّحب من الاحتياطي العام للدّولة لتمويل كلفة هذا الاقتراح.

المحلل البغلي أشار في تقريره إلى أن مفهوم التنمية في الكويت أصبح محصوراً فقط في بناء المدن الجديدة والمشاريع العملاقة، مقارنة بالتعليم. المفارقة، أنّ مُعدّل الصّرف على القطاع التعليمي في الكويت وصل إلى ٨ في المئة من الموازنة العامة، وهو أعلى، مقارنة بما هو وجود في بعض الدّول المتقدمة(٢٥٠) ولكن على الجانب الآخر؛ فإنّ مخرجات التّعليم ما زالت لا تواكب احتياجات سوق العمل.

واجه المجلسُ انتقاداتٍ أيضاً بأنه لم يُسهم في تقديم حلول جذرية للأزمة التّعليميّة في الكويت، ولم يأت بجديد. المجلس تقدّم بمشروع جامعة جابر الذي رفضه الأمير، حيث إنّ القانون كان محلّ رفض من قبل الهيئة الأكاديميّة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتّعليم التّطبيقي والتّدريب. أحد أسباب عدم قبول القانون هو عدم توافر أية حلول لمشكلة قبول الطلبة في الجامعات.

أمّا أكبر تغيّر في هذا المجلس، وفي المجال الاقتصادي، فهو تعديل قانون المناقصات، ليتضمّن السّماح للشّركات العالميّة بالدّخول المباشر في المناقصات، ومن دون الحاجة إلى وجود شريكٍ محلّي. التعديلات أيضاً نصّت على إنشاء جهاز للمناقصات ليحلّ مكان لجنة المناقصات. وقد أقرّت الحكومة القانون في المداولة الأولى، على أن تُقدّم تعديلاتها في المداولة الثّانية(٢٥١).

(٢٥٠) «على ألا يزيد القرض سبعين ألف دينار: «الشعبي» يقترح إسقاط فوائد القروض،» **القبس**، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=773080&date=22022012>.

(٢٥١) <http://www.aljarida.com/news/index/2012496920>.

٨ ـ أداء النواب

لقد شهد هذا الفصل التّشريعي بروز اختلافاتٍ واضحة بين نوّاب الأغلبيّة والأقلية؛ ففي قضية بلاغ اقتحام مبنى مجلس الأمة؛ قرّر مكتب المجلس في شهر آذار/ مارس أن يُعدّل البلاغ المُقدّم، بحيث تمّ تغيير الواقعة من حدثٍ جنائي إلى سياسي، في محاولةٍ لإبعاد تهمة تعطيل مرفق عام عن الذين شاركوا في الاقتحام. الرّئيس السعدون أعطى موافقته على التّعديل، إضافة إلى النّواب عبد الله البرغش وفيصل اليحيى، في ما رفض النائب مرزوق الغانم. أمّا النائب وليد الطباطبائي فإنّه لم يشارك في النقاش، كونه أحد المتهمين. التغيير في تكييف القضية أثار بعض ردود الفعل السّلبيّة لدى بعض النواب، حيث قرّر النائب علي الراشد التقدُّم ببلاغ إلى النّائب ضدّ الرّئيس السعدون[٢٥٢].

المنبر الديمقراطي الكويتي أصدر بياناً رفض فيه تعديل البلاغ، وقد أشار البيان إلى أنّ هذا التطوّر يهدف إلى «شرعنة» الاقتحام، وكسر القانون.

إلى جانب تعديل البلاغ، رأت الأقلية نفسها في مواجهةٍ مع كتلة الأغلبية في قضايا مثل قرار وزير الإسكان شعيب المويزري بفصل مدير بنك التسليف والادخار صلاح المضف. النّائب محمد الصّقر أشار إلى أنّ هذا يُعتبر بمثابة تصفية سياسيّة، أمّا النّائب أحمد لاري، فاعتبر القرار فيه تجاوز للقانون. الأقلية في خلافاتها مع الأكثرية كسبت في بعض المواقف مساندة نواب الحركة الدّستوريّة الإسلاميّة (حدس)؛ ففي قرار فصل المضف ارتأى النائب محمد الدلال أن يقوم الوزير المويزري برفع كتابٍ إلى مجلس الوزراء يطلب فيه إقالة المضف، كون مرسوم تعيينه ما زال سارياً، كذلك كان الحال في بعض الاستجوابات المُقدّمة للوزراء، حيث لوحظ وجود اختلافات في وجهات النظر، ليس بين المجموعتين فحسب (الأغلبية والأقلية) وإنّما بين أعضاء كتلة الأغلبية، وسيتم التّطرق إلى هذا الموضوع في القسم التّالي المُخصص للاستجوابات[٢٥٣].

---

(٢٥٢) مشعل العتيبي ومحمد سندان، «مكتب المجلس يُشرعن اقتحام بيت الأمة،» **القبس**، ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=777595%20&date=12032012>.

(٢٥٣) <http://www.aljarida.com/news/index/2012489831>.

شهد هذا المجلس انحداراً في لغة الخطاب، وذلك عندما اتّهم النّائب السّابق محمد الجويهل بالبصق في وجه النائب السّابق حمد المطر، وتمّ طرده من المجلس.

٩ ـ الاستجوابات وأداء الوزراء

بعد أقل من أسبوع من افتتاح دور الانعقاد، أعلن النائب الدكتور عبيد الوسمي عن نيته استجواب رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك. أبرز المحاور كانت الانتقائيّة في تطبيق القانون، ومخالفة القوانين الدّوليّة المُنظّمة لحقوق عديمي الجنسيّة، أو كما هم معروفون في الكويت بـ البدون. النواب أعلنوا عن تحفّظهم على سرعة تقديم الاستجواب، ونجحوا في إقناع الوسمي بالتريّث، وإعطاء الحكومة مُهلة للعمل على محاور الاستجواب. على عكس استجواب الوسمي، فقد تمّت مناقشة الاستجواب المُقدّم ضدّ الرئيس من النائب صالح عاشور. الشيخ جابر المبارك، وفي سابقةٍ، قرّر صعود المنصّة، وتفنيد محاور الاستجواب في جلسةٍ علنيّة، ما تمتّ قراءته بوصفه حدثاً أدّى إلى تقوية موقف الحكومة مؤقتاً[٢٥٤].

في أقل من شهر، وخلال شهر نيسان/ أبريل، بدأت بوادر أزمة حكوميّة نيابيّة تلوح في الأفق، وذلك بعد أن اتفقت الأغلبية البرلمانيّة على رحيل نائب رئيس الوزراء ووزير المالية من الحكومة. فتمّ تقديم استجوابين، **الأوّل**، من النواب مسلم البراك وعبد الرحمن العنجري وخالد الطاحوس، والآخر من الدكتور عبيد الوسمي. الأغلبية أصرّت على ضمّ الاستجوابين، والحكومة اعتبرت تلك الخطوة غير دستوريّة[٢٥٥]. الوزير الشمالي قدّم استقالته في نهاية المطاف، بعد أن نوقش الاستجواب في أواخر شهر أيار/ مايو. تصرّفات كتلة الأغلبية أدّت إلى امتعاض بعض النواب، مثل محمد الصقر، الذي أشار إلى أن «المجلس مختطَف من بعض النواب الذين لا يملكون الحصافة السّياسيّة». والنائب صالح الملا أشار إلى أنّ ممارسات بعض النوّاب في استجواب الشمالي كادت أن تتسبّب في ضياع البلد.

---

(٢٥٤) «جابر المبارك يكسب معركة العلنية.. والمواجهة: الاستجواب التاريخي بدون عدم تعاون،» القبس، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=781763%20&date=29032012>.

(٢٥٥) <http://www.aljarida.com/news/index/2012492317>.

وزير الشؤون الاجتماعيّة والعمل، أحمد الرجيب، لم يسلم هو الآخر من سهام انتقادات النوّاب. النّائب مبارك الصيفي قدّم استجواباً للوزير، تضمّن ٣ محاور، من بينها عدم صلاحيّة الوزير، بسبب حكم على الشّرائح الاجتماعيّة المُمثلة في البرلمان، وسوء الإدارة في الوزارة، ومشاكل أخرى تتعلّق بقطاع العمل التعاوني. كما هو الحال في استجواب الشمالي الذي لاقى تحفّظات من قبل بعض الكتل السّياسيّة، مثل الحركة الدّستوريّة والسّلف[٢٥٦]. الوزير الرجيب وستة وزراء بينهم الشيخ محمد العبد الله وجمال الشهاب وسالم الأذينة وأنس الصالح وعبد العزيز الإبراهيم وهاني حسين ونايف الحجرف؛ قدّموا استقالاتهم إلى رئيس الوزراء في شهر حزيران/ يونيو. كتلة الأغلبيّة تمسّكت بمطالبها بالحصول على ستة إلى تسعة مقاعد وزاريّة في حال تمّ قبول استقالة الحكومة.

١٠ ـ اتهامات ضدّ الحكومة

وُجّهت بعض الاتهامات مفادها أنّ أداء بعض الوزراء لم يكن مرضياً في هذا الفصل التّشريعي القصير، فاتّهموا بأنّهم قد ساهموا في تعزيز بعض المفاهيم الخاطئة التي تسعى الحكومة في بياناتها إلى القضاء عليها، مثل الواسطة والمحسوبيّة. جريدة **الجريدة**، نشرت في شهر تموز/ يوليو، بعد فترة قصيرة من إبطال هذا المجلس، تقريراً عن التّجاوزات في لجنة العلاج في الخارج؛ فبحسب التقرير، شهدت حالات العلاج ارتفاعاً مهولاً من ٨٠ حالة إلى ١٢٠٠ في الشّهر. **الجريدة** ادّعت أن الوزير تدخّل بشكلٍ شخصي في عمل تلك اللّجنة، ما دفع بعض الأطباء إلى تقديم استقالاتهم احتجاجاً على تلك التدخّلات. تكلفة إرسال المرضى قد وصلت إلى ثلاثين مليون دينار، في وقتٍ تمّ رفض إرسال بعض المرضى من ذوي الحالات إلى العلاج في الخارج بحجّة وجود العلاج في المستشفيّات الحكوميّة. الوزير ردّ على ادّعاءات **الجريدة قائلاً إنّه تمّ إرسال ٨٩٥ حالة فحسب، بينما الجريدة** تمسّكت بأقوالها، مبيّنة بأنّه تمّت الموافقة على إرسال أكثر خمسة آلاف حالة، تمّ رصد المبالغ اللازمة لها.

في سابقةٍ جديدة تُضاف إلى السّوابق التي شهدها المجلس؛ أصدر

---

(٢٥٦) <http://www.aljarida.com/news/index/2012496445>.

الأمير الشيخ صباح الأحمد في ٦/١٨ مرسوماً أميريّاً حمل الرقم ١٤٩ بتأجيل جلسات مجلس الأمة لمدّة شهر كامل. المرسوم بحسب بيان مجلس الوزراء أتى ليُهدّئ النّفوس، وليُشيع جوّاً من التّعاون بين السّلطتين. في تعليقه على المرسوم، أشار الخبير الدّستوري الدّكتور محمّد الفيلي، إلى أنّ القانون أجاز للأمير استعمال هذا الحقّ مرّة واحدة في كلّ دور انعقاد. وبعد بضعة أيّام، حكمت المحكمة الدّستوريّة ببطلان هذا المجلس، وبعدم صحّة عضويّة جميع أعضائه، نظراً إلى العيوب التي وُجدت في مرسوم حلّ المجلس السّابق[٢٥٧].

١١ ـ مرحلة ما بعد إبطال المجلس وتحصين قانون الانتخابات

ما إن صدرَ حكمُ المحكمة الدّستوريّة؛ حتى توالت ردودُ الأفعال بين مؤيّد ومُعارض ومُطالب لإسقاط مجلس ٢٠٠٩. كتلة العمل الوطني أعلنت عن احترامها الكامل لحكم الدّستوريّة. أمّا النائب جمعان الحربش فأعلن عن عدم تشرّفه في البقاء في مجلس عام ٢٠٠٩. وزير الإعلام، الشيخ محمد العبد الله، صرّح بأنّ أسباب حلّ المجلس السّابق ما زالت قائمة، وهو ما يعني أنّ مسألة حلّ المجلس هي مسألة وقت، ريثما تنتهي وزارة العدل وإدارة الفتوى والتشريع من إعداد تصوّراتها للخروج من هذه الأزمة الدّستوريّة. في تلك الأثناء، كان هاجس بعض السّاسة هو صدور قرار حكومي متفرّد بتعديل الدّوائر، من دون الرّجوع إلى مجلس الأمة.

في أوائل شهر تموز/يوليو، صدرَ أمر أميري بقبول استقالة الحكومة، وتكليفها بتصريف العاجل من الأمور. وقد حمّل الرّئيسُ السّعدون رئيسَ مجلس الوزراء مسؤوليّة أيّ تغيير مُنفرد في نظام الدّوائر الانتخابيّة. السّعدون رأى أنّ موقف الحكومة من الدّوائر الانتخابيّة كان سلبيّاً، وأنه ليس من المستغرب إطلاق التّصريحات التي تُلمّح إلى تعديلٍ مُرتقب في نظام الدّوائر الانتخابيّة. شهدت السّاحة السّياسيّة المزيد من الخلافات بعد أن اقترح الرّئيس جاسم الخرافي إحالة موضوع تعديل الدّوائر الانتخابيّة إلى المحكمة الدّستوريّة. الخرافي شدّدَ على أن مراسيم الضّرورة هي من اختصاص الأمير، فمجلس ٨١ مثلاً انتُخب بمرسوم ضرورة، وبعض النّواب الذين يُعارضون

---

(٢٥٧) <http://www.aljarida.com/news/index/2012506081>.

الآن تعديل القانون بهذه الطريقة؛ قد شاركوا في ذلك المجلس[٢٥٨]. بعض القوى السّياسيّة، مثل كتلة العمل الشّعبي والحركة الدّستوريّة الإسلاميّة، أعلنت في أواخر شهر تموز/ يوليو مقاطعتها لأيّة انتخابات في حال تمّ تعديل الدّوائر الانتخابيّة بشكلٍ مُنفرد.

الحكومة قرّرت إحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدّستوريّة، ما أثار ردود فعلٍ سلبيّة من قبل بعض النّوّاب؛ فقد أعلن النّائب حمد المطر أنّ الحركة الدّستوريّة الإسلامية ما زالت ملتزمة بموقفها من عدم الموافقة على تعديل النّظام الانتخابي. أمّا النّائب مسلم البرّاك[٢٥٩]، فتوقّع أن المحكمة سوف تحكم ببطلان القانون الحالي، ما سيُعطي الفرصة ـ على حدّ قوله ـ للحكومة لتعديل القانون، بما يتناسب مع هواها. النائب مرزوق الغانم، أثار مسألة مهمّة، وهي شموليّة الطّعن، حيث حذّر الحكومة من تقديم طعن جزئي على القانون. ولقد أيّده في ذلك خالد الخالد، الأمين العام للتّحالف الوطني، الذي رأى أنّ الطّعن الجزئي سوف يُعيد الأمور إلى المربّع الأول. الحكومة حسمت الجدل، وقدّمت طعناً شاملاً أمام المحكمة الدّستوريّة. الحكومة ذكرت في صحيفة الطعن أنّ هناك تفاوتاً في توزيع الأصوات بين الدّوائر الانتخابيّة. وأبرزت الحكومة في الطعن بعضَ ما رأته من سلبيّاتٍ في القانون الحالي، بحسب وجهة نظرها، مثل تفشّي الطّرح الطائفي والقَبَلي، وحرمان بعض الشّرائح من التمثيل. وفي تلك الفترة، فشل مجلس الأمة في الانعقاد. نوّابُ كتلة الأغلبية كانوا منقسمين حول أسلوب التّعاطي مع المجلس السّابق، ففريقٌ منهم ـ والمتمثل في نوّاب كتلة العمل الشعبي ـ أيّدوا عدم الاستقالة، خوفاً من إطالة حياة المجلس بسبب مناقشة الاستقالات. أمّا نوّاب كتلة التّنمية، ففضّلوا الاستقالة من باب تسجيل موقفٍ تاريخي.

١٢ ـ الشّارع العام

التّوتر السّياسي لم يكن محصوراً داخل أروقة البرلمان فحسب، فقد انتقل أيضاً إلى الشّارع العام عن طريق عقد النّدوات والتّجمّعات. منذ بداية شهر آب/ غسطس، أعلنت الأغلبيّة عن نيّتها العودة إلى سياسة النّدوات

(٢٥٨) <http://www.aljarida.com/news/index/2012524932>.

(٢٥٩) <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=371451&date=11082012>.

الجماهيريّة قريباً[٢٦٠]. حركة «نهج» أعلنت عن إقامة أوّل ندوة جماهيريّة بتاريخ ٨/٢٧. وقد حضرَ هذا التّجمع عدد من النّواب، وتمّ رفع خمسة مطالب، وهي: ١ـ رفض استمرار المجلس الحالي. ٢ـ رفض تفرّد الحكومة في تعديل النّظام الانتخابي. ٣ـ نظام برلماني متكامل يشمل وجود حكومة منتخبة. ٤. إصلاح سياسي شامل. ٥ ـ دائرة انتخابيّة واحدة بنظام التّمثيل النّسبي. في شهر أيلول/سبتمبر، تمّ الإعلان عن تشكيل جبهةٍ لحماية الدّستور، تبنّت عدّة أهداف، منها رفض إقحام القضاء في الخلافات السّياسيّة، ومواجهة الفساد تشريعيّاً وقانونياً. «المنبر» و«التّحالف» أعلنا عدم انضمامهما إلى الجبهة، وأكّدا في بيانٍ مشترك؛ أنّ هناك بعض القضايا التي قد تمّ تبنّيها من قبل تجمّع «نهج»، وهناك قضايا أخرى ليست دستوريّة، ولا ترقى إلى أن تُشكِّلَ من أجلها جبهة ما، مثل المطالبة بحلّ المجلس الحالي. في ذلك الشهر أيضاً، تمّت إقامة فعّالية «حوارات التغيير»، حيث أجمع الحاضرون على أهمّية حلّ المجلس الحالي، وإقامة انتخابات بحسب أحكام المرسوم الحالي، ومن دون تعديله. من المطالب المستقبليّة التي اتفق عليها الحاضرون السّماح للأفراد بالطّعن أمام المحكمة الدّستوريّة.

في ٩/٢٤، أسدلت المحكمة الدّستوريّة السّتارَ على الطّعن الحكومي، وذلك حين اتخذت قراراً برفضه، وحينها أعلن وزير الإعلام، الشيخ محمد العبد الله، عن قيام الحكومة باتّخاذ الخطوات اللّازمة لتنفيذ الحكم[٢٦١]. وكان من المحتمل أن يتمّ إصدار مرسوم حلّ مجلس الأمة قبل أو بعد عيد الأضحى المبارك. في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، رفع مجلس الوزراء إلى الأمير مرسوم حلّ مجلس الأمة. على الرّغم من هذه التطوّرات، إلّا أن مخاوف التّعديل المُنفرد لنظام الانتخابات؛ ما زالت عالقة في السّاحة السّياسيّة. الغالبيّة أعلنت عن رفضها لأيّة محاولة حكوميّة لتعديل نظام التّصويت؛ فقد وقّعوا على «وثيقة الأمة»، التي رفضت تعديل النّظام الانتخابي عن طريق مرسوم الضّرورة. في تلك الأثناء، التقى عددٌ من نواب

---

(٢٦٠) فرحان الفحيمان وفراس نايف، «بيان «الغالبية» يحمّل الحكومة مسؤولية أي ضرر يصيب المجتمع: قرع جرس الندوات الجماهيرية،» الراي، ٣/٨/٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=369959&date=03082012>.

(٢٦١) «مجلس الوزراء يبدأ خطوات جادة وسريعة لتنفيذ حكم «الدستورية»،» **الراي**، ٢٥/٩/٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=380865&date=25092012>.

مجلس ١٩٩٩ مع الأمير، وهم عبد الله النيباري ومشاري العنجري ومحمد الصقر وعبد الله الرومي ومشاري العصيمي وعبد الوهاب الهارون. وقد شدّد النيباري على أنّ أيّ تعديل لقانون الانتخابات يجب أن يتمّ تحت قبّة البرلمان[٢٦٢]. دعواتٌ مماثلة للإبقاء على نظام الانتخابات الحالي أطلقها حمود الرومي، رئيس جمعيّة الإصلاح الاجتماعي، مُناشداً الأمير الإبقاء على النّظام الحالي، مُجنّباً البلاد المزيد من المشاكل، بحسب تعبيره.

شهر تشرين الأول/أكتوبر، شهد العديد من النّدوات السّياسيّة، ومنها التي عُقدت في ديوان النّائبين السّابقين محمد الخليفة وسالم النملان. تميّزت هذه النّدوات بالطّرح الحاد الذي أدّى إلى إحالة بعض المشاركين فيها إلى النّيابة العامة بتهمٍ تتعلّق بأمن الدّولة والمساس بذات الأمير، ومحاولة الانقضاض على صلاحيّات الأمير، والتّحريض والعصيان، وعلى مواجهة رجال الأمن. حدّة الطّرح خرجت عن المألوف في النّدوة الشّهيرة: «كفى عبثاً»، التي عُقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حيث ألقى النّائب مسلم البراك كلمته الشّهيرة التي خاطب فيها الأميرَ مباشرة. في تلك النّدوة أيضاً، ادّعى النّائب البرّاك أنّ الرّئيس جاسم الخرافي والنّائب السّابق محمّد الصّقر سعيا إلى إقناع القيادات العليا بتغيير النّظام الانتخابي عن طريق تقليص الأصوات. النّائب الصّقر ردّ على البرّاك مُفنّداً ادّعاءاته، ومُذكّراً إيّاه بمواقفه السّابقة تجاه قضية تعديل النّظام الانتخابي.

١٣ ـ مرسوم ضرورة

أعلن الأمير في خطابه بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عن إصدار مرسوم ضرورة بتعديل النّظام الانتخابي. التّعديلات قضت على تقليص الأصوات من ٤ أصوات إلى صوتٍ واحد فقط. الأمير في خطابه أشار إلى انحدار مشين في أخلاقيّات العمل، وفجور في الخصومة. الكويت، كما جاء في خطاب الأمير، تُمسي وتُصبح على أزماتٍ جديدة. الشّيخ صباح ذكر في خطابه بأنّه، ومن بعد ٣ تجارب مع نظام الانتخاب، أصبح من الضّروري تعديل القانون، بسبب تفشّي العصبيّات والاصطفاف القَبَلي والطّائفي. الدّكتور محمد الفيلي، أوضح

---

(٢٦٢) «النيباري لـ «الرأي»: لدى الأمير قراره في موضوع آلية التصويت،» **الراي**، ١٠/١٠/٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=384544&date=10102012>.

أنّ المرسوم صدرَ بحسب أحكام ٧١ من الدّستور الكويتي، التي أجازت للأمير إصدار مراسيم ضرورية في فترة غياب مجلس الأمة. الفيلي استطرد بالقول إنّ المحكمة الدّستوريّة تستطيع أن تنظر إلى هذا المرسوم في حال لو تقدّم أحد بطعن سلامة تقييد النّاخبين أو نتائج الانتخابات. ويُعتبر هذا المرسوم لاغياً إذا صدر حكمٌ من المحكمة الدّستوريّة أو صدر مرسومٌ مُضادّ له.

شهدت الكويت بعد صدور المرسوم ارتفاعاً في وتيرة النّشاط والحراك السّياسي، فقد توالت ردود الأفعال ما بين مُؤيّد ومُعارض للتّعديلات الأخيرة؛ ففي مجلس الوزراء، قدّم وزير التّجارة والصّناعة أنس الصالح استقالته من منصبه احتجاجاً على المرسوم، ولكن الأمير رفض قبولها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. الأجواء في الكويت كانت شبيهة، من جهةٍ ما، بالأجواء التي كانت سائدة في فترة ما عُرف بـ «دواوين الاثنين»، التي شاعت قُبيل الغزو العراقي، فبعد أن صدرَ المرسوم، تمّ عقد العديد من النّدوات بغرض إقناع الرّأي العام بموقف مقاطعة الانتخابات. تمّ خلال هذه الفعّاليات طرح عدّة وجهات نظر لمساندة قرار المقاطعة، وقد تنوّعت ما بين شرح التّبعات السّياسيّة لمرسوم الضّرورة، واستعراض وجهات النظر القانونيّة والدّستوريّة حول هذا المرسوم. النائب صالح الملاّ كان من بين النّواب السّابقين الذين سوّقوا للمقاطعة من منطلق قانوني ودستوري. النائب الملا أشار في ندوة «المدلج» التي انعقدت في أواخر الشّهر بأنه، وبعد استشارة الفقهاء الدستوريين أمثال الدكتور الفيلي والدكتور المقاطع والدكتور خليفة الحميدة، تمّ الإجماع على أنّه لا توجد أية ضرورة لإصدار مرسوم ضرورة لتعديل قانون الانتخابات، وذلك بعد أن تمّ تحصينه من قبل المحكمة الدّستوريّة. النائب الملا في تلك الندوة أشار إلى حُكم صدر عن المحكمة الدّستوريّة في سنة ١٩٨٢، بشأن المراسيم التي صدرت في فترة غياب الحياة البرلمانية. المحكمة رأت أنّ تلك المراسيم لا تنطبق عليها صفة الضّرورة، وعليه، فإنّه من غير المقبول ـ بحسب وصف الملا ـ أن يُقال إنّ الرّموز السّياسيّة قبلت في ذلك الوقت المشاركة في مجلسٍ تمّ انتخابه بمرسوم ضرورة. النائب الملا كان من بين النّواب السّابقين الذين تقدّموا بطعن أمام المحكمة الدّستوريّة في مرسوم الضرورة.

الأمير أعلن في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي لقاءٍ جمعه مع مجموعة من الأكاديميين، بأنّه سوف يقبل بحكم المحكمة الدّستوريّة إذا طعنت بدستوريّة مرسوم الضرورة.

١٤ ـ شبكات التواصل الاجتماعي

لقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورها المهم في إحياء النّقاش، وتشكيل الرّأي العام في تلك الفترة؛ فمن خلال حساب في شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر»، تمّ تنظيم سلسلة من المسيرات الشّهيرة التي عُرفت «بكرامة وطن»، وليست هذه هي المرّة الأولى التي أدت فيها هذه الوسائل دوراً مهمّاً؛ ففي عام ٢٠٠٥ قام عددٌ من الشّباب الكويتي، وعن طريق مدوّنتهم، بتنظيم حملة للمطالبة بتعديل نظام الدّوائر الانتخابيّة، عرفت بـ «نبيها ٥». وتوالت بعدها المبادرات الشّبابيّة، مثل «ارحل. . . نستحقّ الأفضل»، التي طالبت بإقالة رئيس الوزراء السّابق.

في تلك الفترة أيضاً، بدأت الكتلُ السّياسيّة بصياغة مواقفها تجاه المشاركة في الانتخابات المُقبلة. المنبر الديمقراطي أعلن مقاطعته للانتخابات، ولكن سرعان ما طفت الخلافات بين أعضائه، حيث أبدى البعضُ تحفّظاته على البيان السّابق الذي وُصفَ بالمُتسرِّع. في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن اثنان من أعضاء المنبر ترشّحهم للانتخابات، وهما أحمد العبيد وأحمد المنيّس الذي أعلن في الوقت ذاته انشقاقه عن المنبر[٢٦٣]. التّحالف الوطني الديمقراطي كان أيضاً من بين التّيارات السّياسيّة التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات المُقبلة.

ميدانيّاً، قامت النّيابة العامة بإصدار قرار بحجز النواب السّابقين الداهوم والصواغ والطاحوس، بتهمة الإساءة إلى الأمير، ولكنهم بدورهم أنكروا هذه التّهمة. وقد تمّ نقلهم لاحقاً إلى السّجن المركزي وإخلاء سبيلهم في ما بعد. إلى جانب النّدوات السّياسيّة، تم تنظيم المسيرات التي شهدت مُصادمات بين رجال الأمن والمشاركين، مثلما حدث في مسيرة «كرامة وطن ١»، التي تمّ تنظيمها بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر. في تلك المسيرة، تمّ اعتقال بعض الشّخصيّات الشّبابيّة، مثل أنور الفكر وعبد الله الرسام وأحمد رشيد البدر والأخوين خالد وراشد الفضالة وفهد القبندي وعباس الشعبي. في أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وبالتّحديد في ٤/١١، تمّ تنظيم مسيرة «كرامة وطن ٢»، وشهدت أيضاً

---

(٢٦٣) فرحان الفحيمان ووليد الهولان، «المقاطعة. . . أول اختبار،» **الراي**، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=389147&date=31102012>.

مصادمات بين قوّات الأمن والمشاركين في المسيرة. في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أعطت الحكومة ترخيصاً لتنظيم «مسيرة كرامة وطن ٣».

على صعيد آخر، بدأ فريقُ المشاركين التّجهيز للمشاركة في الانتخابات المُقبلة؛ فأعلنت الدّكتورة معصومة المبارك والنائب السّابق فيصل الدويسان مشاركتهما في الانتخابات المُقبلة. في تطوّرٍ لافت، أصدرت لجنة الانتخابات قراراً بشطب ٣٧ مرشّحاً سابقاً، بينهم عدد من النواب السّابقين، مثل خالد العدوة ومحمد الجويهل وعصام الدبوس ونبيل الفضل وصالح عاشور وعسكر العنزي ومبارك الخرينج وسعدون حماد ويوسف الزلزلة وعبد الحميد دشتي وخلف دميثير وخالد الشّليمي. النائب صالح عاشور، صرّح بأنّ شطبه أتى على خلفيّة قضايا جُنح صحافة محفوظة. نوّاب الأغلبية كان لديهم رأيهم في الشّطب، حيث صرّح النّائب السّابق بدر الدّاهوم أن هناك انتقاماً حكوميّاً. أمّا النّائب السّابق حمد المطر، فقد طالب بوضع معايير واضحة في تنظيم عمليّة شطب المُرشّحين. في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وقبيل إجراء الانتخابات، قضت محكمة أول درجة؛ بإعادة عشرين ناخباً إلى كشوف الانتخابات، من بينهم بعض النّوّاب السّابقين، مثل خلف دميثير وعصام الدبوس وصالح عاشور ونبيل الفضل وسعدون حماد وعبد الحميد دشتي ومحمد الجويهل.

١٥ ـ الانتخابات البرلمانيّة

الانتخابات البرلمانيّة جرت في ٢/ ١٢. وقد أعلنت الحكومة عن نسبة مشاركة وصلت إلى ٣٩ في المئة، وهي تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالانتخابات السّابقة. صدر أمرٌ أميري بتعيين الشّيخ جابر المبارك رئيساً لمجلس الوزراء. التّشكيل الحكومي الجديد تضمّن عدّة وجوه جديدة، مثل الدكتور محمد الهيفي وزيراً للصحة، أمّا وزارة الشؤون الاجتماعية فقد أُسندت إلى ذكرى الرّشيدي الوزير المُحلّل. ولقد تمّ استحداث وزارة جديدة، وهي وزارة الدّولة لشؤون الشّباب، التي تولّاها الشيخ سلمان الحمود، إضافة إلى منصبه وزيراً للإعلام[٢٦٤]. النائب صالح اعتبر إنشاء وزارة متخصّصة للشّباب «مهزلة تشريعيّة»، على حدّ وصفه، كون أنّ القانون وضع الملف الرّياضي تحت

---

(٢٦٤) «ذكرى «مُحلّل» الحكومة واستحداث وزارة لـ «الشباب»،» **الراي**، ٢٠١٢/١٢/١٢،
<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=399574&date=12122012>.

إشراف وزارة الشّؤون الاجتماعيّة والعمل، انتخب أعضاء مجلس الأمة علي الراشد رئيساً لهم. أمّا نيابة الرّئاسة، فقد فاز فيها النائب السّابق مبارك الخرينج. المجلس الجديد لم يشذّ عن المجالس السّابقة، حيث استهلّ أعماله بمناقشة بعض القضايا الشّعبيّة، مثل إسقاط القروض، وزيادة المُخصّصات الماليّة الممنوحة للمواطنين، مثل علاوة الأبناء.

١٦ ـ مغرّدون في السّجون

خلال العامين ٢٠١١و٢٠١٢، تمّ توجيه ٢٥ تهمة في قضايا تتعلّق بتغريدات عبر شبكة التواصل الاجتماعي تويتر[٢٦٥] والغالب فيها تهمٌ متعلقة بالمساس بالذات الأميريّة، وهي تهمٌ تستند إلى المادة الرقم ٢٥ من قانون أمن الدّولة الداخلي من قانون الجزاء الكويتي. هذا إضافة إلى تهم أمن دولة أخرى، منها إذاعة أخبار كاذبة، والتحريض على قلب نظام الحكم، وتهم أخرى لها صلة بالإساءة إلى الأديان. وقد برّأ القضاء الكويتي مغردين متهمين في قضية معروفة باسم «هاشتاغ بطارية»[٢٦٦] وهم خمسة متهمون بالإساءة للذات الأميرية، بينما صدرت أحكام ضدّ مغرّدين آخرين بالسجن سنتين على خلفية التهم نفسها، وهما «عياد الحربي وراشد العنزي»[٢٦٧]. كما حُكم على المغرد حمد النقي بالسجن ١٠سنوات على خلفية تغريدات اتُّهم فيها بإشاعة أخبار كاذبة، والإضرار بالمصالح القوميّة للبلاد، والدّعوة لهدم النّظم الأساسيّة في البلاد[٢٦٨]. هذا، ويُذكر أن هناك اتهامات أنّ النقي قد تعرّض لمحاولة قتل أثناء احتجازه في عنبر أمن الدولة في السجن المركزي، وذلك فور أن نقل إليه من السجن العمومي أثناء فترة التحقيق. كما وحكم على

(٢٦٥) «Kuwait: Rights Setbacks Amid Political Crisis: Activists Charged, Protesters Attacked, Migrant Workers at Risk,» Human Rights Watch (12 February 2013), <http://www.hrw.org/news/2013/02/12/kuwait-rights-setbacks-amid-political-crisis>.

(٢٦٦) «Kuwait: Court Acquits Activists of «Offending Emir»,» Human Rights Watch (14 February 2013), <http://www.hrw.org/news/2013/02/14/kuwait-court-acquits-activists-offending-emir-0>.

(٢٦٧) «Kuwait: Quash Convictions for «Offending Emir': Cases Violate Right to Free Expression,» Human Rights Watch (7 February 2013), <http://www.hrw.org/news/2013/02/07/kuwait-quash-convictions-offending-emir>.

(٢٦٨) «Kuwaiti Man Sentenced to 10 Years' Imprisonment for «Insulting» Tweets,» Amnesty International (7 June 2012), <http://www.amnesty.org/en/news/kuwait-faces-prison-sentence-over-blasphemous-tweet-2012-06-06>.

أورنس الرشيدي بالحبس ١٠ سنوات على خلفية فيديوهات نشرت له على موقع اليوتيوب، اتُّهم على أساسها بالتّحريض على قلب نظام الحكم، ونشر إشاعات كاذبة والتطاول على مسند الإمارة[٢٦٩]. وحكم على ناصر الأنصاري بالسجن ٥ سنوات بتهم الإساءة للذات الأميريّة عبر تويتر. كما وحكم على عدد من المغردين والمدونين بتهم الإساءة للأديان.

١٧ ـ فضّ التظاهرات

ميدانيّاً، تمّ تنظيم مسيرات متفرّقة في عدّة مناطق في الكويت على مدى العامين الماضيين، تخلّلتها اصطدامات مع قوى الأمن، وتمّ استخدام المولوتوف من قبل البعض، كما حدث في مسيرة الصّباحية في تاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢[٢٧٠].

كما خرجت عدّة تظاهرات تتمحور حول قضية(البدون) غير محدّدي الجنسية ومطالباتهم بحقّهم في الجنسية، وكذلك قضايا المعارضة السّياسية التي بدأت بقضية الإيداعات، التي حلّ مجلس الأمة إثرها، وتلتها تظاهرات ضدّ مرسوم الصّوت الواحد. وبينما كان التعامل الحكومي مع تظاهرات البدون، في أغلب الأحيان، مغلّفاً بالبُعد الأمني واتّسم باستعمال القوة في فضّ تظاهراتهم؛ إلا أن التعامل مع تظاهرات قضية الإيداعات، في الغالب، كان هادئاً وبنحوٍ نسبي، حيث سُمح للمتظاهرين بالتظاهر بشكل سلمي في ساحة الإرادة، في ما عدا استعمال القوة في التظاهرة التي أُقيمت في ساحة الإرادة وتلاها اقتحام مجلس الأمة. ومع تحوّل الاحتجاجات إلى شكل المسيرات؛ تغيّر التعّامل الحكومي وتمّ استعمال القوة، كما برز في مسيرتي كرامة ١و٢. وعدد من التجمعات في المناطق السّكنية، والتي اشتملت على استعمال القنابل الصّوتية والدخانية ومسيل الدموع. وقد سُجّل عدد من الحالات التي أصيب فيها أشخاص نتيجة استعمال القوة في فضّ التظاهرات[٢٧١].

---

(٢٦٩) «Kuwait: Release Jailed Internet Scribes: Two Held after Criticizing Rulers on Twitter, YouTube,» Human Rights Watch (13 July 2013), <http://www.hrw.org/news/2011/07/13/kuwait-release-jailed-internet-scribes>.

(٢٧٠) «ذكرى «مُحلّل» الحكومة واستحداث وزارة لـ «الشباب»».

(٢٧١) «Kuwait: Security Forces Attack Protesters: Witnesses Describe Beatings, Many Arrests at Protests over Political Restrictions,» Human Rights Watch (27 December 2012), <http://www.hrw.org/news/2012/12/27/kuwait-security-forces-attack-protesters>.

وجدير بالذّكر أنه قد حُكم بالبراءة لصالح أفراد من القوّات الخاصة والذين تقدّم الدكتور عبيد الوسمي بالشّكوى ضدّهم، بتهمة تعرّضه للضرب المبرح في أحداث ديوان «الحربش».

ويتجاوز عدد القضايا المتعلّقة بحقّ التجمّع السّلمي ـ والتي تحوي تهماً مثل المشاركة في تجمّع غير مرخّص، والتحريض على التظاهر ـ الـ ٢٠٠ قضية، وتتوزّع بشكلٍ عام إلى تظاهرات المعارضة السّياسيّة، وتظاهرات غير محدّدي الجنسية. ويُذكر بأن قانون التجمّعات الكويتي يمنع غير الكويتيين من حقّهم في التّظاهر وتنظيم التّجمعات السّلميّة. وقد تمّت تبرئة غير مُحدّدي الجنسيّة من جميع التّهم المُوجَّهة إليهم في إحدى القضايا، بينما تنتظر بقية القضايا حكم المحكمة الدّستوريّة في مدى دستوريّة قانون التجمّعات. أمّا بالنّسبة إلى قضايا التّجمّعات المُتعّلقة بالمعارضة الكويتيّة؛ فهي لا تزال قيد القضاء. ومن الجدير بالإشارة هنا، أن عدداً من هذه القضايا تمّ تكييف تهمها على أنها «تجمّع بقصد ارتكاب جريمة»، وهي تهمة مرتبطة بقانون الجزاء، وليست متصلة بقانون التجمّعات.

وقد حُكم على الناشط البدون عبد الحكيم الفضلي بالسّجن سنتين على خلفية تهم مُتعلّقة بالمشاركة في تظاهرة، والاعتداء على رجل أمن، وهي تهمٌ وُجّهت له ولشقيقه عبد الناصر، حيث حُكم عليهما غيابياً بالسجن سنتين، ولكن تمّت تبرئة عبد الناصر من التهم في جلسة معارضة الحكم. وقد أعلن عبد الحكيم إضرابه عن الطعام منذ صدور الحكم، إلّا أنه اضطرّ لإيقاف الإضراب لفترةٍ من الزّمن، ثم عاد وأضرب مجدّداً عن الطعام. وقد حُددت له جلسة الاستئناف في آذار/ مارس ٢٠١٣، وأفرج عنه لاحقاً[٢٧٢].

وقد تمّ توجيه عددٍ من تهم الإساءة للذات الأميرية لجملةٍ من الّسياسيين، ومنهم: مسلم البراك، بعد «خطاب لن نسمح لك». وخالد الطاحوس، وبدر الداهوم، وفلاح الصواغ «(قضية ديوان النملان)، الذين حُكم عليهم فيها بالسجن ٣ سنوات. وبرّأت المحكمة أسامة المناور من تهمة الإساءة للذات الأميرية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. ولا تزال قضية عبيد الوسمي والمساس

(٢٧٢) «الكويت: الشبكة العربية تستنكر تأييد الحكم على الناشط البدون عبد الحكيم الفضلي،» <http://www.anhri.net/?p=68435>.

بالذات الأميرية «قضية ديوان الحربش» منظورة في القضاء. كما تمّ توجيه عددٍ من تهم المشاركة في تظاهرات غير مرخصة، والتّحريض على التّظاهر لعددٍ من السياسيين. وفي صيف ٢٠١٢، صدر مرسوم أميري بتجريم خطاب الكراهية، إلا أن مجلس الأمة الحالي لم ينظر في المرسوم بعد، كما لم تصدر أية تفاصيل عن مواده.

وفي السياق الأمني، اعتمد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (GCC) في اجتماعه الثالث والثلاثين على نسخة مُعدّلة من اتفاق الأمن الجماعي الذي أعلن عنه في ١٩٩٤. تم تجميد الاتفاقية الأمنيّة لسنوات عديدة بسبب تحفّظات الكويت حول ما تعتبره انتهاكات للدّستور والسّيادة الإقليمية والحرّيات الأساسية. بعد إقرار الاتفاقية من قبل الكويت، وفي ظلّ تعليق مجلس الأمة لها، غرّد رئيس البرلمان أحمد السعدون عبر موقع الـ تويتر (Twitter)، أنّ المعاهدة كانت مرفوضة، لأن بعض بنوده يتعارض مع الدستور الكويتي، والمبادئ الأساسيّة لحرّية التّعبير، وحقوق الإنسان، وكرامة الإنسان[٢٧٣]. على الرّغم من أن الاتفاقية لم تُنشر، إلا أن بعض المواقع سرّبت بعض محتوياتها، بما في ذلك المادة الثانية، التي ذُكر فيها السّماح لدول مجلس التعاون باتخاذ إجراءات «لوقف مواطنيها أو المقيمين عن التدخّل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة». إلا أن ذلك أثار المخاوف في استخدام المعاهدة من قبل السّلطات لقمع المعارضة. وخلال مؤتمر صحافي، أجاب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة عن الأسئلة التي أثيرت حول طبيعة الاتفاقية؛ بالقول إن القادة كانوا في انتظار التصديق على الوثيقة قبل الإعلان عنها[٢٧٤].

١٨ ـ عام ٢٠١٣، انفراج الأزمة أم تصاعدها؟

وتشير التوقّعات إلى أن عام٢٠١٣، سوف يكون عاماً آخر ساخناً في السّاحة السّياسيّة الكويتيّة؛ فالأجندة حافلة بأحداث عديدة، أهمّها إصدار

(٢٧٣) Khalid Al Sayed, «Why Was Gulf Security Pact Adopted Quietly?,» *The Peninsula*, 27/12/2012, <http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=politics&id=628082&lim=&lang=en&tblpost=2012_12>.

(٢٧٤) «GCC: Security Pact Endorsed,» *The Middle East Times*, >?tul 1<http://mideast-times.com/news.php?edition=178&section=1&newsid=677&offset=0>.

أحكام بحقّ المتّهمين في قضايا تخصّ أمن الدّولة، وأيضاً إصدار بخصوص الطعون المُقدّمة ضدّ مرسوم الصّوت الواحد.

وتعاني المعارضة بوادر انقسام بين بعض أطرافها بناء على آليات الحراك المتبعة وحاكمية القانون، فهناك قسم من المعارضة يرى عدم الطعن في شرعية ونزاهة القضاء حتى وإن لم تتفق المعارضة مع أحكامه، خصوصاً في الأحكام المتعلقة بمراسيم الضرورة والإساءة إلى الذات الأميرية، بينما يرى قسم آخر ضرورة التصدي لأي استغلال غير شرعي للمؤسسات القضائية من وجهة نظرهم(٢٧٥). كما يعقد المشهد السياسي المعارض ظهور بوادر بعض التوترات بناء على اعتبارات الطائفة(٢٧٦).

والسّؤال الرّئيس: هل بإمكان الكويت الخروج من دوّامة الأحداث السّياسيّة المتشعّبة والمتكرّرة، من دون وجود وجهة واضحة المعالم، والتي يُشبّهها البعض بـ «المسلسلات المكسيكيّة» ذات القصص اللّولبيّة المستمرّة، بدون معرفة نهايتها أو الغرض الرّئيس منها، ووضع برنامج بناء دولة ديمقراطي، تنموي، واضح، يخلّصها من حالة الاحتقان السّياسي المُتكرّرة، ويُعيدها إلى موقعها التّاريخي كقدوة سياسيّة وتنمويّة لباقي دول المنطقة؟

يتفاءل البعض بإمكانيّة حصول تغيير جوهري، ويشير إلى الحراك في الشارع كدافع رئيس لذلك، بينما يتشاءم البعضُ من تكرار الحلقة المفرغة سياسيّاً، وبروز شبح الانقسام القبلي ـ الحضري والطائفي بشكلٍ أكثر تأثيراً. وكما هو الحال في باقي دول المجلس، تبقى ردّة فعل السلطة في خضم هذه المتغيرات غير المسبوقة، والتي لم تعتد التّعامل معها؛ محط أنظار الجميع.

---

(٢٧٥) افي حوار خاص مع «الطليعة» كشف فيه عن عمق الأزمة السياسية أحمد النفيسي: النظام يعيد صناعة أجواء ما قبل احتلال الكويت،» المنبر الديمقراطي الكويتي (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.alminbarkw.org/index.php?option=com_content&view=article&id=55:-lr-&catid=1:latest-news&Itemid=34>.

(٢٧٦) حسن عبد الله جوهر، «التركيز المغالي على موقف الشيعة من الانتخابات يخدم بعض الأطراف هنا وهناك، وهو مجال خصب للتكسب السياسي،» مركز الخليج لسياسات التنمية، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1202:2012-11-13-06-37-13&catid=51:2011-04-09-07-47-31&Itemid=364>.

الفصل الثاني

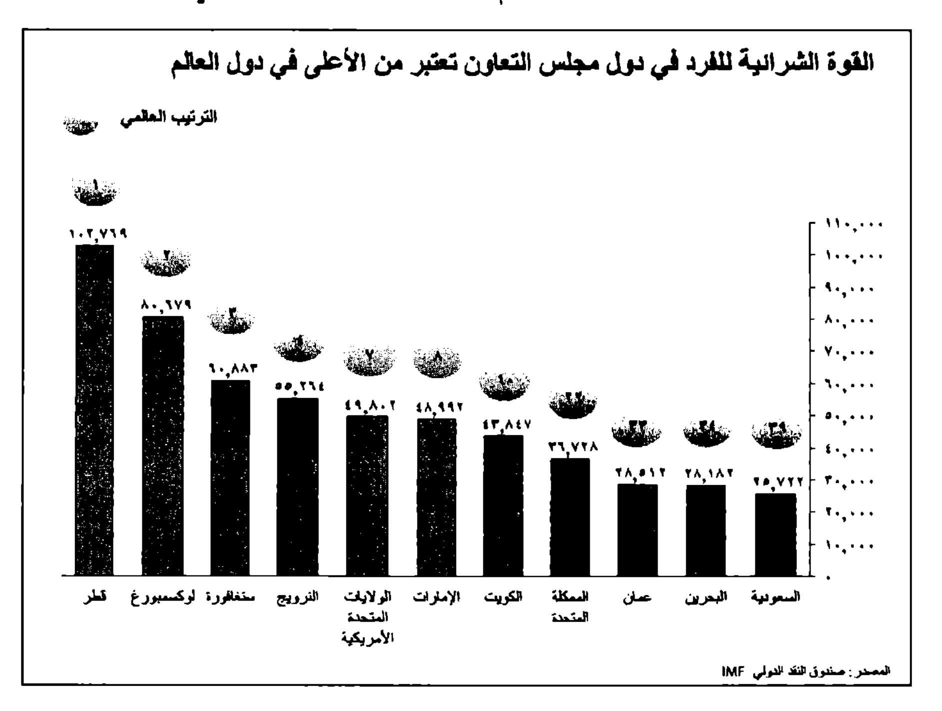
الخلل الاقتصادي

تمهيد: الإنتاج النفطي ما بين الأسواق العالمية والإنفاق المحلي

تعتبر دول مجلس التّعاون، إجمالاً، من الدّول ذات الدّخل العالي نسبيّاً، حيث تقع كلّ دول الخليج ضمن الدّول الأربعين الأكثر دخلاً في العالم.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

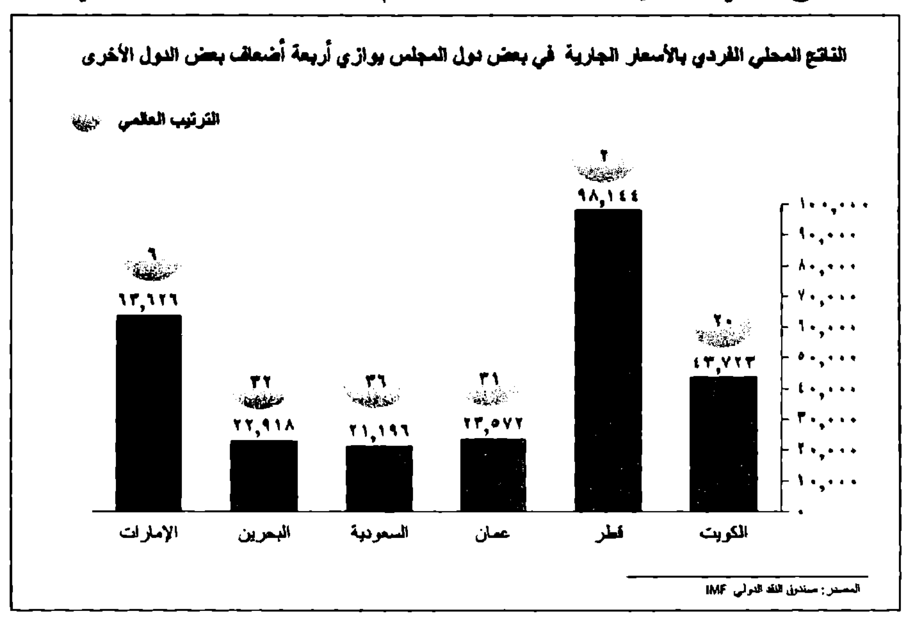
القوة الشرائية للفرد عام ٢٠١٢ (بالدولار الأمريكي)



لكن هذا لا يعني عدم وجود تفاوتٍ في مستوى الدّخل بين أعضاء المجلس، حيث يصلُ الدّخل في بعض هذه الدّول إلى أربعة أضعاف الدّول الأخرى:

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

الناتج المحلي الفردي بالأسعار الجارية، عام ٢٠١١ (بالدولار الأمريكي)

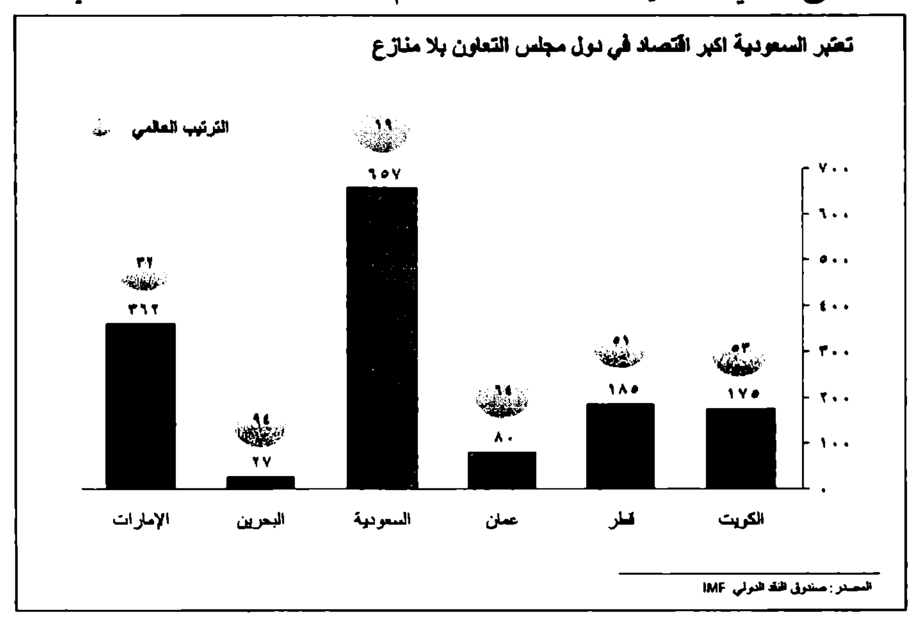


ليس بخافٍ على أحد أنّ هذا التّفاوت في الدّخل يعتمد أساساً على إنتاج النّفط نسبةً إلى عدد السّكان، في كلّ دولة من الدّول، إذ ما زال النّفط يُشكّل الرّكن الأساسي لكلّ دول المجلس، وبلا استثناء. وتحتلُّ المملكة العربيّة السّعوديّة أكبر اقتصاد في المجلس، وبلا منازع، وذلك بالنّظر إلى كمّية النّفط الذي تُصدُّره، وبسبب ثقلها السّكاني، ثم تتبعها الإمارات العربيّة المتّحدة، وللأسباب نفسها.

وبما أنّ النّفط ثروة ناضبة، ولا يُشكّل زاوية اقتصاد إنتاجي مُستدام على المدى البعيد؛ فقد ركّز الخطابُ الرّسمي في دول الخليج العربيّة على أهمية «تنويع مصادر الدّخل»، بعيداً عن النّفط، ولأكثر من أربعةِ عقود. ولكن، ومع دخول عام ٢٠١٣م؛ ما زال النّفط يُشكّل العمود الفقري لكلّ اقتصادات دول مجلس التّعاون. لذلك، فإنّ مقاربة الخلل الاقتصادي لابدّ وأن تكون

مبنيّة على تحليل أوجه التعاطي مع إنتاج النّفط وتصديره، وأساليب التّعامل مع ريعه وعائداته، وهذا هو محور الحديث في الملف الرّئيس في هذا الفصل من البحث.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، عام ٢٠١١ (مليار دولار أمريكي)



١ ـ طغيان الخلل الإنتاجي

الثّابتُ هو طغيان سمات الاقتصاد النفطي على كلّ دول المجلس، حيث ما زالت ميزانيّات الدّول تعتمدُ، بشكل شبه كلّي، على تقلّبات أسعار النّفط في الأسواق العالميّة، في مقابل تحكّم الدّولة في موارد النفط وإنفاقها محلّياً، إضافة إلى سيطرة طبقة نخبويّة من المستثمرين على الفرص الاقتصاديّة الرّئيسة، والمنبثقة من تدوير ريع النفط في القطاع الخاص. وقد يكون الرّقم الأشدّ جذباً للأنظار في هذا القسم، هو أنّ الفارق بين العوائد النفطيّة العامة المُعلنة، في مقابل تقديرات صادرات النّفط والغاز الفعليّة؛ تتعدّى ٧٧٢ مليار دولار على مرّ العقد الأخير، وهذا التّضارب الكبير في الأرقام المُعلنة، والضّبابيّة التي تكتنف الإيرادات الفعليّة؛ يبعثُ على التّساؤل حول سبب هذه الفوارق «الفلكيّة»

في إيرادات المورد الرّئيس و«القلب النّابض» لاقتصاد دول مجلس التّعاون.

أمّا إذا نظرنا بعمق على كلّ دولةٍ، وعلى انفراد؛ فيتبيّن لنا إجمالاً، وعلى الرغم من وجود بعض الفروقات في التفاصيل؛ أنّ التّضارب في الرّؤى المرسومة ـ في مقابل تطوّرات الأحداث فعليّاً ـ تتشابه في كلّ دول المجلس، وبدرجةٍ عالية. وبالإمكان تلخيص كلّ رؤى المنطقة الاقتصاديّة المرسومة في هدفٍ عام، وهو أن يُصرف الدّخل من النّفط في تنميّة قطاعات اقتصاديّة أخرى، أملاً بأن تؤدّي إلى تنويع مصادر الدّخل والانتقال تدريجيّاً إلى اقتصادٍ لا يعتمد على الثّروة النّفطيّة. ولكن، لا يوجد حاليّاً ما يُبشّر أنّ هذا سيحدث على المستوى القريب أو المتوسط، بل يبدو أنّ العكس هو الصحيح. حيث زادت الاعتماديّة على النّفط، وارتفع سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانيّة في كلّ دول المجلس.

٢ ـ إنفاق إيرادات النّفط

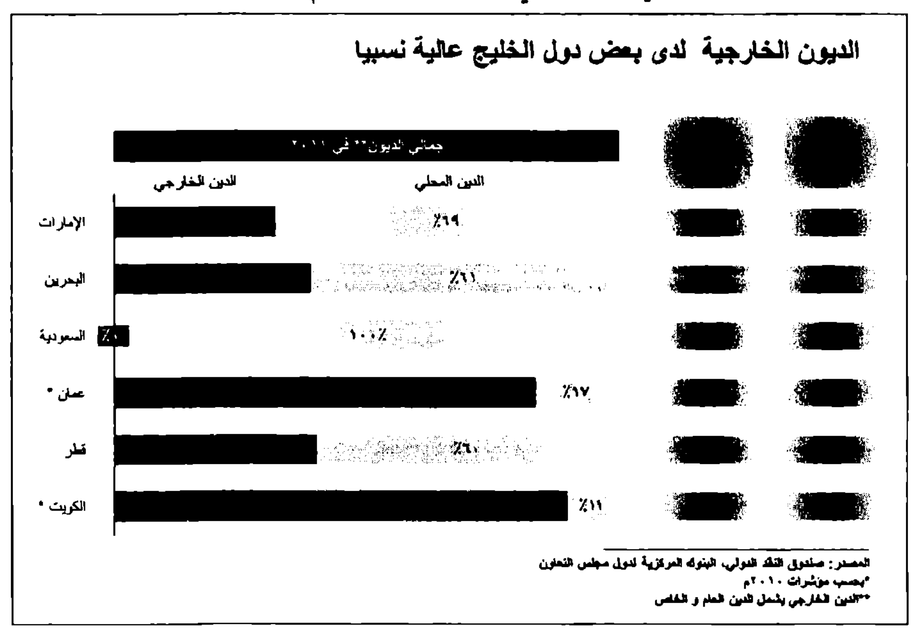
وكما تبيّن تجارب أغلب الدّول النفطيّة وتاريخها الاقتصادي؛ فإنه من النّادر ـ إنْ لم يكن من المستحيل ـ تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المترتّبة على إيرادات النّفط، بل إنّ الدّولة النّفطيّة الوحيدة التي استطاعت، فعليّاً، تقليل الاعتماد على النّفط، وهي النّرويج، نجحت في ذلك عن طريق إستراتيجيّة معاكسة تماماً، حيث اعتمدت فصْل القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، ومنع إنفاق إيرادات النّفط على المصروفات الجارية، بل وصبّتها أساساً في استثمارات سياديّة، وبعيدة المدى، وضمن صناديق أجيال قادمة، وهو النقيض كلّيّاً مع الإستراتيجيّات المتّبعة في كلّ دول المجلس، والتي تعتمدُ بشكلٍ شبه مُطلق على إنفاق إيرادات النّفط لتحريك اقتصاداتها.

والتّبعات المتراكمة على مدى العقود الماضية جرّاء الاعتماديّة على عوائد النفط؛ قد تُشكّل ما هو «المتحوّل» على مستوى المجلس؛ فالنفط ثروة ناضبة، ويخضعُ أساساً لمتطلّبات وتقلبات الطّلب في السّوق العالميّة، وليس بالإمكان الاعتماد عليه بوصفه مورداً رئيساً للمنطقة، وإلى أبد الآبدين. ولقد بدأت تظهر بوادر هذه الأزمة في بعض الدّول الصّغيرة، بخاصة في البحرين، حيث بدأت مصروفات الدّولة تتعدّى دخلها، وبدأ الدّيْن العام يتصاعدُ بوتيرةٍ تُعتبر مُخيفة في دولةٍ نفطيّة من المفترض أن تكون مُصدِّرة لرأس المال. ولا يوجد في الأفق ما يُبشّر بتغيير في هذه المعادلة. ولا تنحصر هذه الظاهرة على

البحرين فحسب، على الرّغم من حدّتها في هذه الجزيرة الصّغيرة، بل إنّ نسب الدّيْن والإنفاق بدأت تصلُ إلى نسبٍ عالية حتّى في الإمارات وقطر، واللّتان تعتبران على قدرٍ أعلى من الثّراء النّسبي. وهذه التّطورات الاقتصاديّة المُتسارعة تدعو إلى توجيه النّظر إلى ماهيّة التّفاعل بين الوضع الاقتصادي مع الوضع السّياسي، والذي سيُحدّد التّطورات في كلّ دول المنطقة، وليس البحرين فحسب، على مدى السّنوات القادمة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤)

إجمالي الديون في مجلس التعاون عام ٢٠١١

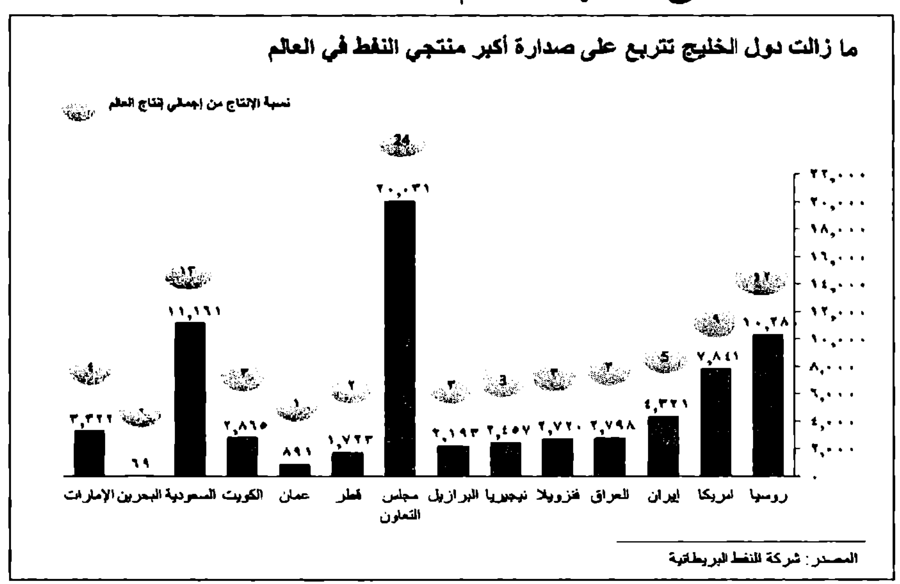


أولاً: ملف عوائد النّفط وإنفاقاتها

ما زالت منطقة الخليج تُشكّل القلب النّابض للعالم على مستوى إنتاج النّفط ومخزونه، والتّقديراتُ تشيرُ إلى أنّ العُمر الافتراضي للنّفط في الخليج يكفي لعدّة عقود إضافيّة من الزّمن. ليس هذا فحسب، بل إنّ تكلفة استخراج النّفط في الخليج ما زالت هي الأقلّ في العالم، وبلا مُنازع، ما يعد بتواصل الخليج في تأدية دور محوري في الأسواق النّفطيّة على المستويين القريب، والمتوسط. انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٥) أدناه.

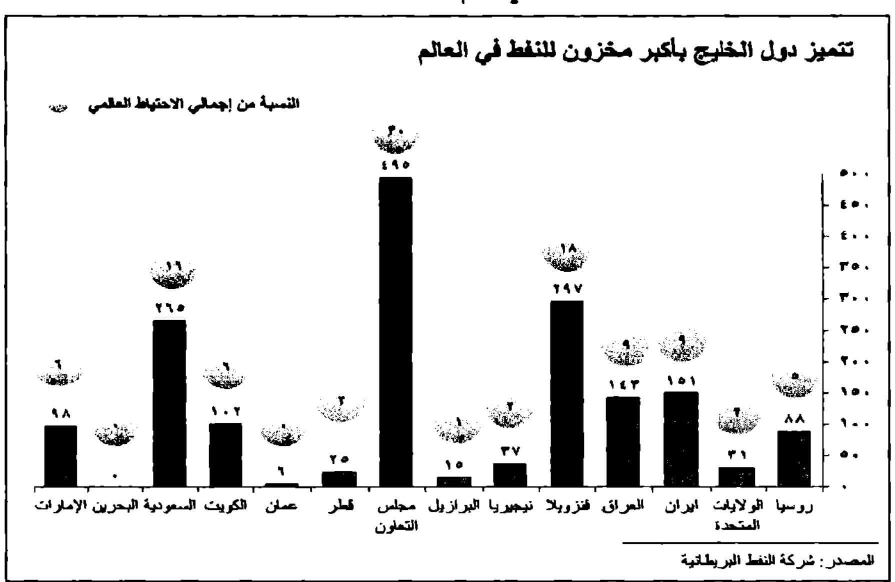
الشكل الرقم (٢ ـ ٥)

الإنتاج السنوي للنفط عام ٢٠١١ (ألف برميل يومياً)

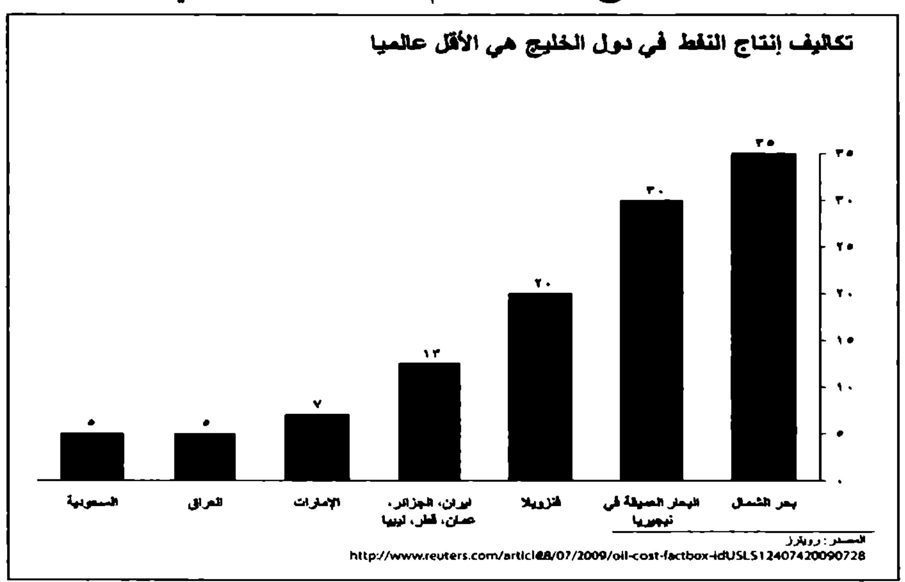


الشكل الرقم (٢ ـ ٦)

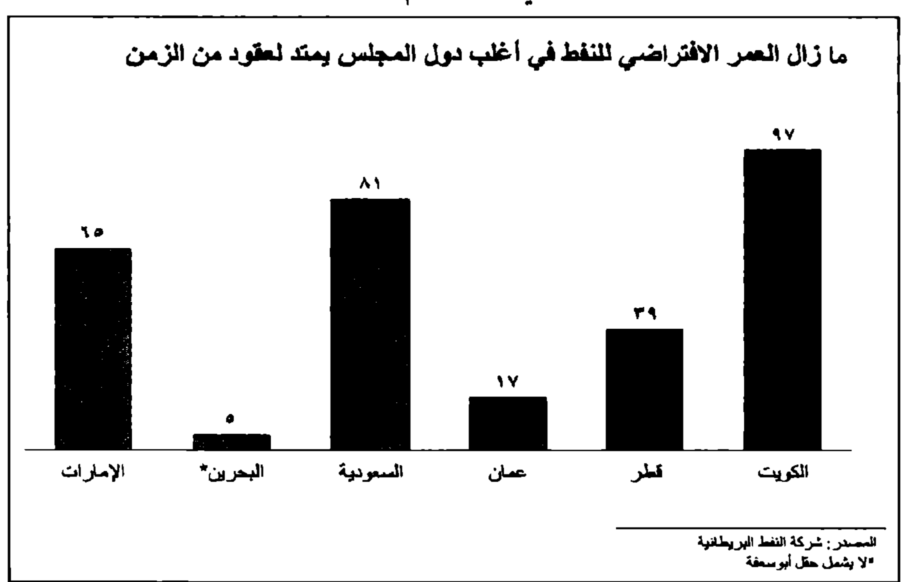
المخزون النفطي عام ٢٠١١ (مليار برميل)



الشكل الرقم (٢ ـ ٧)
التكلفة لإنتاج برميل نفط عام ٢٠٠٩ (دولار أمريكي)



الشكل الرقم (٢ ـ ٨)
العمر الافتراضي للنفط عام ٢٠١٢ (سنوات)



هذا ما قد يقود البعض إلى اعتبار دول الخليج لا تزال بعيدةً عن مخاطر وتبعات نضوب النّفط، لكن هذا المنطق في التفكير يسوده قدرٌ من التهوّر والعبث بمستقبل المنطقة؛ فعلى الرّغم من أنّ احتياطات النّفط لا تزال هي الأعلى عالميّاً، إلا أنّ الضّغوطات الاقتصاديّة قد تظهر في دول الخليج قبل نضوب النفط بعقود، وبعضها قد بانت ملامحه فعلاً حتّى في عصرنا الحالي.

يُمكننا وصف النّظام الاقتصادي السّائد في المنطقة على أنه نظام «مبنيّ على محوريّة النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، بينما على المستوى الداخلي، يتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدّولة الرّيعيّة، حيث تتحكم الدّولة في موارد النفط وإنفاقها، بينما تسيطرُ طبقة نخبويّة من المستثمرين على الفرص الاقتصاديّة الرئيسية المنبثقة عن النفط»[1]. هذا مع الإشارة إلى أنّه ما من عائق، مبدئيّاً، يحول من دون اندماج «الطّبقة النّخبويّة من المستثمرين» مع «الطبقة الحاكمة»، بل إنّ هذا هو السّائد في دول المنطقة.

١ ـ الجذر الموضوعي للخلل الاقتصادي

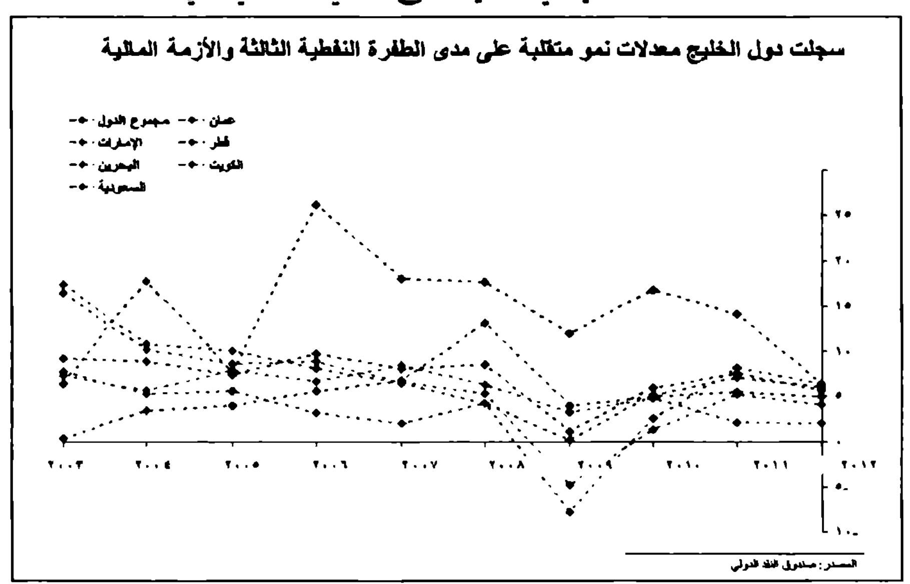
يرتبط إنتاج النّفط في المقام الأول بالاعتبارات الخارجيّة (السّوق العالميّة)، وهذا هو بمثابة الجذر الموضوعي للخلل الاقتصادي، حيث يقتصر التّعاطي الدّاخلي مع الإنتاج والتّوزيع، إمّا في عمليات تصريف للوفرة(في أزمنة الطفرة)، أو عمليات ترقيع للعجز(في أزمنة التراجع)، وهذا في الواقع ليس سوى ردود أفعال لآثار التقلّبات الخارجيّة. كما هو مبين بالرسوم البيانية التالية: الشكل الرقم (٢ ـ ٩)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١٠)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١١).

---

(١) عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٥

الشكل الرقم (٢ ـ ٩)

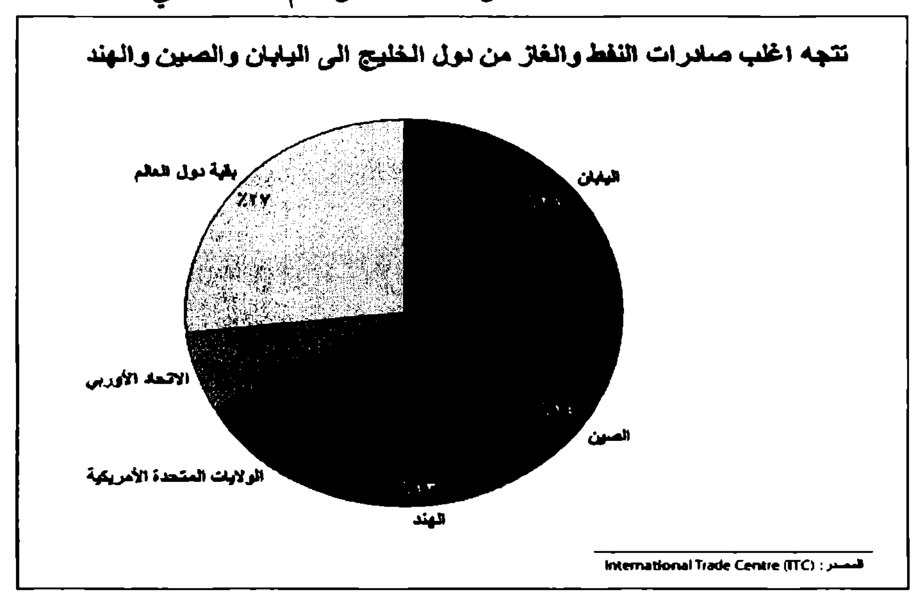
معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (في المئة)



المصدر: صندوق النقد الدولي

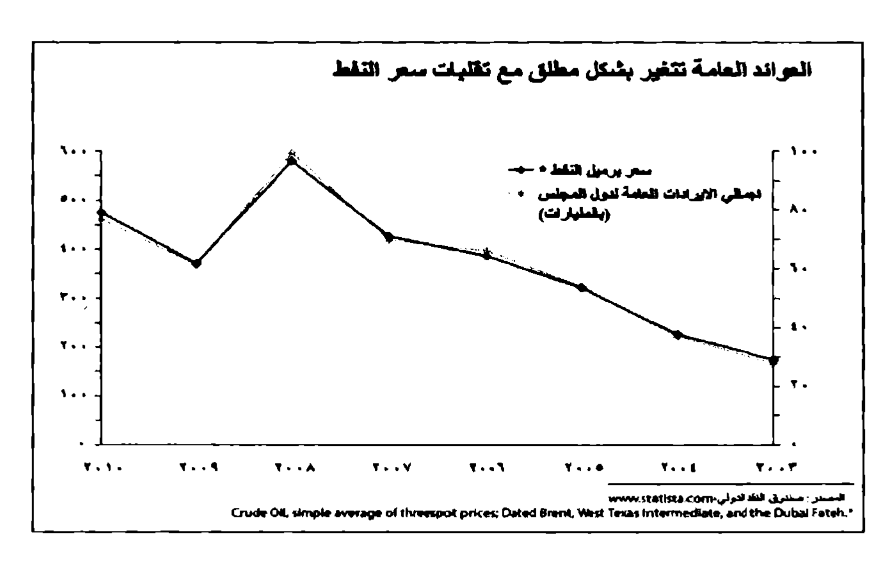
الشكل الرقم (٢ ـ ١٠)

وجهة صادرات النفط والغاز من دول المجلس عام ٢٠١١ (في المئة)



المصدر: International Trade Centre (ITC)

الشكل الرقم (٢ ـ ١١)
التغير في سعر برميل النفط وإجمالي الإيرادات العامة (بالدولار الأمريكي)



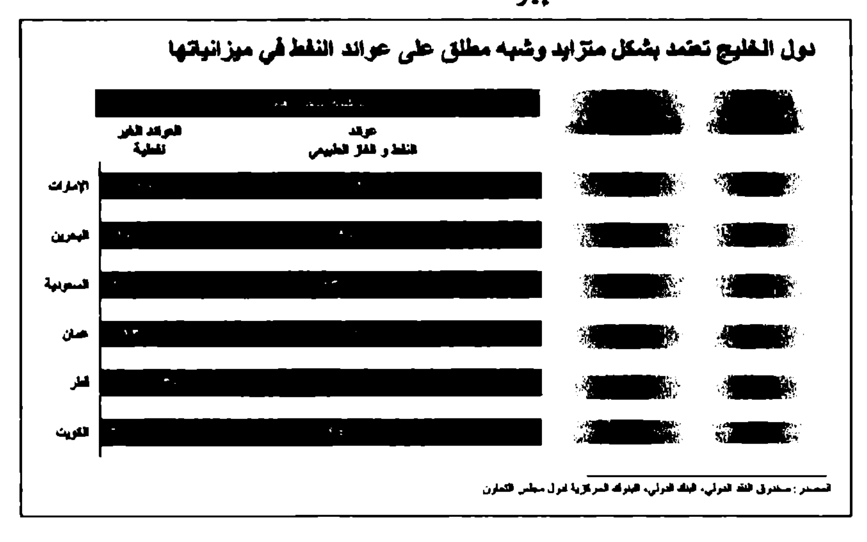
ما يتبيّن لنا ليس أنّ العوائد العامة لدول الخليج تعتمدُ بشكلٍ مطلق على التغيّرات في أسعار النّفط العالميّة فحسب، بل أيضاً أن هناك تغيراتٍ من ناحية الطّلب العالمي للنّفط، قد تكون حرجة في تبعاتها. ففي الماضي غير البعيد، كانت الولايات المتّحدة وأوروبا هي المشتري الرّئيس لنفط المنطقة، أمّا الآن فقد أصبحت دول آسيا هي المستهلك الرّئيس لنفط المنطقة. ولكن هذه التطوّرات لا تغيّر من حقيقة أنّ نفط المنطقة، ونظراً إلى رخص إنتاجه، ما زال هو المصدر الرئيس للطاقة في العالم. ولهذه الأمور تبعاتٌ أمنيّة، وعلى العلاقات الدّولية، وسوف تتمّ مناقشتها في القسم الأمني من هذا العمل.

٢ ـ الجذر الذّاتي للخلل الاقتصادي

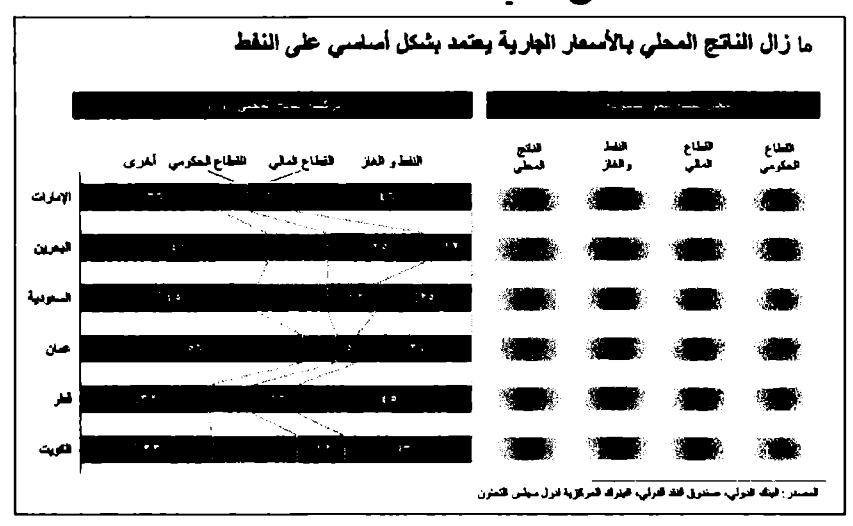
غير أنّ هذا لا يعني التقليل من دور الجذر الذّاتي للخلل، أي بنية الأنظمة الدّاخلية نفسها، والتي تسمح بالتزام هذه السّياسات التّبعيّة منهجاً في تحديد أنماط الإنتاج والتوزيع للثروة النفطيّة؛ فعلى المستوى الدّاخلي؛ تذهبُ إيرادات النّفط إلى خزينة الدّولة، حيث تتحكّم النّخبُ الحاكمة في طريقة توزيعها. وتعتمد ميزانيّة الدّولة بشكل رئيس على عوائد النّفط. وهذا عكس ما هو سائد في الدّول الصّناعيّة، التي عادةً ما تعتمد على الضّرائب

المُحصّلة من دخل الشّركات الخاصة، ودخل الأفراد، مورداً رئيساً لميزانياتها العامة. كما هو مبين بالرسوم البيانية التالية أدناه: الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١٣)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١٤).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)
الإيرادات العامة ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ١٣)
الناتج المحلي بالأسعار الجارية ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ١٤)
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ٢٠١١



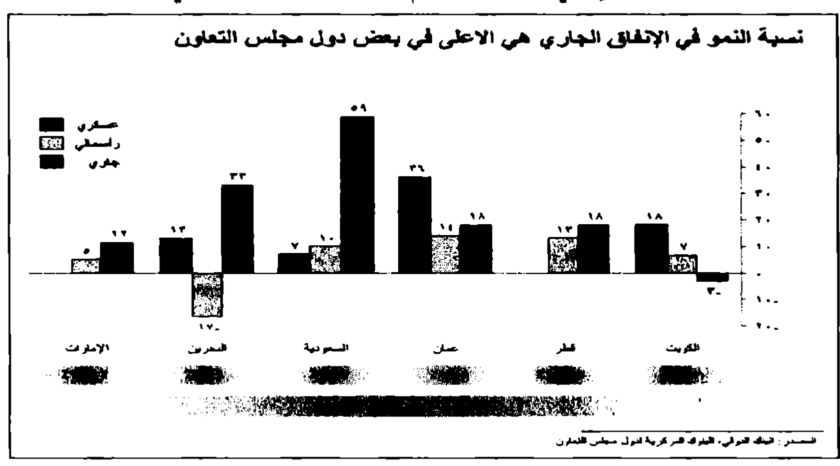
وكما إنّ هناك خللاً في تركيبة العائدات العامة، فإنّ الخلل أيضاً يتجذّر في تركيبة إنفاق هذه العائدات العامة. حيث إنّ جزءاً كبير من الإنفاق النّفطي يتوجّه إلى الإنفاقات الجارية والعسكريّة. وهذا عكس ما هو مُطبّق في النرويج، الدّولة الأكثر تقدّماً من حيث التّعامل مع إيرادات النّفط، حيث تذهب أغلب عوائد النّفط بشكل أساسي إلى الإنفاق الرّأسمالي والصناديق السّياديّة؛ كما هو مبين في الشكلين التاليين أدناه: الشكل الرقم (٢ ـ ١٥)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١٦).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٥)
الإنفاق العام ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ١٦)

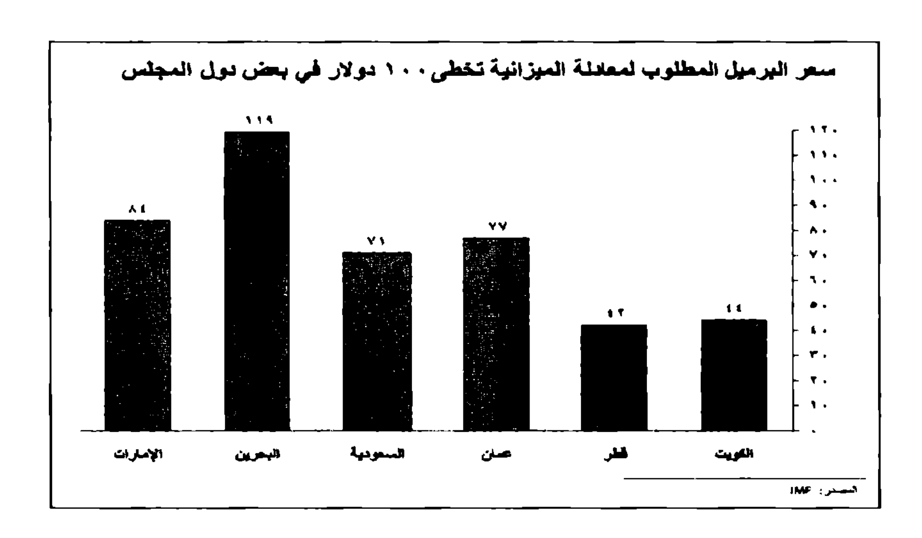
النمو السنوي في الإنفاق العام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ (في المئة)



هذا الإنفاق المتزايد بدأ يشكل عبئاً على ميزانيات دول الخليج، حيث إن سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية بدأ يصل الى نسب عالية جداً، حيث تخطّى حاجز المئة دولار أمريكي في بعض هذه الدول، خصوصاً في البحرين؛ كما هو مبين في الشكل التالي أدناه: الشكل الرقم (٢ ـ ١٧).

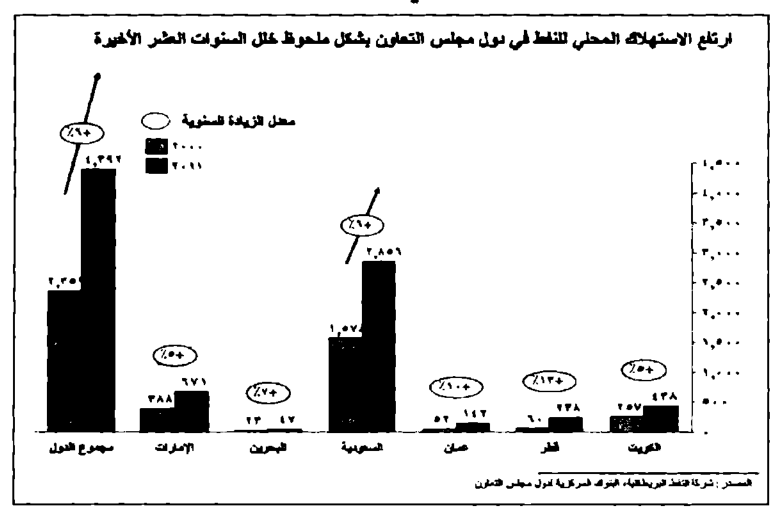
الشكل الرقم (٢ ـ ١٧)

سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية ٢٠١٣ (دولار أمريكي)

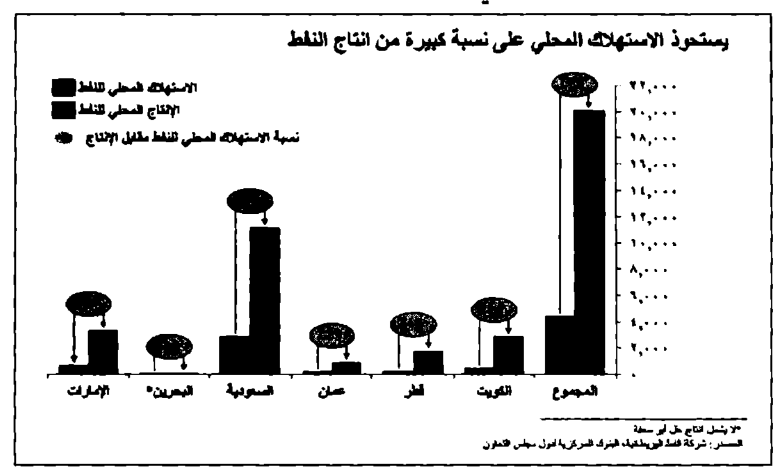


مشكلة أخرى بدأت تتربّص بدول الخليج، وهو استهلاكها جزءاً كبيراً من نفطها محليّاً، بدلاً من تصديره، وتتعدّى هذه النسبة ٢٥ في المئة من الإنتاج في بعض دول المجلس؛ كما هو مبين في الشكلين التاليين أدناه: الشكل الرقم (٢ ـ ١٨)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ١٩).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٨)
الاستهلاك اليومي للنفط (ألف برميل)



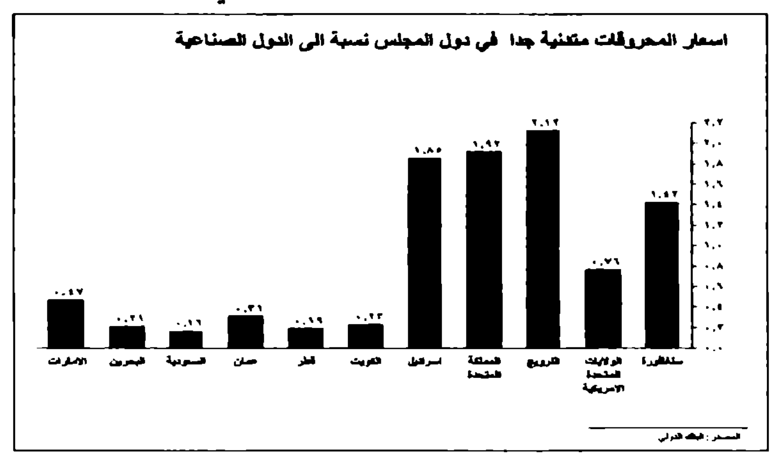
الشكل الرقم (٢ ـ ١٩)
الاستهلاك المحلي من النفط ٢٠١١ (ألف برميل)



ولا يخفى أنّ أسعار المحروقات في الخليج هي من الأقل عالميّاً، وهذا الدعم (Subsidies) يُكلّف خزائن الدّولة مبالغ طائلة، تصلُ إلى حوالى ١٠ في المئة من إجمالي النّاتج المحلّي؛ كما هو مبين في الرسوم البيانية التالية أدناه: الشكل الرقم (٢ ـ ٢٠)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ٢١)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ٢٢)؛ الشكل الرقم (٢ ـ ٢٣).

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٠)

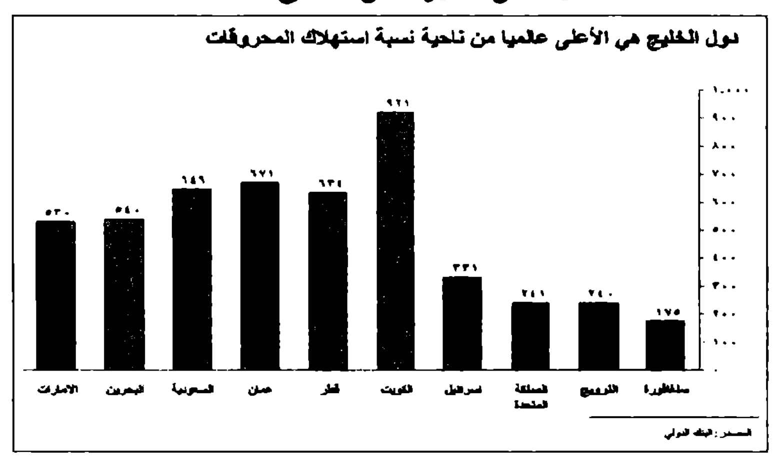
سعر البنزين ٢٠١٠ (بالدولار أمريكي/ لتر)



الشكل الرقم (٢ ـ ٢١)

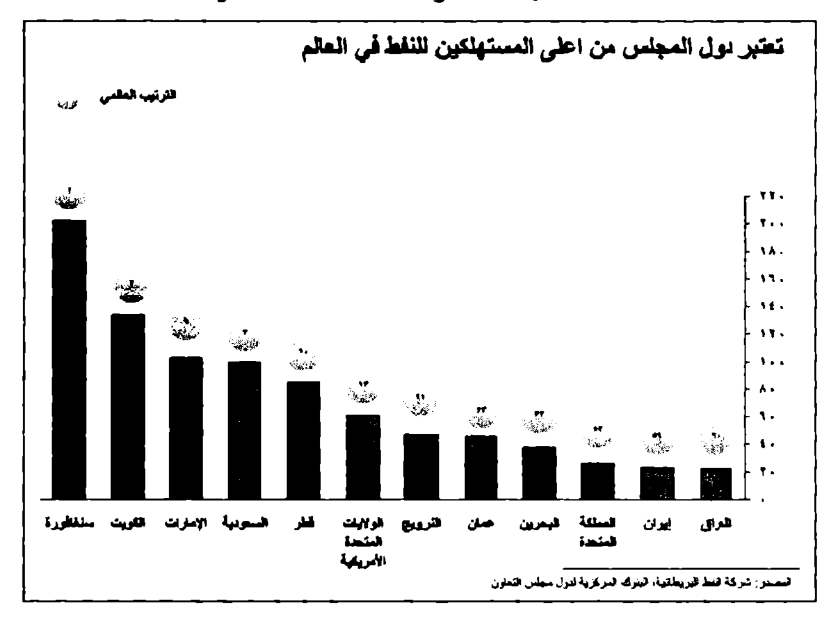
نصيب الفرد من استهلاك البنزين ٢٠١٠

ميغا طن (مليون طن مكافئ للنفط)



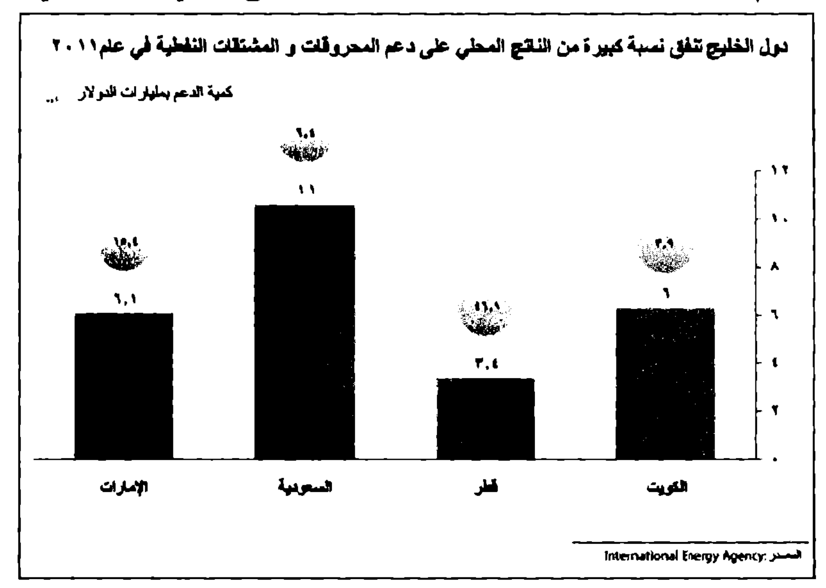
الشكل الرقم (٢ ـ ٢٢)

معدل استهلاك الفرد للنفط ٢٠١١ (لتر)



الشكل الرقم (٢ ـ ٢٣)

نسبة دعم المحروقات والمشتقات النفطية من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١١ (في المئة)



٣ ـ تشكّل الغطاء المالي النّفطي وغياب الرّقابة والشّفافيّة

تُوفّر العائدات النّفطيّة الهائلة، والفجائية في كثير من الأحيان ـ بسبب الارتهان إلى مزاج السّوق العالميّة لا إلى التّخطيط الوطني الواعي ـ غطاءً مالياً يُتيح للحكومات أن تُوظّف العائدات في مصلحة سياساتٍ استهلاكيّة أو آنيّة بحتة، تضرب صفحاً باستخدام تلك العائدات لمصلحة سياسات تنموية تسعف المنطقة وتُحقّق لها الاستقرار وإمكانيّات العيش الكريم عندما يقع المحتوم وتضطر الاقتصادات إلى الاعتماد على مصادر دخل قومي غير النفط. أضِف إلى ذلك، ازدياد النّفقات السّريّة والجارية في الميزانيّات العامة على حساب النّفقات العلنيّة والاستثماريّة (بسبب الاضطرار إلى «ترقيع» العجوزات أو «تصريف» الفوائض الفجائية حسب التقلبات العشوائيّة لسوق النّفط). هذه النفقات، بدورها، تمثل شرطاً مادياً، بالمعنى الحَرفي، لاستشراء الفساد والمحسوبيّة في الأجهزة الحكوميّة والعديد من قطاعات الدّولة، في ظلّ غياب الرّقابة الفاعلة على المال العام، وفي ظلّ ـ وهذا هو الأسوأ ـ الحاجة إلى هذه النفقات السائبة للتّعاطي مع تقلّبات السّوق، بحسب السّياسات الاقتصادية الرّاهنة، فـ «المال السايب يعلم السرقة»، كما درج المثل.

مشكلة «الغطاء المالي» معقّدة في طبيعتها، ومتشعّبة في آثارها. فالتّبعات المترتّبة على توافر هذا النّوع من الغطاء المالي النفطي، لا يمكن النّظر إليها من دون الأخذ في الاعتبار الفساد الموجود أصلاً في العديد من مفاصل الدّولة في الخليج؛ في حين أن هذا الفساد نفسه يتغذّى على فيض الغطاء المالي، ويترعرع في كنفه.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ محاولة مقاربة الخلل المتمثّل في كيفيّة توافر الغطاء المالي وأساليب استعماله؛ تصطدمُ بعوائق معرفيّة، هي نفسها وليدة الممارسات الخاطئة الناجمة عن السّياسات التي تسمح بتضخّم الغطاء المالي النفطي بهذا الشكل، وهي ممارساتٌ غايتها التّعتيم على مسألة الغطاء المالي والمستفيدين منه، بغرض استمرار الحال على ما هو عليه، واستمرار المستفيدين بالاستفادة منه. ناهيك عن كوْن الغطاء المالي نفسه هو نتيجة للسّياسات المؤدّية إلى غياب السّيطرة الوطنيّة على القطاع النّفطي، وغياب قاعدة اقتصاديّة بديلة.

٤ ـ التباين في قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي في مقابل ما يدخل العائدات العامة

«ليست عائدت الدّولة من النّفط في بعض بلدان المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيّات العامة من النفط؛ ففي بعض هذه البلدان، يختلط المال العام بالمال الخاص، ما يعني أنّ هذه الميزانيّات لا تتلقى كلّ ما يجب أن يدخلها من إيرادات النّفط»[٢].

بهذه الجملة؛ استهلّ علي خليفة الكواري، تحليله للفوارق الكبيرة بين الأرقام المُعلَنة للعوائد العامة من النفط والغاز، في مقابل قيمة صادرات هذه الدّول من النّفط والغاز في غضون الطفرة النّفطيّة الثالثة. وكما يعقّب د. الكواري في الدراسة نفسها المُشار إليها «من المؤسف أن الدّارس عندما يريد أن يتحقّق من ذلك؛ يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتنعدم فيها الشّفافية؛ هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيّات العامة نفسها، ويحاول أن يتحقّق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة؛ حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيّات العامة، أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض بلدان المنطقة؛ سرّ من أسرار الدّولة، لا يحقّ للمواطنين الاطلاع عليه».

وإذا استثنينا الكويت، حيث تنشرُ الحكومة الحسابات الختاميّة للميزانيّة العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السّلطة التّنفيذيّة والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها؛ فإنّنا لا نجد دواوين المحاسبة العامة ـ حيث وجدت في بلدان المنطقة ـ مستقلة عن السّلطة التّنفيذيّة. كما إننا نجد أغلب بلدان المنطقة، في ما عدا البحرين وعُمان مؤخراً، وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات؛ لا تُتيح الاطّلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيّات العامة. بل إنّنا نجد أنّ بعض هذه البلدان لا يُعلن تفاصيل الميزانيّة العامة التّقديريّة، ولا يسمح، حتى لمجالس الشّورى فيها، أن تطّلع على الميزانيّات التّقديرية

---

(٢) **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٨٠.

بكاملها. ودعْ عنك الاطلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيات العامة، أو تقرير ديوان المحاسبة، حيث وُجد.

ونقوم في هذا القسم باستعمال المنهجيّة نفسها التي اتّبعها الدكتور علي الكواري، لنوضّح الفروقات في قيمة صادرات النفط، في مقابل ما يدخل العائدات العامة في ميزانيات الدول حتى عام ٢٠١١؛ فيبين الجدول التالي قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال في دول مجلس التعاون بين الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١ بحسب تقديرات (Institute of International Finance (IIF))، وسبب عودتنا إلى تقديرات (IIF) هو الغموض وصعوبة معرفة حجم الصّادرات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنوياً، ما جعلنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للماليّة العامة.

وتُبيّن هذه الأرقام أن تقديرات قيمة الصّادرات في عام ٢٠١١، وصلت إلى ما يزيد على ٧٠٩ مليار دولار لكلّ دول المجلس، وهو رقم قياسي تاريخيّاً، ويُتوقع أن تستمر في الارتفاع في عام ٢٠١٢، لتصل إلى حوالى ٧٦٢ مليار دولار.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
تقدير صادرات الغاز والنفط في عام ٢٠١٢
(بليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات في ٢٠١٢
الإمارات	١٤٠,٣
البحرين	١٥,٩
المملكة العربية السعودية	٣٥١,٤
عمان	٣٧,٢
قطر	١١٣,٢
الكويت	١٠٤,١
المجموع	**٧٦٢,٢**

المصدر: International Institute of Finance Country Reports (2012).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

تقدير صادرات الغاز والنفط ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١ (بليون دولار أمريكي)

صادرات الغاز والنفط بحسب IIF (بليون دولار أمريكي)											
الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع
الإمارات	٢٣,٢	٢٩,٦	٣٨,٤	٥٥,١	٧٠,١	٨٤,٤	١٠٢,٩	٦٨,٢	٨٥,٨	١٣٠,٧	**٦٨٨,٤**
البحرين	٣,٩	٤,٧	٥,٦	٧,٨	٩,٠	١٠,٨	١٣,٨	٨,٩	١١,٥	١٦,٣	**٩٢,٣**
المملكة العربية السعودية	٦٣,٧	٨٢,١	١١٠,٩	١٦١,٨	١٨٨,٥	٢٠٦,٤	٢٨١,٠	١٦٣,٣	٢١٥,٢	٣٢٤,٥	**١٧٩٧,٤**
عمان	٨,٦	٩,٣	١٠,٨	١٥,٧	١٧,٥	١٨,٧	٢٨,٧	١٨,١	٢٥,٢	٣٤,٦	**١٨٧,٢**
قطر	٩,٩	١٢,١	١٦,٣	٢٢,٩	٣١,٢	٤٠,٧	٦٣,٣	٤٣,٨	٦٥,٩	١٠٨,٣	**٤١٤,٤**
الكويت	١٤,١	١٩,٦	٢٧,٨	٤٤,١	٥٣,٢	٥٩,٠	٨٢,٦	٤٨,٩	٦١,٨	٩٤,٩	**٥٠٦,٠**
المجموع	**١٢٣,٤**	**١٥٧,٤**	**٢٠٩,٨**	**٣٠٧,٤**	**٣٦٩,٥**	**٤٢٠,٠**	**٥٧٢,٣**	**٣٥١,٢**	**٤٦٥,٤**	**٧٠٩,٣**	**٣٦٨٥,٧**

المصدر: المصدر نفسه.

في المقابل، يُبيّن الجدول الرقم (٢ ـ ٣)، المبالغ التي تمّ توريدها فعليّاً إلى الميزانيّات العامة من إيرادات بلدان المنطقة من النفط، والتي تمّ أخذها مباشرة من الأرقام الرّسمية المُعلنة من البنوك المركزيّة لكلّ دولة (أو وزارة الماليّة في حالة الكويت)، وفي حال تعذّر وجود هذه الأرقام الرّسمية، نأخذ بتقديرات IIF وصندوق النقد الدولي للميزانيّات الرّسميّة.

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)
عائدات الغاز والنفط العامة المعلنة رسمياً ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١
(بليون دولار أمريكي)

الدولـة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع
الإمارات	١٥,٠	٢٠,٥	٢٧,٠	٤١,٩	٥٩,٠	٦٣,٢	٩٨,٢	٤٧,٤	٦٣,٨	٩٨,٨	٥٣٤,٧
البحرين	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣	٦,٠	٣,٧	٤,٩	٦,٥	٣٩,٠
المملكة العربية السعودية	٤٤,٣	٦١,٦	٨٨,٠	١٣٤,٥	١٦١,٢	١٤٩,٩	٢٦٢,٢	١١٥,٨	١٧٨,٧	٢٧٥,٨	١٤٧٢,٢
عمان	٦,٠	٦,٣	٨,٣	٩,٤	١٠,١	١١,٨	١٥,٨	١٣,٧	١٦,٨	٢٨,٥	١٢٦,٨
قطر	٥,٠	٥,٤	١٠,٠	١٢,٧	١٥,٢	١٩,٤	٢٢,٠	٢٢,٧	٢٦,٦	٤٢,١	١٨١,٢
الكويت	١٩,٠	٢١,٠	٢٨,٢	٤٤,٧	٥٠,٠	٦١,١	٦٨,٠	٥٧,٢	٦٨,٨	٩٥,٢	٥١٣,١
المجموع	**٩١,١**	**١١٧,٠**	**١٦٣,٩**	**٢٤٦,٥**	**٢٩٩,٣**	**٣٠٩,٨**	**٤٧٢,٢**	**٢٦٠,٧**	**٣٥٩,٦**	**٥٤٦,٩**	**٢٨٦٧,٠**

المصدر: البنوك المركزية ووزارات المالية في دول مجلس التعاون، و IIF Country Reports, 2012.

نظريّاً، إذا ما أردنا مقارنة دقيقة بين إجمالي العائدات العامة من النّفط والغاز في كلّ بلدٍ، في مقابل كمّية الصّادرات من النّفط والغاز، علينا **أولاً**، إضافة عائدات الميزانيّات العامة من النّفط والغاز الطبيعي المُستهلك محلّياً إلى رقم الصّادرات. **وثانياً**، علينا الخصم من رقم الصّادرات تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النّفط الأجنبيّة، حيث وُجدت، من أرباح النفط والغاز. وبعد هذه التّعديلات نكون قد وصلنا إلى تقدير حجم العائدات العامة من النّفط من أرقام الصّادرات.

أسوةً بالكواري؛ لن نغامر في القيام بهذه التّعديلات في هذا الفصل، وسنكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات صادرات النفط والغاز في الجدول الرقم (٢ ـ ٢)، والعائدات المُعلنة رسميّاً في الميزانيّات العامة في الجدول الرقم (٢ ـ ٣). وإذا وضعنا في الاعتبار أن استهلاك بلدان المنطقة محلياً من الغاز والنفط كبيرٌ (يصل إلى ٢٠ في المئة في السعودية و١٤ في المئة في الإمارات عام ٢٠٠٧)؛ فإنّه من المتوقّع أن تقلّ قيمة الصّادرات عن قيمة العائدات العامة من النفط والغاز في كلّ بلد. لكن ما نلاحظه هو العكس، حيث تفوق قيمة الصّادرات ما يتمّ الإعلان عنه في الميزانيّات العامة في كلّ دول المجلس، في ما عدا الكويت، ويتّضح لنا أنّ هناك فروقات كبيرة بين الاثنين، التي يجب التحقّق من أسبابها.

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)

الفرق بين الصادرات وعائدات الغاز والنفط المعلنة رسمياً

في الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠١١ (في المئة)

نسبة الفرق المئوية بين قيمة الصادرات والايرادات العامة المعلنة											
الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع
الإمارات	٣٥	٣١	٣٠	٢٤	١٦	٢٥	٥	٣٠	٢٦	٢٤	٢٢
المملكة العربية السعودية	٣٠	٢٥	٢١	١٧	١٤	٢٧	٧	٢٩	١٧	١٥	١٨
عمان	٣٠	٣٢	٢٣	٤٠	٤٢	٣٧	٤٥	٢٤	٣٣	١٧	٣٢
قطر	٥٠	٥٥	٣٩	٤٤	٥١	٥٢	٦٥	٤٨	٦٠	٦١	٥٦
الكويت	ـ٣٥	ـ٧	ـ١	ـ١	٦	ـ٤	١٨	ـ١٧	ـ١١	٠	ـ١
المجموع (في ما عدا الكويت والبحرين)	**٣٣**	**٣٠**	**٢٤**	**٢٢**	**٢٠**	**٣٠**	**١٦**	**٣٢**	**٢٧**	**٢٦**	**٢٦**

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)

حجم الفرق بين قيمة الصادرات والإيرادات العامة المعلنة

حجم الفرق بين قيمة الصادرات والإيرادات العامة المعلنة (بليون دولار أمريكي)											
الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع
الإمارات	٨,٢	٩,١	١١,٤	١٣,٢	١١,١	٢١,٢	٤,٧	٢٠,٨	٢٢,٠	٣١,٩	١٥٣,٧
المملكة العربية السعودية	١٩,٤	٢٠,٥	٢٢,٩	٢٧,٣	٢٧,٣	٥٦,٥	١٨,٨	٤٧,٥	٣٦,٥	٤٨,٧	٣٢٥,٢
عمان	٢,٦	٣,٠	٢,٥	٦,٣	٧,٤	٦,٩	١٢,٩	٤,٣	٨,٤	٦,٠	٦٠,٤
قطر	٤,٩	٦,٧	٦,٣	١٠,٢	١٦,٠	٢١,٣	٤١,٣	٢١,١	٣٩,٣	٦٦,٢	٢٣٣,٢
الكويت	ـ ٤,٩	ـ ١,٤	ـ ٠,٤	ـ ٠,٦	٣,٢	ـ ٢,١	١٤,٦	ـ ٨,٣	ـ ٧,٠	ـ ٠,٣	ـ ٧,١
المجموع (في ما عدا الكويت والبحرين)	**٣٥,١**	**٣٩,٣**	**٤٣,٢**	**٥٧,٠**	**٦١,٨**	**١٠٥,٨**	**٧٧,٧**	**٩٣,٦**	**١٠٦,٢**	**١٥٢,٨**	**٧٧٢,٥**

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت، التي تتوافر فيها حسابات ختامية للميزانيّة العامة، ويدققها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة؛ أن ما يتمّ توريده إلى الميزانية العامة يفوقُ قيمة الصّادرات، ويعود هذا الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانيّة العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز إلى نصيب الميزانيّة العامة من الصّادرات.

وعلى عكس الكويت، بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيّات العامة من النفط أكبر من قيمة الصّادرات؛ نجد في كلّ البلدان الأخرى أنّ قيمة الصّادرات هي الأكبر، وبنسبةٍ عالية. وهذا الفرقُ يُشير إلى أنّ هناك مبالغ كبيرة من عائدات النفط والغاز لم تدخل الميزانيّات العامة، بل لا يتم حسابها، لسببٍ أو لآخر.

٥ ـ غموض أبو سعفة

يشوب الغموض حالة البحرين بسبب وجود حقل أبو سعفة المشترك مع السّعودية، ولا يُعلم نوعيّة الاتفاقيّة الرّسميّة المُبرمة بين الدّولتين حول هذا الحقل الذي يُشكّل الأغلبية السّاحقة من إيرادات البحرين النّفطيّة، وما إذا ما كان إجمالي عائدات أبو سعفة ـ التي تذهب إلى أيدٍ بحرينيّة ـ مُدرجة في الميزانيّة الختاميّة للدّولة، أم أن جزءاً منها يذهبُ إلى أطراف خاصة .إضافة

إلى ذلك، فإن أرقام صادرات البحرين تشمل المُنتجات النّفطيّة من النفط المستورد (بخاصة ما يتمّ تكريره من نفط السّعودية في المصفاة الرئيسة)، ما يُعقّد عمليّة المقارنة بين الصّادرات وإيرادات الدّولة.

وإذا ما استثنينا أرقام البحرين للأسباب التي تمّ ذكرها سابقاً، إضافة إلى حسابات الكويت، بما أن الأرقام المُعلنة للإيرادات أعلى من قيمة الصّادرات إجمالاً؛ فسوف يتبيّن أنّه في ما بين الدّول المُتبقّية الأخرى تفوق تقديرات صادرات هذه الدول من النفط والغاز ما تمّ إدراجه رسميّاً في إيراداتها الحكوميّة الرّسمية، وبما يزيد على ٧٧٢ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١، أي ما يُوازي أكثر من ربع دخل صادرات النّفط والغاز في هذه الدّول. وفي عام ٢٠١١م، فقط تعدّى الفارق بين الرّقمين أكثر من ١٥٢ مليار دولار. وهذه المبالغ الفلكيّة تبعث على التساؤل عن سبب هذه الفوارق في الأرقام المُدرجة.

لذلك، لابدّ من إعادة تقدير عائدات النّفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النّفط والغاز، وتقدير ما يجب أن يدخل سنويّاً منها إلى الميزانيّات العامة في كلّ بلد، وفي كلّ عام، وذلك لكي يتمّ التّحقّق من وجود تسرّبٍ للمال العام من عدمه، ومن ثمّ الوصول إلى نصيب الميزانيّات من عائدات النّفط، وحجم التّسرّب إنْ وُجد. وعلى الباحثين الجادّين واجب إظهار حقيقة العائدات العامة من النفط والغاز المسال، وأوجه تخصيصها، كما هي الحال بالنسبة إلى الكويت، وذلك من أجل أن يكون للشّفافية المعنى المقصود منها. وهذا هو هدفنا من خلال هذا الإصدار الدوري، وما يتبعه، حيث نطمح إلى مواصلة رصْد التطوّرات في كلّ دولة من ناحية إيرادات وصادرات النفط والغاز، المُعلنة والفعليّة. وتقع المسؤوليّة الرئيسة لتبيان هذه الفوارق، وما يُفسّر هذا التّضارب في أرقام المورد الرئيس للمنطقة؛ على حكومات دولها وأجهزتها الرّسميّة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات

شهدتْ دولة الإمارات خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨م، نموّاً اقتصاديّاً استثنائياً، أدّى إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في المنتجات العقاريّة التي يُعاد بيعها. وتفنّنت الإمارات، وبخاصة إمارة دبي، في فنّ البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت النّموذج المالي الأول للمنطقة، واستقطبت مستثمري العالم، الأمر الذي خوّلها أن تُصبح مركزاً حيويّاً للمؤتمرات والمهرجانات والفعّاليات العالميَّة.

وقد كان يحلو للبعض القول إنّ الإمارات تحوّلت إلى شركة ضخمة تُسخّر جميع القوانين لدعم النّمو العقاري والتّجاري، فارتفعت معدّلات الاستثمار إلى مستوياتٍ فاقت التوقّعات، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلّيّة لسنّ قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحرّ في قطاع العقارات، وحرّية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقةُ مثاليّة بين المستثمر والحكومة بشكل عام، كما شجّع ذلك بعض الحكومات المحلّية ـ عبر شركاتها الخاصة ـ إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات.

وإزاء هذا النّمو والازدهار العاصف والسّريع وغير الحذر أحياناً، وما تمخّض عنه من أزمةٍ ماليّة عالميّة بدأت في عام ٢٠٠٨؛ تقلّص هذا المدّ بشكل كبير نتيجة ارتباط سوق الإمارات وإمارة دبي بخاصة، بالسّوق العالمي عامةّ، والسّوق العقاري على وجه الخصوص، الذي أدّى إلى تعرّض عددٍ من الشّركات الخاصة والحكوميّة إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المُترتّبة على الاستثمارات المفرطة في القطاع العقاري. ولولا عوائد النّفط المرتفعة، لكان الوضع أسوأ ممّا يُتصوَّر. وفي بعض التّقديرات، لم تقلّ ديون الأزمة في الإمارات عن ١٣٠ مليار دولار[٣] ولقد شغلتْ هذه الأزمةُ هاجِس الكثير من المستثمرين، وزادت مخاوفهم، وطبقاً لـ **وول ستريت جورنال** الأمريكية، فإن الأزمة المفاجئة لديون حكومة دبي أثارتْ مخاوف المستثمرين، وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية لعالمية؛ حيث أصبحت مثقلة بديون تُقدّر بعشرات المليارات من الدّولارات، أنفقتها الشركات في بناء المشاريع العقارية الضخمة[٤]. وإذا ما افترضنا أن في دبي ١٧٥ ألف مواطن[٥] فهذا يعني أن ١٣٠ مليار دولار من الدّيون تعني معدل دين خارجي يزيد على ٧٤٢ ألف دولار أمريكي لكلّ مواطن، وهو رقم مخيفٌ جداً.

---

(٣) «Dubai's Debt Could be as Much as $170 Billion: Report,» Economic Times (20 January 2010), <http://articles.economictimes.indiatimes.com/2010-01-20/news/27584777_1_dubai-world-dubai-government-freeze-on-debt-repayments>.

(٤) «Dubai Jitters Infect Debt of Sovereign Spendthrifts,» <http://online.wsj.com/article/SB125936720204567249.html>.

(٥) تشير الإحصائيات الرسمية من المركز الوطني للإحصاء إلى أن عدد مواطني دبي بلغ ١٦٨ ألف مواطن في منتصف عام ٢٠١٠: <http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7% D9%86%D9%8A%D8%A9%202006%20-%202010.pdf>.

وفي هذا الصّدد، رأى بعض الخبراء الاقتصاديين أنّ الإمارات، وبخاصة دبي، أسرفت في مشاريع عقاريّة كبرى، واقترضت بعض شركاتها الحكوميّة قروضاً أكبر من طاقتها؛ على أمل أن تقوم هذه الشّركات ببيع الممتلكات والمنتجات العقاريّة لتسديد الدّيون، ولا سيما في ظلّ الإقبال الشّديد على العقارات، وتوقّعاتهم بتواصل ارتفاع أسعارها.

وخروجاً من هذه الأزمة؛ قامت الحكومة الاتّحادية، وحكومة أبو ظبي المحلّية، بتحمّل عبء تلك الدّيون عبر تقديم حزم من الإنعاش المالي، تُقدّر بأكثر من ١٠ مليارات دولار أمريكي[٦] لتدارك الوضع المالي للمصارف والمؤسّسات الحكوميّة، وحمايتها من الإفلاس نتيجة القروض الضّخمة. كما تمّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون بعض الشّركات والمصارف الحكومية وإعادة هيكلتها.

وبالرّغم من ذلك، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢ يُواصل النّاتج المحلي ـ ظاهريّاً على الأقل ـ تعافيه من حالة الرّكود الاقتصادي العالمي، حيث من المتوقّع أن يشهد نمّواً حقيقيّاً بنسبة ٤ في المئة لعام ٢٠١٢م، وذلك وفقاً لصندوق النّقد الدولي[٧] واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السّعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجّلت التّجارة الأجنبيّة غير النّفطيّة في دبي وحدها رقماً قياسياً بلغ ٦٠٥ مليارات درهم إماراتي خلال النّصف الأوّل من عام ٢٠١٢م، بزيادة ١٢ في المئة عن الفترة نفسها من السّنة الماضية[٨].

وما انفكت دولة الإمارات تواصل تسلّقها بناءً على المؤشّرات المعتمدة في التّصنيفات العالميّة، فوفقاً لتقرير التنافسية العالميّة الصّادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي٢٠١٢، احتلت الإمارات المرتبة ٢٤ من أصل ١٤٤ دولة حول العالم، متقدّمة ثلاث درجات عن السّنة الماضية. وصنّف تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، الصّادر عن الأمم المتحدة الإمارات في فئة الدّول ذات التنمية البشريّة المرتفعة جداً، وجاءت في المرتبة ٣٠ لمؤشر

---

(٦) Vivian Salama, «U.A.E. Stocks, Nakheel Bonds Rise, Default Risk Falls on Rescue,» Bloomberg, 14 December 2009, <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aVpp9XKBOWV0>.

(٧) International Monetary Fund, «World Economic Outlook Database,» (October 2012).

(٨) «التجارة الأجنبية غير النفطية في دبي ٦٠٥ مليارات درهم،» **الوسط**، ٩/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3716/news/read/714499/1.html>.

التنمية البشرية العالمي. ولتحافظ على الرّقم الأول عربياً للسّنة الثّانية على التوالي. وبلغ معدل الرفاه أو الرضا العام عن الحياة وفق التقرير في الإمارات ٧,١ درجة، ويعدّ من أعلى المعدّلات العالميّة.

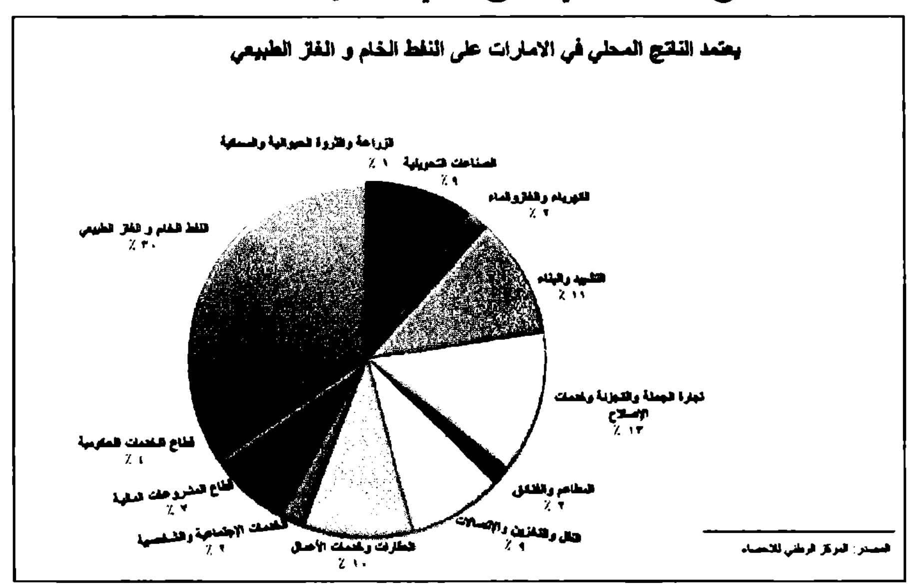
ولكن هذه المؤشرات لا تتطرق إلى العوامل الهيكليّة في البنيّة الاقتصاديّة في دولة الإمارات، والتي إضافة إلى الديون المرتفعة وأزمة العقار التي لا تزال تعانيها دبي؛ تواصل كغيرها من دول الخليج الاعتماديّة المفرطة على ثروة النفط الناضبة، والاقتصاد الاستهلاكي الطفيلي الذي نما حوله. وفي ما يلي نقدّم أهم ملامح اقتصاد الإمارات، على أمل الوصول إلى فهم أفضل لأهمّ العوامل والتطوّرات فيه على مدى السّنوات القليلة الماضية.

١ ـ تركيبة الاقتصاد والناتج المحلي في الإمارات

وفق أرقام المركز الوطني للإحصاء، شكّل النّفط الخام والغاز الطبيعي ٣٠ في المئة من إجمالي النّاتج المحلّي في الإمارات، وتبعهما قطاع قطاعات الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ١٣ في المئة، والتشييد والبناء ١١ في المئة، والعقارات وخدمات الأعمال ١٠ في المئة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٤)

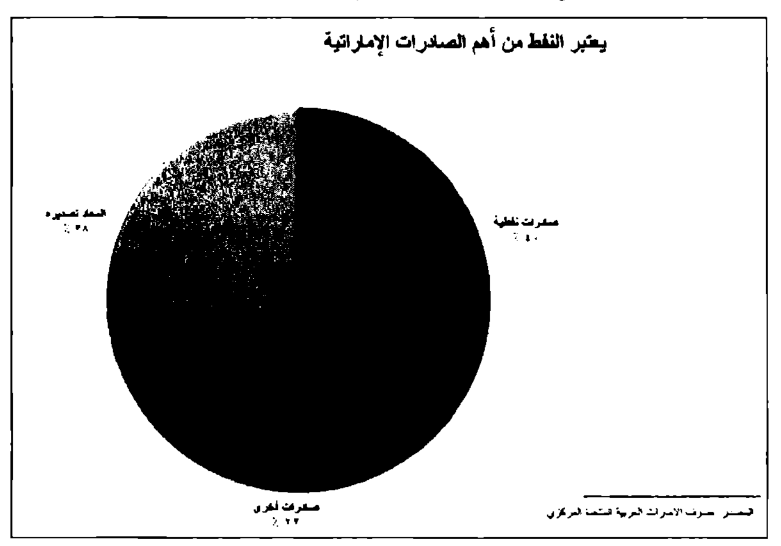
توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي ٢٠١١



وبذلك بلغت مساهمة القطاعات غير النّفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقيّة؛ ما نسبته ٧٠ في المئة في عام ٢٠١١م، بينما ما زال الباقي ٣٠ في المئة يأتي من القطاع النفطي، وهو نسبة مرتفعة جداً. وتبقى المنتجات النفطية هي أهم الصادرات الإماراتية، ٤٠ في المئة، ومن بعدها السّلع المُعاد تصديرها، ٣٨ في المئة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٥)

تركيبة الصادرات الإماراتية ٢٠١١



ونظراً إلى التساؤلات المطروحة حول البيانات الحكوميّة، وتباين إحصاءات المراكز الإحصائية في الإمارات ما بين المحلّية والاتّحادية؛ تبقى بيانات منظمتي صندوق النّقد الدولي والبنك الدّولي أقرب إلى الدّقة. وعليه، فإن صندوق النّقد الدّولي في أحدث تقرير له بعنوان «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، توقَّع أن يرتفع إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي للإمارات إلى ٣٨٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، مقابل ٣٦٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١١م، وتوقّع أن يصل إلى ٣٩٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م[٩].

(٩) صندوق النقد الدولي، «تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢).

كما توقّع الصّندوق أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلي غير النفطي نمواً بواقع ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٣، من ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٢، بعد أن كان ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١١، و٢,١ في المئة في عام ٢٠١٠. وتوقّع التقرير أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً سنوياً بواقع ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٢، ليُعاود ارتفاعه إلى ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٣.

وحول نمو إجمالي النّاتج المحلي النّفطي، توقّع التّقرير أن يبلغ ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٣، من دون إشارة إلى عام ٢٠١٢. وقال الصّندوق إنّ رصيد الحساب الجاري بلغ ٩,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، بمبلغ ٣٣,٣ مليار دولار، ويُتوقع ارتفاعه إلى ١٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٢، بمبلغ ٤٠,٠ مليار دولار، و١٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٣، إلى ٤٠,٩ مليار دولار.

٢ ـ القطاع النفطي

إنّ أيّة مقاربة للاقتصاد الإماراتي لابدّ وأن تبدأ من القلب النابض للاقتصاد، أي النّفط. شهدت الصّناعة النّفطيّة عام ٢٠١٢ في الإمارات، الانتهاء من تنفيذ عددٍ من المشاريع المهمة، وبدء تنفيذ مشاريع جديدة أو استكمال عدد كبير من المشاريع التي ترفع من القدرة الإنتاجيّة للدّولة، وإنجاز أوّل مشروع بالمنطقة يخوّل الإمارات تصدير ١,٥ مليون برميل نفط يوميّاً، عبر بحر العرب، من دون المرور بمضيق هرمز[١٠].

وتشير التّقارير أن الطّاقة الإنتاجيّة للإمارات من النفط تُقدّر في عام ٢٠١٢م، بنحو ٢,٦ مليون برميل يوميّاً، متوقّعاً ارتفاعها إلى ٢,٨ مليون برميل، وهناك توجّه بأنّ يقفز إنتاج النّفط إلى ٣ ملايين برميل يوميّاً، وفق بيانات وزارة الطاقة[١١].

---

(١٠) «النفط الإماراتي يتجاوز هرمز،» سكاي نيوز عربية، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/29078/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2>.

(١١) «وزير النفط: الإمارات أنتجت نحو ٢,٦ مليون ب/ ي في ديسمبر،» <http://arabic.arabia. =

وسجّلت صناعة النّفط الإماراتيّة، في تموز/ يوليو الماضي، أحد أهم وأكبر إنجازاتها التي تمثلت بتصدير أوّل شحنة نفط من الحقول البريّة لإمارة أبو ظبي من ميناء الفجيرة بعد الانتهاء من تنفيذ أنبوب النفط الممتد بين حبشان في المنطقة الغربية بإمارة أبو ظبي والفجيرة بطول ٣٧٠ كيلومتراً، وبذلك يتم تجاوز مضيق هرمز.

كما شملت المشاريع البدء في توسيع الطّاقة التّكريريّة، وإنجاز الكثير من المشاريع المهمة المرتبطة بتنفيذ مشروع الغاز المتكامل الذي يُعزّز من قدرة الإمارات على توفير كمّيّات ضخمة من الغاز لتلبية الطّلب المُتنامي على الطاقة النّظيفة في السّوق المحلّي، واستخدامها بمحطّات توليد الطّاقة الكهربائيّة ومحطّات التّحلية، إضافة إلى استخدامات توليد الطّاقة للصّناعات الوطنيّة المُتنامية.

وذكرت التّقارير أنّ أسعار النّفط التي سُجّلت في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٢م، بلغت ١١٤ دولاراً للبرميل، ما يَعِد برفع الإيرادات النّفطيّة. هذا، وقُدّرت عائدات النّفط في الإمارات سنة ٢٠١١م نحو ٣١ في المئة من النّاتج المحلّي الإجمالي. وكغيرها من دول الخليج، تبقى عائدات الإمارات العامة رهينة التّقلّبات في أسعار الأسواق العالميّة للنفط، والتي لا تؤدي المنظّمات المحلّية، بما فيها «أوبك»، دوراً مؤثراً فيها.

وأكّدت التّقارير بأنه إلى جانب إنشاء خط الأنابيب حبشان/ الفجيرة لتصدير النّفط الخام من أبو ظبي إلى العالم الخارجي من دون المرور بمضيق هرمز؛ سيتمّ في الفجيرة، الواقعة على بحر العرب، إنشاء محطّة للتزوّد بالغاز الطّبيعي المسال من السّوق العالميّة، وذلك لتوفير احتياجات الإمارات المتنامية من الغاز، والتي تُقدّر بنحو ١٥ في المئة سنوياً(١٢).

وقالت مصادر صناعة الغاز في الإمارات إن أبو ظبي تُطوّر حالياً مشاريع غاز ضخمة، من أبرزها الحصن غاز بالتعاون بين أدنوك وشركة «أوكسيدنتال»

= msn.com/news/business/business-money/4265892/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%AA-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81-2>.

(١٢) <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2M4R20130224>.

الأمريكية لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل شاه بمعدل ٥٠٠ مليون قدم مكعبة يوميّاً، إضافة إلى كمّيّات من سوائل الغاز[١٣].

كما تمّ وضع خُطط للتّوسّع في استخدام الطّاقة النّظيفة، تشمل خططاً لشركة «مصدر» لإنتاج ٧ في المئة من احتياجات البلاد من الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع عملاقة للطاقة الشّمسيّة، إضافة إلى بناء محطّات لإنتاج الطّاقة النووية.

وتولّت شركة الاستثمارات البتروليّة الدّوليّة «إيبيك»، المملوكة لحكومة أبو ظبي، تنفيذ مشروع خط الأنابيب باستثمارات بلغت حوالى ثلاثة مليارات دولار، وتقوم بتشغيله شركة بترول أبو ظبي للعمليّات البترولية البرية «أدكو»، والتابعة لِ أدنوك.

وأشارت التّقارير إلى أنّ شركة الاستثمارات البترولية الدولية «ايبيك»، المملوكة لحكومة أبو ظبي، تعتزم بناء مصفاة بتكلفة ثلاثة مليارات دولار في الفجيرة بطاقة ٢٠٠ ألف برميل يوميّاً، ومن المقرّر الانتهاء منها منتصف عام ٢٠١٦[١٤].

وتعكف شركة «أدنوك» حاليّاً، على تطوير حقولها النّفطيّة لرفع طاقتها الإنتاجيّة بشكلٍ مُستدام من ٢,٨ مليون برميل إلى ٣,٥ مليون برميل يوميّاً بحلول عام ٢٠١٧، باستثمارات تتجاوز ٢٦٠ مليار درهم. ويشمل التّطوير تحديث المنشآت النّفطيّة بحقولها البريّة والبحريّة، متمثلة في شركات «أدكو» و«أدما» و«زادكو» المسؤولة عن أكثر من ٩٠ في المئة من إنتاج النفط والغاز.

أمّا مشروع ضغط الغاز في حبشان، فتعتبره ذا أهمية إستراتيجيّة، حيث إنه سيضمن استمراريّة تدفّق إمدادات الغاز إلى قطاع الطاقة، وتشمل **المرحلة الأولى**، منه إنشاء ثلاث محطّات متشابهة لضغط الغاز، وتحويله إلى «جاسكو» للمعالجة النهائيّة. ووصلت المرحلة الأولى إلى أعمال التّدشين، ومن المقرّر أن تدخل مرافق ضغط الغاز الخدمة قريباً. أمّا **المرحلة الثّانية**، من المشروع فسترفع كمّيات الغاز المستدامة إلى ٢,١ مليار قدم مكعبة يوميّاً

---

(١٣) <http://www.albayan.ae/economy/first/2011-04-01-1.1412653>.

(١٤) «٣ مليارات دولار تكاليف مصفاة «ايبيك» في الفجيرة: تعتزم إنشاء مصفاة بطاقة ٢٠٠ ألف برميل يومياً،» العربية.نت، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/30/217435.html>.

عن طريق تركيب المحطة الرّابعة لضغط الغاز، وبحسب تصريحات بعض المسؤولين من المتوقع ترسية العقد خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٣، على أن يكتمل المشروع خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٥.

وذكرت المصادر أنّ هناك مشروعات لتطوير وزيادة الإنتاج من حقل «زاكم السفلي» لزيادة إنتاج النّفط ١٠٠ ألف برميل يوميّاً في عام ٢٠١٦، بينما تعمل شركة «أدما العاملة» على تطوير حقول جديدة، منها سطح «الرازبوت» الذي يتضمّن أعمال الحفر على جزيرتين صناعيتين يجري حالياً تشييدهما. كما يجري العمل لإقامة منشآت على جزيرة زركوه لمعالجة وتخزين وشحن ١٠٠ ألف برميل يوميّاً من خام سطح الرازبوت[١٥].

هذا، وقدّر صندوق النّقد الدولي إجمالي عائدات الإمارات من صادرات النفط والغاز ومنتجات البترول بنحو ٦٦٧ مليار دولار خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧، وكانت تقديرات سابقة لأوبك أشارت إلى أن الاحتياطيات الإماراتية من النفط تبلغ ٩٧,٨ مليار دولار برميل. ولا توجد بيانات حكوميّة دقيقة يمكن الرّجوع إليها بشأن الحجم الحقيقي لعائدات النفط لعام ٢٠١٢، والمبالغ المحولة منها للصناديق السّياديّة الاستثماريّة. ولكن ممّا سبق سرده، يبدو أنّه من الآمن القول إن اعتماديّة الاقتصاد الإماراتي على القطاع النفطي لن تتقلّص في المستقبل القريب إلى المتوسط، بل إنّها تتّجه نحو الازدياد بشكلٍ متوسّع.

وفي هذا الصّدد، تصدّرت الإمارات قائمة الدّول العربيّة من حيث أصول صناديقها الاستثماريّة، حيث بلغ إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإماراتية ٨١١,٧ مليار دولار طبقاً لتقديرات معهد صناديق الثروة السّياديّة[١٦] وتضمّ كلا من جهاز أبو ظبي للاستثمار ومؤسسة الاستثمار بدبي، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية «إيبيك»، وشركة مبادلة للتنمية، وجهاز رأس الخيمة للاستثمار. وتصدّر جهاز أبو ظبي للاستثمار قائمة صناديق الثروة

---

(١٥) عبد الرحمن إسماعيل، ««أدما» ترفع معدل إنتاج حقل «زاكم السفلي» ١٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية ٢٠١٢،» **الاتحاد**، ٢٠/ ١١/ ٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=96656&y=2011&article=full>.

(١٦) «٨١٢ مليار دولار أصول الصناديق السيادية الإماراتية: ارتفعت بـ٢٨,٧ مليار دولار خلال ٨ أشهر،» العربية.نت، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/05/247694.html>.

السّياديّة العربيّة مع نهاية العام ٢٠١١م، وهو ثالث أكبر صندوق سيادي في العالم بعد الصّندوق السّيادي للصّين والنّرويج، حيث ضمّ أصولاً بقيمة ٦٢٧ مليار دولار تُشكّل ١٢,٨ في المئة من حجم الصّناديق السّياديّة العالميّة والبالغة ٥,١ تريليون دولار. ويُذكر أنّ دولة الإمارات لا تُفصح رسميّاً عن حجم استثمارات صناديقها السّياديّة، ولا توجد مصادر مؤكّدة حول حجوم هذه الصّناديق السّياديّة، ما يجعل عمليّة تحليل وتدقيق هذه الأرقام، بأيّ نوع من الشّفافية أو الدّقة، عملية شبه مستحيلة.

٣ ـ البطالة

بلغ مُعدّل البطالة بين المواطنين الإماراتيين ٢٠,٨في المئة، مقابل ٣,٢ في المئة لغير المواطنين، في وقتٍ بلغ فيه المُعدّل بين المواطنات ٢٨,٧ في المئة مقابل ١٧,٥ في المئة بين المواطنين الذّكور، فيما يُقدّر مُعدّل البطالة العام في الدّولة (مواطنون ومقيمون) بنسبة ٤,٦ في المئة[١٧]. وعلى الرّغم من تدنّي مستوى البطالة الإجمالي، إلّا أنّ اقتراب مُعدّل البطالة بين المواطنين إلى الرّبع في دولة من المفترض أن يكون هناك فائض في الأعمال؛ يُشير إلى وجود خلل بنيوي في تركيبة سوق العمّال والسّكان.

وأظهر الكتاب الإحصائي السّنوي لعام ٢٠١١م، والصّادر عن المركز الوطني للإحصاء، أنّ مُعدّل المشتغلين خلال عام ٢٠١١ بلغ ٦٢,٩ في المئة على مستوى الدّولة، فيما ارتفع بين الذكور إلى ٧٧,٨ في المئة، وانخفض بين الإناث ليبلغ ٢٨,٤ في المئة، وتدنى مُعدّل المشتغلين بين المواطنين ليبلغ ٢٥,٥ في المئة، لكن مع ذلك، فإنّ مُعدّل المشتغلين بين المواطنين الذكور مقابل المواطنات بقي مرتفعاً، إذ يبلغ ٣٦,٧ في المئة بالنسبة إلى المواطنين الذكور، مقابل ١٣,٩ في المئة بالنسبة إلى المواطنات الإناث.

وارتفع مُعدّل المشتغلين من غير المواطنين ليصل إلى ٧٠,٦ في المئة، ووصل المُعدّل عند الذكور من غير المواطنين إلى ٨٣,٧ في المئة، فيما وصل بين الإناث غير المواطنات إلى ٣٤,١ في المئة.

---

(١٧) عبير عبد الحليم، «٧٣٤,٦ مليار درهم حجم الإنفاق الاستهلاكي بالدولة في ٢٠١١: «الوطني للإحصاء»: ٢٠,٨١٠ معدل البطالة بين المواطنين،» **الإمارات اليوم**، ٦/٦/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-06-06-1.489875>.

وما يثير خبراء قضايا البطالة في الإمارات؛ أنّ سوق العمل الحكومي أو الخاص يشهدُ فرصاً وفيرة يمكن أن تستوعب بطالة المواطنين، لكن ما يعوق ذلك وفق الخبراء الاقتصاديين؛ عدّة أسباب، أولها العمالة المواطنة التي لا تُقبل على كلّ أنواع الوظائف، بل تُركّز على العمل في الجهات الحكوميّة، أو الأعمال الإداريّة، إضافة إلى أنّ القطاع الخاص لا يُقدّم المزايا والحوافز الماليّة التي يُقدّمها القطاع الحكومي، حاله كحال الوضع في باقي دول مجلس التعاون.

وفي هذا المجال، فقد عمدت الهيئات المتخصّصة الحكوميّة إلى عقد وتنظيم العديد من معارض التّوظيف التي تهدف بالدّرجة الأولى إلى خفض معدّلات البطالة بين المواطنين، ورفع نسبة التوطين في القطاع الخاص، إلى جانب برامج وزارة العمل التي تهدف إلى استقطاب المواطنين عبر برنامج المنشآت الصّغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحماية من التعطّل، وبرنامج تطوير الخدمات المُقدّمة للمتعاملين، وبرنامج تطوير التفتيش، وبرنامج تطوير عمل وكالات التوظيف الخاصة، وبرنامج المرصد الخليجي لمعلومات سوق العمل، وبرنامج إدارة دورة العمل التعاقدي. لكن يرى الكثير أنّ هذه البرامج والمعارض تبقى نفقات لا تتبعها أي خطط وبرامج عمليّة حيويّة جاذبة، ولا تتطرّق إلى جوهر الخلل في سوق العمل. وتشير البيانات الصادرة في عام٢٠١٢، أن نسبة التوطين في القطاع الحكومي الاتحادي لا تتعدّى في المئة، والجدير بالذكر أن نسبة التوطين في القطاع الخاص لا تتعدّى في أعلى معدّلاتها نسبة ١,٥ في المئة.

٤ ـ الميزانية العامة للدّولة

أ ـ الإيرادات العامة ومصادرها

تتكوّن الإيرادات العامة الاتّحادية من عدّة مصادر، أهمّها المساهمات العامة التي تقدّمها الحكومات المحلية «أبو ظبي ودبي»، ورسوم الخدمات التي تُقدّمها الجهات الاتّحادية، وعوائد أرباح استثمارات الحكومة الاتّحادية. وتسعى الحكومة الاتّحادية إلى تنمية تلك الموارد عبر العديد من الخطوات، ولنا هنا أن نسردها بإسهاب: تحديث هيكل رسوم الخدمات في الحكومة الاتحادية، وتطوير نظام تحصيل الإيرادات الإلكترونية أو ما يسمى

الدرهم الإلكتروني، ودراسة تطوير رسوم حقّ الامتياز الاتّحادي التي تحصل من الشركات المحتكرة للخدمات مثل شركتي الاتصالات و«دو»، واستحداث أسس ومعايير فرض أو تعديل الرسوم أو الإعفاء في الحكومة الاتّحادية، وإصدار التّشريعات المتعلّقة بالإيرادات العامة للدّولة والضّرائب الانتقائية، وتطوير ضرائب اتّحادية انتقائيّة تحصل على بعض المنتجات الضارة بالصّحة العامة، ووضع ضوابط جديدة في شأن مساهمة الحكومة الاتّحاديّة التي لا تحصل من رسوم وعوائد مشتركة مع الحكومات المحلية. والجدير بالذكر أن الإمارات ما زالت في مرحلة دراسة وتردّد في تطبيق الضّرائب المباشرة أو غير المباشرة في الدّولة، وتوجّهات الحكومة الاتحادية تشير إلى عدم رغبتها في فرض ضرائب في الوقت الراهن، مع العلم أن ما يتمّ فرضه من رسوم عالية على الخدمات في القطاعات المختلفة مقارنة مع دول مجلس التعاون يُعدّ شكلاً من أشكال الضريبة، وإنْ كان يتمّ إقراره بصيغة رسوم. واقتصاديّاً، يعتبر استخدام مبدأ الضريبة أكثر شفافية وإنصافاً مما هو عليه نظام الرّسوم، وإنّ التحول التدريجي من مبدأ فرض الرسوم إلى مبدأ الضريبة، يُعدّ شكلاً من أشكل الإصلاح الاقتصادي، وهو يفيد، لا يضر. ولكن كما هو الحال في باقي دول الخليج؛ تبقى ضريبة الدّخل عقدة ذهنيّة تتردّد كلّ دول الخليج في تطبيقها.

ويبلغ إجمالي الإيرادات النّقديّة للحكومة الاتّحادية، وفقاً لميزانية عام ٢٠١٢م، نحو ٤,٤١ مليار درهم[(١٨)] وهي موزّعة وفقاً لمصادرها على النحو التالي:

أولاً؛ رسوم الخدمات التي تقدّمها الوزارات.

ثانياً؛ العوائد المتنوّعة، وهي عبارة عن أرباح الاستثمارات وعوائد المصرف المركزي ورسوم حقّ الامتياز الاتّحادي وإيرادات أخرى.

وثالثاً، مساهمات الحكومة المحلية «أبو ظبي ودبي». مع العلم أنّ إيرادات الحكومة الاتّحاديّة لا ترتبط مباشرة بأسعار النّفط العالمي، ذلك أن الحكومة الاتّحادية تتلقى دعماً مُحدّداً من بعض الحكومات المحليّة، وليس

---

(١٨) «الإمارات تعتمد الميزانية الاتحادية بإنفاق يبلغ ٤١,٨ مليار درهم،» العربية. نت، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، < http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/11/171297.html >.

من نطاق صلاحياتها متابعة تذبذب أسعار النفط الخام، وهو دور مقصور على الحكومات المحليّة.

ب ــ أوجه نفقات الميزانية الاتحادية ٢٠١٢

قُدّرت مصروفات الميزانيّة العامة للاتّحاد عن السّنة المالية ٢٠١٢ بمبلغ ٤١,٨ مليار درهم مقابل ٤١ مليار درهم لعام ٢٠١١، وقُدّرت إيرادات الميزانيّة العامة للاتحاد عن السّنة الماليّة ٢٠١٢ بمبلغ ٤١,٤ مليار درهم. مقابل ٤٠,٦ مليار درهم لعام ٢٠١١، وقدر العجز لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٤٠٠ مليون درهم، مقابل عجز مماثل لعام ٢٠١٢م.

ووفقاً لقانون الميزانيّة، فإنّ إجمالي مصروفات الشّؤون الحكوميّة تبلغ ١٧,٥ مليار درهم، منها ٦,١ مليار درهم لوزارة الدفاع، و٦,٨ مليار درهم لوزارة الداخلية.

وتبلغ مصروفات البنية التّحتيّة والموارد الاقتصاديّة ١,٦ مليار درهم، منها ١٦٨,٣ مليون درهم لمصروفات وزارة الاقتصاد و٧٢٤,٦ مليون درهم لوزارة الأشغال العامة و٢٨٧,١ مليون درهم لوزارة البيئة والمياه.

ويبلغ إجمالي مصروفات التنمية الاجتماعية ١٥,٧ مليار درهم، منها ٤,٧ مليار درهم لوزارة التربية والتعليم، و١,٣ مليار درهم لجامعة الإمارات. و٣,٠ مليار درهم لوزارة الصحة. و٤٥٩,٤ مليون درهم لوزارة العمل. و٢,٦ مليار لوزارة الشؤون الاجتماعية. و٤١٠,٣ مليون درهم للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

ويبلغ إجمالي الأصول الماليّة والاستثمارات الماليّة ٢,٠ مليار درهم. وفي ما يتعلّق بإيرادات الميزانيّة، فقد بلغت مساهمة إمارة أبو ظبي ١٤,٣ مليار درهم. ومساهمة إمارة دبي ١,٥ مليار درهم. وبلغت إيرادات الوزارات ٢٥,٣ مليار درهم.

وعليه، فلقد استحوذ قطاع الخدمات الاجتماعيّة على ٤٧في المئة من إجمالي الميزانيّة الاتّحادية للعام ٢٠١٢، بمبلغ قدره ١٩,٧ مليار درهم، ويضمّ هذا القطاع التّعليم العام والتعليم العالي، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية والشؤون الإسلامية، والثقافة والشباب، وتنمية المجتمع، وبرنامج الشيخ زايد للإسكان، إضافة إلى المنافع الاجتماعيّة الأخرى.

واستحوذ قطاع التّعليم على ٢٠ في المئة من إجمالي الميزانيّة بمبلغ ٨,٢ مليار درهم؛ بينما استحوذ قطاع الشّؤون الحكوميّة الذي يضمّ الدّفاع والدّاخليّة والعدالة والشّؤون الخارجيّة وإدارات اتّحادية أخرى على ٤٢ بالمئة من إجمالي الميزانيّة الاتّحاديّة بمبلغ ١٧ ملياراً و٥٠٠ مليون درهم.

واستحوذت نفقات البنية التّحتيّة على ٤ بالمئة من إجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره ١,٦ مليار درهم. لاستكمال مشروعات مباني الوزارات والطّرق والصّيانة.

كما استحوذ قطاع الكهرباء والماء على ١٢ بالمئة من إجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره ٥ مليارات درهم. لاستكمال توسيعات الشّبكة الكهربائيّة ومواكبة زيادة الطّلب المستمر على خدمات الماء والكهرباء في بعض الإمارات.

والجدير بالذكر أن الميزانيّة الاتّحاديّة لا تتضمّن إيرادات النفط، ولا أرباح الشّركات الخاصة التابعة للحكومة الاتّحاديّة والحكومات المحليّة، ولا الصناديق السّياديّة التّابعة للحكومات المحليّة، ولا يشمل الإنفاق الأموال التي تستخدم في دعم الميزانيّات العموميّة للهيئات الحكوميّة ذات الصّلة التي تُحقّق خسائر، ولا تشمل هذه الأرقام أيضاً الإيرادات الكبيرة التي تحققها الأسهم الإماراتيّة من الأصول الأجنبيّة المملوكة للقطاع العام.

كما إنّ نفقات الخدمات في ميزانية الحكومة الاتّحادية مثل الشّؤون الاجتماعيّة والتعليم والصحة والجامعات والشرطة والدفاع ليست دقيقة؛ فهي لا تشمل نفقات أخرى ضخمة تنفقها الحكومات المحليّة، وتتجاوز أحياناً نفقات الحكومة الاتّحادية. كما لا تشمل الميزانيّة الاتحاديّة إيرادات النّفط الخام، ويعدّ من الأسرار غير المصرح بها للتداول أو النشر للجمهور أو حتى لدى المجالس التّشريعيّة.

وبقراءةٍ سريعة لمشروع الميزانية العامة للاتحاد عام ٢٠١٢، يتّضح أن الحكومة نجحت من جانبٍ في تحقيق التوازن بين استمرار الإنفاق التّنموي بمعدّلاتٍ مرتفعة، ومن جانبٍ آخر استمرّت في السّيطرة على العجز إلى أقصى حدّ ممكن عند مستويّات مقاربة لمشروع ميزانيّة عام ٢٠١١ بواقع نحو ٤٠٠ مليون درهم. وهو يمثّل أقل من ١ في المئة من إجمالي النّفقات التقديريّة بمشروع الميزانيّة الاتّحادية لعام٢٠١٢.

لا يمكن تقدير إجمالي نفقات الإمارات بمعزل عن نفقات ضخمة تفوقُ الميزانيّة الاتّحادية عبر الحكومات المحليّة، وخاصة أبو ظبي ودبي والشارقة؛ ومثال ذلك، قُدّرت ميزانيّة حكومة دبي وحدها لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٣٢,٣ مليار درهم[١٩] والجدير بالذكر، تسعى الحكومة الاتّحاديّة إلى التّنسيق مع الحكومات المحلية للعمل على نشر بيانات الميزانيّة المجمعة للجمهور، ما يعكس الصّورة الحقيقيّة لحجم الإنفاق في دولة الإمارات، ولكن المشروع يواجه بعض الصعوبات من الحكومات المحلية. هذا، وقدّر صندوق النقد الدولي الميزانية المجمعة للإمارات لعام ٢٠١١ بمبلغ ٤٠١,٥ مليار درهم، وإيرادات قدرها ٤٤٠,١ مليار درهم، بفائض قدره ٣٨,٦ مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الماليّة الرّسميّة في الإمارات؛ تُقلّل من القوّة الحقيقيّة للتّمويلات العامة، حيث إن جزءاً من عائدات النفط في أبو ظبي لا يتمّ إدراجه كإيرادات حالية، وإنما يتمّ تحويله مباشرة إلى صناديق الثروة السّياديّة.

كما أشرنا، فإنّ الإمارات ثالث أكبر بلد مُصدّر للنّفط في العالم، حقّقت فائضاً ماليّاً بالميزانية المجمعة قدره ٣٨,٦ مليار درهم[٢٠] وبنسبة ٢,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، حيث دفع الإيراد المرتفع للنفط الخام إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بحسب ما أظهره مؤخّراً تقرير صندوق النقد الدّولي وبيانات الحكومة[٢١]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الفائض المجمّع لعام ٢٠١١، كان جزءاً بسيطاً من الفوائض التي حقّقت قبل الأزمة المالية الأخيرة، الذي بلغ متوسطه ١٦٧ مليار درهم سنويّاً في الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٨، وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

وأظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الإنفاق الحكومي المجمّع في الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي ارتفع بما يزيد على ١٩ بالمئة ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند ٤٠١,٥ مليار درهم في ٢٠١١، وبزيادة

---

(١٩) «إيرادات ٣٠,٤ مليار درهم والنفقات ٣٢,٢ ملياراً وتوفر ٢٤٠٠ فرصة عمل: محمد بن راشد يعتمد موازنة حكومة دبي ٢٠١٢،» **البيان**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١١، <http://www.albayan.ae/2011-12-26-1.1561759>.

(٢٠) International Monetary Fund, «United Arab Emirates: 2012 Article IV Consultation,» (May 2012), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12116.pdf>.

(٢١) المصدر نفسه.

قدرها ٥٦ في المئة عن مستوى الإنفاق لعام ٢٠٠٨. وارتفعت الإيرادات المجمّعة من ٤١ في المئة إلى ٤٤٠,١ مليار درهم، مسجلة أعلى مستوى في ٣ سنوات، حيث شكّل دخل النفط والغاز ما يزيد على ٨٢ بالمئة منها، بحسب تقرير الصندوق الذي نشره بعد التّشاور مع الحكومة. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الإنفاق العام وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ٤٨٢٠٠ دولار، ويعتبر من أعلى المعدّلات في العالم. وتوقع محلّلون في استطلاعات لِـ **رويترز في آذار/ مارس٢٠١٢، أن تتمكّن الإمارات من تحقيق فائض مُجمّع في الميزانية بنسبة ٥,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢**[٢٢].

وانتظاراً لاعتماد قانون الدين العام في الإمارات، تعكفُ الحكومة على وضع التّصوّر العام لآليّة إدارة مكتب الدّين العام المرتقب؛ وبحسب مصادر وزارة الماليّة، فإنّ حجم الدين العام المترتب على الحكومة الاتحادية ضئيل في الوقت الرّاهن، ولا يُشكّل أزمة ماليّة، مقارنة بـ النّاتج المحلي الإجمالي للدّولة، ولم يتم ذلك عبر وزارة الماليّة مباشرة، ولكن عبر بعض المؤسّسات الخاصة المساهمة فيها للحكومة الاتحادية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الالتزامات المترتّبة على الحكومات المحليّة لا تندرج ضمن الدّين العام المحسوب على الحكومة الاتّحاديّة، فلكلّ إمارةٍ سياستها واستقلاليّتها في هذا الشّأن.

هذا، والجدير بالذكر أنّ صندوق النقد الدولي، قدّر إجمالي الدّين الخارجي على الإمارات بـ ٤٧,٢ مليار دولار في ٢٠١٠، و٤١,٠ مليار دولار في ٢٠١١، ويتوقع بلوغه ٣٩,٠ ملياراً في ٢٠١٢، و٣٩,٥ ملياراً في ٢٠١٣. ولكن يُقدّر بعض الخبراء الاقتصاديين حجم الديون بما هو أكبر من ذلك بكثير، حيث يتمّ تقدير ديون حكومة دبي أو الشّركات المرتبطة بها بأكثر من ١٠٠ مليار دولار، فضلاً عن أنّ حكومة دبي صرّحت أن ديونها بلغت ٨٠ مليار دولار. ولا تتوافر إحصاءات دقيقة محليّة مستقلّة يمكن الرّجوع إليها في هذا السّياق. ومن هذا المنطلق، تبقى مسألة الدّيون المترتبة، بخاصة على الشركات شبه الحكومية في دبي، مصدر قلق، نظراً إلى التكهّنات حول حجمها الهائل، وغياب الشّفافية حولها.

---

(٢٢) «صندوق النقد» أكد أنها تمثل ٢,٩١٠ من الناتج المحلي: ٣٨,٦ مليار درهم فائض ميزانية الدولة في ٢٠١١،» **الإمارات اليوم**، ١٢/ ٦/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-06-12-1.491229>.

٥ ـ حجم التّحويلات للخارج وتوجّهاتها

وصل حجم تحويلات الوافدين خارج الدّولة بنهاية عام ٢٠١٢، إلى ١٢,٩ مليار دولار، مقابل ١١,٢ مليار دولار في نهاية ٢٠١١ عام، بنمو نسبته ١٥ بالمئة؛ في حين وصل إجمالي حجم التّحويلات خارج دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي إلى ٨٣,٠ مليار دولار بنمو نسبته ١٢,٦ بالمئة، مقارنة مع ٧٤,٠ مليار دولار في عام ٢٠١١، وذلك بحسب بيانات حديثة صادرة عن المصرف المركزي. وهو ما يشير إلى أنّ نسبة نمو التّحويلات خارج الإمارات فاقت نسبة نمو التّحويلات خارج دول مجلس التعاون[٢٣]. وتشير التقارير إلى أنّ الهند تحتلّ المرتبة الأولى في حجم التّحويلات الواردة من دول مجلس التعاون، بحجم تحويلات وصل إلى ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بنمو نسبته ١٥ بالمئة، وأرجع السّبب الرّئيس في ذلك إلى فقدان الروبية الهندية ١٨ بالمئة من قيمتها العام الماضي.

٦ ـ تداعيات الانتفاضات العربيّة على اقتصاد الإمارات

يعتقد بعضُ الخبراء الاقتصاديين أنّ الإمارات استفادت اقتصادياً من الانتفاضات العربية، بعد أن توجّه العديد من الشركات المقيمة في دول الرّبيع العربي للبحث عن ملاذ آمن لاستثماراتها، وكانت الإمارات على رأس هذه الوجهات التي استفادت من تقاطر تلك الشركات على أراضيها. ويرى هؤلاء الخبراء أن الانتفاضات العربية كان لها تأثير إيجابي على اقتصاد الإمارات، ما أدى إلى انتعاش ملحوظ في عدّة قطاعات، كان منها القطاع المصرفي، عبر تنامي الودائع، نتيجة لارتفاع التّحويلات، والقطاع العقاري الذي شهد تحسّناً عقب الثورات العربية[٢٤].

وتواترت الأخبار حول تحويل عدد من رجال أعمال ينتمون إلى دول الثورات العربيّة استثماراتهم إلى الإمارات، والتي تُقدّر بمليارات من الدولارات، باعتبارها مناخاً أكثر أمناً وجذباً للاستثمار، وما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني

---

(٢٣) وائل اللبابيدي، «١٢٪ النمو المتوقع لنشاط تبديل العملات خلال مهرجان دبي للتسوق: ٤٧ مليار درهم تحويلات الوافدين في ٢٠١٢،» **البيان**، ٦/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2013-01-06-1.1797822>.

(٢٤) محمد النمر، «المشاركون يعتبرون الدولة ملاذاً آمناً: «قمة العقارات العالمية» تؤكد انتعاش القطاع،» **الخليج** (دبي)، ٣/ ١٠/ ٢٠١٢.

وتوجّهات سياسة الإمارات غير المؤيّدة للانتفاضات العربيّة، مع العلم أن المصرف المركزي الإماراتي نفى استقبال أية تدفقات نقديّة من تلك الدّول.

ويرى المحلّلون أنه على الرّغم من صعوبة تتبّع هذه الأموال في جوّ التّفي الرّسمي، إلا أن بصماتها واضحة، سواء في حركة النّشاط التّجاري والسّياحي، أم الإقبال على شراء العقارات وارتفاعها في بعض الإمارات. بالرغم من إحجام أو تحفّظ المصارف المحليّة مؤخراً في عمليات التّمويل والإقراض العقاري.

وذكرت صحيفة **البيان** الإماراتية بتاريخ ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢م، وفي إشارة إلى تقرير المجلس العالمي للسّياحة والسّفر الذي توقّع أن يصل إجمالي الاستثمارات السّياحيّة في دولة الإمارات بنهاية عام ٢٠١٢، إلى ٨٥,٤ مليار درهم، مقابل ٧٦,٥ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١١، بزيادة تصل إلى حوالى ٩ مليارات درهم عن العام الماضي[٢٥].

هذا، وقد بلغ إجمالي تصرّفات الوحدات السّكنية في دبي، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢م، ٣٨٠٥ إجراء، وبلغت قيمتها ٤,٥٧ مليار درهم، محققة نمواً بنسبة ٧,٥ في المئة، مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١١، وفقاً لدائرة أراضي دبي.

وتشير الإحصاءات أن دبي شهدت نموّاً إجماليّاً في إجراءات عمليّات البيع للوحدات السّكنيّة خلال الرّبع الأول من العام ٢٠١٢ لنحو ٣٢٦١ إجراءً بنمو نسبته ٥٠ بالمئة مقارنة بـ ٢١٦٧ إجراءاً للفترة نفسها من عام ٢٠١١، فيما بلغت قيمة البيع للوحدات السّكنيّة نحو ٣,٨٢ مليارات درهم بنمو نسبته ٣٩,٧ بالمئة، مقارنة بـ ٢,٧٦ مليار درهم للربع الأول من ٢٠١١م[٢٦].

وشهدت قروض بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية الرّبع الأول من عام٢٠١٢، استقراراً كبيراً مقارنة بمستويات نهاية عام ٢٠١١م، حيث بلغت ٢٠٤,١ مليار درهم. ووصلت ودائع العملاء إلى ٢٠٨,٥ مليارات درهم،

---

(٢٥) هادي فاروق، «٨٥,٤ مليار درهم استثمارات سياحية متوقعة في الدولة ٢٠١٢،» البيان، ١/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2012-04-01-1.1622096>.

(٢٦) أمير الألفي، «٧,٥ نمواً بتصرفات الوحدات السكنية في دبي خلال الربع الأول،» **الإمارات اليوم**، ١٨/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-18-1.477258>.

بزيادة قدرها ٨ بالمئة عن حجم ودائع العملاء نهاية عام ٢٠١١[٢٧].

وأظهرت بيانات أكبر البنوك الوطنيّة ملاءة بنك أبو ظبي الوطني أرباحاً صافية بلغت ١,٠٤ مليار درهم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، مقابل ٩٢٧ مليون درهم للربع الأول من عام ٢٠١١ بنمو بلغ ١٢ بالمئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وبنمو بلغ ٤٤ في المئة مقارنة بالربع الأخير من ٢٠١١. وكشف بنك أبو ظبي التجاري أن صافي الأرباح بلغ ٨٠٢ مليون درهم بزيادة قدرها ٣٨ بالمئة عن الربع الأول من عام ٢٠١١[٢٨].

٧ ـ التطورات في التشريعات

عقب الأزمة الماليّة العالميّة العاصفة، عكفت الإمارات على مراجعة عدّة مشروعات ماليّة واقتصاديّة، والعمل على ضبط السّوق المحلي واتّخاذ خطوات عمليّة سريعة لإنعاش الاقتصاد المحلي. بدأت الدّولة بضخّ سيولة نقديّة للمصارف، وخطوات عديدة أخرى لدعم الشّركات الحكوميّة المتعثّرة، وانضافت إليها حزمة أخرى من المشروعات والقوانين، وليس من مانع أن نسردها بشكل سريع هنا على سبيل المثال لا الحصر: فقد تمّت دراسة **قانون المعلومات الائتمانية** الذي يهدف إلى الحدّ من المخاطر الائتمانيّة التي تواجهها المصارف والمؤسسات الماليّة والخدميّة العاملة في دولة الإمارات. و**قانون المنافسة** الذي صدر في عام٢٠١٢، الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى حماية وتعزيز المنافسة، علاوة على مكافحة الممارسات الاحتكاريّة، و**قانون الإفلاس** الذي يضمن للشّركات المتعثرة أوضاعاً إجرائيّة تمكّنها من إعادة الانطلاق بحماية القانون الذي يمنحها مهلة مناسبة لتوفيق أوضاعها بعيداً عن الملاحقات القضائيّة، ومشروع **قانون الدين العام** يسعى المُشرّع من خلاله إلى التنسيق مع الحكومات المحليّة وحصر وضبط سوق الدين العام الدّاخلي والخارجي، وتحديد إطاره وشروطه، **ومشروع قانون الاستثمار الأجنبي، الذي أضحى في مراحله الأخيرة، وبموجبه ستسمح الإمارات**

---

(٢٧) حسام عبد النبي، «"الإمارات دبي الوطني" يحقّق ٣٤٥ مليون درهم من رسوم الأعمال المصرفية الربعية،» **الإمارات اليوم**، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-26-1.479491>.

(٢٨) «٩٢٧ مليون درهم صافي أرباح بنك أبوظبي الوطني في الربع الأول لعام ٢٠١١،» **إيلاف**، ١٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/4/648236.html>.

للمستثمر الأجنبي بالتملّك الكامل وفق أسسٍ وشروط محدّدة، **ومشروع قانون الضرائب** الذي تمّ إخضاعه لكمّ هائل من الدّراسات والخبرات، وأصبحت الصورة واضحة بشأنه، لكن يبقى الشّق السّياسي الذي لم يُعتَمد تاريخ إقراره بعد، **ومشروع قانون التنمية الصناعيّة** الجديدة، **ومشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، التي تهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع ريادة الأعمال في الدّولة ودعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمواطنين، وتعزيز دورهم في دخول القطاع الخاص، **ومشروع قانون الشركات الجديد**، والذي يضمن عدم تحديد حدّ أدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، وتخويل مجلس الوزراء بأن يصدر قراراً بزيادة حصة الشريك الأجنبي على ٤٩ بالمئة من رأسمال الشركة في بعض الأنشطة التجارية.

وتشير هذه الإجراءات أنّ الدّولة، عموماً، ماضية في طريق الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، وأن النظرة بدأت تسود بأن الأزمة الماليّة التي عصف في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أضحت سراباً مؤقتاً ما لبث أن اختفى، وما انفكت أن عادت الإمارات إلى النمو وتصدُّر عناوين الأخبار الاقتصاديّة. وقد تكون هذه أوّل أجراس الخطر، حيث لم تدر مناقشة جدّية، واعترافات رسميّة حول أسباب وإخفاقات الأزمة الماليّة في الإمارات، على الرغم ن من كبر حجمها وتداعياتها. ولكن الديون العالية على الشركات شبه الحكوميّة (بالذات في دبي)، خاصة وأن الكثير من هذه الديون تملكها أطراف خارجيّة، ولا يُعرف مداها الحقيقي، إضافة إلى الأسعار العالية نسبيّاً المطلوبة لبرميل النفط لمعادلة الميزانية (٨٤ دولاراً أمريكياً للبرميل وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي)، كلّ ذلك يبقى شبحاً دائماً يُذكّر بأنّ النّمو المُطّرد في الإمارات بُنيَ أساساً على استهلاك ثروة ناضبة، وصرف إيراداتها على مشاريع ما زالت هيئة المحلّفين معلّقة حول قيمتها التنمويّة، بخاصة في ما يتعلّق بقضية الخلل السكاني المتفاقم الذي يترتب عليه الكثير من هذه المشاريع العقارية والخدماتية، والذي سنناقشه بإسهاب في الجزء المتعلق بالخلل السكاني.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين

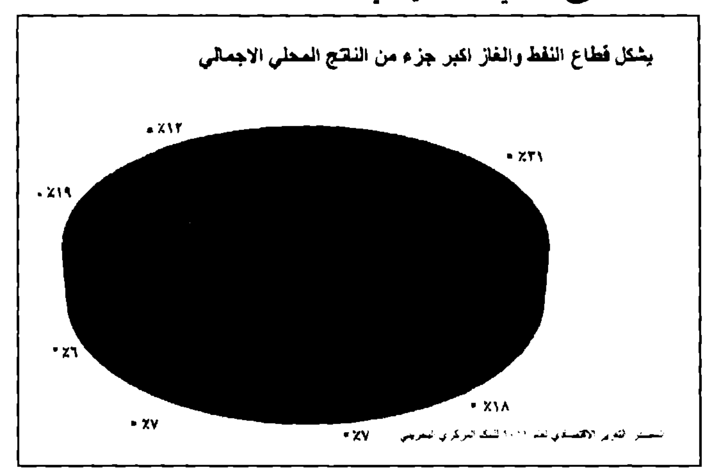
تعرّض الاقتصاد البحريني إلى عدّة هزّات في الأعوام الثلاثة الأخيرة، بدءاً بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي عصفت بالقطاع المالي، وانتهاء بالأزمة السّياسيّة التي تعيشها المملكة الصغيرة منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في

شباط/فبراير ٢٠١١. وعلى الرغم من أنّ معدّل النّمو الاقتصادي في المملكة قد شهد تراجعاً ملحوظاً، إلا أنه إجمالاً لم يتعرّض الاقتصاد لأية انهيارات كارثيّة بعد، حيث إنّ ارتفاع أسعار النّفط العالميّة قد حدّ من مضاعفات الأزمة الماليّة وتداعياتها على عائدات الدّولة. ولكن النّمو المُطّرد في الإنفاق والدّين العام، في مقابل الاعتماديّة شبه المطلقة على إيرادات النّفط، تُنذر بتضاعف المخاطر الاقتصادية والمالية في الأعوام المقبلة. وفي ما يلي سنستعرض أهم المؤشرات الاقتصاديّة للمملكة.

١ ـ الناتج المحلي الحقيقي

يُقسّم إجمالي النّاتج المحلي للمملكة، كما لبقية دول الخليج، إلى الناتج المحلّي العائد إلى الهيدروكربونات (أي النفط والغاز وما يتصل بهما) والنّاتج المحلي العائد لغير الهيدروكربونات، حيث يُشكّل الأخير نسبة تقارب ٧٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الجاري بحسب الأرقام المسجلة للعام ٢٠١١. وتشكل القطاعات غير المصرفية (الصناعة، النقل والاتصالات، التجارة، العقارات) أكبر نسبة من عائدات الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات (ما يقارب ٧٥في المئة)، بينما يشكل القطاع المصرفي ١٩ في المئة من عائدات الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٦)
تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في البحرين بالأسعار الجارية ٢٠١١



٢ ـ النمو الاقتصادي في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢

كان للأزمة السّياسيّة الأثر الأكبر في العام ٢٠١١ على النّمو الاقتصادي، حيث شهدت المملكة تعطلاً حذراً في الحياة الاقتصادية، إلّا أن العام ٢٠١٢، شهد تعافياً نسبيّاً، حيث أبدى الاقتصاد البحريني شيئاً من التحسّن، بحسب التقرير السنوي الأخير لمجلس التنمية الاقتصادي في المملكة الذي توقّع في تقريره الأخير أن يُسجل الاقتصاد نمواً بنسبة ٣,٩ بالمئة في العام ٢٠١٢، نظراً إلى نمو القطاعات الماليّة والصّناعيّة وغيرها من القطاعات غير النفطية، والتي بدورها سجلت ارتفاعاً بنسبة ٧,٢ في المئة خلال التسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٢. بيد أن قطاع النفط والغاز شهد تراجعاً بنسبة ٥,٩ في المئة في الفترة ذاتها، نتيجة خلل تقني في إنتاج النفط من مصفاة أبو سعفة، والتي تساهم بما يعادل ٨٠ في المئة من إجمالي إيرادات النّفط للبحرين. وقد قلّل التقرير من الآثار الناجمة عن حركة الاحتجاجات في المملكة، متوقعاً أن تتواصل وتيرة النّمو، وأن يُحقق العام ٢٠١٣، نمواً بنسبة ٦ بالمئة. وجاء هذا التوقّع مغايراً لتصريحات رئيس البنك المركزي البحريني، والذي كان متحفظاً في توقعاته في نسبة نمو الاقتصاد، والتي تعادل ٤ بالمئة في العام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة النمو المتوقعة ٣,٩ بالمئة للعام ٢٠١٢.

والجدير بالذكر هو أن الاقتصاد البحريني سجّل مُعدل الناتج المحلي القومي بالأسعار الثابتة ٥,٢ بليون دينار بحريني، أي نمواً نسبته ٢,٢في المئة في العام ٢٠١١ مقارنة بنسبة نمو ٤,٥ بالمئة في ٢٠١٠ بحسب بيانات البنك المركزي للمملكة للعام[٢٩] وبيانات البنك المركزي للربع الأول من العام ٢٠١٢. وقد شهدت قطاعات السّياحة والصّناعة، إضافة إلى القطاع المصرفي، تراجعاً كبيراً أدّى إلى هذا التدنّي في النّاتج المحلي القومي الحقيقي، وذلك إثر الحالة السّياسيّة والأمنيّة التي شهدتها المملكة، ما أسفر عن سحب عددٍ كبير من الاستثمارات خارج المملكة. كما تراجع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٦ بالمئة في العام ٢٠١١، ما يدلّ على تراجع العمليّة التّجاريّة. وقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي لقطاع الهيدروكربونات

(٢٩) علماً بأن بيانات البنك المركزي للربع الثاني من العام ٢٠١٢ ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، تختلف تماماً عن البيانات السابقة للسنوات السابقة، ما يتيح مجالاً للشك في مدى دقة البيانات وصدقية البنك المركزي في معلوماته، ذلك لأنه لم تتوافر أية أسباب لاختلاف الأرقام.

نتيجة ارتفاع أسعار النفط ٤,٧ في المئة على عكس التراجع الذي شهده الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات، والذي تراجع من ٤,٨ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٢ بالمئة إلى ٢٠١١، نظراً إلى تأثر القطاع السّياحي والمالي بشكلٍ كبير، إثر الأزمة الاقتصاديّة والسّياسيّة التي عصفت بالمملكة (بحسب بيانات البنك المركزي للعام ٢٠١١).

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)

الناتج المحلي القومي بحسب الأسعار الثابتة في ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١

القطاع	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة النمو السنوي (٢٠١٠)	نسبة النمو السنوي (٢٠١١)
قطاع النفط والغاز	٦٠٥	٦٠٠	٦١١	٦٣٢	٢ (بالمئة)	٣ (بالمئة)
القطاعات الأخرى	٤١٢٩	٤٢٨٠	٤٤٨٩	٤٥٨٢	٥ (بالمئة)	٢ (بالمئة)
القطاعات الغير مالية	٣٤٥٦	٣٣٩٣	٣٥٩٠	٣٦٨١	٦ (بالمئة)	٣ (بالمئة)
قطاع الصناعة	٧٥٨	٧٥١	٨٣٦	٨٧١	١١ (بالمئة)	٤ (بالمئة)
قطاع النقل والانصالات	٣٨٦	٤٣١	٤٥٩	٥٠٩	٦ (بالمئة)	١١ (بالمئة)
قطاع التجارة	٣٧٠	٣٣٢	٣٥١	٣٥٥	٦ (بالمئة)	١ (بالمئة)
قطاع العقارات والأنشطة التجارية	٤٦٧	٤٢٦	٤٣٦	٤١٣	٢ (بالمئة)	ـ ٥ (بالمئة)
القطاع المالي والمصرفي	١٢٥٩	١٢٠٥	١٢٥٦	١٢٨٩	٤ (بالمئة)	٣ (بالمئة)
القطاع الحكومي	٦٨٩	٧٢٥	٧٤٨	٧٩١	٣ (بالمئة)	٦ (بالمئة)
إجمالي الناتج المحلي	**٤٧٣٥**	**٤٨٨١**	**٥١٠٠**	**٥٢١٤**	**٥ (بالمئة)**	**٢ (بالمئة)**

المصدر: تقرير البنك المركزي، **المؤشرات الاقتصادية** العدد ٣٥ (آذار/ مارس ٢٠١٢).

أمّا بالنسبة إلى إسهام القطاعات المختلفة في نمو الناتج المحلي الحقيقي؛ فلقد شهدت معظم القطاعات تراجعاً ملحوظاً، خصوصاً في قطاعات الصّناعة، التجارة، الاستثمارات العقارية والتجارية، والبنوك والشركات المالية والسّياحة. فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى ٣٠ بالمئة في العام ٢٠١١، مقارنة بنسبة تعادل ٣٩ في المئة في العام ٢٠١٠، كما ازدادت نسبة مساهمة القطاع المالي والمصرفي إلى ٢٩ بالمئة بعد أن بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي ٢٣ بالمئة في العام

السابق (٢٠١٠) بحسب البيانات الرسمية من البنك المركزي المحلي. أمّا بالنسبة إلى قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز ومشتقاتهما)، فقد أسهمت في نموّ النّاتج المحلّي الحقيقي بنسبة ١٨ بالمئة في عام ٢٠١١ مقارنة ٥ بالمئة في العام ٢٠١٠. ويأتي هذا الازدياد في نسبة مساهمة هذا القطاع نتيجة ازدياد نسبي في إنتاجيّة قطاع النفط والغاز، والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، حيث بلغت ١١١ دولاراً للبرميل الواحد مقارنة بسعر البرميل، بحسب أسعار برنت الذي بلغ ما يقارب ٨٠ دولاراً في العام ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٢ ـ ٧)
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي القومي (نسبة مئوية)

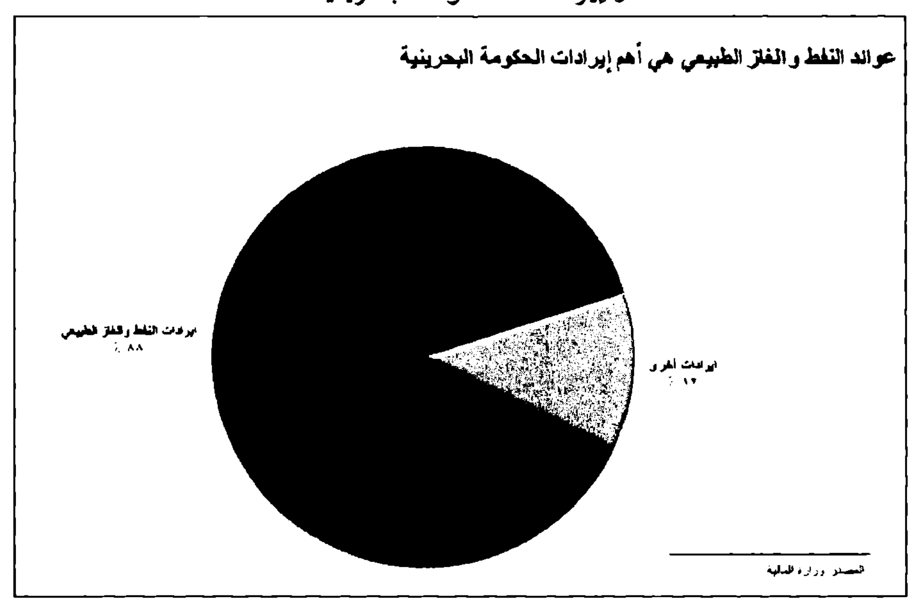
القطاع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطاع النفط والغاز	٣ ـ	٥	١٨
القطاعات الأخرى	١٠٣	٩٥	٨٢
القطاعات غير المالية	٤٣ ـ	٩٠	٨٠
قطاع الصناعة	٥ ـ	٣٩	٣٠
قطاع النقل والاتصالات	٣١	١٢	٤٤
قطاع التجارة	٢٦ ـ	٩	٤
قطاع العقارات والأنشطة التجارية	٢٨ ـ	٤	٢٠ ـ
القطاع المالي والمصرفي	٣٧ ـ	٢٣	٢٩
القطاع الحكومي	٢٤	١١	٣٨
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي	**٣**	**٥**	**٢**

وعلى الرغم من أنّ البنك المركزي والجهات الرّسميّة لم تنشر البيانات المُفصّلة لعام ٢٠١٢ بعد، إلّا أن مجلس التّنمية الاقتصادي، وفي تقريره الأخير لشهر شباط/فبراير من العام الحالي، أشار إلى أنّ النّمو الاقتصادي في البحرين شهد تطوراً ملحوظاً في التّسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٢م، حيث بلغت نسبة نمو معدل إجمالي الناتج المحلي القومي بحسب الأسعار الثابتة ٤,٤ في المئة خلال التسعة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٢، بالرغم من أنّ نسبة النمو تراجعت من ٥,٩ في المئة في الربع الأول من العام

٢٠١٢ إلى ٤,٣ بالمئة في الربع الثاني و٣,١ بالمئة في الربع الثالث من العام ٢٠١٢. وقد كانت القطاعات الصناعية والاستهلاكيّة والماليّة (القطاعات الأخرى عدا قطاع النفط والغاز) المُحرّك الأساس للاقتصاد في العام ٢٠١٢ على عكس العام ٢٠١١، حيث كان قطاع النفط والغاز المحرك الأساس لنمو الناتج المحلي القومي بعد أن تأثرت القطاعات الأخرى بشكل كبير نتيجة تدهور الأوضاع السّياسيّة والأمنيّة. وقد تراجع النّاتج المحلّي لقطاع النفط والغاز إثر خلل تقني في مصفاة أبو سعفة، والتي تشكل حقل النفط الأساس للمملكة. وشهد هذا القطاع تراجعاً بنسبة ٥,٩ بالمئة في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة نمو بلغت ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١١. أما القطاعات الأخرى، فبلغت نسبة نموّها ٧,٢ بالمئة في الأشهر التّسعة الأولى من عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة نمو بلغت ٢,١ بالمئة في عام ٢٠١١.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٧)

مصادر إيرادات الحكومة البحرينية ٢٠١١



وبحسب مجلس التنمية الاقتصادي، فقد جاء هذا التحسّن في الاقتصاد إثر تحسّن أداء القطاع السّياحي، وازدياد الإقبال على الفنادق والسّياحة بشكل عام. كما كان لدورة خليجي ٢١ في البحرين دور كبير في إقبال عدد غير

مسبوق من الزائرين من الخليج في فترةٍ قصيرة. كما كان لعودة سباق الجائزة الكبرى للفورمولا ١، ومؤتمر حوار المنامة الثامن، دور في تحسّن القطاع السّياحي. كما شهدت القطاعات الصناعيّة وقطاع التجزئة والعمران نشاطاً إيجابياً أسهم في نمو النّاتج المحلي الإجمالي، أيضاً. وكان للقطاع المالي دور مهم في دعم نمو القطاعات الأخرى، نظراً إلى زيادة القروض الماليّة (لقطاع التجزئة) من جهة تمويل المشاريع التجارية والشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

٣ ـ تداعيات الأزمة السّياسيّة على الاقتصاد المحلي

ذكر تقرير اللجنة المشتركة[٣٠] المُعَدّ من قبل مجلسي النّواب والشورى، وغرفة تجارة وصناعة البحرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنّ «خسائر الاقتصاد البحريني الفوريّة للنّاتج المحلّي الإجمالي البحريني جرّاء الأحداث السّياسيّة، وفقاً لدراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة البحرين، بلغت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار (ما يعادل ٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حسب الأسعار الثابتة) نظراً إلى انخفاض الإنتاج خلال أشد أيام الاحتجاجات في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، وجاء في التقرير أيضاً أنه قُدّرت خسائر القطاع السياحي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١١م[٣١]. ويُعدّ ذلك تراجعاً في إيرادات القطاع السياحي بنسبة ٨٠ بالمئة. ومن أهم العوامل التي أدّت إلى الخسائر التي تكبّدها القطاع السياحي؛ إلغاء سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا ١، حيث قدّر مجلس التنمية الاقتصادية الآثار الإيجابية بنحو ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليون دولار، والذي يجتذب ٤٠ ألف زائر سنوياً. هذا إضافة إلى إلغاء كلّ من مهرجان ربيع الثقافة ومؤتمر «ميد» (MEED)، لرجال الأعمال الذي كان من المتوقّع أن يحضره عددٌ كبير من كبار رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف دول العالم، ومؤتمر سيسكو (CISCO)، وهو من أهم المؤتمرات في مجال تقنية المعلومات. كما تعرّض القطاع العقاري لخسائر كبيرة نتيجة الرّكود الذي

(٣٠) ««الغرفة» الخسائر جرّاء الأحداث تفوق ٢٠٠ مليون دولار،» **الوسط** (المنامة)، ١٧/١/٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3419/news/read/622306/1.html>.

(٣١) مريم أحمد، «٢٠٠ مليون دينار الخسائر الفورية للناتج المحلي بسبب الأحداث،» **أخبار الخليج**، ١٧/١/٢٠١٢، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12352/article/2481.html>.

تعرّض له، ونتيجة إلغاء أو إيقاف مشاريع كبيرة من أهمها مشروع السوق العربية[٣٢] بكلفة تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار».

أمّا بالنسبة إلى القطاع المالي والسّوق الماليّة؛ فقد شهدت بورصة البحرين ضَعفاً ملحوظاً في التّداول، حيث أشارت الدراسة إلى تأثر أسهم الشركات المندرجة تحت مظلة الأعمال بتدنّي مستويات الأعمال بنسبة تفوق ٥٠ بالمئة عما كان سائداً قبل اندلاع الأزمة في البحرين. كما شهد مؤشر البحرين تراجعاً في نهاية عام ٢٠١١ بلغت نسبته ٢٠,١٥ بالمئة من قيمته. أما بالنسبة إلى القطاع المصرفي، وبالرغم من الخسائر التي شهدتها البنوك في البحرين في عام ٢٠١١، إلا أنه كان للاحتجاجات أثر كبير على تدفّقات رأس المال إلى الخارج بوتيرة متزايدة أسهمت بشكل كبير في انخفاضٍ في الاحتياط المالي في البنك المركزي. وقد أصدر البنك المركزي في عام ٢٠١٢، سندات حكومية بقيمة ١,٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٥٦٤ مليون دينار بحريني[٣٣] وفي حين كان إصدار هذه السّندات يحظى بإقبال كبير في الطّلب، إلا أنه كان يُشكّل عبئاً على الحكومة التي تعاني أساساً عجزاً في الميزانية، وتفاقم في الدين العام الذي بلغ أعلى مُعدّل له في منتصف العام ٢٠١٢. أما أهم الصادرات، مثل صادرات الألمنيوم، فكانت الأقل تأثراً من الأحداث السّياسيّة والأمنيّة، حيث إن إنتاج الألمنيوم، الذي يُعدّ من أهم الصناعات والصادرات في البحرين بعد النفط المكرر، لم يشهد أي توقّف، بالرغم من شبه العصيان المدني الذي شهدته البحرين في الشهرين الأوّلين من التظاهرات والاحتجاجات.

كما تكبدت البحرين خسائر أخرى من الصّعب قياسها أو تحديد رقم لها، إلا أن عرض بعض التطوّرات الناجمة تفيد في تقييم حجم هذه الخسائر. ومن أهم الخسائر تأثّر سمعة البحرين بوصفها مركزاً ماليّاً ومستقَرّاً. ووفقاً لمجلس التنمية الاقتصادية، فهناك ٢٠ شركة جديدة استثمرت في البحرين في

---

(٣٢) عباس سلمان، «مشروع في جزيرة ريف يكتمل في يوليو: تعليق مشروع «السوق العربية» بكلفة ٢٥٠ مليون دولار،» **الوسط**، ٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.alwasatnews.com/3103/news/read/530718/1.html>.

(٣٣) علي الفردان، «انخفاض موجودات المصارف ١,٧٪ في يوليو: الدين العام البحريني يقترب من ٤ مليارات دينار،» **الوسط**، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3666/news/read/702941/1.html>.

عام ٢٠١١، على الرغم من أنه لم يذكر عدد الشركات والبنوك الأجنبية التي انسحبت أو انتقلت إلى الدّول المجاورة، والتي من ضمنها بنك (Credit Agricole) الفرنسي، وذلك بحسب مصادر إعلامية(٣٤). كما نقلت بعض البنوك مراكز عملياتها إلى الخارج نظراً إلى عدم استقرار الأوضاع في المملكة، ما أثّر بشكل كبير على سمعة البحرين كمركز مالي إقليمي يستقطب العديد من البنوك العالميّة والشركات الماليّة العالميّة. وقد أسهم خفض وكالة «موديز» لدرجة تصنيف البحرين الائتماني في ذلك بشكل كبير، حيث خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للبحرين درجة واحدة مع نظرة مستقبليّة سلبيّة(٣٥) مستندة إلى استمرار التّوتر السّياسي في البلاد في عام ٢٠١١. كما أبقت وكالة موديز على تصنيفها السلبي للبحرين مؤخراً، معلّلة ذلك بعدم استقرار الأوضاع الأمنيّة التي أثّرت سلباً على وجود بيئة صحّيّة لاستمرار الأعمال التّشغيليّة للبنوك الكبرى. إضافة إلى استمرار ارتفاع القروض المتعثّرة، والتي تُشكّل معدل ٨ بالمئة من إجمالي القروض، نتيجة ضعف القطاع العقاري والوضع السّياسي الذي أثر على عمليات الاقتراض وأداء مستحقات القروض. وقد استنفرت الجهات الحكومية ووجّهت طاقاتها، ومن ضمنها عمل مجلس التنمية الاقتصادي، لاستعادة سمعة البلاد باعتبارها مركزاً مالياً مهمّاً وآمناً، إضافة إلى استعادة الثقة في السوق المالية البحرينيّة، ولكنه من غير المعلوم إن كان هذا الاستنفار سيحقّق النّجاح المنشود.

وقد يكون أكبر الخاسرين في خضمّ احتجاجات عام٢٠١١، هي شركات الطيران، حيث أعلنت شركة طيران البحرين ـ المملوكة من القطاع الخاص ـ مؤخّراً إفلاسها، والشّروع في تصفيتها، كما أعلنت شركة طيران الخليج عن تسريحها لعددٍ كبير من الموظفين، في ما يعادل ١٥ بالمئة من عدد موظفي الشركة، وإغلاق أربع وجهات في إطار استكمالها لخطة إعادة هيكلة الشّركة، والتي بدأتها في عام ٢٠١٢، وهي العملية الثالثة من نوعها خلال بضع سنوات. وتأتي هذه الخطوة تعويضاً لتراكم الخسائر على الشركة، وخصوصاً

(٣٤) Stefania Bianchi and Dana El Baltaji, «Credit Agricole Said to Move Gulf Headquarters Out of Bahrain,» Bloomberg, 17 August 2011, <http://www.bloomberg.com/news/2011-08-17/credit-agricole-said-to-move-gulf-headquarters-out-of-bahrain.html>.

(٣٥) «معلومات أساسية عن البحرين،» الجزيرة. نت، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6873BF08-DFB9-4688-829B-B14CD8192D34.htm>.

بُعَيد بدء الاحتجاجات في عام ٢٠١١. وقد علّقت البحرين الرّحلات الجوية إلى إيران والعراق حتى أواخر عام ٢٠١٢، على خلفيّة الاحتجاجات، بعدما اتّهمت السّلطاتُ البحرينية كلاًّ من طهران وبغداد بدعم الاحتجاجات. ولم تُخفِ شركة طيران الخليج أن تعليق الرحلات إلى هذه الوجهات، والتي تعتبر من أكثر المحطات ربحيّة، والتي تُشكّل الرّبع من محطات الطيران للشركة؛ تسبّب بتكبيد الشركة خسائر باهظة، بحسب تصريحات رئيسها التنفيذي المجالي. وفي هذا السياق، أفاد وزير شؤون مجلس الوزراء، كمال بن أحمد، بخصوص الخطة الأساسيّة لطيران الخليج التي تمّ إقرارها في نهاية عام ٢٠٠٩م، والتي تهدف إلى الوصول بالشركة إلى نقطة التعادل (إنهاء الخسائر) مع نهاية عام ٢٠١٢م؛ بأنّ الأحداث التي مرّت بمملكة البحرين أثرت سلباً في أداء الشركة وفي التزامها بالخطة. وقد أعلن سامر المجالي الرئيس التنفيذي لطيران الخليج أنّ حجم الخسائر التي تكبّدتها الشركة بسبب الأحداث السّياسيّة التي شهدتها المملكة؛ بلغ أكثر من ٢٥٠ ألف حجز متوقع خلال الفترة من ١٤ شباط/ فبراير إلى أول أيار/ مايو من عام ٢٠١١، مبيّناً أنّ مؤشّرات الحجز والمبيعات في الشركة انخفضت خلال الفترة نفسها بنسب تتراوح بين ٢٥ بالمئة و٣٠ بالمئة. وقدرت استمرارية خسائر طيران الخليج بقيمة تعادل ٢٠٠ مليون دينار بحسب إفادة وزير المواصلات البحريني للّجنة الماليّة والاقتصادية بالبرلمان البحريني. ومن الضروري الإشارة إلى أن غياب الشفافية الماليّة لعرض النّتائج المالية للشركة، يعدّ من السّلبيات الكبرى للشركة، ولذا يصعب على المحلّلين تقييم وضع الشركة الفعلي.

٤ ـ العجز في الميزانية والدين العام قبل الأزمة وبعدها

من المتوقّع أن يبلغ العجز المالي للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ ما يعادل ٦٦٠ مليون دينار و٧٥٠ مليون دينار على التوالي، أي ما بين ٦ بالمئة و٦,٦ في المئة من النّاتج المحلّي في هذين العامين. ويُتوقّع أن يبلغ العجز المالي للسّنة المنصرمة ٢٠١٢ ما يعادل ٧٢٧ مليون دينار بحريني. بينما بلغ العجز الحكومي الفعلي في العام ٢٠١١، ٣١ مليون دينار بحريني[٣٦]، مقارنة بما

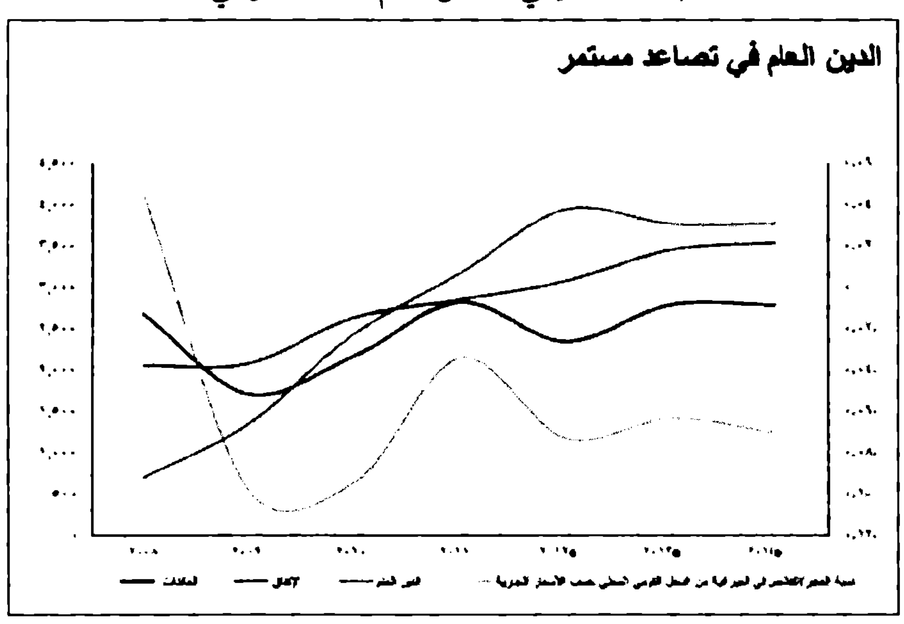
(٣٦) Kingdom of Bahrain, Ministry of Finance, <http://www.mof.gov.bh/topiclist.asp?ctype=faccount&id=1050>.

كان مُتوقعاً في الميزانيّة المعتمدة، والذي يعادل ١,١ بليون دينار بحريني. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط التي بلغت معدل ١١٠ دولارات للبرميل بحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، في ارتفاع معدّل عائدات النفط، حيث بلغت ٢,٥ مليار دينار في عام ٢٠١١ أي ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٣,٨٥ بالمئة. أمّا سعر النّفط الذي تحتاجه البحرين لمعادلة الميزانيّة، فيتعدّى المعدل العالمي لسعر البرميل الواحد، والذي يُقدّر بما يقارب ١١٥ دولاراً للبرميل الواحد. وقد كان اعتماد الميزانيّة مبنياً على ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١. ونظراً إلى ارتفاع مستوى الإنفاق، فقد اعتُمدت ميزانيتا ٢٠١٣ و٢٠١٤، على أساس ٩٠ دولاراً للبرميل(٣٧) ما يقلّص من حجم الفائض للحساب الجاري للدّولة الذي تُشكّل صادرات النفط الجزء الأكبر منها، إذ تنتج نحو٦٧ ألف برميل من النفط الخام يومياً من أراضيها، في حين يُقدّر أنها تتسلّم نحو ١٥٨ ألف برميل من النفط الخام من حقل أبو سعفة البحريني المشترك مع المملكة العربية السعودية (ولكن لا يُعرَف بالتحديد الأرقام الفعليّة ونوعية الاتفاقية مع السعودية).

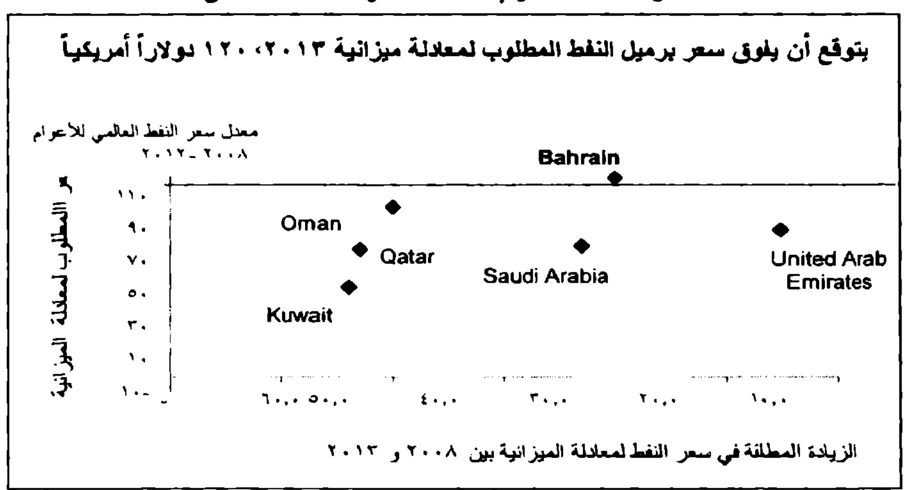
كما تستورد البحرين نحو ٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام السعودي لتصفيته، وإعادة بيعه في الأسواق الدّوليّة، بحسب بيانات مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين. بما أنه من المتوقع أن يتراجع إنتاج البحرين للنفط في العقدين القادمين، كما هو المتوقع من تراجع الإنتاج العالمي للنفط الخام (برنت)؛ فإنّ الاتجاه التصاعدي في حجم الإنفاق العام للدّولة من شأنه أن يُقلّص الفائض بشكل أكبر. كما إن السّعر الذي يلبي حاجة البحرين لمعادلة الميزانية سيرتفع إلى معدل ما بين ١٢٢ و١٢٦ دولاراً للبرميل الواحد في السنتين ٢٠١٣ و٢٠١٤ ما سيُفاقم حجم العجز العام في الميزانية للدّولة، خصوصاً في جوّ الغموض الذي يلفّ تقلّبات أسعار النّفط العالميّة في السّنوات المقبلة. ويأتي اعتماد عائدات البحرين على عائدات النفط بنسبة ٨٨ بالمئة من الإيرادات العامة، مما يجعل ميزانيّة الدّولة عُرْضة للتقلّص أو زيادة في العجز، نظراً إلى أيّ تأثر على أسعار النفط والطلب العالمي.

(٣٧) «Bahrain Aims to Cut govt Spending 6 pct in 2013,» Reuters, 7 November 2012, <http://www.reuters.com/article/2012/11/07/bahrain-budget-idUSL5E8M78QE20121107>.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢٨)
الإنفاق الحكومي والدين العام (دينار بحريني)



الشكل الرقم (٢ ـ ٢٩)
سعر النفط المطلوب لمعادلة ميزانية دول مجلس



المصدر: تقرير البنك المركزي، المؤشرات الاقتصادية، العدد ٣٥ (آذار/ مارس ٢٠١٢)، وبيانات الحساب الختامي لوزارة المالية البحرينية للعام ٢٠١١.

الجدول الرقم (٢ ـ ٨)
الميزانية العامة في البحرين

الميزانية العامة (مليون دينار بحريني)	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
العائدات	٢٦٧٨	١٧٠٨	٢١٧٦	٢٨٢٢	٢٣٤٨	٢٧٩٠	٢٧٩٠
عائدات النفط والغاز	٢٢٨١	١٤١٨	١٨٥٢	٢٤٧٩	٢٠٥٨		
عائدات القطاعات الأخرى	٣٩٦	٢٩٠	٣٢٤	٣٤٣	٢٥٢		
الإنفاق	٢٠٦٠	٢٠٨٢	٢٦٣٥	٢٨٥٣	٣٠٧٥	٣٤٥٠	٣٥٤٠
الإنفاق الجاري	١٥٥٢	١٦٩٢	١٨٦٨	٢٤١٢	٢٣٧٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الإنفاق على المشاريع التطويرية	٥٠٨	٣٩٠	٧٦٧	٤٤١	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠
العجز/ الفائض	٥٤٧	ـ ٤٤٦	ـ ٤٦٠	ـ ٣١	-	-	-
العجز/ الفائض بعد التدوير	٣٧٢	ـ ٧٢٦	ـ ٧٧٣	ـ ٣٣١	ـ ٧٢٧	ـ ٦٦٠	ـ ٧٥٠
نسبة العجز/ الفائض بعد التدوير من الدخل القومي المحلي حسب الأسعار الجارية	٥ (بالمئة)	ـ ١٠ (بالمئة)	ـ ٩ (بالمئة)	ـ ٣ (بالمئة)	ـ ٧ (بالمئة)	ـ ٦ (بالمئة)	ـ ٧ (بالمئة)
الدين العام	٧٠٥	١٣٤٨	٢٤٤١	٣١٧٠	٣٩٤٠	٣٧٧٠	٣٧٧٠

ملاحظة: الأرقام للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ تقديرية بحسب المصادر المختلفة المذكورة.

المصدر: تقرير البنك المركزي، المؤشرات الاقتصادي، العدد ٣٥ (آذار/ مارس ٢٠١٢)، وبيانات الحساب الختامي لوزارة المالية البحرينية للعام ٢٠١١، ووكالة الأنباء البحرينية بنا.

٥ ـ الدّين العام

ارتفع الدّين العام بشكل مستمر، وبوتيرة سريعة، منذ اندلاع شرارة الأزمة الماليّة العالميّة في الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨؛ إذ كان الدين العام لحكومة البحرين في ٢٠٠٨ يبلغ ٧٠٥ ملايين دينار، فيما قفز في ٢٠٠٩ إلى ١,٣٤ مليار دينار في شكل أدوات الدين المحليّة والقروض الخارجيّة والسّندات الدّوليّة، وتضاعف إلى ٢,٤٤ مليار دينار في ٢٠١٠، أي ما يعادل ٢٨,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقفز إلى ٣,١٦ مليار دينار في ٢٠١١م، ووصل ذروته في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ عند ٣,٩٤ مليارات دينار أي ما يُعادل تقريباً ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي المتوقع للعام ٢٠١٢، بحسب الأسعار الجارية. وتعدّ هذه النّسبة الأعلى في الخليج، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج

المحلي من ١٤ بالمئة في العام ٢٠٠٨ إلى ٤٠ بالمئة في العام ٢٠١٢. وبالرغم من أن حجم الدين العام للبحرين يعد متدنيّاً مقارنة بمستوى الدين العام للدّول على الصّعيد العالمي، إلا أن نموه جاء بوتيرة متسارعة وتصاعدية وبشكل ملحوظ، وما زالت الإيرادات تعتمدُ بشكل شبه مطلق على ثروة ناضبة، وهي النفط، وهو ما يُنذر بخطر محدق وخطير في دولة نفطيةٍ من المفروض أن تكون مُصدّرة لرأس المال، لا أن تكون دائنة. ومن اللافت أن البحرين هي الدّولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ديوناً متراكمة بهذا الحجم.

ويأتي هذا النمو في الدين العام نتيجة تزايد الإنفاق العام للدّولة، وبشكل كبير، في القطاع الخدماتي، ودعم المواد الاستهلاكيّة، نظراً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالميّة. ويندرج هذا الإنفاق والدعم، إضافة إلى الصرف على مشاريع سكنيّة، من ضمن سياسة متّبعة قي دول الخليج تضمن استقراراً اجتماعياً وسياسيّاً. وفي الوقت الذي يلبّي نظام الدعم الحالي جزءاً يسيراً من احتياجات المواطنين، إلا أنه لا يمكن تحمّله في شكله الحالي في ظلّ الطلب المتزايد على الوقود والغذاء نتيجةً للنّمو الاقتصادي. كما وتركّز معظم الإنفاق الحكومي في موازنة العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، والبالغ ٦ مليارات دينار تقريباً (نحو ١٦,٤ مليار دولار) على البنيّة التّحتيّة الاجتماعيّة وزيادة الدّعم. ومن المشاريع الأساسيّة مشروع بقيمة ٥٥٠ مليون دولار لبناء مساكن[٣٨] وذلك لكون السكن من المشاكل الأساسية التي يعاني عدم وفرتها المواطنُ البحريني؛ إذ إن الطلب على المساكن من قبل المواطنين يُتوقّع أن يرتفع من ١٢٤٠٦٥ وحدة في العام ٢٠١٠ إلى ١٧٣٠٦٩ وحدة في العام ٢٠٢٠، وإلى ٢٢٥١٣١ في العام ٢٠٣٠، وفقاً لتقرير صدر عن مجلس التنمية الاقتصاديّة. كما تمّ صرف ٢٦٦٠ دولاراً لكل عائلة بحرينية في مطلع العام ٢٠١١، إبّان الاحتجاجات العربية التي طالت رياحها البحرين، في محاولةٍ لاستباق الاضطرابات السّياسيّة. وسوف تستمرّ الحكومة في توجيه المال العام نحو الأسر البحرينية في محاولة لإخماد الاحتجاجات السّياسيّة، وأي إصلاح لنظام الدعم، من غير المُرجّح أن يمضي بسرعة، نظراً إلى مدى حساسيّة هذه القضية سياسيّاً.

---

(٣٨) سي بي ريتشارد إليس، «أوضاع السوق البحريني،» **الأيام** (المنامة)، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٢.

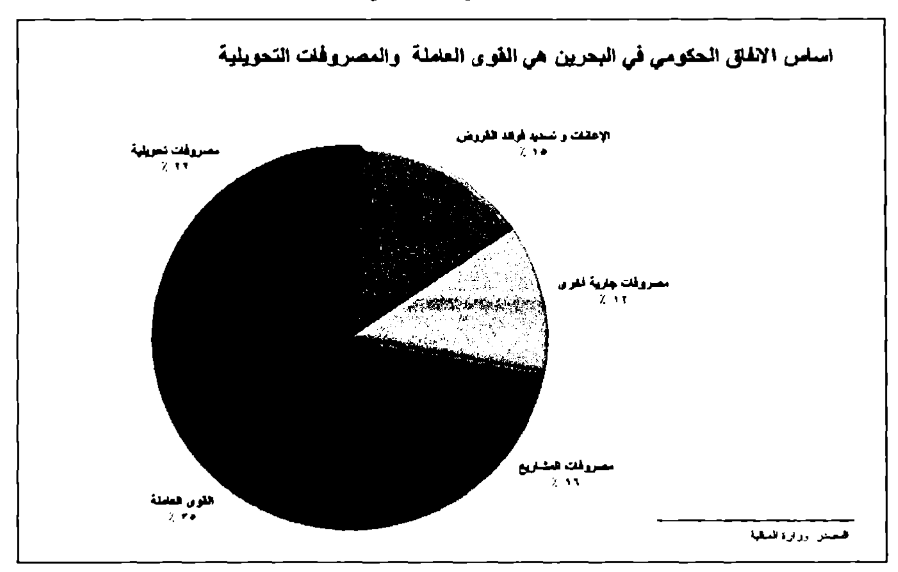
ويبقى نظام الدّعم المالي في وتيرةٍ تصاعديّة، حيث خُصّص ما يعادل ١,٥ مليار دولار كإجمالي الدعم المالي للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، من إجمالي الدعم العام، والذي من المفترض أن يبلغ ما فوق ٣ مليارات دينار بحريني، بحسب بيان للوكيل المساعد لوزارة المالية بشأن ميزانية العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤م، الذي نشرت نصّ بيانه وكالات الأنباء البحرينيّة. ويُشكّل هذا المستوى من الدعم ٤٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام أيضاً؛ نسبةً عاليةً، مقارنة بالدّول الأخرى.

ولذلك، فإنّ توجّه الدّولة نحو الاستثمار وتوظيف شركات التنقيب عن النفط والغاز، وتطوير المنشآت الحاليّة؛ يُعدّ من الخطوات الحكوميّة الرّئيسة لتأمين مصادر دخل للدّولة، وللحدّ من تأثر ميزانيّة الدّولة من انخفاض الإنتاج، لأن موازنة الدّولة ما زالت تعتمد بشكل كبيرٍ على عائدات النفط، والتي تُشكّل ما يقارب ٨٨ بالمئة من الإيرادات الماليّة. كما وقامت الحكومة في العام ٢٠١٢ ـ بإصدار سندات بقيمة مليار دولار أمريكي[٣٩] ويُضاف إلى هذه السندات، «المارشال الخليجي»، الذي من المُتوقّع أن تتلقّاه البحرين، والذي يُقدّر بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة، حيث سيتمّ الدفع بشكل دفعات، على حسب قيمة المشاريع التنموية المقامة. وبحسب ما صدر في الإعلام، فستقدم المملكة العربية السعودية الجزء الأول بقيمة ٤٤٨ مليون دولار من حصّة الدّعم التي ستقدمها السّعودية للبحرين، والتي تُعادل ٢,٥ مليار دولار من البرنامج. ومن المفترض أن يُخصّص الجزء الأول من الدّعم السّعودي لدعم المشاريع السّكنيّة الإنمائية. كما أعلنت البحرين عن استعدادها لطرح ثلاث مبادرات استثماريّة واسعة النطاق لتمويل المشاريع التالية، وهي: ١ ـ ٤,٨ مليار دولار أمريكي توجّه إلى شركة النفط الوطنيّة بابكو. ٢ ـ ٢,٢ مليار دولار توجّه إلى شركة البحرين للألمنيوم، ألبا. ٣ ـ ٢،١ مليار دولار توجّه إلى «شركة الخليج للصناعات البتروكيميائية» والتي هي في صدد توسيع قطاعها الصّناعي وتنويع مصادر الدّخل.

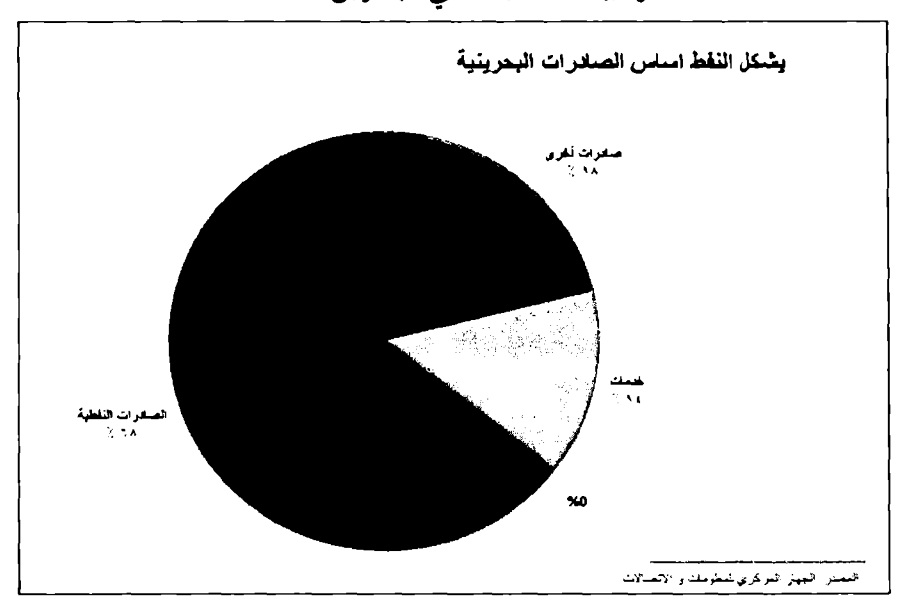
---

(٣٩) «Successful Launch of the Bahrain International 10-Year USD Bond Issue,» Central Bank of Bahrain, <http://www.cbb.gov.bh/page.php?p=successful_launch_of_the_bahrain_international_10-year_usd_bond_issue>.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٠)
أوجه إنفاق الحكومة البحرينية ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ٣١)
تركيبة الصادرات في البحرين ٢٠١١

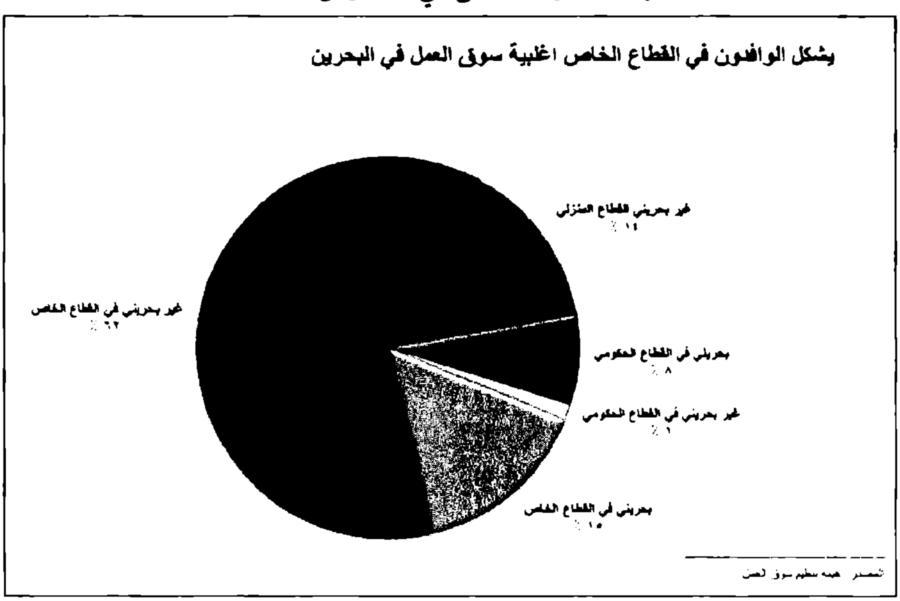


٦ ـ سوق العمل

قد تكون تداعيات الأزمة على سوق العمل هي أكثر ما يُؤرّق البحرينيين على المستوى القريب، خاصة في ظلّ حالة الرّكود النّسبي الذي يسود القطاع المالي، وعدم مقدرة القطاع العام على امتصاص أعداد إضافيّة من المواطنين الباحثين عن العمل. ولا يزال مُعدّل البطالة المُعلن رسميّاً بين البحرينيين يقع تحت ٥ بالمئة، ما يعني أن البطالة لم تصل بعد إلى معدلات عالية جدّاً في خضم الأزمة المالية. وكان للأزمة السّياسيّة الأثر المباشر في إيقاف أو فصل الآلاف من وظائفهم في عام ٢٠١١، حيث قدّر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عدد المفصولين بـ ٤٠٠٠ مفصول، إلاأنّ الغالبية السّاحقة منهم قد تمّ إعادتهم إلى أعمالهم في غضون عام ٢٠١٢.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٢)

تركيبة سوق العمل في البحرين ٢٠١١



وكما هو الحال في باقي دول المجلس، يُشكّل الوافدون غالبية سوق العمل (٧٧ في المئة في عام ٢٠١١) في البحرين، ويتمركزون أساساً في القطاع الخاص (٦٢ في المئة من إجمالي سوق العمل) والقطاع المنزلي ١٤

في المئة. في المقابل، وعلى عكس باقي دول المجلس، يفوق عدد البحرينيين في القطاع الخاص (١٥ بالمئة من إجمالي سوق العمل) شركاؤهم في الوطن الذين يعملون في القطاع العام (٨ في المئة)، إلا أنّ هذه الأرقام قد تكون مضلّلة، بخاصة أنّ الكثير من الشّركات التي تمتلك الحكومات غالبية الأسهم فيها (مثل «ألبا» و«أسري») تُصنّف رسميّاً ضمن القطاع الخاص.

خلاصة: أزمة سياسية واقتصادية محدقة

في الوقت الذي شهدت البحرين نمواً ملحوظاً في حجم الإنفاق بلغ ٨ في المئة في عام ٢٠١٢ على أساس سنوي، من المُتوقّع أن يرتفع إلى ١٢ بالمئة في عام الحالي؛ إلا أنّ نموّ النّاتج المحلي بحسب الأسعار الجارية شهد نمواً هامشياً في عام ٢٠١٢. ويأتي هذا الصّرف الجاري بآثار سلبيّة على الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، كما أشرنا في الفقرات السابقة. وقد تراجع حجم الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في ميزانية عامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، بما يعادل ٧٧ بالمئة من حجم الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في عام ٢٠١٢، ما يُشير إلى أنّ النّمو الاقتصادي في البحرين سيكون مرتبطاً، بشكل أساسي، بالتّقلّبات في سعر النّفط العالمي في هاتين السّنتين.

أمّا بالنّسبة إلى الرؤى التنمويّة البعيدة المدى، ومحاولة تنويع مصادر الدّخل بعيداً عن النفط؛ فيبدو أنّ هذا الكلام قد تمّ تأجيله إلى أن يتمّ حل «المشكلة السّياسيّة». ويبدو أنّ رؤية ٢٠٣٠ الاقتصاديّة برعاية مجلس التنمية الاقتصادية والمدعومة من قبل ولي العهد، قد خف بريقها، ولا يوجد في الوقت الحاضر في السّاحة البحرينيّة المشغولة بالأحداث السّياسيّة؛ حديثٌ يُذكر عن تنويع مصادر الدّخل أو رؤية ٢٠٣٠، بل إنّ الاعتماديّة على عوائد النفط زادت بشكل ملحوظ. ولا تبدو الرّؤية المستقبليّة للاقتصاد البحريني مطمئنة على المستويات، القصير، أو المتوسط، أو الطويل، في ظلّ الاحتقان السّياسي، وزيادة الإنفاق، والدّيون المترتّبة، وعدم وجود أيّة بوادر للتّنويع بعيداً عن النفط. وستبقى البحرين محطّ أنظار بقيّة دول مجلس التعاون، كونها أوّل دولة التي بدأت تلوح فيها بوادر أزمة اقتصادية حقيقيّة،

نظراً لتزايد الإنفاق فوق الإيرادات المحصلة من النفط الناضب، وتزامن هذه المشكلة الاقتصاديّة مع مشاكل سياسيّة حادّة، ما ينذر بخلطةٍ متفجرة، لا يُعرف مداها ومسارها على المستويات القصير والمتوسط والبعيد. وقد لا يكون بعيداً وصف بعض المراقبين للبحرين بالدّولة التي قد تكون في طريقها إلى الفشل (Failing State) من النّاحية الاقتصاديّة، وذلك في حال استمرّ المنوال الاقتصادي والسّياسي على ما هو عليه الآن، ولفترةٍ ممتدة من الزّمن.

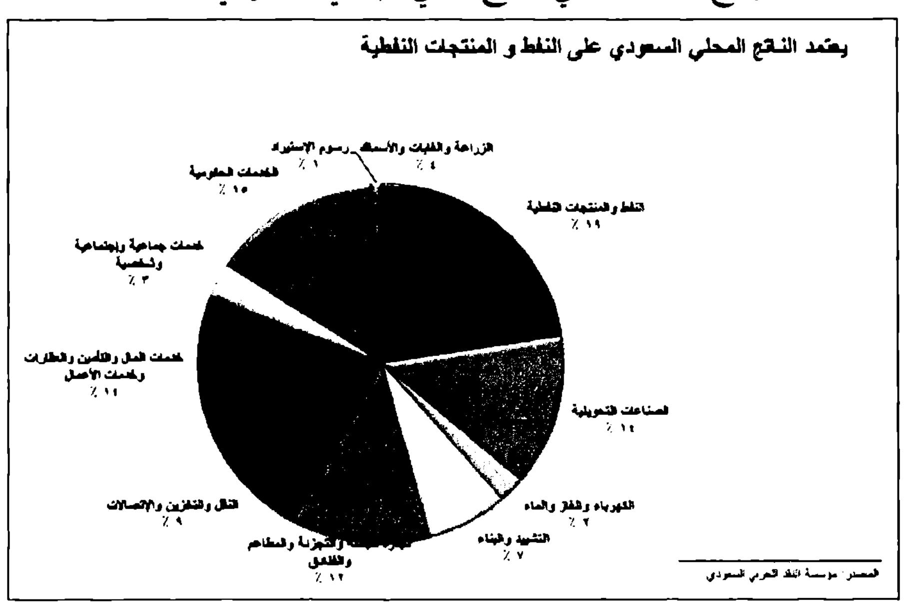
رابعاً: التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

١ ـ تركيبة الاقتصاد السعودي

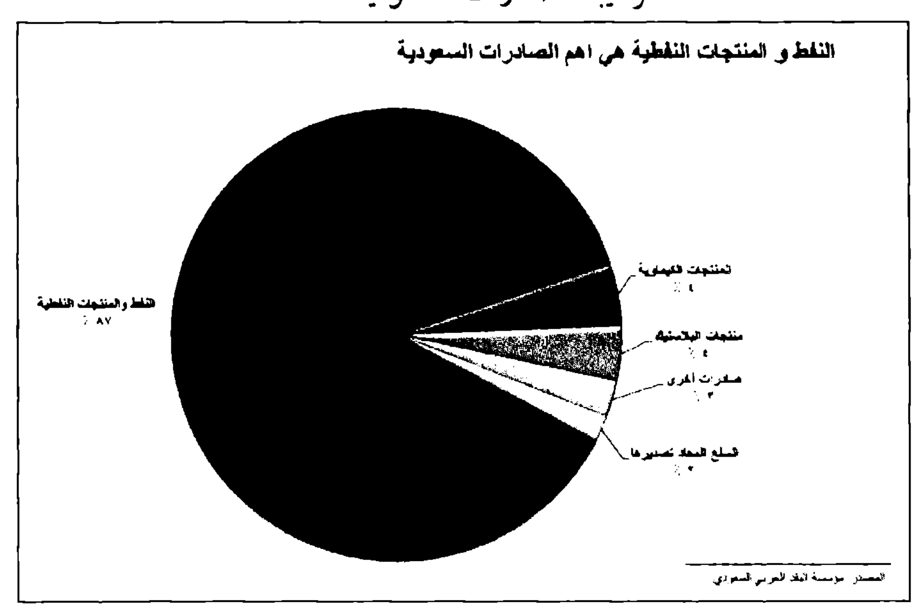
يتكوّن الاقتصاد السّعودي، بحسب ما تُظهره الإحصاءات الرّسميّة، إلى عدّة قطاعات، أهمّها قطاع النّفط والقطاع العامّ، ومن ثم القطاع الخاص، إلا أنّ جميع تلك القطاعات ونموّها وتصاعد استثماراتها يرتبطُ بحجم العوائد الماليّة من عمليّة تصدير النّفط؛ ففي آخر ميزانيّة أعلنت مطلع عام ٢٠١٣م ـ والتي تعدّ أضخم ميزانية على الإطلاق في تاريخ السّعوديّة ـ بلغ النّاتج المحلي ٢٧٢٧٤٠٠ مليون ريال بالأسعار الجارية، تظهر عوائد النفط على أنها تُشكل ٤٦,٨ في المئة من الناتج المحلي، وتمثل القطاعات غير النّفطية (القطاع عام والخاص) البقية منه. أمّا إذا تمّ احتساب النّاتج المحلي بالأسعار الثّابتة، فتتدنّى نسبة مساهمة قطاع النفط إلى ١٩ بالمئة.

لكن، وبالرّغم من أنّ تلك الإحصاءات تعدّ رسميّة، إلا أن ذلك يخفي حقيقة أن يبقى المشكل الرئيس للناتج المحلي هو النفط، الذي يعتبر المورد الأساس الذي تقوم عليه الحكومة، ويُشكّل أهم مصدر لإنفاقاتها بنسبة تقارب ٩٣ في المئة. بالتالي، فإنه حين يتم الإشارة في الناتج المحلي إلى تعدّد القطاعات؛ فإن ذلك يخفي حقيقة أن المورد الأساس للدّولة هو النفط، وعن طريقه تموّل جميع المرافق عامة، والصّناعة، والنّقل، إضافة إلى قطاع إنتاج الكهرباء والمياه، وما يتعلّق بها.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٣)
توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ٣٤)
تركيبة الصادرات السعودية ٢٠١١



أما عن القطاع الخاص، فكما هو الحال في باقي دول المجلس؛ فقد يبدو في الظاهر أنّ القطاع الخاص في السّعودية له صفة استقلاليّة عن القطاع الحكومي أو النّفطي، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ الإحصاءات الرّسميّة تُظهر أنّه يُشكّل ٣٤,٦ بالمئة من النّاتج المحلّي[٤٠]، لكنه في جزء كبير منه لا ينفكّ عنها، ووجوده مرتبط بالدّولة وباستمراريّة استهلاك النفط، والقطاع الحكومي من أهم الدّاعمين له، إذ أنشأت الحكومة العديدَ من الصّناديق الاستثماريّة لدعم مشاريع القطاع الخاص، سواء أكانت مشاريع صناعيّة أم مشاريع متوسطة وصغيرة.

وبالرغم أنّ جميع تلك النفقات للقطاع الخاص؛ فإنّ إيراداته لا تُشكّل جزءاً كبيراً من النّاتج المحلّي. ويؤكدُ أستاذ الاقتصاد الدكتور عبد العزيز الدّخيل، على أنّ «نسبة القطاع الخاص ـ من الناتج المحلي ـ متدنيّة، وأقلّ بكثيرٍ ممّا تُظهره الإحصاءات الحكوميّة»[٤١].

هذا الاعتماد والاستهلاك الدّائم للنفط، والذي يتراوح إنتاجه (خصوصاً خلال السّنوات الأخيرة) ما بين ٩ ملايين إلى ١٢ مليون برميل يوميّاً، والذي بدوره يؤدّي إلى زيادة أو تقلّص الإنفاق الحكومي، إضافة إلى عنصر الازدياد السّكاني والحاجة المتزايدة إلى تأمين الطاقة والمياه والمحافظة على الأمن؛ كلّ ذلك بدأ يُشكّل خطورة على التّنمية الاقتصاديّة للسّعوديّة؛ فإضافة إلى أنّ هذا المورد (النفط) المستهلَك بازدياد؛ هو بالأساس متناقص، ويُقدّر عمره ما بين سبعين إلى ثمانين عاماً، وهذا المدى الزّمني قصيرٌ جدّاً في عمر الدّول والشّعوب، وسينخفض إنتاجه ـ بحسب شركة أرامكو السّعودية ـ منذ عام ٢٠٢٨م بمقدار ٣ ملايين برميل يوميّاً، ليصل إلى ٧ ملايين برميل يوميا[٤٢] سيعكس الاستمرار في استهلاكه؛ خفض الإنتاج للأسواق العالميّة، ما سيُسبّب ضرراً للاقتصاد، وبالتالي تقلّصاً في الإنفاق الحكومي.

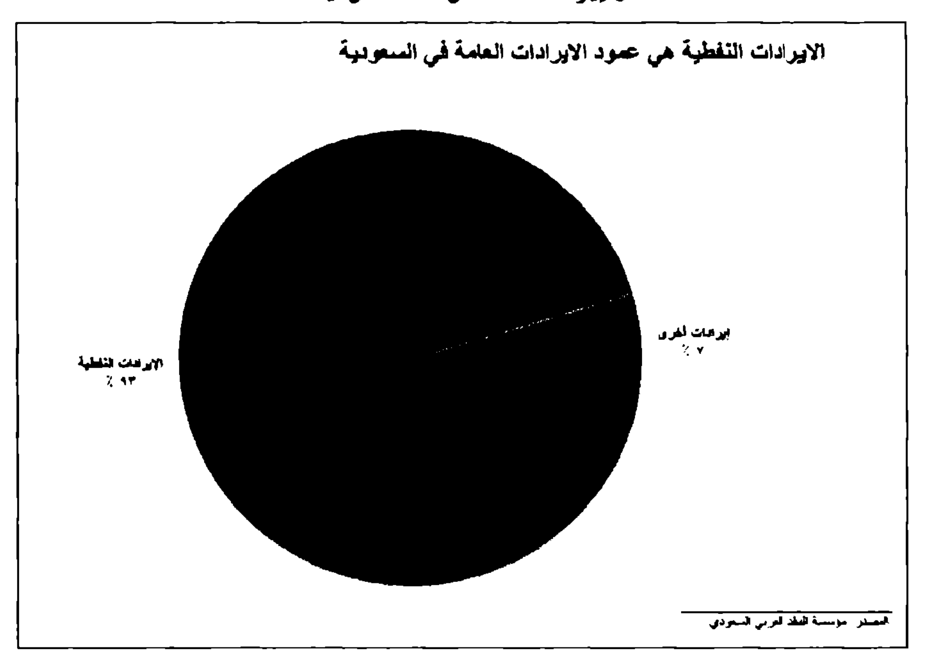
---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) غلايدا لان وبول ستيفنز، «حرق النفط لتبريد الأجواء: أزمة الطاقة المستمرة في المملكة العربية السعودية،» معهد شاثام هاوس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٥)
مصادر إيرادات الحكومة السعودية ٢٠١١



ولقد حذّر صندوق النّقد الدّولي في أحد تقاريره الصّادرة مؤخّراً؛ من أنّ هذا الارتفاع الضّخم في الإنفاق الحكومي الذي تشهده السّعودية في السّنوات الأخيرة؛ تجاوز المستوى الذي يضمن حقوق الأجيال من الثّروة النّفطيّة[٤٣]. وذكر تقريرٌ آخر لصندق النّقد الدّولي صدر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢م، تعليقاً على الميزانيّات الضّخمة والفوائض المالية التي تعلن عنها الحكومة سنة بعد أخرى عام ٢٠٠٤م بشكل متزايد، أن تلك الفوائض الماليّة ستبدأ بالانخفاض منذ عام ٢٠١٣م إلى أن يصل إلى العجز في عام ٢٠١٧م إذا لم تدرك الدولة خطر الإنفاق الحكومي[٤٤]. لكن الأمر ما زال في السّعوديّة يسيرُ بعكس تلك التقارير والتّحذيرات، فاستهلاك الموارد النفطيّة من أجل زيادة الإنفاق، أو خضوعه للسّياسات الخارجيّة والدّوليّة التي عادة ما يتمّ الاستجابة

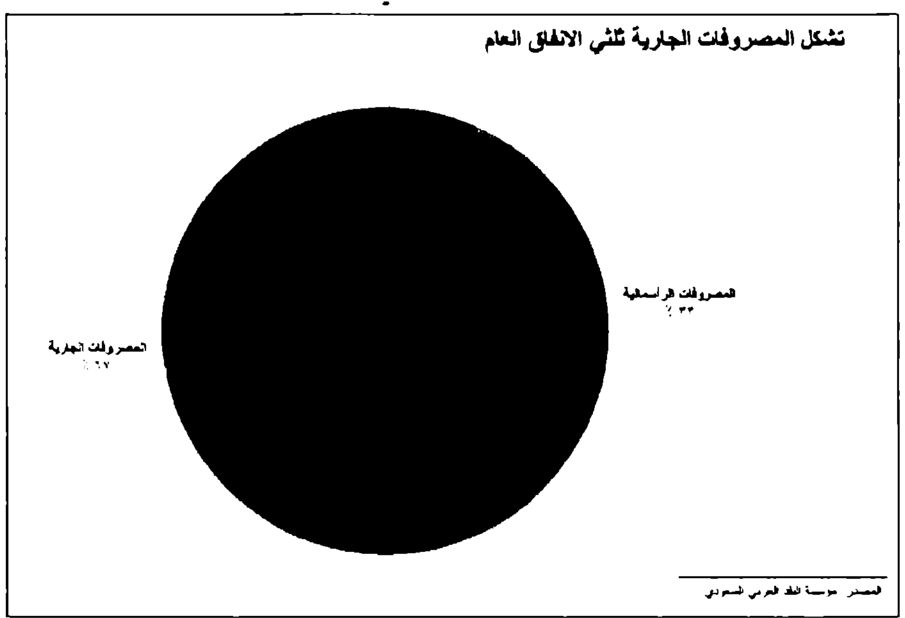
(٤٣) «النقد: السعودية تنفق أكثر مما ينبغي،» الجزيرة. نت، ٧ آب/ أغسطس ٢، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/16861966-6873-4683-beb8-71efabfadd8c>.

(٤٤) عبد العزيز الدخيل، «حقيقة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية،» **الشرق**، ٧/ ٥/ ٢٠١٢.

لها وتلبية متطلباتها، هو الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد. بل إنّنا إذا نظرنا إلى ما يتم الإنفاق الحكومي عليه، نجد أنه إضافة أن غالبيّة الإنفاق تتجه نحو الإنفاقات الجارية؛ فإننّا أيضاً سنجد أنّ جزءاً كبيراً من الإنفاق الرأسمالي يذهب إلى مشروعاتٍ، معظمها في الإسمنت والحديد والمعدات والأراضي؛ ففي عام ٢٠١٢م احتلّت السّعوديّة المركز الأول في العالم العربي في الإنفاق على مشاريع البناء بإنفاقٍ قاربَ ٢٠ مليار دولار، وبلغت مبيعات الإسمنت ٥٢,٧ مليون طن عام ٢٠١٢م في مقابل ٤٦,٩ مليون طن عام ٢٠١١م[٤٥].

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٦)

أوجه إنفاق الحكومة السعودية في السنة المالية ٢٠١١



ويتّهم النّقاد بأنّ المشكلة الاقتصاديّة في السّعودية لا تتوقف عند الاستهلاك والاعتماد على مورد ناضبٍ بطبيعته، بل إنّها تمتدّ لتصل إلى التّخطيط الإستراتيجي والخطط التي تعلن عنها الدّولة، وإدارة الموارد الماليّة، إضافة إلى خطوط التّواصل بين الوزارات والأجهزة التي تختص بقضايا الاقتصاد والطاقة؛ فبالرغم من إعلان الدّولة في كلّ خمس سنوات عن الخطّة

(٤٥) شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للخدمات المالية <http://www.menafn.com>.

التنمويّة الخمسيّة، إلا أنّ هناك اتهامات أنّ تلك الخطط افتقدت فعليّاً، عند تطبيقها، وجود أحد أهم عناصر التّنميّة، وهو ما يُعرف بالتّنميّة المُستدامة، فالأموال والاستثمارات والفوائض التي تحفظها الدّولة وتدّخرها تُستخدم متى ما رأى صانع القرار تمويل مشروع من خلالها، أو لزم الأمر إلى إنشاء مشروع طارئ، أو واجهت الدّولة عجزاً في الميزانيّة إذا انخفضت المواد البتروليّة.

كما إنّ الطّريقة التي تقرأ المؤسّسات الرّسميّة من خلالها الموارد الماليّة للدّولة، تختلف في الواقع عن ما يتمّ عرضه وإعلانه، كأن يُسمّى استهلاك الثّروة البتروليّة إنتاجاً، وبالتالي فإنّ العملَ على إدراج الأرقام التي تعرض استهلاك النّفط والغاز هي في الحقيقة «تضخيم غير حقيقي لحجم الاقتصاد السعودي»، أضف إلى ذلك أن المشاريع الحكوميّة التي يُعلَن عنها بمبالغ ضخمة تُحسب ضمن النّاتج المحلّي للدّولة، وهي مشاريع يمكن أن تُنجز بأقلّ بكثير من الأرقام المُعلن عنها، وبالتّالي فإنّنا نستطيعُ القول إنّ أرقام النّاتج المحلّي هي أرقام «مبالغ فيها»، فتلك الأرقام والمشاريع يتمّ إدخالها بمصروفاتها وحساباتها ضمن حسابات النّاتج المحلي[٤٦].

٢ ـ الفساد والشّفافيّة

وكما هو الحال في باقي دول الخليج (في ما عدا الكويت نسبيّاً)، فإنّه تحت ظروف نظام سياسي ملكي ومركزي تعود فيه السّلطات ورسْم السّياسات إلى سلطةٍ واحدةٍ تتعدّد وظائفها من التّشريع وإقرار القوانين والميزانيات، إلى مراجعتها ومراقبتها من خلال تقارير تُرفع من قِبل الجهاز التّنفيذي في الدّولة، من دون وجود سلطةٍ رقابة نابعة من الشّعب، إضافة إلى الاعتماد على النّفط وعدم وجود شفافيّة في طريقة توزيعه أو الاتفاقيّات بين كلٍّ من الحكومة والشّركات العاملة في حقل النّفط؛ فمن الطبيعي أن تكون السّعوديّة ـ بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ ـ في الترتيب ٥٧ بين دول العالم، لكن، وبالرّغم من إنشاء هيئة مكافحة الفساد واعتراف الحكومة السّعوديّة، من خلال بيان ملكي، بوجود الفساد بعد أن وقعت «كارثة جدة»، تراجعت نتيجة التقرير في عام ٢٠١٢ لتصبح السّعودية في الترتيب ٦٦ عالميّاً.

ويُرجّح المراقبون أنّ العامل الأهم في تعريف وتوضيح صورة الفساد في

---

(٤٦) الدخيل، المصدر نفسه.

السّعودية؛ هو شكل النّظام الإداري في الدّولة، والمتمثّل في مركزيّة صنع القرار، وآليّة الإنفاق الحكومي المتبعة في الميزانيّات والمشاريع التي يُعلن عنها، أو يُوصى بتنفيذها، والتي عادةً ما تصبّ في مصلحة ما يُمكن أن نسمّيهم بـ المتنفذين أو المستفيدين من تلك الأموال والقرارات، ويرى النّقاد بأنّه حتى وإنْ تمّت محاكمتهم أو إبعادهم عن مناصبهم؛ فإنه لا يُستبعد أن ينتفع ويستفيد البديل من ذلك، نتيجةً للتّعقيد وانعدام الرّقابة في النّظام الإداري السّعودي(٤٧).

تتضح مشكلة التّعقيد في صنع القرار في السّعودية في الآليّة المتّبعة لإصداره؛ فدولة ذات مساحة واسعة مثل السعودية، تنقسم إلى ١٣ منطقة، تختلفُ مقوّمات كلّ منطقة عن الأخرى بحسب ابتعادها عن المركز، فنجد أن أشكال التنمية والتحضّر تقلُّ في المناطق البعيدة عن المركز، خصوصاً تلك التي تقع في الأطراف، نتيجةً لاختلاف ترتيب المشاريع وأولويتها، ما زاد عملية الهجرة والانتقال من الأطراف إلى المركز، لتظهر لنا مشكلة أخرى تتعلق بالكثافة السّكانيّة، وارتفاع أسعار العقار. أضف إلى ذلك، أنّ مجالس المناطق، والتي يرأسها أميرُ كلّ منطقة، دوره ينحصر في رفع الاحتياجات والمطالب إلى المركز أو الفرع الرئيس للوزارة فحسب، والذي من حقه ترتيب أولويات المشاريع في الدّولة واتخاذ قرار تنفيذها ومصروفاتها الماليّة، لكن إذا تمّ ذلك وقُرّرت ميزانية المشروع؛ يغيبُ عامل الرّقابة على جودة التنفيذ أو المصروفات، لتظهر عيوب المشاريع بعد إنهائها بفتراتٍ قصيرة جدّاً، من غرق مدن أو سقوط جسور. وهذا ما حصل خلال الأعوام الماضية، إذ أحدثت كمّية عادية أو متوسطة من الأمطار أضراراً وكوارث وخرابات نتجَ منها وفيات ومفقودون في جدّة وتبوك وبعض المدن والقرى الصّغيرة(٤٨).

تلك الكوارث دفعت الدّولة إلى الاعتراف بحقيقة وجود الفساد المالي والإداري فيها، وذلك أيضاً ما دفع الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى استدعاء قرار أُصدر في عام ٢٠٠٧م (١٤٢٨هـ) لمكافحة الفساد، فأمرَ بإنشاء الهيئة الوطنيَة لمكافحة الفساد عام ٢٠١١م. هذا الاعتراف من الحكومة، وإنْ كان متأخّراً، إلا أنّه خرج عمّا اعتاده المواطنون من ردود أفعال الدّولة، حيث

---

(٤٧) سلطان العامر، «اللامركزية والديمقراطية: محاولة تحديد أسباب كارثة جدة وإيجاد حلول لها،» مدونة الكاتب، < http://www.sultan-alamer.com >

(٤٨) المصدر نفسه.

«التكتّم وعدم الإفصاح»، فكانت الحكومة تعمل على إظهار أنّها مسيطرة على الأمور إذا ظهر أي خللٌ معيّن، وذلك من خلال إنشاء لجان تحقيق تُدار من قِبَل منْ هم متّهمون في الوقت نفسه بمسؤوليتهم عن ذلك الخلل، مثل أمير المنطقة أو بعض المسؤولين في الإدارات الحكوميّة، وبالتالي كثيراً ما لا يُسمع لتلك اللّجان صدى أو أيّة قرارات فاعلة، وهناك منْ يتّهمها بأنّ غرضها هو امتصاص الغضب الشّعبي لا غير.

ولهذا، فقد تكاثرت الاتّهامات بأنّ إنّشاء هيئة مكافحة للفساد لن يُغيّر من الواقع شيئاً، وأنها لم تستطع مواجهة الفاعل الحقيقي في قضايا الفساد، مثل المتنفّذين من الأسرة الحاكمة، وبعض النّخبة المشاركة في صناعة القرار، والذين امتدّ نفوذهم ليشمل العديد من الوزارات والهيئات والمصالح الحكوميّة، إضافة إلى أنّ الهيئة لا تستطيع منع توارث المناصب التي أصبح بعضها حكراً على بعض العوائل، ويتولّاها منْ يَثبُت ولاؤه وطاعته، قبل كفاءته وجدارته. ويرى البعض أنّ كلّ ما تستطيع أن تقدّمه الهيئة هو محاسبة بعض الموظفين في المناصب الدّنيا، ومواجهة قضايا فساد صغيرة، إضافة إلى أنها لا تملك جوانب عمليّة في الرّقابة، فكلّ ما تعمل عليه هو مخاطبة الوزارات والإدارات عامة حول آثار الفساد، ومطالبتهم بالعمل على مكافحة الفساد، وجميع تلك المخاطبات منشورة على موقعهم الرّسمي[(٤٩)].

ويشير بعضُ نشطاء الإصلاح السّياسي في السّعودية عبر بيان نُشِرَ بعد كارثة جدّة؛ أنّ سرقة الموارد الماليّة في الدّولة يأخذ عدّة مراحل، **الأولى**، تبدأ من عوائد النّفط التي وصفوها بأنّها لا تدخل ضمن الميزانيّة عامة، بل تذهب مباشرة إلى جيوب بعض المستفيدين، ويدخل في ذلك بعض «الإعفاءات الضّريبيّة»، إضافة إلى احتكار استيراد وتصدير بعض السّلع والخدمات الإستراتيجيّة. أمّا المرحلة **الثّانية**، فتكون بعد حساب الميزانيّة، وإعلان ما يُسمّى بـ «بالاحتياطي الإستراتيجي» أو الادخار؛ ففي عدم وجود جهة رقابة شعبيّة على تلك الأموال ومصروفاتها؛ يصبح التساؤل مطروحاً عن حساب ذلك الادخار، وفي ماذا يتمّ صرفه، أو ما هو حجمه. أما المرحلة **الثالثة**، فتتبيّن من خلال المشاريع ذات الأموال الضخمة، من مليارات

---

(٤٩) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، <http://www.nazaha.gov.sa>.

الريالات، التي تُصرف على إنشاء المطارات والسّكك الحديد. أما المرحلة **الرابعة،** فتتمثل في احتكار بعض المشاريع الضّروريّة، مثل بيع الأراضي ومشاريع المياه والصّرف الصحي. ويُطالب النّشطاء في هذا البيان بإبرام صيغة جديدة للعقد الاجتماعي بين الدولة والشعب، يتمّ فيه «التوصّل لآلية لتوزيع الدّخل بين الأسرة الحاكمة والشعب، وتُقنّن في مدخول الأمراء على أن يرفعوا أيديهم عن المناصب التي يتوارثونها... ويُترك للشعب حقّ التصرف في الميزانيّات الحكوميّة التي رُصدت لخدمته ولتنمية الوطن»[٥٠].

وعند الحديث عن الفساد والمطالب الإصلاحيّة، يجب التّطرّق إلى قطاع الدّفاع، إذ أثار وجود القوات الأجنبيّة في الخليج لدى المطالبين بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد تساؤلاً حول الحاجة إلى تلك القوّات الأجنبيّة والاتفاقيّات القائمة معها، إذا ما كان هناك أصلاً مليارات الدّولارات (المُعلن عنها) والتي تُدفع مقابل صفقات السّلاح. ويشير تقرير صادر حول الفساد في قطاع الدّفاع عن منظمة الشّفافية الدّوليّة، إلى أنّ بيانات مصروفات الدّفاع من المعلومات لا يُسمح للمواطنين في السّعودية بالاطلاع عليها، والرّقم الذي تنشره مؤسسة النّقد العربي السّعودي حول مصروفات الدّفاع (١٨١٩٩١ مليون ريال[٥١]) رقم غير مُفصّل، كما لا يتم بيان ما يتمّ مقايضته من النّفط مقابل السّلاح، وبالتالي يستحيل قياس نسبة النفقات الحكوميّة على قطاع الدّفاع بالسعودية.

وهناك منْ يرى أنّ ضعف دور الصّحافة في السّعوديّة هو عامل مُساعد لتفشّي الفساد، فبالرغم من أنّ الصّحافة هناك قد أخذت، خلال السّنوات الأخيرة، مستويات أعلى في مجال حرّية التّعبير؛ إلّا أنّها لم ترقَ المستوى المأمول في نقاش قضايا الإصلاح والفساد، فما زالت الصحف تتبع مزاج صانع القرار السّياسي. وتبقى الصّفة عامة للصّحافة، هي إلقاء الملامة على المواطنين وسلوكهم، كما هو الحال مع منْ انتقد ضحايا كارثة جدة، وحمّلهم تبعات الكارثة، من دون أن يُشير إلى منْ سمح بإقامة الأراضي في «بطون الأودية»؟ وفي المقابل، وكما أوضحنا سابقاً في الجزء السّياسي؛ لا يستطيع

(٥٠) خطاب من جمعية «حسم»، بعد حادثة غرق جدة، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية.

(٥١) إحصاءات وزارة المالية لعام ٢٠١١.

النّاشط أو الفاعل السّياسي أن يتحرّك في فضاء حرّ سوى عن طريق مواقع التّواصل الاجتماعي، أو ما يُعرف بـ «الإعلام الجديد»، وبالرغم من ذلك أيضاً، فإنّه لا يكون مُستبعداً من التحقيق والمساءلة في ما يذكره أو يُصرّح به، كما إنّ انعدام وجود مجتمع مدني فاعل، يُساعد في ممارسة الضّغط السّياسي ضدّ عمليّات الفساد، ويُضفي رقابة شعبيّة على المشاريع التي تقرها الحكومة.

٣ ـ سوق العمل السّعودي

دراسة سوق العمل في السّعودية لا يمكن أن تكون مكتملة من دون النّظر إلى السّياق التّاريخي الذي نتج منه السّوق السّعودي الحالي، من حيث نوع اليد عاملة، وإنتاجيّتها، والتّداعيات الوطنيّة والإقليميّة عليها؛ فسوق العمل ـ في السّعودية بشكل خاص ـ ارتبطت قوّته ومخرجاته ونوع العمالة الوطنيّة والأجنبيّة فيه؛ بإيرادات النّفط واستمراريّة استخراجه.

تشير إحصاءات سوق العمل السّعودي، إلى أن العمالة الوطنيّة في السّعودية كانت قليلة منذ سبعينيات القرن الماضي، ففتحت الحكومة السّعودية باب استقدام العمالة الأجنبية بشكلٍ كبير، وبالتّالي أصبح عدد السّعوديين العاملين في عام ١٩٧٥م، هو ٧١ بالمئة، وانخفضت هذه النّسبة لتصل إلى ٤٠ بالمئة في عام ١٩٨٥م، أمّا في عام ١٩٩٠م، فقد أصبحت النسبة قرابة ٣٣ بالمئة لكنّها بعد صعود النّفط، بعد الألفية الجديدة، زادت نسبة اليد العاملة الوطنيّة لتصل إلى ٤٠ بالمئة في عام ٢٠٠٨م[٥٢].

إنّ هذه النّسب الإجماليّة تعكس واقعاً مختلفاً عن حقيقة العمل في السّعوديّة، والسّبب هو أنّ معظم الأيدي الوطنيّة عاملة تتّجه إلى العمل في القطاع العام، لذلك نجد أن نسبة العاملين السّعوديين فيه تصل إلى ٩٢ في المئة بحسب الإحصاءات الرّسمية عام ٢٠١٠م. وما يدفعها إلى ذلك عادةً هو ارتفاع الرّواتب، وقلّة ساعات العمل، والأمان الوظيفي. في المقابل، لا نجد ذلك الارتفاع في القطاع الخاص؛ فالعاملون السّعوديون لا يتجاوز عددهم ٧٢٥ ألفاً، أي ما يقارب ١٠,٤ بالمئة من إجمالي القوى عاملة في القطاع الخاص[٥٣]، وذلك يعود إلى أن كلفة العامل الوافد أقل بكثير من

---

(٥٢) سلطان العامر، «العامل المغيّب في حل مشكلة البطالة،» **الحياة**، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢.

(٥٣) فادي العجاجي، «تقرير صحافي حول نسب البطالة في السعودية،» **الرياض**، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢.

المواطن، فبعض التّقارير الإحصائيّة الصّادرة عن صحفٍ سعوديّة، تشير إلى أن شركات القطاع الخاص تعطي وظيفة واحدة للسّعوديين، مقابل ١٣ وظيفة للعامل غير السّعودي، كما إن نظام ربّ العمل (أو ما يُعرف بالكفيل) يُمكّن ربّ العمل من استغلال العامل الوافد في زيادة ساعات العمل له، وعدم السّماح له بالسفر، وتُقيّد كثيراً من مصالحه التي ترتبط بموافقة ربّ عمله، وهنا إشارة إلى أن الدّولة أو الحكومة «المشرّعة للأنظمة»» تتحمّل جزءاً كبيراً من المسؤوليّة في رفع مستوى حقوق عامل الوافد، وإصلاح نظام ربّ العمل أو الكفيل.

ومن ناحيةٍ أخرى، يؤكّد ذلك ما أعلنه وزير العمل السعودي حول أرقام البطالة في السّعودية، ذاكراً أنّ «عدد العاطلين عن العمل بلغ مليوني شخص، ٨٥ بالمئة منهم من النساء». هذه النسبة التي أُعلنت للمتقدمين لبرنامج «حافز» (وهو برنامج وطني للباحثين عن عمل)؛ أظهرت واقعاً صادِماً عن ما كانت تُظهره الإحصاءات الرّسميّة. فهذا العدد هو ضعف العدد الذي بُنيت عليه خطّة التّنمية الخمسيّة التّاسعة (١٠١٠م ـ ٢٠١٤م). إضافة إلى ذلك، فإنّ المتقدّمين إلى برنامج «حافز» لا يشمل جميع الفئات العمريّة، فهو محصورٌ بالفئة العمرية ما بين ٢٠ ـ ٣٥ سنة، وهذا يعني أن منْ تجاوز هذا العمر لم يُحسب ضمن المتقدّمين إلى البرنامج. ويُضاف إليهم، عدد الطّلاب الدّارسين في الجامعات السّعودية، وعددهم يقارب ٩٠٠ ألف طالب وطالبة، وأكثر من ١١٠ آلاف طالب مبتعث خارج السّعودية، ومعظم هؤلاء متوقّع دخولهم سوق العمل الحكومي أو الخاص خلال السنوات الخمس القادمة، ما يعني أنّنا بحاجةٍ إلى نحو ١,٥ مليون وظيفة[٥٤].

وبناءً على ذلك، طرحت الدّولة السّعوديّة مشروعاً يسعى إلى «سَعْوَدة» الوظائف في القطاع الخاص. لا يهم في النظام ما الذي تشكّله الوظيفة من شروط ومطالب، من مرتّب أو مرتبتها في السّلم الوظيفي، لكن هذا المشروع ـ بالرغم من أنّه سعى إلى حلّ المشكلة ـ إلا أنّه لم ينطلق من حلّ أسباب المشكلة الأساسيّة، ولم يعبّر عن الآمال والطموحات. وهناك اتهامات بأنّ المشروع ولّد مشكلتين: **أولاهما**، أنه زاد من هدْر المال، و**الثانية**، أنّ

(٥٤) المصدر نفسه.

الشركات أصبح كلّ همّها أن تكمل نصابها من الموظّفين السّعوديين، من أجل ألا يتمّ تطبيق عقوبات اقتصادية أو إجرائية عليها(٥٥).

٤ ـ التنمية والقطاع العقاري

إنّ قضية التّنمية التي تشغل المواطن السّعودي، تنعكسُ أيضاً على قضايا السّكن والعقار، كما ترتبط هذه القضايا ارتباطاً مباشراً، وبأثر سريع، مع أيّ تغيّر اقتصادي، خصوصاً إذا كان مرتبطاً بالتغيّر في دخل الفرد السّعودي، مثل زيادة الرّواتب أو المكرمات الملكيّة، إذ إنّ هناك اتهاماتٍ بأنّه سرعان ما يسعى تجّار العقار إلى رفع الأسعار، من دون وجود أيّة حماية للمستهلك أو المُتضرّر من ذلك، ولا يقف هذا الأثر على مستوى الأسعار فحسب، فالفساد حول العقار (الأراضي والمساكن) في السّوق السعوديّة؛ سبّب فجوة كبيرة بين أسعار الأراضي، وقدرة المواطن على التملّك، ويُقابل ذلك حجم الأراضي البيضاء الموجودة داخل المدن. ومثال ذلك ما تشكّله الأراضي البيضاء داخل مدينة الرياض، إذ بلغت نسبتها قرابة ٧٧ بالمئة من الأراضي، وبمساحةٍ إجماليّة تصل إلى ٤١٥٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشكّل ٦٠ بالمئة من «الكتلة العمرانية» في المنطقة الشرقيّة، ولا يوجد أيّ رسوم ماليّة أو غرامات على تلك الأراضي، ما يُساعد التّجار على ربط أموالهم بأصول ثابتة، مثل الأراضي، والعمل على تأجيل بيعها لأطول فترة ممكنة(٥٦).

إنّ حاجة المساكن في السعودية في تزايدٍ مستمر، فبحسب وزير الإسكان السّعودي، فإنّ الاحتياج السكني يصل إلى قرابة ١,١ مليون وحدة سكنيّة، إضافة إلى أنّ المساكن الموجودة حاليّاً والتي يبلغ عددها ٣ ملايين مسكن مشغول بعضها، «غير لائق وليست منازل»(٥٧). وتشير التقديرات إلى أنّ أقل من نصف سكّان السّعودية يمتلكون سكناً خاصاً بهم، وذلك بسبب انخفاض الدخّل لدى أولئك المواطنين(٥٨). أما غير السّعوديين، فمجموع مساكنهم يصل إلى ١,٦ مليون مسكن، وبحسب نظام التملّك لغير السعوديين؛ فإنه يجوز لهم

(٥٥) عبد العزيز الدخيل، «نظام السعودة والإصرار على الخطأ،» **الشرق**، ٣/ ١٢/ ٢٠١٢.

(٥٦) مجموعة من المحللين الاقتصاديين، «فساد عقاري متعمد لرفع أسعار السوق،» **اليوم**، ١٤/ ١/ ٢٠١١.

(٥٧) تقرير صحافي، «برنامج الثامنة»، العربية نت، بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

(٥٨) تقرير صحافي حول: «قانون الرهن العقاري،» **الرياض**، ٥/ ٧/ ٢٠١٢.

أن يمتلكوا سكناً خاصاً بشرط موافقة وزارة الدأخلية على ذلك، ويُستثنى من ذلك المناطق داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنوّرة[٥٩].

لذلك، تسعى السّعودية إلى جعل حلّ مشكلة القطاع العقاري ذات أولوية لديها، استجابةً لحاجة شريحةٍ كبيرة من المواطنين، وفي هذا السياق ذكر وزير الإسكان أنّ الحكومة السّعوديّة تسعى حالياً إلى بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنيّة، وأنّ المشاريع ماضية بنسبة ١٠٠ بالمئة، لكنه أشار إلى احتمال حصول تعثّر في بعض تلك المشاريع. كما صادق مجلس الوزراء على نظام الرهن العقاري بهدف توسيع قدرة المواطنين على امتلاك المساكن، والذي أزال التخوّف لدى بعض مؤسّسات التّمويل التي كانت تفرض معايير متحفّظة على المدين، إضافة إلى أنه سيُساهم في تسجيل العقار، والحدّ من ادّعاءات التملّك المتعدّدة لعقار واحد، لكن هذا النّظام لا يُتوقّع له أن يشهد استجابة فوريّة، بسبب الحاجة لاختبار النظام من قبل مؤسّسات الإقراض، كما إنّ الدائنين (مؤسسات التّمويل والبنوك) بحاجةٍ إلى معرفة قدرتهم على استرداد تمويلاتهم من خلال بيع العقار المرهون.

خلاصة: تجذر الخلل الإنتاجي

يستحوذ القطاع السّعودي على مكانة وأهمّية فريدة بين دول مجلس التعاون، نظراً إلى كونه الاقتصاد الأكبر حجماً وعدداً من ناحية السّكان والقوى العاملة. إلّا أن أهم المشاكل الاقتصاديّة تتشابه في المملكة مع باقي دول المجلس، على الرغم من تفاوت شكلها وحدّتها؛ فكما هو الحال في عُمان والبحرين؛ تبرزُ البطالة والخلل في سوق العمل بوصفه هاجساً رئيساً بدأ يطلّ برأسه الآن، إضافة إلى الفساد المستشري، والأزمة الإسكانيّة، والتي قد تكون أكثر حدّة من نظيراتها من دول المجلس. لكن تبقى الاعتماديّة شبه المطلقة على التقلّبات في سوق النّفط العالمي كمصدر رئيس للإيرادات عامة، في مقابل تزايد الإنفاقات الحكوميّة المعتمدة، وبشكل مطلق، على الإيرادات النفطيّة؛ يبقى هذا الخلل الإنتاجي هو التّحدي الرئيس في المملكة. وعلى الرغم من نموّ بعض الصّناعات في المملكة، وبشكل أكثر إلفاتاً للنظر من باقي دول الخليج، إلّا أنّ هذه التحركات تبقى خجولة، و«قزمة»، عند مقارنة ذلك بحجم

---

(٥٩) تقرير صحافي، برنامج الثامنة.

الاعتماديّة على النّفط والخلل الإنتاجي، ولا يوجد في الأفق ما يُبشّر بتغيّر هذه المعادلة، بل إنّ الزّيادات المؤخّرة في الإنفاق الحكومي تُنذر بتجذّر هذا الخلل، وزيادة الإدمان على الرّيع النّفطي، حالها كحال باقي دول المجلس.

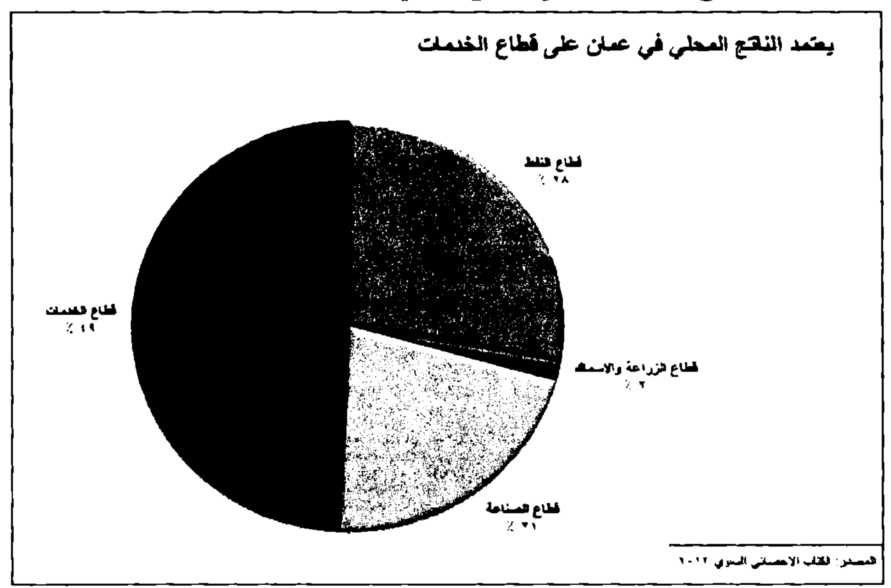
خامساً: التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان

١ ـ التركيبة عامة للاقتصاد

لقد كان لاستمرار ارتفاع سعر النّفط في الأسواق العالميّة خلال عام ٢٠١١م، أثر متفاوت على الأداء الكلّي للاقتصاد في السّلطنة؛ فقد حقّق النّاتج المحلّي الإجمالي نموّاً حقيقيّاً قدره ٠,٣ بالمئة في عام ٢٠١١ (بالأسعار الثّابتة للعام ٢٠٠٠م)، ليبلغ ١٢١٢٠,٧ مليون ريال عماني، مقارنة بنمو بلغ ٥,٦ في المئة في عام ٢٠١٠م بقيمة ١٢٠٨٥,٥ مليون ريال عماني، ومن المتوقّع أن يُحقّق الناتج المحلّي الإجمالي نموّاً حقيقيّاً قدره ٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، وذلك بفضل استمرار الزّيادة في القيمة المُضافة للأنشطة النّفطيّة خلال عام ٢٠١٢.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٧)

توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي العماني ٢٠١١



بالنظر إلى الأرقام (المثبتة للعام ٢٠٠٠م)، بلغت مساهمة قطاع الخدمات في النّاتج المحلّي الإجمالي ٤٩ في المئة في عام ٢٠١١م، ومن المتوقّع أن تكون ٤٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، بينما بلغت مساهمة قطاع النّفط ٢٨ في المئة في عام ٢٠١١م، ومن المتوقّع أن يُحقّق القطاع ٢٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. وبلغت الأهمّية النسبيّة لقطاع الأنشطة الصّناعيّة ٢١ في المئة في عام ٢٠١١م، ومن المحتمل أن ترتفع مساهمة القطاع إلى ٢٥ في المئة في ٢٠١٢م[٦٠] وبلغت مساهمة قطاع الزراعة والأسماك ٢ في المئة في النّاتج المحلّي الإجمالي في ٢٠١١م، ومن المحسوب أن تكون مساهمة القطاع ١ في المئة أيضاً في عام ٢٠١٢م.

وبالرغم من زيادة الأهمّية النّسبيّة لقطاع الخدمات في النّاتج المحلّي الإجمالي، فإنّ القطاع يعتمد بشكلٍ مباشر وبشكل غير مباشر على قطاع النفط؛ فمساهمة الخدمات الحكوميّة بلغت ٩ في المئة من النّاتج المحلّي الإجمالي، وبلغت أهمّيتها النسبيّة في قطاع الخدمات بين ٢٧ في المئة و٣٠ في المئة في الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢. والخدمات الحكوميّة تعتمد بشكلٍ مُباشر على الموارد النّفطيّة. كما تراوحت مساهمة تجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات في القطاع بين ٢٧ في المئة و٣٩ في المئة للفترة نفسها، وهذه تعتبر من النّفقات الاستهلاكيّة، وليس لها قيمة مُضافة تُذكر، وتعتمد بشكل غير مباشر على الإيرادات النّفطيّة. وبالرغم من زيادة الأهمية النّسبيّة لقطاع الأنشطة الصّناعيّة إلى ٢١ في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١م ـ ومن المتوقّع أن تُحقّق ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٢م ـ فإنّ القطاع الصناعي ليس قادراً على أن يحلّ محلّ النّفط في الوقت الحاضر، لا من حيث قيادة النّمو الاقتصادي، ولا من حيث التّصدير، أو أن يُشكّل مصدر دخل أساسي للخزينة عامة؛ فمساهمة قطاع الصّناعة التّحويليّة في النّاتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠ في المئة فقط، وتساوي النّسبة التي حقّقها قطاع البناء والتشييد في عام ٢٠١١م. وأمّا بالنّسبة إلى صناعة المنتجات النّفطيّة وصناعة المنتجات والمواد الكيميائيّة، فإنها ترتبط بقطاع النفط بشكلٍ كبير.

---

(٦٠) قطاع الأنشطة الصناعية يشمل قطاع الإنشاءات، والذي ساهم بنسبة بلغت ١٠ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١١.

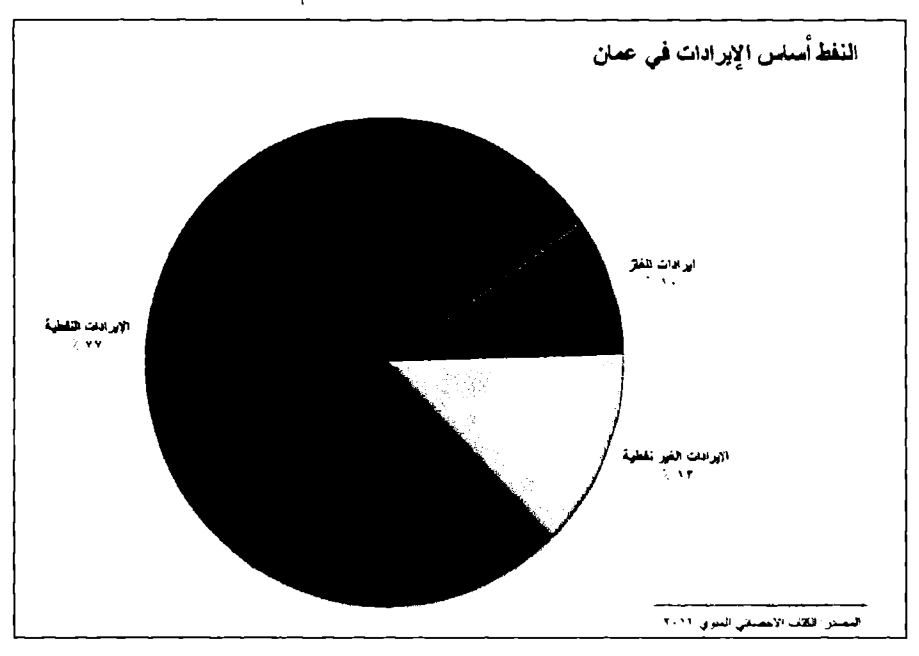
٢ ـ الميزانية عامة للدولة

حقّقت الإيرادات العامة مبلغاً وقدره ١٢٤٩١ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م، وبزيادة ٥٨ في المئة عن عام ٢٠١٠م، والسّبب الرئيس لهذه الزّيادة الكبيرة في الإيرادات عامة هو ارتفاع إيرادات النّفط بنسبة ٧٧ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٠م. كما زاد إجمالي الإنفاق العام للدّولة بنسبة ٣٥ في المئة ليبلغ ١٠٧٣٨ مليون ريال عماني مقارنة بإنفاق عام ٢٠١٠م والبالغ ٧٩٦٥ مليون ريال عماني.

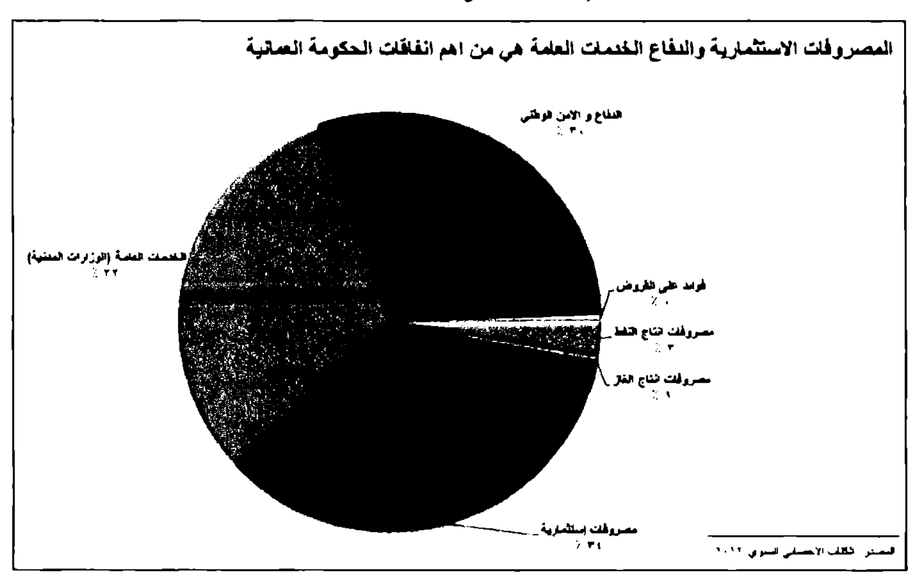
وبالنّظر إلى الإيرادات والنّفقات الكليّة؛ حقّقت الماليّة عامة فائضاً ماليّاً قدره ١٧٥٣ مليون ريال عماني. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٢م بحوالى ١٣ في المئة عن عام ٢٠١١م، وأن تُحقّق الماليّة عامة فائضاً يُعادل ٨ في المئة من إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي نظراً إلى سرعة نموّ الإيرادات النّفطيّة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣٨)

مصادر إيرادات الحكومة العمانية عام ٢٠١١



الشكل الرقم (٢ ـ ٣٩)
أوجه إنفاق الحكومة العمانية ٢٠١١



بلغت الإيرادات النّفطية والغاز ١٠٨٣٧,٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م، وشكّلت ٨٧ في المئة من دخل الحكومة، ومن المُقدَّر أن تزيد الإيرادات النّفطيّة بحوالى ٢٠ في المئة في عام ٢٠١٢م وأن تُشكّل ٨٨ في المئة من دخل الحكومة. وربما تشير الأرقام إلى زيادة اعتماد المال عام على الواردات النّفطية، فزادت مساهمة الواردات النّفطية من ٧٦ في المئة في عام ٢٠٠٧م إلى ٨٧ في المئة في عام ٢٠١١م من إجمالي الواردات الحكوميّة. وهذه الزيادة تعكس ارتفاع الأهمّية النّسبيّة للدّخل من النفط، بسبب ارتفاع أسعار النّفط من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى عدم وجود مصادر دخل بديلة للنّفط تساوي أو توازي الدّخل المتأتّي من بيع النّفط.

٣ ـ قطاع النفط والغاز

بلغ متوسط الإنتاج اليومي للنفط في عُمان حوالى ٨٨٩ ألف برميل يوميّاً من النّفط الخام في عام ٢٠١١م، أي حوالى ٣٢٤ مليون برميل في عام، ومن المتوقّع أن يصل متوسط الإنتاج اليومي إلى ٩١٥ ألف برميل في ٢٠١٢م، وذلك بفضل تقنيّة الاستخلاص المُعزّز (Oil Enhanced Recovery)

(انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٩)). استطاعت الشّركات المُنتجة للنفط، وباستخدام تقنية الاستخلاص المعزز من زيادة الإنتاج السّنوي بحوالى ٢٤ في المئة على مدى السّنوات الأربع الماضية من مستوى ٧١٤ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧. وهناك بعض الاكتشافات الواعدة في جنوب الغبار ومنطقة الخوير في منطقة الوسطى، ولكن لايزال الاحتياطي النّفطي يُقدّر بحوالى ٥,٥ بليون برميل.

وبلغ إنتاج الغاز ١٢١٢١٠٧ مليون قدم مكعب (Million Standard Cubic Feet (MNSCF، في عام ٢٠١١م، ومن المُقدَّر أن يزيد الإنتاج بحوالى ٣ في المئة في عام٢٠١٢، ليبلغ الإنتاج ١٢٤٨٤٧٠ مليون قدم مكعب MNSFC. وصرّح مسؤولٌ كبير من وزارة النفط والمعادن في الصّحافة المحليّة عن نيّة الحكومة الاستثمار في التنقيب وتطوير الحقول القائمة بحوالى ١١٠ مليارات دولار أمريكي على مدى السّنوات العشر القادمة في قطاع النّفط والغاز، منها ٦٠ إلى ٧٠ ملياراً ستُستثمر في قطاع الغاز وحده، وذلك في إطار خطّةٍ إستراتيجيّة للحفاظ على إنتاج واستدامة النّفط والغاز على المدى الطّويل.

الجدول الرقم (٢ ـ ٩)

متوسط إنتاج النفط ومتوسط سعره، ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢

انتاج وسعر النفط	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
متوسط الانتاج اليومي (الف برميل)	٧١٠	٧٥٧	٨١٣	٨٦٥	٨٨٥	٩١٥*
الانتاج السنوي (مليون برميل)	٢٥٩	٢٧٧	٢٩٧	٣١٦	٣٢٣	٣٣٤*
متوسط سعر برميل النفط	٦٥	١٠١	٥٧	٧٧	١٠٣	١١٣ *
النفط المكرر (الف برميل)	٢٦١٦٤	٤٠٨٢٠	٣٧٤٨٠	٣١٤٦٠	٣٧٢٣٠	١٢٠،٤٣*
الغاز (مليون مكعب)	١٠٧٠٧٣٧	١٠٦٩٦٣٠	١٠٩٧٦٦١	١١٧٦٨٠٣	١٢١٢١٠٧	١٢٤٨٤٧٠*

(*) تقدير.

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٢، وتقرير ملامح الاقتصاد العماني.

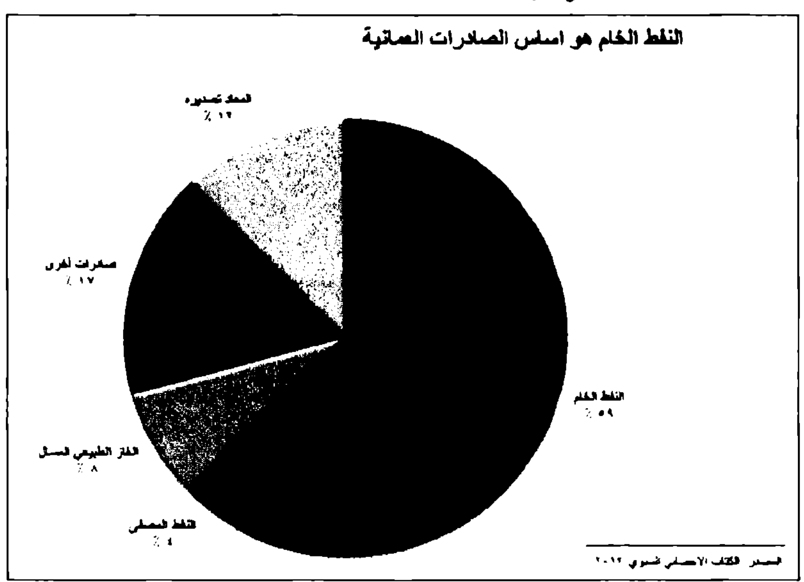
٤ ـ التّجارة الخارجيّة

ارتفعت قيمة الواردات السّلعية ٢٠ في المئة في عام ٢٠١١م، لتبلغ ٩٢٣٦ مليون ريال عماني، ومن المتوقع أن ترتفع ٢٢في المئة في عام ٢٠١٢م لتبلغ ١١٢٤٣ مليون ريال عماني. ويشير تقرير «ملامح الاقتصاد العماني» والصّادر في حزيران/ يونيو ٢٠١٢م، أنّ سبب الارتفاع هو زيادة قيمة السّلع الاستهلاكيّة بنحو ٤٣ في المئة، وزيادة قيمة السّلع الرّأسمالية بنسبة ٤٢ في المئة.

وارتفعت قيمة الصّادرات إلى ٢٩ في المئة في ٢٠١١م لتبلغ ١٨١٠٧ مليون ريال عماني، ومن المُقدَّر أن تزيد ٢٥في المئة في ٢٠١٢م، والسّبب الرّئيس في ارتفاع قيمة الصّادرات هو زيادة الإيرادات النّفطيّة بنسبة ٢٥ في المئة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤٠)

تركيبة الصادرات العمانية ٢٠١١



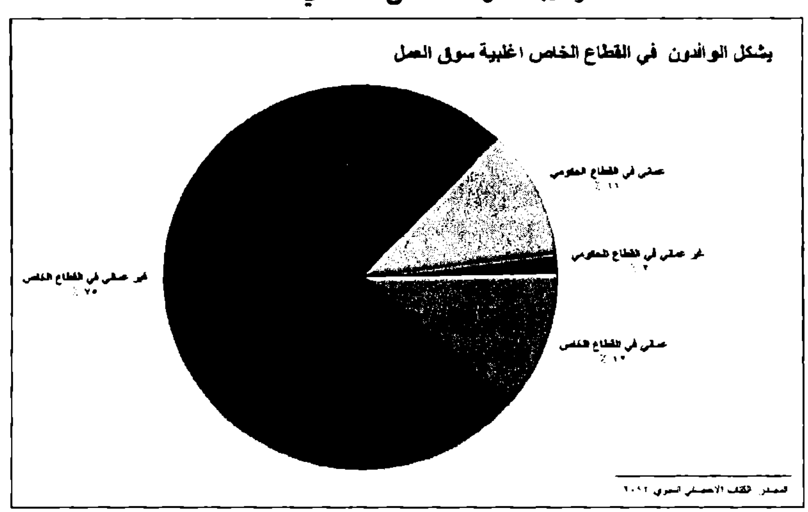
وتشير الأرقام التي يَنشرها البنك المركزي العُماني إلى زيادة حجم تحويلات أجور العمالة بنسبة ٢٦ في المئة في ٢٠١١م، لتصل إلى ٢٧٧٤ مليون ريال عماني. وهذه الزيادة جاءت نتيجةً طبيعيةً للزّيادة الكبيرة في عدد العاملين الأجانب بخاصة في القطاع الخاص. وبلغ صافي العجز في ميزان الخدمات وحساب الدّخل والتّحويلات الجارية نسبة ٢١ في المئة من إجمالي

النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ٢٠١١م، ليصل إلى ٥٨٩٤ مليون ريال عماني.

٥ ـ سوق العمل

على الرّغم من النّمو الاقتصادي العالي ظاهريّاً، فإنّ معدّلات البطالة بين المواطنين لا تزال مرتفعة نسبيّاً، والهاجس الأكبر الذي يُواجه الحكومة على المدى القصير، وعلى الرّغم من عدم توافر بيانات دقيقة، إلّا أنّ نسبة الباحثين عن عمل تُقدّر بحوالى ٢٥ في المئة. وعلى الرّغم من ازدياد معدّلات العمانيين العاملين في القطاع الخاص، إلّا أنه لا يزال القطاع الحكومي يلعب دوراً أساسيّاً في توظيف الباحثين عن العمل من المواطنين، وتشير الأرقام المنشورة إلى أنّ أكثر من ٤٧ في المئة من العمانيين العاملين يعملون في القطاع الحكومي. وكما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يُسيطر الوافدون على أغلبية الأعمال في السّلطنة وبخاصة في القطاع الخاص، حيث يستحوذ الوافدون على ٧٧ في المئة من إجمالي الوظائف و٨٦ في المئة من الوظائف في القطاع الخاص. والوظائف المُتاحة في القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة، أو شبه ماهرة، وظروف العمل فيها صعبة وأجورها متدنيّة، وبالتّالي لا يُقبل عليها المواطنون.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤١)
تركيبة سوق العمل العماني ٢٠١١



وإجمالاً، بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي ١٨٤٤٤٠ عاملاً وعاملة في عام ٢٠١١م، ٨٦ في المئة منهم عماني، وبلغ عدد عاملين في القطاع الخاص ١٢٨٩٠٣١ عاملاً وعاملة في عام ٢٠١١م، ١٤ في المئة منهم عماني.

خلاصة: محاولات لحلحة سوق العمل وتنويع مصادر الدخل

بنحوٍ إجمالي، يُواجه الاقتصاد العُماني نوعين أساسيين من التّحديّات، تحدّ قصير المدى، وتحدّ بعيد المدى، وهو هنا يتشابه كثيراً في الحال مع باقي دول المجلس، وإنْ لوحظت فيه بعض الفروقات. بالنّسبة إلى التّحدي قصير المدى؛ هناك تحدّي الباحثين عن عمل من ناحية، وتحدّي الاعتماد على العمالة الوافدة من ناحيةٍ أخرى، والحاجة إلى توليد فرص عمل للعُمانيين بكامل الحوافز الضّروريّة لجذب المواطنين خارج القطاع الحكومي المتضخّم، وذي الإنتاجيّة المتدنّية.

أمّا التحدي الدائم والمُزمن، أو التحدي بعيد المدى، فهو تحدّي تنويع مصادر الدّخل، وتقليل الاعتماد على النّفط الناضب، والانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة ما بعد النفط، وهو جوهر الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي.

ولمعالجة تحدّي الباحثين عن عمل؛ قامت الحكومة بعدّة إجراءات، منها دعوة السّلطان في خطابه السّنوي أمام مجلس عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢م، القطاعَ الخاص لتوفير فرص عمل للمواطنين، وبأجور مجزية حيث قال: . . . «فإن القطاع الخاص مُطالب بالعمل (. . .) واتّخاذ خطوات عمليّة مدروسة وناجعة في هذا الشأن، بزيادة إسهاماته في التّنمية الاجتماعية، ومشاركة الحكومة بهمّةٍ وعزم في تنفيذ سياساتها. . .». كما قامت وزارة القوى عاملة، وتنفيذاً للأوامر، برفع الحدّ الأدنى للأجر الشّهري للعاملين العمانيين في القطاع الخاص إلى ٣٢٥ ريالاً عمانياً شهريّاً، وسيتمّ تنفيذ القرار في تموز/ يوليو ٢٠١٣م، وأعلنت وزارة القوى عاملة عن وجود عددٍ كبير من الوظائف الشّاغرة في القطاع الخاص، حوالى ٢٠ ألف وظيفة، كما جاء في الصّحافة المحلية، وأعلنت الدّولة عن توفير عدد آخر من الوظائف في القطاع العامّ، وقد بلغ عدد الوظائف الحكوميّة التي تمّ الإعلان عنها في عام ٢٠١١ م وعام ٢٠١٢م ١٠٠ ألف وظيفة، وزادت وزارة التعليم العالي فرص الالتحاق بالتّعليم العالي، كما قامت الدّولة بتقديم إعانات ماليّة للباحثين عن عمل.

لكن، من غير المعلوم إنْ كانت هذه الإستراتيجية ستصل إلى هدفها، بل إنّ التجارب السابقة ذات التوجه نفسه؛ تُنذر بإمكانية عدم نجاحها، خاصة في ظلّ تواصل عدم الالتفات إلى جوهر الخلل الاقتصادي ـ الإنتاجي، وهو الاعتماديّة على الغاز والنفط، بل كما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يبدو أن نسبة الاعتماديّة على هذا المورد قد زادت بشكل مطّرد على مدى السّنوات العشر الماضية. والسّؤال، كما هو في باقي دول المجلس، هل ستنجح السّلطنة في مواجهة هذه الاعتماديّة المتزايدة، وشبه المطلقة، على مورد ناضب؟ حالياً، لا يبدو أنّ هناك حلولاً واضحة ومرسومة في الأفق القريب لمجابهة هذا التّحدي الفعلي.

سادساً: التطورات الاقتصادية في دولة قطر

١ ـ نظرة عامة على الاقتصاد: الغاز هو الأساس[٦١]

ليس بخافٍ على أحد، التغيّرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد القطري خلال العقد الأوّل من الألفية الثالثة، حين أصبحت قطر أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المُسال في العالم. وقد يكون اقتصاد قطر هو الأكثر جذباً للأنظار بين دول الخليج، بحسب الأرقام المُعلنة التي تمّ تسجيلها في نموّ الاقتصاد. مدفوعاً بالارتفاع في أسعار النفط والغاز مع بداية الألفية الثالثة؛ بدأ الاقتصاد القطري يشهدُ النّمو الاقتصادي ذا الرقمين (Double Digit Economic Growth)، ليمرّ بمرحلة النمو نفسها التي مرّت بها دول الخليج الباقية سابقاً في سبعينيات العصر الماضي مع الطّفرة النّفطية الأولى. فلقد بلغ النمو الحقيقي في عام ٢٠٠٦ حوالى ٢٦ في المئة[٦٢]، إلّا أنّ هذا النمو ذا الرقمين بدأ في الانخفاض تدريجيّاً إلى أن وصل إلى ١٦,٧ في المئة عام ٢٠١٠ ثم ١٣,٠ في المئة عام ٢٠١١، وأمّا في عام ٢٠١٢، فقد شهد الناتج الإجمالي المحلي نموّاً يُقدّر بـ ٦,٣ في المئة،

---

(٦١) المعلومات الواردة في هذا القسم مأخوذة عن: *The Report Qatar 2012* (Oxford Business Group).

(٦٢) معظم المعلومات الواردة في هذا القسم مستقاة من: «Qatar Economic Statistics at Glance,» <http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2012/Qatar%20Economic%20Statistics%20at%20Glance.pdf>.

حيث بلغ الناتج المحلي الحقيقي ٣٤١ مليار ريال قطري لتكون هذه هي المرّة الأولى التي تعود فيها معدّلات النّمو إلى الرقم الواحد بعد عدد من السنوات(٦٣). وهذا الانخفاض كان متوقّعاً بحسب الخطّة الخمسيّة للتّنمية، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦، والتي ذكرت أنّ معدّلات النّمو ستتراوح ما بين ٧,١ في المئة و٥,١ في المئة(٦٤)، وأعادت الخطة هذا الانخفاض إلى انخفاض مُعدّل مساهمة القطاع النفطي في النمو(٦٥). ويبين الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)(٦٦) الإجمالي المحلي ما بين ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. وما رافقه من معدّلات تضّخم. وبحسب الأرقام، فإنّ معدلات التّضخم العالية التي شهدها المستهلك في قطر لعدة سنوات؛ قد هبطت بشكل ملحوظ في السّنتين الأخيرتين، فنزلت من ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨ إلى ٥ في المئة في ٢٠٠٩ و٢ في المئة في ٢٠١٠(٦٧).

الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)
أهم ملامح الاقتصاد القطري ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل التضخم التضخم السنوي	ميزان الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي
٢٠١٠	١٦,٧	-٢,٤	١٨,٧
٢٠١١	١٣	١,٩	٣٠
٢٠١٢	٦,٣	١,٩	٢٩,٦

(٦٣) «Window on Economic Statistics in Qatar 2013,» <http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pdf>.

(٦٤) لطالما صرح إبراهيم الإبراهيم المستشار الاقتصادي لأمير دولة قطر، أن النمو ذا الرقمين لا يُعد علامة لصحة الاقتصاد، حيث إنه يفتقر إلى الديمومة والاستمرارية (Sustainability)، ولاسيما أنه مرتبط بتقلبات أسعار الطاقة، ويبدو أن توجّه الحكومة عموماً للحدّ من هذا النوع من النمو هو انعكاس لوجهة النظر هذه.

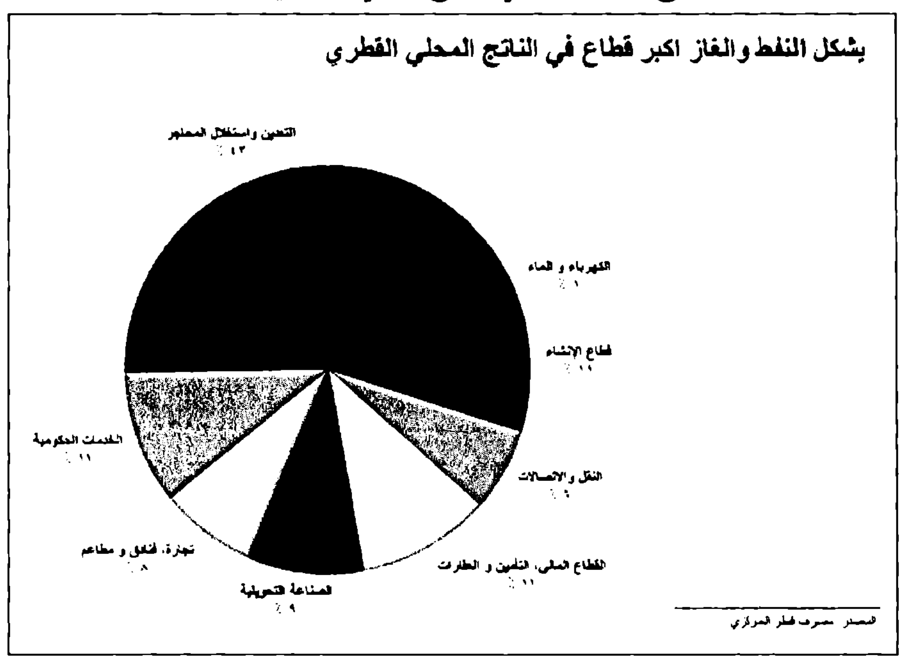
(٦٥) «٢٢ ألف وحدة سكنية تدخل السوق العقارية ٢٠١٢،» **العرب** (الدوحة)، ١٩/ ١٢/ ٢٠١١، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1465&artid=163943>.

(٦٦) «Window on Economic Statistics in Qatar 2013».

(٦٧) «Qatar Inflation Rate (Consumer Prices),» <http://www.indexmundi.com/qatar/inflation_rate_%28consumer_prices%29.html>.

(زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

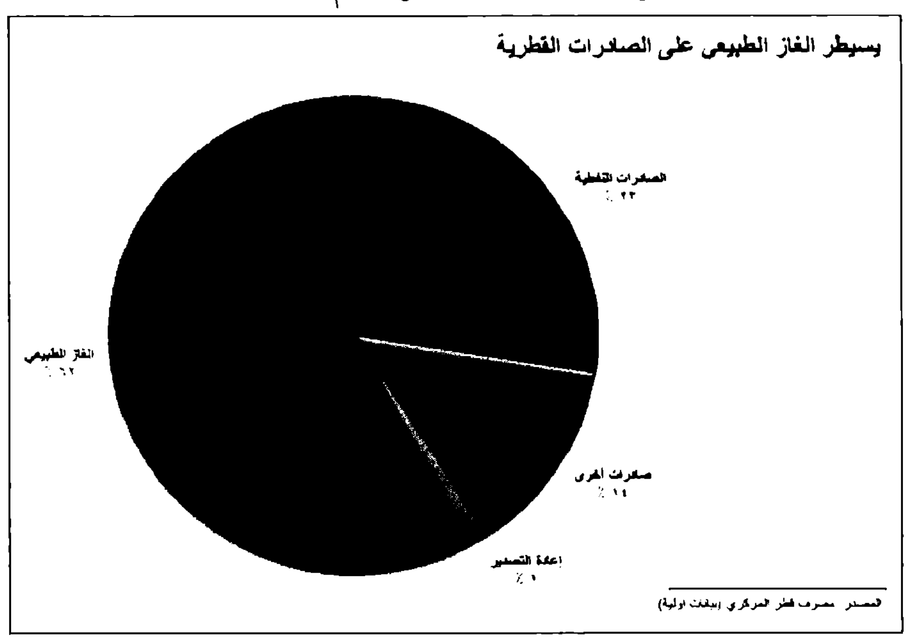
الشكل الرقم (٢ ـ ٤٢)
توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢



من ناحية تركيبة الناتج المحلي، فقد بلغ الحجم النسبي لقطاع التّعدين واستغلال المحاجر نحو ٤٣ في المئة من النّاتج المحلي الإجمالي القطري عام ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٤٥ في المئة عام ٢٠١١. أمّا بالنسبة إلى القطاعات غير النّفطية، فلا يزال القطاع المالي، التأمين والعقارات وقطاع الإنشاء والخدمات الحكوميّة؛ في الصّدارة، حيث مثّلت نحو ٣٣ في المئة من النّاتج المحلّي الإجمالي القطري عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة مماثلة عام ٢٠١١، حيث إنّ الحجم المُطلق للقطاع ارتفع بنحو ٩,٧ في المئة، أي بمعدل مقارب لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢م. يأتي بعد ذلك قطاع الصّناعات التّحويلية، والذي مثّل نحو ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة مماثلة عام ٢٠١١، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السّادس من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو ٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة مماثلة عام ٢٠١١.

وكما هو معلوم، فإنّ هذه التغيّرات الاقتصاديّة مدفوعة أساساً بقطاع الغاز والنفط في قطر. فحسب صحيفة (*Oil & Gas Journal*)، فإنّ كمّية الاحتياطي المُثبّتة من الغاز الطبيعي؛ تُقدّر بحوالى ١٥,٢ بليون برميل، كما بلغت صادرات دولة قطر في عام ٢٠٠٩ حوالى ٨٠٠ ألف برميل يوميّاً من النفط الخام (Crude Oil)، وفي ٢٠١٢ بلغ حجم الصادرات النّفطيّة ٤٦ في المئة من إجمالي الصّادرات، بينما مثّل الغاز الطبيعي ٣٧ في المئة من إجمالي الصّادرات. وتُقدّر احتياطات قطر من الغاز الطبيعي بحوالى ١٤ في المئة من الاحتياطي العالمي، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالميّاً بعد روسيا وإيران. ويُعتبر حقل الشّمال أكبر حقول الغاز الطبيعي غير المرتبطة (Non-associated)، في العالم، حيث يُشكّل حوالى ١٠ في المئة من احتياطي العالم. وقد احتفلت حكومة قطر عام ٢٠١٠ ببلوغ إنتاجيتها ٧٧ مليون طن متري في السّنة من الغاز الطبيعي المسال (LNG).

الشكل الرقم (٢ ـ ٤٣)
تركيبة الصادرات القطرية عام ٢٠١١



وهذا التغيّر في استغلال قطر لما لديها من غاز طبيعي جعلها في السنوات العشر الأخيرة تنتقل من مجرّد مُساهِم في السّوق العالميّة للطاقة؛

إلى أكبر مُصدِّر للغاز المسال (LNG) بطاقةٍ إنتاجيّة قُدّرت بـ ٣,٧٥ تريليون قدم مكعب سنوياً في عام ٢٠١١. وجدير بالذكر أنّ هذه الطاقة الإنتاجيّة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩[٦٨]. وتُعدّ صناعة الغاز المسال (LNG) المُحرّك الأساسي للنّمو الاقتصادي في قطر اليوم، وأكبر الصّادرات القطريّة. كما تعتمد صادرات دولة قطر بشكل أساسي على المصادر الهيدروكربونية (Upstream Production)، أو الصناعات التّحويليّة المعتمدة عليها (Downstream Production). ويلخص الجدول الرقم (٢ ـ ١١) الآتي[٦٩]، الصادرات القطرية في عام ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٢ ـ ١١)
الصادرات القطرية في عام ٢٠١١

السلعة	قيمة الصادرات في عام ٢٠١٠ (مليار ريال قطري)	الحصة السنوية (بالمئة)
الغاز الطبيعي	٨٥,٢	٣٢
النفط الخام	٧٣,٦	٢٨
المكثفات	٤٢,٨	١٦
البروبان	١٢,٥	٥
النفتا	٩,٢	٤
البوتان	٨,١	٣
كيروسين	٥,٧	٢
بولياثيلين	٥,١	٢
يوريا	٣,١	١
قضبان الحديد	٢,٢	١
الألمونيوم	١,٢	١
أخرى	١٦,٣	٦
المجموع	**٢٦٥,٠**	**١٠٠**

(٦٨) المعلومات الواردة مأخوذة من: *The Report Qatar 2012* (Oxford Business Group), and «Qatar Economic Statistics at Glance».

(٦٩) «Qatar Economic Statistics at Glance».

ويُبين الجدول الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)، نسبة مساهمة القطاع التعديني/ الهيدروكربوني إلى القطاع غير التعديني/غير الهيدروكربوني في الناتج الإجمالي المحلي:

الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)
نسبة القطاعات التعدينية في الناتج المحلي القطري ٢٠٠٦ ـ ٢٠١١

القطاعات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
القطاع التعديني	٤٦	٤٥	٤٣	٤٠	٤٤	٤٥
القطاعات الأخرى(*)	٥٤	٥٥	٥٧	٦٠	٥٦	٥٥

(*) تشمل الصناعات التحويلية التي تعتمد على المصادر الهيدروكربيونية (Downstream Industries) مثل تحويل الغاز إلى سوائل GTL.

المصدر: *The Report Qatar 2012* (Oxford Business Group).

٢ ـ الميزانية عامة

تشير بيانات الحساب الختامي لحكومة قطر للسّنة الماليّة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ارتفاع في إيرادات الحكومة وكذلك مصروفاتها، إلا أن الإيرادات ارتفعت بنسبةٍ أكبر بلغت نحو ٤١ في المئة، لتصل لنحو ٢٢٠ مليار ريال قطري، بينما ارتفعت المصروفات بنسبةٍ أقل بلغت نحو ١٦ في المئة لتبلغ نحو ١٦٦ مليار ريال قطري، ما يعني أنّ فائض الميزانيّة بلغ نحو ٥٤ مليار ريال قطري، أي نحو ٨,٦ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠١١، بارتفاع كبير بنحو ٤ أضعاف عن الفائض في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. وفي تفاصيل الإيرادات، فقد جاءت أغلبها من النّفط والغاز الطبيعي وذلك بنسبة ٦٩ في المئة، مقارنة بنحو ٦٢ في المئة في السنة الماليّة السّابقة، بارتفاع في حجم الإيرادات النفطية المطلق بنحو ٥٨ في المئة. أمّا الباقي، فقد جاءت من استثمارات الحكومة ومصادر أخرى. ولا توفّر البيانات تفاصيل دقيقة عن هذه الإيرادات ونوعيّتها، ما يُثير التّساؤل حول مدى دقّتها وشفافيّتها.

أما تفاصيل المصروفات، فكان النّصيب الأكبر منها لصالح بند نفقات أخرى جارية، والذي يشمل الإنفاق الاجتماعي ودعم السّلع، حيث حصل

على نحو ٣٩ في المئة من المصروفات للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بنحو ٣٨ في المئة للسنة الماليّة السّابقة، وبارتفاع مطلق بنحو ١٩ في المئة، بينما حلّ ثانياً بند النفقات الرّأسماليّة بنحو ٣٠ في المئة من المصروفات، مقارنة بنسبة مماثلة للسّنة الماليّة ٢٠١١/٢٠١٠، بارتفاع مطلق بنحو ١٣ في المئة.

من حيث تحليل مصروفات الميزانيّة على المستوى الاقتصادي، فإنّ الإنفاق الجاري للسنة الماليّة ٢٠١٢/٢٠١١، مثل نحو ٧٠ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقارنة بنسبة مماثلة للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق في حجم الإنفاق الجاري بنحو ١٨ في المئة، أما الإنفاق الرأسمالي فقد مثل نحو ٣٠ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بنسبة مماثلة للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق بنحو ١٣ في المئة.

وعلى الرغم من الإيرادات الهيدروكربونية العالية، إلا أنّ هناك قلقاً متزايداً من نسبة الدين العالية نسبيّاً لدى قطر، والتي بلغت ٣٥ في المئة من إجمالي النّاتج المحلّي في عام ٢٠١٢، بحسب إحصائيّات صندوق النّقد الدّولي[٧٠]، وهي أعلى نسبة في الخليج بعد البحرين. وتعتبر نسبة الديون الخارجية مصدر قلق في قطر، وكانت قد بلغت ٤٠في المئة من إجمالي الدين عام في ٢٠١١. وتشير بعض التّقارير إلى أن إجمالي الدّيون الخارجيّة القطريّة وصلت إلى ٦٨ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وإذا ما قدّرنا أنّ عدد مواطني قطر حوالى ٢٢٥ ألف مواطن[٧١]، فهذا يعني وجود دين خارجي بمعدّل أكثر من ٣٠٢ ألف دولار أمريكي لكلّ مواطن قطري، ما يثير القلق فعلاً من التّداعيات في حال انخفاض أسعار الغاز بشكل مفاجئ[٧٢].

---

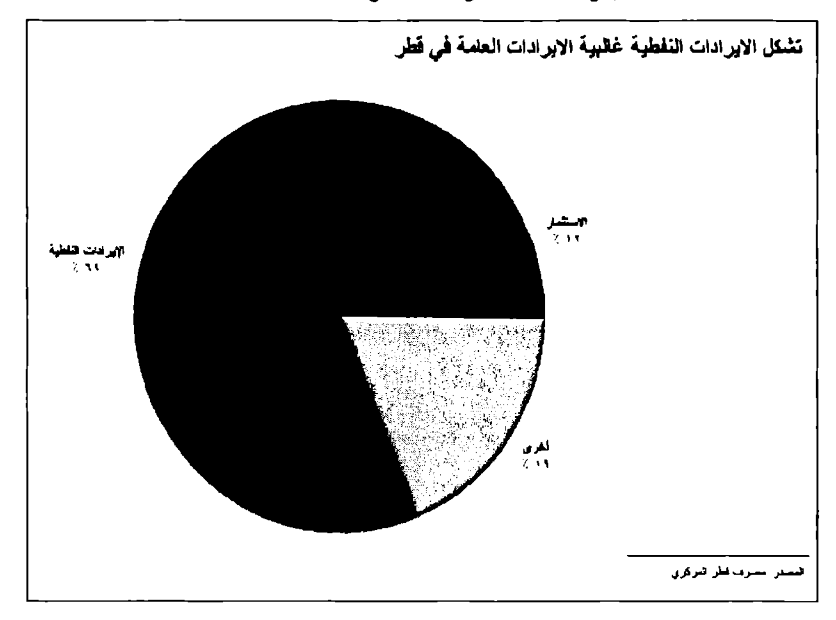
(٧٠) International Monetary Fund, «World Economic Outlook Database,» (October 2012)

(٧١) لا توجد إحصاءات رسميّة حول عدد مواطني قطر، الذي يعتبر سرّاً من أسرار الدّولة. للمزيد انظر: الفصل الرابع من هذا الكتاب **المعنون بـ «الخلل السكاني»**.

(٧٢) «Qatar's $68bn Foreign Debt Leaves its Banks in a Similar Position to Dubai before the 2008 Crisis,» <http://www.arabianmoney.net/islamic-finance/2012/07/06/qatars-68bn-foreign-debt-leaves-its-banks-in-a-similar-position-to-dubai-before-the-2008-crisis>.

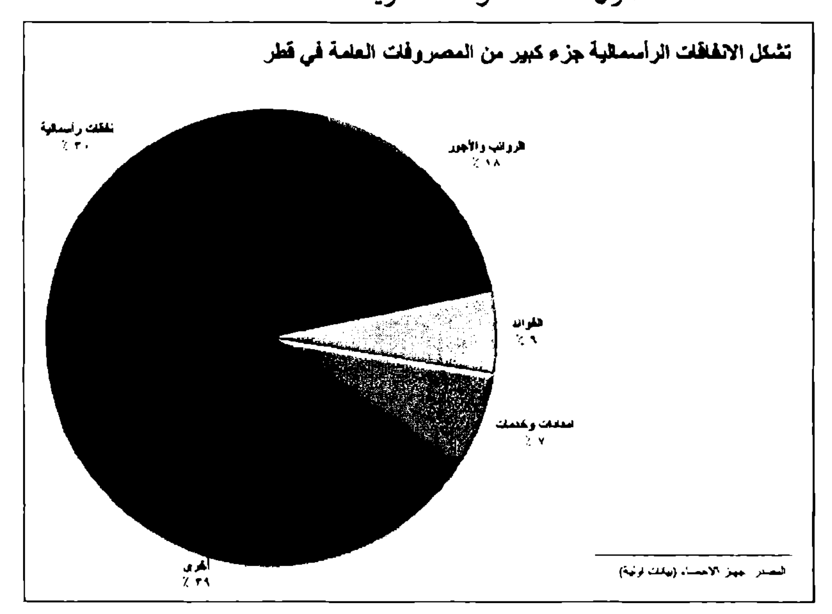
الشكل الرقم (٢ ـ ٤٤)

مصادر إيرادات الحكومة القطرية، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢



الشكل الرقم (٢ ـ ٤٥)

مصروفات الحكومة القطرية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢



٣ ـ خطط التنمية ومحاولات تنويع مصادر الدخل[٧٣]

وكما هو الحال في باقي دول الخليج؛ فهناك توجّه مُعلن من قبل الحكومة لتنويع الاقتصاد، كما تذكر خطط التنمية الصّادرة عن الأمانة عامة للتّخطيط والتنمية، ومنها إستراتيجية التنمية الوطنيّة ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ حيث تذكر هذه الخطة بوضوح أن ما نراه من فوائض في الميزانيّة الحكومية يتحوّل إلى عجز يبلغ ١٧ في المئة في حال أخرجنا دخل الطاقة الهيدروكربونية من المُعادلة. وهو الدّخل الذي يُعادل ٥٠ في المئة من الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، وأكثر من ٧٠ في المئة من دخل الحكومة. ويُبيّن الجدول الرقم (٢ ـ ١٢) أعلاه، أنّ مساهمة القطاع التعديني في الناتج المحلي انخفضت عام ٢٠٠٩ لتعود وترتفع عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ تزامناً مع ارتفاع أسعار الطاقة، ما يكشف أنّ المُحرّك الأساسي للاقتصاد القطري هو التغيّر في أسعار الطاقة والكميات المُصدّرة منها، وبلا منازع.

وبحسب تقديرات صندوق النّقد الدّولي، فإنّه من المتوقّع نمو القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة ١٠ في المئة حتى عام ٢٠١٦، كما إن التحضيرات لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢ يُتوقّع أن تُساهم في نمو عددٍ من القطاعات، مثل قطاع التشييد والبناء والصّحة والتّعليم والمرافق الخدميّة والرّياضيّة[٧٤]. وكما هو معلن في خطة التنمية ٢٠١١ ـ ٢٠١٦؛ فإن قطر ستزيد من نسبة استثماراتها في المشاريع الأخرى في مقابل استثماراتها في مجال الطاقة، سعياً إلى أن يُسهم ذلك في تنويع الاقتصاد، إلّا أنّ كلّ المؤشرات تُبيّن أنّ هذا القطاع هو الذي يُشكّل النّسبة الأكبر من الصّادرات، كما إنّه يُشكّل على الأقل ٧٠ في المئة من دخل الحكومة. وكما هو معلوم، فإنّ دعم كلّ هذه المشاريع سيظلّ معتمداً بشكل أساسي على مردود الغاز والبترول.

أمّا من ناحية الخيارات المطروحة في محاولة لتنويع مصادر دخل الحكومة؛ فهذه الفرضيّات لا تختلف كثيراً عمّا يتمّ تداوله في باب «الاحتماليّات» في باقي دول الخليج؛ ففرض الضّرائب يُعدّ واحداً من

---

(٧٣) المعلومات الواردة في هذا القسم مأخوذة من: The Report Qatar 2012 (Oxford Business Group).

(٧٤) كل هذه المشاريع تعني زيادة في نسبة القوى العاملة، م يعني زيادة الطلب على القطاعات الخدميّة والتّعليم.

الخيارات المتاحة[٧٥] وإن لم تُبدِ حكومة دولة قطر أية بادرة واضحة في هذا الاتجاه. ومنذ عام ٢٠١٠، بدأت الحكومة بفرض ضريبة تجارية موحّدة (Flat Rate)، بنسبة ١٠ في المئة على الشّركات، وقد كانت الضّريبة التّجاريّة قبل ذلك تصاعديّة، وتزيد على المتملّكين من غير المواطنين. أيّ إنّ هذه الضّريبة المُوحّدة جاءت في صالح المستثمر الخارجي (Business-Friendly)، ولكن الحكومة لا تفرض ضريبة القيمة المضافة VAT حتى الآن، والتي توقّعت بعض التقارير ألّا تقل عن ٥ ـ ٧ في المئة في حال تطبيقها.

وفي محاولة لتشفّي تركيبة الاقتصاد القطري، نستعرض في ما يلي أهم القطاعات الاقتصاديّة غير الهيدروكربونية في قطر.

٤ ـ قطاع البنوك والمال

تزامناً مع التّصاعد المُطّرد في إيرادات الطاقة؛ شهد القطاع المصرفي نموّاً كبيراً في أصوله، والتي نمت بمقدار ٢٢,١ في المئة عام ٢٠١١ كما يذكر البنك المركزي. وعلى الرغم من صغر قاعدة العملاء، إلّا أنّ هناك ١٦ بنكاً عاملاً في قطر، ويُعتبر بنك قطر الوطني أكبرها على الإطلاق من حيث استحواذه على ٤٥,٥ في المئة من الأصول البنكيّة في السّوق القطرية لعام ٢٠١١. وقد نمت عمليّات الإقراض لقطاعَي العقارات والبناء، اللذين يُشكلان القطاع التجاري الأكبر من ناحية القروض، حيث زاد الإقراض للقطاع العقاري من ٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، إلى ٢١,٤ بليون دولار في نيسان/ أبريل ٢٠١٢. وأما إقراض قطاع البناء فقد زاد من ١,٥ بليون دولار في ٢٠٠٦ إلى ٤,٤ بليون دولار في الفترة نفسها.

ومن أهم التوجّهات البارزة في السّياسات البنكيّة والماليّة، هو الاتجاهُ إلى ما يُعرف بـ النّظام المالي الإسلامي، وقد بدا ذلك جليّاً في قرار البنك المركزي بإغلاق النوافذ الإسلاميّة في البنوك التقليديّة، وحصْر المعاملات الماليّة الخاضعة للشّريعة في البنوك الإسلاميّة، ما يبدو أنه يصبّ في صالح تنمية البنوك الإسلاميّة الناشطة في السّوق القطرية، وهي: بنك قطر الإسلامي، البنك الدّولي

---

(٧٥) «Qatar Weighs Value-added Tax Proposal,» The Peninsul (30 January 2012), <http://www.thepeninsulaqatar.com/qatar/181518-qatar-weighs-value-added-tax-proposal.html>.
(زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

الإسلامي، مصرف الريان، بنك بروة. ويُعدّ بنك قطر الإسلامي أكبرها من حيث حصّة الأرباح. هذا إضافة إلى التوسّع في إصدار الصّكوك الإسلاميّة، ونشر المبادرات المختلفة على المستوى المالي والأكاديمي، مثل مؤتمر الدّوحة للمال الإسلامي، الذي شهد عام ٢٠١٢ نسخته الثالثة[٧٦] أو تأسيس أوّل مركز متخصّص للتّدريب والاستشارات الماليّة الإسلاميّة، وهو بيت المشورة[٧٧].

والمتّتبع للأمور، يُلاحظ تشابه توجّهات بعض دول الخليج، بما فيها البحرين ودبي والكويت، إلى محاولة الاستحواذ على السّوق المصرفي في المنطقة، وأن تُصبح مركزاً ماليّاً (Financial Centre)، ما يبعث على التساؤل حول سبب تشابه الإستراتيجيّات والمنافسة في ما بين دول ومدن اقتصادية من المفترض أن تكون مُكمّلة لبعضها البعض. وتتكرّر هذه الظاهرة في القطاع السّياحي والعقاري والألمنيوم وغيرها.

الجدول الرقم (٢ ـ ١٣)
الأصول المصرفية في البنوك القطرية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

الأصول المصرفية (مليار ريال قطري)		
البنوك	يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٢
جميع البنوك	٥٩٩,١	٦٧١,٦
البنوك القطرية	٥٦٠,٩	٦٣٨,٢
التقليدية	٤٢٦,٩	٤٧٥,٩
الإسلامية	١٣٠,١	١٥٨,٨
المتخصصة	٤,٠	٣,٦
البنوك الأجنبية	٣٨,٢	٣٣,٤
العربية	٨,٠	٦,٨
غير العربية	٣٠,٢	٢٦,٥

المصدر: البنك المركزي القطري.

(٧٦) مؤتمر الدوحة الثالث للمال الإسلامي، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، <http://ifcdoha.com/ifc/more.aspx?ID=36&type=3&name=no>.
(زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

(٧٧) لمزيد من المعلومات انظر موقع بيت المشورة: <http://www.b-mashura.com/cmsPage.aspx?pID=4>.

من ناحيةٍ أخرى، ما زال جهاز قطر للاستثمار، والذي تأسّس عام ٢٠٠٥م، يُسجّل استحواذات وصفقات شراء جديدة في أنحاء مختلفة من العالم. وقد تأسّس هذا الجهاز تحت الهدف المعلن عن استثمار فوائض النّفط والغاز وتنويع قاعدة الدّخل. ويسود الجهاز، مثل غيره من الصّناديق السّيادية في المنطقة، الكثيرُ من الغموض وعدم الشّفافية، حيث يُعتبر سرّاً من أسرار الدّولة. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على أية معلومات دقيقة عن حجم استثمارات هذا الجهاز وما يملكه من أصول؛ إلّا أن معهد صندوق الثروة السّياديّة (Sovereign Wealth Fund Institute)، قدّر أصول جهاز قطر للاستثمار بـ ٨٥ بليون دولار. ومن استحواذات الجهاز في الفترة الأخيرة محلات هارودز الشّهيرة في لندن، ونادي سان جيرمان في فرنسا، إضافة إلى نسبة من بنك باركليز، وعملاق الطاقة الإسباني آيبردرولا (Iberdrola).

٥ ـ قطاع السياحة[٧٨]

تشير الإحصائيات إلى أنّ قطاع الفنادق والمطاعم نما بمعدل ٧,٢ في المئة عام٢٠١١، مقارنة بعام٢٠١٠. إلا أنّ جزءاً كبيراً من هذا التّوسّع (حوالى ٩٥ في المئة) جاء استجابة للمؤتمرات ولقاءات العمل التي تستضيفها دولة قطر، في حين أنّ الهيئة العامة للسّياحة تسعى إلى زيادة نسبة السّياح الذين يأتون للمتعة وقضاء الإجازة بنسبة ٣٠ في المئة. ولتحقيق خطط هيئة السياحة؛ فإن السّعة الاستيعابية السّكنية لابدّ أن تصل إلى ٢٩٠٠٠ غرفة فندقية وشقة، ما يستوجب استثمارات تُقدّر بـ ١٧ بليون دولار لتطوير البنية التّحتية للسّياحة. ومن الجدير بالذكر أن مشروع لؤلؤة قطر[٧٩] هو المشروع الذي يؤمل أن يكون نقلة نوعيّة في هذا المجال، إذ يمتدّ المشروع على ساحل الخليج بمساحة تُقدّر بـ ٣٥ كيلومتراً، ويضمّ مساكن ومطاعم ومتاجر تتميّز بالفخامة. ومن المتوقّع أن يمثّل مشروع مدينة الوسيل[٨٠] نقلة أخرى مقاربة لمشروع لؤلؤة قطر، إلا أنّ تبعات المشروعين على الخلل السكاني

---

(٧٨) معظم المعلومات الواردة مأخوذة عن: *The Report Qatar 2012* (Oxford Business Group).

(٧٩) لمزيد من المعلومات انظر موقع مشروع لؤلؤة قطر <http://www.thepearlqatar.com/main.aspx>.

(٨٠) لمزيد من المعلومات يمكن زيارة مشروع مدينة الوسيل، انظر: <http://www.lusail.com/Arabic/the_vision/Pages/The-city-today.aspx>.

المتفاقم في قطر، في مقابل إمكانيّة انتهائهما إلى مشاريع فيلة بيضاء فاشلة؛ يُثير بعض التساؤلات حول الجدوى التّنمويّة لهذه المشاريع التي يتناولها هذا العمل في **الفصل الرابع المتعلق بالخلل السّكاني**.

٦ ـ مشاريع البنية التّحتيّة والنقل

تستثمر قطر حاليّاً مليارات الدّولارات لتطوير بنيتها التّحتيّة، ويُلخص الجدول الرقم (٢ ـ ١٤) بعض أهم هذه المشاريع[٨١] :

الجدول الرقم (٢ ـ ١٤)
أهم مشاريع البنية التحتية تحت الإنشاء في قطر

المشاريع	التكلفة (مليار دولار)	المجال	تاريخ الانتهاء
نظام قطر الوطني لسكك الحديد	٢٥	٣٠٠ كم مترو الدوحة، والسكك الحديد الخفيفة، وخطوط الشحن وعالية السرعة، ومحطات للركاب	٢٠٢٥
مطار الدوحة الدولي الجديد	١٠	التعامل مع ٥٠ مليون مسافر. من المتوقع انتهاء المرحلة الاولى في عام ٢٠١١ للتعامل مع ٢٤ مليون مسافر.	٢٠١٥
ميناء الدوحة الجديد	٧	ميناء بسعة ٦ ملايين ٢٠ قدم وحدة معادلة.	٢٠٢٧
دوحة لاند	٥,٥	على مساحة ٧٥٠,٠٠٠ متر مربع، تشييد ٢٢٦ مبنى لاحتواء ٢٨,٠٠٠ ساكن، بما فيها حدائق، مدارس، وفنادق تحتوي على حوالى ٧٠٠ غرفة	٢٠١٧
جسر قطر ـ البحرين	٤	جسر من قطر الى البحرين (الطرق والسكك الحديد)	٢٠١٥
معبر خليج الدوحة	١	معبر طوله ١٢ كم والأعمال المرتبطة به	٢٠١٤

ومن المتوقّع أن يُفتتح خلال هذه الفترة من شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣، مطار الدّوحة الجديد بعد أن تغيّر اسمه إلى مطار حمد الدّولي. وتُعتبر هذه

(٨١) «Qatar Investment Fund plc,» (October 2011), <http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pdf>. (زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

هي المرحلة الأولى من المشروع الذي يُتوقع أن تبلغ طاقته الاستيعابيّة ٥٠ مليون مسافر. وجدير بالذكر أنّ الكثير من التقديرات الواردة في الجدول حول تكاليف المشاريع هي توقّعات أوّليّة، قد لا تعكس التّكاليف الحقيقيّة على أرض الواقع. ولنأخذ المطار الجديد مثالاً لا حصراً، فالجدول الرقم (٢ ـ ١٤) الموجود أعلاه، والصادر بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر٢٠١١، يذكر أن تكلفة المطار تُقدّر بـ ١٠ مليارات دولار[٨٢] في حين أنّ الصّحف المحلّية أعلنت في الفترة نفسها تقريباً، أن التكلفة بلغت ١٥ مليار دولار[٨٣]. إنّ حالة مطار حمد الدولي حالة تستحقّ التّوقف عندها، من حيث تكرار تغيّر الميزانية، وتكرار تأجيل الانتهاء من المشروع، عاماً بعد عام[٨٤] وفي سياق الحديث عن الغموض ومشاريع النّقل الجوي؛ فإنّ الخطوط القطرية تظلّ واحدة من أبرز المؤسّسات القطريّة العابرة للقارات، إنّ صحّ التعبير، والتي استطاعت المنافسة عالميّاً، إلا أنّ ميزانية هذه الشركة وأرباحها وخسائرها تظلّ من الأسرار غير المُتاحة للمحلّلين والمراقبين الاقتصاديين.

أمّا على مستوى التحضيرات لاستضافة كأس العالم٢٠٢٢، فمن المتوقّع أن تُكلّف استثمارات البنيّة التّحتيّة حوالى ٥٥ بليون دولار، في حين قد تبلغ التّكلفة الكلية الحقيقيّة لاستضافة كأس العالم ما بين ٦٥ ـ ١٠٠ بليون دولار، كما يتوقّع بعض المحللين[٨٥]. ويتساءل البعض عن جدوى صرف هذا الكمّ الهائل من الأموال على حدث رياضي (ما يعادل ٢٥٠ ـ ٥٠٠ ألف دولار أمريكي لكلّ مواطن) في دولةٍ لا يتعدّى عدد مواطنيها ٢٥٠ ألف نسمة؟ إلا أنّ هناك الكثيرين الذين يتطلّعون بلهفةٍ إلى استضافة حدثٍ رياضي «سيضع قطر على الخارطة العالمية» على حدّ تعبيرهم.

---

(٨٢) التقرير الصادر عن Oxford Business Group، ذكر أن التكلفة تقدر بـ ١١ بليون دولار.

(٨٣) < http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1395&artid = 154087 >.

(زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

(٨٤) محمد هلال الخليفي، «الشفافية ومكافحة الفساد: بين الصورة والواقع حالة قطر،» مركز الخليج لدراسات التنمية، < https://www.gulfpolicies.com/index.php?option = com_content& view = article&id = 1132%3A2012-08-12-12-59-50&catid = 147%3A2011-04-09-07-47-31&Itemid = 384 >.

(٨٥) «Qatar Investment Fund plc».

(زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

٧ ـ الاقتصاد المعرفي والبحث العلمي

من المعروف أنّ القطاعات التي تمّ سردها سابقاً تعتمدُ بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على إعادة تدوير الإيرادات النّفطيّة، وهي بذلك تُعتبر قطاعات طفيليّة لا تقلّل بل قد تزيد من الاعتماديّة على الإيرادات النّفطية. لكن ربما لا يجد المُتابع كلمة تتردّد على لسان المسؤولين في دولة قطر، وكذلك في التّقارير والصّحف، مثلما تتردد كلمة «الاقتصاد المعرفي»، وهو الخيار الذي أكّدته رؤية قطر ٢٠٣٠، من خلال التأكيد أن استمراريّة التّنمية لا يمكن أن تعتمد على مصادر ناضبة، وأنه لا بد من التهيؤ لمرحلة ما بعد النفط والغاز. وكما ترى الرّؤية؛ فإنّ رأس المال البشري هو العمود الفقري لأي اقتصاد معرفي، وتنميته تُعتبر واحدة من أركان أربعة تقوم عليها رؤية قطر ٢٠٣٠.

وقد انعكس هذا الاتجاه على التّعليم الأساسي والجامعي، ولا سيما مع تأسيس المدينة التّعليمية القائمة على مساحة ١٤ كيلومتراً مربعاً والتي تضمّ ٨ فروع لأشهر الجامعات الأمريكيّة والبريطانيّة والفرنسيّة. وقد قفزت ميزانية التّعليم عام ٢٠١٢ لتصبح ٥,٢ بليون دولار، مُشكّلة ١٢ في المئة من الميزانية العامة للدولة.

وتعتبر مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع المُحرّك الأساسي ليس للتعليم الجامعي فحسب؛ بل للبحث العلمي كذلك. من ضمن مبادرات المؤسسة صندوق قطر لدعم البحث العلمي، وقد أنفق هذا الصندوق منذ تأسيسه عام ٢٠٠٦ حوالى ٥٠٠ مليون دولار[٨٦]. أمّا واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، فهو مشروع يُقدّر ب ٣٠٠ مليون دولار، ويهدف إلى توفير مساحة حرّة للشّركات وأصحاب المبادرات (Entrepreneurs)، لتحويل أفكارهم وبحوثهم إلى مشروعات تجاريّة، فيما يشبه فكرة (Silicon Valley)، في الولايات المتحدة. ومن ضمن الموجودين في هذه الواحة شركة ميكروسوفت وسيسكو وتوتال وجي إي.

كذلك يتبع مؤسسةَ قطر (معهدُ قطر للبحوث) الذي يضمّ تحته عدداً من المعاهد في البحوث الحيوية ومجالات البيئة والطاقة والحوسبة. أما مستشفى ومركز سدرة للعلوم الطبية والبحوث؛ فالمُخطّط له أن يكون من أهم المراكز

---

(٨٦) أثار نشر هذا المبلغ الضخم الكثير من الأسئلة بين أوساط المجتمع المحلي عن مدى جدوى مثل هذا الإنفاق، وهل يعود ذلك بالنفع حقيقة على المجتمع؟

الطبّية البحثيّة في المنطقة، والتي تُوفّر الخدمات الطبّية للمجتمع من خلال المستشفى الذي تضمّه. ومن المتوقع افتتاح سدرة بنهاية عام ٢٠١٣ ليضم مبدئيّاً ٢٥٠٠ موظف[٨٧].

إلا أنه وحتى اليوم، لم تصدر عن هذه المبادرة مشروعات أو منتجات يمكن أن تنافس تجاريّاً. كما وتُثار التساؤلات حول جدوى وفاعلية هذه المشاريع في ظلّ المبالغ الهائلة التي تُصرف عليها، في مقابل الأعداد القليلة نسبيّاً من الطلبة والباحثين والموظّفين القطريين أو حتّى العرب الذين يعملون أو يدرسون في هذه المؤسّسات والجامعات؛ فمن بين ثماني جامعات موجودة في المدينة في عام ٢٠١١، لم توجد سوى كلّية واحدة غير أجنبية، والتي تُقدّم برنامج ماجستير واحد مسائي فحسب، في الدّراسات الإسلاميّة. وكلّ هذه الجامعات، بجانب اعتماد اللّغة الإنكليزية لغةً رئيسة للتدريس؛ تعتبر مستقلّة كلّياً عن الدّولة ومعاييرها، فهي تضع قوانينها ومشاريعها وموظفيها من دون أي حاجة لإدماج الطلبة أو العمال المحليين، بينما تحصل في المقابل على دعم هائل من الدّولة. والمردود على القطريين من هذه الجامعات نسبة إلى الأموال المنفقة؛ هو محطّ تساؤل كبير؛ ففي عام الأكاديمي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، كان عدد الطلبة المسجّلين في جامعات المدينة التعليمية ١١٢٤ طالباً فحسب، ٥١ في المئة منهم من القطريين[٨٨].

خلاصة: التقلبات في الاقتصاد النفطي

إجمالاً، بإمكاننا تصنيف القطاعات التي سبق ذكرها تحت القطاعات الطفيليّة المعتمدة أساساً على تدوير إيرادات النفط، حالها حال باقي دول مجلس التعاون. وكلّ هذه القطاعات شهدت نموّاً مطّرداً بالتّزامن مع النّمو المُطّرد في قطاع الطاقة. بالتالي، قد يكون أدقّ وصف للاقتصاد القطري هو التقلّبات أو التغيّرات الاقتصادية، مدفوعة بالتقلّبات أو التغيّرات في السّوق العالمي للطاقة، وهذا الوصف ينطبقُ بالطبع على كلّ دول الخليج، ولكنه قد

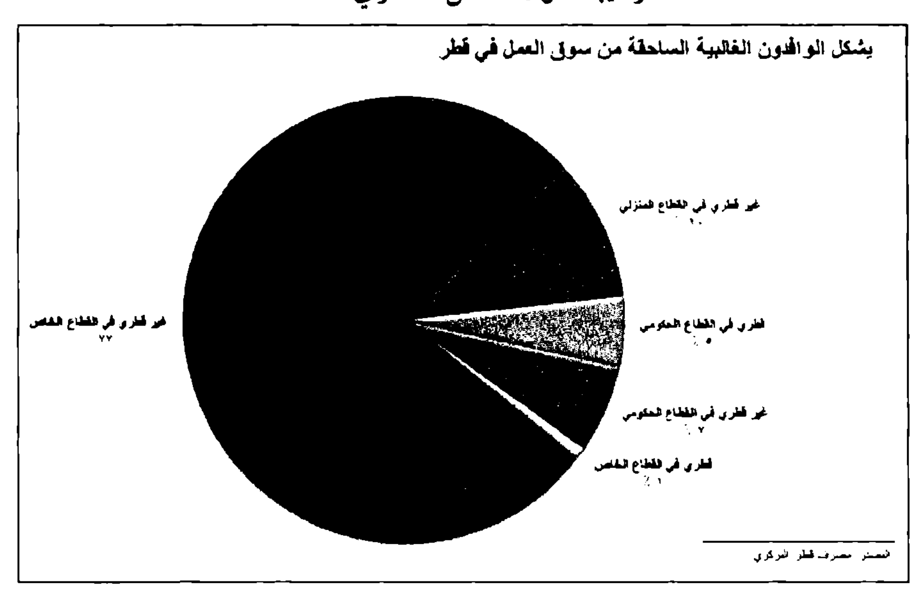
(٨٧) محمد عزام، «د. سعود رداً على «العرب»: السدرة ينطلق بـ ٢٥٠٠ موظف نهاية العام،» **العرب**، ٣/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1849&artid=224002> (زيارة الموقع بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣).

(٨٨) محمد دفع الله، «ثلاث مدارس أجنبية جديدة.. ومصاريف الدراسة مخفضة عشرون بالمائة،» **الوطن**، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

يكون أكثر وضوحاً في قطر، حيث تبيّن الأقسام السابقة اعتماد الاقتصاد بشكلٍ شبه كلي، إمّا على قطاع الطاقة أو على الإنفاقات المُحصّلة من هذا القطاع.

والمتّبع يُلاحظ أنّ الرّؤى والإستراتيجيّات المرسومة في قطر، على الرغم من بعض الفروقات في التفاصيل، تتشابه مع ما رُسِمَ في باقي دول الخليج على مدى السّنوات العشر الماضية. وتتلخّص هذه الرّؤى في الأمل بأن يُصرف الدّخل الهيدروكربوني في تنمية قطاعات أخرى تؤدّي في النّهاية إلى تنويع مصادر الدّخل، والانتقال إلى اقتصاد لا يعتمد على الثّروة النفطيّة تدريجيّاً. ولكن، لا يوجد حالياً ما يُبشّر بأن قطر ستُستثنى عمّا هو الحال في باقي دول الخليج، وأنّها ستنجح في تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط؛ فكما تشير التجارب في باقي الدول النفطية، فإنه نادراً ـ إنْ لم يكن من المستحيل ـ تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المترتبة على إيرادات النّفط. ويمكن الإحالة مجدّداً إلى المثال الوحيد النّاجح، النّرويج، حيث فصلت القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، وفصلت إيرادات النّفط عن النّفقات الجارية، وصبتها أساساً في استثمارات سياديّة وصناديق أجيال واستثمارات بعيدة المدى، وهو عكس ما يحصل في قطر أو باقي دول المجلس.

الشكل الرقم (٢ ـ ٤٦)
تركيبة سوق العمل القطري ٢٠١١



وقد تكون التّغيّرات الاجتماعيّة المُصاحبة للتغيّرات الاقتصاديّة، بخاصة على المستوى الدّيمغرافي، خيرَ دليل على تعمّق الخلل الاقتصادي في قطر وتضخّمه بشكل مُطّرد؛ فكما كانت التغيرات الاقتصادية عميقة، فقد شهدت دولة قطر تغيّرات ديمغرافية مُطّردة، مدفوعة بشكل أساس بالتغيّرات الاقتصادية والخطط «التنموية». ويشير المسح السّكاني الأخير، والمنشور من قبل جهاز قطر للإحصاء، أنّ عدد السكان في قطر في تاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر٢٠١١، بلغ ١,٨ مليون شخص، وهو ما يقارب ضعف عدد السّكان في عام ٢٠٠١، ويُشكل الذكور حوالى ٧٥ في المئة من عدد السكان. كما يشكل الوافدون حوالى ٩٤,٢ في المئة من القوى عاملة في قطر، وسيُناقش **الفصل الرابع المعنون بـ الخلل السكاني، من هذا العمل، هذه الظّاهرة بتفصيل أكثر**.

سابعاً: التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب نموه

تمثل بيانات عام٢٠١١، آخر البيانات الاقتصاديّة الرّسمية المتوافرة، وقد بلغ النّاتج المحلّي الإجمالي الكويتي الاسمي عام٢٠١١، نحو ٤٤,٤ مليار دينار كويتي، بنمو اسمي بنحو ٢٩,٢ في المئة، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٩,٣ مليار دينار كويتي بالأسعار المثبتة لعام ٢٠٠٠، كتقدير أولي، حيث حقّق نموّاً حقيقيّاً بنحو ٦,٣ في المئة عام٢٠١١، وذلك مقارنة مع انكماش حقيقي بنحو ٢,٤ في المئة عام ٢٠١٠[٨٩]، ما يُشير إلى تعافي الاقتصاد الكويتي نسبيّاً من تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، علماً بأنّ نسب النّمو الحقيقي هذه تختلف بنسب معتبرة عن نسب النمو الحقيقي المعتمدة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث تمّت مراجعة طريقة احتساب الأسعار المثبتة من قبل الجهة الحكوميّة المختصة، ونتج من ذلك تخفيض معتبر لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ابتداءً من عام ٢٠٠٦، وكان أكبر تخفيض في التّقديرات من نصيب

---

(٨٩) الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، «تقرير التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١،» (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ص ٢١ ـ ٢٨، < http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23 >.

عام ٢٠١٠ حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو ١١,٤ في المئة إلى نحو ٢,٤ في المئة، أي انخفاض بنحو ١٣,٨ نقطة مئويّة. وتثير هذه المفارقة في الأرقام، كما هو الحال في باقي دول المجلس، تساؤلاتٍ حول مدى صحة هذه الإحصائيات وإمكانيّة الاعتماديّة والثّقة فيها بشكلٍ كبير.

٢ ـ القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي

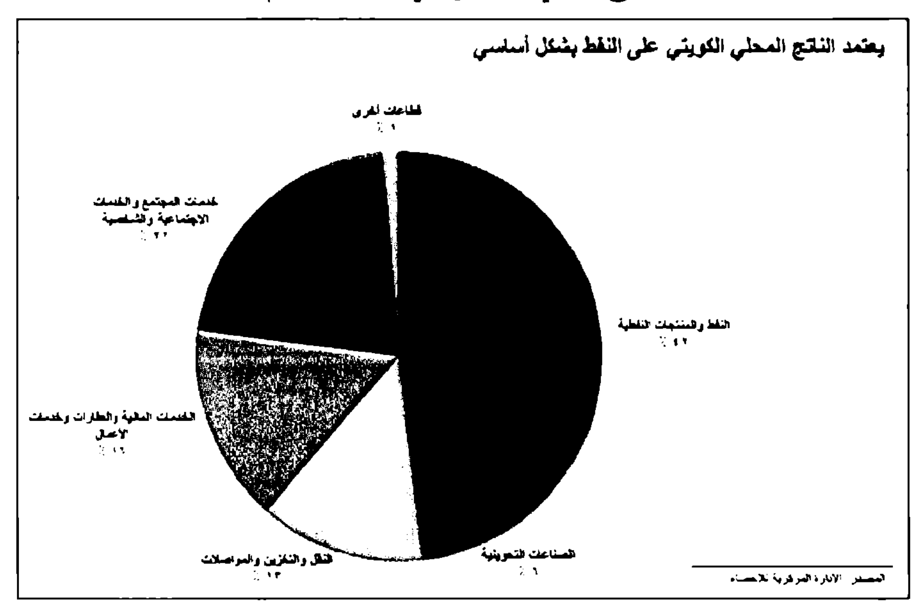
بلغ الحجم النّسبي للقطاع النّفطي نحو ٤١,٦ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام ٢٠١١، مقارنة بنحو ٣٨,٧ في المئة عام ٢٠١٠، وارتفع الحجم المطلق للقطاع النفطي بنحو ١٤,٢ في المئة عام ٢٠١١[٩٠]، ويرجع الارتفاع غالباً إلى ارتفاع متوسّط سعر برميل النفط الكويتي من نحو ٧٦,٣ دولار أمريكي عام٢٠١٠، إلى نحو ١٠٥,٦ دولار أمريكي عام ٢٠١١، أي بارتفاع بنحو ٣٨,٤ في المئة، وكذلك زيادة الإنتاج النفطي من نحو ٢,٣١ مليون برميل يومياً إلى نحو ٢,٦٦ مليون برميل يومياً، أي بارتفاع بنحو ١٥,١ في المئة.

أمّا بالنّسبة إلى القطاعات غير النّفطيّة؛ فلا يزال قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعيّة والشخصيّة في الصّدارة، حيث مثّل نحو ٢١,٧ في المئة من النّاتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام ٢٠١١، مقارنة بنسبةٍ مماثلة عام ٢٠١٠، حيث إنّ الحجم المطلق للقطاع ارتفع بنحو ٦,٤ في المئة، أي بمعدل مُقارب لارتفاع حجم الناتج المحلّي الإجمالي عام٢٠١١. يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات الماليّة والعقارات وخدمات المال، الذي مثّل نحو ١٥,٦ في المئة من النّاتج المحلّي الإجمالي عام ٢٠١١، مقارنة بنحو ١٧,٩ في المئة عام ٢٠١٠، وبانخفاض مطلق بالحجم بنحو ٧,٢ في المئة، في إشارة لاستمرار تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة على القطاع. ويعتبر قطاع النقل والتخزين والمواصلات ثالث أكبر قطاع غير نفطي، حيث مثل نحو ١٣,٢ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي عام ٢٠١١، مقارنة بنحو ١٣,٧ في المئة عام ٢٠١٠، وبارتفاع طفيف في الحجم المطلق بنحو ٢,٢ في المئة

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٩.

عام ٢٠١١، بينما لا يزال قطاع الصّناعات التّحويليّة في المركز الرّابع من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو ٦,٥ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي عام ٢٠١١، مقارنة بنحو ٧,٢ في المئة عام ٢٠١٠، وبانخفاض في حجمه المطلق بنحو ٢,٨ في المئة[٩١].

الشكل الرقم (٢ ـ ٤٧)
تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في الكويت عام ٢٠١١



تُشير هذه التّقسيمة القطاعية للنّاتج المحلي الإجمالي إلى ازدياد هيمنة النّفط على الاقتصاد، كما تشير إلى استمرار هيمنة القطاعات الخدميّة، ومنها الخدّمية غير المنتجة، مثل التّمويل والعقار والتخزين والمواصلات، التي هي نشاطات مرتبطة بشكل غير مُباشر بالدّخل من النفط، بينما لا يزال قطاع الصّناعات التّحويلية متواضعَ الحجم، وقطاع الزراعة يكاد لا يُذكر (نحو ٠,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١)، ما يعني استمرار الاختلالات الهيكليّة في الاقتصاد الكويتي، واستمرار حساسيته تجاه تقلّبات

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١.

أسعار النّفط، في إشارةٍ إلى فشل الخطط الحكوميّة حتى الآن في تنويع مصادر الدّخل جذريّاً في الاقتصاد[٩٢] .

٣ ـ التجارة الخارجيّة

بلغ الميزان التّجاري لسنة ٢٠١١، ٢١,٤ مليار دينار كويتي، حيث حقّق نموّاً بنحو٨٧ في المئة وهو بقدر أكثر من ثلاثة أضعاف النّمو الذي حقّقه الميزان التّجاري في سنة ٢٠١٠ (٢٤ في المئة[٩٣] وذلك بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط الكويتي، إضافة إلى نزول متوسّط سعر عملة الدّولار إلى الدّينار في عام ٢٠١١[٩٤] .

وقد بلغ مجموع الصّادرات في عام٢٠١١، ٢٨,٣ مليار دينار، حيث الصّادرات النّفطيّة تُشكّل ٩٥ في المئة من الإجمالي، وحقق نموّاً بنحو ٥٨ في المئة، أي أكثر من ضعفي نمو صادرات عام ٢٠١٠ (في المئة٢٠). أما الواردات، فقد انخفضت نسبة النمو فيها من ١٤ في المئة في عام ٢٠١٠، إلى٧ في المئة في عام ٢٠١١[٩٥] حيث وصل حجم الواردات إلى ٦,٩ مليار دينار. بلغت نسبة الصادرات غير النفطية ٢١ في المئة من الواردات في عام ٢٠١١، ما يُشكّل عجزاً في الميزان التّجاري لولا الإيرادات النّفطيّة.

وكان من أهم السّلع المصدرة البتروكيماويات، الأسمدة، وخردة معادن أخرى مثل الألومونيوم والحديد. وبالنسبة إلى المواد المُعاد تصديرها فقد قلّت نسبة الانخفاض من ٣٩ في المئة في ٢٠١٠ إلى٧ في المئة في عام ٢٠١١، حيث هذه المعدلات تمثّل عائقاً لخطة التّنمية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. كما مثلت الصين الشعبية ١٨ في المئة من نسبة الواردات في عام ٢٠١١، حيث تليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٣ في المئة واليابان ٨ في المئة[٩٦] .

---

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

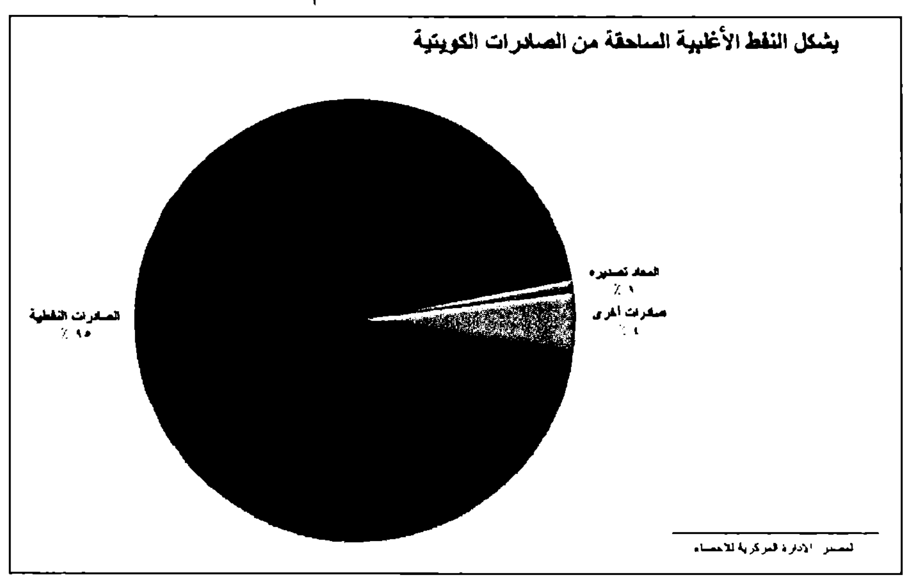
(٩٣) «تقرير النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١،» الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، الجدول الرقم (١).

(٩٤) **النشرة الإحصائية الفصلية** (بنك الكويت المركزي) (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، الجدول الرقم (٢٣).

(٩٥) «تقرير النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١،» الجدول الرقم (٢).

(٩٦) المصدر نفسه، الجدول الرقم (٨).

الشكل الرقم (٢ ـ ٤٨)
تركيبة الصادرات من الكويت عام ٢٠١١



٤ ـ الاستثمارات الخارجية

بلغ الاستثمار المباشر في الخارج لعام ٢٠١١، ٢٫٤ مليار دينار[٩٧] حيث حقق نسبة نمو بنحو ٦٦ في المئة، ويمثل ٠٫٥ في المئة من الاستثمارات الخارجيّة في العالم و٥ في المئة من الناتج المحلي لعام[٩٨]، بينما وصل حجم الاستثمار الأجنبي في الكويت لعام ٢٠١١ إلى ١١٠ ملايين دينار، حيث زاد بنسبة ٢١ في المئة من عام ٢٠١٠ ويُمثّل ٠٫٢ في المئة من الناتج المحلي، وهو رقيم زهيد مقارنة بباقي دول المجلس. وتشير الأرقام إلى ضَعف وضع دولة الكويت الاستثماري وإمكانيّاتها في استثمار إيراداتها النّفطيّة في مشاريع حقيقية داخل الكويت وخارجها، إضافة إلى بطء تطوّر القطاع المالي، مما يؤثر على تنفيذ نظرة خطة التّنمية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

(٩٧) «تقرير المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١١،» الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، الجدول الرقم (٨).

(٩٨) «الاستثمار المباشر في الخارج والأجنبي المباشر،» قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en>.

٥ ـ القطاع النفطي

أفاد التّقرير السّنوي لمؤسّسة البترول الكويتيّة بأنّ متوسط إنتاج النفط الخام وصل ٣,٢٦١ مليون برميل في اليوم للسّنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، حيث حقّق نسبة نمو بنحو ٧ في المئة، بينما قلّت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي بنحو ٤ في المئة، حيث بلغ حجم الإنتاج إلى ١١٦ مليون قدم مربع في اليوم نتيجة لإغلاق بعض المرافق المخصّصة لإنتاج الغاز الطبيعي[٩٩]. وقد بلغ عدد آبار النّفط الجديدة التي حفرت في عام ٢٠١١ إلى ٤١٨ بئراً، ما يمثل ٦٤ في المئة زيادة عن المتوقع، حيث سيرتفع إنتاج الغاز الطبيعي إلى مليار قدم مربع بحلول عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أنّ هذه الخطط المستقبليّة، المبنية في الأساس على تغيّر الطلب على نوعية مصادر الطاقة وارتفاع معدّل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الغربية[١٠٠]، مقابل ارتفاع الطلب على النفط الخام في الصين ودول شرق آسيا الأخرى[١٠١]. وقد ارتفع استهلاك النفط المحلي من ٤٣٦ ألف برميل في اليوم لعام ٢٠١٠ إلى ٤٣٨ ألف برميل في اليوم لعام ٢٠١١، حيث يلتهم الاستهلاك المحلي١٥ في المئة من الإنتاج المحلي و٠,٥ في المئة من استهلاك النفط في العالم، بينما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الكويت بنسبة ٥,١١ في المئة في ٢٠١١، حيث وصل الاستهلاك إلى ١٦,٢ مليار متر مربع، ما يُشكل ٠,٥ في المئة من الاستهلاك العالمي، واضّطر إلى استيراد ٢٥ في المئة زيادة عن إنتاجه المحلي، وهو مؤشّر لا يبعث على الطمأنينة في دولةٍ من المفترض أن تكون غنيّة في الطّاقة[١٠٢].

وأشار الحساب الختامي للدّولة إلى أنّ الإيرادات النّفطية بلغت ٢٨,٦ مليار دينار للسّنة الماليّة ٢٠١١/ ٢٠١٢، حيث حققت نسبة نمو بنحو٤٣ في المئة من إيرادات السّنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة لارتفاع متوسط سعر البرميل. وشكلت الإيرادات النّفطية ٩٤,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات

(٩٩) التقرير السنوي ٢٠١١/ ٢٠١٠ (الكويت: مؤسسة البترول الكويتية، ٢٠١٣).

(١٠٠) استهلاك الغاز الطبيعي، «إحصائيات تقرير الطاقة العالمي،» شركة بي بي ()، <http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=9041231&contentId=7075259>.

(١٠١) «تقرير سوق النفط،» الوكالة الدولية للطاقة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، <http://omrpublic.iea.org/omrarchive/12dec12dem.pdf>.

(١٠٢) استهلاك الغاز الطبيعي، «إحصائيات تقرير الطاقة العالمي».

الحكوميّة[١٠٣] كما وصلت كمية الاحتياطي النفطي الخام ١٠١,٥ مليار برميل لسنة ٢٠١١، حيث يمثل ٦,١ في المئة من نسبة احتياطي النفط في العالم، بينما بلغ حجم احتياطي الغاز الطبيعي ١٨٠٠ مليار متر مربع لسنة ٢٠١١، ما يمثل ٠,٩ في المئة من نسبة احتياطي الغاز في العالم[١٠٤]. وتشير بيانات النشرة السنوية للتجارة الخارجية بأن حجم الصادرات النفطية وصلت ٢٦,٩ مليار دينار لسنة ٢٠١١، حيث حقق نسبة نمو بنحو ٦٢ في المئة عام ٢٠١٠، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية لبرميل النفط. وارتفعت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات من ٩٢ في المئة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٥ في المئة في عام ٢٠١١، وذلك نتيجة لانخفاض حجم المعاد تصديره من الميزان التجاري[١٠٥].

٦ ـ إيرادات الدولة ونفقاتها

تشير بيانات الحساب الختامي لحكومة الكويت للسّنة الماليّة ٢٠١١/ ٢٠١٢ إلى ارتفاع في إيرادات الحكومة وكذلك مصروفاتها، إلا أنّ الإيرادات ارتفعت بنسبة أكبر بلغت نحو ٤٠,٦ في المئة، لتصل إلى نحو ٣٠,٢ مليار دينار كويتي، بينما ارتفعت المصروفات بنسبةٍ أقل، بلغت نحو ٤,٨ في المئة فقط لتبلغ نحو ١٧ مليار دينار كويتي، ما يعني أنّ فائض الميزانية بلغ نحو ١٣,٢ مليار دينار كويتي، أي نحو ٢٩,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠١١، بارتفاع كبير بنحو ١,٥ ضعفاً عن الفائض في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ويرجع الارتفاع غالباً لارتفاع متوسط سعر برميل النفط الكويتي من نحو ٧٦,٣ دولار أمريكي عام٢٠١٠، إلى نحو ١٠٥,٦ دولار أمريكي عام٢٠١١، أي بارتفاع بنحو ٣٨,٤ في المئة، وكذلك زيادة الإنتاج النفطي من نحو ٢,٣١ مليون برميل يومياً إلى نحو ٢,٦٦ مليون برميل يومياً، أي بارتفاع بنحو ١٥,١ في المئة[١٠٦].

---

(١٠٣) الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة ٢٠١٢/٢٠١١ (آذار/ مارس ٢٠١٣)، الجدول حرف (أ).

(١٠٤) استهلاك الغاز الطبيعي، «إحصائيات تقرير الطاقة العالمي».

(١٠٥) «تقرير النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١،» الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، الجدول الرقم (٢).

(١٠٦) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], «Annual Statistical Bulletin 2012,» pp. 30 and 82, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf>.

وفي تفاصيل الإيرادات عامة، فقد جاء أغلبها من النفط، وذلك بنسبة ٩٤,٥ في المئة، مقارنة بنحو ٩٢,٨ في المئة في السنة المالية السابقة، بارتفاع في حجم الإيرادات النفطية المطلق بنحو ٤٣,٢ في المئة، وذلك عائد في الغالب إلى العاملين سابقَي الذكر، أي ارتفاع أسعار النفط الكويتي ومستويات إنتاجه، بينما جاءت الـ ٥,٥ في المئة الباقية من الإيرادات من عدة مصادر، أهمها الإيرادات والرسوم المتنوعة بنحو ٢,٥ في المئة، وبارتفاع بنحو ١٣ في المئة عن السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١.

أما تفاصيل المصروفات فكان النصيب الأكبر منها لصالح بند المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، والذي يشمل الإنفاق الاجتماعي ودعم السلع، حيث حصل على نحو ٤٩,١ في المئة من المصروفات للسنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٥٠,٣ في المئة للستة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق بنحو ٢,٢ في المئة، بينما حلّ ثانياً بند المرتّبات بنحو ٢٤,١ في المئة من المصروفات، مقارنة بنحو ٢١,١ في المئة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، بارتفاع مطلق بنحو ١٩,٩ في المئة، ولعل ذلك يأتي كنتيجة لاستجابة الحكومة لموجة الإضرابات التي قام بها عاملو الدولة عام ٢٠١١، للمطالبة بزيادة الأجور.

من حيث تحليل مصروفات الميزانيّة على المستوى الاقتصادي؛ فإنّ الإنفاق الجاري للسنة الماليّة ٢٠١١/٢٠١٢، مثّل نحو ٤٩,٤ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقارنة مع حصة ٤٦,٨ في المئة للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق في حجم الإنفاق الجاري بنحو ١٠,٥ في المئة، أما الإنفاق الرأسمالي فقد مثل نحو ١٠,٦ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، مقارنة بنحو ١١,٣ في المئة للسنة المالية السابقة، وبانخفاض مطلق بنحو ٢,٣ في المئة، في إشارة إلى اتساع حصة الإنفاق الجاري، الذي يشمل رواتب موظفي الحكومة ودعم السلع من الميزانية عامة[١٠٧].

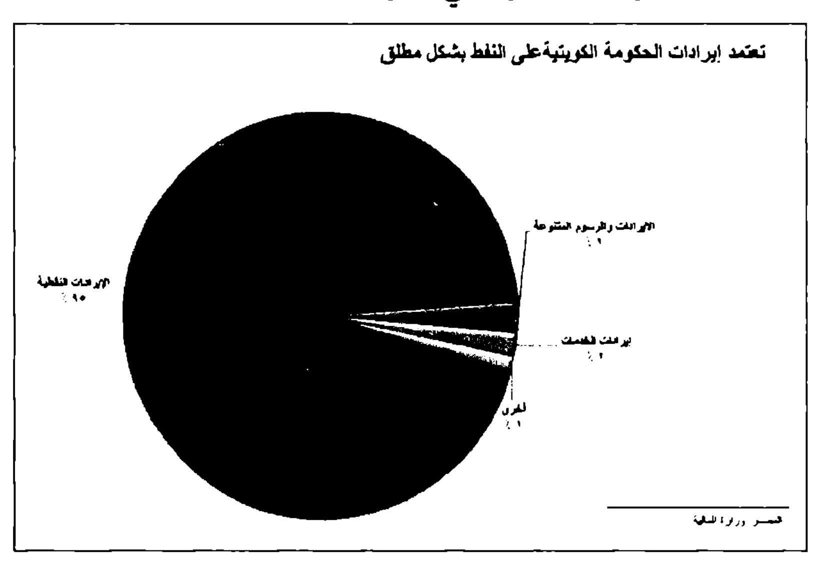
في التّحليل العام، يبدو الحدث الأبرز في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ زيادة أجور عاملين في الدّولة، علماً بأنّ الارتفاع العام في المصروفات ظلّ

(١٠٧) الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، الجدول حرف (أ) تحليل الإيرادات ـ المصروفات وفائض الميزانية؛ والجدول حرف (ح) تحليل الإيرادات والمصروفات على المستوى الاقتصادي، وزارة المالية في دولة الكويت، ٢٠١٢، <http://www. mof.gov.kw/FinancialData/PeriodRvwReport/PDF/FinalAccountPDF/Total2011-2012.pdf>.

منخفضاً، على الأقل بالمقارنة مع الارتفاع الكبير في الإيرادات، ما سمح بمراكمة الفوائض للسنة الثالثة عشرة على التّوالي.

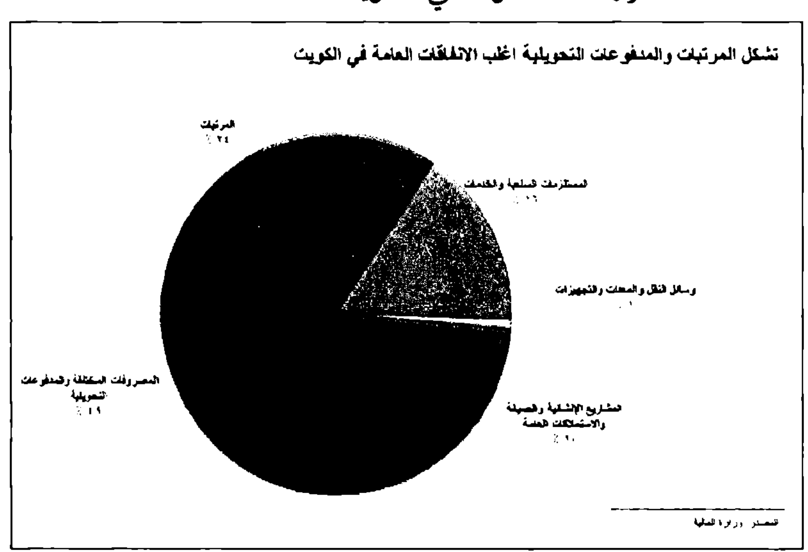
الشكل الرقم (٢ ـ ٤٩)

إيرادات الحكومة في الكويت ٢٠١١ ـ ٢٠١٢



الشكل الرقم (٢ ـ ٥٠)

مصروفات الحكومة في الكويت ٢٠١١ ـ ٢٠١٢



٧ ـ سوق العمل

بلغ حجم قوّة العمل في الكويت ٢,٣١٠٩٢٧ مليون عامل في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ومن حيث الجنسيّة فإنّ قوة العمل الكويتيّة تمثل ٣٩٤,٥٩٦ ألف عامل، أي نحو ١٧,١ في المئة من قوة العمل في الكويت، تمثل النساء الكويتيات نحو ٤٦,٢ في المئة من قوة العمل الكويتية، بينما تبلغ قوة العمل غير الكويتية نحو ١,٩١٦٣٣١ مليون عامل، أي نحو ٨٢,٩ في المئة من قوة العمل في الكويت، وتمثل النساء غير الكويتيات نحو ٢٥,٦ في المئة من قوة العمل غير الكويتية، وتشير هذه البيانات إلى استمرار الخلل في سوق العمل لصالح قوة العمل غير الكويتيّة.

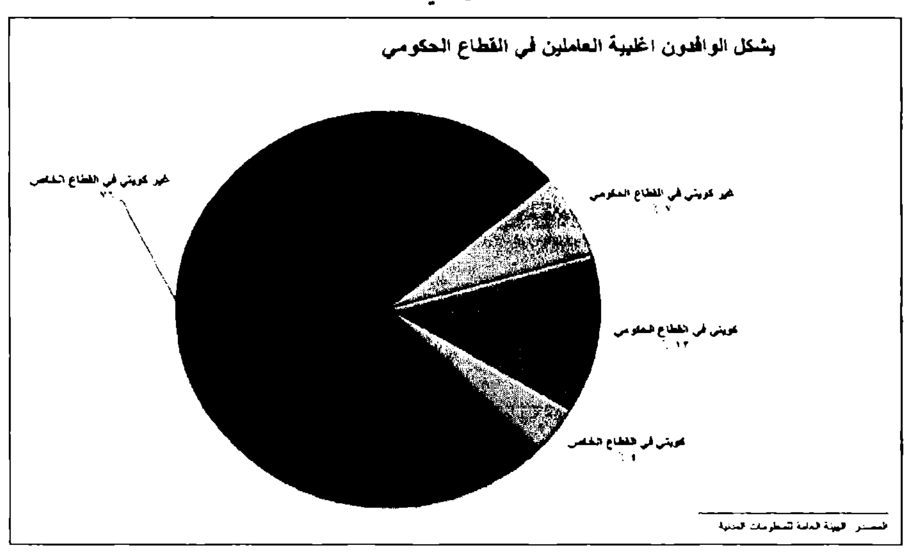
أمّا من حيث التّوزيع على القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فإنّ نحو ١٨,٤ في المئة من إجمالي قوة العمل موظفة في القطاع الحكومي، بينما نحو ٧٩,٦ في المئة من إجمالي قوة العمل موظفة في جهات غير حكوميّة، وبالنظر إلى توزيع قوة العمل الكويتية على القطاعين الحكومي والخاص؛ فإنّ الصّورة تختلف؛ حيث يُوظَّف نحو ٧٦,١ في المئة من قوّة العمل الكويتيّة في القطاع الحكومي، بعدد ٣٠٠,٥٩٤ عاملاً كويتياً، وقوة العمل الكويتية تمثل نحو ٧٠,٦ في المئة من إجمالي قوة العمل في ذلك القطاع، مقابل نحو ٢٩,٤ في المئة من قوة العمل غير الكويتية موظفة في القطاع الحكومي، وتنعكس الصورة عند تناول توزيع قوة العمل بحسب الجنسية في القطاع الخاص، حيث يبلغ العاملون غير الكويتيين في القطاع الخاص ١,٧٥٨٣١٦ مليون عامل، أي نحو ٩٥,٦ في المئة من موظفي القطاع الخاص، وتشير هذه البيانات إلى استمرار تركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي، مقابل تركز أشد لقوة العمل غير الكويتية في القطاع الخاص.

وأشارت بيانات ميزان المدفوعات أنّ حجم تحويلات العاملين للخارج وصل إلى ٣,٥ مليار دينار لسنة ٢٠١١، حيث حقق نسبة نمو بنحو ٥,٦ في المئة عن السنة المالية السّابقة، وبلغت نسبة التّحويلات إلى الخارج١٨ في المئة من الحساب الجاري للسنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١.

وبالنسبة إلى البطالة، فإنّها لا تزال في حدود المعقول، حيث تبلغ نسبة البطالة نحو ٢,٠ في المئة قياساً على إجمالي قوّة العمل، وهي نسبة متدنّية، وترتفع بين الكويتيين لتبلغ نحو ٣,٢ في المئة أو ١٢٧٦٦ عاطلاً، وهي نسبة لا

تزال متدنية، علماً أنّ النسبة من حيث الجنس ترتفع عند النساء الكويتيات لنحو ٣,٨ في المئة، حيث يمثلن نحو ٥٤,٢ في المئة من قوة العمل الكويتية العاطلة عن العمل، وتنخفض البطالة بين الأجانب إلى نحو ١,٧ في المئة قياساً على قوة العمل غير الكويتيّة، وتشير بيانات البطالة هذه إلى أنّ البطالة ـ على الأقل السّافرة منها ـ لا تمثّل مشكلة جدّيّة في الاقتصاد، علماً أنّ البطالة المقنّعة قد تكون مشكلة أكثر جدّية، إلا أنّ البيانات الرّسميّة المتوافرة حولها شحيحة، إنْ لم تكن معدومة، ما يصعّب تناول المشكلة بالأرقام الدقيقة[108].

الشكل الرقم (٢ ـ ٥١)
تركيبة سوق العمل في الكويت ٢٠١٢



٨ ـ التطورات الاقتصادية الرئيسة عام ٢٠١٢

لا تزال بعض قطاعات الاقتصاد الكويتي تعاني تداعيّات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة المستمرة منذ عام ٢٠٠٨م. وتحديداً؛ فإنّ قطاعي التّمويل والعقار لا يزالان في ظروف ركود، حيث انكمش القطاعان بنحو٧,٢ في المئة عام ٢٠١١، ولا يزال المتداولون في سوق الكويت للأوراق المالية متوجّسين خيفة

---

(١٠٨) «إحصاءات القوى العاملة،» **نشرة السكان والقوى العاملة** (الهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت) (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، الجداول الأرقام ١٤ و١٥ و١٦.

من ضعف ملاءة العديد من الشركات المدرجة، واستمرار وجود بعض الشركات الخاسرة، وهو الحال الذي يؤثّر سلباً على الثقة بالسّوق الماليّة، وبالتالي على السيولة والتّداول، وقد سعت الدّولة إلى التدخّل عبر هيئة الاستثمار الكويتية ـ والمكلفة أصلاً باستثمار فوائض الدّولة ـ لإنعاش سوق الأوراق الماليّة، وقد أنشأت الهيئة فعلاً عقب عام ٢٠٠٨ المحفظة الوطنية للأسهم بقيمة ١,٥ مليار دينار كويتي للاستثمار في سوق الأوراق الماليّة المحليّة على أساس فرص الرّبحيّة، وما تمّ إنفاقه حتى الآن من المحفظة بحدود ٤٥٠ مليون دينار كويتي فقط[١٠٩]، ما يُشير إلى احتمال استمرار الدّولة في التّدخّل في سوق الأوراق المالية المحلي، على الأقل حتى يتمّ استنفاد المبلغ المرصود للمحفظة، أو انتعاش السّوق بشكل يُرضي المتداولين.

أما القطاع العقاري، وخصوصاً العقار التّجاري (المكاتب) ومن ثم الاستثماري (الشّقق)، فلم يتعافَ تماماً حتى الآن من أزمة عام ٢٠٠٨؛ فمثلاً، ووفقاً لاتحاد العقاريين، فإنّ العاصمة الكويت تضمّ نحو ٨٥ في المئة من مساحة المكاتب في الدّولة، ونحو ٤٥ في المئة من مكاتب العاصمة شاغرة، وهي نسبة مرتفعة[١١٠]. وبعض أسباب هذه المشكلة دخول مساحات عقاريّة كبيرة للسّوق مؤخراً بعد انتهاء أعمال البناء، والتي اتّسعت أصلاً في ظلّ حرب العراق عام ٢٠٠٣، والتي كان متوقّعاً أن تجعل من الكويت ممّرّاً استثماريّاً أساسيّاً لإعادة إعمار العراق، مع ما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العقار، إلا أنّ ذلك لم يحدث بسبب عدم استقرار الأوضاع السّياسيّة في العراق، إضافة إلى حدّة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي جفّفت السيولة في كثير من الشّركات العالميّة. والركود الذي وقع فيه سوقُ العقار دفع بالدّولة، مرّة أخرى، وعبر هيئة الاستثمار الكويتية إلى إنشاء المحفظة الوطنية العقارية عام٢٠١٠، وبرأسمال مليار دينار كويتي لإنعاش سوق العقار المحلي، ولا يزال من المُبكّر تحديد أثر هذه المحفظة على سوق العقار المحلي، بسبب عدم اتّضاح أوجه صرف مبالغ المحفظة.

---

(١٠٩) محمد فاروق، «السعد: هيئة الاستثمار مستمرة في استثماراتها في البورصة،» **الأنباء** (الكويت)، ٢٧/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/356622/27-01-2013>.

(١١٠) «إغراءات جادة من مُلاك الأبراج للشركات،» **القبس**، ١٤/ ١/ ٢٠١٣. <http://www.alqabas.com.kw/node/730584>.

ومن ناحية التّشريعات، فقد تمّ إصدار قانون الشّركات التّجاريّة الجديدة رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ليحلّ محلّ القانون القديم الرقم ١٥ لسنة ١٩٦٠، أي ما قبل استقلال دولة الكويت، في ما يُعتبر من أهمّ التّغييرات التّشريعيّة في القوانين التّجارية في الكويت، ومن سمات القانون الجديد تنظيمه لأنواع جديدة من الشّركات، مثل شركات الشّخص الواحد، والشركات غير الهادفة للرّبح، والشركات الإسلاميّة، وتنظيم العلاقة بين الملكية والإدارة، إلى جانب قضايا أخرى[١١١].

ومثّلت قضية الـ داو كيميكال (Dow Chemical)، أحد أبرز التطوّرات في مجال الصفّقات في الاقتصاد الكويتي، حيث كان من المقرّر إبرام صفقة استثمار مشترك في صناعة البلاستيك بين شركة صناعة الكيماويات البتروليّة (كويتية حكوميّة)، وشركة داو كيميكال الأمريكية عام ٢٠٠٨، بقيمة إجمالية تصل لنحو ١٧,٤ مليار دولار أمريكي، إلا أنّ الجانب الكويتي انسحب من الصفقة بعد ضغوط برلمانيّة بسبب شبهات فساد، ما دفع شركة داو كيميكال للمطالبة باستحقاق الشّرط الجزائي، والذي أقرّ المُحكّم الدّولي عام ٢٠١٢ باستحقاقه فعلاً لصالح الشركة، وبقيمة ٢,١٦ مليار دولار أمريكي، أي نحو ١,٣ في المئة قياساً على النّاتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت، وهو ما مثّل صدمة للشّارع الكويتي، ولا يزال الموقف الكويتي من دفع الغرامة غامضاً، مع وجود إشارات دوليّة إلى أنه لا مناص من دفع الغرامة، وأنّ التأخير قد يزيد الغرامة إلى نحو ٢,٤٨ مليار دولار أمريكي حتى الآن[١١٢].

وفي إطار الإنفاق الحكومي غير المخطط له، تستمرّ قضية إسقاط قروض المواطنين أو فوائد قروضهم، وهي قضية تُثار برلمانيّاً منذ سنوات، ولم يتم الاتفاق حول حلٍّ نهائي لها عام٢٠١٢، علماً بأنّ تكاليفها تتراوح بين مئات الملايين إلى بضعة مليارات دينار كويتي.

وأخيراً، لا تزال خطة التنمية طور التنفيذ نظريّاً، وهي الخطة الخمسية

---

(١١١) الكويت اليوم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢).

(١١٢) «Dow Chemical Wins $2,2bn in Kuwait Damages,» *Financial Times*, 24/5/2012, and Fiona MacDonald and Jack Kaskey, «Dow to Get $2.48 Billion for Failed Kuwait Joint Venture,» Bloomberg (4 March 2013), > http://www.bloomberg.com/news/2013-03-03/dow-chemical-compensation-awaits-kuwaiti-government-directive.html >.

للسنوات ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤، وقيمتها نحو ١٢٥ مليار دولار أمريكي، وهي الأولى منذ عام ١٩٨٦، وتشمل مشاريع ضخمة في الصّحة والمواصلات والإنشاءات وغيرها، وتشمل أهدافاً إستراتيجيّة من المفترض تحقيقها بحلول عام٢٠٣٥، مع توقعات بعدم قدرة الحكومة على تنفيذ جميع مشاريع الخطة، بسبب ضعف كفاءة الإدارة العليا في الحكومة(١١٣).

خاتمة: أكثر دول الخليج اعتمادية على النفط

تتميّز الكويت عن باقي دول المجلس ببعض المؤسّسات التي تُعطي إطاراً هيكليّاً أكثر تنظيماً لاقتصادها، بما فيها وجود حساب ختامي مدقّق من قبل مجلس النواب لميزانية الدّولة، إضافة إلى تأسيس صندوق أجيال عريق نسبيّاً يعمل على توفير جزءٍ، ولو كان يسيراً، من إيرادات النفط بشكل أكثر مأسسة وشفافيّة ممّا هو الحال في باقي دول المجلس؛ في المقابل، تواجه الكويت تحدّيات تتشابه مع باقي أشقائها من دول المجلس، ولكنها قد تكون أكثر حدّة فيها. وعلى رأس هذه المشاكل الاعتماديّةُ شبه المطلقة على الثروة النّفطية الناضبة، والتي تشكل أكثر من ٩٥ في المئة من إيرادات الدّولة، وتُعتبر النّسبةَ الأعلى بين كلّ دول المجلس. ولا يوجد حالياً ما يُبشّر بتغير هذه المعادلة، بل إنّ التطوّرات الأخيرة، ومنها إقرار مجلس النواب لقانون تعويض القروض في عام ٢٠١٣، تشير بأنّ هذه الاعتماديّة آخذة في الازدياد. ولذلك، فعلى الرغم من الفائض المالي النّسبي وتقدُّمه على باقي دول المجلس في مجال الاستثمار البعيد المدى لجزء من الإيرادات النفطية، تبقى الكويت أكثر دولة في الخليج تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النّفطيّة، ما يجعل الخلل الإنتاجي-الاقتصادي هاجساً مستفحلاً، وقد يكون هو التّحدي الأكبر الذي يواجه الكويت وأخواتها في المجلس على المديين المتوسط والبعيد.

(١١٣) أسماء محسن العجمي، «خطط التنمية القادمة لدولة الكويت،» مجلس الأمة الكويتي (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1585>.

الفصل الثالث

الخلل الأمني

تمهيد: الأمن الاستراتيجي ما بين العلاقات الخارجية والاكتفاء الذاتي

مفهوم الأمن واسعٌ، وله تعاريفُ متعدّدة. وتتعدّد مفاهيم الأمن بقدر تنوّع الكيانات التي نناقش أمنها، وبقدر تعدّد نوعيّة الأمن الذي نحن في نطاق الحديث عنه، فمن الممكن النّظر إلى الأمن الشّخصي، أو الأمن القومي للدّولة، أو أمن المنطقة، وبإمكاننا النّظر إلى الأمن العسكري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو حتى البيئي.

تركيزنا في هذا البحث سيكون على الأمن القومي، آخذين أقطار مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة في نطاق العالم العربي الأوسع، باعتباره الكيان الذي نحن معنيّون بأمنه. نشأ مفهوم الأمن بشكل موسّع في خضمّ الحرب العالميّة الثّانية، وكان في الأساس مبنيّاً على مبدأ الأمن الدّفاعي للدّولة، في مواجهة التّهديدات الخارجيّة، بخاصة في ما يتعلق بالحروب والاحتلال[(١)]. تطوّر المفهوم ليشمل أمن الدّولة من ناحية الاقتصاد، الموارد الطبيعيّة، الطّاقة، وحتى الأمن البيئي[(٢)]، وبهذا أخذ مفهوم الأمن إطاراً مُوسّعاً بحيث يكون معنيّاً بغياب التّهديدات للقيم المُكتسبة، في أيّ كيان مُعيّن، وأيّاً تكن هذه القيم.

سيركز هذا الفصل الخاص بالخلل الأمني؛ على ملفّين أمنيين رئيسين في دول مجلس التعاون، وهما ملف الأمن الدّفاعي العسكري، وملف الأمن

---

(١) انظر مثلاً كتابات والتر ليبمان حول الموضوع.

(٢) للمزيد، انظر: Arnold Wolfers, «»National Security» as an Ambiguous Symbol,» Political Science Quarterly. vol. 67, no. 4 (December 1952), pp. 481-502.

المائي. ويأتي التّركيز على هذين الملفّين لما لهما من أهمّية حيويّة في مسألة بناء الدّولة، فمن دونهما لا يمكننا أن نعتبر أنّ المنطقة تتوافر فيها مقوّمات الأمن الأساسيّة.

١ ـ الأمن العسكري

من ناحية الأمن العسكري، فالثابتُ هو تواصل عدم مقدرة دول المجلس على تأمين حمايتها العسكرية منفردة، واستمرار اتكاليّتها، شبه المطلقة، على القوى الغربيّة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وذلك بغرض توفير أمنها الخارجي. تبيّن الإحصائيّات وجود ما يزيد على ٢٩,٥٠٠ من العناصر العسكريّة الغربيّة في دول المجلس، أغلبها أمريكيّة، وتوجد في كلّ دول المجلس بلا استثناء. هذا إضافة إلى حوالى ٢٢ ألف عنصر أمريكي آخر على متن حاملات الطائرات والمراكب البحرية الأخرى التي تعوم في بحار الخليج، ليكون المجموع ٥٠ ألف عنصر أجنبي. هذا بالرّغم من أنّ دول المجلس تصرف مبالغ طائلة على القطاع العسكري، وبمعدّلات تعتبر هي الأعلى في العالم، حيث يزيد ما يُصرف عسكرّياً في دول المجلس على ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتّحدة مجتمعتين. وهذه الأرقام لا تشمل ما يُصرف على صفقات الأسلحة التي تُقدَّر بعشرات بلايين الدّولارات سنويّاً. والتي سنسرد بعضها أدناه، وفي الغالب لا يتمّ الإعلان عن كمّياتها الحقيقيّة محلّياً.

لكن هذه الاتّكاليّة تمرّ بمرحلة مراجعة وإعادة نظر، من قِبل الغرب على الأقل، وإنْ كانت هذه المراجعة في المراحل الأولى. وتزداد أهمية هذه المراجعة في خضم المتغيّرات في دول الجوار؛ فعلى الرّغم من أنّ التوتر المتزايد في العلاقة بين دول الخليج وإيران، هي ما يستحوذ على الجزء الرئيس من التغطية الإعلاميّة العالميّة؛ إلّا أن العلاقات مع العراق ستؤدي دوراً محوريّاً في التطوّرات على السّاحة في المستقبل القريب، خاصةً وأنه يُتوقّع أن تزيد صادرات النفط العراقيّة بشكل مطّرد على مدى السّنوات القادمة، لتبدأ منافسة صادرات السّعوديّة[٣]. ولا يُعرف بعد ما هي طبيعية

---

(٣) «Iraq Aims to Increase Oil Output,» Al-Monitor (26 March 2013), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/iraq-increase-oil-output.html>.

العلاقة بين دول مجلس التعاون، ومصر تحت حكم الإخوان المسلمين، التي شهدت احتقاناً متصاعداً في حالة الإمارات بالذّات. والتطوّرات المتسارعة في سوريا، تضع علاقة دول المجلس معها تحت المجهر أيضاً، بخاصة في سياق الدّعم القطري القوي لبعض أطراف المعارضة السّوريّة. كما لا يمكن إغفال الحسابات المتعلّقة بالتغيرات في اليمن؛ الدّولة ذات الثقل السّكاني الكبير في شبه الجزيرة العربيّة. وفي كلّ هذه التحليلات، سيكون من السّذاجة معاملة دول مجلس التعاون بوصفها وحدة متماسكة، من دون أي اختلاف في الإستراتيجيات بين أعضائها.

تحتاج هذه المتغيرات، على المستوى الإقليمي، إلى دراساتٍ متعمّقة على أيدي متخصصين، وبالتالي فهي تقعُ خارج نطاق هذا العمل، في نسخته الحالية، وتبقى الحاجة الماسة للتطرّق إليها بشكل منهجي في الدّراسات القادمة. ونحصر تركيزنا من منطلق الأمن الخارجي في هذه النّسخة؛ فما نراه هو صُلب هذا الخلل الأمني، هو عدم قدرة دول المجلس على الاعتماد على أنفسها لتوفير الحماية العسكرية والاتكالية شبه المطلقة على القوى الغربية لتأمين هذه الحماية.

٢ ـ الأمن المائي

على الصّعيد المائي، وهو محور ثانٍ في هذا العمل، قد تبدو دول الخليج للوهلة الأولى بعيدة عن المخاطر المحدقة في المديين القريب والمتوسط. إلا أنّه، كما يبيّن هذا العمل، تعتبر دول الخليج من أكثر الدّول استهلاكاً لمعدلات المياه، وهذا الاستهلاك في ازدياد مطّرد؛ في المقابل، فإنّ دول الخليج تعتبر من أفقر مناطق العالم من ناحية توافر مصادر المياه العذبة، وتعتمد بشكلٍ كبير على المياه المحلّاة الغالية التكلفة في الإنتاج نسبيّاً. بل إنّه في بعض دول المجلس، البحرين مثلاً، لا يتعدّى المخزون الإستراتيجي يوماً واحداً، ما يُنذر بكارثة مائيّة في حال أية أزمة قد تؤثّر على الإنتاج المائي في البلاد. وتزداد أهمية الأمن المائي في ضوء معطيات الخلل السّكاني المتفاقم، وبخاصة المدن العقاريّة العملاقة الجديدة المزمع بناؤها، والتي تثير التساؤل عن جدوى هذه المدن في منطقةٍ لطالما كانت البيئة المائيّة والغذائيّة فيها هشّة. وهذا الوضع المائي الحرج، يلفت

النّظر إلى أهمية تحليل الوضع الأمني في الموارد الأساسيّة الأخرى للحياة، مثل الطاقة والغذاء اللتين نتطلّع إلى التطرّق إليهما في الإصدارات الدورية المقبلة.

أولاً: الأمن العسكري والاتكالية على الغرب

١ ـ الخلل الأمني بين النظام الاقتصادي والنّظام السّياسي

يتمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين حمايتها عسكريّاً، وهو الأمر الذي جعلَ كلاًّ منها تجد «أمنها» في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. وينبغي عدم النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صداميّة بحتة، أو على أنها علاقة تبعيّة خالصة. ولكن الصّحيح هو النّظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروفٍ متنافرة.

وما لا شك فيه أن دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في إقليم مضطرب أمنياً، كما كان الحال مع غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، واحتلال إيران المتواصل للجزر الإماراتية، إلا أن جوهر الخلل يكمن في أسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنية الاقتصاديّة والسّياسيّة في دول المنطقة؛ فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بُعداً آخر يُضاعف صعوبات الحلّ والتّجاوز.

لقد انتقلت أنظمة الحكم في المنطقة، تاريخيّاً، بين علاقات حماية وصداقة مع شريكين رئيسين: بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة. وكان لهذا الانتقال شرطه في تغيّر اللاعب الرئيس على السّاحة الدّوليّة، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وقد لاحت علامات هذا الانتقال بُعيد الحرب العالميّة الثّانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها منهكة تماماً، ولم تملك من الأمر إلا أن تراقب نفوذها وهو يتقلّص عالميّاً. إلا أن هذا الانتقال لم يكن مسألة سياسيّة صرفة، وكأنه عملية «تداول سلمي» للسّلطة على نطاق عالمي، فقد ارتبط هذا الانتقال بعوامل إنتاجيّة وتغيّرات في تقسيم العمل العالمي،

ومنها اللّجوء إلى الاعتماد على النّفط والغاز الطبيعي بوصفهما مصدراً أساسيّاً للطاقة، بدلاً من الفحم[٤].

من بداية التّحوّل إلى النّفط والنّظر إليه باعتباره مصدراً رئيساً للطّاقة، وصعود الولايات المتحدة قوّةً عالميّة كبرى ـ باستثناء الاتّحاد السّوفياتي ـ وتحرّر الأنظمة الحاكمة والمجتمعات في المنطقة من هيمنة السّيطرة البريطانيّة، والتغيّرات في السّوق العالميّة التي كانت تدفع بالاقتصاد النّفطي نحو طفرة السّبعينيات[٥] بدأنا نرى الشّروط الموضوعيّة التي انتهت بتداخل المنظومة الأمنيّة الأمريكيّة مع أمن دول الخليج.

ومع ازدياد أهمّية النّفط، اتّخذت الولايات المتّحدة عدداً من الخطوات المباشرة لتأمين هذا المصدر الهائل للطاقة ـ والزهيد نسبياً، نظراً إلى سياسات إنتاج النفط المذكورة في القسم الاقتصادي، والتي تعتمد على الطلب العالمي في المقام الأول، وليس المصلحة الوطنيّة ـ إضافة إلى موقع دول الخليج الجغرافي الإستراتيجي. وقد توّجت هذه الخطوات بالوجود العسكري المباشر في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى. وتوجَد اليوم القوّات العسكريّة في كلّ دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها إلى حوالى ٣٠ ألف جندي في عام ٢٠١٢م.

هذا إضافة إلى حوالى ٢٢ ألف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي توجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج[٦]، مما يقدر عدد القوات الأجنبية في دول المجلس أو مياهها الإقليمية بأكثر من ٥٠ ألف عنصر، الأغلبية الساحقة منها من الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأرقام الهائلة توازي وجود الجيش الأمريكي في ألمانيا (حوالى ٥٠ ألفاً)، وتتعدى وجوده في اليابان (حوالى ٣٥ ألفاً)[٧].

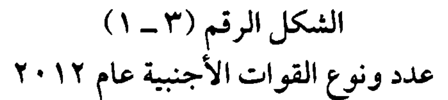
(٤) Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 35-36.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٦

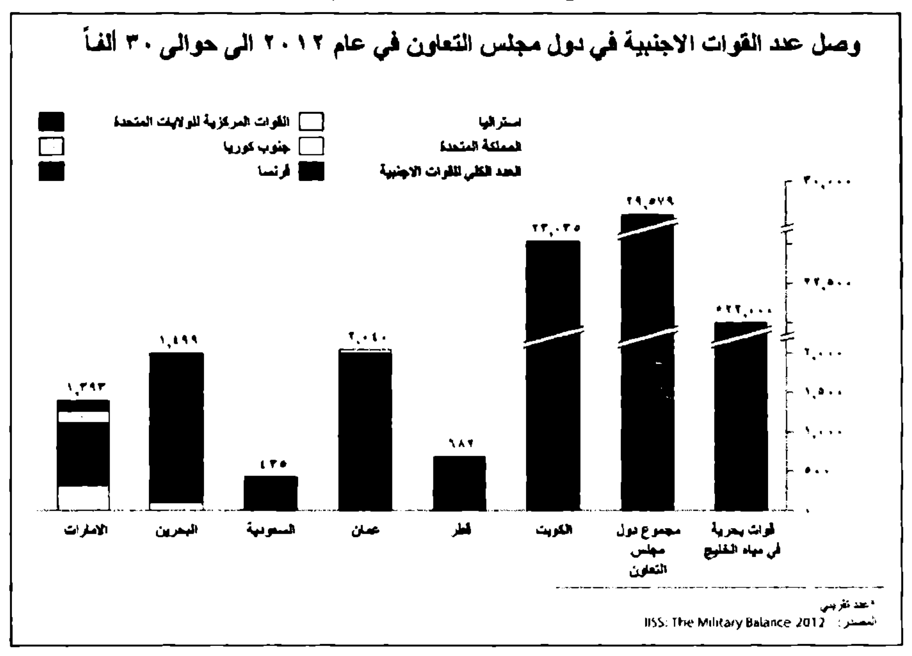
(٦) Rowan Scarborough, «U. S. Military in Persian Gulf Still Necessary, Welcome Force,» *Washington Post*, 24/1/2012, <http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome-force/?page=all>.

(٧) <http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1012.pdf>.

ويذكر أن الجيش الأمريكي يوجد في هاتين الدولتين منذ هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية.



الشكل الرقم (٣ ـ ١)
عدد ونوع القوات الأجنبية عام ٢٠١٢



هذا، ولا يمكن تجاهل الدّور الكبير الذي تلعبه الصّفقات الأمنية ـ العسكريّة، حيث «تحصل الولايات المتحدة وحلفاؤها على معظم مشتريات السّلاح الضّخمة وعقود شركات الأمن والأجهزة والنُّظم الأمنيّة»[٨]، ناهيك عن التّكلفة الهائلة التي تتكبّدها البلدان «المضيفة» لوجود القواعد العسكرية فيها[٩].

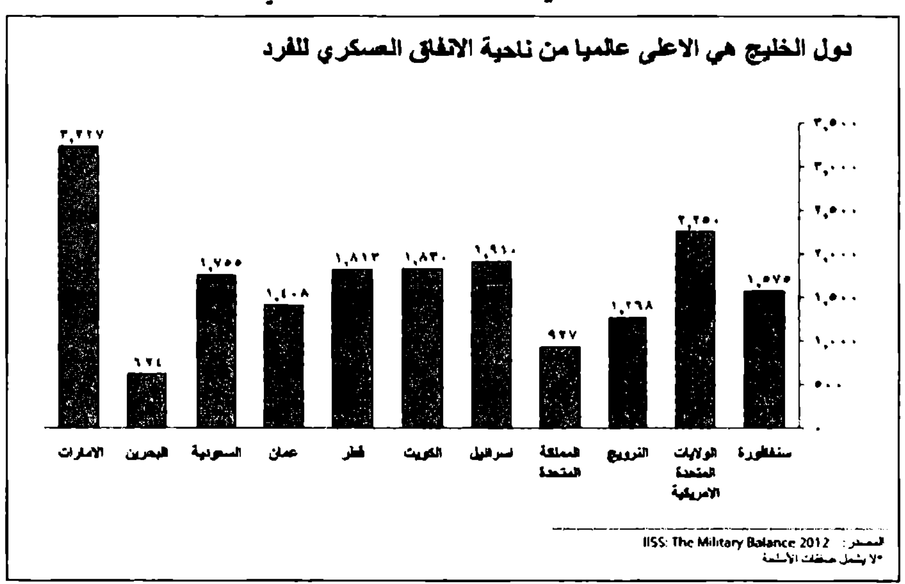
---

(٨) علي خليفة الكواري، «مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون،» (٢٠١٠)، ص ٣، <http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/ameracia_and_gulf.pdf>

(٩) المصدر نفسه.

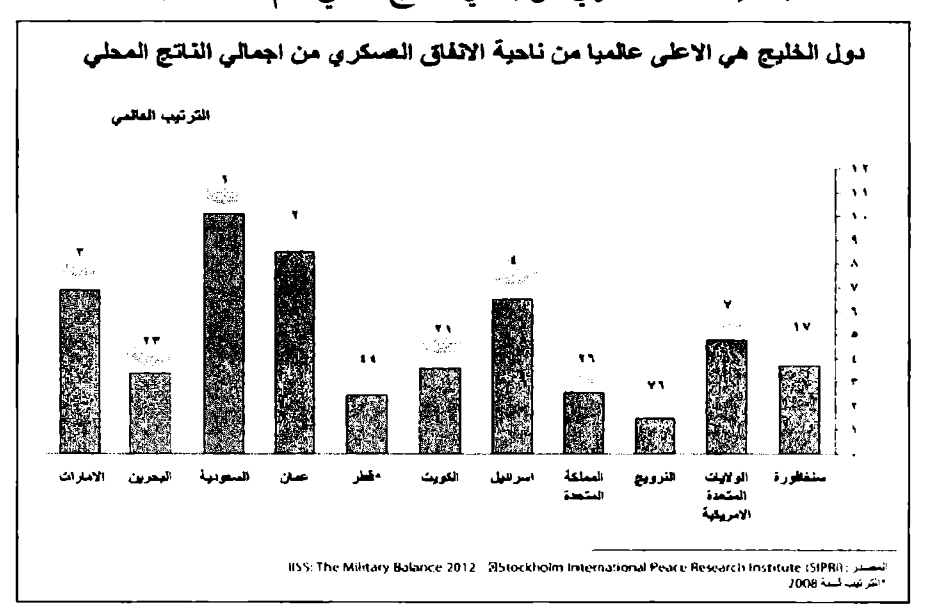
الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

الإنفاق العسكري للفرد بالدولار الأمريكي ٢٠١٠



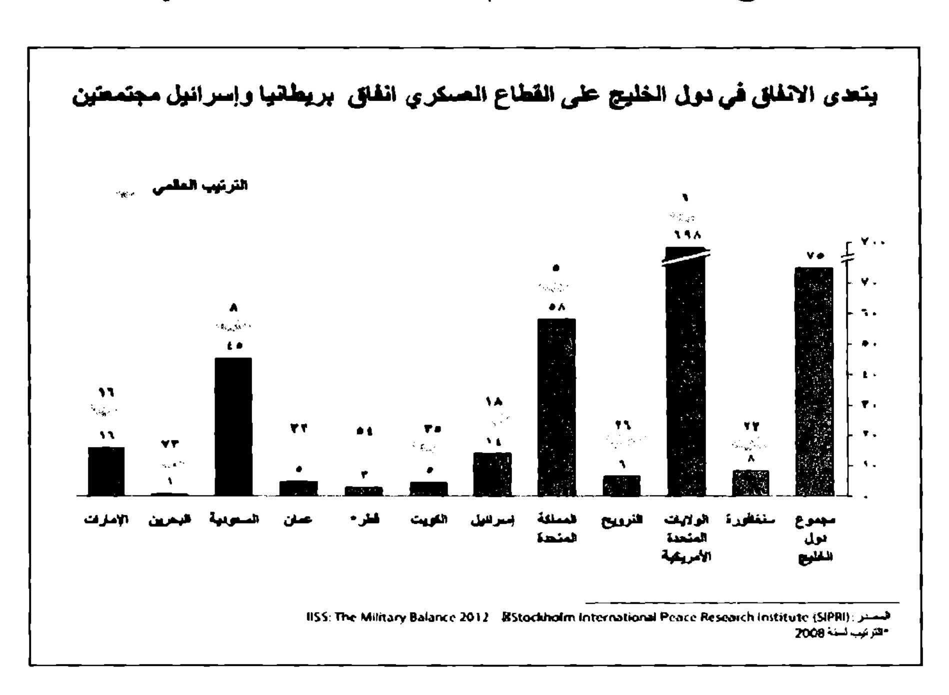
الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠ (بالمئة)

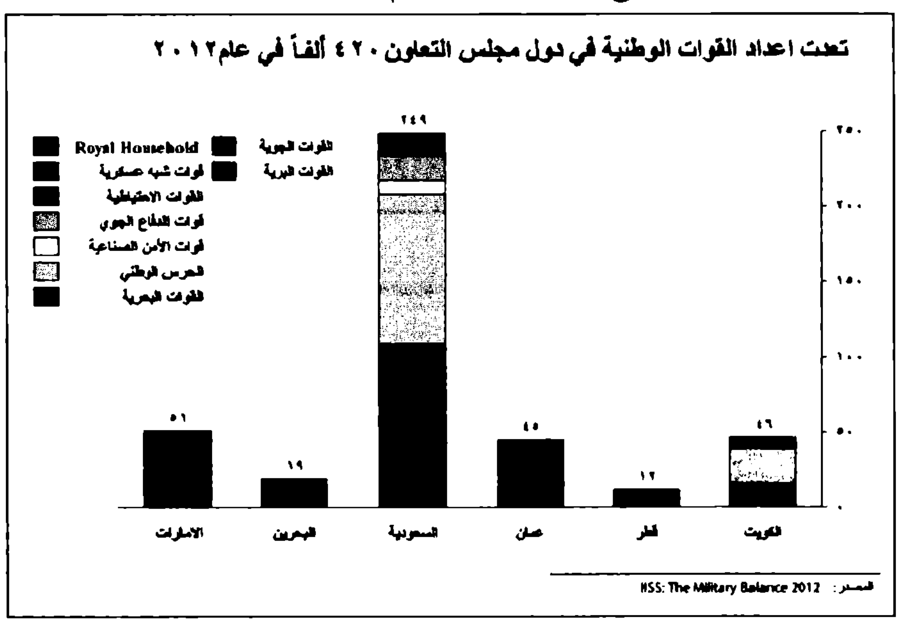


وعلى الرّغم من أن مُعدّل الإنفاق العسكري يُعتبر الأعلى عالميّاً في دول الخليج ـ حيث يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعتين ـ وفي حين أنّ عدد عناصر القوّات العسكريّة في دول المجلس يُعتبر عالياً نسبيّاً؛ إلا أنّ من المعلوم أن التّوظيف في القطاع العسكري في دول المجلس يخضعُ في الأساس لاعتباراتٍ سياسيّة واقتصاديّة، وذلك لامتصاص جزءٍ من العمالة الوطنيّة في سوق العمل في بعض دول المنطقة. ولقد بدأت تُطرح التّساؤلات الجدّيّة حول دور وقدرة وجاهزيّة الجيوش المحلّية، بخاصة في فترة غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م.

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)
مجموع الإنفاق العسكري عام ٢٠١٠ (بليون دولار أمريكي)



الشكل الرقم (٣ ـ ٥)
عدد ونوع القوات الوطنية عام ٢٠١٢ (بالآلاف)



٢ ـ مراجعات

لكن، يبدو أنّ الاتكاليّة العسكريّة لدول الخليج على الغرب، تمرّ الآن ببوادر إعادة نظر، من قِبل الغرب على الأقل، وإنْ كانت هذه المراجعة في المراحل الأولى؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م، أصدر مجلس الاستخبارات الوطني (National Intelligence Council)، في الولايات المتحدة تقريره الرئيس بعنوان **الاتجاهات العالمية ٢٠٣٠: عوالم بديلة**، وهو التقرير الخامس من نوعه في السلسلة، الذي يُعنى بمحاولة وضع إطار عام لاستشراف أهم معالم مستقبل العالم من منظور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية[١٠]. توقّع التقرير أن تتناقص تدريجيّاً هيمنة الولايات المتحدة على العالم، والانتقال من عالم «أحادي القطب» إلى عالم «متعدّد الأقطاب»، تكون فيه الولايات المتحدة «الأولى بين متساويين». لكن قد

---

(١٠) *Global Trends 2030: Alternative Worlds* (Washington, DC: National Intelligence Council, 2012), <http://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf>.

يكون المؤشّر الأهم في هذا التقرير، من وجهة دول مجلس التعاون، هو التّوقع بأن تعود الولايات المتحدة لتكون أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وأن احتياطها ارتفع من ٣٠ عاماً إلى ١٠٠ عام نتيجة للتكنولوجيا الجديدة، كما يُتوقّع أن يرتفع إنتاجها من النّفط بشكلٍ ملحوظ بالتقدّم التكنولوجي، وأن تنتقل من كونها مستورد نفط إلى مُصدِّرٍ له.

قد يكون الجزم بأية تغيير جذري في المرتبة الإستراتيجية النفطية لدول الخليج على المستوى القريب أو المتوسط سابقاً لأوانه حالياً، لكن ما لا شك فيه أن أي تغيير من هذا النوع سيكون له انعكاساته على العلاقة بين الولايات المتحدة وأقطار دول مجلس التعاون، بخاصة أنّ السبب الرئيس لوجود الولايات المتحدة العسكري في المنطقة هو موقعها، حيث المنبع الرئيس للطاقة في العالم. والجدير بالذكر في هذا النّطاق، هو أن صادرات النفط والغاز من الخليج إلى الولايات المتحدة، لم تعد تتعدّى ١١ في المئة من إجمالي صادراتها النفطيّة، بل إن أغلبها (٥٥ في المئة) يتوجّه إلى اليابان والصّين والهند. ويبدو أن بوادر إعادة ترتيبٍ للوجود العسكري في المنطقة قد بدأت فعلاً بالظهور، وإن كانت لا تزال بعيدة المطاف، وآخرها كان توقيف ناقلة الطائرات (USS Harry Truman)، عن القيام بمهامها الدّوريّة في مياه الخليج، نظراً إلى الصعوبات التي تواجهها الميزانيّة الأمريكيّة، ما قلّص وجود حاملات الطائرات الأمريكية في مياه الخليج من اثنتين إلى واحدة[١١]. ولقد ظهرت أيضاً مؤخراً أصوات مؤثرة تُطالب بتخفيض حضور القوات الأمريكية في الخليج، أو حتى إلغائها كلّياً. مثلاً، طالب أميل نخلة، الأكاديمي المتخصص في الخليج والمدير السابق لبرنامج التحليل الإستراتيجي للإسلام السّياسي في هيئة الاستخبارات الأمريكيّة الـ سي آي إيه (CIA)، بانسحاب الأسطول الخامس الأمريكي من البحرين، نظراً إلى الأوضاع السياسيّة في البلاد[١٢].

وعلى الرغم من أنه لا يتوقع أن يجري أي تغيير جذري في العلاقة

---

(١١) Philip Sherwell, «US Carrier in Front Line of Obama's Battle with Congress over $85 Billion «Sequester» Cuts, with more to Follow,» *Telegraph*, 2/3/2013, <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/us-politics/9905111/US-carrier-in-front-line-of-Obamas-battle-with-Congress-over-85-billion-sequester-cuts-with-more-to-follow.html>.

(١٢) «America Should Pull its Fleet out of Bahrain,» <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/540243ac-8d35-11e1-8b49-00144feab49a.html#axzz2P2y9UFcv>.

الوطيدة بين أنظمة دول المجلس والولايات المتحدة في المدى القريب، إلا أنه من المتوقّع أن هذه التطوّرات ستكون مصدر قلق للأنظمة الحاكمة في الخليج، والتي اعتمدت على مدى العقود الماضية على الغطاء الأمريكي باعتباره موفّر الحماية الرئيس لها. ولكن، قد يكون أبرز ما تدلّ عليه هذه التغيرات، هو أنّ أمن الخليج الخارجي والعسكري ليس في يدها، فهي تعتمد في الأساس على ما يقرّره الغرب، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأخيرة بالطبع ترعى مصالحها القومية أساساً في أية حسابات أو تحرّكات من هذه الناحية. وإذا كان حكّام المنطقة يُعانون عدم سيطرتهم على قدرتهم من الناحية العسكرية، فالوضع يزداد حرجاً على مستوى الشعوب، التي عامةً تفتقر إلى أبسط المعلومات حول الميزانية العسكرية أو صفقات الأسلحة، فضلاً على المستجدات حول القرارات الإستراتيجية العسكرية، التي تُعتبر سراً من أسرار الدولة الكبرى، التي لا يحقّ لغير متخذي القرار المشاركة فيها أو الاطلاع عليها. وبذلك علينا، كما هو الحال مع باقي الشعب، الاعتماد على الإشاعات المتناقَلة، وما يتمّ كتابته خارجيّاً، حتى يتم جمع أبسط المعلومات عن الوضع العسكري في الخليج. وفي ما يلي، نسرد أهم البيانات العسكرية لكلّ دولة، وطبيعة علاقتها مع القوى العظمى الغربيّة، وبالطبع فإنّ المصادر تأتي من مصادر غربيّة بالأساس.

أ ـ البحرين(١٣)

(١) تاريخ الوجود الأجنبي

يعود الوجود الأمني الغربي في البحرين إلى منتصف القرن التاسع عشر مع الاستعمار البريطاني. أمّا في القرن العشرين؛ فقد قرّرت المملكة المتحدة في عام ١٩٦٧م، نقل قاعدتها البحريّة الرّئيسة في المنطقة من عدن إلى البحرين. لكن في عام ١٩٦٨(١٤) أعلنت المملكة المتحدة بأنّها سوف تُغلق قواعدها الموجودة على امتداد شرق قناة السويس مع حلول عام ١٩٧١.

(١٣) تمّ اقتباس الإحصائيّات في أقسام الدّول منفردةً من المرجع التّالي، إلا في حال ذكر مرجع آخر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance* 2012 (London: Routledge, 2012).

(١٤) «Bahrain Profile,» BBC, 19 September 2013, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14541322>.

وقد تمّ ملء الفراغ الأمني الأجنبي الذي خلّفه رحيل البحريّة البريطانية، بالوجود الأمريكي؛ ففي عام ١٩٧١، وبعد إعلان استقلال البحرين عن المملكة المتّحدة؛ وقّعت حكومة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكيّة اتفاقيّة أمنيّة، سمحت بتأجير المرافق البحريّة والعسكريّة على القوّات الأمريكيّة. ومن الجدير بالذكر أنّ الوجود العسكري الأمريكي يعود[١٥] إلى أربعينيات القرن الماضي، حيث دخلت قوّاتُ البحريّة الأمريكيّة منطقة الخليج خلال الحرب العالميّة الثّانية، وتمركزت في البحرين، وأصبحت البحرين وحتّى اليوم مقرّاً للأسطول البحري الخامس للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبية

تُعدّ البحرين مقرّاً للأسطول الخامس للسّلاح البحري الأمريكي، ويُقدّر عدد الأسطول بحوالى ١,٨٩٤. كذلك، يوجد في البحرين حوالى ١٠٠ فرد ينتمون إلى البحريّة الملكيّة البريطانيّة. إضافة إلى ذلك، يوجد حالياً في البحرين حوالى ١,٠٠٠عنصر ينتمون لقوّات «درع الجزيرة»، التي دخلت البحرين بعد اندلاع احتجاجات شباط/ فبراير وآذار/ مارس٢٠١١م. وتُشكّل القوات الموجودة في البحرين ما لا يزيد على ١٠ في المئة[١٦] من إجمالي قوات درع الجزيرة، وذلك بحسب تصريحات قائد قوات الدّرع، مطلق الأزيمع.

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش البحرين حوالى ٦٠٠٠ جندي. ويحتوي سلاح البحريّة على ٧٠٠ شخص، بينما سلاح الجوية يضمّ ١,٥٠٠ جندي. وعلى الرّغم من أنّ القوّات الوطنيّة في البحرين مُدرّبة، إلّا أن صغر حجمها يجعلها تعتمدُ على قوّات خارجيّة، أو القوّات الغربيّة، وذلك في حال التعرّض لأيّ هجوم خارجي، أو في مواجهة التّهديدات العسكريّة الخارجيّة.

(٤) المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في البحرين في عام ٢٠١٢ إلى مبلغ قدره ٣٥٨

---

(١٥) John K. Cooley, «U.S. Presence in Persian Gulf: A History,» ABC News, 13 March 2013, <http://abcnews.go.com/International/story?id=81402&page=1>.

(١٦) «قائد قوات «درع الجزيرة»: دخلنا البحرين بناء على طلب قيادتها لتأمين الحدود والمنشآت وأتحدى من يثبت أننا خدشنا أي بحريني،» وكالة أنباء البحرين، ٢٧/ ٣/ ٢٠١١.

مليون دينار بحريني. أمّا في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، فقد كانت الميزانيّة ٢٨٣ و٣٣٠ مليون دينار بحريني على التوالي. وللعلم، فإنّ هذه المبالغ لا تضمّ صفقات شراء الأسلحة.

في عام ٢٠١٠[١٧]، تمت الموافقة على شراء أسلحة أمريكيّة بقيمة ٩١ مليون دولار أمريكي، وذلك عن طريق برنامج المبيعات العسكريّة الخارجيّة، إضافة إلى ذلك، فإنّ هناك العديد من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى البحرين، التي تشمل مروحيّات بلاكهاوك، وصواريخ مضادة للمدرّعات، وأسلحة أخرى كانت تحت برنامج «حوار الأمن الخليجي»، الذي بدأ في عام ٢٠٠٦م، والتّابع لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة بهدف احتواء إيران ومواجهتها.

(٥) التطورات الأمنيّة العسكريّة الرئيسيّة

أثارت أخبار صفقة أسلحة بين البحرين والولايات المتّحدة الأمريكية بعد احتجاجات عام ٢٠١١م، الكثير من الجدل داخل البحرين وخارجها، حيث اعتبر النّشطاء أنّ مثل هذه الصفقة لا تأخذ بعين الاعتبار التّجاوزات الأمنيّة التي ارتكبتها قوّات أمن البحرين خلال تعاملها مع المتظاهرين. وقد أدّت معارضة بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي لصّفقة الأسلحة ـ التي كانت تبلغ قيمتها بـ ٥٣ مليون دولار أمريكي ـ إلى تأجيل الصّفقة، لحين صدور تقرير اللّجنة المستقلة لتقصّي الحقائق. ولكن، تمكّنت حكومة البحرين من إتمام مبيعات أمنيّة من الولايات المتّحدة الأمريكية، وبمبلغ قدره مليون دولار، وذلك على الرّغم من الشّكوك التي أحاطت بمدى جدّيّة الحكومة البحرينيّة في ما يتعلّق بالإصلاح الأمني.

اعتماد حكومة البحرين على القوّات والخبرات الأجنبيّة كان أيضاً واضحاً من خلال استعانتها[١٨] بالمزيد من خبراء الأمن الأجانب، وخصوصاً بعد صدور تقرير اللّجنة المستقلة لتقصّي الحقائق؛ فقد عيّنت وزارة الدّاخلية لديها رئيس شرطة سابق من الولايات المتحدة، ويدعى جون تيموني، ومساعد

(١٧) Kenneth Katzman, «Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy,» CRS Report for Congress (6 November 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf>.

(١٨) Ryan Devereaux, «John Timoney: the notorious police chief sent to reform forces in Bahrain,» *Guardian*, 16/2/2012, <http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/16/john-timoney-police-chief-bahrain-protests>.

مفوّض شرطة سابق في سكوتلانديارد، وهو جون ياتز. الغرضُ المعلن من تعيين خبيري الأمن كان لضمان اتّباع قوّات الأمن البحرينيّة للمعايير الدّوليّة في حفظ الأمن الداخلي. إلّا أنّ منظمات حقوق الإنسان المحلّية والدّوليّة أثارت شكوكاً في فعالية دور الخبراء الأجانب، نظراً إلى استمرار بعض الممارسات الأمنية في التّعاطي مع الاحتجاجات المستمرّة في البحرين.

ب ـ سلطنة عمان

(١) تاريخ الوجود الأجنبي

بعد الثّورة الإيرانيّة التي أطاحت بحكم الشّاه، كانت سلطنة عُمان من أوّل الدّول التي عقدت اتّفاقية أمنيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ ففي تاريخ ٢١نيسان/ أبريل ١٩٨٠[١٩] وقعت السّلطنة مع الولايات المتّحدة اتفاقية سمحت فيها للقوّات الأمريكيّة باستخدام المرافق العسكريّة العُمانية. تمّ تجديد هذه الاتفاقيّة أربع مرّات، وآخرها في عام ٢٠١٠م. وقد لعبت هذه المرافق العسكريّة دوراً مهمّاً في العمليّات الأمريكيّة العسكريّة في المنطقة، كما كان الحال في حرب أفغانستان. لكن من الملاحظ أنّ الوجود العسكري الأمريكي في عمان شهد تقلّصاً ملحوظاً خلال العقد الأخير.

وتوفّر سلطنة عُمان قواعد عسكريّة وتسهيلات لواشنطن؛ «فحسب تقرير لمركز أبحاث الكونغرس الأمريكي (Congressional Research Service)، تم تحديثه في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥م، وبحسب كتاب وليم أركِن **الأسماء المشفرة الصادر في أمريكا عام ٢٠٠٥م**؛ توجد في سلطنة عمان منذ ما قبل ١١ أيلول/ سبتمبر خمس قواعد أمريكيّة تتبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكيّة، كما توجد اتفاقات تعطي أمريكا حقّ استخدام ٢٤ مرفقاً عسكرياً عُمانيّاً. ولا توجد قوّات عسكريّة أمريكيّة كبيرة في عُمان اليوم، كما كان الحال وقت حرب أفغانستان، بل يوجد وجود رمزي، ومخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذّخائر الأمريكيّة.

وفي عام ٢٠٠١ مثلاً، موّلت عُمان ٧٩ في المئة من تكلفة الوجود

---

(١٩) Kenneth Katzman, «Oman: Reform, Security, and U.S. Policy,» CRS Report for Congress (12 July 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21534.pdf>.

العسكري الأمريكي على أرضها، وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، تمّ تجديد الاتفاق الذي يُتيح لأمريكا حقّ استخدام المرافق والحقول الجويّة في السيب، وجزيرة المصيرة، وثُمريت (التي لا يوجد لها ذكر على الخريطة العربيّة، مع أن مواقع الإنترنت الأمريكية تذكرها تكراراً)، وهي ثلاث قواعد جويّة جاهزة للاستعمال، مع أنها لا تُستعمل جميعاً بشكلٍ مُكثّف اليوم، وبالرغم من أن قاعدة السيب الجويّة أصبحت محوراً للرّحلات السّريّة إلى يعقوب أباد وشمسي بندري في باكستان، وإلى باغرام وقندهار في أفغانستان.

وقد سبق استخدام قاعدة ثُمريت لإطلاق طائرات **B-1** القاصفة، كما استخدِمت قاعدة السيب لإطلاق طائرات براديتور بلا طيار، خلال حرب أفغانستان.

أمّا القوّات الخاصة الأمريكيّة، ومنها القوات الخاصة «السوداء»، التي تخوض «الحرب على الإرهاب»، فقد أصبحت عُمان منطلقاً رئيساً لها. وتُستخدم البحريّة الأمريكيّة مرفأ مسقط للرّسو والتزوّد بالوقود. ويتم تشغيل طائرات التّجسّس من قاعدة المصيرة الجويّة. وتُعتبر جزيرة العنز، والمصيرة، وكسب، جميعاً، محطّات مراقبة أمريكيّة، بحسب مراجع مختلفة.

وقد وقّعت سلطنة عمان اتفاقيّة تسمح لأمريكا باستخدام أراضيها ومرافقها العسكريّة للعمليّات الأمريكيّة في المنطقة منذ ١٢/ ٤/ ١٩٨٠م، ما أتاح استخدامها منطلَقاً للعمليّات ضد العراق وأفغانستان. وتتعاون عُمان أمنياً بشكل أكبر مع أمريكا منذ ١١ أيلول/سبتمبر، وقد قامت بإجراءات عديدة لضبط «تمويل الإرهاب»، كما إن «القيادة المشتركة للعمليات الخاصة»، والـ سي آي إيه، تعتبران عُمان قاعدة أساسيّة لهما، في ما يُسمّى بـ «منطقة الشرق الأوسط».

وقد تمّ تجديد الاتفاق المذكور أعلاه عام ١٩٨٥، ثم عام١٩٩٠، ثم عام٢٠٠٠م، لمدّة عشر سنوات أخرى، أي حتى عام ٢٠١٠م. لكن هذه المرّة، طالبت السّلطنة بأن تقوم أمريكا بدفع تكاليف تجديد المرافق العسكريّة المشتركة، ومنها قاعدة عسكرية رابعة في المسننة، شمال غرب مسقط، وقد بلغت التكاليف ١٢٠ مليون دولار، وتمّ تفعيل القاعدة الجويّة الرابعة مؤخراً.

وبالطبع، تتمتع سلطنة عُمان أساساً بعلاقاتٍ عسكريّة وأمنية متميّزة مع

بريطانيا، التي باشرت في السلطنة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، بأكبر تمرين عسكري خارج حدودها منذ حرب العراق عام ١٩٩٠م. وتتمثل العلاقات العسكرية العُمانية ـ البريطانية[٢٠] أيضاً بقيام القوّات المُسلّحة البريطانيّة بإعارة عسكريين للقوّات المُسلّحة العُمانيّة.

ولعلّ العلاقات الحميمة ببريطانيا، ساعدت السّلطنة على وضع بعض المسافات بينها وبين أمريكا، حيث حافظت السّلطنة على علاقاتها مع العراق، وهو حال استمرّ، وهي تُرسل قوّات ضمن إطار التحالف الثلاثيني ضده، كما إنها انتقدت علناً حرب العراق عام ٢٠٠٣م.

ولعمان ثالث أكبر قوة عسكريّة في منطقة الخليج العربي، يبلغ تعدادها ٤٣ ألف جندي نظامي، وكانت هذه القوّة، ولفترة طويلة، تحت قيادة ضبّاط بريطانيين. ويُفترض أن هؤلاء أصبحوا مجرّد مستشارين الآن، في ما عدا البحريّة العُمانية التي ما برحوا يلعبون دوراً أساسيّاً في قيادتها. انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

برامج المساعدات الأمريكية إلى عمان (بالمليون دولار أمريكي)

	FY ٢٠٠٣	FY ٢٠٠٤	FY ٢٠٠٥	FY ٢٠٠٦	FY ٢٠٠٧	FY ٢٠٠٨	FY ٢٠٠٩	FY ٢٠١٠	FY ٢٠١١	FY ٢٠١٢	FY ٢٠١٣
IMET	٠,٧٥	٠,٨٣	١,١٤	١,١٤	١,١١	١,٤٣	١,٤٥	١,٥٢٥	١,٦٢٢	١,٦٢٢	٢,٠٥
FMF	٨٠	٢٤,٨٥	١٩,٨٤	١٣,٨٦	١٣,٤٩	٤,٧١٢	٧	٨,٨٥	١٣	٨	٨
NADR		٠,٤	٠,٥٥٤	٠,٤	١,٢٨	١,٥٩٣	٠,٩٥	١,٦٥٥	١,٥	١,٥	١
١٢٠٦									٠,٩٤٨		

ملاحظة: IMET هو التعليم والتدريب العسكري الدولي، FMF هو التمويل العسكري الخارجي؛ NADR هو منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام والبرامج ذات الصلة، وتشمل ATA: مكافحة الإرهاب المساعدة؛ EXBS مراقبة الصادرات وأمن الحدود ذات صلة، وTIP الإرهاب برنامج التحريم. (أرقام ٢٠١١FY تعكس المخصصات النهائية من قبل وزارة الخارجية).

المصدر: Kenneth Katzman, «Oman: Reform, Security, and U.S. Policy,» CRS Report for Congress (30 August 2012), <http://www.refworld.org/docid/506c01fd2.html>.

(٢٠) <http://ukinoman.fco.gov.uk/en/about-us/working-with-oman/uk-in-oman/uk-oman>.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبية

يوجد حالياً في سلطنة عمان حوالى ٢٠٠٠ من القوّات الأجنبيّة.

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ الجيش السّلطاني العُماني حوالى ٢٥,٠٠٠ جنديّ. ويحتوي سلاح البحريّة السّلطانية العُمانية على ٤,٢٠٠ شخص. بينما يضمّ سلاح الجو السلطاني العماني ٥,٠٠٠، ويضمّ الحرس السلطاني العماني ٦,٤٠٠ شخص.

(٤) المصروفات على الدّفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في سلطنة عمان لعام ٢٠١١، مبلغاً وقدره ١,٦٥ بليون ريال عماني. أما في عام ٢٠١٠، فقد كانت ميزانية السلطنة ١,٦٢ بليون ريال عماني.

من ناحية صفقات الأسلحة، تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأوّل من وجود القواعد العسكريّة في الخليج، والمستفيد الرئيس من صفقات الأسلحة في عمان. وقد جاء في تقرير مرفوع إلى الكونغرس أنّ «وكالة التعاون الأمني الدفاعي (البنتاغون)، أبلغت الكونغرس في ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠م، احتمال البيع لسلطنة عمان أكثر من ١٨ من F-16s إضافية، وما يرتبط بها من المعدات والدّعم. ويمكن أن تصل قيمة البيع إلى ٣,٥ مليار دولار لمصلحة الصانع الرئيس، لوكهيد مارتن، الذي قال في أيار/ مايو ٢٠١١م؛ إنّها تأمل في الحصول على عقد من سلطنة عمان في وقتٍ قريب. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠م، أبلغت الوكالة الكونغرس من احتمال بيع ما يصل إلى ٧٦ مليون دولار من المعدات والتدريب المضادة -J١٣٠C في عام ٢٠٠٩م. وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١م، أبلغت الوكالة الكونغرس احتمال بيع وحدات النار (AVENGER)، صواريخ ستينغر، وصواريخ متوسطة المدى (AMRAAMs)[٢١].

وإجمالاً، تشير البيانات أنّ سلطنة عمان عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكيّة صفقاتٍ أمنيّة ضخمة خلال العقدين الماضيين؛ ففي عام ٢٠٠١،

(٢١) Kenneth Katzman, «Oman: Reform, Security, and U.S. Policy,» CRS Report for Congress (30 August 2012), <http://www.refworld.org/docid/506c01fd2.html>.

ابتاعت السلطنة ١٢ طائرة إف ١٦ إضافة إلى عددٍ من الأسلحة بقيمة بلغت ٨٢٥ مليون دولار. تمّ إتمام هذه الصّفقة في عام ٢٠٠٦. ابتاعت سلطنة عمان أيضاً في عام ٢٠٠٦ نظاماً أمريكيّاً مضاداً للدّبابات بقيمة بلغت ٤٨ مليون دولار؛ في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، تمّ تبليغ الكونغرس الأمريكي بخصوص صفقات أسلحة محتملة مع سلطنة عمان تتجاوز قيمتها ٤ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٢، بحثت سلطنة عُمان في إمكانيّة توقيع صفقة أمريكيّة قيمتها ٨٦ مليون دولار لتحديث أسطول طائرات إف ١٦التّابع للسّلطنة.

ج ـ الإمارات العربية المتحدة

(١) تطورات الوجود الأجنبي

في عام ٢٠٠٩، تم افتتاح أول قاعدة عسكرية فرنسية[٢٢] دائمة في الخليج في دولة الإمارات. تضمّ القاعدة حوالى ٨٠٠ من القوّات الفرنسيّة، وتحتوي على قاعدةٍ بحريّة وقاعدة عسكريّة، إضافة إلى مركز للتّدريب.

إضافة إلى القاعدة الفرنسيّة، فإنّ الإمارات العربيّة المتّحدة قد سمحت للقوّات المسلّحة الجويّة الفرنسيّة والأمريكية باستخدام المرافق العسكريّة في قاعدة الظفرة الجويّة.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبيّة

تُعدّ الإمارات العربيّة المتحدة مقرّاً للقوّات الأجنبيّة، منها أستراليا (٣١٣)، فرنسا (٨٠٠)، جنوب كوريا (١٤٠) والولايات المتحدة الأمريكية (١٤٠).

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش الإمارات العربيّة المتّحدة حوالى ٤٤,٠٠٠ جندي. ويحتوي سلاح البحريّة على ٢,٥٠٠ شخص، بينما سلاح الجوية يضمّ ٤,٥٠٠.

في العقد الأخير، قام الجيش الإماراتي بالمشاركة في عددٍ من المهمات العسكرية كجزء من تحالفات دولية[٢٣]. كانت أبرز مشاركات الجيش في ليبيا

(٢٢) «French President Sarkozy Opens UAE Base,» BBC News, 26 May 2009, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8067600.stm>.

(٢٣) «UAE-US Security Relationship,» <http://www.uae-embassy.org/uae-us-relations/security_2012>.

من خلال توظيف طائرات حربيّة تحت قيادة الناتو، إضافة إلى مشاركة الإمارات في أفغانستان، وهي الدّولة العربيّة الوحيدة التي تقوم ـ منذ أكثر من عشرة أعوام ـ بعمليّات عسكريّة متكاملة في المنطقة.

(٤) المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في الإمارات العربيّة المتحدة لعام ٢٠١١، مبلغاً وقدره ٣٤,٢ بليون درهم إماراتي. أمّا ميزانيّة الدّفاع لعام ٢٠١٠ فقد كانت حوالى ٣١,٨ بليون درهم إماراتي، وكلّ هذه الأرقام لا تضمّ صفقات الأسلحة.

بلغت مصروفات الإمارات العربية المتحدة[٢٤] على صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠، ما يتجاوز الـ ١٠ بليون دولار أمريكي، وبذلك تصبح الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة، بعد المملكة العربيّة السّعوديّة، تحوز على أسلحةٍ أمريكيّة من خلال برنامج الصّفقات العسكريّة الأجنبيّة. قامت الإمارات أيضاً بطلب أنظمة صواريخ، ودفاع جوي متقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبذلك أصبحت الإمارات الدّولة الأولى التي تطلب حيازة نظام ثاد (THAAD) من الولايات المتحدة الأمريكيّة عالميّاً. بلغت قيمة هذه الطلبية من أنظمة ثاد حوالى ٣,٥ بليون دولار أمريكي. كما إنّ الإمارات قامت بشراء أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ بقيمة بلغت ٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧.

في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١٢، تمّ الإعلان عن تعاون عسكري[٢٥] ما بين الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة المتّحدة. ومن المحتمل أن يشمل هذا التعاون حيازة حوالى ٦٠ طائرة تايفون[٢٦]، إضافة إلى توسيع الوجود العسكري البريطاني في الإمارات.

(٥) التطورات الأمنية الرئيسة

في عام ٢٠١١، قامت الإمارات العربيّة المتّحدة بالتّعاقد مع شركة

---

(٢٤) Kenneth Katzman, «The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy,» (17 October 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf>.

(٢٥) <http://www.defencemanagement.com/news_story.asp?id=21368>.

(٢٦) Chana Ya'ar, «UK Negotiates Military Deal with UAE,» Israel National News, 7/11/2012, <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/161810>.

بلاكواتر (Blackwater) الأمريكيّة للخدمات الأمنيّة لاستقدام قوات مسلحة أجنبية من جنوب أفريقيا وكولومبيا[٢٧]. تمّ استقدام حوالى ٨٠٠ فرد بغرض القيام بعمليّات عسكريّة داخليّة وخارجيّة، وحماية المرافق الإستراتيجيّة في الدّولة، ولكن تم إثارة مخاوف بأنه قد يتم استعمالهم لمواجهة أيّ توتر مدني داخلي. بلغت قيمة هذا العقد مع شركة بلاكواتر حوالى ٥٢٩ مليون دولار أمريكي. بعد تسريب أخبار هذا التّعاقد المثير للجدل، قامت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بالإعلان عن التّحقيق في ما إذا كان هذا العقد مع الإمارات يخالف القوانين الأمريكيّة أم لا.

كما تعاقدت الإمارات مؤخّراً مع عددٍ من الشّركات الأجنبيّة الأمنيّة. إحدى هذه الشّركات هي شركة أمريكيّة تدعى ريفليكس (Reflex Responses)[٢٨] من أجل تقديم خدماتٍ تشغيليّة وتخطيطيّة وتدريبيّة للجيش الإماراتي. إضافة إلى ذلك، قامت شركة نقطة المعرفة التابعة لمجموعة الإمارات المتقدمة للاستثمارات بالتعاقد مع لوكهيد مارتين[٢٩] وهي شركة أمريكية للفضاء والدّفاع والأمن ونظم التكنولوجيا المتقدمة من أجل تقديم خدمات تدريبيّة أمنيّة للمواطنين الإماراتيين في قطاع الدّفاع.

(٦) مصانع الأسلحة

أعلنت الإمارات العربيّة المتّحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، عن قرارها لإنشاء أول مصنع لتصنيع الذخيرة[٣٠] في الدّولة بالتّعاون مع شركة عالميّة. سيقوم هذا المصنع بالتّخصّص في الذّخيرة من العيار الصّغير. هذا المشروع يتبع لشركة توازن القابضة[٣١] المتخصّصة في تحسين قوى الإمارات العربيّة

(٢٧) Mark Mazzetti and Emily B. Hager, «Secret Desert Force Set Up by Blackwater's Founder,» *New York Times*, 14/5/2011.

(٢٨) Katzman, «The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy».

(٢٩) «Knowledge Point and Lockheed Martin Announce UAE Training Partnership,» Lockheed Martin (21 February 2011), <http://www.lockheedmartin.com/us/news/press-releases/2011/february/KnowledgePointLMCPartnership.html>.

(٣٠) «Abu Dhabi Sets up First Ammunition Factory: Abu Dhabi Plant will Produce 9mm, 5.56mm and 7.62mm Ammunition,» Emirates 24/7 (28 August 2010), <http://www.emirates247.com/news/emirates/abu-dhabi-sets-up-first-ammunition-factory-2010-08-28-1.284689>.

(٣١) «Military and Supporting Weapons,» Tawazun Group, <http://www.tawazun.ae/en/OurPortfolio/TawazunGroup/MilitarySportingWeapons/Pages/Home.aspx>.

المتّحدة الصّناعيّة، ومن ضمنها التّصنيع العسكري. وقد تمّ التّعاقد مع القوّات المسلحة الإماراتيّة من أجل توفير الذّخيرة لها.

كما توجد في رأس الخيمة شركة ماهيندرا (Mahindra)[٣٢]، لتصنيع السّيارات المُصفّحة التي يتمّ استخدامها لأغراض عسكريّة وأمنيّة متعدّدة.

د ـ المملكة العربية السعودية

(١) تاريخ الوجود الأجنبي

في الأربعينيات من القرن الماضي تعاونت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً مع المملكة العربية السعودية[٣٣] حيث تمّ بدء إنشاء مطار عسكري أمريكي في الظهران. كما توطّدت العلاقات العسكريّة بين الدّولتين منذ تلك الفترة، وتطوّر التعاون الثنائي العسكري بينهما. خلال الغزو العراقي ١٩٩٠-١٩٩١، استعانت المملكة العربيّة السّعوديّة بالقوّات العسكريّة الأمريكيّة، واستضافتها خلال معركة «عاصفة الصحراء» وخلال فترة التّسعينيات، أثار هذا الوجود الأمريكي امتعاض المعارضة في السّعودية والجماعات السلفيّة، مثل تنظيم القاعدة.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبية

تُعدّ المملكة العربيّة السّعوديّة مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة. ويوجد حوالى ٤٣٥ عنصراً أمريكياً على أراضيها، ويُعتبر هذا العدد قليل نسبيّاً مقارنة بذروة الوجود العسكري الغربي خلال غزو العراق للكويت.

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش المملكة العربيّة السّعودية حوالى ٧٥,٠٠٠ جندي. ويحتوي سلاح البحرية على ١٣,٥٠٠ شخص، بينما سلاح الجويّة يضم ٢٠,٠٠٠، وسلاح الدّفاع الجوي ١٦,٠٠٠، وقوات الأمن الصّناعي ٩,٠٠٠.

---

(٣٢) <http://www.mahindraarmored.com/terms.asp>.

(٣٣) Christopher M. Blanchard, «Saudi Arabia: Background and U.S. Relations,» CRS Report for Congress (14 June 2010), <http://fpc.state.gov/documents/organization/145596.pdf>.

(٤) المصروفات على الدفاع

قُدّرت ميزانيّة الدّفاع في المملكة العربيّة السّعوديّة عام ٢٠١١، بمبلغ وقدره ١٧٣بليون ريال سعودي. أمّا ميزانيّة ومصروفات الدّفاع لعام ٢٠١٠، فكانت ١٧٠ بليون ريال سعودي، ولا تضمّ هذه الأرقام قيمة صفقات الأسلحة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٤]، وافقت المملكة العربيّة السّعوديّة على صفقة أسلحة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتضمّن طائرات إف ـ ١٥ متقدمة بقيمة ٢٩ بليون دولار أمريكي؛ وفي آذار/ مارس ٢٠١٢[٣٥]، تمّ الاتفاق مع شركة بوينغ الأمريكية لتوفير ٨٤ طائرة إف ـ ١٥ بقيمة تصل ١١ بليون دولار أمريكي. كما تمّ إحراز التّقدّم في صفقات أسلحة أخرى مثل حيازة ٢٤ طائرة أباتشي من الولايات المتحدة بقيمة ٢,٧ بليون دولار أمريكي. أيضاً، ومن الجدير بالذكر أنّ الإدارة الأمريكيّة قامت بتخصيص مبلغ في ميزانية ٢٠١٣، من أجل المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن برنامج التّعليم والتّدريب العسكري الدّولي.

إضافة إلى ذلك، وقّعت المملكة العربيّة السّعوديّة في أيار/ مايو ٢٠١٢، صفقة بقيمة ٣ بليون دولار أمريكي مع المملكة المتحدة[٣٦] لحيازة طائرات حربيّة تدريبيّة، وكانت هذه الصفقة متعلقة باتفاقية تمّ توقيعها في عام ٢٠٠٧، لشراء ٧٢ طائرة تايفون حربيّة.

(٥) مصانع الأسلحة

في عام ١٩٥٠، صدر مرسوم ملكي بخصوص إنشاء المؤسسة العامة للصناعات الحربية[٣٧] بهدف تحقيق الاكتفاء الذّاتي للقطاع العسكري في المملكة العربيّة السّعوديّة. يقع مقرّ هذه المؤسّسة في محافظة الخرج بالرياض. من أحد المصانع التابعة للمؤسسة مصنع المدرعات والمعدات

---

(٣٤) Christopher M. Blanchard, «Saudi Arabia: Background and U.S. Relations,» CRS Report for Congress (27 November 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf>.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) «US Arms Deals in the Works with Uneasy Gulf Allies,» Fox News (30 July 2012), <http://www.foxnews.com/world/2012/07/30/us-arms-deals-in-works-with-uneasy-gulf-allies>.

(٣٧) المؤسسة العامة للصناعات الحربية: <http://www.miconline.gov.sa/aboutinstitute.aspx>.

الثقيلة[٣٨] المتخصّص بتصنيع السّيارات المُدرّعة، ويقع هذا المصنع في الدّمام.

في آذار/ مارس ٢٠١٢، كشفت مستندات سرية سويدية[٣٩] عن صفقة ما بين المملكة العربية السعودية والسويد بخصوص مساعدة السعودية لإنشاء مصنع صواريخ مضادة للدبابات. أظهرت الوثائق أنّ المملكة العربيّة السّعودية، قد تعاونت مع الوكالة الدّفاعيّة السويدية للبحوث منذ عام ٢٠٠٥م، وكانت على وشك إنشاء مشروع سيمون لتصنيع الأسلحة. أثارت أنباء هذه الصفقة ضجّة في السويد، وتصاعدت الانتقادات ضدّ وزير الدّفاع السّويدي بشأن تخطّي الوكالة الدفاعية صلاحياتها من خلال تعاملها العسكري مع السّعودية. أدّت هذه التّطورات إلى استقالة وزير الدّفاع السويدي[٤٠] بعد الضّغوطات التي واجهها.

هـ ـ دولة الكويت

(١) تاريخ الوجود الأجنبي

بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١، على يد «قوات التّحالف»، بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، توطّدت العلاقات الكويتية ـ الأمريكية الأمنيّة[٤١]، وتم توقيع اتفاقية أمنيّة في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، لمدّة عشر سنوات. هذه الاتفاقية سمحت للتّعاون الأمريكي ـ الكويتي في مجال التّدريب والتعامل مع الأزمات، وصفقات الأسلحة الأمريكيّة، واستخدام القوّات الأمريكيّة للمرافق العسكريّة الكويتيّة. تمّ تجديد هذا العقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ولكن في عام ٢٠١١، لم يتم الإعلان عن التّجديد، إلا أنّه من المتوقّع أن التمديد السابق يتجاوز فترة السنوات العشر. من الجدير بالذكر، أنّ الكويت قد قامت بدفع مبالغ كبيرة للولايات المتحدة الأمريكيّة لتغطية تكلفة معركتي «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء»، إضافة إلى عمليّات احتواء التّهديد العراقي في التّسعينيات (حوالى ١٧بليون دولار أمريكي).

---

(٣٨) مصنع المدرعات والمعدات الثقيلة: <http://www.avf.com.sa/index-ar.html>.

(٣٩) «Anger over Sweden's «Secret» Saudi Arms Plant,» Aljazeera (7 March 2012), <http://www.aljazeera.com/news/europe/2012/03/201237181449059l8.html>.

(٤٠) «Swedish Minister Quits over Saudi Arms Plant Row,» Reuters (29 March 2012), <http://www.reuters.com/article/2012/03/29/us-sweden-saudi-idUSBRE82S0AS20120329>.

(٤١) Kenneth Katzman, «Kuwait: Reform, Security, and U.S. Policy,» CRS Report for Congress (30 August 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21513.pdf>.

قامت الكويت أيضاً باستضافة معظم القوات الأمريكيّة خلال حرب العراق[٤٢] في عام ٢٠٠٣م، وسمحت الكويت للولايات المتّحدة الأمريكيّة باستخدام قواعدها الجويّة ومطارها الدّولي. كما إنّها ساعدت التّحالف ماليّاً بمبلغ وقدره ٢٦٦ مليون دولار أمريكي. هذه المشاركة أدّت إلى منح الكويت مرتبة «حليف أساسي ليس من الناتو» للولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤م.

بعد انسحاب القوّات الأمريكيّة من العراق مع نهاية عام ٢٠١١م؛ كان هناك نقاش بشأن زيادة عدد القوّات في الكويت، لكن نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي أشار بأنّه ليس هناك مخطط لزيادة عدد القوّات في الكويت. منذ عام ٢٠١١، تم تقليص عدد القوّات الأمريكيّة في الكويت من حوالى ٢٥ ألفاً إلى حوالى ١٤ألفاً.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبيّة

تُعدّ الكويت مقرّاً للقيادة المركزيّة الأمريكية، حيث تحتوي على ١٣,٥٠٠ عنصر. يوجد في الكويت كذلك عدد قليل من العناصر الذين ينتمون إلى جيش الملكية البريطانيّة.

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش الكويت حوالى ١١,٠٠٠ جنديّ. ويحتوي سلاح البحرية على ٢٠٠٠ شخص، بينما يضم سلاح الجوية ٢,٥٠٠ عنصر.

(٤) المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في الكويت عام ٢٠١١ مبلغاً وقدره ١,١٣ بليون دينار كويتي. أمّا في عام ٢٠١٠، فقد وصلت الميزانيّة مبلغ ١,٣٤ بليون دينار كويتي، ولا تضمّ هذه الأرقام صفقات الأسلحة.

تدفع الكويت، كما ذكر مسبقاً، مبالغ لمساعدة القوات الأمريكية ماليّاً. تشير مستندات الدفاع الأمريكية[٤٣] أنّ الكويت تدفع حوالى ٢١٠ ملايين دولار أمريكي كلّ عام لتخفيف العبء المالي على الجيش الأمريكي. هذه

---

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

التكلفة قد تزيد في عام ٢٠١٢ نظراً إلى حاجة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتخزين الأسلحة والمعدّات التي تمّ سحبها من العراق مع سحب القوات في عام ٢٠١١م.

إضافة إلى ذلك، قامت الكويت في عام ٢٠١٠، بالموافقة على شراء أسلحة أمريكيّة بلغت قيمتها حوالى ١,٦ بليون دولار أمريكي. هذه الصّفقة كانت من أجل تحقيق أهداف برنامج «الحوار الأمني الخليجي» لاحتواء إيران. ضمّت هذه الصّفقة نظام باتريوت المتقدم. وفي عام ٢٠١٢م، أعلن البنتاغون عن خطة لبيع ٦٠ نظام باتريوت للكويت بقيمة تبلغ ٤,٢ بليون دولار أمريكي.

إضافة إلى صفقة الأسلحة الأمريكية، تمّ تناقل أنباء صفقة أسلحة فرنسية في عام ٢٠١٠، ما أثار نقاشاً حاداً في مجلس الأمة الكويتي. بلغت قيمة الصّفقة الفرنسيّة بلايين الدّولارات الأمريكيّة، وقد هدّد أعضاء مجلس الأمة الإسلاميّون حينها، أنّهم سوف يستجوبون المسؤولين عن هدر المال العام على صفقات الأسلحة.

(٥) التطورات الأمنية الرئيسة

بعد أن انضمّت الكويت إلى مبادرة التّعاون التّركيّة في عام ٢٠٠٤م، تمّ في عام ٢٠١١ مناقشة احتمال افتتاح مركز للناتو في الكويت، لكن حتّى هذا اليوم؛ لم يتم افتتاح هذا المركز.

و ـ دولة قطر

(١) تاريخ الوجود الأجنبي

في عام ١٩٩٢م؛ وقّعت قطر مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة اتفاقية أمنية[٤٤] لتقوية التّعاون ما بين الدّولتين في الشؤون العسكريّة، وقد استمرّ هذا التّعاون حتى اليوم.

في عام ٢٠٠٢م، وقبيل الاحتلال العسكري للولايات المتّحدة الأمريكيّة وقوّات التّحالف في العراق؛ أعلن إدارة الرّئيس الأمريكي بوش، أن القيادة

(٤٤) Christopher M. Blanchard, «Qatar: Background and U.S. Relations,» CRS Report for Congress (6 June 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL31718.pdf>.

المركزية للولايات المتحدة الأمريكية[٤٥] سيتمّ نقلها إلى قاعدة جويّة بالعاصمة الدّوحة.

هذا، ولا يزال عدد من قوات القيادة المركزية موجوداً في الدّوحة.

(٢) عدد القواعد والقوات الأجنبية

تعتبر قطر مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الأمريكية، ويُقدر عدد العناصر الدائمة بحوالى ٦٧٨ عنصراً. كما ويوجد حالياً في دولة قطر عدد صغير من القوات الجويّة للمملكة البريطانيّة.

(٣) عدد القوات الوطنية

يضمّ الجيش القطري حوالى ٨,٥٠٠ جندي. ويحتوي السلاح البحري القطري على ١,٨٠٠ شخص. بينما يضمّ السّلاح الجوي على ١,٥٠٠ شخص.

هذا، وقد شاركت القوات القطرية في عام ١٩٩١، مع قوات التّحالف خلال الحرب في مواجهة القوّات العراقية في منطقة الخفجي بالسّعودية، إضافة إلى ذلك، شاركت القوّات القطريّة بطائرات حربيّة وطائرات للنّقل لمساعدة عملية الناتو العسكرية في ليبيا.

(٤) المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانية الدّفاع في دولة قطر عام ٢٠١١ مبلغاً وقدره ١٢,٦ بليون ريال قطري. أمّا في عام ٢٠١٠، فقد كانت ميزانية الدّولة ١١,٤ بليون ريال قطري، ولا تشمل هذه الأرقام قيمة صفقات الأسلحة.

في عام ٢٠١٢م، تمّ الإعلان في «جريدة» **دير شبيغيل** الألمانيّة[٤٦] رغبة وزارة الدّفاع القطريّة في حيازة حوالى ٢٠٠ دبابة من ألمانيا، بمبلغ وقدره ٢ بليون يورو، ولا توجد تفاصيل مُعلنة أخرى عن تطوّرات هذه الصّفقة. أما بخصوص صفقات الأسلحة الأمريكيّة؛ ففي عام ٢٠١٢، كانت وزارة الدّفاع الأمريكيّة بانتظار ترخيص لصفقة عسكريّة بقيمة ٦,٦ بليون دولار أمريكي

---

(٤٥) Bret Baier, «U.S. Moving Central Command Units to Qatar,» FoxNews.com, 11 September 2002, <http://www.foxnews.com/story/2002/09/11/us-moving-central-command-units-to-qatar/>.

(٤٦) «Qatar Plans to Buy 200 German Tanks,» Russia Today (30 July 2012), <http://rt.com/news/qatar-deal-german-tanks-402>.

لقطر[٤٧] هذه الصّفقة تضمّنت تحديث طائرات الأباتشي والبلاكهوك وسيهوك، وحيازة ٦ طائرات أخرى.

ثانياً: الأمن المائي في دول مجلس التّعاون العربيّة

تعتبر المياه العذبة قضية مصيرية عالمياً، باعتبار أن المياه هي المكون الرئيس للحياة قبل أن تكون مورداً حيوياً وإستراتيجياً؛ فإضافة إلى مركزية المياه للخلق واستمرارية الحياة، تعتبر المياه ركيزة أساسية في مجالات التّنمية الشاملة كافة. وعادت قضية توافُر المياه لتُسبِّب هاجساً متصاعداً عالمياً، نتيجة الطفرة السكانيَة التي حدثت خلال القرن الماضي، وما واكبها من زيادة مطردة في الاستهلاك، وزيادة الأنشطة الحياتية والزراعية أو الصناعية، علاوة على مؤشرات التلوث المصاحبة لها. وفي ظل محدودية الموارد على مستوى العالم، أصبح شحّ المياه قضية عالمية، ومصدر قلق متزايد حول تبعاته المصيرية على مستوى تطور تاريخ الإنسان المستقبلي.

وبنظرةٍ فاحصة إلى خريطة منطقة دول المجلس؛ نجد أنّها من أكثر الدّول تأثراً بقضية ندرة ومحدودية المياه، وزيادة الطّلب عليها، وبخاصة أن طبيعة المنطقة تتسم بصفةٍ عامة بمناخ صحراوي جاف، لا يوفّر إلا القليل نسبياً من المياه العذبة، إذا ما قورنت بمناطق العالم الأخرى، وتُصنّف بأنها من أفقر دول العالم مائياً. لذلك تعمل هذه الدّول، ومنذ وقت طويل، على تقليل الفجوة بين ما هو متاح من موارد مائية محدودة أساساً، وتتناقص مع مرّ الزمن، وما هو مطلوب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة، نتيجة للزيادة السكانية، وزيادة الطلب على الغذاء، واستهلاك الفرد للمياه.

وفي ظل النّدرة النّسبية للموارد المتاحة، ومحدودية تساقط المطر والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية وتدهور نوعيّتها؛ فإنّ المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم، ما تتأثر معه الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ما لم تُتخذ الحلول المناسبة للتّصدي لهذه المشكلة المائيّة المُلحّة.

١ ـ إدارة المياه وحمايتها

تتفاقم هذه المشكلة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضعف أجهزة إدارة المياه

---

(٤٧) «US Arms Deals in the Works with Uneasy Gulf Allies».

وحمايتها، وقلة الاعتمادات الماليّة اللّازمة لتنميّة الموارد المائيّة، والبحث عن موارد مائيّة اقتصاديّة جديدة. علاوة على عدم احترام القوانين والتّشريعات الخاصة بالمياه، وضعف الوعي الخاص بقضايا المياه ومشاكلها. هذا إضافة إلى تدهور نوعيّة المياه الجوفية نتيجة للاستنزاف المتزايد لتلبية الأنشطة الزراعية والسكانية والصناعية. ويمكننا إضافة تحدّياتٍ أخرى تتمثّل في وضع خطط وسياسات وبرامج ديناميكية آمنة تضمن تحسين وتطوير وبناء قدرات المؤسّسات العامة والخاصة في طرق إدارتها للمصادر المائية، وتدبير مصادر متجدّدة لضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة، مع ضمان الحدّ الأدنى للمحافظة على البيئة.

هشاشة الوضع المائي في دول الخليج قضيّة مصيرية، بل وجودية، ولطالما عانت المنطقة تاريخيّاً من الجفاف والقحط في الفترات التي سبقت العصر النفطي. لذلك من المهم وضع الملف المائي في مقدمة الأولويات والتّحديات التي تواجه المنطقة. هناك حاجة فعلية لاتخاذ خطواتٍ إيجابية لتنمية الموارد المائية، بما يُحقّق التنمية المُستدامة، ويبعد شبح شحّ المياه عن المنطقة بشكل نهائي. ولهذا، فإنّ توفير الاحتياجات المائية للأغراض الحالية والمستقبلية كافة، يعتمد في المقام الأول على دقة تقييم وتحديد الإمكانيات المائية التقليدية وغير التقليدية، مثل إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي، وتحلية مياه البحر، وحماية الموارد المائية من الهدر والتلوث، في إطار تبني سياسات وطنية وإقليمية ملائمة، وتفعيل ودعم القدرات المؤسسية المسؤولة عن إدارة المياه وتطبيق التشريعات المناسبة على أساس بيئي سليم. وتشكل هذه القضية المصيرية جوهر ما هو مقدم في هذا الملف، حيث نحاول تقديم صورة أولية حول الوضع المائي في دول الخليج، لطرح هذا الموضوع الحيوي على الرأي العام وإثارة النقاش حوله.

٢ ـ المصادر المائية في دول المجلس

أ ـ مصادر المياه السطحية

(١) الأمطار

يتراوح معدل الهطول المطري ما بين ١ ـ ١٠٠ ملم سنوياً، وتعتبر

المصدر الرئيس للتغذية الطبيعية للعديد من الأحواض المائية الجوفية بالمنطقة، ومن هذه المؤشرات يتضح أن حوالى ٨٥ في المئة من مساحتها شديدة الجفاف ولا تصلح للزراعة المطرية.

وعلى الجانب الآخر، فإنّ معدلات التبخّر تتراوح ما بين ١٠٠٠ملم سنوياً على الشريط الساحلي وحوالى ٣٠٠٠ ملم سنوياً في المناطق الصحراويّة.

(٢) الأودية الموسمية

تنتشر في أنحاء دول المجلس شبكات من الأودية الموسمية متباينة في كثافتها تبعاً للطبوغرافية ونوع التربة والبيئة التي تسود، وكمية هطول المطر السنوي. تجري مياه هذه الأودية عادة لفتراتٍ محدودة سنوياً، تتراوح من بضع ساعات إلى عدّة أيام أو أشهر، وفي بعض المناطق شديدة الجفاف تفيض مرّة كلّ عدّة سنوات.

ب ـ مصادر المياه الجوفية

وتقدر المياه المتاحة حالياً في المنطقة بحوالى ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً، بينما المخزون الجوفي من هذه المياه يفوق ٧٧٠٠ مليار متر مكعب، إلا أنّ المتجدّد منه حوالى ٤٢ مليار متر مكعب. تختلف نوعية المياه الجوفية من حوض إلى آخر، كما إنّ معظم المياه الجوفية توجد في المنطقة الوسطى، ويعود تكوينها إلى عصور قديمة. وما زالت المعلومات غير مكتملة حول حالة هذه المياه الجوفية، ما يحتّم وضع برامج لتنمية الأحواض الجوفيّة وتغذيتها من الأمطار بطرق مختلفة حتى يُمكن الاعتماد على هذه المياه عند الحاجة، بناء على احتمالات الهطول الممكنة، ما يستدعي إجراء التسجيلات الدقيقة لها ومتابعتها وتقويمها.

ومن أهم خزانات المياه الجوفية الموجودة في المنطقة؛ أحواض المنطقة الشرقية، وحوض الحماد، والرياض، والربع الخالي. يقدر إجمالي الطاقة التخزينية لها بحوالى ٥٠٠ مليار متر مكعب.

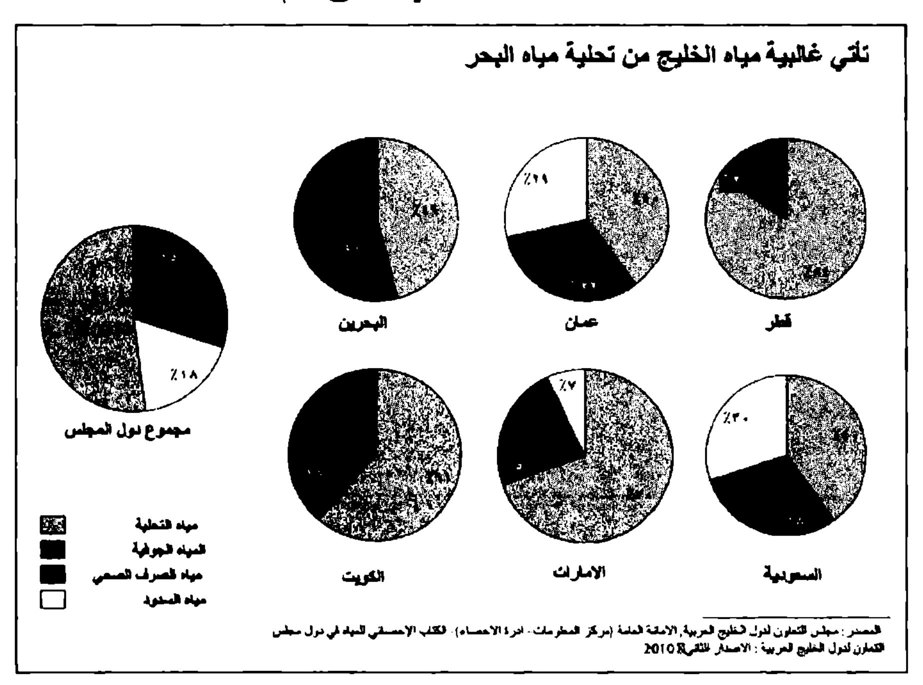
ج ـ المصادر المائية غير التقليدية

في إطار البحث عن مصادر مائية جديدة؛ فإنّ دول الخليج تُعتبر من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للمياه غير التقليدية، إما بواسطة معالجة مياه البحر،

أو بواسطة تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أن تنمية هذه المصادر المائية غير التقليدية تُكلّف مبالغ باهظة بمقارنتها بالموارد المائية التقليدية؛ إلا أنه سيكون لها شأن يُعتمد عليه في المستقبل بسبب تزايد الطلب على المياه على مرّ الزمن، نظراً إلى شحّ المصادر الأخرى للمياه.

الشكل الرقم (٣ ـ ٦)

مصادر المياه العذبة المنتجة في الخليج عام ٢٠١٠



وتتمثل الاستخدامات الرئيسة للموارد المائية الناتجة من تحلية مياه البحر في الأغراض المنزلية والزراعية بشكل رئيس، بخاصة في المناطق التي تُعاني ندرة في المياه من حيث النوعية والكمية. وتستخدم هذه التقنية حيث تتوافر لها الطاقة ويصل إنتاجها إلى معدلاتٍ تصل إلى أكثر من ٢,٥ مليار متر مكعب في السّنة.

أمّا استخدامات مياه الصّرف الصّحي والصّناعي والزّراعي بعد المعالجة اللازمة طبقاً للمعايير الدولية؛ فتتمثل بشكل رئيس في أغراض الرّي، ويمكن

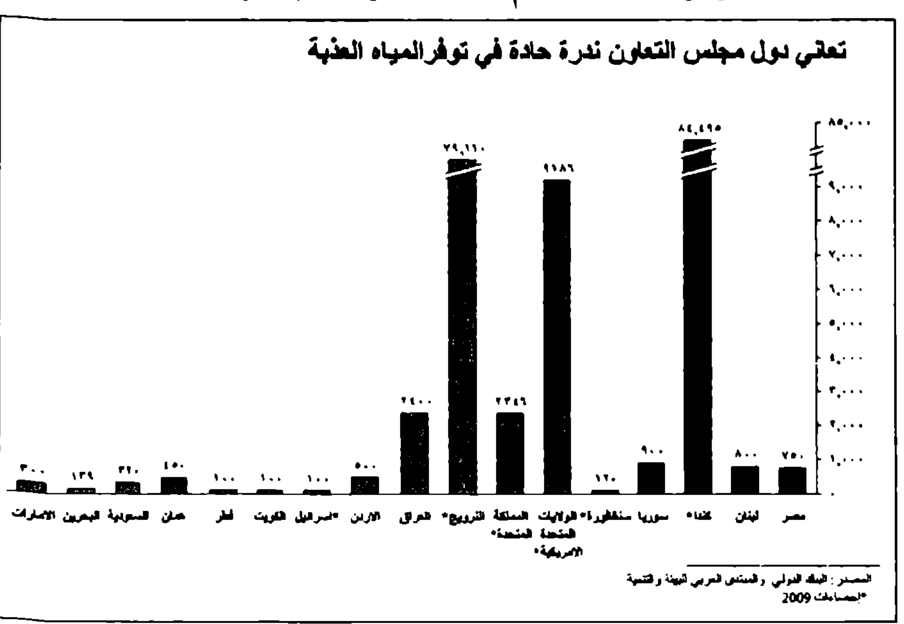
اعتبارها مصدراً مهماً لمياه الري، كما يمكن الاستفادة منها لتغذية الأحواض الجوفيّة.

(١) الاحتياجات والاستهلاكات المائية

تكاد تكون نسبة الموارد المائية المتجدّدة في دول الخليج معدومة، ما يجعل نصيب الفرد السنوي من المياه (الفقر المائي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في العام)؛ من أكثر المستويات تدنّياً في العالم كما هو مبين في الشكل الرقم (٣ ـ ٧).

الشكل الرقم (٣ ـ ٧)

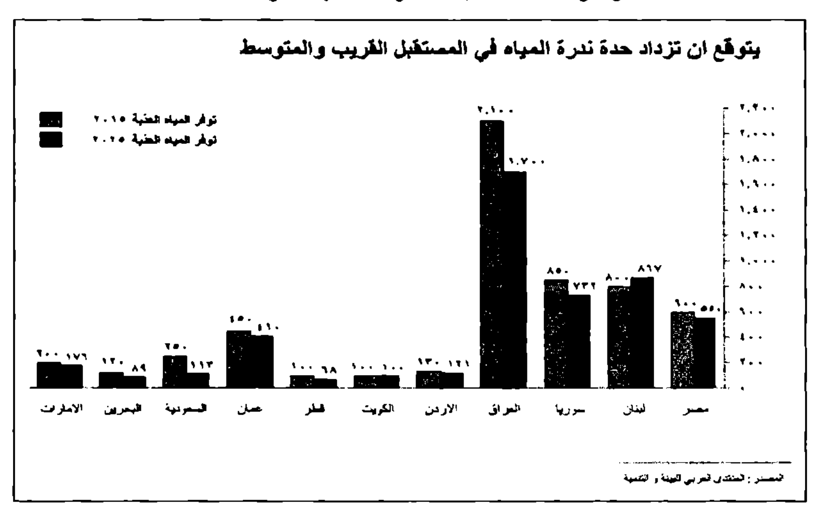
توافر المياه العذبة عام ٢٠١٠ (متر مكعب/ فرد/ سنة)



وإذا كان عدد السكان قد تضاعف بشكل مطّرد في الأعوام الثلاثين الماضية، وهو قابل لأن يتضاعف مرّة ثانية خلال السنوات الثلاثين المقبلة، فضلاً على زيادة نسبة نمو المدن التي تضمّ الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة، وتفتقر في الوقت نفسه من نسبة كبيرة إلى المياه المأمونة متطلبات الصرف الصحي الأساسية (كما هو الحال في جدة)؛ فمن المتوقع أن تتفاقم المشكلة بشكل تصاعدي على مدى السّنوات القادمة.

الشكل الرقم (٣ ـ ٨)

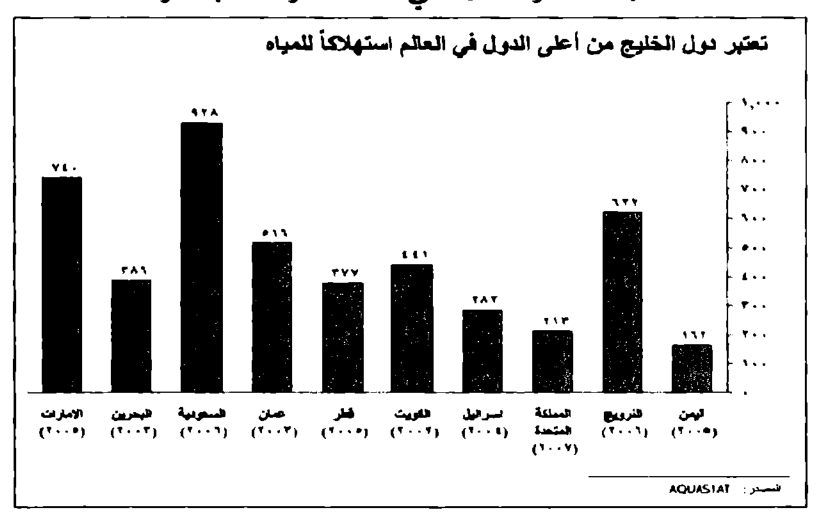
توافر المياه العذبة (متر مكعب/ فرد/ سنة)



في مقابل شحّ الموارد المائية المتجددة وتناقصها، نجد أنّ معدّلات استهلاك المياه في الخليج تُعتبر الأعلى عالميّاً. الكويت، مثلاً، تستهلك أكثر من مرتين معدل استهلاك الفرد للمياه في بريطانيا.

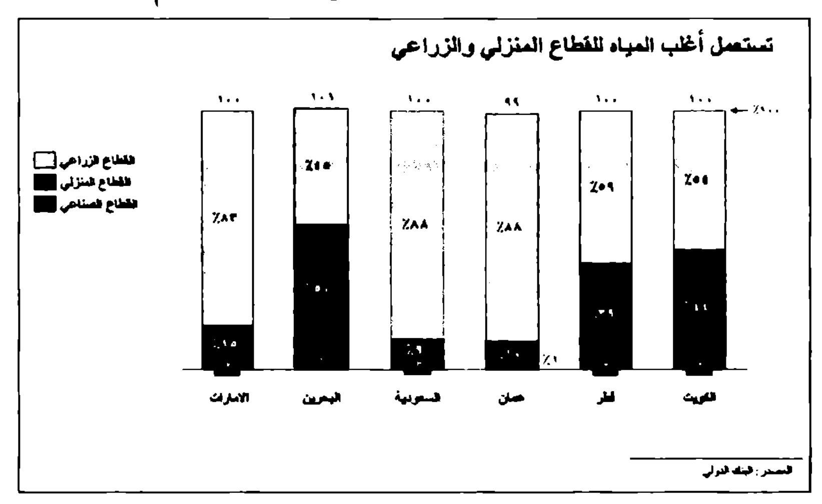
الشكل الرقم (٣ ـ ٩)

معدل استهلاك الفرد للمياه في السنة (متر مكعب/ فرد/ سنة)



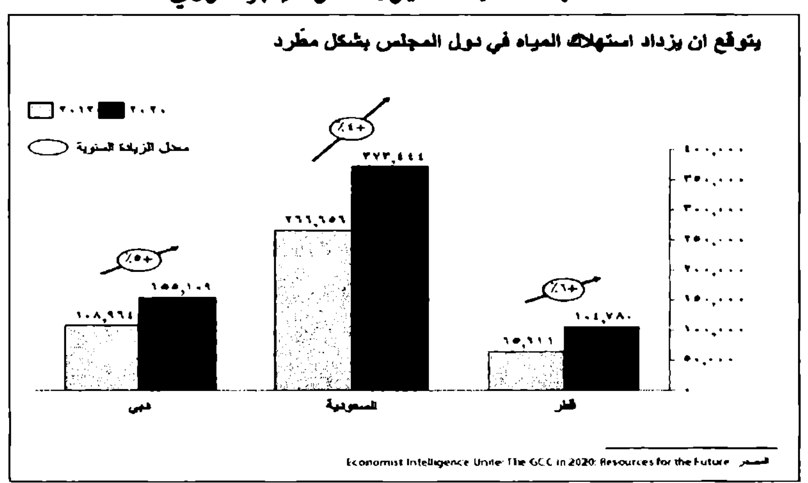
وتمثل الاستخدامات المنزلية المستهلك الأساسي للمياه في الخليج، ويليها الاستخدام الصناعي والتجاري.

الشكل الرقم (٣ ـ ١٠)
تركيبة استعمال المسحوبات السنوية من المياه العذبة عام ٢٠١١



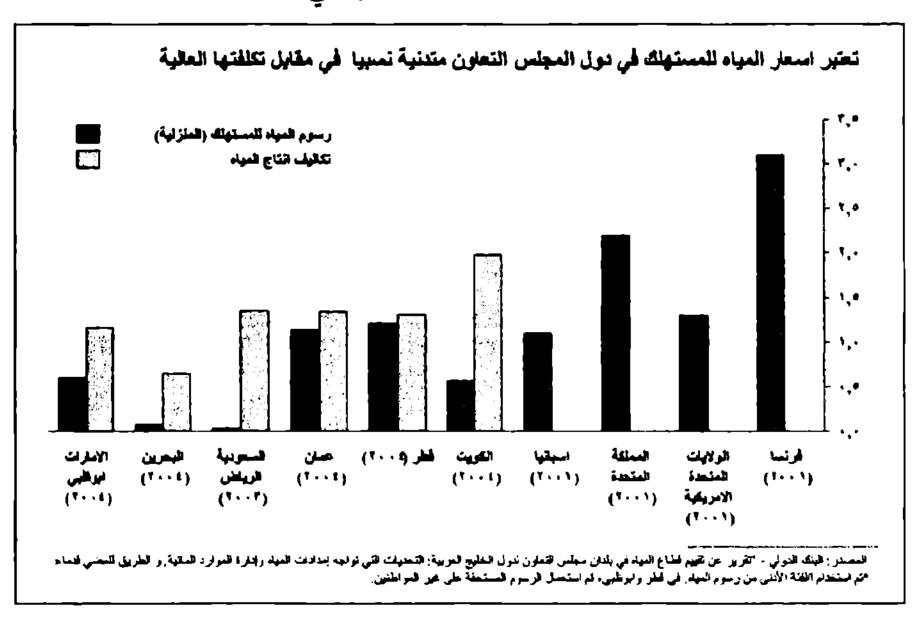
ويتوقع أن تستمر معدلات الاستهلاك في الارتفاع بشكل مطّرد على مدى السنوات القادمة نظراً إلى معدل الزيادة السكانية العالية والتوسع العمراني.

الشكل الرقم (٣ ـ ١١)
معدل استهلاك المياه (مليون غالون إمبراطوري)



يتضح لنا عمق المشكلة عند النظر إلى تكلفة إنتاج المياه في دول المجلس في مقابل سعر البيع للمستهلكين؛ فتعتبر أسعار استهلاك المياه في دول مجلس التعاون، على الرغم من ندرتها، وتكلفة إنتاجها العالية؛ من أرخص الأسعار الاستهلاكية في العالم، ما يفاقم من قضية الإسراف في الاستهلاك وعدم دفع القيمة الحقيقية للمياه في دول تعاني هشاشة في المياه.

الشكل الرقم (٣ ـ ١٢)
أسعار وتكاليف المياه (بالدولار الأمريكي/ متر مكعب)



في المقابل، ونظراً إلى أن أغلبية المياه المنتجة تأتي عن طريق تحلية مياه البحر والمياه المعالَجة، والتي تعتبر من أكثر الطرق تكلفة وأكثرها استنزافاً للطاقة.

ولقد أدّى هذا الاستهلاك المفرط إلى استغلال الأحواض الجوفية بمعدلاتٍ تفوق التغذية السنوية، ويتسبّب ذلك في انخفاض مستويات المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، وقد يصل الأمر إلى تداخل مياه البحر المالحة واختلاطها بالمياه الجوفية، وبخاصة في حالة الأحواض المائية القريبة من السواحل. وأكثر الدول استغلالاً للأحواض الجوفيّة، في السعوديّة والبحرين والإمارات وقطر. وغني عن القول إن استغلال الأحواض الجوفية بمعدلات

تفوق التغذية السنوية، ليس مستداماً على المدى البعيد، ما يتطلب وضع تشريعات عاجلة لحماية هذه الأحواض ووضع خطط محددة لزيادة تغذيتها السنويّة من الأمطار.

ومن جهةٍ أخرى، تعاني أنظمة المياه في المدن عدم الكفاءة، إذ يفوق الهدر نسبة ٣٠ في المئة من المياه المُخصّصة لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي، بسبب تدني مستويات الصّيانة والتخلّف التكنولوجي وضعف الإدارة الفنية والماليّة. وهذا الهدر غير مقبول بسبب التكاليف العالية لهذه المياه المحلّاة، مقارنة بالكلفة الزهيدة لخفض الهدر، كما يقلل الكلفة الرأسمالية والتشغيلية أيضاً.

وما زال الفاقد المائي في قطاع الزراعة، على الرغم من محدوديته، كبيرة نتيجة استخدام طرق الري التقليدية، وتزيد نسبة الفاقد على ٨٠ في المئة، وكثيراً ما يؤدي هذا الفاقد ـ إلى جانب الضغط على المورد المائي- إلى تملّح التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي، ما يؤثر على الإنتاجية الزراعية المحدودة.

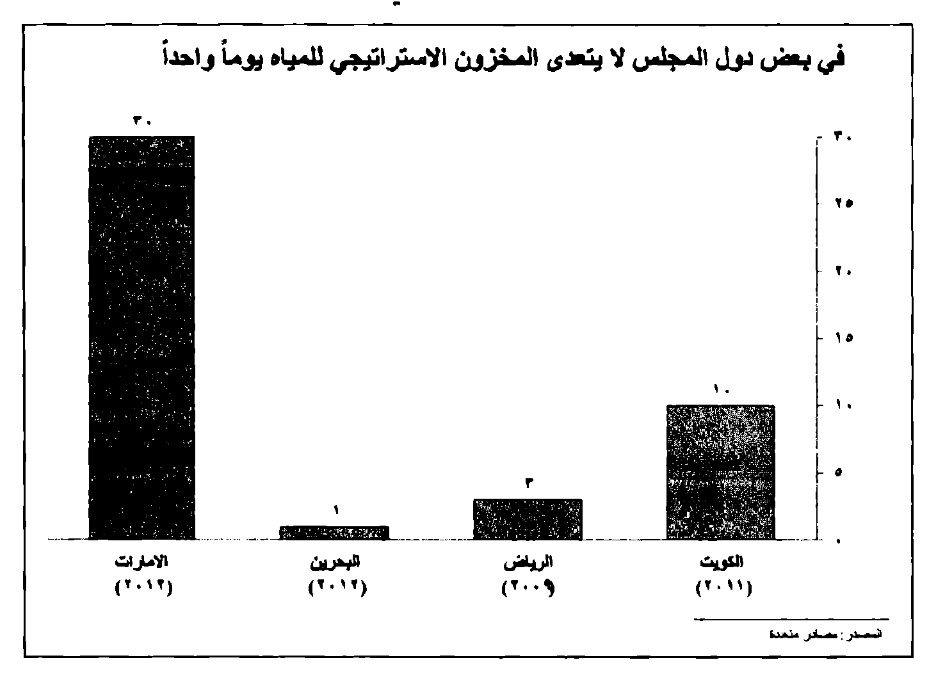
إن مفهوم تعظيم إنتاجية وحدة المياه أصبح اتجاهاً أساسياً وعاماً لدى العالم، سواء من لديه فائض منها أو من يعاني نقصاً. ويتطوّر هذا المفهوم مع الزمن بتطوّر التكنولوجيا وتقدّم الصّناعة والتنمية بشتى صورها؛ وفي عالمنا الجديد، هناك ضرورة لتبنّي النظرة التكامليّة لمفهوم إنتاجية وحدة المياه، آخذين في الاعتبار المؤثرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

(٢) ضعف المخزون الإستراتيجي للمياه

وقد يكون من أكبر التحدّيات التي تواجه دول المجلس، هو ضعف المخزون الإستراتيجي للمياه في بعض دوله، وهي القدرة الاستيعابية للدولة من كمية المياه للاستعمال الفوري؛ ففي الإمارات، مثلاً، والتي تعتبر الدّولة الأكثر تطوّراً في المنطقة في هذا المجال؛ يصل مخزون المياه الإستراتيجي إلى حوالى الشّهر، بينما لا يتعدى المخزون الإستراتيجي الحالي للبحرين يوماً واحداً، ما يعني الحاجة إلى إعادة تعبئة المخزون يوميّاً لتفادي نفاده، ما يثير أسئلة أساسيّة حول جاهزيّة الدّولة لأية كوارث أو حالات طارئة محتملة لا قدر الله. وقد ذاق البحرينيون جزءاً من هذا السيناريو الأسود في آب/ أغسطس ٢٠٠٤م، في ما عُرف بيوم الاثنين الأسود، حين انقطعت الكهرباء

ليوم كامل في ذروة حرارة الصّيف، ما أدّى إلى توقّف محطّات تحلية المياه، وبنهاية اليوم كان المخزون المائي في الدّولة قد وصل إلى درجة النفاد.

الشكل الرقم (٣ ـ ١٣)
المخزون الإستراتيجي للمياه



د ـ التحديات التي تواجه إدارة الموارد المائية في دول المجلس

بالإضافة إلى التحدّيات الماديّة التي تمّ ذكرها سابقاً؛ تواجه دول المجلس تحدياتٍ تنظيميّة في إدارة الموارد المائية، والتي هي في الأساس ناتجة عن سوء إدارة بالإمكان تطويرها وتفاديها، وهذا ما نسلّط الضوء عليه في هذا القسم من البحث.

هـ ـ التحديات الداخلية

(١) تعدد المؤسسات المسؤولة عن المياه وضعف دورها في أحكام الرقابة

نظراً إلى أن المياه تمثل العنصر الحيوي والركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، ما حدا بدول المجلس إلى التوسّع في إنشاء الهيئات والمؤسّسات

المسؤولة عن المياه، هذا الأمر أدّى إلى تعدّد المؤسّسات وتداخل مسؤولياتها، علاوة على عدم التنسيق في ما بينها، ما انعكس بالسّلب على أدائها في معالجة قضايا المياه. وبإمكاننا الأخذ، مثلاً، إنشاء وزارات مياه في أغلب الدول، إضافة إلى هيئات عامة للإشراف على المياه، هذا إضافة إلى تولّي القطاع العسكري أحياناً مسؤولية إنشاء محطات تحلية المياه في بعض الدول. ونجد في العديد من دول المجلس أن مسؤولية المياه موزّعة على عدة مؤسّسات مختلفة، وتُدار بمعزل عن بعضها البعض، فمثلاً المياه الجوفية ومياه الزراعة ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية والشبكات؛ كثيراً ما تُدار من قبل أجهزة مختلفة.

كما تفتقر معظم المؤسّسات المائيّة إلى مقوّمات البحث والدّراسة الإقليميّة، كما تعاني أنشطة البحث العلمي التي تتولّاها الجامعاتُ ومراكز البحوث بالمنطقة، ضعف مقوّمات التشجيع، وقلّة الدّعم من الجهات المختصّة.

(٢) ضعف القدرات المهارية البشرية ونقص الكوادر الفنية المؤهلة

وعلى الرغم من زيادة أعداد الخريجين من الجامعات والمتدربين، إلا أنه ما زال هناك قصور في المهارات الفنيّة، والكوادر المدرّبة، مع غياب التّنسيق، وغياب قواعد البيانات المشتركة، والاكتفاء بالبحوث الفرديّة أو النّظريّة. وتوجد حالياً برامج دراسيّة عليا متخصّصة في المياه في دول الخليج، ولكن بشكلٍ محدود جدّاً.

(٣) محدودية الوعي الجماهيري والمشاركة في صنع القرار

من المظاهر الواضحة؛ انتشار الأمية في مجال استخدامات المياه، وتدنّي مستويات الوعي، وبخاصة بين القطاع الأكبر من المستفيدين من المياه (قطاع الزّراعة والقطاع السّكني).

لذلك كان لتنظيم التّوعية الاجتماعيّة أهمية كبيرة في مجال العمل على تغطية المعلومات التي تهم مستخدمي المياه، وذلك بمناشدة الجماهير عن طريق حملات توعية وبرامج تعليمية ومبادرات مماثلة من شأنها أن تؤدي دوراً مهمّاً في تغيير السلوك البشري المتعلق بكيفية الحفاظ على المياه واستخدامها بكفاءة عالية. وآليات التّوعية في مجملها غير مكلفة، ولذلك لابد أن تكون ذات أولويّة متقدّمة لتحقيق فاعليتها.

(٤) زيادة معدلات النمو السكاني وازدياد الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها

تتأثر الاحتياجات المائيّة بالزيادة السّكانيّة وبالأحوال الاجتماعية الاقتصادية للسكان. ومن المتوقع في المستقبل أن ترتفع الاحتياجات المائيّة نظراً إلى الزيادة السّكانيّة. وتعتبر المنطقة من أكثر المناطق في العالم احتياجاً إلى الماء، بحسب تقدير معدّل النّمو السّكاني في المنطقة. والحالة الاجتماعيّة والاقتصادية للسّكان لها تأثيرها على الاحتياجات المائيّة؛ فاستعمالات المياه لسكان المدن مثلاً تزيد على مثيلتها لسكان المناطق الأخرى.

ويرتبط أيّ مخطط قومي لتحقيق الأمن الغذائي، ارتباطا وثيقاً بإستراتيجية الأمن المائي، وما يتطلّبه ذلك من توفير المزيد من المياه، آخذاً في الاعتبار النّمو السّكاني، وخطط التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بكلّ فاعليتها.

وهنا تنشأ أسئلة حقيقيّة حول مدى استدامة وفاعلية خطط المنطقة في التواصل من أجل بناء مشاريع عقاريّة ضخمة، ومدن جديدة، والتواصل في نمو سكاني مطّرد، في خضم الموارد الطبيعية الشّحيحة، وخاصة في المياه.

(٥) محدودية المعلومات عن الموارد المائية

إنّ المشكلة الأساسيّة التي تعانيها دول المجلس هي عدم وجود معلومات كافية، والمعرفة غير الوافية لكلّ من الموارد المائية الطبيعية والمحتملة، وكذلك الاحتياجات المائيّة الحالية والمستقبلية. كما إنه يحكم تجدّد الموارد المائية عددٌ من المتغيّرات، ومن الضّروري معرفة القيم المتوسّطة لهذه الموارد، وتحديد توزيعها وفتراتها، وما إذا كانت دائمة أو مؤقتة، والتوزيع الزماني والمكاني.

لذلك كان لابد من تكثيف الجهود لتجميع المعلومات المائيّة الأساسيّة وتبويبها وتنظيمها وتبادلها لتحقيق الفائدة للجميع، وإمكان مواجهة أي عجز قد يحدث، كما يمكن أيضاً مواجهة الأخطار المحتملة، علاوة على ذلك يمكن التّعاون في ما بينهم في تجهيز خطة مشتركة بعيدة المدى للموارد المائية واستخدامها.

وقد استفادت بعضُ الدّول من استخدام الحاسب الآلي في تخزين

وعمل برامج وأنظمة معلوماتيّة للموارد المائيّة، كما يمكن إنشاء شبكات رصد وربطها بعضها ببعضها الآخر، وكذلك العوامل الجوية والمناخية، علاوة على تطبيق نظم الاستشعار عن بُعد، وتقنية نظم وتحليل المعلومات الجغرافية (GIS)، وذلك بهدف عمل قاعدة معلوماتية للموارد المائيّة والأحوال الجوية والمناخية والاستخدامات المائية وخلافه، ويجب العمل على تعميم هذه التقنيات في جميع دول المنطقة، وكذلك الدّول المشاركة في الموارد المائية.

(٦) تعدد وقصور السياسات المائية وغياب عنصر التكامل والشمولية

يجب أن تقوم هذه السّياسات على أساس واقعي لمصادر المياه المتاحة، وتقييم دقيق للوضع المائي والاحتياجات الحاليّة والمستقبليّة، مع الأخذ بالتّقنيّات لمواكبة التقدّم السّريع في العلوم والتكنولوجيا والبحوث التطبيقية، والاستفادة من الدّروس والخبرة السابقة، وإدراك الوعي البيئي، والتّعامل مع المياه بسياسةٍ أكثر ديناميكية من خلال بعض الاختيارات والبدائل المختلفة، طبقاً للموقف السائد وطبيعة المكان والزمان.

ويتمثل ذلك في وضع سياسة شاملة لدول المجلس، بحيث يتم التّعامل مع الدّول بوصفها منطقة مترابطة واحدة، يجمعها مصير مائي مشترك بالنسبة إلى المياه، لتحقيق عملية التوازن المائي وتقليص الفجوة بين الموارد والاحتياجات، في ظلّ زيادة الطّلب على المياه.

وخلاصة القول، إنه يوجد قصور في البرامج الحالية لتنمية الموارد المائيّة، بخاصة في المناطق التي تعاني نقصاً أو عجزاً في المياه، وكذلك البرامج التكميلية الأخرى لاستخدامات المياه غير التقليدية ومشروعات الصرف الصحي، علاوة على الغياب الخطير لسياسات شاملة لإدارة المياه بصورة شاملة ومتكاملة وملموسة وواقعية. وكذلك غياب الإستراتيجيات والخطط الطويلة المدى، ما ينعكس على بقاء قضايا المياه في دول المجلس باعتبارها قضايا حاسمة وحقيقية وتحتاج إلى كثير من الجهود لمواجهتها.

(٧) تدهور نوعية المياه وتلوثها

إنّ البيئة المائيّة في دول المجلس حسّاسة وهشّة، فاستثمار الموارد في التّطور الصناعي، وضغوط المدنيّة، وقلة الإلمام بالآثار السّلبية الناجمة عن

إدخال التكنولوجيا؛ لها آثارها المعقّدة والمسبّبة لتدهور نوعية الموارد المائيّة، وتأثيرها بالسّلب على الصّحة العامة والإنتاجية والبيئية.

وتزداد المشكلة تعقيداً لعدم توافر معلومات أو بيانات شاملة عن نوعية المياه في دول المجلس، فضلاً على أن قضية حماية الموارد المائية من التدهّور لم تحظ بالعناية اللازمة، ما يتسبّب عنه ندرة مائية مستقبلاً.

وترجع أسباب تلوث المياه العذبة، السّطحية منها والأرضيّة؛ إلى أسباب كثيرة، منها: تسرّب مياه الصّرف الصّحي غير المعالجة، أو الصّرف الزّراعي المُلوّث بالمبيدات والمخصّبات، أو الصّرف الصّناعي، أو إلقاء المخلّفات في المجاري المائية، هذا إضافة إلى عمليات ردم البحر المطّردة في بعض دول المجلس، ما يؤدّي إلى الإضرار بأحواض المياه الجوفيّة القريبة من البحر بسبب تكسير الطبقات الصّخريّة العازلة للمياه الجوفية، وهو ما يؤدّي إلى اختلاط المياه الجوفية بالمالحة وارتفاع نسبة ملوحتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التّكاليف الاقتصاديّة والصّحيّة النّاجمة عن التلوث ربما تكون باهظة جداً، ومن دون مواجهة حازمة ومؤثرة، فإنّ هذه المشاكل ستتفاقم وتزداد بسرعة إلى الدرجة التي تحتاج إلى تكاليف مُضاعفة لتصحيح هذه المشاكل.

وهذا يتطلب مساندة قوية عن طريق إجراء التحاليل اللازمة، وعمل برامج المتابعة، وإدخال نوعية المياه كمحدّد مهم عند وضع السّياسات المائية، خلال تجهيز النماذج الرياضية الحديثة ونظم القرار، ودراسة تقييم المخاطر أو الكوارث.

(٨) التّصحر

تبلغ مساحة دول المجلس حوالى ١٤ مليون كم مربعاً، وتمثّل الأراضي المنزرعة حوالى ٣,٤ في المئة. ويغلب على معظم المساحة النّطاق الصّحراوي الجاف، أو شبه الصّحراوي، شبه الجاف.

وتتطلب مكافحة التّصّحر، بوصفها مشكلة بيئية واقتصاديّة واجتماعيّة تُهدّد المجتمع في الخليج ضرورة معاملة خاصة لإدارة البيئة والتخطيط وضبط الاستخدام، وصيانة الغطاء الشجري، وضبط ترشيد استخدامات المياه.

خاتمة: الرؤية المستقبلية لمواجهة التحديات المائية

ما لا شكّ فيه أن التّحديات المائيّة تمثّل هاجساً حقيقيّاً لدول المجلس، بخاصة في ظلّ طبيعتها الصّحراويّة القاسية، وندرة الموارد المتجدّدة، والاستهلاك المفرط. وهذا يحتّم جعْل مسألة المياه في أوّل اهتمامات دول المجلس مجتمعة. وقد يكون ركيزة أيّة خطة لمواجهة هذا التّحدي؛ هو النّظر إلى المسألة باعتبارها تحدّياً مشتركاً يُهدّد المنطقة ككلّ، والعمل بشكل جماعي كوحدة مترابطة، ووضع رؤية واضحة وشاملة مستقبلية لكيفية معالجة الأمر على مستوى المجلس ككلّ، بدلاً من اعتماد خططٍ فئويّة على مستوى كلّ دولة.

قد تكون هذه الخطّة المشتركة وتطبيقها على أرض الواقع؛ هي المنطلقُ الأساسي لأية حلول جذريّة لمشكلة المياه، وهذه الخطة حالياً غير موجودة على مستوى المجلس، دعك عن تفعيلها (هل قام المجلس بأية خطط مائية على مستوى المجلس؟) وإذا كان من الصّعب تحقيق هذا التكامل الآن لاعتبارات متعددة؛ فإنّ ذلك لا يمنع من وجود هدف إستراتيجي واضح لتحقيق التكامل بين مجلس التعاون لمواجهة هذه القضايا، مع الأخذ في الاعتبار أن المفهوم الأساسي للمياه؛ هو وسيلة للتّعاون والترابط الإقليمي أو الدّولي، وبالتّفاهم المتبادل لطبيعة المشكلات والقضايا ذات العلاقة بالمياه.

وفي حال وُجدت هذه النية بالعمل الجدّي الجماعي؛ فبالإمكان في ظلّ هذا الإطار، اقتراح الكثير من الاقتراحات العمليّة والإداريّة لمحاولة مواجهة خطرٍ بدأ يطلّ بوجهه على دول المجلس. ونطرح هنا بعض الاقتراحات على سبيل المثال من أجل إثارة النقاش حولها:

يجب أن يشمل المنظور العام للرؤية المائية للمنطقة الجوانب الأساسية الآتية:

- تحديث الخطط الإستراتيجية المائية الوطنية، وإعداد المخطّطات المائيّة العامة أو الرئيسة، شاملة الخطط متوسطة وبعيدة الأجل، والتأكيد على اتباع منهج متكامل في تنمية الموارد المائية وحمايتها وتنظيمها. وتحوي هذه الخطط بدائل تأخذ في الاعتبار منح إدارة الطلب على المياه أولوية عليا وآثار المسببات التي تؤدي إلى تدهور نوعية وكمية المياه.

● تدعيم أصحاب المؤسّسات المسؤولة عن دراسة وتخطيط وتنمية موارد المياه بكفاءات متخصصة في المجالات المتعلقة بالنواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتّى تتكامل عناصر الدّراسة لأي مشروع، وتحقيقاً لأهدافه المرجوّة.

● إشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين على جميع المستويات في تحديد الأهداف ودعم الأولويات، وتبنّي سياسات اللامركزية في إدارة الموارد المائية.

● تشجيع مشاركة دور المنظمات غير الحكوميّة في مجال توطين تقنيات وصناعة وحدات التحلية والصّرف الصحي ومكوناتها، وأعمال الصيانة والتشغيل، وفي إطار من المراقبة والتقييم.

● تقييم الآثار البيئية لمشروعات اجتماعية واقتصادية لمختلف الأساليب والتقنيات المستخدمة في تحسين أساليب حماية الموارد المائية في الدول.

● التعاون بين دول الخليج في مجالات بحوث المياه وخصوصاً في ما يتعلق بتنمية وحسن استغلال الموارد المائية من مصادرها الطبيعية (السطحية والجوفية) ومصادرها غير التقليدية (معالجة المياه العادمة وتحلية المياه المالحة).

● تطويع التكنولوجيا الحديثة والإنجازات الحادثة في ثورة الاتصالات والمعلومات والربط بين المؤسسات المسؤولة عن المياه.

● العمل للتوصل إلى رؤية بين دول الخليج تجاه بعض القضايا المائيّة المهمة والمطروحة على الساحة العالمية، مثل تسعير المياه الافتراضية.

● تحديث نقويم الموارد المائية السطحية والجوفية وأهمية توثيقها بغرض تنمية مصادر مائية جديدة وذلك نظراً إلى تضارب الأرقام والتقديرات بالنسبة إلى الموارد المائية بالمنطقة واختلافها من دراسة إلى أخرى، ولا شك أن أساس وضع أية مخططات للاستفادة بالموارد الحقيقية، يعتمد في المقام الأول على دقة البيانات التي تفتقر إليها المنطقة، وما زالت الجهود القائمة تفتقر إلى تقييم شامل للموقف المائي.

● تطوير استخدام الموارد المائية في المجال الزراعي، وبصفة خاصة تطوير نظم الإدارة والتحكم في ظاهرة ارتفاع المياه الأرضية في المناطق

الزراعية، وتدهور الخصوبة وتقييم آثار الملوثات على نوعية المياه الجوفية والسطحية، وكذا تقويم الفواقد المائية الناتجة من استخدام طرق الري التقليدية من خلال تطوير الري الحقلي وأيضاً تقويم وتشغيل المنشآت المائية.

- التوسّع في الاستخدام المشترك للمياه السّطحيّة والجوفية مع مراعاة حدود السحب الآمن والاقتصادي، والحدّ من الضّخّ من المياه الجوفية بحيث يؤدي ذلك إلى تردّي نوعية المياه وتملّحها، ووسائل وسبل حصاد الأمطار والشحن الصناعي للخزانات الجوفية، بخاصة تلك غير المتجدّدة منها، وذلك عن طريق سدود الإعاقة وأحواض الترسيب أو عن طريق آبار الحقن الرأسية.

- توجيه جزء مناسب من الاستثمارات الوطنية لمجالات تنمية الموارد المائية وإدارتها وصيانتها وحمايتها في إطار وخطط السياسة الوطنية.

- استحداث صندوق مشترك للأمن المائي مهمته تمويل وإعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي للخليج، كركن أساسي من أركان الأمن القومي لدول الخليج.

- تفعيل التشريعات واللوائح والقوانين الخاصة بالحفاظ على نوعية المياه من التدهور نتيجة لصرف المخلفات من مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي على المجاري المائية، والحدّ من مصادر التلوّث للاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات، ومنعها إن أمكن، والاهتمام بمعالجة هذه المخلفات لإمكان إعادة استخدام المياه.

الفصل الرابع

الخلل السّكاني

أولاً: الخلل السّكاني بين النّظام الاقتصادي والنّظام السّياسي

يُمكننا تعريف الخلل السّكاني على أنّ دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن. مما لا شك فيه أن الوافدين أدوا دوراً تنموياً رئيساً في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش؛ ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية وُجِد فيها الوافدون بصورة مكثفة، لكن التطور في أغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني إما عودة الوافدين إلى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة معينة التي قدموا من أجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، أو أن يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءاً مكوناً منه ومواطنين شركاء فيه، تجمعهم وحدة الأرض والمصير. أما حالياً فلا هذا ولا ذاك هو الحاصل في دول مجلس التعاون، حيث تتزايد أعداد الوافدين مع مرور الزمن، وإمكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة لا من ناحية القدرة الفعلية أو إرادة شعوب المنطقة، بل نرى تجذّر انقسام المجتمع قانونياً واقتصادياً واجتماعياً بين مواطنين ووافدين. وهذا الوضع ينذر بأن التركيبة السكانية الحالية في دول المجلس غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا مكمن الخلل.

انطلقت المشكلة السّكانية في الأساس مع بداية الصناعة النّفطية في الخليج، وتجذّرت بشكل معمّق، وأصبحت واقعاً في المجتمع مع الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي التي كانت بمثابة الأساس المادي للتركيبة السكانية التي نراها اليوم في دول الخليج. وقد أتت التغيّرات المصاحبة

للتركيبة السكانية في خضم عملية تفعيل هذا النظام، ومن ثم إعادة إنتاجه لنفسه(١).

إنّ نظام الإنتاج الاقتصادي اعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً «حتى أصبحوا لا يمثلون أكثر من نصف القوى العاملة في أي من دول المجلس، وقد كان هذا في الواقع النتيجة المترتّبة على توجيه القوى العاملة نحو خدمة النّظام الاقتصادي الرّيعي والمستفيدين منه داخلياً وخارجياً. أمّا المواطنون أنفسهم، فقد تمّ محاولة شراء رضاهم عبر إعطائهم نوعاً من الميزات الحصرية التي توفّرها لهم الدّولة الرّيعية، من خدمات إسكانية وصحية وتعليمية. وبطبيعة الحال، لا تشمل بعض هذه الخدمات القوى العاملة الوافدة، التي أخذت تتوافد على المنطقة بتزايد مطّرد؛ فهؤلاء قد تمّ منعهم من بعض تلك الميزات لتسهيل استغلالهم «وللحدّ من نفوذهم في القطاع العمّالي والسّياسي، فتمّ فعليّاً حظر إمكانية التوطن والتشكيل العمالي وامتلاك رؤوس الأموال على غير المواطنين»(٢). ما أدّى إلى تكاثر حالات الاضطهاد والمعاملة الدّونيّة التي يتعرّض لها الكثير من العمالة الوافدة. ولاعتبارات اقتصادية وسياسية مشابهة، تدنت نسبة العرب من بين الوافدين على مر الزمن، والذين كانوا يشكلون أغلبية الوافدين في ما قبل الطفرة النفطية، أما اليوم فلا يشكلون أكثر من الربع.

لتحليل الخلل السكاني بصورةٍ ترنو إلى جوهره، لابدّ من ربطه بنيويّاً بنظام الإنتاج الاقتصادي السائد، وعدم التّعاطي مع الخلل على أنه مشكلة سياسيّة بحتة، وفي الوقت نفسه من غير التّغاضي عن الدّور الرّئيس الذي يؤديه النظامُ السّياسي في تعميق الخلل.

١ ـ الاقتصاد الرّيعي والخلل السكاني

إن لارتكاز الاقتصاد على ريع النفط اليد الطولى في إنتاج الخلل السكاني عبر تغيير التركيبة الاجتماعيّة بصورةٍ جذرية وفجائية نسبياً. وبحسب

(١) عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١٣).

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

مقومات نظام الإنتاج نفسه، فقد «كان لمن يتحكّم في إيرادات الصناعة النفطية ورؤوس الأموال المنبثقة منها، القوة والنفوذ الرئيسان في تشكيل مجريات المجتمع الأساسية». وقد نجد هنا المدخل السّليم لفهم علاقة النّظام السّياسي(من ناحية سياسيّة بحتة) بالخلل السّكاني. وقد اتّضح أنّ إيرادات النّفط الهائلة التي أخذت تضخ في الخزائن الحكومية، قد أدت إلى استقلال الحكومات عن المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، واستعمال الإيرادات لتغيير التركيبة الاجتماعيّة والسّكانية لخدمة رؤوس الأموال المستفيدة من ريع النفط، وهكذا، في دوامةٍ من تراكم رؤوس الأموال أدّت إلى تضخم هائل في جهاز الدّولة، لم يحظ منه المواطن إلا بالفتات الكافي لشراء رضاه السياسي؛ فـ «مع تدفق إيرادات النفط، والتي بحلول عام ١٩٧٣، ذهبت في المقام الأول إلى خزينة الدولة؛ تقلصت اعتمادية الأنظمة الحاكمة للموارد الاقتصادية على التجار أو على المواطنين، وفعلياً رفع الاعتماد الاقتصادي على السكان المحليين من ناحية متخذي القرار وأصبحت قوة رؤوس الأموال في يدهم».

وهناك أيضاً عوامل سياسية بحتة أدّت إلى تفاقم الخلل في بعض دول المجلس، وأضافت إليه بعداً جديداً لا يرتبط مبدئياً بمسألة العرض والطلب على الأيدي العاملة. الكلام هنا عن مسألة التجنيس السّياسي كما نجدها، مثلاً، في البحرين. إلا أن هذه العوامل السّياسية البحتة، على الرغم من خطورتها الكبرى على السلم الأهلي، لا تُشكل الأساس في الخلل السّكاني؛ فمن الواضح أنه حتى لو تمّ حل مشكلة التجنيس السياسي، ستظل النسبة الكبرى من القوى العاملة في المنطقة من غير المواطنين، أي إن الخلل السكاني سيظل هو هو.

على الرغم من أن الخلل السكاني وجد شرط وجوده في الاقتصاد الريعي النفطي، إلا أنه ينبغي عدم حصره في جانب السياسات الاقتصادية لحكومات المنطقة؛ فللمواطنين أنفسهم دور في رفد هذا الخلل بسبب تمتعهم بالرفاه النفطي. فقد أدّت موجات استقدام العمالة الوافدة إلى مشاركة المواطنين أنفسهم، تحت رعاية الدّولة الريعية، في الاستفادة من هذه العمالة الرخيصة. وبدأت بذلك عادات توظيف الأيدي العاملة غير الوطنية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في قطاع الخدمة المنزلية، بتزايد مطرد وملحوظ منذ السبعينيات. ومع استفادة فئات واسعة من مواطني المنطقة من الوضع السكاني القائم، أصبحت التغييرات السّكانية لا تصبّ في مصلحة

الحكومات والعائلات التجارية الكبرى فحسب، بل أيضاً، ولو بشكل نسبي، في مصلحة فئات واسعة من المواطنين أنفسهم[٣].

واليوم، وبخاصة مع بداية الطفرة النفطية الثالثة مطلع القرن الحالي، اتجهت رؤوس الأموال نحو المشاريع العقارية في دول الخليج نفسها؛ فالمنطقة تشهد توسّعاً لا مثيل له في القطاع العقاري، والذي نجد له نموذجاً واضحاً في دبي، التي أثبتت «أن التوسّع العمراني غير المرتبط بحاجة السكان (. . .) هو مصدرٌ ينافس النفط وبيع الأراضي في وسط البحر، قادر على جلب موارد مالية من خلال ربط شراء العقارات بالإقامات الدّائمة، بصرف النظر عن اعتبارات الهويّة الوطنيّة وتفاقم الخلل السّكاني المزمن».

ومن التبعات السكانية الأخرى للسياسات الاقتصادية، نجد اعتماد حكومات المنطقة بشكل متزايد على الشركات الاستشارية والمعاهد الأجنبية، التي تنظر إلى البلدان وكأنها مشروعات تجارية، «وليس دولاً وطنية عليها واجب بناء الدولة وتأهيل المواطن وتفعيل دور المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال عملية تنمية وطنية مستدامة ذات بعد إنساني، عملية تنمية تكون لصالح أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة، ويكون دور المواطنين هو الدور الرئيس في قيادتها وتحديد خياراتها»[٤].

٢ ـ التطورات الرئيسية في الخلل السكاني

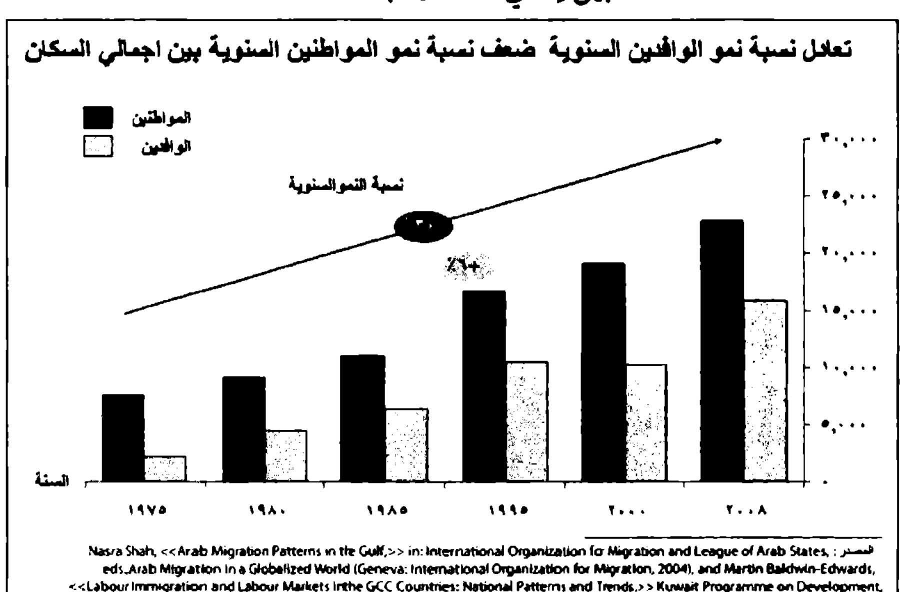
بشكل عام، يُمكننا إدراك حجم الخلل السّكاني عند النظر إلى نسبة السّكان غير المواطنين في بعض دول المنطقة، والتي تجاوزت ٨٥ في المئة، الأغلبية الساحقة منهم من الأيدي العاملة. وإذا ما تفحّصنا بعض الحالات بشكل خاص، اتّضح لنا هول المشكلة بوضوحٍ أكبر؛ ففي حالة الإمارات، على سبيل المثال، نجد أن عدد السكان قد تَضخّم بأكثر من الضعف في غضون ٥ سنوات، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧م، وبلغ ثمانية ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من ١٠ في المئة، وانخفض إجمالي قوة العمل التي يمثلونها إلى أقل من ٥٠ في المئة. أما في قطر، فقد تضاعف عدد

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٣٤

(٤) علي خليفة الكواري، «الخلل السّكاني اعتداء على حقوق المواطن،» **العرب**، ١٠/٤/٢٠٠٨، <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=9477&issueNo=100>.

السكان من حوالى ٧٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤ إلى١,٥ مليون عام ٢٠٠٨م. وهكذا، فقد تدنّت نسبة المواطنين في قطر من ٢٩ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى١٦ في المئة عام ٢٠٠٨، وتدنت معها نسبة مساهمتهم في قوة العمل من ١٥ في المئة إلى٧ في المئة. أما حالة البحرين، فقد نشرت الصحف المحلية يوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٨م، إحصائيات رسمية مفادها أن عدد سكان البحرين قد زاد من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ إلى١,٠٥ مليون عام ٢٠٠٧، أي إنه زاد بنسبة ٤٢ في المئة في عام واحد. وقد تضاعف عدد الوافدين في هذا العام من ٢٨٣ ألف إلى٥١٧ ألف، وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمالي السكان من الثلثين إلى النصف. أما من ناحية إسهام المواطنين في قوة العمل فقد تدنّت مساهمة البحرينيين من حوالى ٣٥ في المئة عام٢٠٠٦ إلى ١٥ في المئة فقط عام٢٠٠٧م[٥].

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
تُعادل نسبة نمو الوافدين السنوية ضعف نسبة نمو المواطنين السنوية بين إجمالي السكان (بالآلاف)

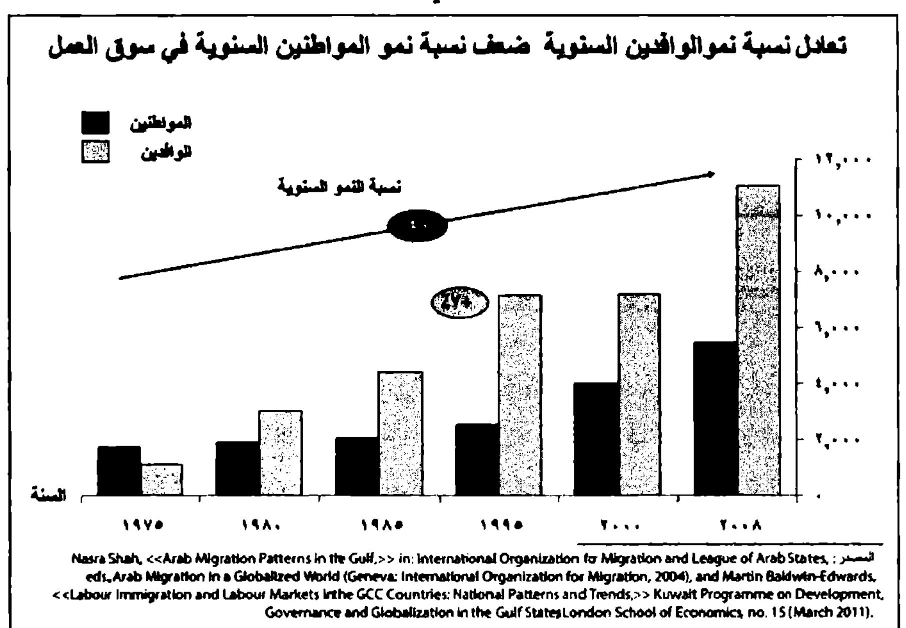


المصدر: Nasra Shah, <<Arab Migration Patterns in the Gulf,>> in: International Organization for Migration and League of Arab States, eds.Arab Migration in a Globalized World (Geneva: International Organization for Migration, 2004), and Martin Baldwin-Edwards, <<Labour Immigration and Labour Markets inthe GCC Countries: National Patterns and Trends,>> Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf StatesLondon School of Economics, no. 15 (March 2011).

---

(٥) المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)
أعداد المواطنين والوافدين في سوق العمل (بالآلاف)



وبحسب أحدث الإحصائيّات الرّسميّة عند إصدار هذا العمل، وصل عدد سكان دول مجلس التعاون في عام٢٠١١ إلى أكثر من٤٦,٥ مليون نسمة، ٥٢ في المئة منهم (٢٤,٣ مليون) مواطنون، و٤٨ في المئة (٢٢,١ مليون) منهم أجانب[٦]، وبهذا توازى تقريباً عدد المواطنين والأجانب لأوّل مرة في تاريخ المجلس.

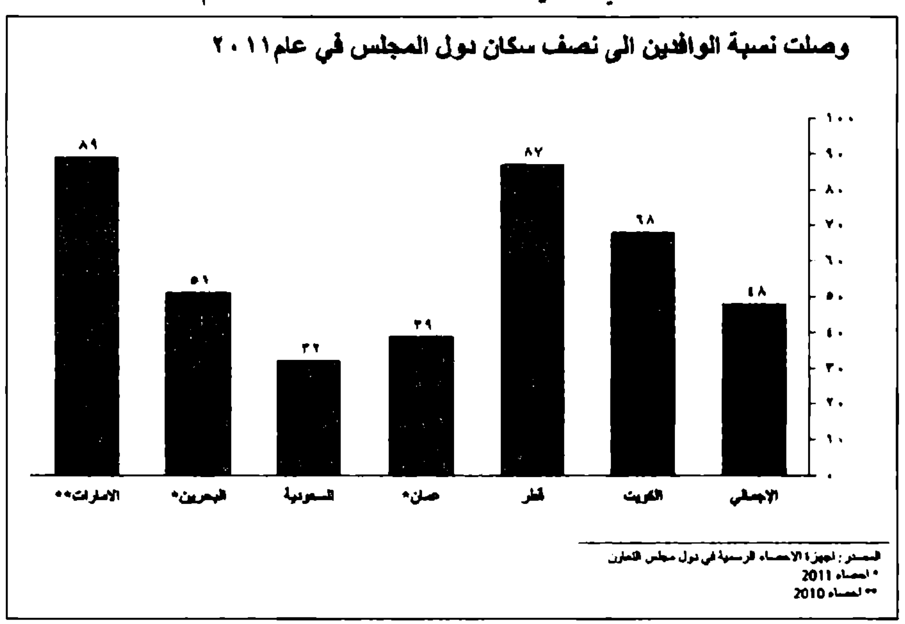
ويُتوقع أنّ يتعدّى عدد الأجانب عدد المواطنين في غضون السنوات الخمس القادمة على أبعد تقدير. هذا، فيما يُشكل الأجانب الأغلبية المطلقة في أربع من دول المجلس حالياً، وهي:

الإمارات والبحرين وقطر والكويت.

(٦) حسابات المؤلف من أجهزة الإحصاء الرسمية في كل من دول المجلس.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

نسبة الوافدين في إجمالي سكان دول مجلس التعاون عام ٢٠١١



الجدول الرقم (٤ ـ ١)

تعداد السكان في دول مجلس التعاون

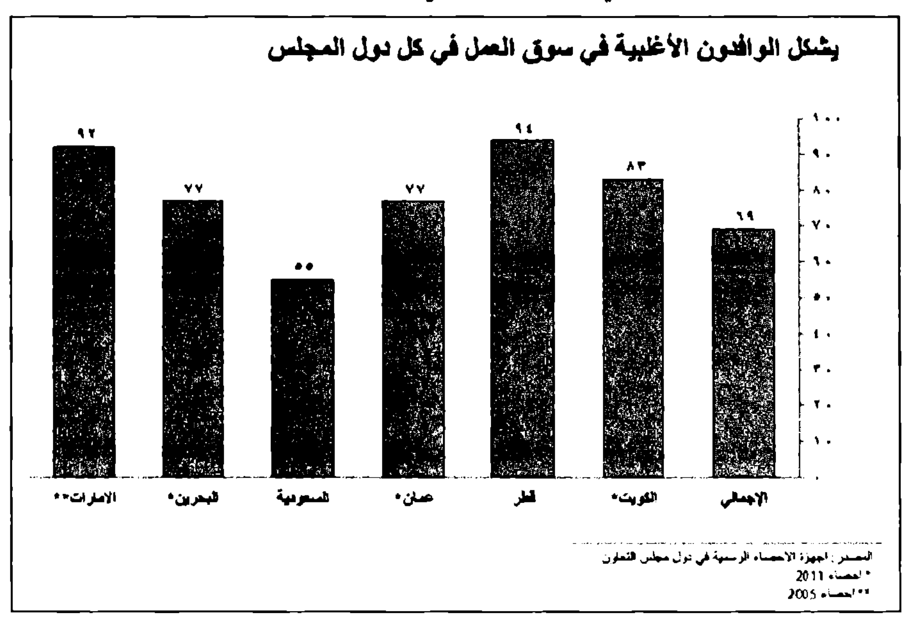
الدولة	سنة الإحصاء	العدد الاجمالي (مليون)	نسبة المواطنين	إجمالي النمو السنوي	النمو السنوي للمواطنين	النمو السنوي للوافدين
الإمارات	٢٠١٠	٨,٣	١١	١	٢	١
البحرين	٢٠١١	١,٢	٤٩	٣-	٢	٧-
السعودية	٢٠١٢	٢٨,٤	٦٨	٣	٢	٤
عمان	٢٠١١	٣,٣	٦١	-	-	-
قطر(*)	٢٠١٢	١,٧	١٣	٨	-	-
الكويت	٢٠١٢	٣,٧	٣٢	٣	٢	٤
المجموع	-	**٤٦,٥**	**٥٢**	-	-	-

(*) قطر لا تنشر إحصاءات رسمية حول عدد المواطنين. تم تقديرهم المواطنين بعدد ٢٢٥ ألفاً.

المصدر: أجهزة الإحصاءات الرسمية في كل من دول المجلس.

أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق ١٨,٦ مليون فرد في عام ٢٠١١م، ٦٩ في المئة منهم من الوافدين و٣١ في المئة منهم من المواطنين، ويمثّل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء، بما فيها الدّول الأكبر حجماً نسبيّاً، مثل عمان ٧٧ في المئة في عام ٢٠١١، والسعودية ٥٥ في المئة في عام ٢٠١٢م.

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)
نسبة الوافدين في سوق العمل في كل دول المجلس (٢٠١١)



الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
تعداد سوق العمل في دول مجلس التعاون

الدولة	سنة الإحصاء	العدد الإجمالي (مليون)	نسبة المواطنين	إجمالي النمو السنوي	النمو السنوي للمواطنين	النمو السنوي للوافدين
الإمارات	٢٠٠٥	٢,٦	٨	-	-	-
البحرين	٢٠١١	٠,٦	٢٣	٣	٠	٤
السعودية	٢٠١٢	١٠,٨	٤٥	٢	٢	٢

يتبـع

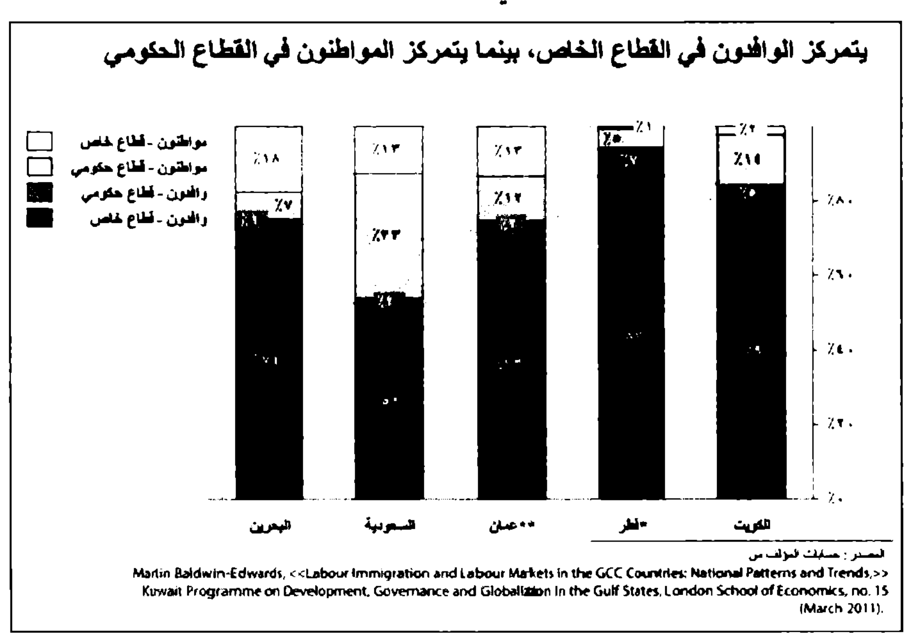
تابـع

عمان	٢٠١١	١,٥	٢٣	-	-	-
قطر	٢٠١٢	١,٣	٦	٦	١١	٥
الكويت	٢٠١١	٢,١	١٧	١	٦	٠
المجموع	-	١٨,٩	٣١	-	-	-

المصدر: أجهزة الإحصاءات الرسمية في كل من دول المجلس.

ويتمركّز المواطنون في سوق العمل في القطاع الحكومي بشكل أساسي، بينما يتمركّز الوافدون في القطاع الخاص في كلّ دول المجلس.

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)
تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون (٢٠١٠)



وإذا ما قورنت بأعداد السّنة التي سبقتها، فقد تواصل إجمالي أعداد الوافدين في السّكان في الزيادة بنسبٍ سنويّة أعلى من نسب المواطنين في ما عدا في الإمارات والبحرين، بل إنّ أعداد الوافدين في إجمالي السكان؛ سجلت تراجعاً ملحوظاً في البحرين بحسب الأرقام الرّسميّة (تراجع بنسبة

٧,٢ في المئة)، إلا أنّ تواصل نمو أعداد الوافدين في الإحصاءات الرّسميّة لسوق العمل في الدولة نفسها، وبنسب أعلى من المواطنين؛ يضع شكّاً حول صحة هذه الأرقام. والجدير بالذكر أن هناك غموضاً وشكّا كبيرين يُلمّان بالأرقام الرّسميّة المُعلنة في دول مجلس التعاون، ومن المتوقع أن الأرقام الرّسمّية تقلل من الأرقام الفعلية للوافدين.

قطر، على سبيل المثال، لا تنشر أرقاماً رسميّة حول عدد مواطنيها، الذي يُعتبر سرّاً من أسرار الدّولة، إلا أنه يُتوقع أنهم لا يتعدّون الـ ٣٠٠ ألف كحدّ أقصى من عدد سكان بلغ أكثر من ١,٨ مليون عام ٢٠١٢م. الإمارات أيضاً لا تنشر بشكل دوري أرقاماً رسمية لحجم سوق العمل على مستوى الاتحاد (على الرغم من وجود إحصائيّات دوريّة مُعمّقة على مستوى بعض الإمارات منفردة)، حيث يعود آخر إحصاء رسمي لحجم القوى العاملة في الاتحاد إلى عام ٢٠٠٥م. وممّا هو مؤكد أن الرّقم الرسمي لعام٢٠٠٥ م، لا يعبّر عن واقع الحال في٢٠١٢م؛ في المقابل، هناك تضاربٌ كبير في الأرقام الرّسمية لعدد سكان الإمارات، حيث أعلن المركز الوطني للإحصاء أنّ عدد سكان الإمارات في آخر نشرة له هو ٨,٢ مليون في عام٢٠١٠م، بينما أعلنت غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي في أرقامها الرّسميّة لعام ٢٠١١م أنّ عدد سكان الإمارات كان ٧,٢ مليون، ولم يُعرف ما هو سبب هذا التّضارب الكبير في الأرقام.

وليست أوضاع الإحصائيّات أفضل حالاً بكثير في باقي الدول، نظراً إلى تجذّر ظاهرة العمالة السائبة، وبسبب اعتبار الكثير من الدّول عدد سكانها جزءاً من الأسرار القوميّة التي يجب عدم الإفصاح عنها.

ثانياً: ملف المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني

مع بدء الألفية الجديدة؛ ظهرت حزمة من القوانين في دول مجلس التعاون تُعّبر عن سياسة عقاريّة وسكانيّة فريدة من نوعها على المستوى العالمي. أعلنت البحرين عن السّماح للأجانب بتملّك العقار في مناطق معينة بالمملكة عام ٢٠٠١م. تبعتها دبي سريعاً على المنوال نفسه عام في ٢٠٠٢م، ثم أتى الدّور على قطر وعُمان في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، على التوالي. في كلّ هذه الدّول، تمّ ربط شراء العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى من قبل المشترين الأجانب. السعودية والكويت تمايلتا بين الاندفاع والتّردّد، ولكن مع

الإعلان عن كون مدينة الملك عبد الله الاقتصاديّة، أوّل منطقة في السعودية يُسمح فيها للأجانب بالتملّك الحرّ؛ بقيت الكويت هي الدّولة الوحيدة التي لم تدخل غمار المشاريع العقاريّة المُوجّهة أساساً إلى غير أبناء المنطقة.

١ ـ العقار الدّولي

تُمثل ظاهرة العقار الدّولي نقلة نوعيّة وجوهريّة في سياسات دول مجلس التعاون حول الخلل السكاني. حتى ظهور الألفية الجديدة، كان الخلل السكاني ناتجاً بشكل رئيس عن تدفّق العمالة الوافدة إلى المنطقة. كانت نظرة متّخذي القرار والمستثمرين للأعداد المتزايدة للوافدين في المنطقة مبنية على أنه «أمر لا بد منه» لتفعيل النّمو الاقتصادي في المنطقة، بما أن قوة العمل المحلية غير مستساغة أو غير قادرة على تلبية احتياجات رؤوس الأموال المتسارعة في المنطقة. أما مع ظهور الألفية الثالثة، وتبلور السّياسة العقاريّة الجديدة؛ فقد تحوّلت رؤية متّخذي القرار إلى الخلل السكاني في المنطقة من عنصر إنتاجي يتطلّب تنظيمه وتقنينه، إلى مصدر طلب ليس على الدّول استيعابه فحسب، بل هو فرصة اقتصاديّة على الدّول اجتذابه وتصميم سياساتها ورؤاها حوله. وبهذا تبلورت على أرض الواقع مشاريع عقارية ضخمة تعبّر عن رؤية اقتصادية جديدة، هدفها استقطاب مشتري العقار الأجنبي وجعله شريكاً أساسياً في اقتصاديات ومجتمعات دول مجلس التعاون.

لم تكتفِ دول الخليج العربية بإعطاء الحقّ بتملك العقار للأجانب فحسب. بل جزء أساسي من هذه الصفقة كان ربط تملّك العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى للفرد وعائلته بصرف النظر عن ظروف عملهم وحاجة الدّولة إليهم؛ فإذا كانت المشاريع العقاريّة ذات التملّك الحرّ قد أصبحت جزءاً رئيساً من توجّهات دول المنطقة، فكان لا بد من توفير كلّ ما أمكن من تسهيلات ومتطلبات لإنجاح هذا المشروع. ومن أهم هذه المتطلبات كان ربط العقار بالإقامة، التي تسمح للمشتري بالحصول على تأشيرة إقامة طويلة المدى مرتبطة بتملّكه للعقار. الإمارات أعلنت عن توفير تأشيرات قوامها ثلاث سنوات متجدّدة لمتملّكي الوحدات العقاريّة، أمّا البحرين وقطر وعمان؛ فوفّرت تأشيرات مدّتها خمس سنوات تتجدّد مع مواصلة امتلاك العقار. وبهذا، أصبحت إمكانيّة الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد هي الحافز الأساسي لبيع وشراء هذه المشاريع العقارّية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

الوحدات العقارية الدولية التي أعلن عن أنشاؤها بحلول سنة ٢٠٢٠ (بالآلاف)

الدولة	عدد الوحدات	القدرة الإستيعابية	عدد المواطنين
الإمارات	١٠٤،١	٥٤٤،٣	٨٩٢
أبو ظبي	١٨٠	٧٥٩	-
دبي	٦٩٠	٠٧٠،٢	-
عجمان	٢٨	٨٣	-
أم القيوين	١٨٣	٥٤٨	-
رأس الخيمة	٢٨	٨٤	-
البحرين	٦٠	١٨٠	٥٣٨
عمان	٩٤	٢٨٢	٩٦٧،١
قطر	٦٧	٣٢٤	٢٢٠
المجموع	**٣٢٩،١**	**٣٣٠،٤**	**٦١٧،٣**

ملاحظة: في حالة عدم توفر الإحصائيات، تم افتراض ٣ قاطنين لكل وحدة سكنية في الحسابات.

المصدر: عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور**: **المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١٣).

كان الهدف الرئيس من هذه القوانين؛ هو إعطاء دفعة قويّة لنمو غير مسبوق في القطاع العقاري، ولم يتردّد السوق العقاري في توجيه نشاطاته في هذا الاتجاه. فقد شكّلت قوانين السّماح للأجانب بتملّك العقار وربطها بالإقامات في المنطقة؛ بداية اندفاع غير مسبوق نحو بناء مشاريع إسكانيّة كان هدفها الرئيس إغراء الفرد الأجنبي لشراء العقار وتوجيه أنظاره نحو المنطقة؛ ففي المجموع، وبين هذه الدول الأربع، تشير التّقديرات المتحفّظة أنه تمّ الإعلان عن النّية لبناء ما لا يقل عن ١،٣ مليون وحدة سكنيّة ذات التملّك الحرّ أو الإيجار الطّويل المدى، ما يسع لاستيعاب ما لا يقلّ عن ٤،٣ مليون قاطن فيها.

ويجب الإشارة بأنّ طريقة احتساب هذه الأرقام تمّت بطريقةٍ متحفّظة

جدّاً، حيث إنّها لم تشمل كلّ المشاريع التي تمّ الإعلان عنها، إذاً، ما تم إعلان نية بنائه من وحدات سكنية بهدف بيعها إلى غير مواطني المنطقة، يعد بجلب سكان يتّعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدّول كما في عام ٢٠٠٨، الذي لم يتعدّ ٣,٦ مليون نسمة.

أعلنت السّعودية عن نيّتها دخول السّباق العقاري عبر التّصريح أنّ مدينة الملك عبد الله الصّناعيّة ستكون أوّل منطقة يُسمح فيها للأجانب بالتملّك الحر. والسّؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستحذو المملكة حذو شقيقاتها من دول المنطقة، وتربط شراء العقار بالأحقيّة للحصول على إقامات طويلة المدى في المملكة؟ الصّورة حول هذا الموضوع لم تكتمل بعد، بخاصة أنه يبدو أن مبدأ التملّك الحرّ قد تمّ قبوله فعليّاً، ولم يتبقّ إلا سنّ القوانين الرّسميّة لتقنين العمليّة.

وعليه، فإنّ هذه المشاريع العقاريّة ليست حلماً، أو مستقبلاً بعيداً لم يتشكّل بعد، بل هي واقعٌ قد تمّ تأسيس الكثير منه على مدى السنين العشر الماضية، ولم تتبقّ حاليّاً إلا الكويت التي قاومت إغراء الدّخول في غمار المشاريع العقاريّة المُوجّهة إلى المشتري من خارج المنطقة.

٢ ـ سياسات وطاقات المنطقة تنصبّ في خدمة المشاريع العقارية

لا شكّ أنّ القطاع العقاري أدى دوراً محوريّاً في اقتصاديّات دول مجلس التعاون، وذلك على نحوٍ شكّل ـ في بعضٍ من دولها ـ ثاني أكبر قطاع بعد النّفط، بخاصة في تلك الدّول التي سمحت بالشّراء الدّولي للعقار. وقد بلغ نموّ الإيرادات السّنوي التراكمي في القطاع في كلّ دول المجلس أكثر من ٧٣ في المئة سنوياً بين أعوام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٢، ليكون النّمو الكلّي في هذه الفترة ما يزيد على ٥٥٠ في المئة(٧).

تركّزت أغلب هذه المشاريع في المشاريع العقاريّة العملاقة، والتي كانت في الدّول الأربع موجّهة في الأساس نحو المشتري الأجنبي. وصلت قيمة هذه المشاريع العقاريّة الضّخمة المُعلنة إلى ما يُساوي ١,٢ تريليون دولار من إجمالي قيمة المشاريع المُعلنة في دول الخليج العربية عام

---

(٧) Shereef Ellaboudy, «The Global Financial Crisis: Economic Impact on GCC Countries and Implications,» International Research Journal of Finance and Economics, no. 41 (2010).

٢٠٠٧م، والتي شكّلت في ما بينها ٥٧ في المئة من إجمالي قيمة المشاريع في المنطقة ٢,١ تريليون دولار.

هذا التوسّع العقاري يأتي ضمن خططٍ مدروسة لجعله في قلب الرّؤى والسّياسات العامة للمنطقة؛ فتمّ تجييش الموارد والخُطط لجعلها في صُلب برامجها، حيث سيطرت على أهم مخطّطين وضعا على صعيد الدّول لرسم مسارها الاقتصادي والجغرافي المستقبلي، وهما الرّؤى الاقتصاديّة لهذه الدّول، والتّخطيط الهيكلي لمدنها. تناولت الرّؤى الاقتصاديّة وما تهدف إليه هذه الدّول على مدى السّنوات القادمة على الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي؛ فتطرّقت إلى سرد أهداف المنطقة وتطلّعاتها على مدى العقود القادمة، كما بيّنت الإستراتيجيّات الاقتصاديّة التي ستتبنّاها في هذه الفترة. أما المُخطّطات الهيكليّة؛ فإنّ تركيزها كان على سنّ تشكيلة هذه المدن على أرض الواقع عن طريق تحديد وتخطيط ملامحها العمرانيّة.

لم يكن لهذه المخططات والمشاريع العقاريّة أن تكتمل من دون توفير البنية التّحتيّة اللّازمة لجعلها حقيقة؛ فأكبر عشرة مشاريع في دول الخليج حالياً ـ من ناحية القيمة كلّها ـ من النوع العقاري الضّخم، وتُقدّر قيمتها بحوالى ٣٩٣ بليون دولار أمريكي[٨]. وهذه المشاريع تحتاج إلى بنيةٍ تحتيّةٍ موازية، فالزيادة المتوقعة في السّكان والمشاريع العقاريّة؛ أدّت بدول المنطقة إلى الإعلان عن زيادة الصّرف على مشاريع الطاقة بـ ١٣٤ بليون دولار، أمّا ما سيُصرف على خدمات المياه والمجاري، فقُدّر بحوالى ٤٠ بليون دولار أمريكي. ومن المتوقّع أن يزيد الطلب على الكهرباء بمعدل ١٠ في المئة وعلى المياه المحلاة ٨ في المئة سنوياً حتى عام ٢٠١٥م[٩][١٠] وهذا الصّرف هو بالتأكيد ليس لسدّ حاجة سكّان المنطقة الحاليين، سواء أكانوا من المواطنين أم الوافدين.

---

(٨) «Supplement: The MEED Projects Top 100,» *Middle East Business Intelligence* (MEED), <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article> (Accessed 26 July 2011).

(٩) «Construction Opportunities in the Gulf Cooperation Council (GCC),» EDC, 23 August 2007, <http://www.edc.ca/english/docs/events_GCCPresentation_e.pp> (accessed 1 July 2011).

(١٠) Babu Das Augustine, «Massive Project Spending Planned in Gulf Region,» Gulf News, 28/9/2009, <http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764> (accessed 1 July 2011).

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)
أكبر عشر مشاريع معلنة في دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٠

المشروع	الدولة	القطاع	القيمة (بليون دولار)
مدينة الملك عبد الله الاقتصادية	السعودية	العقار	٩٣
مدينة الحرير	الكويت	العقار	٧٧
ضاحية العاصمة	الإمارات	العقار	٤٠
جزيرة ريم	الإمارات	العقار	٣٧
جزيرة ياس	الإمارات	العقار	٣٧
Business Bay	الإمارات	العقار	٣٠
مدينة جيزان الاقتصادية	السعودية	العقار	٢٧
جزيرة سعديات	الإمارات	العقار	٢٧
مدينة المملكة	السعودية	العقار	٢٥
مدينة مصدر	الإمارات	العقار	٢٢

المصدر: «Supplement: The MEED Projects Top 100,» *Middle East Business Intelligence* (MEED), <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article> (Accessed 26 July 2011).

حدّة التغيّرات لا تقف عند البنية التّحتيّة فحسب، بل إن أغلب طاقات المنطقة مُوجّهة لاستقبال هذه المشاريع العقاريّة وسكانها الجُدد، ويشمل ذلك الطاقات الثّقافيّة العمليّة والإداريّة، حتى وصل الأمر إلى تغيير اللّغة الفعلية الأولى في المنطقة؛ ففي كلّ هذه الدّول الأربع (ربما في ما عدا عمان)، أصبحت اللغة الرّئيسة للأعمال والتّعليم والإدارة هي الإنكليزية. وفي الإمارات، حيث لا تتعدّى نسبة العرب ككل ٢٨ في المئة بما فيهم المواطنين، وحيث وصل عدد الوافدين من دولة الهند وحدها إلى ٤٢,٥ في المئة[١١] أصبحت اللّغة العربيّة تأتي في المرتبة الثّالثة أو أدنى من بين اللّغات المستخدمة؛ فأغلب الجامعات والمواد المدرجة فيها؛ أصبحت تُدرّس الآن باللّغة الإنكليزية، واللّغة السّائدة لإدارة الأعمال هي اللّغة الإنكليزيّة،

(١١) «الإماراتيون يسجلون أدنى نسبة لهم بتاريخ البلاد مقارنة بأعداد الوافدين،» العربية.نت، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨. <http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/24/46070.html>.
(تمت زيارة الموقع في ١ تموز/ يوليو ٢٠١١).

ولا دليل أكبر من كتابة أغلب الرؤى الاقتصادية لهذه الدّول بالإنكليزية.

٣ ـ الأزمة الاقتصاديّة والقطاع العقاري

خيّم شبح الأزمة المالية على دول الخليج ابتداء من ٢٠٠٩، وتركّزت الأزمة الاقتصاديّة بشكل رئيس في القطاع العقاري والسّوق الاستثماري المرتبط بها. وصلت قيمة المشاريع المُلغاة أو المتوقّفة في دول مجلس التعاون ككلّ إلى ٦٨٢بليون دولار، وهبطت قيمة المشاريع الإجمالية من ٢,٦ ترليون دولار في أوج الطّفرة في آذار/ مارس ٢٠٠٩ إلى ١,٩ تريليون دولار في بداية عام ٢٠١٠م، حيث كان نصيب الأسد من المشاريع الملغاة أو المتوقفة في القطاع العقاري، والذي تجاوزت نسبته ٨٠ في المئة من إجمالي قيمة المشاريع المتوقفة. أغلب المشاريع الملغاة كانت في الإمارات العربيّة المتحدة، حيث وصلت قيمة المشاريع الملغاة (بما فيها العقارية) إلى ٤٤٧ بليون دولار أمريكي، وكانت نسبة المشاريع العقارية التي تمّ إلغاؤها ٤٠ في المئة من إجمالي قيمة المشاريع العقارية في الدولة. البحرين أتت في المرتبة الثانية، حيث شكّلت نسبة المشاريع الملغاة أكثر من ١٥ في المئة من إجمالي المشاريع بقيمة ١٤,٨ بليون دولار، وكانت النسبة مماثلة في قطر بقيمة ٣٨,٩ بليون دولار للمشاريع المتوقفة أو الملغاة[١٢].

إذا نظرنا إلى أعداد المشاريع المُلغاة أو المتوقفة؛ يتبيّن أنّه تمّ إيقاف ٥٦٦ مشروعاً من أصل ١٩٣٨ مشروعاً عقارياً في الإمارات، أمّا في السّعودية فتمّ توقيف ١٠٦ مشاريع من أصل ٥٤٨. في البحرين كان عدد المشاريع المتوقفة ٥٤ من إجمالي مئتين ومشروعين، وفي الكويت كان عدد المشاريع المتوقفة ١٨ من ١٠٨ مشاريع. النسبة كانت أقلّ في عمان وقطر، حيث توقفت ثمانية مشاريع من أصل ١٠٣ في عمان، وسبعة من أصل١٣١ في قطر[١٣].

وتثيرُ الأزمة الماليّة تساؤلاتٍ حول الاستمراريّة والجدوى الاقتصاديّة لهذه

---

(١٢) Ed James, «The MEED View of the GCC Construction Market,» Arabian World Construction Summit, 24 May 2010, <http://www.slideshare.net/meeddubai1/the-meed-view-of-the-GCC-construction-market-2010/> (accessed 27 July 2011).

(١٣) Elsa Baxter, «UAE Real Estate Hardest Hit in Region by Global Crisis,» *Arabian Business* (16 September 2009), <http://www.arabianbusiness.com/uae-real-estate-hardest-hit-in-region-by-global-crisis-12722.html> (accessed 27 July 2011).

المشاريع العقاريّة الضّخمة، وعمّا إذا كانت مرحلة «الهوس» بها قد انتهت، أو أنّها ستعود حالما تتلاشى غيوم الأزمة الماليّة. وتختلف وضعية الأقطار المختلفة في دول مجلس التعاون. في دبي وقطر، مثلاً، يبدو أنّ المشاريع في تواصل، وأنّ الرّكود الاقتصادي قد تمّ تجاوزه، حيث عاد الكثير من المشاريع المتوقّفة إلى السّوق مرّة أخرى. في المقابل، ما زال الكثير من المشاريع في البحرين مُعطّلاً. في كلّ الأحوال، ما هو مؤكّد هو أنّ هذه المشاريع العقاريّة ما زالت في صُلب رؤى وخطط كلّ أقطار المنطقة، ولا يبدو أنه تمّت مراجعةٌ جدّيةٌ لفوائد وتبعات هذه المشاريع من النّاحية التّنمويّة على المستوى الرّسمي، بل إنّ ما يُعطّل العودة إليها حالياً ليست التّبعات الاجتماعيّة والسّكانيّة المحتملة منها فحسب، بل الصّعوبات الاقتصاديّة والاستثماريّة الحاليّة.

٤ ـ آخر تطورات سوق دبي العقاري

لم تزل الطّفرة العقاريّة في مرحلة المضاربات حتّى وقت حلول الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩، ولهذا، فإنّ الطّفرة العقاريّة ـ في الدّرجة الأساسيّة ـ لم يكن تركيزها على المُستخدم أو المشتري النّهائي، بل كان على المستثمرين الذين اشتروا الوحدات بالجملة على أمل أن يُعيدوا بيعها. أغلب هؤلاء المضاربين كانوا من أبناء المنطقة نفسها، ولهذا فإنّ الصّورة لم تتّضح كليّاً بَعد حول تشكيلة المشترين النّهائيين للعقار من الأجانب، لكن بإمكاننا رسم صورةٍ أوليّة لخصائص هؤلاء المشترين عبر الإحصاءات المتوافرة في دبي؛ السّوق العقاريّة الأكثر تقدّماً والأكبر من حيث أعداد الوحدات التي تمّ إنجازها وبيعها.

تشير إحصاءات عام ٢٠٠٦، إلى أنّ إجمالي عدد المشترين العرب (بما فيهم مواطنو دول مجلس التعاون) لا يتعدون ٢٨ في المئة، بينما يأتي الباقي ٧٢ في المئة من دول خارج العالم العربي[(١٤)] من ناحية القيمة المدفوعة، فإن الفئة الكبرى للمشترين الأجانب هم من الجنسية الهندية ٢٤ في المئة، تليها المملكة المتحدة (٢١ في المئة)، ومن ثم باكستان وإيران (١٢ في المئة) و١٠ في المئة على التوالي[(١٥)].

هذه التوليفة من المشترين يبدو أنّها تتكرّر بشكلٍ دوري، حيث تصدّر

---

(١٤) «Futurebrand's 2006 Annual Gulf Real Estate Study,» p. 12.

(١٥) «Futurebrand's 2009 Annual Gulf Real Estate Study,» p. 70.

مواطنو دولة الهند قائمة إجمالي الإنفاق على العقار في دبي عام ٢٠١١، مستثمرين ٢,١ بليون درهم، أو ما يُشكّل ١٦ في المئة من إجمالي الاستثمار الأجنبي في قطاع العقار الذي دخل الإمارة من الخارج، والذي وصل في ٢٠١١ إلى١٣,١٣ بليون درهم إماراتي(١٦).

في النصف الأوّل من عام ٢٠١٢، ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في العقار ليصل إلى ٢٢,١ بليون درهم إماراتي، حيث تمّ شراء ١٢,٨٧٥ وحدة سكنيّة، الهنود تربّعوا على صدارة القائمة مرّة أخرى بشراء ٢,١٥٣ وحدة سكنيّة تساوي ٣,٧٥١ بليون درهم، ثم تبعهم الباكستانيون بشراء ١٨٤١ وحدة تساوي ١,٧١٣ بليون درهم، ثم البريطانيون مع ١٥٦٤ وحدة تساوي ٢,٥٢٨ بليون درهم.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)

الاستثمارات الأجنبية في القطاع العقاري في دبي في النصف الأول من عام ٢٠١٢

الجنسية	عدد الصفقات	القيمة (مليون درهم إماراتي)
الهند	٢,١٥٣	٣,٧٥٢
باكستان	١,٨١٤	١,٧١٤
بريطانيا	١,٥٦٤	٢,٥٣٠
غيران	١,٠٥٧	١,٥١٦
روسيا	٦٩٤	١,٤٣٩
السعودية	٤١٦	١,٠٦٠
الولايات المتحدة	٤١٥	٦٩٥
كندا	٣٢٩	٧٥٤
الأردن	٢٦٨	٤٦٠
غيرها	٤,١٦٥	٨,٢٣٤
المجموع	**١٢,٨٧٥**	**٢٢,١٥٣**

المصدر: Dubai Land Department, <http://www.dubailand.gov.ae/EngNewsDetail.aspx?newsId=135>.

---

(١٦) «Indians Top Dubai Property Buyers' List,» *Indian Express*, 4/4/2012, <http://www.indianexpress.com/news/indians-top-dubai-property-buyers-list/932501>.

وإنْ دلّت هذه الأرقام على شيء؛ فإنّما تدلّ على أنّ العافية قد رجعت إلى سوق دبي العقاريّة، وأنّ التداول فيها يُوازي عشرات الآلاف من الوحدات السّكنية الدّوليّة في كلّ سنة. هذا، وقد وصل إجمالي عدد الوحدات العقاريّة ذات طابع التملّك الدّولي التي اكتمل بناؤها في دبي بنهاية عام ٢٠١٢م، إلى ٣٤٥,٥ ألف وحدة سكنيّة، ويُتوقّع أن يرتفع هذا العدد إلى ٣٨٠ ألف وحدة سكنيّة بنهاية عام ٢٠١٣، مع الانتهاء من المشاريع العقاريّة الجديدة[١٧].

وسيكون من المهم متابعة ورصد التطوّرات والتغيّرات العقاريّة السّنوية في كلّ من الأقطار التي دخلت في غمار السّوق العقاريّة الدّوليّة في الخليج، بهدف خلق فهم أكبر لمعطيات السّوق العقاريّة وعلاقتها بالخلل السّكاني، وهذا الرّصد الدّوري سيكون الطّموح والتّحدي الذي سيُواجه النّسخ المُقبلة من هذا الإصدار الدوري.

(١٧) «Dubai Real Estate Market Overview-Q4 2012,» (Jones Lang LaSalle, 2012), p. 12, <http://www.joneslanglasalle-mena.com/MENA/EN-GB/Pages/ResearchDetails.aspx?ItemID=10376>.

خاتمة
نحو بناء دولةٍ قوامها الدّيمقراطيّة والتّنمية والوحدة

تمهيد

ركّز هذا العمل على تبيان أوجه الخلل المُزمنة الرّئيسة في مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة، والتي رأينا تلخيصها في أوجه الخلل: السّياسي والاقتصادي والأمني والسّكاني. ووجّهنا طاقاتنا إلى رصْد وتحليل التّطوّرات في أوجه الخلل المُزمنة على مدى الأعوام ٢٠١١ ـ ٢٠١٣، مدْعوماً بالإحصائيّات والمراجع والأرقام. وارتأينا، في هذا السّياق، العمل ضمن رؤية الثّابت والمُتحوّل، حيث بيّن هذا العمل أنّ أوجه الخلل المُزمنة ما زالت سمةً ثابتةً بين دول المجلس، ولا يوجدُ ما يُبشّر بإصلاحها في المدى القريب على الأقل، بل إنّ تفاقم بعض أوجه هذه الخلل ـ كما هو الحال في الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي، والخلل السكاني ـ يبدو بأنّه هو السّمة الطّاغية.

في المقابل، أفرزت تراكماتُ أوجه الخلل المُزمنة على مدى العقود الماضية، بوادرَ تحوّلاتٍ عميقة، قد لا تكون بعيدة في أفقها؛ فعلى مستوى الخلل السياسي، ظهرت على مدى العامين الماضيين مطالباتُ تغييرٍ في كلّ دول المجلس، وبلا استثناء، تفاوتت في حجمها بين نقاشات دوريّة في الدّواوين، وصولاً إلى نزول عشرات الآلاف إلى الشّوارع، كما تفاوتت في مطالبها بين الإصلاح الدّستوري، وصولاً إلى إسقاط النّظام، وتفاوتت في أساليبها بين المسيرات السّلميّة، إلى استعمال الزجاجات الحارقة والانفجارات. وإجمالاً، يُعتبر حجم ونوعيّة وأساليب هذه التحركات تطوّراً

نوعيّاً غير مسبوق على مرّ العقود الثّلاثة الماضية في دول المجلس، فكان لها أن تتصّدر الحديث العام، وعناوين الأخبار على مدى السّنتين الأخيرتين.

أولاً: العطايا الماديّة والحل الأمنيّ

على المستوى الحكومي؛ تميّزت ردّة الفعل بمزيجٍ من زيادة العطايا الماديّة، وإحْكام الإجراءات الأمنيّة. أمّا الإصلاح السّياسي الجذري؛ فيبدو أنّه لم يكن الخيار المُحبَّذ لدى أيٍّ من الأنظمة، في ما عدا عُمان نسبيّاً في عام ٢٠١١م. في المقابل، إذا انتقلنا بناظرينا إلى التّيارات السّياسيّة النّشطة؛ فما ميّز ردّة فعلها هو معارضة الأنظمة الحاكمة، وطريقة تعاملها مع الأوضاع، مقابل عدم وضوح مطالبها تحديداً. مع ملاحظة أنّ الفكرَ الحقوقي اللّيبرالي قد بدأ يُسيطر على طرْحها، والذي يصبُّ جُلّ تركيزه على مبادئ حقوق الإنسان، من دون التّطرق إلى جوهر المطالبات السّياسيّة وطبيعتها. وقد بدأت تلوح بداياتُ احتقان إثني وطائفي ومناطقي في أكثر من قطر من أقطار المنطقة، خاصة في البحرين والكويت والسعودية. إذاً، يبدو أنّ السّمة الطّاغية على تحرّكات الأنظمة والتّيّارات السّياسيّة معاً هو «**ردّة الفعل**»، والتّأقلم في بيئةٍ غير مُعتادة وغير مستقرة، ولم تكن ضمن الخطّة ولا الحسبان؛ سمتُها الرّئيسة هي دخول «الشّارع»، وفي درجاتٍ مُتفرّقة من الغليان. وهذا الخروج عن المألوف يفتحُ المجال لتطوّراتٍ غير محسوبة، وغير متوقّعة، قد تكون بادرة خيرٍ، أو قد تأخذ منحىً غير حميد، مثل الاحتقان الطّائفي.

ولا توجدُ حالياً أية بوادر تشير إلى أنّ الوضع السّياسي متوجّهٌ نحو التّهدئة، أو الحلحلة السّريعة في أيٍّ من دول المجلس، بل المتوقّع هو أن تتواصل هذه المطالب والتحرّكات، بشكلٍ أو بآخر، على المدى القصير على الأقل في كل دول المجلس قاطبةً، وسيبقى التّحدّي هو مدى إمكانيّة أن تُبلور هذه التّحرّكات السّياسيّة مطالبَ واضحةً، وذات نهجٍ ديمقراطي تنموي، تستطيعُ إيصالها بشكلٍ واضح وعمليّ إلى الجُمهور.

ثانياً: الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي: التّحدي المزمن

وعلى الرغم من افتقاده الحيّز والزّخم الإعلامي نفسهما؛ إلّا أن أهمية الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي بالتّأكيد لا تقلّ أهمية عن الخلل السّياسي، بل

هناك كثير من الخبراء مَنْ يرى بأنّه قد يكون التّحدّي المُزمن والأكبر الذي يُواجه المنطقة؛ فما زالت دول المنطقة تعتمد على بيعِ ثروةٍ نفطيّةٍ ناضبة في السّوق العالميّة، والتي تتميّز بالأسعار المُتقلّبة. ويُشكّل الرّيع المُحصّل من النفط؛ المُحرّك الرّئيس للإنفاق والاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من تكاثر النّقاش والرّؤى والإستراتيجيّات على مدى العقد الماضي حول تنويعِ مصادر الدخل، والابتعاد عن الاقتصاد المُعتمد على النفط، يتبيّن لنا إجمالاً ـ وعلى الرغم من وجود بعض الفروقات في التّفاصيل ـ إلّا أنّ التّضارب في الرّؤى المرسومة، مقابل تطوّرات الأحداث الفعليّة؛ هو سمةٌ متشابهة في كلّ دول المجلس. وبشكلٍ عام، بالإمكان تلخيص أهداف الرّؤى الاقتصاديّة المرسومة في: إنفاق العائدات النّفطيّة في تنمية قطاعات اقتصاديّة غير نفطيّة، أملاً بأنْ يؤدّي هذا الإنفاق إلى تنويع مصادر الدّخل، والانتقال تدريجيّاً إلى اقتصادٍ لا يعتمد على الثّروة النّفطيّة. ولكن لا يوجد حالياً ما يُبشّر أنّ هذا سيحدث على المستوى القريب أو المتوسط، بل يبدو أنّ العكس هو الصّحيح، حيث زادت الاعتماديّة على النّفط في الإيرادات العامة، وارتفع سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانيات في كلّ دول المجلس.

وكما تُبيّن تجارب وتاريخ أغلب الدّول النّفطيّة؛ فإنه من النّادر، إنْ لم يكن من المستحيل، تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المُترتّبة من إيرادات النّفط، . بل إنّ الدّولة النّفطية الوحيدة التي استطاعت فعلياً تقليل الاعتماد على النفط، ألا وهي النرويج، نجحت في ذلك عن طريق إستراتيجيّة مختلفة تماماً، حيث اعتمدت منذ إنتاج النفط فيها على فصل القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، ومنْع إنفاق إيرادات النّفط على المصروفات الجارية، في مقابل توجيهها، بنحوٍ أساس، إلى استثمارات سياديّة وبعيدة المدى وصناديق أجيال قادمةٍ، وهو النقيضُ تماماً للإستراتيجيّات المُتّبعة في كلّ دول المجلس، والتي تعتمدُ بشكلٍ شبه كلّي على إنفاق إيرادات النّفط لتحريك اقتصاداتها.

ثالثاً: الاعتماديّة النّفطيّة: الاقتصاد الرّيعي

وقد يكون المتحوّل الرئيس على مستوى الخلل الاقتصادي، هو بروزُ شبح مصاعب اقتصاديّة عميقة، قد لا تكون بعيدة عن المنطقة، تتمركزُ أساساً في عدم قدرة إيرادات النّفط المتقلّبة على تلبية الاتفاقات المتفاقمة في بعض

دول المجلس، بخاصة ذات الموارد النّفطيّة المتواضعة نسبيّاً. وقد يكون أفضل مثال على ذلك هو البحرين، حيث بدأت تلوحُ بوادرُ أزمة اقتصاديّة عميقة، تمثّلت في تفاقم الدّيْن العام إلى نسبة ٤٠ في المئة من إجمالي النّاتج المحلي، وتواصل العجز السّنوي العالي في الميزانيّة، نظراً إلى المصروفات الجارية المتزايدة وعدم إمكانيّة إيرادات النفط من تلبيتها. وممّا يُفاقم من هذه الأزمة، هو تجذّر الاعتماديّة على النفط، بوصفه العنصر الرئيس في إيرادات الميزانيّة العامة، حتى بلغ سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانية أكثر من ١٠٠ دولار. وتتزامن بوادر هذه الأزمة الاقتصاديّة مع ذروة الأزمة السّياسيّة الحادة التي يشهدها البلد منذ شباط/ فبراير ٢٠١١م، وستكون جدليّة التحوّلات السّياسيّة والاقتصاديّة في البحرين محطّ أنظار باقي دول المنطقة.

على الرّغم من اختلاف حدة الوضع في باقي دول المجلس عند مقارنتها بالبحرين، فهذا لا يعني اختفاء بوادر الأزمة الاقتصاديّة كلّيّاً عنها؛ ففي أغنى الدّول النّفطيّة، وخصوصاً في قطر والإمارات، بدأت الدّيون الخارجيّة تتراكمُ بشكلٍ مُقلق جدّاً، خاصة في دبي وقطر (وتشير التّقديرات المتحفّظة بأنّ حصّة كلّ مواطن من الدّين الخارجي قد يزيد على ٧٤٢ ألف دولار أمريكي، و٣٠٢ ألف دولار أمريكي في دبي وقطر على التّوالي. ووصل إجمالي الدّيْن العام إلى أكثر من ٣٠ في المئة من النّاتج المحلّي، وهذا رقمٌ مُقلق في دولٍ من المُفترض أن تكون مُصدِّرة لرأس المال. وقد وصل سعرُ البرميل المُتطلّب لموازنة الميزانيّة في الإمارات إلى ٨٥ دولاراً أمريكيّاً، وهو رقمٌ عالٍ نسبيّاً. وفي حين نجدُ أنّ الوضع قد لا يُعتبر كارثيّاً على المدى القصير؛ إلّا أنّ هذه الوضعيّة لا يمكنها أن تستمر على ما هي عليه على المدى البعيد، خصوصاً في ظلّ تفاقم الخلل الإنتاجي في دول المنطقة، والمُتمثّل في تواصل الاعتماديّة على الرّيع المُحصّل من بيع النّفط في أسواق خارجيّة ما انفكّت أسعارها تتقلّب، فتتقلب معها اقتصادياتُ المنطقة، صعوداً وهبوطاً. وفي هذا السّياق، تبيّن الحسابات أنّ هناك فوارق بين إيرادات الصّادرات الفعليّة والإيرادات المُعلنة رسميّاً من الغاز والنّفط تتعدّى ٧٥٠ مليار دولار على مدى الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١، وهذه الفوارق الفلكيّة في الأرقام تحتاجُ إلى تفسير، خصوصاً في ظلّ انتشار الغطاء المالي النّفطي وانعدام الشّفافيّة والرّقابة عليه.

رابعاً: الخريطة الجيوسياسيّة: الهزّات الوجوديّة

وليس بخافٍ أنّ الخللَين السّياسي والاقتصادي يرتبطان بشكلٍ عضوي مُتماسك، حيث لا يُسمح بفصلهما وتحليلهما كلّ على حدة؛ فانعدام الشّفافيّة والرّقابة، والتّحكّم بالثّروة النّفطيّة؛ جزءٌ لا يتجزّأ من عملية احتكار السّلطة. بل إنّ أهمية تحليل أوجه الخلل بطريقةٍ «تكافليّة»؛ تظهرُ جليّاً عند التّطرّق إلى الخلل الأمني والاتّكاليّة على قوى أجنبيّة غربية لتأمين الحماية الدفاعيّة والعسكريّة لدول المنطقة، حيث إنّه يصْعبُ فهْم هذا الوجود العسكري ـ والذي وصل في ٢٠١١ إلى حوالى ٣٠ ألف عنصر أجنبي ـ من دون التّطرّق إلى النّظام السّياسي والاقتصادي المُهيمن.

والتّحوّلاتُ الحديثة على الصّعيد الأمني، تضعُ المنطقة في عين العاصفة، بخاصة في ظلّ تصاعُد الثّورات العربيّة، ووصول التّغيير إلى مصر واليمن، إضافة إلى الوضع المُتأزّم في سوريا، وارتفاع نبرة الخلاف السّياسي بين أقطاب أنظمة الخليج وإيران، والتوقّعات بأن يدخلَ العراقُ بقوّةٍ إلى ساحة المُنتجين الرّئيسين للنّفط على مدى السّنوات القليلة القادمة. كلّ هذه التّطوّرات تجعلُ الخريطة الجيوسياسية للمنطقة على صفيحةٍ مُتحرّكة ساخنة مُعرَّضة لهزّات «وجوديّة» قوية، ولا هرب من حقيقة أنّ الخليج يتمركز في عين هذه العاصفة. وأكثر ما قد يبعث القلق في هذا الاتجاه، هو أنّ القرار النّهائي المُتعلّق بالوضع الأمني في الخليج؛ ليس في يد حكّامه ولا شعوبه، بل يُرْسَم على بُعد آلاف الكيلومترات، ما يضع مبدأ السّيادة الفعليّة للمنطقة تحت المجهر.

الخللُ السّكاني قد يكون العنصر المجهول، والمغفول عنه في المجتمع، على مدى العقد الماضي، فالأرقام تُبيّن تفاقم الخلل السّكاني بشكلٍ هائل في خضمّ الطّفرة النّفطيّة الثّالثة، حتى وصلت نسبة الوافدين في عام ٢٠١١، إلى ٤٨ في المئة من إجمالي السّكان، بحسب الإحصاءات الرّسميّة، والتي عادة ما تُقلّل من أعداد الوافدين. وهذه النّسبة الصّادِمة تدلُّ على أنّ الوافدين قد أصبحوا، أو سيصبحون على مدى السّنوات القادمة، الأغلبية من سكّان المجلس، ولأوّل مرّة في تاريخه. وعلى الرغم من بدء بعض الدول، خصوصاً السّعوديّة، تنفيذ محاولاتٍ وخطواتٍ جدّيّة لتغيير هذه المعادلة، إلا أنّ هناك تساؤلاتٍ جذريّة حول المنهجيّة المُتّبعة، ومدى

فاعليّتها وإنسانيّتها. أمّا في باقي الدول، ففي الوقت الذي يمكن أن نرصدَ الخطابَ الرَسمي الذي يعترف بالمشكلة؛ إلا أنّ الخلل السّكاني يبدو آخذاً في التّفاقم، بل إنّ أربعاً من دول المجلس (الإمارات، البحرين، عمان، وقطر) أخذت في تطبيق إستراتيجيّات تفاقم الخلل السّكاني بشكلٍ صريح، بل إنّ الخلل السّكاني تحوّلَ في إستراتيجيّاتها إلى مصدرِ طلبٍ اقتصادي، يكون على الدّول استقطابه، ورسْم رؤاها حوله، وتسخير مواردها له. لقد تبنّت هذه الدول بناء مشاريع عقاريّة، ومدن جديدة ضخمة مُوجّهة في الأساس لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتوطينه فيها، وتعِدُ هذه المشاريع بجلب أكثر من ٤,٣ مليون قاطن في هذه الوحدات، وهو عددٌ إنْ تمّ تمكينه فإنّه يتعدّى عدد المواطنين في هذه الدول مجتمعةً.

خامساً: ملفات نموذجيّة

يستعصى على أيّ عمل بحثي أن يتطرّق إلى كلّ الملفّات الشائكة، والزّوايا المتفرّقة ذات الأهمية الحيويّة في أوجه الخلل المزمنة في المنطقة. ولهذا، فقد اخترنا في هذا العمل التركيزَ على قضايا محدّدة، تسمحُ لنا بالتّعمّق في تحليلها وتبعاتها، حيث ركّزنا في جزء الخلل السياسي على ملف الدّساتير في دول المجلس، والقوانين النّقابية، وتطوّرات حقوق الإنسان. أمّا في الخلل الاقتصادي؛ فتمّ تكريس جزءٍ للعوائد النّفطية، وسُبل صرفها، في مقابل التّركيز على المشاريع والمُدن العقاريّة الضّخمة في الجزء الخاص بالخلل السّكاني. وأخيراً وليس آخراً، ركّز جزء الخلل الأمني على القوّات العسكريّة الأجنبيّة الموجودة في المنطقة، والوضع الأمني المائي الحرِج فيها. هذا إضافة إلى رصْد أهم التطوّرات في كلّ دولة في المجلس على مستوى كلّ وجه من أوجه الخلل المزمنة.

لكن، يبقى الكثيرُ من القضايا الشّائكة التي لم يتطرّق إليها هذا العمل بشكلٍ مفصّل؛ فإنْ كان هذا العمل قد ركّز على البنية الدّستوريّة للأنظمة الحاكمة؛ فما زال من المهم التّطرّق إلى حالة التّيارات السّياسيّة النّاشطة في المنطقة، وتحليل رؤاها وتحرّكاتها ومطالبها، بخاصة في ما يتعلّق بنظرتها حول سُبل مواجهة أوجه الخلل المزمنة الأربعة. ولا يمكن الإنكار أنّ شبح الاحتقان والتّقسيم الطائفي والمناطقي، أصبح خطراً رئيساً، وبدأ يلوح برأسه في المنطقة، ما يدفع بالحاجة إلى التّحليل والرّصد والمتابعة الدّوريّة حتى

نصل إلى فهمٍ أفضل حول طبيعة وتكوين هذه الظاهرة وسُبل مواجهتها.

الأمر نفسه ينطبق على مستوى الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي، فقائمة الملفات التي ينقصها التّحليل المنهجي المُعمّق طويلة جداً، بما فيها تشخيص ونقد الرّؤى التّنمويّة في كلّ من دول المجلس، ونظام التّعليم على مراحله المُتفرّقة، وطبيعة النّظام المصرفي، وعملية الخصخصة وانفتاح السّوق التي طغت على المنطقة في السّنوات العشر الأخيرة، وغيرها العديد من المواضيع الاقتصاديّة الحيويّة التي تحتاج إلى منْ يدرسها بطريقةٍ منهجيّة. أمّا على المستوى الأمني، فتتعدّد القضايا الشّائكة، من وضعيّة الطاقة في المنطقة، إلى حالة الاكتفاء الذّاتي من تصنيع الأسلحة فيها. وتبرز في الخلل السّكاني عدّة قضايا مُلحّة، بما فيها سوق العمل، وتحليل نظام الكفالة. ويبيّن هذا النّقص الشّديد في التّحليل المستقل والمنهجي؛ الحاجة الماسة إلى جهودٍ مُكثّفة ودوريّة لتتبّع هذه المواضيع الجوهريّة، والتي لها تبعات جذريّة على مستقبل دول المنطقة ككلّ.

سادساً: بوادر المعالجة

ركّز هذا الإصدار على تقديم رصْدٍ وتحليل أوّلي لملامح أوجه الخلل المزمنة في دول المنطقة، وغنيٌّ عن القول إنّ الهدف النّهائي من هذا الرّصد، على الرّغم من صعوبة هذا الهدف، هو الوصولُ إلى حلولٍ واقعيّة وفعّالة ومُستدامة لأوجه الخلل المزمنة. ويطمحُ هذا الإصدار الدوري في أن يكون خطوة أوليّة في هذا الاتجاه، عن طريق التّشخيص المُعمّق والدّوري والعلمي لمكامن المشكلة. وهذه المنهجيّة بنفسها، تُعطي بوادر كيفيّة معالجة المشاكل في دول مجلس التعاون، فما بيّنه هذا العمل هو أن:

١ ـ هناك على الأقل أربعة أوجه خللٍ مُزمنة يجب التّصدي لها، وهذا التّقسيم بنفسه مُهمٌّ لكي يُساعد في توضيح المشكلة ومقاربتها بشكلٍ يسير، ولكن غني في نظرته.

٢ ـ من الخطأ النّظر إلى كلٍّ من أوجه الخلل المزمنة، على أنها قضية مستقلّة، وإلى مجموعها على أنها مجرّد مجموعة من المشاكل المشتّتة وغير المترابطة جوهريّاً. بل إنّه يجب علينا أن نُحلّل أوجه الخلل جميعاً في إطار وحدةٍ عضويّة مُتماسكة، مُتقاطعة الأبعاد، ومتضافرة العناصر.

٣ ـ إنّ المفتاح لمعالجة أوجه الخلل المزمنة لابدّ وأن يكمن أولاً في مواجهة الخلل السّياسي، وبالأخص في المشاركة الفاعلة للمواطنين، وهم الأشخاص المعنيّون أساساً بما سيحصل في المنطقة، في رسْم وصنع واتّخاذ القرار.

سابعاً: بناء الدّولة الديمقراطيّة: الرّؤية البديلة

وهنا يبرزُ السّؤالُ الجوهري: ما هي الرّؤية البديلة للواقع الحالي في دول المجلس؟ وما هي الأهداف التي نطمحُ إلى استبدال أوجه الخلل المزمنة بها؟ الجواب البديهي قد يكون في بناء دولةٍ ديمقراطيّة، تكفلُ لمواطنيها حقوق وواجبات المواطنة، وتوفّر لهم أسس الأمن والتّنمية المُستدامة.

ومن باب الطّرح الأوّلي؛ من الممكن تلخيص مقوّمات هذه الدّولة في ثلاثة عناصر رئيسة: الديمقراطية والمواطنة؛ التّنمية المستدامة؛ والوحدة.

فالدّيمقراطيّة المواطنة؛ هي الحلّ والنّقيض للخلل السياسي، والمفتاح إلى حلّ باقي أوجه الخلل المزمنة عن طريق تحمّل المواطنين مسؤولية رسْم مصيرهم بأنفسهم. أمّا التّنمية المُستدامة، فهي السّبيل للتّغلب على الخلل الاقتصادي وتداعياته؛ من خللٍ سكاني، وخلل أمني في تذبذب أهم موارد الحياة من ماء وغذاء وطاقة. وأما الوحدة فهي الخيارُ الوحيد لمعالجة الاتكاليّة العسكريّة والأمنيّة على الخارج، وذلك من جانب دويلاتٍ صغيرة، ليس لها لا حول ولا قوة في تقرير مصيرها حالياً.

لكن هذا الطّرح يستبطنُ تساؤلاتٍ أكثر ممّا يُجيبها، فما هو مفهوم الدّيمقراطيّة والمواطنة تحديداً؟ وما هي الآليّة لتطبيقها في كلّ من دول المجلس ذات التّراكم التّاريخي المختلف؟ وما هو السّبيل إلى التّنمية المُستدامة في ظلّ إدمانٍ مُتزايد على ريع النّفط؟ وهل الوحدة خيارٌ مرغوبٌ من شعوب المنطقة؟ وكيف سيتمّ تطبيقه في غضون الخلافات الحاليّة؟

ليست هذه الخاتمة المكان المناسب للإجابة عن هذه الأسئلة التي تحتاج إلى دراسةٍ مستفيضةٍ، قد تكون مادةً لعمل آخر في هذه السّلسلة من الأعمال الدّوريّة. لكن، ما لا شك فيه، أن المنطقة بحاجةٍ ملحّةٍ إلى منهج ورؤيةٍ جديدةٍ وشاملة، ترسمُ الطريق لإخراجها من أوجه الخلل التي تعيشها. وقد تكون المراقبة والفهم من «أعدائنا» خيرَ خطوة وبداية في هذا الطريق.

مؤخّراً، قام الكيان الصهيوني بكتابة «إسرائيل ٢٠٢٠»[١]، وهي خطة تفصيليّة لاستشراف مستقبل إسرائيل، وضعها ٢٥٠ خبيراً إسرائيليّاً من مختلف المؤسّسات الرّسميّة والأكاديميّة في داخل إسرائيل والجاليات اليهوديّة في العالم، وهدف الخطة هو التّقابل ما بين مواردها وأصولها الاقتصاديّة، وموضعها الجغرافي، وأهدافها الوطنيّة.

وما يُميّز هذه الخطة عن ما قامت به أغلب دول المنطقة من رؤى اقتصاديّة؛ هو أنّ هذه الخطة كُتبت بسواعد وطنيّة من إسرائيل في الأساس، ولم تعتمد على خبراء أجانب لكتابتها. وإنّه من «المضحك المبكي» أن يقوم أجانب من غير مواطني الدّولة برسم الرّؤيّة الوطنيّة لدول الخليج، وأن يتمّ الدّفع إليهم بسخاء في سبيل ذلك أيضاً. الميزة الثّانية، في إسرائيل، تتمثّل في المشاركة الواسعة من خبراءَ مثّلوا الاهتمامات الإسرائيليّة المتفرّقة كافة، وتمّ نشرها للعلن، على عكس الرّؤى في دولنا، التي عادةً ما تبقى سرّيّة، ولا يتمّ نّشر منها إلى الملأ إلّا المانشيتات الإعلاميّة التي تفتقرُ إلى التّفصيل.

ولن يبدأ هذا العمل من عدم إنْ تمّ تطبيقه في الخليج، فسيكون من المهمّ استخلاص العِبر من التّجارب السّابقة. وثمّة إستراتيجيّة سابقة رسُمت بمنهجٍ مماثل، وتحمل عنوان «نحو إستراتيجية بديلة للتّنمية الشّاملة: الملامح العامة لإستراتيجيّة التّنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربيّة»؛ فقد طلبت الأمانة العامة لمجلس التّعاون في ندوةٍ عقدتها في الشّارقة العام ١٩٨٣، من المشاركين في النّدوة إيجادَ إطار إستراتيجي تعملُ فيه خطط التنمية في إطار تكامل الدّول الأعضاء. وفي أواخر العام ١٩٨٣، أقرّت النّدوة الثّانية في البحرين بعد المناقشة؛ الوثيقةَ التي قدّمها فريقُ العمل بعنوان «مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التّنمية والتّكامل». كما نُشرّ النّص في المجلة الدّوريّة الصّادرة عن مجلس «التعاون»، وقدّمت الأمانة العامة بدورها، هذا المشروع إلى اجتماع وزراء التّخطيط في المجلس في مطلع العام ١٩٨٤، حيث تمّ رفضه، وبذلك أُسدلَ السّتار على ذلك الجهد الأهلي ـ الرّسمي المُشترك، والذي مع الأسف لم

---

(١) **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة، ٦ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥).

تكن وراءه جماعة أهليّة تدعو له، وتطالب به بعد إزاحته من التّداول الرّسمي.

ربّما لو وُضِع هذا المشروع ـ أو غيره من مشاريع الإصلاح والوحدة والتّنمية ـ موْضع التّنفيذ، لمّا وجدنا دولنا تسير في مسار «نمط تنمية الضّياع»، حيث أوجه الخلل المزمنة ـ من خلل سكاني وخلل اقتصادي وخلل أمني وخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم ـ تتفاقمُ اليوم فيها، وتفرض على أهلها المُتضرّرين البحثَ من جديدٍ ـ بعد ثلاثة عقود ـ عن مسارٍ يؤدّي إلى وحدة المنطقة من أجل مواجهة المخاطر المُحدقة بها. وقد يكون من المهم وضْع إستراتيجيّةٍ مماثلة على مدى السنوات القادمة لاستخلاص ما هي المتغيّرات والمتطلّبات التي تواجهها المنطقة على مدى السنوات القادمة، وكيفيّة مواجهتها، في سبيل إعادة بناء الدّولة على أسسٍ سليمة، على أن تتوافر الآليّات التي تضمن تفعيلها بشكلٍ سليم.

وأملنا هو أن يكون جهدنا هذا وغيره من الجهود، قادرة على العمل من أجل الإصلاح الجذري، وصولاً إلى الوحدة، وبدء عمليّة التّنمية المُنتظرة.

المراجـع

١ ـ العربية

كتب

ابن صنيتان، محمد. **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨)

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. ٦ مج.

مج ١: **مبادىء التخطيط البعيد المدى.**

مج ٢: **صورة المستقبل وسبل تحقيقها.**

مج ٣: **الخطة الشاملة لإسرائيل: تقييم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**

مج ٤: **إسرائيل في محيط يسوده السلام.**

مج ٥: **إسرائيل في مسار الدول المتقدّمة.**

مج ٦: **إسرائيل والشعب اليهودي.**

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها.** بيروت: شركة التنمية والتطوير ـ بروديكو، كتلة مؤسسات الحياة، ١٩٧٣.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقديّة.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠٠٧.

التقرير السنوي ٢٠١١/٢٠١٠. الكويت: مؤسسة البترول الكويتية، ٢٠١٣.

جعبوب، منى سالم سعيد. **قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩ ـ ١٩٩٢).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

دياب، صلاح محمد أحمد. **الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية في البحرين.** البحرين: جامعة البحرين، ٢٠٠٦.

السيد، حسن. **وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري.** عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.

الشهابي، عمر هشام. **اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.** تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

الشيراوي، عبد المنعم. **أوراق عمالية.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥.

الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

مطيويع، عبد الله. **صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦.

منظمة العمل الدولية. **الحريات النقابية: موجز المبادئ والقرارات الصادرة عن لجنة الحريات النقابية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.** بيروت: المنظمة، ١٩٩٦.

ــــــ. **دليل معايير العمل الدولية.** بيروت: المنظمة، [د. ت.].

اليوسف، يوسف خليفة. **مجلس التعاون في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١١.

دوريات

«٥ جمعيات معارضة تطلق «وثيقة المنامة».» **الوسط**: ١٣/ ١٠/ ٢٠١١، <http://www.alwasatnews.com/3323/news/read/600729/1.html>.

«٦ جمعيات معارضة تعلن عن وثيقة «مبادئ اللاعنف».» **الوسط**: ٨/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3715/news/read/714249/1.html>.

«١٧ مليوناً في حساب نائب و٨ في حساب آخر: أموال لنوّاب تربك المصارف والجهات الرقابية.» **القبس**: **٢٠/ ٨/ ٢٠١١**، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=728983%20&date=20082011>.

«٢٢ ألف وحدة سكنية تدخل السوق العقارية ٢٠١٢.» **العرب** (الدوحة): ١٩/ ١٢/ ٢٠١١، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1465&artid = 163943>.

«٨٥ بالمئة من القوى العاملة بالدولة في ٢٠١٠ مقيمون.» **الإمارات اليوم**: ٢٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2011-04-28-1.386224>.

«١٨٧ قضية فساد مالي في أبوظبي خلال العامين الماضيين.» **الاتحاد**: ٣/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2012-04-03-1.1623706>.

«٩٢٧ مليون درهم صافي أرباح بنك أبوظبي الوطني في الربع الأول لعام ٢٠١١.» **إيــلاف**: ١٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/4/648236.html>.

أبو مسعود، زكي. «نظام الجمعيات الأهلية والحريات المدنية.» **الشرق**: ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢.

أبو صافي، تمام. «تاريخ الحركة العمالية في البحرين: امتداد موازٍ للحركات النضالية.» **الوسط**: ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٤، <http://www.alwasatnews.com/602/news/read/387047/1.html>.

«اتساع حلقة التحقيق في قضايا فساد مفترضة باستدعاء ٤ موظفين من سما دبي.» **الاتحاد**: ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٨، <http://www.alittihad.ae/details.php?id = 35174&y = 2008>.

«إحصاءات القوى العاملة.» **نشرة السكان والقوى العاملة (الهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت)**: ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

«أحكام غير جادة لمتورطين في قضية تعذيب رجل أعمال وناشر بحريني حتى الموت.» **الوفاق**: ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.alwefaq.org/index.php?show = news&action = article&id = 7304>.

أحمد، مريم. « ٢٠٠ مليون دينار الخسائر الفورية للناتج المحلي بسبب الأحداث.» **أخبار الخليج**: ١٧/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.akhbar-alkhaleej. com/12352/article/2481.html>.

إسماعيل، عبد الرحمن. «أدما» ترفع معدل إنتاج حقل «زاكم السفلي» ١٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية ٢٠١٢.» **الاتحاد**: ٢٠/ ١١/ ٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/details.php?id = 96656&y = 2011&article = full>.

«الإسلاميون يكتسحون مجلس ٢٠١٢.» **القبس**: ٣/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www. alqabas-kw.com/Article.aspx?id = 768609%20&date = 03022012 >.

«إغراءات جادة من مُلاك الأبراج للشركات.» **القبس**: ١٤/ ١/ ٢٠١٣. <http:// www.alqabas.com.kw/node/730584 >.

الألفي، أمير. «٧,٥ نمواً بتصرفات الوحدات السكنية في دبي خلال الربع الأول.» **الإمارات اليوم**: ١٨/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/ local/2012-04-18-1.477258 >.

إليس، سي بي ريتشارد. «أوضاع السوق البحريني.» **الأيام (المنامة)**: ٢٨/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/artdetails.aspx?id = 3960 >.

«الإمارات تعفو عن ٥ صدرت ضدهم أحكام بتهمة إهانة زعماء البلاد.» **الشرق**: ٢٨/ ١١/ ٢٠١١، <http://www.alsharq.net.sa/2011/11/28/25693 >.

«انتقاد واسع لشركة «كيوتل» لدى مغردي «تويتر».» **العرب**: ٢١/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1620&artid = 190057 >.

«اهتمام إعلامي واسع بحوار وكيل العمل مع «العرب».» **العرب** (الدوحة): ٢/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId = 1601&artid = 187204 >.

«إيرادات ٣٠,٤ مليار درهم والنفقات ٣٢,٢ ملياراً وتوفر ٢٤٠٠ فرصة عمل: محمد بن راشد يعتمد موازنة حكومة دبي ٢٠١٢.» **البيان**: ٢٦/ ١٢/ ٢٠١١، <http:// www.albayan.ae/2011-12-26-1.1561759 >.

«البحرين: براءة وأحكام بالسجن على أطباء أسعفوا محتجين.» **الأخبار** (بيروت): - / ٦/ ٢٠١٢ <http://www.al-akhbar.com/node/95507 >.

«البحرين: وزير العدل يعلن عن بدء الحوار الأحد، المعارضة تشترط حضور ممثل للنظام يمتلك القرار.» **السفير**: ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www. assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId = 2408&MulhakArticleId = 1204335& MulhakId = 5494 >.

«بعد تبرئة المتهمة بتعذيبها الصحافية، نزيهة سعيد تستأنف الحكم.» **الوسط**: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3704/news/read/711778/ 1.html >.

البنخليل، يوسف. «استعمار الخليج بالمنظمات الحقوقية.» **الوطن**: العدد ٢٥٣٩، <http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID = uP2KbgUdlXKq8Ly WyKBHcg933339933339 >.

«التجارة الأجنبية غير النفطية في دبي ٦٠٥ مليارات درهم.» **الوسط**: ٩/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3716/news/read/714499/1.html>.

«التجمع: نصب الكمائن للشرطة عمل إرهابي.» **الأيام**: ٢٣/ ٨/ ٢٠١١، <http:// www.alayam.com/mobile/newsdetails.aspx?id=9200>.

«تسببوا في الإضرار بأمن الدولة ويمكنهم اللجوء للقضاء: إسقاط الجنسية البحرينية عن ٣١ شخصاً.» **الأيام**: ٧/ ١١/ ٢٠١٢، <http://alayam.com/newsdetails.aspx?id=108855>.

«جابر المبارك يكسب معركة العلنية.. والمواجهة: الاستجواب التاريخي بدون عدم تعاون.» **القبس**: ٢٩/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=781763%20&date=29032012>.

«الحبس ٤ أشهر لمتهم بإهانة الملك عبر «التويتر».» **الوسط**: ١٢/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3749/news/read/722589/1.html>.

«حرب بدائل الطيران تشتعل.» **العرب**: ١/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1920&artid=167158>.

الحربي، حسين وغادة عبد السلام. «محمد الصباح «يبيها»... استقالة.» **الراي**: ١٨/ ١٠/ ٢٠١١، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=304584&date=18102011>.

الخثلان، صالح. «قراءة أولية لمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.» **الجزيرة**: ٤/ ٥/ ٢٠٠٦.

الخنيزي، نجيب. «قراءة في مشروع نظام الجمعيات الأهلية في السعودية.» صحيفة **الوقت** (المتوقّفة عن الصّدور): ٢٤/ ١/ ٢٠٠٨.

الدخيل، عبد العزيز. «حقيقة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.» **الشرق**: ٧/ ٥/ ٢٠١٢.

———. «نظام السعودة والإصرار على الخطأ.» **الشرق**: ٣/ ١٢/ ٢٠١٢.

دفع الله، محمد. «ثلاث مدارس أجنبية جديدة.. ومصاريف الدراسة مخفضة عشرون بالمائة.» **الوطن**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

«ذكرى «مُحلّل» الحكومة واستحداث وزارة لـ «الشباب».» **الراي**: ١٢/ ١٢/ ٢٠١٢، http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=399574&date=12122012>.

«رغم سماح القانون بالدفاع عن النفس: تعامل حضاري لقوات الأمن مع المخربين.» **الأيام**: ١/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id = 58164>.

سلمان، عباس. «مشروع في جزيرة ريف يكتمل في يوليو: تعليق مشروع «السوق العربية» بكلفة ٢٥٠ مليون دولار.» **الوسط**: ٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.alwasatnews.com/3103/news/read/530718/1.html>.

سلوم، رامي. «خلفان يتهم الفساد الإداري والمافيا الأجنبية بعرقلة التوطين.» **الإمارات اليوم**، ٢٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2011-01-20-1.344561>.

السهلي، محمد عبد الله. «التنظيم القانوني المرتقب للجمعيات والهيئات المهنية: مطالب بسرعة إقرار مشروع نظام «الجمعيات والمؤسسات الأهلية» لتحديد الإطار القانوني للجمعيات المهنية.» جريدة **الرياض**: ١٦/ ٩/ ٢٠١١.

السهيمي، عبيد. «البحرين: دعوة ولي العهد لحوار توافق وطني وليس حواراً بين الحكومة والمعارضة.» **الشرق الأوسط**: ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.aawsat.com/details.asp?section = 4&article = 708893&issueno = 12437#.UULm8hyB_Dk>.

ـــــ. «البحرين: ولي العهد يدعو القوى السياسية للحوار.. والمعارضة ترحب.» **الشرق الأوسط**: ٩/ ١٢/ ٢٠١٢، <http://www.aawsat.com/details.asp?section = 4&article = 707981&issueno = 12430>.

ـــــ. «وزير الداخلية البحريني: لم يعد من المناسب وصف التدخلات الإيرانية بغير المباشرة.» **الشرق الأوسط**: ٢٨/ ٢/ ٢٠١٣، <http://aawsat. com/details.asp?section = 4&article = 719033&issueno = 12511>.

«شباب الفاتح يكشف عن استقالات متتالية من «تجمع الوحدة».» **الوسط**: ٢١/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3848/news/read/754032/1. html>.

شكل، أيمن. ««الاستئناف» تؤيد أحكام المؤبد للمتآمرين على قلب النظام.. «النيابة»: الأحكام تؤكد تخابر «الخلية» مع حزب الله،» **الأيام**: ٥/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id = 93942&de = 1>.

«صدور مراسيم وقانونين لرئيس الدولة ونائبه.» الخليج: ١٤/ ٨/ ٢٠١٢، <http://www.alkhaleej.ae/portal/1711a278-2e10-443a-8c0b-0add8d2ec543.aspx>.

««صندوق النقد» أكد أنها تمثل ٢,٩٪ من الناتج المحلي: ٣٨,٦ مليار درهم فائض ميزانية الدولة في ٢٠١١.» **الإمارات اليوم**: ١٢/ ٦/ ٢٠١٢، <http://www. emaratalyoum.com/business/local/2012-06-12-1.491229>.

العامر، سلطان. «العامل المغيب في حل مشكلة البطالة.» **الحياة**: ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢.

عبد الحليم، عبير. «٧٣٤,٦ مليار درهم حجم الإنفاق الاستهلاكي بالدولة في ٢٠١١: «الوطني للإحصاء»: ٢٠,٨٪ معدل البطالة بين المواطنين.» **الإمارات اليوم**: ٦/ ٦/ ٢٠١٢، <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-06-06-1.489875>.

عبد النبي، حسام. ««الإمارات دبي الوطني» يحقّق ٣٤٥ مليون درهم من رسوم الأعمال المصرفية الربعية.» **الإمارات اليوم**: ٢٦/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www. emaratalyoum.com/business/local/2012-04-26-1.479491>.

العتيبي، مشعل. «هاتف: المادة ٢ إلى المستقبل ونسعى للأسلمة بتعديل الـ ٧٩.» **القبس**: ٩/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=776968%20&date=09032012>.

ـــــ ومحمد سندان. «مكتب المجلس يُشرعن اقتحام بيت الأمة.» **القبس**، ١٢/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=777595%20&date=12032012>.

العجاجي، فادي. «تقرير صحافي حول نسب البطالة في السعودية.» **الرياض**: ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢.

عزام، محمد. «د. سعود رداً على «العرب»: السدرة ينطلق بـ ٢٥٠٠ موظف نهاية العام.» **العرب**: ٣/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1849&artid=224002>.

«على ألا يزيد القرض سبعين ألف دينار: «الشعبي» يقترح إسقاط فوائد القروض.» **القبس**: ٢٢/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=773080&date=22022012>.

««الغرفة» الخسائر جرّاء الأحداث تفوق ٢٠٠ مليون دولار.» **الوسط** (المنامة): ١٧/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3419/news/read/622306/1.html>.

فاروق، هادي. «٨٥,٤ مليار درهم استثمارات سياحية متوقعة في الدولة ٢٠١٢.» **البيان**: ١/ ٤/ ٢٠١٢، <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2012-04-01-1.1622096>.

ـــــ . «السعد: هيئة الاستثمار مستمرة في استثماراتها في البورصة.» **الأنباء** (الكويت): ٢٧/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/356622/27-01-2013>.

الفحيمان، فرحان [وآخرون]. «الإعدام أو المؤبد لمن يتعرض للذات الإلهية والرسول: من . . . يجرؤ.» **الراي**، ١٣/ ٤/ ٢٠١٣، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=343204&date=13042012>.

ـــــ وفراس نايف. «بيان «الغالبية» يحمّل الحكومة مسؤولية أي ضرر يصيب المجتمع: قرع جرس الندوات الجماهيرية.» **الراي**، ٣/ ٨/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=369959&date=03082012>.

ـــــ ووليد الهولان. «المقاطعة . . . أول اختبار.» **الراي**: ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=389147&date=31102012>.

ـــــ عبد الله النسيس ووليد الهولان. ««الدستورية»: فيه عظيم الخطر سيل الاستجوابات الجارف لرئيس الوزراء.» **الراي**: ٢١/ ١٠/ ٢٠١١، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=305183&date=21102011>.

الفردان، علي. «انخفاض موجودات المصارف ١,٧٪ في يوليو: الدين العام البحريني يقترب من ٤ مليارات دينار.» **الوسط**: ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3666/news/read/702941/1.html>.

فودة، محمد. «خلفان: تحقيقات الفساد تقود إلى مسؤولين كبار.» **الإمارات اليوم**: ١١/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.emaratalyoum.com/local-section/2010-01-11-1.47002>.

«في رسالة وجهها للملك والتمس بها من جلالته تشكيل لجنة للتحقيق بأعماله: الصالح يطلب إعفاءه من رئاسة اللجنة المعنية بتوصيات تقصي الحقائق.» **الأيام** (المنامة): ١/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=36801&de=1>.

«قانون الرهن العقاري.» **الرياض**: ٥/ ٧/ ٢٠١٢.

كايد، سميح. «إلغاء الوقفة التضامنية مع علي بن كحلة المري.» **الراية**: ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.raya.com/news/pages/ffa1a310-808c-4390-909c-a91b27944460>.

الكواري، علي خليفة. «الخلل السّكاني اعتداء على حقوق المواطن.» **العرب**: ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨، <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=9477&issueNo=100>.

الكويت اليوم: ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

اللبابيدي، وائل. «١٢٪ النمو المتوقع لنشاط تبديل العملات خلال مهرجان دبي للتسوق: ٤٧ مليار درهم تحويلات الوافدين في ٢٠١٢.» **البيان**: ٦/ ١/ ٢٠١٣، <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2013-01-06-1.1797822>.

لشيب، محمد. «حملة إلكترونية تنتقد ضعف خدمات إنترنت الجوال.» **العرب**: ٢٧/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1289&artid=139483>.

«لغط حول واقعة هروب محمد العثمان.» **أخبار الخليج**: ٢٧/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12422/article/15287.html>.

««اللقاء الوطني» ٤ جمعيات سياسية أبدت رفضها لمبدأ الحوار.» **الوسط**: ١٣/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3536/news/read/662620/1.html>.

«مجلس الوزراء يبدأ خطوات جادة وسريعة لتنفيذ حكم «الدستورية».» **الراي**: ٢٥/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=380865&date=25092012>.

مجموعة من المحللين الاقتصاديين. «فساد عقاري متعمد لرفع أسعار السوق.» **اليوم**: ١٤/ ١/ ٢٠١١.

«محكمة قطرية تحكم الشاعر محمد بن الذيب بالمؤبد.» **الوسط**: ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3737/news/read/719593/1.html>.

المطيري، يوسف. «الكويت بعد صدمة العديلية. . اعتداء على قناة الوطن.» **القبس**: ١/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=768115%20&date=01022012>.

«ملك البحرين صادق على التعديلات الدستورية التي أقرها «الشورى» و«النواب.» **الراي**: ٣/ ٥/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=348422&date=03052012>.

«مؤتمر صحافي لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بحضور وفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان.» **الاتحاد**: ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alittihad. ae/details. php?id=102488&y=2012>.

المؤشرات الاقتصادية: العدد ٣٥، آذار/ مارس ٢٠١٢.

النشرة الإحصائية الفصلية (بنك الكويت المركزي): أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

النمر، محمد. «المشاركون يعتبرون الدولة ملاذاً آمناً: «قمة العقارات العالمية» تؤكد انتعاش القطاع.» الخليج (دبي): ٣/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alkhaleej.ae/portal/bd1e3c39-55ca-4570-bd12-666f95e7c79c.aspx>.

«النيباري لـ «الرأي»: لدى الأمير قراره في موضوع آلية التصويت.» **الراي**: ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=384544&date=10102012>.

الوسط: ٣/ ١/ ٢٠١٢، و١٢/ ٢/ ٢٠١٢.

الوسطي، حسين. «البحرين تطوي العام ٢٠١١ على وقع المناوشات: إصابة في العنق تنهي حياة فتى آخر.» **الوسط** (المنامة): ١/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/3403/news/read/618945/1.html>.

أطروحات، رسائل جامعية

الدوسري، روضة. «ثقافة المشاركة المدنية عند الشباب القطري: المجلس نموذجاً.» (رسالة ماجستير ٢٠١١).

دراسات وتقارير إلكترونية

«٣ مليارات دولار تكاليف مصفاة «ايبيك» في الفجيرة: تعتزم إنشاء مصفاة بطاقة ٢٠٠ ألف برميل يومياً.» العربية. نت، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/30/217435.html>.

«٨١٢ مليار دولار أصول الصناديق السيادية الإماراتية: ارتفعت بـ ٢٨,٧ مليار دولار خلال ٨ أشهر.» العربية. نت، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/05/247694.html>.

«اختفاء قسري وتعذيب في الإمارات العربية المتحدة: على الإمارات الكشف عن مكان الناشط والتحقيق في مزاعم التعذيب.» هيومن رايتس ووتش (١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/09/14>.

الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت. «تقرير التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١.» (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، ص ٢١ ـ ٢٨، <http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23>.

«الاستثمار المباشر في الخارج والأجنبي المباشر.» قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en>.

«استصدار مشروع قانون بنظام انتخاب أعضاء الشورى: الموافقة على مشروع قرار أميري بإنشاء لجنة تحديد العنوان الدائم للناخب.» محامو قطر، <http://www.mohamoon-qa.com/Default.aspx?action=DisplayNews&ID=9242>.

استهلاك الغاز الطبيعي، «إحصائيات تقرير الطاقة العالمي.» شركة بي بي (٢٠١٢)، <http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=9041231&contentId=7075259>.

«الإمارات: اعتقال خلية إرهابية بالتنسيق مع السعودية.» العربية. نت، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/26/257202.html>.

«الإمارات تعتمد الميزانية الاتحادية بإنفاق يبلغ ٤١,٨ مليار درهم.» العربية. نت، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/11/171297.html>.

«الإمارات العربية المتحدة ـ مرسوم جرائم تقنية المعلومات يعتدي على حرية التعبير: القانون يهدد النشطاء السلميين وكافة المواطنين على السواء.» هيومن رايتس ووتش (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/28>.

«الإماراتيون يسجلون أدنى نسبة لهم بتاريخ البلاد مقارنة بأعداد الوافدين.» العربية. نت، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨. <http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/24/46070.html>.

«أمير قطر يعلن إجراء انتخابات مجلس الشوري عام ٢٠١٣.» البي بي سي العربية، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111101_qatar_elections_.shtml>.

«البحرين: مقتل شخصين في سلسلة تفجيرات بالمنامة.» البي بي سي العربية، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121104_bahrain_bombs.shtml>.

«بلطجية النظام ومرتزقته يهجمون على برادات ٢٤ ساعة.» <http://www.youtube.com/watch?v=97Uxkl4fHoU>.

«بيان حول محاكمة الإصلاحيين بجدة، وأحداث القطيف المؤسفة.» موقع «منبر الحوار والإبداع»، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، <http://menber-alionline.info/news.php?action=view&id=9681>.

بيان «نحو دولة الحقوق المؤسسات.» موقع البيان على الفايسبوك: <http://www.facebook.com/dawlaty>.

بيان منظمة حسم. «جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) تحمّل السلطات السعودية المسؤولية كاملة عن تردي الحالة الصحية للناشط الحقوقي محمد بن صالح البجادي.» موقع الجمعية، <http://www.acprahr.net/news.php?action=view&id=165&spell=0&highlight=%C7%E1%C8%CC%C7%CF%ED>.

«تقرير سوق النفط.» الوكالة الدولية للطاقة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، <http://omrpublic.iea.org/omrarchive/12dec12dem.pdf>.

«تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر.» <http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/2012/192368.htm>.

«ثلاثون ألف معتقل سياسي سعودي.» <https://www.youtube.com/watch?v=urILE3ttfYs>.

جوهر، حسن عبد الله «التركيز المغالي على موقف الشيعة من الانتخابات يخدم بعض الأطراف هنا وهناك، وهو مجال خصب للتكسب السياسي.» مركز الخليج لسياسات التنمية، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1202:2012-11-13-06-37-13&catid=51:2011-04-09-07-47-31&Itemid=364>.

«حزب الأمة الإماراتي (بيان التأسيس).» <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1117:2012-08-03-07-47-41&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

«الحكم على الناشط البحريني نبيل رجب بالحبس ثلاث سنوات.» موقع البي بي سي العربية، ١٦/ ٨/ ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120816_rajab_jailed_bahrain.shtml>.

حميد، سالم. «أحمد منصور يشوه صورة الإمارات.» ميدل إيست أونلاين، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢، <http://middle-east-online.com/?id=139469>.

الخضيري، وليد. «تويتر والإصلاح في السعودية.» موقع «المقالة»، <http://www.almqaal.com>.

الخليفي، محمد هلال. «الشفافية ومكافحة الفساد: بين الصورة والواقع حالة قطر.» مركز الخليج لدراسات التنمية، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1132%3A2012-08-12-12-59-50&catid=147%3A2011-04-09-07-47-31&Itemid=384>.

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٦، <http://www.uaecabinet.ae/Arabic/UAEGovernment/Pages/constitution_1_4.aspx>.

دستور دولة قطر لعام ٢٠٠٤، <http://www.diwan.gov.qa/arabic/Qatar/constitution.htm>.

دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4>.

«رسالة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص ترشيحها لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.» هيومن رايتس ووتش (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/07>.

رضي، حسن [وآخرون]. «الرّأي في المسألة الدّستوريّة ـ دستور مملكة البحرين.» (٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=765:2012-02-06-15-44-27&catid=147:2011-04-09-07-47-31>.

«زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين القطريين.» وكالة الأنباء القطرية، <http://www.qnaol.net/qnaar/local_news/politics1/pages/hhtamimdec18310609201l.aspx>.

السنوسي، رهف. «المجتمع المدني: غياب النظام وضياع المثقفين.» مدونة جواز دبلوماسي، <http://jawazdiblomasy.wordpress.com>.

السيد، حسن. «الدستور الديمقراطي المنشود لدول مجلس التعاون.» الجماعة العربيّة للديمقراطية (٢٠١١)، <http://arabsfordemocracy.org/uploads/أوراق٪٢٠للنشر٪٢٠بالمكتبة٪٢٠غير/H_Eslayed_Const_GCC.pdf>.

السيف، توفيق. «عام على بيان «نحو دولة الحقوق المؤسسات».» موقع «المقال» الإلكتروني، <http://www.almqaal.com>.

«شباب جامعة قطر يقودون حملة ضد بدرية البشر لتطاولها على الذات الإلهية.» المحتسب، ٢/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.almohtasb.com/main/articles.aspx?article_no=9890>.

«شباب قطر ضد التطبيع،» <http://qayon.blogspot.com/p/about-us.html>.

«الشبكة تطالب الإمارات بالتراجع عن قانون سالب لحريات الإنترنت.» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.anhri.net/?p = 63026>.

صندوق النقد الدولي. «تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.» (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢).

الظفيري، علي. «السعودية وربيع العرب.» موقع «المقالة»، <http://www.almqaal.com>.

العامر، سلطان. «اللامركزية والديمقراطية: محاولة تحديد أسباب كارثة جدة وإيجاد حلول لها.» مدونة الكاتب، <http://www.sultan-alamer.com>.

ــــــ. «هل كانت حادثة جهيمان لحظة مفصلية في تاريخ المملكة؟.» مدونة مفازة، ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٢ <http://www.sultan-alamer.com>.

أسماء محسن العجمي، «خطط التنمية القادمة لدولة الكويت.» مجلس الأمة الكويتي (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id = 1585>.

العطية، مرتضى. «تقرير حول «بيان إصلاحيي جدة وأحداث القطيف وهجوم كتّاب الصحف».» موقع المقال، <http://www.almqaal.com>.

«على سلطنة عمان إسقاط القضايا المرفوعة ضد نشطاء الإنترنت معاقبة «إعابة الذات السلطانية» جزء من حملة قمع أوسع.» مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢١/ ٧/ ٢٠١٢، <http://www.cihrs.org/?p = 3563>.

«في حوار خاص مع «الطليعة» كشف فيه عن عمق الأزمة السياسية أحمد النفيسي: النظام يعيد صناعة أجواء ما قبل احتلال الكويت.» المنبر الديمقراطي الكويتي (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.alminbarkw. org/index. php?option = com_content&view = article&id = 55:-lr-&catid = 1:latest-news&Itemid = 34>.

«قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية.» <http://law.kuniv.edu. kw/mashael/law%20(22).doc>.

«قائد قوات «درع الجزيرة»: دخلنا البحرين بناء على طلب قيادتها لتأمين الحدود والمنشآت وأتحدى من يثبت أننا خدشنا أي بحريني.» وكالة أنباء البحرين، ٢٧/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bna.bh/portal/news/450939?date = 2011-05-12>.

«قطر: إعتقال السيد سلطان الخليفي وثلاثة مواطنين قطريين آخرين.» الكرامة، ٣ آذار/ مـــارس ٢٠١١، <http://ar.alkarama.org/index.php?option = com_ content&view = article&id = 4075:n-&catid = 128:ak-com-qat&Itemid = 115>.

«قطر: الإفراج عن نايف العطية واستمرار اعتقال فواز العطية.» < http://ar.alkarama.org/index.php?option = com_content&view = article&id = 4075:n-&catid = 128:ak-com-qat&Itemid = 115 >.

«قطر توقف بيع الكحول حتى إشعار آخر وطيرانها يواصل البيع على طائراته.» عاجل، < http://www.burnews.com/news-action-show-id-32521.htm >.

القويفلي، إيمان. «أهم حراك سعودي في ٢٠١١: الإضراب.» موقع «المقالة»، < http://www.almqaal.com >.

الكواري، علي خليفة. «مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون.» (٢٠١٠)، < http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/ameracia_and_gulf.pdf >.

«الكويت: الشبكة العربية تستنكر تأييد الحكم علي الناشط البدون عبد الحكيم الفضلي.» < http://www.anhri.net/?p = 68435 >.

لان، غلايدا وبول ستيفنز. «حرق النفط لتبريد الأجواء: أزمة الطاقة المستمرة في المملكة العربية السعودية.» معهد شاثام هاوس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

«محاضر المجلس التأسيسي.» موقع مجلس الأمة الكويتي، < http://www.kna.kw/clt/run.asp?id = 1568 >.

مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت (حزيران/ يونيو ٢٠١١)، الفصل الثاني: «الحكم الدّستوري والمسيرة البرلمانية ـ دستور دولة الكويت: < http://www.kna.kw/clt/run.asp?id = 1710 >.

«المشروع السياسي للتجمّع.» تجمع الوحدة الوطنية، < http://altajam3.org/portal/arabic/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%91%D8%B9 >.

«مصر تستدعي سفير الإمارات بشأن تصريحات خلفان.» العربية.نت، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢، < http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/28/223330.html >.

«مطالب بملكية دستورية بالسعودية.» الجزيرة.نت، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، < http://www.aljazeera.net/news/pages/5e546727-87c6-441c-b177-7d442d4294e8 >.

«معلومات أساسية عن البحرين.» الجزيرة. نت، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩، < http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6873BF08-DFB9-4688-829B-B14CD8192D34.htm >.

المعمري، عمار. «الإطار الدستوري والتشريعي لعمل مؤسسات المجتمع المدني

في سلطنة عُمان.» ج ٢، <http://omanammar.blogspot.com/2012/03/blog-post_04.html>.

«ملاحظات وتوصيات هيومن رايتس ووتش حول مشروع قانون العمل في الإمارات.» (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/uae0307arweb.pdf>.

منظمة العفو الدولية. «تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات.» موقع المنظمة، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08>.

ـــــ. «على المملكة أن توقف محاولات وأد الاحتجاجات السلمية.» موقع المنظمة، <http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-must-halt-attempts-stifle-peaceful-protest-2012-10-16>.

«ميثاق اللؤلؤ لـ(ثورة الرابع عشر من فبراير).» <http://www.14febrayer.com/?type=c_art&atid=523>.

نبيل، محمد. «إخوان الإمارات ومحاولة التوغل من بوابة الولاء للقيادة.» ميدل إيست أونلاين، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٢، <http://www.middle-east-online.com/?id=141940>.

«نشطاء: المؤبد للشاعر القطري الذيب بسبب قصيدة.» سي أن أن بالعربية، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، <http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/29/zeib.qatar/index.html>.

«نص الرسالة مقدمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.» <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=647:2012-01-15-19-14-03&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

«نص وثيقة الفاتح.. و«المنبر»: الوثيقة خلاصة رؤية شعبية.» مركز الخليج لسياسات التنمية، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=640:-qq-&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266>.

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، <http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+One>.

النظام الأساسي لسلطنة عمان، <http://mola.gov.om/legals/alnethan_alasasi_leldawlah/leg.pdf>.

«النفط الإماراتي يتجاوز هرمز.» سكاي نيوز عربية، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/29078/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2>.

«النقد: السعودية تنفق أكثر مما ينبغي.» الجزيرة. نت، ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/16861966-6873-4683-beb8-71efabfadd8c>.

«وزير النفط: الإمارات أنتجت نحو ٢,٦ مليون ب/ ي في ديسمبر.» <http://arabic.arabia.msn.com/news/business/business-money/4265892/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%AA-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81-2>.

«الوفاق تنسحب نهائياً من حوار التوافق الوطني.» (١٩ تموز/ يوليو ٢٠١١)، <http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5748>.

«يجب التحقيق في الاعتداءات على الناشط الحقوقي الإماراتي: الاعتداءات جاءت إثر تهديدات على الإنترنت وبعد حملة تشويه للسمعة.» هيومن رايتس ووتش (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢)، <http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/03-0>.

مؤتمرات، ندوات

منتدى التنمية: «معالم النظام الديمقراطي المنشود في دول مجلس التعاون»، دبي، بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Amnesty International, *Bahrain: Reform Shelved, Repression Unleashed.* London: Amnesty International, 2012.

Global Trends 2030: Alternative Worlds. Washington, DC: National Intelligence Council, 2012.

Hanieh, Adam. *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance 2012*. London: Routledge, 2012.

Periodicals

Augustine, Babu Das. «Massive Project Spending Planned in Gulf Region.» *Gulf News*: 28/9/2009, < http://www.thefreelibrary.com/Massive + project + spending + planned + in + Gulf + region-a0208555764 > .

Baxter, Elsa. «UAE Real Estate Hardest Hit in Region by Global Crisis.» *Arabian Business*: 16 September 2009, < http://www.arabianbusiness.com/uae-real-estate-hardest-hit-in-region-by-global-crisis-12722.html > .

Devereaux, Ryan. «John Timoney: the notorious police chief sent to reform forces in Bahrain,» *Guardian: 16/2/2012, < http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/16/john-timoney-police-chief-bahrain-protests >* .

«Dow Chemical Wins $2,2bn in Kuwait Damages.» *Financial Times*: 24/5/2012.

Ellaboudy, Shereef. «The Global Financial Crisis: Economic Impact on GCC Countries and Implications.» *International Research Journal of Finance and Economics: no. 41, 2010.*

«GCC: Security Pact Endorsed.» *The Middle East Times*: < http://mideast-times.com/news.php?edition = 178&section = 1&newsid = 677&offset = 0 > .

«Indians Top Dubai Property Buyers' List.» *Indian Express*: 4/4/2012, < http://www.indianexpress.com/news/indians-top-dubai-property-buyers-list/932501 > .

Al Lawati, Abbas. «Gulf Research Center Moves out of Dubai.» *Gulf News*: 2/6/2011, < http://gulfnews.com/news/gulf/uae/gulf-research-center-moves-out-of-dubai-1.816420 > .

Marshall, Monty G. and Keith Jaggers. «Polity IV Project Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010.» Societal-Systems Research Inc. and Colorado State University, < https://www.zotero.org/groups/fondecyt_socializacion_politica/items/itemKey/UAAIEVWI > .

Mazzetti, Mark and Emily B. Hager. «Secret Desert Force Set Up by Blackwater's Founder.» *New York Times*: 14/5/2011, < http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?pagewanted = all&_r = 0 > .

Murphy, Brian. «Rights group: UAE Deports Online Activist.» *Washington Post*: 16/7/2012, < http://www.washingtontimes.com/news/2012/jul/16/rights-group-uae-deports-online-activist > .

Al Sayed, Khalid. «Why Was Gulf Security Pact Adopted Quietly?.» *The Peninsula*: 27/12/2012, < http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m = politics&id = 628082&lim = &lang = en&tblpost = 2012_12 > .

Scarborough, Rowan. «U. S. Military in Persian Gulf Still Necessary, Welcome Force.» *Washington Post*: 24/1/2012, < http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome-force/?page = all > .

Sherwell, Philip. «US Carrier in Front Line of Obama's Battle with Congress over $85 Billion «Sequester» Cuts, with more to Follow.» *Telegraph*: 2/3/2013, < http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/us-politics/9905111/US-carrier-in-front-line-of-Obamas-battle-with-Congress-over-85-billion-sequester-cuts-with-more-to-follow.html > .

«Supplement: The MEED Projects Top 100.» *Middle East Business Intelligence* (MEED): < http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article > .

Wolfers, Arnold. ««National Security» as an Ambiguous Symbol.» *Political Science Quarterly*: vol. 67, no. 4, December 1952.

Electronic Studies

«Abu Dhabi Sets up First Ammunition Factory: Abu Dhabi Plant will Produce 9mm, 5.56mm and 7.62mm Ammunition.» Emirates 24/7 (28 August 2010), < http://www.emirates247.com/news/emirates/abu-dhabi-sets-up-first-ammunition-factory-2010-08-28-1.284689 > .

Alsharif, Asma. «Detainees Disappear into Black Hole of Saudi Jails.» Reuters, 25 August 2011, < http://www.reuters.com/article/2011/08/25/us-saudi-detainees-idUSTRE77O34O20110825 > .

«America Should Pull its Fleet out of Bahrain.» < http://www.ft.com/intl/cms/s/0/540243ac-8d35-11e1-8b49-00144feab49a.html#axzz2P2y9UFcv > .

«Anger over Sweden's «Secret» Saudi Arms Plant.» Aljazeera (7 March 2012), < http://www.aljazeera.com/news/europe/2012/03/20123718144905918.html > .

«Bahrain Aims to Cut govt Spending 6 pct in 2013.» Reuters, 7 November 2012, < http://www.reuters.com/article/2012/11/07/bahrain-budget-idUSL5E8M78QE20121107 > .

«Bahrain Profile.» BBC, 19 September 2013, < http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14541322 > .

«Bahraini Teenager Dies after «Fleeing Police».» < http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/11/20121119135820106372.html > .

Baier, Bret. «U.S. Moving Central Command Units to Qatar.» FoxNews.com, 11 September 2002, < http://www.foxnews.com/story/2002/09/11/us-moving-central-command-units-to-qatar/ > .

Bank Accounts of Detained Political Activists and their Family Members Suspended in the UAE.» Emirates Centre for Human Rights, 29/11/2012, < http://www.echr.org.uk/?p = 513 > .

Bianchi, Stefania and Dana El Baltaji. «Credit Agricole Said to Move Gulf Headquarters Out of Bahrain.» Bloomberg, 17 August 2011, <http://www.bloomberg.com/news/2011-08-17/credit-agricole-said-to-move-gulf-headquarters-out-of-bahrain.html>.

«Bomb Kills Bahraini Policeman on Patrol.» Reuters (19 October 2012), <http://www.reuters.com/article/2012/10/19/us-bahrain-bombing-idUSBRE89I0M820121019>.

Blanchard, Christopher M. «Qatar: Background and U.S. Relations.» CRS Report for Congress (6 June 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL31718.pdf>.

_____. «Saudi Arabia: Background and U.S. Relations.» CRS Report for Congress (14 June 2010), <http://fpc.state.gov/documents/organization/145596.pdf>.

_____. _____. CRS Report for Congress (27 November 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf>.

«Construction Opportunities in the Gulf Cooperation Council (GCC).» EDC, 23 August 2007, <http://www.edc.ca/english/docs/events_GCCPresentation_e.pps>.

Cooley, John K. «U.S. Presence in Persian Gulf: A History.» ABC News, 13 March 2013, <http://abcnews.go.com/International/story?id=81402&page=1>.

«Corruption Perceptions Index 2011.» <http://issuu.com/transparencyinternational/docs/ti_cpi2011_report_print/1>.

«Dubai Jitters Infect Debt of Sovereign Spendthrifts.» <http://online.wsj.com/article/SB125936720204567249.html>.

«Dubai Real Estate Market Overview - Q4 2012.» (Jones Lang LaSalle, 2012), <http://www.joneslanglasalle-mena.com/MENA/EN-GB/Pages/ResearchDetails.aspx?ItemID=10376>.

«Dubai's Debt Could be as Much as $170 Billion: Report.» Economic Times (20 January 2010), <http://articles.economictimes.indiatimes.com/2010-01-20/news/27584777_1_dubai-world-dubai-government-freeze-on-debt-repayments>.

«European Parliament Resolution of 26 October 2012 on the Human Rights Situation in the United Arab Emirates.» <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2012-0400+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN>.

«French President Sarkozy Opens UAE Base.» BBC News, 26 May 2009, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8067600.stm>.

International Monetary Fund, «United Arab Emirates: 2012 Article IV Consultation.» (May 2012), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12116.pdf>.

International Trade Union Confederation [ITUC], *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights 2012*, <http://survey.ituc-csi.org/United-Arab-Emirates.html?edition=336#tabs-3>.

«Iraq Aims to Increase Oil Output.» Al-Monitor (26 March 2013), <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/iraq-increase-oil-output.html>.

«I've Been Kicked out of the United Arab Emirates.» <http://mattjduffy.com/2012/08/ive-been-kicked-out-of-the-united-arab-emirates>.

James, Ed. «The MEED View of the GCC Construction Market.» Arabian World Construction Summit, 24 May 2010, <http://www.slideshare.net/meeddubai1/the-meed-view-of-the-GCC-construction-market-2010/>.

Kasolowsky, Raissa. «UAE Shuts Down Office of U.S. Research Institute RAND.» Reuters, 20/12/2012, <http://www.reuters.com/article/2012/12/20/us-emirates-rand-idUSBRE8BJ0K320121220>.

Katzman, Kenneth. «Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy.» CRS Report for Congress (6 November 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf>.

_____. «Kuwait: Reform, Security, and U.S. Policy.» CRS Report for Congress (30 August 2012), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21513.pdf>.

_____. «Oman: Reform, Security, and U.S. Policy.» CRS Report for Congress (12 July 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21534.pdf>.

_____. «The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy.» (17 October 2013), <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf>.

«Knowledge Point and Lockheed Martin Announce UAE Training Partnership.» Lockheed Martin (21 February 2011), <http://www.lockheedmartin.com/us/news/press-releases/2011/february/KnowledgePointLMCPartnership.html>.

«Kuwait: Rights Setbacks Amid Political Crisis: Activists Charged, Protesters Attacked, Migrant Workers at Risk.» Human Rights Watch (12 February 2013), <http://www.hrw.org/news/2013/02/12/kuwait-rights-setbacks-amid-political-crisis>.

«LSE Cancels Arab Spring forum in UAE, Citing Local Curbs.» <http://uk.reuters.com/article/2013/02/23/uk-uae-university-conference-idUKBRE91M0AI20130223>.

MacDonald, Fiona and Jack Kaskey. «Dow to Get $2.48 Billion for Failed Kuwait Joint Venture.» Bloomberg (4 March 2013), <http://www.bloomberg.com/news/2013-03-03/dow-chemical-compensation-awaits-kuwaiti-government-directive.html>.

«Military and Supporting Weapons.» Tawazun Group, <http://www.tawazun.ae/en/OurPortfolio/TawazunGroup/MilitarySportingWeapons/Pages/Home.aspx>.

Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]. «Annual Statistical Bulletin 2012.» >http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf<.

«Qatar Economic Statistics at Glance.» <http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2012/Qatar%20Economic%20Statistics%20at%20Glance.pdf>.

«Qatar Inflation Rate (Consumer Prices).» > http://www.indexmundi.com/qatar/inflation_rate_Ë28consumer_pricesË29.html < .

«Qatar Investment Fund plc.» (October 2011), < http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pdf > .

«Qatar Plans to Buy 200 German Tanks.» Russia Today (30 July 2012), < http://rt.com/news/qatar-deal-german-tanks-402 > .

«Qatar's $68bn Foreign Debt Leaves its Banks in a Similar Position to Dubai before the 2008 Crisis.» < http://www.arabianmoney.net/islamic-finance/2012/07/06/qatars-68bn-foreign-debt-leaves-its-banks-in-a-similar-position-to-dubai-before-the-2008-crisis > .

«Qatar Weighs Value-added Tax Proposal.» The Peninsul (30 January 2012), < http://www.thepeninsulaqatar.com/qatar/181518-qatar-weighs-value-added-tax-proposal.html > .

«Qatari Poet Ibn Al-Dheeb's Life Sentence Reduced to 15 Years on Appeal.» Doha News Staff (25 February 2013), < http://dohanews.co/post/43968834980/qatari-poet-ibn-al-dheebs-life-sentence-reduced-to-15 > .

Salama, Vivian. «U.A.E. Stocks, Nakheel Bonds Rise, Default Risk Falls on Rescue.» Bloomberg, 14 December 2009, < http://www.bloomberg.com/apps/news?pid = newsarchive&sid = aVpp9XKBOWV0 > .

«Swedish Minister Quits over Saudi Arms Plant Row.» Reuters (29 March 2012), > http://www.reuters.com/article/2012/03/29/us-sweden-saudi-idUSBRE82S0AS20120329 < .

«Successful Launch of the Bahrain International 10-Year USD Bond Issue.» Central Bank of Bahrain, < http://www.cbb.gov.bh/page.php?p = successful_launch_of_the_bahrain_international_10-year_usd_bond_issue > .

«UAE-US Security Relationship.» < http://www.uae-embassy.org/uae-us-relations/security_2012 > .

«US Arms Deals in the Works with Uneasy Gulf Allies.» Fox News (30 July 2012), < http://www.foxnews.com/world/2012/07/30/us-arms-deals-in-works-with-uneasy-gulf-allies > .

«Window on Economic Statistics in Qatar 2013.» < http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pdf > .

Ya'ar, Chana. «UK Negotiates Military Deal with UAE.» Israel National News, 7/11/2012, < http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/161810 > .

مركز الخليج لسياسات التنمية
الخليج بين الثابت والمتحوّل

مركز الخليج لسياسات التنمية، هو مركز دراسات مستقل، غرضه هو دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه، وذلك في إطار الهوية العربية ـ الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة. يختص المركز برصد ودراسة أوجه الخلل المزمنة في دول المجلس التعاون، والمتمثلة في الخلل السكاني والخلل الاقتصادي والخلل السياسي والخلل الأمني، بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المتمثلة في الديمقراطية والوحدة والتنمية. وبإمكانكم التعرف على المزيد حول المركز عبر موقعه: www.gulfpolicies.com، twitter: @gulfpolicies

١ ـ فريق العمل

تضافرت جهود أكثر من عشرين شخصاً من مختلف دول مجلس التعاون لإنجاز هذا الإصدار الدوري، وفي ما يلي نستعرض نبذة قصيرة للمشاركين، وقد فضّل بعض المساهمين عدم ذكر أسمائهم حفاظاً على خصوصيتهم.

المحرر والمنسق العام:

عمر هشام الشهابي

بحريني من المحرق. يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، وعضو مجلس الأمناء فيه. مُحاضر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد، وعمل في

البنك وصندوق النقد الدوليين، وشركة مكنزي الاستشارية، ومحاضراً في (University College Oxford)، صدر له مؤخراً كتاب **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون**. عمل محرّراً ومنسّقاً عامّاً لهذا الإصدار، وأسهم في الأجزاء المتعلّقة بالخلل السكاني والاقتصادي والأمني والسّياسي. بالإمكان التواصل معه على الـ تويتر على @omaralshehabi

عبد الرحمن حركاتي

باحث سعودي في الشّؤون السياسية في الخليج، حصل على شهادة العلوم السياسية من جامعة الملك سعود في الرياض، ويحضر الآن رسالة الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل على الجزأين السياسي والاقتصادي المتعلقين بالسعودية من هذا الإصدار .بالإمكان التواصل معه عبر harakatia@gmail.com وعبر الـ تويتر @aharakati

أحمد عبد الله عسبول

محلل أبحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأهلية في البحرين وعضو جمعية الاقتصاديين البحرينية. عمل على الجزء الاقتصادي في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معه عبر Ahmed.asbool82@gmail.com وعبر الـ تويتر @aasbool

لولوة راشد الخاطر

تعمل حالياً في مجال تحليل السياسات العامة كمديرة مشاريع بحثية في معهد راند قطر لتحليل السياسات. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة (Imperial College London)، وتعكف حالياً على رسالة ماجستير أخرى في مجال تحليل السياسات العامة في الإسلام. عملت قبل التحاقها بالمجال البحثي في قطاع الغاز والبترول. عملت على الجزء الاقتصادي المتعلق بقطر في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها على الإيميل: Lolwah.alkhater@gmail.com

مراد الحايكي

عضو هيئة مركزية سابق في جمعية العمل الوطني الديمقراطي ـ وعد ـ، وعضو هيئة تحرير نشرة «الديمقراطي»، وناشط في الشأن السياسي في مملكة

البحرين. مقيم حالياً في دولة قطر حيث يعمل. عمل على الجزء السياسي المتعلق بالبحرين في هذا الإصدار. حسابه على موقع الـ تويتر @muradalhaiki ولديه مدونة إلكترونية عنوانها <http://myvision-bahraini.blogspot.com/>.

خليل يعقوب بوهزاع

صحافي من البحرين مهتم بالشؤون العمالية والنقابية وقضايا العمالة المهاجرة، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، والدبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين، تنقل في العمل بين القطاع الخاص والعام، وعمل صحافياً ومراسلاً في عدد من الصحف البحرينية والعربية. له مساهمات وكتابات متنوعة في الشأن العمالي والنقابي والسياسي والشبابي، ويكتب بشكل غير منتظم في مدونته <http://labourtime.blogspot.com/> Labour Times. بالإمكان التواصل معه على الـ تويتر على @khalil_bohazza

مرزوق النصف

باحث اقتصادي في شركة الشال للاستشارات في الكويت، حاصل على ماجستير الاقتصاد من جامعة ماساتشوستس الأميركية. عمل على الجزء الاقتصادي المتعلق بالكويت في هذا الإصدار. البريد الإلكتروني:

سمية علي الجزيري

باحثة من البحرين ومحللة اقتصادية ومالية للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون. حائزة على جائزة الشيفنينغ (Chevening) للمنح الدراسية من المملكة المتحدة لتحضير شهادة الماجستير. حصلت على شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي العالمي من جامعة ساسيكس (Sussex University) في بريطانيا العام ٢٠١١، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة ماكغيل (McGill University) في العام نفسه. عملت على ملف الفوارق في صادرات وإيرادات النفط والجزء الاقتصادي المتعلق بالبحرين في هذا الإصدار. يمكنكم التواصل معها على الـ تويتر على: @SumayaAJ

سلمى محسن وحيدي

باحثة في مجال القانون الدستوري والدولي من البحرين. حصلت على الماجستير في القانون الدولي من جامعة جورجتاون والماجستير في السياسة

الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن، وعملت في مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين ومجموعة لافاييت الاستشارية ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين في الولايات المتحدة. عملت على ملف الدساتير في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها على الـ تويتر على @salmasays

جميل السيد كاظم العلوي

درس الهندسة الميكانيكية بكلية لوتن للتكنولوجيا، المملكة المتحدة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة جيد للاستشارات، البحرين. رئيس مركز الترويج التجاري، البحرين. عضو في منظمات ومؤسسات مهنية في مجالات الكهرباء والمياه والإدارة، كما ساهم وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية. مناصب سابقة: المدير التنفيذي للمجلس العالمي للمياه، فرنسا. عمل بإدارة الكهرباء ثم مديراً للإدارة، البحرين. وكيل الوزارة للكهرباء والماء وزارة الأشغال والكهرباء والماء، البحرين. عمل على ملف المياه في هذا الإصدار.

نورة محمد الحسن

باحثة اقتصادية من الكويت. حصلت على الماجستير في الاقتصاد من جامعة الكويت. عملت في مؤسسة البترول الكويتية والإدارة المركزية للإحصاء وجريدة AlWatan Daily السابقة. عملت على الجزء الاقتصادي في هذا الاصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: alhasan.noorah@gmail.com

سعيد بن محمد بن أحمد الصقري

عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية. كما إنه محاضر غير متفرغ في الجامعة العربية المفتوحة ـ فرع عمان. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد في العام ٢٠١٠م من مركز الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية بجامعة فكتوريا بأستراليا، وعلى الماجستير في العلوم والاقتصاد المالي من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الامريكية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠م.

عمل محاضراً في كلية الدراسات المصرفية والمالية ومركز الدراسات

الدولية في سلطنة عمان، وله عدة دراسات منشورة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية وساهم بالعديد من الأوراق في كثير من الندوات والمؤسسات الدولية مثل مركز دراسات الخليج في جامعة كامبريدج. عمل على الجزء الاقتصادي المتعلق بعمان في هذا الاصدار.

جاسم راشد الشامسي

كاتب وباحث من الإمارات، متخصص في المالية العامة، مدير الميزانية الاتحادية ووكيل وزارة مساعد سابق بوزارة المالية في الإمارات، حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال، وعضو سابق في الفريق التفاوضي الإماراتي والخليج بشأن جوانب الاستثمار والتجارة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي. عمل على الجزأين السياسي والاقتصادي المتعلقين بالإمارات في هذا الإصدار.

دلال واد عيسى سوار الذهب

محللة أبحاث من السودان والسعودية في مركز الخليج لسياسات التنمية، حاصلة على الماجستير في إدارة الصحة والسلامة والبيئة من جامعة غلامورغان (University of Glamorgan) في بريطانيا عام ٢٠٠٩. عملت كمحرر مساعد في هذا الإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني:
dalal.wadeisa@gmail.com

أمحمد هلال الخليفي ـ قطر

حاصل على ليسانس آداب فلسفة واجتماع من جامعة الكويت. عمل في سلك التدريس والتوجيه التربوي في وزارة التربية والتعليم. يكتب في الصحافة المحلية في قطر. عمل على الجزء السياسي المتعلق بقطر في هذا الإصدار. عنوان التواصل: mohd_hilal@hotmail.com

سعد هشام الشهابي

طالب دكتوراه من البحرين في كلية كنغز جامعة لندن. يتمحور بحث الدكتوراه حول **تطور العلاقة بين الحكومة والتجار في الكويت من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى الغزو العراقي في سنة ١٩٩٠**. حصل على شهادة الماجستير من كلية بيركبك جامعة لندن في الأعمال الدولية وأيضاً على شهادة

البكالوريوس من كلية غولد‍ ‍امعة لندن في السياسة و الاقتصاد. عمل على الجزء السياسـ '' ت في هذا الإصدار.

ى سالم جعبوب

.وبه س عمان. حا على ماجستير في الدراسات حوث والدراسات بالقاهرة. تعمل حالياً كرئيسة ، بمركز السلطان ي للثقافة والعلوم بصلالة. لها ـدارات الأكاديـ ـما فيها كتاب **قيادة المجتمع** . **التجربة التربو** **نة عمان**، ورواية **وادي الجن.** الجزء السياسـ ذا الإصدار.

خرّيج جامعة ا‍ رين كلّية الآد وطالب ما في حال الإ **الو** (البحـ) وصـ ـمايا ال المعـ ت ـعلقة بالظ الاجـ ر

إلها

ـسابق كباحـ اس الإسـ ـيـ، و اللجنة البحرين على ـهادة المـ ـير في القانون م من جامعة لندن. نشرت عدة م بالتغيرات القانونية والسياسية

هبة يوسف القاعوري

قائدة فريق قسم تطبيقا الحاسوب في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، حاصلة على بكال يوس في نظم المعلومات ، ـبة من الجامعة العربية المفتوحة في الك عام ٢٠٠٧، عـ . إلكترونية للإصدار. بالإمكان التواصل معها Kaouri.H@

٢ ـ مجلس الأمناء

علي خليفة الكواري

باحث من قطر في شؤون الاقتصاد والديمقراطية، وله العديد من المؤلفات والدراسات فيها. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام. رئيس مجلس أمناء مركز الخليج لسياسات التنمية. آخر أعماله هو تحرير وتنسيق كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**. و **السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون.**

علي فهد الزميع

وزير كويتي سابق في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وقبلها في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إكستر.

جاسم السعدون

باحث اقتصادي ومؤسس مجموعة الشال في الكويت. حاصل على ماجستير في الاقتصاد القياسي من جامعة كولورادو (بولدر). له العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية، بما فيها كتابا **مناخ الأزمة وأزمة المناخ**، **ورسالة إلى عاقل**، بالاشتراك مع علي خليفة الكواري.

فهد علي الزميع

أستاذ مساعد في القانون ونائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة سواس، وعمل كمحاضر في القانون في جامعة وستمنستر وجامعة الكويت. حاصل على الإجازة القانونية في الكويت وعمل سابقاً في مكتب كلفورد شانس للمحاماة.

عمر هشام الشهابي

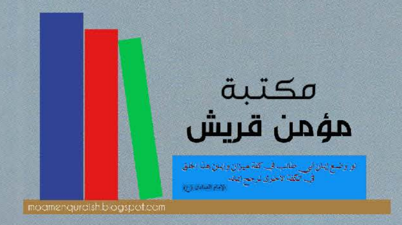
يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، ومُحاضر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت.

الخليج بين الثابت والمتحوّل

يسري الخليجُ في عروق هذا الإصدار، فهو معنيٌّ أساساً بالتطورات على الأراضي المحيطة بالجانب الغربي من ضفافه. لكن ما قد يميز هذا الإصدار عن غيره من الكتابات عن المنطقة؛ هو أنه كُتب كلياً بأقلام من الخليج، ومصبّ اهتمامه وجمهوره الأساس الذين يُخاطبهم هم أهل الخليج.

ركزنا في هذا الإصدار على رصْد وتحليل التطورات والتغيّرات الجارية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، على مدى الأعوام 2011 - 2013م، وتقييمها من منظور متطلّبات بناء الدّولة الحديثة، ووفق الطّبيعة العامة لهذه الأقطار.

عمر هشام الشهابي



منتدى المعارف
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)

